

نَفْسِ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

المُسَمَّى
أَيُّوْبُ التَّيْبُزِّي وَأَسْرَارُ التَّائِيْلِيَا

نُطِعَ مَقْفَأُ عَلَى أَرْبَعِ سَجِّ مَطْبَعَةٍ نَفِيسَةٍ ، بِمَعْرِهَا مَطْبَعَةُ الْإِمَامَيْنِ
النَّصَّارَانِي وَالْقَائِي ، وَمِنْهَا سَجَّةٌ مَقْرُولَةٌ عَنْ نَسْفَةِ صَعْبِيَّةٍ مَقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَصْلِ مَطْبَعُ الصَّفْحِ ، وَمِنْهَا سَجَّةٌ كَثْرَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامِ السَّيُوطِيِّ

الْمُسَمَّى
نَوَافِدُ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِكُ الْإِفْكَارِ

نُطِعَ كَامِلُهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ مَحْفَقَةٌ عَلَى ثَلَاثِ سَجِّ مَطْبَعَةٍ
إِسْدَاهَا كَثْرَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ ، وَعَلَيْهَا غُرُطَةٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

تَحْقِيقٌ وَتَمْلِيقٌ
مَاهِرٌ أَدِيبٌ جَبُوشٌ
الْمُجَلَّدُ السَّادِسُ

مَكْتَبَةُ الْأَشْبَانِيَا

دَارُ اللَّبَابِ

نَفْسِي الْقَاضِي الْبَيْضَاوِي

وَمَكَّة

حَاشِيَةُ الْعَلَمَةِ السُّيُوطِيِّ

(٦)

حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

مَكْتَبَةُ الْإِسْطَبُولِ

للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

إصاحبهامحمد محفوظ أزمير

هاتف: 02126381633 - 08504804773

iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/İstanbul



www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr



fb.com /irsadkitabevi



@irsadkitabevi



+90 (0) 5309109575



داراللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmî Araştırma Yayınları



بيروت - لبنان



009615813966



0096170112990



دمشق - سوريا



00963993151546



info@allobab.com



Www.allobab.com



اسطنبول - تركيا



00902125255551



00905454729850



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

نَفْسُ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ

المُسَكَّى

أَهْوَالُ التَّنْبِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ

نُطِيعُ مُحَقِّقًا عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خَطِّيتِهِ نَفْسِيَّةً ، بَعْضُهَا بِخَطِّ الْإِمَامِ تَبِ
الْشَّافِعِيِّ وَالْقِيَّاسِيِّ ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَقْرُولَةٌ عَنْ نُسْخَةٍ صَحِيحَةٍ مَقَابِلَةٍ
مَعَ الْأَصْلِ بِخَطِّ الْمُسَكَّى ، وَمِنْهَا نُسْخَةٌ مَكْتُوبَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ الْعَلَامِ السَّيُوطِيِّ

المُسَكَّاهُ

بَوَاهِدُ الْأَبْكَارِ وَشَوَارِدُ الْأَفْكَارِ

نُطِيعُ كَامِلَةً أَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقَةً عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّيتَةٍ
إِمْدَادًا مَكْتُوبَةً فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ ، وَعَلَيْهَا غَطُّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
ماهر أديب حبوش

المجلد السادس

(الأجزاء - الأجزاء)

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةِ

دار اللباب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

مَكِّيَّةٌ غَيْرُ سِتِّ آيَاتٍ أَوْ ثَلَاثٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١] ^(١).
وهي مئة وخمسة وستون آية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أخبر بآئه تعالى حقيق بالحمد، ونبه على أنه المستحق له على هذه النعم الجسم حُمد أو لم يُحمد؛ ليكون حجة على الذين هم برئهم يعدلون، وجمع ﴿السَّمَوَاتِ﴾ دون ﴿الأرض﴾ وهي مثلهن لأن طبقاتها مختلفة بالذات متفاوتة الآثار والحركات، وقدمها لشرفها وعلو مكانها وتقدم وجودها.

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾: أنشأهما، والفرق بين (خَلَقَ) و(جَعَلَ) الذي له مفعول واحد: أن الخلق فيه معنى التقدير، والجعل فيه معنى التضمين، ولذلك عبر عن إحداث النور والظلمة بالجعل تنبيها على أنهما لا يقومان بأنفسهما كما زعمت الشنوية.

(١) وكلاهما مروي عن ابن عباس، فاستثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤١٥) من طريق أبي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس. واستثناء الست ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٣٣)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٢٥)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

وَجَمَعَ الظُّلُمَاتِ لكَثْرَةِ أَسْبَابِهَا وَالْأَجْرَامِ الْحَامِلَةِ لَهَا، أَوْ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالظُّلْمَةِ الضَّلَالُ وَبِالنُّورِ الْهُدَى، وَالْهُدَى وَاحِدٌ وَالضَّلَالُ مُتَعَدِّدٌ، وَتَقْدِيمُهَا لِتَقْدِيمِ الْأَعْدَامِ عَلَى الْمَلَكَاتِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الظُّلْمَةَ عَرَضٌ يُضَادُّ النُّورَ احْتِجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَدَمَ الْمَلَكَةِ كَالْعَمَى لَيْسَ صَرَفَ الْعَدَمِ حَتَّى لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ الْجَعْلُ.

﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عَلَى مَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ حَقِيقٌ بِالْحَمْدِ عَلَى مَا خَلَقَهُ نِعْمَةً عَلَى الْعِبَادِ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ يَعْدِلُونَ فَيَكْفُرُونَ نِعْمَتَهُ، وَيَكُونُ ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ خَلَقَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَسْبَابًا لَتَكُونَهُمْ وَتَعْيُشَهُمْ فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يُحْمَدَ عَلَيْهَا وَلَا يُكْفَرَ.

أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ﴾ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ خَلَقَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ سِوَاهُ، ثُمَّ هُمْ يَعْدِلُونَ بِهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ.

وَمَعْنَى ﴿ثُمَّ﴾: اسْتِبْعَادُ عُدُولِهِمْ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ^(١).

وَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿كَفَرُوا﴾ وَصَلَةٌ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ مَحذُوفَةٌ؛ أَيِ^(٢): يَعْدِلُونَ عَنْهُ؛ لِيَقَعَ الْإِنْكَارُ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ، وَعَلَى الثَّانِي مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿يَعْدِلُونَ﴾ وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْكُفَّارَ يَعْدِلُونَ بِرَبِّهِمُ الْأَوْثَانَ؛ أَيِ: يُسَوُّوْنَهَا بِهِ.

(١) فِي (خ): «الشَّانُ» وَفِي الْهَامِشِ فِي نَسْخَةِ: «الْبَيَانُ».

(٢) فِي (خ): «وَالْمَعْنَى أَنَّ الْكُفَّارَ».

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

قوله: «وَالْجَعَلَ فِيهِ مَعْنَى التَّضْمِينِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَي: جَعَلَ شَيْءٌ فِي ضِمْنِ شَيْءٍ بِأَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ أَوْ يَصِيرَ إِيَّاهُ أَوْ يُنْقَلَ مِنْهُ أَوْ إِلَيْهِ، وبِالْجَمْلَةِ فِيهِ اعْتِبَارُ شَيْئَيْنِ وَارْتِبَاطُ بَيْنَهُمَا^(١) (٢).

قوله: «وَجَمَعَ الظُّلُمَاتِ لِكَثْرَةِ أَسْبَابِهَا وَالْأَجْرَامِ الْحَامِلَةِ لَهَا»؛ أَي: بِخِلَافِ النُّورِ، فَإِنَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَهُوَ النَّارُ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَإِنْ قِيلَ: الْأَجْرَامُ النَّيِّرَةُ كَثِيرَةٌ كَالْكَوَاكِبِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ أَنَّ النَّورَ ضَوْءُ النَّارِ وَضَوْءُ كُلِّ نَيْرٍ، وَلَوْ سُلِّمَ فَأَفْرَادُ النَّورِ كَثِيرَةٌ قِطْعًا، فَاتَّحَادُ جِنْسٍ مَنْشَأُ النَّورِ لَا يَقْتَضِي إِفْرَادَ اللَّفْظِ؟

قلنا: مَرَجِعُ كُلِّ نَيْرٍ إِلَى النَّارِ عَلَى مَا قَالَ: إِنَّ الْكَوَاكِبَ أَجْرَامٌ نُورَانِيَّةٌ نَارِيَّةٌ، وَإِنَّ الشُّهُبَ مُنْفَصِلَةٌ مِنْ نَارِ الْكَوَاكِبِ، فَيَصِحُّ أَنَّ النَّورَ مِنْ جِنْسِ النَّارِ قِطْعًا، وَأَنَّهُ ضَوْءُ النَّارِ وَضَوْءُ الْكَوَاكِبِ وَغَيْرِهِ، وَإِفْرَادُ اللَّفْظِ لِلْقَصْدِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ غَيْرُ الْقَصْدِ إِلَى الْجِنْسِ.

قوله: «عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبَّيْصِيُّ: يَعْنِي أَنَّ الْكُفْرَ يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَعْنَى الشُّرْكِ تَارَةً، وَعَلَى كُفْرَانِ النَّعْمَةِ أُخْرَى، وَبِحَسَبِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ يَدُورُ مَعْنَى ﴿يَعْدِلُونَ﴾ وَتَعَلُّقُ الْبَاءِ.

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ: «اعْتِبَارُ الشَّيْئَيْنِ وَارْتِبَاطُ مِنْهُمَا»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي».

(٢) انْظُرْ: «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي» (٢٢٥/ب).

فَإِذَا جُعِلَ بِمَعْنَى الْكُفْرَانِ يَجِبُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ بِإِزَاءِ النِّعْمَةِ، وَلَا نِعْمَةً أَعْظَمُ مِنْ إِخْرَاجِ الْمُمَكِّنَاتِ إِلَى الْوُجُودِ، فَ﴿يَقْدُلُونَ﴾ عَلَى هَذَا مِنَ الْعُدُولِ، وَالْبَاءُ صَلََّةٌ ﴿كَفَرُوا﴾ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ أَي: كَفَرُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ.

وَإِذَا جُعِلَ بِمَعْنَى الشَّرِكِ يَجِبُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾ لِأَنَّ كُفْرَهُمْ بِتَسْوِيَّتِهِمُ الْأَصْنَامَ بِخَالِقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَمَا قَالُوا: ﴿إِذْ تُسَوِّكُمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَ﴿يَقْدُلُونَ﴾ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى يُسَوُّونَ؛ لَيْسَتْ قِيمَ مَعْنَى الشَّرِكِ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ.

وَعَلَى الْوَجْهِينِ قَوْلُهُ: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ مُظْهَرٌ أَقِيمَ مَقَامِ الْمُضْمَرِ لِلْعَلِيَّةِ^(١)، وَعَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَاهُ التَّرْبِيَّةُ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَالِكِيَّةُ وَالْقَهْرُ.

و﴿الْحَمْدُ﴾ عَلَى الْأَوَّلِ: مَحْمُولٌ عَلَى الشُّكْرِ اللَّسَانِيِّ، وَعَلَى الثَّانِي: الثَّنَاءُ^(٢) عَلَى الْجَمِيلِ^(٣).

قَالَ صَاحِبُ «الْإِتِّصَافِ»: فِي الْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الصَّلَاةِ يُوجِبُ الدُّخُولَ فِي حُكْمِهَا، وَلَوْ قُلْتُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) لَمْ يَسْتَقِمَّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ تَفْخِيمًا، وَمَجَازُهُ: الَّذِي

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «لِلْعَلِيَّةِ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٢) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «لِلنَّدَاءِ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (١١/٦ - ١٢).

يَعْدِلُ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا^(١)، أَوِ الَّذِي الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ بِهِ، فَسَاغَ وَقُوعُهَا صِلَةً.

ونظيره: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١] فَيَمَنْ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً لَا شَرْطِيَّةً؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَضِعَ فِيهِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، تَقْدِيرُهُ: ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لَهُ^(٢).

لَكِنْ فِي آيَةِ الْأَنْعَامِ نَظَرٌ؛ إِذْ يَصِيرُ تَقْدِيرُهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ، وَوَقُوعُهُ بَعْدَ الْحَمْدِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، فَالْوَجْهُ هُوَ الْأَوَّلُ.

وَكَذَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَجُوزُ، وَوَجْهُهُ بِمَثَلِ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْإِنْتِصَافِ» ثُمَّ قَالَ: إِلَّا أَنْ يُخْرِجَ عَلَى قَوْلِهِمْ: (أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتَ عَنْ الْخُدْرِيِّ)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ^(٣) يَعْدِلُونَ، وَهَذَا مِنَ النَّدْوَرِ بَحِثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ^(٤).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ^(٥).

وَقَالَ الْحَلِيبِيُّ بَعْدَ حِكَايَتِهِ كَلَامَ أَبِي حَيَّانَ: الزَّمَخْشَرِيُّ إِنَّمَا يُرِيدُ الْعَطْفَ بِهِ (ثُمَّ) لِتَرَاخِي مَا بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ، وَلَا يُرِيدُ التَّرَاخِيَّ فِي الزَّمَانِ كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ هُوَ، فَكَيْفَ

(١) «يَعْدِلُونَ لَمْ يَسْتَقِمَّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ وَضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ تَفْخِيمًا وَمَجَازَةً الَّذِي يَعْدِلُ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا» مِنْ (ز).

(٢) انظر: «الْإِنْتِصَافُ» (٤/٢).

(٣) فِي (س): «بِرَبِّهِمْ».

(٤) انظر: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (١٦/٩).

(٥) انظر: «مَغْنِي اللَّيْبِ» (ص: ٦٥٥).

يلزمه ما ذكر من الخلو عن الرابطة، وكيف يتخيل كونها للمهمل^(١) في الزمان^(٢)؟
وقال الطيبي بعد حكايته كلام «الانتصاف»: وليس بذلك؛ لأنه من باب عطف حصول مضمون الجملتين، لقوله: إنه خلق كذا ثم هم يعدلون به.
يعني: حصل من الله تعالى خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور للمكلفين ليعرفوه ويؤحدوه ويعبدوه، فحصل منهم عكس ذلك حيث سؤوا معه غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فموقعه الفاء في الظاهر، فجاء بـ (ثم) للاستبعاد، ولأنه ليس من وضع المظهر موضع المضمّر؛ لأنه ابتداء كلام الكفار، على أنه لو قيل: ثم الكافرون^(٣) والمشركون، كان ظاهراً أيضاً.

فإن قلت: الحمد هو الثناء^(٤) على الجميل من نعمة أو غيرها فما معنى هذا الترتيب؟

قلت: معناه بيان فضله وكمال جلمه ورحمته، كأنه قيل: ما أحلمه وما أرحمه؛ لما يصدر منه^(٥) تلك الفضائل والأنعام، ويقابل بذلك الكفر والكفران، ولا يصب عليه العذاب صباً، كما في قوله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦].

(١) في النسخ الخطية: «للمهمل»، والمثبت من «الدر المصون».

(٢) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٥٢٣).

(٣) في (ز): «أو».

(٤) في النسخ الخطية: «للنداء»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) في (س): «من».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣).

قوله: «وَمَعْنَى ﴿ثُمَّ﴾: استبعادُ عُدُولِهِمْ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: إِنَّمَا لَمْ يُحْمَلْ (ثُمَّ) عَلَى التَّرَاخِي مَعَ اسْتِقَامَتِهِ؛ لَكُونَ الاستبعادِ أَوْفَقَ بِالْمَقَامِ.

قال الطَّبْطَبِيُّ: دُبِّلَ كُلُّ مِنَ الْآيَتَيْنِ بِكَلِمَةِ الاستبعادِ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْمَعْنَى، أَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ فَلَمَّا تَضَمَّنَتْ دَلَالَةً الْآفَاقِ مِنَ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ ذَكَرَ مِنْهَا أَعْظَمَهَا جَرْمًا فِي النَّظَرِ وَأَشْمَلَهَا مُتَنَاوَلًا لِلْأَعْرَاضِ الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ.

ولهذا فَسَّرَهُ الرَّجَّاجُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١)، وَالْقَاضِي بِالضَّلَالِ وَالْهِدَايَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى الاستيعَابِ^(٢) الْجَمْعُ فِي أَحَدِ الْمُكْرَّرِينَ، وَالْإِفْرَادُ فِي الْآخَرِ؛ لِأَنَّ فِي ذِكْرِ الْأَرْضِ وَالنُّورِ مُفْرَدَيْنِ وَاقْتِرَانَهُمَا بِالْجَمْعَيْنِ إِشْعَارًا بِإِرَادَةِ الْجِنْسِيَّةِ فِي الْإِفْرَادِ وَالِاسْتِغْرَاقِ فِي الْجَمْعِ، وَفِي ذِكْرِ الْخَلْقِ وَالْجَعْلِ إِشَارَةً إِلَى اسْتِيعَابِ الْإِنْشَاءَيْنِ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَدَ هَذَا الْكَلَامِ الْجَامِعِ وَالْبَيَانِ الْكَامِلِ نَعَى عَلَى الْكُفَّارِ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ يعني: انظُرُوا إِلَى هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ مَعَ ظُهُورِ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ كَيْفَ يَتَرَكُونَ عِبَادَةَ خَالِقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ وَيَسْتَغْلِبُونَ بِعِبَادَةِ الْحِجَارَةِ وَالْمَوَاتِ؟!!

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَلَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَى دَلَالَتِ الْإِنْفُسِ ذَكَرَ فِيهَا الْمَبْدَأَ وَالْمُنْتَهَى تَصْرِيحًا، وَلَوْحَ إِلَى مَا يَتَوَسَّطُهُمَا تَلْوِيحًا، ذَكَرَ خَلْقَهُمْ مِنْ طِينٍ،

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٢٢٧).

(٢) في (ز): «الاستيعاد».

ونصَّ على الأجلين، وعبرَ بـ(ثمَّ) دلالةً على أطوارٍ ما في النشء^(١) من النطفة والعلقة والمضغة المخلقة وغير المخلقة، والنشوء صبيًا، ثم الطفولية والشباب والشيخوخة إلى الموت.

ونبه بذكر الامتراء والعدول من الغيبة في قوله^(٢): ﴿يَرْبِّهُمْ﴾ إلى الخطاب في قوله: ﴿أَنْتُمْ تَمُوتُونَ﴾ على التنبيه من رقدة الغفلة والجهالة، وأنَّ دلائل الأنفس أقرب الدلائل وأدق، وهي التي يضطرُّ معها الناظر إلى المعرفة التامة.

وتلخيص المعنى: أنَّ دلائل الآفاق موجهة لإزالة الشرك وإثبات التوحيد، فناسب أن يستبعد منهم الشرك مع وجودها، وأنَّ دليل الأنفس مقتضى لحصول اليقين فناسب أن يستبعد منهم الامتراء.

واعلم أنَّ قطب هذه السورة الكريمة يدورُ مع إثبات الصانع ودلائل التوحيد وما يتصل بها.

ثمَّ انظر كيف جعل احتجاج الخليل على قومه وماله إلى قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاءَ بَازِغَةً قَالَتْ هَذَا رَدِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَتْ يَنْقُومُ إِلَيَّ بَرٌّ وَمَا كُنْتُ شَرِكُوكُنَّ﴾^(٣) إِلَيَّ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا؟ وكيف أوقع أمر حبيبه صلوات الله عليه بقوله: ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْصَدَ﴾ بعد ذكر معظم الأنبياء واسطة العقد ولجة بحر التوحيد؟

(١) في النسخ الخطية: «البن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في النسخ الخطية: «قُولِهِم»، والمثبت من «فتوح الغيب».

ثُمَّ تَفَكَّرْ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِن صَلَاحِي وَشُكْرِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٢)
لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَذَلِكَ أَمْرُتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿كَيْفَ جَاءَتْ خَاتِمَةٌ لَهَا؟ فَسُبْحَانَ مَنْ لَهُ
تَحْتَ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ - بَلْ كُلُّ آيَةٍ - أَسْرَارٌ تَنْفُذُ دُونَ نَفَادِ بَيَانِهَا
الْأَبْحُرُ!﴾^(١)

قوله: «والبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿كَفَرُوا﴾» إِلَى آخِرِهِ.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا تَخْصِيصٌ مِنْ غَيْرِ مُخَصَّصٍ، لِتَأْتِي التَّقْدِيرِينَ عَلَى
كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ^(٢).

(٢) - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾؛ أَي: ابْتَدَأَ خَلَقَكُمْ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ الْمَادَّةُ الْأُولَى، وَإِنَّ آدَمَ
الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْبَشَرِ خُلِقَ مِنْهُ. أَوْ: خَلَقَ أَبَاكُمْ فَحَذَفَ الْمُضَافَ.

﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾: أَجَلَ الْمَوْتِ ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾: أَجَلُ الْقِيَامَةِ.

وقيل: الْأَوَّلُ مَا بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْمَوْتِ، وَالثَّانِي: مَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْبَعْثِ، فَإِنَّ
الْأَجَلَ كَمَا يُطْلَقُ لِآخِرِ الْمَدَّةِ يُطْلَقُ لِحُجْمَلَتِهَا.

وقيل: الْأَوَّلُ النَّوْمُ وَالثَّانِي الْمَوْتُ.

وقيل: الْأَوَّلُ لِمَنْ مَضَى وَالثَّانِي لِمَنْ بَقِيَ وَلِمَنْ يَأْتِي.

﴿وَأَجَلٌ﴾ نَكْرَةً خُصِّصَتْ بِالْصِّفَةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَغْنِيَ عَنِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ،

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٦/١٣ - ١٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ب).

والاستئناف به لتعظيمه، ولذلك نُكِّرَ ووُصِفَ بَأَنَّهُ «مُسَمًّى»؛ أي: مُثَبَّتٌ مُعَيَّنٌ لا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ، وأخْبَرَ عَنْهُ بَأَنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ لَا مَدْخَلَ لغيرِهِ فِيهِ بِعِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ وَلَا أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِبَيَّانِهِ.

﴿ثُمَّ أَنْتَرْتُمْ تَمَرُونَ﴾ استبعادٌ لامتزائهم بعدما ثبت^(١) أَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ أَصُولِهِمْ وَمُحْيِيهِمْ إِلَى آجَالِهِمْ؛ فَإِنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى خَلْقِ الْمَوَادِّ وَجَمْعِهَا وَإِيدَاعِ الْحَيَاةِ فِيهَا وَإِبْقَائِهَا مَا يَشَاءُ كَانَ أَقْدَرَ عَلَى جَمْعِ تِلْكَ الْمَوَادِّ وَإِحْيَائِهَا ثَانِيًا، فَالْآيَةُ الْأُولَى دَلِيلُ التَّوْحِيدِ، وَالثَّانِيَةُ دَلِيلُ الْبَعْثِ.

وَالْأَمْتَرَاءُ: الشُّكُّ، وَأَصْلُهُ: الْمَرِيُّ، وَهُوَ اسْتِخْرَاجُ اللَّبَنِ مِنَ الصَّرْعِ.

قوله: «﴿وَأَجَلٌ﴾ نَكِيرَةٌ خُصِّصَتْ بِالصَّفَةِ، وَلِذَلِكَ اسْتُغْنِيَ عَنْ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ»:

قال أبو حَيَّان: لَا يَتَعَيَّنُ هُنَا أَنَّ يَكُونُ الْمُسَوَّغُ الْوَصْفَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسَوَّغُ التَّفْصِيلَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ مُسَوَّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِيرَةِ^(٢).

قال الْحَلِيبِيُّ: لَمْ يَقُلِ الْمُصَنِّفُ: (إِنَّهُ تَعَيَّنَ)، حَتَّى يُلْزِمَهُ بِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْوَصْفَ لِأَنَّهُ أَشْهَرُ مِنْهُ فِي الْمُسَوَّغَاتِ^(٣).

قوله: «وَالْإِسْتِنَافُ لِتَعْظِيمِهِ»:

قال ابنُ الْمُنِيرِ: هَذَا لَا يُوجِبُ التَّقْدِيمَ، وَقَدْ وَرَدَ «عِنْدَهُ، عَلِمَ السَّاعَةَ» وَالْمَرَادُ تَعْظِيمُهَا^(٤).

(١) فِي (خ): «تَبَيَّنَ».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٢١/٩).

(٣) انْظُرْ: «الدَّرُ الْمَصُونُ» (٥٢٧/٤).

(٤) انْظُرْ: «الْإِتْنَصَافُ» (٤/٢).

وقال الطَّبِيُّ: ما يكونُ مُعْظَمًا مُفْخَمًا لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُهْتَمًّا بِشَأْنِهِ، والاهتمامُ موجبٌ للتقديم^(١).

زادَ الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: وأما تَقْدِيمُ الظَّرْفِ في ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ فلا فائدةَ الاختصاصِ.

(٣) - ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿اللَّهُ﴾، و﴿اللَّهُ﴾ خبرُهُ.

﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلِّقٌ باسمِ الله، والمعنى: هو المستحقُّ للعبادةِ فيهما لا غير، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤].
أو بقوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ والجملةُ خبرٌ ثانٍ، أو هي الخبرُ و﴿اللَّهُ﴾ بدلٌ،
ويكفي لصحةِ الظرفيةِ كونُ المعلومِ فيهما كقولك: رَمِيتُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ: إذا
كنتَ خارجَهُ والصَّيْدُ فيه.

أو ظرفٌ مُستَقَرٌّ وقعَ خبرًا بمعنى: أَنَّهُ تعالى لِكَمالِ عِلْمِهِ بما فيهما كأنَّهُ
فيهما، و﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ بيانٌ وتقريرٌ له^(٢)، وليس مُتعلِّقٌ المصدرِ لأنَّ
صِلَتَهُ لا تَتَقَدَّمُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٨/٦).

(٢) قوله: «و﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ بيانٌ وتقريرٌ له»؛ أي: لقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ على القول بأن ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ظرفٌ، أما على القول بأنه متعلِّقٌ باسمِ الله فـ ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ استئنافٌ؛ لأنه لما قيل: هو المعبودُ فيهما، اتَّجَهَ أن يقال: فما شأنُهُ مع عابديه حيثُ؟ فأجيب: بأنه يعلمُ سرَّهُم وجهرَهُم، ويعلمُ ما يكسبون، فيجازيهم على أعمالهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٦٩/٢).

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، فيثبُّ عليه ويعاقبُ، ولعلَّه أريدَ بالسرِّ والجهرِ: ما يخفى وما يظهرُ من أحوالِ الأنفسِ، وبالمكتسبِ: أعمالُ الجوارحِ.

قوله: «متعلِّقٌ باسمِ الله»:

عبارةُ «الكشاف»: «بمعنى اسمِ الله»^(١)، وهي أحسنُ.

قال الطَّبِيُّ: قال الرَّجَّاجُ: لو قلت: (هو زيدٌ في المدينة) لم يجزِ إلا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ على أن زيداً يُدبِّرُ أمرَ المدينة^(٢).

ونقلَ أبو البقاء عن أبي عليٍّ أنه قال: لا يجوزُ أن يتعلَّقَ باسمِ الله؛ لأنَّه صارَ بدخولِ الألفِ واللامِ والتَّغْيِيرِ^(٣) الذي دخله كالعلم، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]^(٤).

قال الطَّبِيُّ: والزَّمْخَشَرِيُّ اختارَ مذهبَ الرَّجَّاجِ وزادَ عليه في الاعتبارِ، فأوَّلَ التَّركيبَ على وجوه:

أحدها: جعلُ اسمِ (الله) مُشْتَقًّا مِنْ آلِهَ يَأْلَهُ؛ إذا عُبِدَ، فـ(الإله) فِعَالٌ بمعنى^(٥) المفعولِ؛ أي: المألوه، وهو المعبودُ^(٦)، ثم تُصَرِّفُ فيه فصارَ: الله، وهو المرادُ من قولِ «الكشاف»: «وهو المَعْبُودُ فيهما».

(١) انظر: «الكشاف» (١١/٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٢٢٨)، وفيه: «في البيت والدار» بدل «في المدينة».

(٣) في النسخ الخطية: «والتعبير»، والمثبت من «التبيان».

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/٤٨٠).

(٥) في (ز): «في معنى».

(٦) في النسخ الخطية: «المبالغة، المعبود»، والمثبت من «فتوح الغيب».

وثانيها: جعلُ معنى شُهرته في الإلهية عاملاً في الظرف، كما تقول: (هو حاتم في طيء) على تضمين معنى الجود الذي اشتهر به، كأنك قلت: (هو جواد في طيء) ومنه قوله:

أنا أبو النجمِ وشِعري شِعري

أي: أنا ذلك المشهورُ في الفصاحةِ وشِعري هو المعروفُ بالبلاغة، وهو الذي عناهُ صاحبُ «الكشاف» بقوله: «وهو المعروفُ بالإلهية».

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقالَ: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ ﴿حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ﴾؛ [أي]: وهو الله معروفًا في السماواتِ والأرضِ، كقولك: (هو زيدٌ معروفًا في العالم).

وقال المالكي: لا يكونُ الحالُ المؤكَّدُ بها خبرَ جملةٍ جزأها معرفتانِ جامدتانِ إلا بلفظٍ دالٍّ على معنى مُلازمٍ أو شبيهٍ بالمُلازمِ في تقدُّمِ العلمِ به، والعاملُ فيها: أحمُّهُ أو أعرفُّهُ.

وثالثها: أن يكونَ ردًّا على المشركينَ في إثباتِ غيره.

وقال الزجاجُ: هو المنفردُ بالتدبيرِ في السماواتِ والأرضِ^(١)، خلافًا للقاتلِ المخذولِ: إنَّ المُدبِّرَ فيهما غيره، وإليه الإشارةُ بقولِ «الكشاف»: «المتوحدُ بالإلهية فيهما».

قال ابنُ الحاجبِ: وفائدةُ قولك: (أنا زيدٌ وهو زيدٌ) الإخبارُ عمَّا كانَ يجوزُ

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٢٢٨).

أَنَّهُ مُتَعَدَّدٌ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ فِي الْوُجُودِ^(١)، فيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدَّدِينَ، وَإِذَا أَخْبَرَ الْمَخْبِرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ كَانَ فَائِدَتُهُ أَنَّهُمَا فِي الْوُجُودِ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ^(٢).

ورابعُها: أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِ «الْكَشَافِ»: «وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: اللَّهُ فِيهَا»^(٣) لَا يُشْرِكُ بِهِ فِي هَذَا الْأِسْمِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ.

وخامِسُها: أَنْ لَا يَكُونَ ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ مُتَعَلِّقًا بِالْأَسْمِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ خَبْرًا بَعْدَ خَبَرٍ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا فِيهِمَا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ أَي: بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، انْتَهَى^(٤).

وَلَخَّصَهُ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فَقَالَ: لَا خِفَاءَ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِلَفْظِ ﴿اللَّهُ﴾؛ لَكُونِهِ اسْمًا لَا صِفَةً، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ لِأَنَّ (إِلَهًا) اسْمٌ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَعْبُودِ كَالْكِتَابِ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْنَى الْوَصِفِيَّةِ الَّتِي ضَمَّنَهُ اسْمُ اللَّهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (هُوَ حَاتِمٌ فِي طِيٍّ حَاتِمٌ فِي تَغْلِبٍ) عَلَى تَضَمِينِ مَعْنَى الْجَوَادِ.

وَالْمَعْنَى الَّتِي يُعْتَبَرُ هُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَأْخُودَ مِنْ أَصْلِ اشْتِقَاقِ الْأِسْمِ؛

(١) تنمة العبارة كما «فتوح الغيب» و«الإيضاح»: «وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه، أو أحدهما في ذهنه، والآخر في الوجود».

(٢) انظر: «الإيضاح شرح المفصل» لابن الحاجب (٢٠١/١).

(٣) في النسخ الخطية: «المبالغة، المعبود»، والمثبت من «الكشاف» و«فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٩/٦ - ٢١).

أعني: المعبودية، أو ما اشتهر به الاسم من الألوهية وصفات الكمال، ودلّ عليه ﴿هو الله﴾ مثل:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي: هو المعروف بذلك في السماوات وفي الأرض.

أو ما يدلّ عليه التركيب الحصري من التّوحد والتّفرد بالألوهية، أو ما تقرّر عند الكلّ من مقولية هذا الاسم عليه خاصّة، فهذه أربعة أوجه.

وأما الخامس فهو أن يكون ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ خبراً آخر للمبتدأ، ومعنى^(١) كونه فيها: أنّه عالم بما فيها على التشبيه والتّمثيل، شبّهت حاله علمه بها بحالة كونه فيها؛ لأنّ العالم إذا كان في مكان كان عالمًا به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه منه شيء، ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الأصلي، ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكناية، وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾^(٢)، انتهى.

قلت: والمصنّف اقتصر من الأوجه المذكورة على الأوّل والخامس، وترك الثلاثة لأنّها قريبة المعنى من الأوّل.

وقال في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾: إنه بيان وتقرير لجُملة: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: إيضاح لمعنى العلم المراد منها على الوجه الأخير،

(١) في (ز): «إذ معنى».

(٢) انظر: «حاشية التفّازاني» (٢٢٦/أ).

وهو الخامس؛ لأنه على الأول استئناف كما في «الكشاف»^(١).

قال الطيبي: إنه لما قيل: هو المعبود فيها، أتجه لسائل أن يسأل: فما شأنه مع عابديه حينئذ؟

فأجيب: يعلم سرهم وجههم ويعلم ما يكسبون فيجازيهم على أعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

وكذا على الوجه الثاني والرابع^(٢)، ويُقدّر السؤال: بماذا عُرف فيهما؟ وما وصفه فيهما؟ فقول: وصفه فيهما بالعلم الشامل للكلّي والجُزئي^(٣).

وأما على الثالث فهو بيان وتقرير، كالخامس.

قوله: «وليس متعلق المصدر؛ لأن صلته لا تتقدم»:

يريد بالمصدر (السر) و(الجهر) الكائنين في السماوات والأرض؛ لهذا المانع النحوي.

وقد وهى ابن هشام في «المغني» هذا الكلام فقال: وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ تعلقه بـ ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ورُدَّ بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في مُتقدِّم.

(١) انظر: «الكشاف» (١٢/٣).

(٢) في «فتوح الغيب»: «وعلى الثاني والثالث».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢٢/٦).

وليس بشيء؛ لأنَّ المَصْدَرَ هنا ليس مُقَدَّرًا بحرفِ مَصْدَرِيٍّ وَصِلَتِهِ، ولأنَّه قد جاءَ نحو ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] والظرفُ مُتَعَلِّقٌ بِأَحَدِ الوَصْفَيْنِ قَطْعًا، فكذا هنا^(١).

وقال الشيخُ بدرُ الدِّينِ بن الدِّمامِينِي مُتَعَقِّبًا على ابنِ هشامٍ: لا تُسَلِّمُ ذلك، ولم لا يجوزُ أَنْ يكونَ مُقَدَّرًا بـ: ما يُسْرُونَ وما يَجْهَرُونَ^(٢)؟

وقال شيخنا تقيُّ الدينِ الشُّمْنِيُّ: ليس (السُّرُّ) بِمَصْدَرٍ، ففي «الصحاح»: السُّرُّ الذي يُكْتَمُ^(٣)، وإذا لم يكنْ مَصْدَرًا لا يُقَدَّرُ بحرفِ مَصْدَرِيٍّ وَصِلَتِهِ، وأما (الجَهْرُ) فهو مَصْدَرٌ إلا أَنَّهُ أُرِيدَ به هنا ما يقابلُ السُّرَّ، وهو الذي لا يُكْتَمُ، لا مَعْنَاهُ المَصْدَرِيُّ، فلا يكونُ هنا مُقَدَّرًا بحرفِ مَصْدَرِيٍّ^(٤)، وحينئذٍ فقولُ الدِّمامِينِي: (إِنَّه يُقَدَّرُ بما يُسْرُونَ) ليس بظاهرٍ؛ لأنَّ (يُسْرُ) فعلُ الإِسْرَارِ^(٥) لا السُّرِّ^(٦).

(٤ - ٥) - ﴿وَمَا تَأْنِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٦٩).

(٢) انظر: «شرح مغني اللبيب» للدِّمامِينِي (٢/ ٣٣٥).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: سرر).

(٤) من قوله: «وأما الجهر...» إلى قوله: «بحرف مصدري»: ليس في (ز)، وجاء بدله: «ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلة الحرف المصدري فعل ذلك المصدر المقدر».

(٥) في (س): «من الإسرار».

(٦) انظر: «حاشية الشمي على شرح مغني اللبيب» (٢/ ١٤٨).

﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى مزيدة للاستغراق والثانية للتبعية؛ أي: ما يظهر لهم دليل قط من الأدلة أو معجزة من المعجزات أو آية من آيات القرآن ﴿لَا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ تاركين للنظر فيه غير ملتفتين إليه.

﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ يعني: القرآن، وهو كاللزام مما قبله؛ كأنه قيل: إنهم لما كانوا معرضين عن الآيات كلها كذبوا به لما جاءهم، أو كالدليل عليه على معنى: أنهم لما أعرضوا عن القرآن وكذبوا به وهو أعظم الآيات، فكيف لا يعرضون عن غيره^(١)؟ ولذلك رتب عليه بالقاء.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ أي: سيظهر لهم ما كانوا به يستهزئون عند نزول العذاب بهم في الدنيا، أو في الآخرة^(٢)، أو عند ظهور الإسلام وارتفاع أمره.

قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى مزيدة للاستغراق، والثانية للتبعية:

قال ابن الحاجب: إن كون الأولى للاستغراق يوجب كون الثانية للتبيين وينافي كونها للتبعية إذ الآية المستغرقة لا تكون بعضاً من الآيات عاماً مستغرقةً.....^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين في توجيه التبعية: لأن الآية الواحدة - وإن استغرقت في حكم النفي - فهي بعض من جميع الآيات، وحملها على التبيين كما زعم ابن

(١) في (ت): «غيرها».

(٢) في (أ): «أو الآخرة»، وفي (خ): «والآخرة».

(٣) بياض هنا في (س) و(ز) مكان قول ابن الحاجب، وقال في هامش (س): بياض في الأصل. وقول

ابن الحاجب من النسخة (ن)، ولم أجده في «الإيضاح» ولا «الأمالي».

الحاجِبِ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَوْ كَانَتْ النَّكِرَةُ فِي النَّفْيِ بِمَعْنَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ.

وما قال^(١): إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَبْعِيضِيَّةً لَمَا كَانَتْ الْأُولَى اسْتِغْرَاقِيَّةً = مَمْنُوعٌ لَصِحَّةِ قَوْلِنَا: (مَا يَأْتِيهِمْ بَعْضُ مِنَ الْآيَاتِ أَيُّ بَعْضٍ كَانَ)^(٢).

قوله: «أَيُّ: مَا يَظْهَرُ لَهُمْ دَلِيلٌ قَطُّ»:

قال أبو حَيَّان: فِيهِ اسْتِعْمَالُ (قَطُّ) مَعَ الْمَضَارِعِ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْمَاضِي^(٣).

قوله: «أَوْ عِنْدَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: اتَّصَالُ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يَرَوْنَ كَيْدَكُمْ أَهْلَكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ بِمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَنْبَاءِ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ الْعَذَابُ = ظَاهِرٌ لِمُنَاسَبَةِ الْإِعْتِبَارِ بِنَزُولِ الْعَذَابِ عَلَى الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ بِالْتَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، فَمَا وَجْهُ اتِّصَالِهِ بِهِ إِذَا أُريدَ بِهِ مَا قَالَ: «عِنْدَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ»؟

قلت: مَعْنَاهُ: فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ الْقُرْآنِ وَمَنْ نُزِّلَ عَلَيْهِ عِنْدَ ظُهُورِ تَبَاشِيرِ الظَّفَرِ وَنَصْرِ اللَّهِ الْإِسْلَامَ وَقَهْرِ أَعْدَاءِ الدِّينِ وَغَلَبَةِ أَوْلِيَائِهِ، أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْدَ أَهْلِكُنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْمَكْذِبِينَ وَنَصَرْنَا الْأَنْبِيَاءَ وَضَعَفَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَنْ هُمْ أَشَدُّ مِنْ هَؤُلَاءِ^(٤)؟

(١) أَيُّ: ابْنُ الْحَاجِبِ.

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٦/ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٢٧/٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢٣/٦ - ٢٤).

(٦) ﴿الَّذِينَ هُمْ أَهْلُكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾.

﴿الَّذِينَ هُمْ أَهْلُكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾؛ أي: من أهل زمانٍ، والقرنُ مُدَّةٌ أَغْلَبَ أعمارِ النَّاسِ وهي سبعونَ سَنَةً، وقيل: ثمانونَ. وقيل: القرنُ أهلُ عصرٍ فيه نبيٌّ أو فائقٌ في العلمِ قَلَّتِ المَدَّةُ أو كَثُرَتْ، واشتقاقه من قَرَنْتُ^(١).

﴿مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: جَعَلْنَا لَهُمْ فِيهَا مَكَانًا وَقَرَّرْنَا هُمْ فِيهَا، أو: أَعْطَيْنَاهُمْ مِنَ الْقُوَى وَالْآلَاتِ مَا تَمَكَّنُوا بِهَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفِ فِيهَا.

﴿مَا لَمْ تُجْعَلْ لَكُمْ مِنَ السَّعَةِ وَطُولِ الْمَقَامِ يَا أَهْلَ مَكَّةَ، أو: مَا لَمْ نُعْطِكُمْ مِنَ الْقُوَّةِ وَالسَّعَةِ فِي الْمَالِ وَالْإِسْتِظْهَارِ بِالْعُدْدِ وَالْأَسْبَابِ. ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي: الْمَطَرَ، أو السَّحَابَ، أو الْمُظِلَّةَ فَإِنَّ مَبْدَأَ الْمَطَرِ مِنْهَا ﴿مِدْرَارًا﴾: مَغْزَارًا.

﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ فَعَاشُوا فِي الْخِصْبِ وَالرَّيْفِ^(٢) بَيْنَ الْأَنْهَارِ وَالشُّمَارِ.

﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾؛ أي: لَمْ يُغْنِ ذَلِكَ عَنْهُمْ شَيْئًا ﴿وَأَنْشَأْنَا﴾: وَأَحْدَثْنَا ﴿وَمِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ بَدَلًا مِنْهُمْ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى كَمَا قَدَرْنَا أَنْ يُهْلِكَ مَنْ قَبْلَكُمْ كَعَادٍ وَثَمُودَ وَيُسُيَّ مَكَانَهُمْ آخَرِينَ يَعْمرُ بِهِمْ بِلَادُهُ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِكُمْ.

(١) قوله: «واشتقاقه من قرنت»؛ أي: من قرنت الرجل بزمانه، وعبارة غيره: من الاقتران، والمراد بالاشتقاق: الأخذ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٧١ / ٢).

(٢) في (خ): «والرفق».

(٧) - ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ

مُتَّبِعٌ.﴾

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ مكتوبًا في ورق ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ فَمَسُوهُ، وَتَخْصِيصُ اللَّمَسِ لِأَنَّ التَّرْوِيرَ لَا يَقَعُ فِيهِ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا سَكَّرَتْ أَبْصَارُنَا، وَلَئِنَّهُ يَتَقَدَّمُهُ الْإِبْصَارُ حَيْثُ لَا مَانِعَ وَتَقْيِيدُهُ بِالْأَيْدِي لِدَفْعِ التَّجَوُّزِ فَإِنَّهُ قَدْ يُتَجَوَّزُ بِهِ لِلْفَحْصِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ [الجن: ٨].

﴿لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُتَّبِعٌ﴾ تَعْتَبًا وَعِنَادًا.

(٨) - ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفِضِّي الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ.﴾

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾: هَلَّا أُنْزِلَ مَعَهُ مَلَكٌ يَكْلُمُنَا أَنَّهُ نَبِيٌّ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُتُبُ مَعَهُ، نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفِضِّي الْأَمْرُ﴾ جوابٌ لقَوْلِهِمْ، وَبَيَانٌ لِمَا هُوَ الْمَانِعُ مِمَّا اقْتَرَحُوهُ وَالْخَلَلُ فِيهِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمَلَكَ لَوْ أُنْزِلَ بِحَيْثُ عَايَنُوهُ كَمَا اقْتَرَحُوا لِحَقِّ إِهْلَاكِهِمْ؛ فَإِنَّ سُنَّةَ اللَّهِ قَدْ جَرَتْ بِذَلِكَ فَيَمَنَ قَبْلَهُمْ.

﴿ثُمَّ لَا يَنْظُرُونَ﴾ بعد نزوله طرفه عين.

(٩) - ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيشُونَ.﴾

﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيشُونَ﴾ جوابٌ ثانٍ إِنْ جُعِلَ الْهَاءُ لِلْمَطْلُوبِ، وَإِنْ جُعِلَ لِلرَّسُولِ فَهُوَ جوابٌ اقتراحٍ ثانٍ، فَإِنَّهُمْ تَارَةً يَقُولُونَ: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ وتارةً يقولون: ﴿لَوْ سَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَكًا﴾ [فصلت: ١٤]،

والمعنى: ولو جعلنا قريبًا لك ملكًا يعاينونه، أو الرسولَ ملكًا، لمثلناه رجلاً كما مثل جبريلُ في صورة دحية، فإن القوةَ البشرية لا تقوى على رؤية الملك في صورته، وإنما رآهم كذلك الأفراد من الأنبياء بقوتهم القدسية.

﴿وَلَلْبَسْنَا﴾ جوابٌ محذوف؛ أي: ولو جعلناه رجلاً للبسنا؛ أي: لخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم فيقولون: ﴿ما هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [المؤمنين: ٢٤].
وقرئ: (لبسنا) بلام^(١)، و: (للْبَسْنَا) بالتشديد للمبالغة^(٢).

قوله: «كما مثل جبريلُ في صورة دحية»:

أخرج النسائيُّ بسندٍ صحيح، عن ابنِ عمرَ قال: كانَ جبريلُ يأتي النبيَّ ﷺ في صورة دحية الكلبِيِّ^(٣).

وأخرج الطبرانيُّ عن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كانَ يأتيَنِي جبريلُ^(٤) على صورة دحية الكلبِيِّ» وكان دحية رجلاً جميلاً^(٥).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (١٦/٣)، عن ابنِ محيصن.

(٢) أي: (وللبسنا عليهم ما يُلبسون). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف»

(١٦/٣)، عن الزهري. وزاد ابن الجوزي في «زاد المسير» (١٢/٢) نسبتها لمعاذٍ القارئ وأبي رجاء.

(٣) رواه النسائي في «جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي» (ص: ٨٠)، ورواه الإمام أحمد في «المسند»

(٥٨٥٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٣٢٢/٢) عن النسائي وصحح إسناده.

وروى البخاري (٤٩٨٠) ومسلم (٢٤٥١) أبي عثمان قال: أثبت أن جبريل، أتى النبي ﷺ وعنده

أم سلمة، فجعل يتحدث، فقال النبي ﷺ لأم سلمة: (من هذا؟) أو كما قال، قالت: هذا دحية، فلما

قام، قالت: والله ما حسبت إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يخبر خبر جبريل، أو كما قال.

(٤) في (ز): «جبريل يأتيني».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٨)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٧/٨): «فيه

غفير بن معدان وهو ضعيف».

(١٠) - ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليّة لرسول الله ﷺ على ما يرى من قومه ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾: فأحاط بهم الذي كانوا يستهزئون به حيث أهلكوا لأجله، أو: فنزل بهم وبأل استهزائهم.

قوله: «حيث أهلكوا لأجله»:

قال الطَّبِيُّ: يعني أن قوله: ﴿مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ من إطلاق السب على المُسَبِّ؛ لأنَّ المحيط بهم هو العذاب لا المُستهزأ به، ولَمَّا كَانَ سبباً له وُضِعَ موضعه للمبالغة^(١).

(١١) - ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾.

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ كيف أهلكهم الله بعذاب الاستئصال كي تعتبروا، والفرق بينه وبين قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [النمل: ٦٩]: أَنَّ السَّيْرَ ثَمَّةٌ لِأَجْلِ النَّظَرِ، وَلَا كَذَلِكَ هَاهُنَا، وَلِذَلِكَ قِيلَ: مَعْنَاهُ: إِبَاحَةُ السَّيْرِ لِلتَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا وَإِيجَابُ النَّظَرِ فِي آثَارِ الْهَالِكِينَ.

قوله: «والفرق بينه وبين قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا﴾ ..» إلى آخره.

قال الطَّبِيُّ: يريد: الأمر على الأوّل واحدٌ مُقَيَّدٌ، وعلى الثاني شيئان، والأوّل مُبَاحٌ، والثاني واجبٌ؛ لدلالة (ثم) .

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٠).

قال صاحب «التقريب»: إنما لم يُحْمَل على التراخي، وعُدِلَ إلى المجازِ إذ واجبُ النَّظَرِ في آثارِ الهالكينَ حقُّه أن لا يترأخى عن السيرِ.

قال الطَّبِيُّ: ويمكنُ أن يأمرهم بالسيرِ أولاً، وبالنَّظَرِ ثانياً على الوجوبِ، ويكونُ الثاني أعلى رتبة؛ لأنَّ الكلامَ مع المُنكرينَ، كما تقول: (توصّأ ثم صلّ).

والآيةُ مع الفاءِ مُتضمِّنةٌ للتنبيةِ على الغفلةِ والتَّوْبِيخِ على التَّغافلِ، ومع (ثم) للتَّعبيرِ على التَّوَانِي والتَّقَاعِدِ^(١).

(١٢) - ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خَلَقًا وَمُلْكًا، وهو سؤالٌ تَبَكِّيٌّ.

﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ تقريرٌ لهم وَتَنْبِيءٌ على أَنَّهُ المتعَيَّنُ للجوابِ بالاتِّفَاقِ بحيثُ لا يَمَكِنُهُم أن يذكروا غيره.

﴿كُنَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾: التَّزَمُّهَا تَفَضُّلاً وإِحْسَانًا، والمرادُ بِالرَّحْمَةِ: ما يَعْمُ الدَّارِينَ، ومن ذلك: الهِدَايَةُ إلى معرفته والعِلْمُ بِتَوْحِيدِهِ بِنَصْبِ الْأَدِلَّةِ وَإِنزَالِ الْكُتُبِ والإِمهَالِ على الْكُفْرِ.

﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفِتْمَةِ﴾ استِثْنافٌ وَقَسَمٌ لِلْوَعِيدِ على إِشْرَاقِهِمْ وإِغْفَالِهِم النَّظَرَ؛ أي: لِيَجْمَعَنَّكُمْ في الْقُبُورِ مَبْعُوثِينَ إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيُجَازِيَكُمْ على شُرِكِكُمْ، أو: في يَوْمِ الْقِيَامَةِ، و﴿إِلَى﴾ بمعنى (في).

وقيل: بَدَلٌ مِنْ «الرَّحْمَةِ» بَدَلُ الْبَعْضِ، فَإِنَّ مِنْ رَحْمَتِهِ بَعَثَهُ إِيَّاكُمْ وَإِنْعَامَهُ عَلَيْكُمْ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١).

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: في اليوم، أو الجمع.

﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بتضييع رأس مالهم وهو الفطرة الأصلية والعقل السليم، وموضع ﴿الَّذِينَ﴾ نصب على الذم، أو رفع على الخير؛ أي: وأنتم الذين، أو على الابتداء، والخير: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ والفاء للدلالة على أن عدم إيمانهم مسبب عن خسارتهم؛ فإن إبطال العقل باتباع الحواس والوهم، والانهماك في التقليد وإغفال النظر، أدّى بهم إلى الإصرار على الكفر والامتناع عن الإيمان.

قوله: «سؤال تكيت»:

«الأساس»: ومن المجاز: بكتته بالحجة؛ أي: غلبه، وبكتته: ألزمه ما عي بالجواب عنه^(١).

قال الطيبي: يعني إذا سئلوا عن قوله: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لا محيد لهم إلا أن يقولوا: الله، ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]^(٢).

قوله: «تقرير لهم»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: إلقاء إلى الإقرار بأن الكل لله؛ لأن هذا من الظهور بحيث لا يقدر أحد^(٣) ينكره.

وحكاه الطيبي بـ (قيل) ثم قال: والأولى أن يكون من تقرير الشيء إذا جعل في مكانه.

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٢).

(٣) في (س): «أحدهم».

قال الجوهري: قَرَرْتُ عنده الخبر حتى استقر^(١)؛ أي: قَرَرْتُ^(٢) الجوابَ لأجلهم فكانَ قوله قولهم؛ لأنَّه لا خِلافَ بينه وبينهم، وهذا هو المرادُ من قوله: «إنَّه المُتَعَيِّنُ للجوابِ بالاتِّفاقِ»^(٣).

قال الإمام: أمر الله رسوله بالسؤالِ أَوَّلًا والجوابِ ثانيًا، وهذا إنَّما يحسنُ في الموضعِ الذي يكونُ الجوابُ فيه قد بلغَ مِنَ الظُّهورِ إلى حيثُ لا يَقْدِرُ على إنكارِهِ مُنْكَرٌ، ولا على دفعِهِ مُدافعٌ^(٤).

قوله: «أو رفع على الخبر؛ أي: وأنتم الذين»:

قال الحلبي: إنَّما قَدَّرَ المبتدأ (أنتم) ليرتبطَ مع قوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ وقوله: ﴿قَدْ خَسِرَوا أَنْفُسَهُمْ﴾ مِنْ مُرَاعَاةِ المَوْصُولِ^(٥).

(١٣) - ﴿وَلَهُ مَاسَكِنٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَلَهُ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ﴾، «مَاسَكِنٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» مِنَ السُّكْنَى، وَتَعْدِيَّتُهُ بـ ﴿فِي﴾ كما في قوله: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] والمعنى: ما اشتملًا عليه.

أو مِنَ السُّكُونِ؛ أي: ما سكنَ فيهما أو تحرَّك، فاكْتَفَى بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ. ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِكُلِّ مَسْمُوعٍ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِكُلِّ مَعْلُومٍ، فلا يخفى عليه شيءٌ. ويجوزُ أن يكونَ وَعِيدًا لِلْمُشْرِكِينَ على أقوالهم وأفعالهم.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قرر).

(٢) في (س): «قرره».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٣٢/٦).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١٢/٤٨٨ - ٤٨٩)، و«فتوح الغيب» (٣٢/٦)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «الدر المصون» (٤/٥٥٣).

قوله: ﴿وَلَهُ﴾ عَطَفٌ عَلَى ﴿يَلَهُ﴾:

قال الشيخ سعد الدين: يجوزُ أنه يريدُ أنه من عَطَفِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ؛ أعني: الخبرَ عَلَى الخبرِ والمُبْتَدَأِ عَلَى المُبْتَدَأِ، كما تقولُ في ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾: إِنَّ ﴿لَهُ﴾ عَطَفٌ عَلَى ﴿لَهُ﴾ و﴿الْحَمْدُ﴾ عَلَى ﴿الْمُلْكُ﴾، وأن يريدَ أن ﴿لَهُ مَا سَكَنَ﴾ عَطَفٌ عَلَى ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بعدَ حَذْفِ المُبْتَدَأِ والخبرِ بقرينةِ السُّؤالِ، والاولُ أظهرُ.

والمقصودُ أن يدخلَ هذا أيضًا تحتَ ﴿قُلْ﴾ ليكونَ احتِجَاجًا ثانيًا على المشركينَ، أي: لله ما استقرَّ في الأَمَكِنَةِ وله ما استقرَّ في الأَزْمِنَةِ، ولذا جعلَ ﴿سَكَنَ﴾ من السُّكْنَى دونَ السُّكُونِ؛ إذ لا وجهَ للسُّكُونِ عن^(١) التَّحَرُّكِ في مقامِ البَسْطِ والتَّفْهيمِ وإظهارِ كمالِ المُلْكِ والتَّصَرُّفِ^(٢).

وقال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: إِنَّمَا أدرجُهُ تحتَ ﴿قُلْ﴾ ولم يجعلْهُ مُستأنفًا كما هو السَّابِقُ إلى الفَهمِ ليكونَ احتِجَاجًا ثانيًا عَنِ المُشْرِكِينَ وإِذْنًا بأنَّ له ما استقرَّ في الأَمَكِنَةِ وما استقرَّ في الأَزْمِنَةِ^(٣).

قوله: «من السُّكْنَى»:

قال الطَّيْبِيُّ: مَقْصُودُهُ من جعلِهِ من السُّكْنَى دونَ السُّكُونِ التَّعْمِيمُ والشُّمُولُ؛ إذ لو جُعِلَ من السُّكُونِ الذي يقابلُ الحركةَ لفاتَ الشُّمُولُ^(٤).

(١) في (س): «على».

(٢) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٢٧/أ).

(٣) نقل كلامه الطيبي في «فتوح الغيب» (٣٦/٦).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣٦/٦).

قوله: «وَتَعْدِيَّتُهُ بـ(في) كما في قوله: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكِينَ﴾»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: سَكَنَ مِنَ السَّكَنِ جَاءَ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ وَبـ(في)^(١).

قال في «الأساس»: سَكَنُوا الدَّارَ وَسَكَنُوا فِيهَا، وَأَسْكَنَتْهُمْ الدَّارَ وَأَسْكَنَتْهُمْ فِيهَا^(٢).

قوله: «﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِكُلِّ مَسْمُوعٍ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِكُلِّ مَعْلُومٍ»:

قال الطَّبِيُّ: المناسبُ أَنْ يَكُونَ مَرْدُودًا إِلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ أَي: يَعْلَمُ كُلَّ مَعْلُومٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَيَسْمَعُ هَوَاجِسَ كُلِّ مَا يَسْكُنُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ^(٣).

(١٤) - ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَحْجَدُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُطْعَمُ قُلٌّ إِنَّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَحْجَدُ وَلِيًّا﴾ إِنْكَارٌ لِاتِّخَاذِ غَيْرِ اللَّهِ وَلِيًّا لَا لِاتِّخَاذِ الْوَلِيِّ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَ وَأَوَّلِيَّ الهمزة، والمراد بالولي: المعبود؛ لِأَنَّهُ رَدُّ لِمَنْ دَعَاهُ إِلَى الشِّرْكِ.

﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: مُبْدِعُهُمَا، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا عَرَفْتُ مَعْنَى الْفَاطِرِ حَتَّى أَتَانِي أَعْرَابِيَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بئْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا؛ أَي: ابْتَدَأْتُهَا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٣٦/٦).

(٢) في (س): «وَأَسْكَنَتْهُمْ الدَّارَ وَأَسْكَنَتْهُمْ».

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (٤٦٧/١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٣٧/٦).

وجُرَّه على الصِّفَةِ لـ ﴿الله﴾ فإنه بمعنى الماضي، ولذلك قُرِئ: (فَطَرَ)^(١)، وقُرِئ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ على المَدْحِ^(٢).

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: يَرْزُقُ وَلَا يُرْزَقُ، وتخصيصُ الطَّعَامِ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وقُرِئ: (وَلَا يَطْعَمُ) بفتح الياء^(٣).

وبعكسِ الأوَّلِ^(٤) على أَنَّ الضَّمِيرَ لغيرِ الله والمعنى: كيفَ أَشْرِكُ بَمَنَ هُوَ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَا هُوَ نَازِلٌ عَنْ رُتْبَةِ الْحَيَوَانِيَّةِ؟! وبينائهما للفاعلِ^(٥) على أَنَّ الثَّانِيَّ مِّنْ أَطْعَمَ بمعنى: اسْتَطْعَمَ^(٦)، أو على معنى:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (١٨/٣)، و«البحر» (٥٥/٩)، عن الزهري. وزاد ابن خالويه نسبتها لنبيح.

(٢) بالرفع نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «المحرر الوجيز» (٢٧٣/٢)، و«البحر» (٥٥/٩)، ودون نسبة في «الكشاف» (١٨/٣). وبالنصب دون نسبة في «التيبان» للعكبري (ص: ٤٨٤)، و«البحر» (٥٥/٩). وكلاهما من الشواذ.

(٣) نسبت لسعيد بن جبير ومجاهد والأعمش وأبي حيوه وعمرو بن عبيد. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٥/٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٢٧٣/٢)، و«البحر المحيط» (٥٦/٩).

(٤) رويت عن يعقوب. انظر: «الكشاف» (١٩/٣)، و«البحر» (٥٦/٩). والمشهور عن يعقوب كقراءة الجماعة.

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤٤/١٢)، و«الكشاف» (١٩/٣)، عن الأشهب العقيلي، و«المحرر الوجيز» (٢٧٣/٢) عن يمان العماني وابن أبي عبلة. ووهم أبو حيان في «البحر» (٥٥/٨) فنسبها أولاً كـ «المحرر» ثم عاد فكرها منسوبة للعقيلي كـ «الكشاف»، وقد نبه السمين في «الدر المصون» (٥٥٧/٤ - ٥٥٨) على ما وقع فيه أبو حيان وأن فعله يوهم أنهما قراءتان.

(٦) فيكون المعنى: وهو يُطْعِمُ وَلَا يَسْتَطْعِمُ. انظر: «الكشاف» (١٩/٣).

أنه يُطْعِمُ تَارَةً وَلَا يُطْعِمُ أُخْرَى؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ لِأَنَّ النَّبِيَّ سَابِقُ أَمَّتِهِ فِي الدِّينِ
﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَقِيلَ لِي: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَيجوزُ عَطْفُهُ
عَلَى ﴿قُلْ﴾.

قوله: «فلذلك قُدِّمَ وَأُولِيَ الهمزة»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يعني قُدِّمَ المفعول للاختصاصِ، وأوْلَى حرفَ
الاستفهامِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَارَ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الْمَفْعُولِ لَا إِلَى الْفِعْلِ.

قوله: «وعن ابنِ عَبَّاسٍ: ما عَرَفْتُ مَعْنَى (فاطر) حَتَّى أَتَانِي أَعْرَابِيَّانِ يَخْتَصِمَانِ
فِي بَثْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا»:

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فضائل القرآن» وابنُ جَرِيرٍ فِي «تفسيره»^(١).

قوله: «وَجَرَّهُ عَلَى الصِّفَةِ لِـ ﴿اللَّهُ﴾»:

خَرَّجَهُ أَبُو الْبَقَاءِ عَلَى الْبَدَلِ^(٢).

قال أبو حَيَّانَ: وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ أَسْهَلَ مِنَ الْفَصْلِ
بَيْنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَكَرُّارِ الْعَامِلِ^(٣).

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٥)، ومن طريقه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف

والابتداء» (١/ ٧٢)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٧٥).

(٢) في (ز): «البديلية». وانظر: «التيبان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٥٥).

قوله: «يَرْزُقُ وَلَا يَرْزُقُ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى خُصُوصِ الطَّعْمِ بَلْ مُطْلَقُ النَّفْعِ تَعْبِيرًا عَلَى كُلِّ الشَّيْءِ بِمُعْظَمِهِ.

قوله: «عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لغيرِ اللَّهِ»؛ أَي: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُهُ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

قال الطَّبَّيُّ: وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ عَبْدَةِ الْأَصْنَامِ، وَالْأَصْنَامُ لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا تُطْعَمُ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ مَعَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِقَالَ: الْمَسِيحُ وَعُزَيْرٌ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ.

قال: والجوابُ أَنَّ الْمَقْصُودَ^(١) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ إِذَا أُخِذَ يَرِيدُ بِهِ أَنَّهُ يُرَبِّي وَلَا يُرَبِّي^(٢) كقوله تعالى: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠] (٣).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: صَحَّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى إِطْلَاقِ غَيْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ مِنْهُ مَنْ يُطْعَمُ كَالْمَسِيحِ مِنْ مَعْبُودَاتِ الْكُفْرَةِ فُغْلِبَ، أَوْ وَرَدَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ^(٤) فِي إِطْعَامِ الْأَصْنَامِ^(٥).

قوله: «وقيل لي: لا تكوننَّ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: عَطَفًا عَلَى (أَمَرْتَ) لظُهُورِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُ (لَا

(١) في (س): «أَنَّ الجواب والمقصود».

(٢) في «فتوح الغيب»: «إِذَا أُخِذَ بِزَيْدَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْكُنْيَةِ، إِنَّهَا تَرْبِي وَلَا تَرْبِي».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٤٠).

(٤) في (ز): «أَوْ رَدَّ عَلَى ظَنِّ بَيْنِهِمْ».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ أ).

تكونن) على ﴿أَكُوتُ﴾؛ إذ لا وجه للالتفات، ولا معنى لقولك: أُمِرْتُ أَنْ لَا تكونن^(١).

(١٥ - ١٦) - ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١٥) مَنْ يُصَرِّفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ.

﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ مبالغة أخرى في قطع أطماعهم، وتعرض لهم بأنهم عصاة مستوجبون للعذاب، والشرط مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ به، وجوابه محذوفٌ دلَّ عليه الجملة.

﴿مَنْ يُصَرِّفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾؛ أي: يُصَرِّفُ الْعَذَابُ عَنْهُ، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وأبو بكر عن عاصم ﴿يُصَرِّفُ﴾^(٢) على أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ لِلَّهِ، وَقَدْ قُرِئَ بِإِظْهَارِهِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَحْذُوفٌ أَوْ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بحذف المضاف.

﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ نَجَاهُ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ؛ أي: الصَّرْفُ، أَوْ الرُّحْمُ.

(١٧ - ١٨) - ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١٧) وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ.

﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ﴾: بِلَيْلَةٍ كَمَرَضٍ وَفَقْرٍ ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ﴾: فَلَا قَادِرَ عَلَى كَشْفِهِ ﴿إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾: بِنِعْمَةٍ وَصِحَّةٍ^(٣) وَغَنَى ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: فَكَانَ قَادِرًا عَلَى حِفْظِهِ وَإِدَامَتِهِ فَلَا يَقْدِرُ غَيْرُهُ عَلَى دَفْعِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧].

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١)، و«النشر» (٢/٢٥٧).

(٣) في (خ) و(ت): «كصحة».

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ تصويرٌ لقهره وعلوه بالغلبة والقُدرة.
﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ في أمره وتدبيره ﴿الْفَيْدُ﴾ بالعبادِ وخَفَايَا أحوالهم.

قوله: ﴿فَقَدَرَجَمُهُ﴾: نَجَّاهُ وَأَنعَمَ عَلَيْهِ:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَمَّا اتَّحَدَ ظَاهِرُ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ احْتِيجَ إِلَى التَّأْوِيلِ لِتُفِيدَ^(١).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: لو بَقِيَتِ الرَّحْمَةُ عَلَى لَفْظِهَا لَمَّا زَادَ الْجِزَاءُ عَلَى الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ صَرْفَ الْعَذَابِ رَحْمَةً، فَاحْتِيجَ إِلَى التَّأْوِيلِ^(٢).

قوله: «فَكَانَ قَادِرًا عَلَى حِفْظِهِ وَإِدَامَتِهِ»^(٣):

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَيَّانُ لَوْجِهِ ارْتِبَاطِ الْجِزَاءِ بِالشَّرْطِ^(٤).

وقال الطَّبِيبِيُّ: يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾، وَكَانَ مِنَ الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: ﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ كَمَا فِي آيَةِ يُونُسَ، لَكِنْ جِيءَ بِهِ هُنَا عَامًّا لِيَشْمَلَ ذَلِكَ وَغَيْرَهُ، وَلِيَتَّصِلَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾^(٥).

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٢٧/أ).

(٢) انظر: «الانتصاف» (١٠/٢).

(٣) فِي (ز): «وَأَدَاتِهِ».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٤٣/٦).

قوله: «تصوير لقهره»:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أنه استعارة تخيلية^(١) فلا تلزم الجهة^(٢).

(١٩) - ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْتُكُمْ لَتَشْهَدُنَّ أَنَّ مَعَ اللَّهِ الْهَآءَ أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً﴾ نزل حين قالت قريش: يا محمد! لقد سألنا عنك اليهود والنصارى فزعموا أن ليس لك عندهم ذكر ولا صفة، فأرانا من يشهد لك أنك رسول الله^(٣).

و(الشيء) يقع على كل موجود، وقد سبق القول فيه في سورة البقرة.

﴿قُلِ اللَّهُ﴾؛ أي: الله أكبر شهادة، ثم ابتداءً: ﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ أي: هو شهيد، ويجوز أن يكون ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ جواباً؛ لأنه تعالى إذا كان الشَّهيد^(٤) كان أكبر شيء شهادة.

﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآن، واكتفى بذكر الإنذار عن ذكر الإشارة.

﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ عطف على ضمير المخاطبين؛ أي: لأُنْذِرْكُمْ به يا أهل مكة وسائر من بلغه من الأسود والأحمر أو من الثقليين.

(١) في «حاشية التفازاني»: «تمثيلية».

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٧/ب).

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) عن الكلبي.

(٤) في (خ): «هو الجواب لأنه تعالى إذا كان هو الشهيد».

أَوْ: لَا نُذِرْكُمْ أَيُّهَا الْمَوْجُودُونَ وَمَنْ بَلَغَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ تَعَمُّ الْمَوْجُودِينَ وَقَدْ نُزِّلَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَنَّهُ لَا يُوَاحِذُ بِهَا مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ.

﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستبعادٍ.

﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ بما تشهدون.

﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدٌ﴾؛ أي: بَلْ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

﴿وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ يعني: الأصنام.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ هُوَ الْجَوَابُ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: أي: المجموعُ، فعلى هذا هو مِنْ بَابِ الْأُسْلُوبِ الْحَكِيمِ؛ يعني: شَهِادَتُهُ مَعْلُومَةٌ لَا كَلَامَ فِيهَا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ شَهِيدٌ لِي عَلَيْكُمْ مُبَيَّنٌ لِدَعْوَايَ بِإِنْزَالِ هَذَا الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ شَهِيدٌ لِي، يُلْزَمُ «فَأَكْبَرُ شَيْءٍ شَهِادَةُ شَهِيدٍ لَهُ»^(١).

وعبارة الشَّيْخِ سَعْدُ الدِّينِ: كَأَنَّهُ قِيلَ: مَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْأَكْبَرُ شَهِادَةً، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ الْأَنْسَبَ بِالْمَقَامِ هُوَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ اللَّهَ شَهِيدٌ لِي؛ لِيَتَجَّزَّعَ مَعَ قَوْلِنَا: (اللَّهُ أَكْبَرُ شَهِادَةً) أَنَّ الْأَكْبَرَ شَهِادَةُ شَهِيدٍ لِي^(٢).

(١) العبارة الأخيرة من «الكشاف» (٢١/٣). وانظر: «فتوح الغيب» (٤٦/٦).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٢٧/ب).

وقال أبو حيان: هذا الوجه أرجح من الأول؛ لأنه لا إضمار فيه مع صحة معناه، وفي الأول إضمارٌ أولاً وآخرًا^(١).

(٢٠) - ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾: يعرفون رسول الله بحليته المذكورة في التوراة والإنجيل ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ بحلأهم.
﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ من أهل الكتاب والمُشْرِكِينَ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لتضييعهم ما به يُكْتَسَبُ الإيمان.

قوله: «﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ من أهل الكتاب والمُشْرِكِينَ»: قال الشيخ سعد الدين: ليس إشارة إلى ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ خاصة، ولذا كان مُبتدأ خبره: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لا نصباً على الذم أو رفعاً، كما في ما تقدّم^(٢).

(٢١) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ كقولهم: الملائكة بنات الله، و: هؤلاء شُفَعَاؤُنَا عند الله ﴿أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ كَأَن كَذَّبُوا الْقُرْآنَ^(٣) والمعجزات وسموها سِحْرًا، وإنما ذكر ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الأمرين تنبيهاً على أن كلا منهما وحده بالغ غاية الإفراط في الظلم على النفس.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٦٩/٩).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٧/ب).

(٣) في (خ): «بالقرآن».

﴿إِنَّهُ﴾ الضَّمِيرُ لِلشَّأْنِ ^(١) ﴿لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ فضلاً مَمَّنْ لَا أَحَدَ أَظْلَمَ مِنْهُ.

قوله: «وإنما ذكر ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بين الأمرين تنبيهاً على أَنَّ كلاً منهما وحده بالغ غاية الإفراط في الظلم على النفس»:

قال الطَّبَيْصِيُّ: يعني: في مجيء ﴿أَوْ﴾ وأنهم قد جمعوا بين الكذب والتكذيب إشارة إلى أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما بالغ في الفطاعة بحيث لا يُمكنُ الجمعُ بينهما؛ فإنَّ الثَّابِتَ أَحَدُ الأمرين، وهُم في الجمعِ بينهما كَمَنْ جمعَ بينَ أمرين مُتَنَاقِضين ^(٢).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: مَعْنَى جَمْعِهِم بَيْنَ الأمرين أَنَّهُم ذَهَبُوا إِلَيْهِمَا جَمِيعاً، لكن وردَ في النَّظْمِ كَلِمَةُ ﴿أَوْ﴾ لأنَّ المعنى: لا أَظْلَمَ مَمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَحَدِ الأمرين، فكيف ^(٣) بَمَنْ جمعَ بينهما ^(٤)؟

(٢٢ - ٢٤) - ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنِّي سُرَّكَاؤُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ زَعَمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْبَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَصَلَّى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً﴾ منصوبٌ بمُضْمَرٍ تَهْوِيلًا لِلأمرِ ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنِّي سُرَّكَاؤُكُمْ﴾؛ أي: آلِهَتُكُمْ التي جعلتموها شركاء لله.

(١) في (خ): «ضمير الشأن».

(٢) لم أقف عليه في «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ الخطية: «وكيف»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ب).

وقرأ يعقوب: ﴿يَحْشُرُ﴾ و﴿يَقُولُ﴾ بالياء^(١).

﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾؛ أي: تزعمون أنهم^(٢) شركاء، فحُذِفَ المفعولان.

والمراد من الاستفهام التوبيخ، ولعله يحال بينهم وبين ألتهتهم حينئذ ليفقدوها في السَّاعَةِ التي عَلَّقُوا بها الرَّجَاءَ فيها، ويَحْتَمِلُ أن يُشَاهِدُوهُمْ ولكن لَمَّا لَمْ يَنْفَعُوهُمْ فكأنهم غُيِبَ عَنْهُمْ.

﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾؛ أي: كفرهم، والمراد: عاقبته.

وقيل: مَعَذَرْتُهُم التي يَتَوَهَّمُونَ أن يتخلَّصُوا بها، من فِتْنَتِ الذَّهَبِ: إذا خَلَصْتُه.

وقيل: جوابهم، وإنما سَمَّاهُ فِتْنَةً لَأَنَّهُ كَذِبٌ، أو لَأَنَّهُمْ قَصَدُوا به الخلاص.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء و﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرفع على أَنَّهَا الاسم، ونافع وأبو عمرو وأبو بكر عنه^(٣) بالتاء والنصب على أن الاسم ﴿أَنْ قَالُوا﴾ والتَّائِيثُ للخبر كَقَوْلِهِمْ: (من كانت أُمَّكَ؟)^(٤)، والباقون بالياء والنصب^(٥).

(١) أي: ﴿يَحْشُرُهُمْ جميعاً ثم يقول﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢) في (ت): «أي تزعمونهم».

(٣) أي: عن عاصم.

(٤) قوله: «من كانت أُمَّكَ»، الضمير في «كانت» عائد على لفظ «مَنْ» وهو مذكر، لكنه أُنْثِ بالنظر إلى «أُمَّكَ».

(٥) وهذه الأخيرة هي التي صَدَّرَ بها المؤلف، وهي قراءة حمزة والكسائي، ومجمل ما ذكره ثلاث قراءات سبعية، وهي التاء مع كل من الرفع والنصب، والياء مع النصب. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

وثمة رابعة شاذة وهي الياء مع الرفع، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن عاصم من رواية المفضل، وعن الأعمش.

﴿وَاللَّوْرَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ يَكْذِبُونَ وَيَحْلِفُونَ عَلَيْهِ - مَعَ عَلَيْهِمْ بَأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ - مِنْ فِرَاطِ الْحَيْرَةِ وَالذَّهْشَةِ؛ كَمَا يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وَقَدْ أَيْقَنُوا بِالْخُلُودِ.

وقيل: معناه: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ عِنْدَ أَنْفُسِنَا، وَهُوَ لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَيَّ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ أَي: بَنَفِي الشَّرِكِ عَنْهَا. وَحَمَلُهُ عَلَى كَذِبِهِمْ فِي الدُّنْيَا تَعَسَّفُ يُخْلُ بِالنَّظْمِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ، كَمَا يَحْلِفُونَ لَكَ﴾ [المجادلة: ١٨].
وَقَرَأْ حَمْرَهُ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿رَبَّنَا﴾^(١) بِالنَّصْبِ عَلَى النَّدَاءِ أَوْ الْمَدْحِ.
﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ مِنْ الشُّرَكَاءِ.

قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ مَنْصُوبٌ بِمُضْمَرٍ:
زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: مُتَأَخِّرُ تَقْدِيرُهُ: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَتَرِكَ لِيَبْقَى عَلَى الْإِبْهَامِ الَّذِي هُوَ دَاخِلٌ فِي التَّخْوِيفِ^(٢).
وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَأَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ^(٣).

قوله: «وَأِنَّمَا سَمَّاهُ فِتْنَةً لِأَنَّهُ كَذِبٌ»:
قَالَ الطَّبِّيُّ: يَعْنِي: إِنَّمَا سُمِّيَ الْجَوَابُ فِتْنَةً لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كَانَ كَذِبًا، وَالْكَذِبُ سَبَبٌ لِإِقْيَاعِ الْإِنْسَانِ فِي الْفِتْنَةِ وَوَرطَةِ الْهَلَاكِ.
فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ: ﴿وَاللَّوْرَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كَانَ مَجْرَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَ﴿ثُمَّ﴾

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «الكَشَافُ» (٣/ ٢٢).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٧)، و«التيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٧).

لِلتَّرَاخِي فِي الرُّتَبَةِ؛ يَعْنِي: أَنَّ جَوَابَهُمْ هَذَا أَعْظَمُ فِي تَشْوِيرِهِمْ^(١) مِنْ تَوَيْخِنَا إِيَّاهُمْ بِقَوْلِنَا: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ؟﴾

وهذا هو الدَّاعِي إِلَى وَضْعِ الْفِتْنَةِ مَوْضِعَ الْجَوَابِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ - وَهُوَ تَفْسِيرُ الْفِتْنَةِ بِالْكَفْرِ - قَوْلُهُمْ: ﴿وَاللَّوَدَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كَنَايَةً عَنِ التَّبَرِّي عَنْهُمْ وَانْتِفَاءِ التَّدْنِ بِهِ، وَ﴿ثُمَّ﴾ مَجْرَى عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِقَوْلِهِ^(٢): «ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عَاقِبَةُ كُفْرِهِمْ»^(٣).

قَوْلُهُ: «وَالثَّانِيْتُ لِلْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: (مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟)»:

قال صاحب «التقريب»: في الاستشهاد به نظر؛ لأنَّ (مَنْ) تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ.

قال الطَّبْيِيُّ: وَأَجِيبَ أَنَّ (مَنْ) إِنَّمَا يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ وَإِيْهَامِهِ وَشُيُوعِهِ كَالْمُشْتَرَكِ، وَأَمَّا لَفْظُهُ فَلَيْسَ إِلَّا مُذَكَّرًا^(٤).

قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ عِنْدَ أَنْفُسِنَا»:

قاله الجبائيُّ مُسْتَنَدًا إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْمَحْشَرِ لَا يَجُوزُ إِقْدَامُهُمْ عَلَى الْكَذْبِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْإِضْطِرَارِ، فَيَلْجَأُونَ إِلَى تَرْكِ الْقَبِيحِ^(٥).

(١) في «فتوح الغيب»: «تصورهم». والتشوير: التخجيل، يقال: شَوَّرْتُ بفلان، وتشوور فلان. انظر:

«العين» (٢٨١ / ٦).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٢٣ / ٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٥٢ / ٦ - ٥٣).

(٤) المصدر السابق (٥٣ - ٥٤).

(٥) نقل قوله الطَّبْيِيُّ في «فتوح الغيب» (٥٥ / ٦)، ووقع في المطبوع منه: «قول أبي علي الجبائي والقاضي»، وهو غير سليم؛ فالطَّبْيِيُّ يطلق القاضي على البيضاوي، وكلام البيضاوي هنا صريح في ردِّ هذا القول، ويغلب على الظنُّ أَنَّ صواب العبارة: «قول أبي علي الجبائي القاضي».

والجمهورُ عَلَى خلافِهِ، وَأَنَّ الْكَذِبَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ جَائِزٌ بَلْ وَقَعَ، وَاسْتَدَلُّوا
بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ.

وَحَمَلَ^(١) هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ فِي ظُنُونِنَا وَاعْتِقَادُنَا =
مُخَالَفَةً^(٢) لِلظَّاهِرِ^(٣).

قوله: «وَحَمَلَهُ عَلَى كَذِبِهِمْ فِي الدُّنْيَا تَعْسُفٌ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: أي: أَخَذَ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى بَوَاحٍ وَلَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا فِي شَأْنِ حَسْرِهِمْ وَأَمْرِهِمْ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي
الدُّنْيَا، بَلْ تَنْبُو عَنْهُ أَشَدُّ نَبْوًا؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ وَآخِرُهُ ﴿وَصَلَّعْنَهُمْ مَا
كَانُوا يَفْعُرُونَ﴾، وَذَلِكَ فِي أَمْرِ الْقِيَامَةِ لَا غَيْرَ^(٤).

قوله: «يَخْلُ بِالنَّظْمِ»:

قال الطَّبِيُّ: لَمَّا فِيهِ مِنْ صَرْفِ أَوَّلِ الْآيَةِ إِلَى أَحْوَالِ الْقِيَامَةِ وَآخِرِهِ إِلَى أَحْوَالِ
الدُّنْيَا^(٥).

(١) في (س) و(ف): «وَحَمَلُوا». وصواب العبارة كما في «فتوح الغيب»: «وأما حمل هذه الآية على أن المراد: ما كنا مشركين في ظنوننا واعتقادنا، فمخالفة للظاهر».

(٢) في (س): «مخالف».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٥٥/٦)، وانظر: «التفسير الكبير» للرازي (٥٠٢/١٢).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٧/ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٥٥/٦).

(٢٥) - ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا أَبْيَلاً يَوْمُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حينَ تَتْلُو الْقُرْآنَ، والمراد: أبو سُفْيَانَ وَالْوَلِيدُ وَالنَّضْرُ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْرَاهُمُ، اجْتَمَعُوا فَسَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقْرَأُ، فَقَالُوا لِلنَّضْرِ: مَا يَقُولُ؟ فقال: والذي جَعَلَهَا بَيْتَهُ مَا أَدْرِي مَا يَقُولُ إِلَّا أَنَّهُ يُحَرِّكُ لِسَانَهُ وَيَقُولُ أساطيرَ الأولينَ مثلَ ما حَدَّثْتُمْ^(١).

﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾: أَغْطَيْتُهُ، جَمْعُ كِنَانٍ: وَهُوَ مَا يَسْتُرُ الشَّيْءَ.

﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾: كَرَاهَةً أَنْ يَفْقَهُوهُ.

﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِمَاعِهِ، وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا أَبْيَلاً يَوْمُوا بِهَا﴾ لِفَرْطِ عِنَادِهِمْ وَاسْتِحْكَامِ التَّقْلِيدِ فِيهِمْ.

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ﴾؛ أَي: بَلَغَ تَكْذِيبُهُمُ الْآيَاتِ إِلَى أَنَّهُمْ جَاؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ، وَ﴿حَتَّىٰ﴾ هِيَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ لَا عَمَلَ لَهَا، وَالْجُمْلَةُ: (إِذَا) وَجَوَابُهَا، وَهُوَ ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، فَإِنَّ جَعَلَ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ خُرَافَاتِ الْأَوَّلِينَ غَايَةَ التَّكْذِيبِ، وَ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ حَالٌ لِمَجِيئِهِمْ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَارَةُ، وَ﴿إِذَا جَاءُوكَ﴾ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، وَ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ جَوَابٌ، وَ﴿يَقُولُ﴾ تَفْسِيرٌ لَهُ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥ - ٥٦)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٦)، عن الكلبي. وذكره

الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، فيكون من رواية الكلبي أيضاً لأنه الراوي عن أبي صالح في أمثال هذا.

والأساطير: الأباطيل، جمعُ أسطورةٍ أو إسْطَارةٍ، أو أسْطَارٍ جمعِ سَطَرٍ، وأصله: السَّطَرُ بمعنى الخطِّ.

قوله: «خُرافات»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّين: قيل: إنَّ أصلَ الخُرافَةِ: ما اختَرَفَ مِنَ الفِوَاحِ مِنَ الشَّجَرِ، ثُمَّ جَعَلَ اسْمًا لِمَا يَتَلَهَّى بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ^(١).

وفي «المستقصى»: أَنَّهُ رَجُلٌ مِنْ خُزَاعَةَ اسْتَهْوَتْهُ الْجِنُّ فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ، وَكَانَ يُحَدِّثُهُمْ بِالْأَبَاطِيلِ، فَكَانَتِ الْعَرَبُ إِذَا سَمِعَتْ مَا لَا أَصْلَ لَهُ قَالَتْ: حَدِيثُ خُرَافَةٍ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ لِلْأَبَاطِيلِ: خُرَافَاتُ^(٢).

قلت: رَوَى الْبَرَّارُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَ ذَاتَ لَيْلَةٍ نِسَاءَهُ حَدِيثًا فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: هَذَا حَدِيثُ خُرَافَةٍ، قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا خُرَافَةٌ؟ إِنَّ خُرَافَةً كَانَ رَجُلًا مِنْ عُذْرَةٍ أَسْرَتْهُ الْجِنُّ فَمَكَثَ فِيهِمْ دَهْرًا، ثُمَّ رَدَّوهُ إِلَى الْإِنْسِ، فَكَانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَى فِيهِمْ مِنَ الْأَعَاجِيبِ، فَقَالَ النَّاسُ: حَدِيثُ خُرَافَةٍ^(٣).

وفي «الصحيح»: الْخُرَافَاتُ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ: الْأَبَاطِيلُ وَالْأَكَاذِيبُ، جَمْعُ خُرَافَةٍ، وَخُرَافَةٌ اسْمُ رَجُلٍ مِنْ عُذْرَةٍ اسْتَهْوَتْهُ الْجِنُّ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِمَا رَأَى، فَكَذَّبُوهُ وَقَالُوا: حَدِيثُ خُرَافَةٍ، وَيُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وْخُرَافَةٌ حَقٌّ»^(٤).

(١) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٢٨/أ).

(٢) انظر: «المستقصى» للزمخشري (٣٦١/١)، و«حاشية التفنازاني» (٢٢٨/أ).

(٣) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٤٧٥)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢٤٤)، والترمذي في «الشمائل» (٢٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٤٢). ورجح الدارقطني إرساله. انظر: «علل الدارقطني» (٣٦٣٥).

(٤) هذا الحديث ذكره أهل اللغة والغريب في كتبهم، وكأنهم أخذوه من الحديث السابق بالمعنى، =

والرَّاءُ فيه خفيفةٌ، ولا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ - عِلْمٌ - إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْخُرَافَاتُ الْمَوْضُوعَةُ فِي حَدِيثِ اللَّيْلِ^(١).

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَارَّةُ، وَإِذَا جَاءَكَ» في موضعِ الجَرِّ:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ (إِذَا) عِنْدَهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ الظَّرْفِيَّةِ، بَلْ يَجْرِي عَلَيْهِ إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ^(٢).

وقال أبو حَيَّانَ: مَا جَوَّزُهُ فِي «إِذَا» بَعْدَ «حَتَّى» مِنْ كَوْنِهَا مَجْرُورَةٌ تَبَعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»، وَهُوَ خَطَأٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي «شَرْحِهِ»^(٣).

(٢٦) - «وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ».

«وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ»؛ أَي: يَنْهَوْنَ النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ، أَوِ الرَّسُولِ وَالْإِيمَانِ بِهِ «وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ» بِأَنْفُسِهِمْ.

أَو: يَنْهَوْنَ عَنِ التَّعَرُّضِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَنَآوُونَ عَنْهُ فَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ كَأَبِي طَالِبٍ. «وَإِنْ يُهْلِكُونَ»: وَمَا يُهْلِكُونَ بِذَلِكَ «إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ» أَنْ ضَرَرَهُ لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

= والله أعلم. انظر: «الحيوان» (٤٢٤/٦)، و«معجم ديوان الأدب» (٤٥٠/١)، و«النهاية في غريب الحديث» (مادة: خرف).

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: خرف)، دون قوله: «الْخُرَافَاتُ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ: الْأَبَاطِيلُ وَالْأَكَاذِيبُ، جَمْعُ خُرَافَةٍ».

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٢٨/أ).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩١/٩). وانظر: «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٣١٩-٣٢٤).

(٢٧) - ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُوقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُوقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ جوابه محذوف؛ أي: لو تَرَاهُمْ حين يُوقَفُونَ على النَّارِ حتى يُعَايِنُوها، أو يَطَّلِعُونَ عليها، أو يَدْخُلُونها، فيعرفون مقدارَ عَذَابِها = لَرَأَيْتَ أَمْرًا شَنِيعًا.

وقري: (وَقَفُوا) على البناءِ للفاعل^(١) مِنْ: وَقَفَ عَلَيْهِ وَقُوفًا.

﴿فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ﴾ تَمَنِّيًا لِلرُّجُوعِ إِلَى الدُّنْيَا.

﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ استئنافُ كلامٍ مِنْهُمْ على وجهِ الإثباتِ كَقَوْلِهِمْ: دَعْنِي وَلَا أَعُودُ؛ أي: أنا لَا أَعُودُ تَرَكْنِي أو لَمْ تَتْرَكْنِي.

أو عَطَفُ على ﴿نُرَدُّ﴾، أو حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ، فيكونُ فِي حُكْمِ التَّمَنِّيِّ، وقوله: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَ لَكَذِبُونَ﴾ راجعٌ إِلَى ما تَضَمَّنَتْهُ التَّمَنِّيُّ مِنَ الوَعْدِ.

ونصبَهُما حمزةٌ وَيَعْقُوبُ وحفصٌ على الجوابِ بإضمارِ (أَنْ) بعدَ الواوِ، وإجراءً لها^(٢) مُجْرَى الفاءِ، وقرأَ ابنُ عامِرٍ برفعِ الأوَّلِ على العَطْفِ ونَصَبِ الثاني على الجوابِ^(٣).

قوله: «استئنافُ كلامٍ مِنْهُمْ على وجهِ الإثباتِ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: أي: دُونَ التَّمَنِّيِّ، يريدُ: أَنَّهُ لَيْسَ عَطْفًا على ﴿نُرَدُّ﴾ لِيَدْخَلَ

(١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (٥٩/١٢) عن ابن السميع، وزاد أبو حيان في «البحر» (٩٦/٩) نسبتها لزيد بن علي.

(٢) في (خ): «وإجرائها».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/٢٥٧).

تَحْتَ التَّمَنِّي، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَيْتَنَا لَا نَكْذِبُ، بَلْ هُوَ عَطْفٌ عَلَى التَّمَنِّي عَطْفَ إِخْبَارٍ عَلَى إِنْشَاءٍ، وَهُوَ جَائِزٌ بِاعْتِبَارِ الْمَقَامِ^(١).

وَقَالَ الطَّبَّيُّ: قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِدِ»: التَّقْدِيرُ: يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ وَنَحْنُ لَا نَكْذِبُ وَنَحْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ زُددْنَا أَوْ لَمْ نَرُدِّ، فَلَا يَدْخُلَانِ فِي جَمْلَةِ التَّمَنِّي، وَيَرْتَفَعَانِ عَلَى أَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ خَبَرٍ^(٢).

قَوْلُهُ: «كَقَوْلِهِمْ: دَعْنِي وَلَا أَعُودُ»:

قَالَ الطَّبَّيُّ: قَالَ صَاحِبُ «الْإِقْلِيدِ» وَهُوَ كَالشَّرْحِ لِكَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الرَّفْعَ لِتَعَذُّرِ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ عَلَى الْعَطْفِ.

أَمَّا النَّصْبُ فَيُفْسَدُ^(٣) الْمَعْنَى؛ إِذَا الْمَعْنَى عَلَى هَذَا: لِيَجْتَمِعَ تَرْكُكَ لِي وَتَرْكِي لِمَا تَنْهَانِي عَنْهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ طَلَبَ هَذَا الْمُتَادَّبِ لَتَرْكِ الْمُؤَدَّبِ إِيَّاهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَالِ بِقَرِينَةٍ مَا عَرَاهُ مِنْ أَلَمِهِ بِتَأْدِيبِ مُؤَدَّبِهِ، وَغَرَضُ الْمُؤَدَّبِ التَّرْكَ لِمَا نَهَى عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا الْغَرَضُ بِتَرْكِ الْمُتَادَّبِ الْمَنْهَى عَنْهُ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِالتَّرْكِ لِلْعُودِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

(١) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٢٨/أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦٠/٦)، وانظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لزكريا الأنصاري (ص: ٣٣)، وكتاب «المرشد» لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المتوفى في حدود سنة (٤٠٠). انظر: «كشف الظنون» (٢/١٦٥٤).

(٣) في النسخ الخطية: «فيفيد»، والمثبت من «فتوح الغيب».

وَلَا يَسْتَقِيمُ الْجَزْمُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جُزِمَ عَطْفًا أَدَّى إِلَى عَطْفِ الْمُعَرَّبِ عَلَى الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ؛ إِذِ الْعَطْفُ لاشْتِرَاكِ الشَّيْئَيْنِ فِي الْإِعْرَابِ، وَلَا مَوْضِعَ لِلأَوَّلِ حَتَّى يُحْمَلَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْجَزْمِ فِي: (وَلَا أَعُودُ) فَلَمَّا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْمَنْهِيَّةِ عَلَى الْأَمْرِيَّةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: دَعْنِي، ثُمَّ شَرَعَ فِي الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى نَاهِيًا لِنَفْسِهِ عَنِ الْعَوْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَنْهِيِّ تَحَقُّقُ الْامْتِنَاعِ، وَالْمَقْصُودُ نَفْيُ وَقُوعِ الْعَوْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا إِلَّا بِالْخَبَرِ^(١).

قوله: «أَوْ عَطْفٌ عَلَى ﴿نُرْدُ﴾»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَالْمَعْنَى عَلَى تَمَنِّي مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ الرَّدَّ وَعَدَمُ التَّكْذِيبِ^(٢).

قوله: «عَلَى الْجَوَابِ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْوَائِ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ نَصَبَ الْفِعْلِ بَعْدَ الْوَائِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْوَائَ لَا تَقَعُ جَوَابَ الشَّرْطِ، فَلَا يَنْعَقِدُ مِمَّا قَبْلَهَا وَلَا مِمَّا بَعْدَهَا شَرْطٌ وَجَوَابٌ، وَإِنَّمَا هِيَ وَائُ الْجَمْعِ تَعَطُّفٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُتَوَهَّمِ قَبْلَهَا، وَهِيَ وَائُ الْعَطْفِ، يَتَعَيَّنُ مَعَ النَّصْبِ أَحَدُ مُحَامِلِهَا الثَّلَاثَةِ: وَهِيَ الْمَعْيَةُ، وَيُمَيِّزُهَا^(٣) مِنَ الْفَاءِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦١ - ٦٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٣) فِي (س): «وتمييزها».

تَقْدِيرُ (مع) مَوْضِعُهَا، كَمَا أَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا فِعْلٌ مَنْصُوبٌ مِيزَهَا^(١) تَقْدِيرُ شَرْطٍ قَبْلُهَا أَوْ حَالٍ مَكَانَهَا، وَشُبْهَةٌ مَنْ قَالَ: (إِنَّهَا جَوَابٌ) أَنَّهَا تَنْصِبُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَنْصِبُ فِيهَا الْفَاءُ، فَتَوْهَمُ أَنَّهَا جَوَابٌ^(٢).

قَالَ: وَيَوْضَحُ لَكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَوَابٍ انْفِرَادُ الْفَاءِ دُونَهَا بِأَنَّهَا إِذَا حُذِفَتْ انْجَزِمَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِمَا قَبْلُهَا؛ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ^(٣).

وَقَالَ الْحَلِيُّ: سَبَقَ الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ فَقَالَ: نَصَبُ عَلَى الْجَوَابِ بِالْوَاوِ فِي التَّمْنِي^(٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَعَلَى تَقْدِيرٍ: لَيْتَ لَنَا رَدًّا وَعَدَمَ تَكْذِيبٍ، فَإِنَّ إِضْمَارَ (أَنْ) بَعْدَ الْوَاوِ كِإِضْمَارِهَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ مَعْنَى الْجَزَائِيَّةِ وَالسَّبَبِيَّةِ؛ أَيِ: إِنْ رُدِدْنَا لَمْ نُكْذِبْ، فَفِيهِ نَظَرٌ^(٥).

(٢٨ - ٢٩) - ﴿بَلْ بَدَأَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ

﴿٢٨﴾ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

﴿بَلْ بَدَأَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ الْإِضْرَابُ عَنْ إِرَادَةِ الْإِيمَانِ الْمَفْهُومِ مِنَ التَّمْنِي، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ ظَهَرَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ نِفَاقِهِمْ أَوْ قَبَاحِ أَعْمَالِهِمْ فَتَمَنَّوْا ذَلِكَ صُجْرًا لَا عَزْمًا عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ رُدُّوا لَأَمَنُوا.

(١) فِي (س): «يُمِيزُهَا».

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٩٧/٩).

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (٩٨/٩).

(٤) انْظُرْ: «الدَّرُ الْمَصُونُ» (٥٨٩/٤)، وَانْظُرْ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلزَّجَّاجِ (٢٣٩/٢ - ٢٤٠).

(٥) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (٢٢٨/أ).

﴿وَلَوْ رُدُّوْا﴾؛ أي: إلى الدنيا بعد الوقوف والظهور ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ﴾ من الكُفْرِ والمعاصي ﴿وَلِإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فيما وعدوا من أنفسهم.

﴿وَقَالُوا﴾ عطفٌ على ﴿لَعَادُوا﴾، أو على ﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، أو على ﴿نُهُوْا﴾، أو استئنافٌ بذكر ما قالوه في الدنيا.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ الضميرُ للحياة ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

قوله: «أو على ﴿وَلِإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾»:

قال الطيبي: هو من عطف الخاص على العام^(١).

(٣٠) - ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ مجازٌ عن الحبس للسؤال والتوبيخ.

وقيل: معناه: وقفوا على قضاء ربهم أو جزائه، أو: عرفوه حق التعريف.

﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ كأنه جوابٌ قائلٍ قال: ماذا قال ربهم حينئذٍ؟ والهمزة للتقرير على التكذيب، والإشارة إلى البعث وما يتبعه من الثواب والعقاب.

﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ إقرارٌ مؤكدٌ باليمين لانجلاء الأمر غاية الجلاء.

﴿قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بسبب كفركم، أو ببدله.

قوله: «﴿وَقُفُّوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ مجازٌ عن الحبس للسؤال»:

قال الشيخ سعد الدين: لاستحالة حقيقته^(٢).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٤).

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٢٨/ ١).

وقال الطَّبِيُّ: لا يجازُ أن يقال: وقفوا على الله حقيقةً ولا كنايةً؛ لأن الكناية لا تُنافي إرادة الحقيقة، فوجب الحمل على المجاز؛ أي: الاستعارة التمثيلية^(١).

(٣١) - ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَحْصِرُنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾.

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ إذ فاتهم النعيم واستوجبوا العذاب المقيم، ولقاء الله: البعث وما يتبعه.

﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ﴾ غاية لـ ﴿كَذَبُوا﴾ لا لـ ﴿خَسِرَ﴾ لأنَّ خسرانهم لا غاية له. ﴿بَغْتَةً﴾: فجأة، ونصبها على الحال، أو المصدر فإنها نوعٌ من المَجِيء. ﴿قَالُوا يَحْصِرُنَا﴾؛ أي: تعالَى فهذا أو انك ﴿عَلَى مَا فَرَطْنَا﴾: قصّرنا ﴿فِيهَا﴾: في الحياة الدنيا، أضمرت وإن لم يجزِ ذكرها للعلم بها. أو: في الساعة، يعني: في شأنها والإيمان بها. ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ تمثيلٌ لاستحقاقهم آصار الآثام. ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾: بشئ شينًا يَزُرُونَهُ وِزْرُهُمْ.

قوله: «غاية لـ ﴿كَذَبُوا﴾ لا لـ ﴿خَسِرُوا﴾؛ لأنَّ خسرانهم لا غاية له»:

قال الطَّبِيُّ: ويمكن أن يُحمل على معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]؛ أي: إنك مذموم^(٢) مدعوٌ عليك باللعنة إلى يوم الدين، ثم إذا جاء

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٤ - ٦٥).

(٢) في (ز): «مرجوم».

ذلكَ الْيَوْمِ لُعِنْتَ مَا تَنَسَى اللَّعْنُ مَعَهُ؛ أَي: خَسِرَ الْمَكْذُبُونَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْمُحَنِ وَالْبَلَاءِ، فَإِذَا قَامَتِ السَّاعَةُ يَقْعُونَ فِي مَا يَتَسَوَّنَ مَعَهُ هَذَا الْخُسْرَانُ، وَذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ.

قال: وهذا أَقْرَبُ مِمَّا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ مُقَارَنٌ بِالتَّحْسِرِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ إِلَّا بِالْحَسْرِ^(١).

قوله: «أَضْمِرَتْ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي فِي هَذَا الْمَقَالِ، وَبِالنَّسْبَةِ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَائِلِينَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ فَمَقَالٌ آخَرُ وَقَوْمٌ آخَرُونَ^(٢).

وقال الطَّبِيبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: أَمَّا سَبَقَ قَبِيلَ هَذَا ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾، لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهَا؟ وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ مِنْ وَضْعِ الْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ؟

قلت: لَا ارْتِيَابَ أَنَّ الْقَائِلِينَ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ هُمُ النَّاهُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُفَّارٍ قُرَيْشٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ كَالْإِعْتِرَاضِ وَالتَّوَكِيدِ لِمَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ مِنَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ؛ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ مَنْ أَنْكَرَ الْحَشَرَ، وَسُوءِ مَغَبَّتِهِمْ، وَإِظْهَارِ حَسَرَتِهِمْ وَنَدَامَتِهِمْ، وَوَخَامَةِ أَمْرِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «الْحَسَرُ»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ: «الْحَشَرُ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٦/٦٦).

(٣) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (٢٢٨/أ).

وليس المقام من مجازٍ وضع المظهر موضع المضمَر؛ لأنَّ الاعتراض مُستلٌّ بنفسه، ولا تعلُّق له بالسَّابق إلا من حيث المعنى^(١).

قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ تمثيلٌ لاستحقاقِ آصارِ الآثامِ:
قلت: بل هو على حقيقته كما وردت به الآثار.

أخرج ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن السُّدِّيِّ في قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ قال: ليس من رجلٍ ظالمٍ يموتُ فيدخلُ قبره إلا جاءه رجلٌ قبيحُ الوجه أسودُّ اللون مُتَتِنُ الرِّيحِ عليه ثيابٌ دَنَسَةٌ، حتى يدخلَ معه قبره، فإذا رآه قال له: ما أقبحَ وجهك! قال: كذلك كانَ عَمَلُكَ قَبِيحًا، قال: ما أنتنَ ريحَكَ! قال: كذلك كانَ عَمَلُكَ مُتِنًا، قال: ما أدنسَ ثيابَكَ! فيقول: إِنَّ عَمَلَكَ كانَ دَنَسًا، قال: مَنْ أنت؟ قال: أنا عَمَلُكَ، قال: فيكونُ معه في قبره، فإذا بُعثَ يومَ القيامةِ قال له: إني كنتُ أحمِلُكَ في الدُّنيا للذَّاتِ والشَّهواتِ فانتَ اليومَ تحمِلُنِي، فيركبُ على ظهره فيسوقُه حتى يُدخلَه النَّارَ، فذلكَ قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾^(٢).

وأخرج ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن عمرو بنِ قيسٍ المِثْلِيُّ قال: إِنَّ المؤمنَ إذا خرجَ من قبره استقبله عَمَلُهُ في أحسنِ صُورَةٍ وأطيبه ريحًا فيقولُ له: هل تعرَّفُنِي؟ فيقول: لا، إلا أن الله قد طيَّبَ ريحَكَ وحسَّنَ صُورَتَكَ، فيقول: كذلك كنتُ في

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢١٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٨١).

الدُّنْيَا، أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ، طَالَمَا رَكِبْتُكَ فِي الدُّنْيَا فَارَكِبْنِي أَنْتَ الْيَوْمَ، وتلا: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾، وَإِنَّ الْكَافِرَ يَسْتَقْبِلُهُ أَقْبَحُ شَيْءٍ صُورَةً وَأَنْتُهُ رِيحًا فيقول: هل تعرفني؟ فيقول: لا، إلا أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَبَّحَ صُورَتَكَ وَنَتَنَ رِيحَكَ، فيقول: كذلك كنتُ في الدُّنْيَا، أَنَا عَمَلُكَ السَّيِّئِ، طَالَمَا رَكِبْتَنِي فِي الدُّنْيَا وَأَنَا الْيَوْمَ أُرْكَبُكَ، وتلا: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾^(١).

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ من طريقِ عمرو بنِ قيسٍ عن أبي مَرْزُوقٍ مثله^(٢).

(٣٢) - ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾؛ أي: وما أعمالُها إلا لعبٌ ولهوٌ يلهي الناسَ ويشغلُهم عما يُعقبُ منفعةً دائمةً ولذةً حقيقيَّةً، وهو جوابٌ لقولهم: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ﴾. حياتنا الدنيا.

﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ﴾ لِدَوَامِهَا وَخُلُوصِ مَنَافِعِهَا وَلِذَاتِهَا، وقوله ﴿لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ﴾ تنبيهٌ على أَنَّ ما ليسَ من أعمالِ الْمُتَّقِينَ لعبٌ ولهوٌ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿وَلِلْآخِرَةِ﴾^(٣).

﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ أَيَّ الْأَمْرَيْنِ خَيْرٌ؟ وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالتاء^(٤) على خطابِ المخاطَبِينَ به، أو تغليبِ الحاضرينَ على الغائبين.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١٦/٩).

(٢) رواه ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١٢٨١/٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٤) وقرأ بها أيضاً حفص بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر»

قوله: «وَقَوْلُهُ ﴿لِلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَّقِينَ لَعِبٌ وَلَهُوَ»:

قال الطَّبِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ الظَّاهَرَ أَنْ يُقَالَ: وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَمَا الدَّارُ الْآخِرَةُ إِلَّا جِدٌّ وَحَقٌّ لَا بَاطِلَ زَائِلٌ، فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ ﴿خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّهُ لَمَّا خَصَّ خَيْرِيَّةَ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ بِالْمُتَّقِينَ، وَهِيَ فِي مُقَابَلَةِ أَعْمَالِ الدُّنْيَا الَّتِي هِيَ^(٢) لَعِبٌ وَلَهُوَ، فَمَا لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَّقِينَ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ، وَمَا لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ فَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الدُّنْيَا، وَأَعْمَالُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ، فَمَا لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُتَّقِينَ لَعِبٌ وَلَهُوَ^(٣).

(٣٣) - ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّأَتِ اللَّهُ بِتَحْجُدُونَ﴾.

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ معنى ﴿قَدْ﴾ زِيَادَةُ الْفِعْلِ وَكَثْرَتُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ^(٤)

وَالِهَاءُ فِي ﴿إِنَّهُ﴾ لِلشَّانِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٦٨).

(٢) في النسخ الخطية: «أي»، والمثبت من «حاشية التفاتاني».

(٣) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٢٨/أ).

(٤) صدر بيت لزهير، وهو في «ديوانه» (ص: ٣١ - شرح الشنمري).

وَقُرِئَ: ﴿لِيُحْزِنُكَ﴾ من أَحْزَنَ^(١).

﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ في الحقيقة. وقرأ نافع والكسائي: ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ من أَكْذَبَهُ: إذا وجدته كاذباً، أو نسبته إلى الكذب.

﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّأَتِ اللَّهُ بِجَحْدُونَ﴾: ولكنهم يجحدون آيات الله ويكذبونه^(٢)، فوضع ﴿الظَّالِمِينَ﴾ موضع الضمير للدلالة على أنهم ظلموا بجُحودهم، أو جحدوا لتمرُّهم على الظلم، والباء لتضمين الجُحود معنى التكذيب. روي أن أبا جهل كان يقول: ما نكذبك وإنك عندنا لصادق، وإنما نكذب ما جئنا به، فنزلت.

قوله: «معنى (قد) زيادة الفعل وكثرته»:

قال أبو حيان: هذا قول غير مشهور للنحاة، وإن قال به بعضهم، وما استشهدوا به عليه فالتكثير فيه لم يفهم من (قد)، وإنما فهم من سياق الكلام؛ لأن الفخر والمدح إنما يحصُلان بكثرة وقوع المفتخر به والممدوح به.

وعلى تقدير أن تكون (قد) للتكثير في الفعل وزيادته لا يتصور ذلك في قوله: ﴿قَدْ عَلِمَ﴾؛ لأنَّ علمه تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير^(٣).

وقال الحلبي: قد يجاب عن هذا بأن التكثير في متعلقات العلم لا في العلم^(٤).

(١) قرأ بها نافع، والباقون بفتح الياء وضم الزاي. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٢) في (خ): «ويكذبونها».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١١٩/٩ - ١٢٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٦٠٢/٤).

وكذا قال السِّفَاقِسيُّ: قد تصحُّ الكثرة باعتبار المعلومات.

وقال الطَّيِّبِيُّ: يعني أنَّ لفظة (قد) للتَّخْلِيلِ، [وقد تعني به ضده للمجانسة بين الضَّدين، مثله (رب) للتَّخْلِيلِ] ثمَّ يُرادُ به في بعضِ المواضعِ ضده، وهو الكثرةُ كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

والنُّكْتَةُ هاهنا تصبيرُ رسولِ الله ﷺ من أذى قومه وتكذيبهم؛ يعني: من حَقَّقَ وأنتَ سيِّدُ أولي العزم أن لا تكثر الشُّكوى من أذى قومك، وأن لا يعلم الله من إظهارك الشُّكوى إلَّا قليلاً.

أو يكونُ تهكُّماً بالمكذِّبينَ وتوبيخاً لهم كقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(١).

قوله: «كَمَا فِي قَوْلِهِ:

وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ»

هو لزهير بن أبي سُلمى من قصيدة يمدح فيها حصين بن حذيفة بن بدر الفزارِيِّ، وأولها:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

قال ابنُ قُتَيْبَةَ في «طبقات الشعراء»: مما يُستجَادُ له قَوْلُهُ:

وَذِي نِعْمَةٍ تَمَمَّتْهَا وَشَكَرَتْهَا وَخَصِمٌ يَكَادُ يَغْلِبُ الْحَقَّ بَاطِلُهُ
دَفَعَتْ بِمَعْرُوفٍ مِنَ الْقَوْلِ صَائِبٍ إِذَا مَا أَصَلَ الْقَائِلِينَ مَفَاصِلُهُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٩)، وما بين معكوفتين منه.

وَذِي خَطَلٍ فِي الْقَوْلِ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُصِيبٌ فَمَا يُلِمُّ بِهِ فَهُوَ قَاتِلُهُ
 عَبَاتَ لَهُ حِلْمًا^(١) وَأَكْرَمَتْ غَيْرَهُ وَأَعْرَضَتْ عَنْهُ وَهُوَ بَادٍ مَقَاتِلُهُ
 وَأَبْيَضَ فَيَاضٍ يَدَاهُ عَمَامَةٌ عَلَى مُقْتَفِيهِ مَا تَغْبُ نَوَافِلُهُ
 غَدَوْتُ عَلَيْهِ غَدَوَةٌ فَوَجَدْتُهُ قَعُودًا^(٢) لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَازِلُهُ
 يُفَدِّينَهُ طَوْرًا وَطَوْرًا يُلْمَنُهُ وَأَعْيَا فَمَا يَدْرِيْنَ أَيْنَ مَخَاتِلُهُ^(٣)
 فَأَعْرَضْنَ عَنْهُ عَنِ كَرِيمٍ مُرْزَأٍ جَمُوعٍ عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ
 أَخِي ثِقَةٍ مَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالُ نَائِلُهُ
 تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
 وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ^(٤)
 قَالَ الطَّبِيبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَرِيدُ أَنْ جُودَهُ ذَاتِي لَيْسَ مِمَّا يَحْدُثُ
 بِالشُّكْرِ^(٥).

(١) في النسخ الخطية: «حلمي»، والتصويب من «ديوان زهير» و«الشعر والشعراء».

(٢) في النسخ الخطية: «قعود».

(٣) في النسخ الخطية: «مخاتله».

(٤) انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٤٩ - ١٥٠)، مع اختلاف يسير في رواية الديوان.

والبيت الأخير ليس فيه. ووردت في «ديوان زهير» مع بيت آخر منفصلة عن القصيدة السابقة. انظر: «ديوان زهير» (ص: ٥٥) ونسب البيت الأخير لغيره.

(٥) في النسخ الخطية: «بالشكر»، وهو تحريف، وتصويبه من «فتوح الغيب»، فوفيه: «يقول: جوده ذاتي، لا يزيد بالشكر، ولا ينقص بالصحو». انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٧٠).

قوله: «ولكنهم يَجْحَدُونَ بآياتِ الله ويُكذِّبونها»:

قال الشيخ سعد الدين: لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ كَالْمُتَنَاقِضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجُحُودَ بآيَاتِ اللَّهِ الْمَنْزِلَةِ لِصَدِّقِ النَّبِيِّ ﷺ تَكْذِيبٌ لَهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ النُّبُوَّةِ وَالشَّرَائِعِ، أُجِيبَ بِأَنَّ الْمَرَادَ: لَيْسَ قَصْدُهُمْ تَكْذِيبُكَ لِأَنَّكَ عِنْدَهُمْ مَوْسُومٌ بِالصِّدْقِ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُونَ تَكْذِيبِي وَالْجُحُودَ بِآيَاتِي^(١).

قوله: «رُوي أَنَّ أَبَا جَهْلٍ كَانَ يَقُولُ: مَا تُكْذِّبُكَ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(٢).

(٣٤) - ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تَسْلِيَةٌ لِّرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ لَيْسَ بِنَفْيِ تَكْذِيبِهِ مُطْلَقًا.

﴿فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْدُوا﴾: عَلَى تَكْذِيبِهِمْ وَإِيذَائِهِمْ، فَتَأَسَّ بِهِمْ وَاصْبِرْ.

﴿حَتَّى أَنَّهُمْ نَصَرْنَا﴾ فِيهِ إِيمَاءٌ بِوَعْدِ النَّصْرِ لِلصَّابِرِينَ.

﴿وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِ اللَّهِ﴾: لِمَوَاعِيدِهِ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾

[الصفات: ١٧١] الآيات.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٨/أ).

(٢) رواه الترمذي (٣٠٦٤) مرفوعاً وموقوفاً، ورجح الموقوف، ورواه الحاكم في «المستدرک» (٣٢٣٠)

والضياء في «المختارة» (٧٤٨)، من طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه. وصححه الحاكم على الشرط الشيخين، وتعبه الذهبي فقال: ما خرجه لناجية شيئاً.

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْسَلِيَّتِ﴾؛ أي: مِنْ قَصَصِهِمْ وَمَا كَانُوا مِنْ قَوْمِهِمْ.

قوله: «﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ تَسْلِيَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «﴿لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ لَيْسَ بِنَفْيِ تَكْذِيبِهِ مُطْلَقًا»:

قال ابنُ المُنِيرِ: لَا يَدُلُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَيْضًا مَعَ نَفْيِ التَّكْذِيبِ؛ أَي^(١): هَؤُلَاءِ لَمْ يُكَذِّبُوا فَحَقُّكَ أَنَّ تَصْبِرَ؛ لِأَنَّ مَنْ قَبْلَكَ كُذِّبُوا وَصَبَرُوا، فَأَنْتَ أَجْدَرُ، وَلَكِنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَقَدْ وَرَدَ مِثْلُ هَذِهِ التَّسْلِيَةِ صَرِيحًا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «﴿وَإِنْ يَكْذِبُواكَ فَكُذِّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]»^(٢).

قوله: «﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْسَلِيَّتِ﴾؛ أَي: مِنْ قَصَصِهِمْ»:

قال أبو حَيَّان: هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّ (مِنْ) لَا تَكُونُ فَاعِلَةً، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى مِنَ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ؛ أَي: وَلَقَدْ جَاءَكَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ تَكْذِيبِ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ لِلرُّسُلِ وَالصَّبْرِ وَالْإِيذَاءِ إِلَى أَنْ تُصِرُّوا^(٣).

وقال ابنُ عَطِيَّةَ: الصَّوَابُ عِنْدِي أَنْ يُقَدَّرَ: جَلَاءٌ أَوْ بَيَانٌ^(٤).

وقال الرُّمَّانِي: تَقْدِيرُهُ: وَلَقَدْ جَاءَكَ نَبَأٌ^(٥).

(١) فِي (س): «أَنْ».

(٢) انظر: «الانتصاف» (١٩/٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١٢٦/٩ - ١٢٧).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/٢٨٧).

(٥) المصدر السابق.

(٣٥) - ﴿وَإِنْ كَانَ كَبْرُ عَلَيَّ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

﴿وَإِنْ كَانَ كَبْرُ عَلَيَّ﴾: عَظُمَ وَشَقَّ ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ عَنْكَ وَعَنِ الْإِيمَانِ بِمَا جِئْتُ بِهِ. ﴿فَإِنْ أُسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾: مَنفَذًا تَنفُذُ فِيهِ إِلَى جَوْفِ الْأَرْضِ فَتُطْلِعَ لَهُمْ آيَةً، أَوْ مَصْعَدًا تَصْعَدُ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ فَتُنَزِّلُ مِنْهَا آيَةً، وَ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ صَفَةً لـ ﴿نَفَقًا﴾، وَ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ صَفَةً لـ ﴿سُلَمًا﴾، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقِينَ بِـ ﴿تَبْنِي﴾ أَوْ حَالِينَ مِنَ الْمُسْتَكِينِ.

وَجَوَابُ الشَّرْطِ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَافْعَلْ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الْأَوَّلِ. وَالْمَقْصُودُ: بَيَانُ حَرِصِهِ الْبَالِغِ عَلَى إِسْلَامِ قَوْمِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ مِنْ تَحْتِ الْأَرْضِ أَوْ مِنْ فَوْقِ السَّمَاءِ لَأَتَى بِهَا رَجَاءَ إِيْمَانِهِمْ. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾؛ أَي: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ جَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى لَوْ فَفَقَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ مَشِيئَتُهُ^(١) فَلَا تَتَهَالَكْ عَلَيْهِ. وَالْمَعْتَزَلَةُ أَوَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى بِأَنْ يَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ مُلْحِجَةٍ، وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ لخروجه عَنِ الْحِكْمَةِ. ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ بِالْحَرِصِ عَلَى مَا لَا يَكُونُ وَالْجَرَاعِ فِي مَوَاطِنِ الصَّبْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ دَابِّ الْجَهْلَةِ.

قوله: «﴿وَإِنْ كَانَ كَبْرُ﴾»:

(١) فِي (خ): «الْمَشِيئَةُ».

قال الشيخ سعد الدّين: إنّما أتى فيه بلفظ ﴿كَانَ﴾ ليقى الشرط على المضى ولا ينقلب مستقبلًا؛ لأنّ (كان) لقوة دلالة على المعنى لا تقلبه كلمة (إن) إلى الاستقبال بخلاف سائر الأفعال^(١).

(٣٦) - ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾: إنّما يجيب الذين يسمعون بفهم وتأمل؛ كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَلْقَ السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] وهؤلاء كالموتى الذين لا يسمعون. ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ فيعلمهم حين لا ينفعهم الإيمان ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجزاء.

(٣٧) - ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾؛ أي: آية مما اقترحوه، أو آية أخرى سوى ما أنزل من الآيات المتكاثرة لعدم اعتدادهم بها عنادًا. ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ مما اقترحوه، أو: آية تضطرهم إلى الإيمان كتتيّ الجبل، أو: آية إن جحدوها هلكوا. ﴿وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ الله قادرٌ على إنزالها، وأنّ إنزالها يستجلب عليهم البلاء، وأنّ لهم فيما أنزل مندوحة عن غيره. وقرأ ابن كثير: ﴿يُنْزِلُ﴾ بالتخفيف^(٢)، والمعنى واحد.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٨/ب).

(٢) والباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٥)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٣٨) - ﴿وَمَآئِن دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلَمَ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ إِلَّا أَمْرٌ أَمَّا لَكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ وَنُفَعَالِكُمْ رَيْبَهُمْ يُخْشَرُونَ﴾.

﴿وَمَآئِن دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ﴾ تَدَبُّ عَلَى وَجْهِهَا ﴿وَلَا ظَلَمَ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾ فِي الْهَوَاءِ، وَصَفَهُ بِهِ قِطْعًا لِمَجَازِ السَّرْعَةِ وَنَحْوِهَا.

وَقَرَأَ: (وَلَا طَائِرٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَحَلِّ^(١).

﴿إِلَّا أَمْرٌ أَمَّا لَكُمْ﴾ مَحْفُوظَةٌ أَحْوَالُهَا، مُقَدَّرَةٌ أَرْزَاقُهَا وَآجَالُهَا.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ: الدَّلَالَةُ عَلَى كِمَالِ قُدْرَتِهِ وَشُمُولِ عِلْمِهِ وَسَعَةِ تَدْبِيرِهِ؛ لِيَكُونَ كَالدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً، وَجَمَعَ الْأَمْرَ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى.

﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ يَعْنِي: اللَّوْحَ الْمَحْفُوظَ فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ مِنَ الْجَلِيلِ وَالْدَّقِيقِ^(٢)، لَمْ يُهْمَلْ فِيهِ أَمْرٌ حَيَوَانٍ وَلَا جَمَادٍ.

أَوْ: الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ قَدْ دَوَّنَ فِيهِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ مُفَصَّلًا أَوْ مُجْمَلًا.

﴿وَمِنْ﴾ مَزِيدَةٌ وَ﴿شَيْءٍ﴾ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ لَا الْمَفْعُولِ بِهِ، فَإِنَّ (فَرَطًا) لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَقَدْ عُدِّيَ بِهِ ﴿فِي﴾ إِلَى ﴿الْكِتَابِ﴾.

وَقَرَأَ: (مَا فَرَطْنَا) بِالتَّخْفِيفِ^(٣).

(١) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٩/٢ - ١٠) عن الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، و«المحرر الوجيز» (٢/٢٩٠)، و«الكشاف» (٣/٣٨)، عن ابن أبي عتبة.

(٢) في (ت): «من جليل ودقيق».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و«الكشاف» (٣/٣٨)، عن علقة.

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ يعني: الأمم كلها، فيُنْصَفُ بعضها من بعض، كما رُوِيَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِلْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ.

وعن ابن عباس: حَشَرُهَا: مَوْتُهَا.

قوله: «وصفه به قطعاً لمجاز السرعة»:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِلْقَوْمِ كَلَامٌ فِي أَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الصِّفَةِ أَوْ التَّأَكِيدِ أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهُ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا نَخْذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾.

قوله: «رُوِيَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِلْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ»:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١).

قوله: «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: حَشَرُهَا: مَوْتُهَا»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢).

(٣٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُورٌ وَيَكُونُ فِي الْأُظْلَمِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضْلِلُهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُورٌ﴾ لَا يَسْمَعُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَىٰ رُبُوبِيَّتِهِ وَكَمَالِ عِلْمِهِ وَعِظَمِ قُدْرَتِهِ سَمَاعًا تَتَأَثَّرُ بِهِ نَفُوسُهُمْ.

(١) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لَتُؤَذَّنَ الْحَقُّ إِلَىٰ أَهْلِهَا يَوْمَ

الْقِيَامَةِ، حَتَّىٰ يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلْحَاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقَرَنَاءِ». ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣٦/٢٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٤٠٣/١٠).

﴿وَبُكِّمُ﴾ لَا يَنْطِقُونَ بِالْحَقِّ.

﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ خَبْرٌ ثَالِثٌ^(١)؛ أَي: خَابِطُونَ فِي ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ، أَوْ فِي ظُلْمَةِ الْجَهْلِ وَظُلْمَةِ الْعِنَادِ وَظُلْمَةِ التَّقْلِيدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْخَبْرِ. مَنِ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ: مَنْ يَشَأْ اللَّهُ إِضْلَالَهُ يُضِلُّهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ لَنَا عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ.

﴿وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ بَأَنْ يُرْشِدَهُ إِلَى الْهُدَى وَيَحْمِلَهُ عَلَيْهِ.

(٤٠ - ٤١) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٤٠) بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ اسْتِفْهَامٌ تَعْجِيبٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ أَكَّدَ بِهِ الضَّمِيرَ لِلتَّأْكِيدِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا شَأْنُهُ) فَلَوْ جَعَلْتَ الْكَافَ مَفْعُولًا كَمَا قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ لَعَدَّيْتُ الْفِعْلَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَلِلزِمِ فِي الْآيَةِ أَنْ يُقَالَ: أَرَأَيْتُمُوكُمْ، بَلِ الْفِعْلُ مُعَلَّقٌ، أَوِ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَرَأَيْتُمْ آلِهَتَكُمْ تَنْفَعُكُمْ إِذْ تَدْعُونَهَا.

﴿إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ﴾ كَمَا أَتَى مَنْ قَبْلَكُمْ.

﴿أَوْ أَتَيْتُمْ السَّاعَةَ﴾ وَهَوْلُهَا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ وَهُوَ تَبَكُّيْتُ لَهُمْ.

﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَنَّ الْأَصْنَامَ آلِهَةً، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: فَادْعُوهُ.

(١) قوله: «خبر ثالث» فيه تجوز؛ لأنه خبر ثان كما في «الدر المصون» (٤/٦١٣). ولم أجد أحداً من

أصحاب الحواشي وغيرهم نبه عليه.

﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾: بل تَخْصُونَهُ بالدُّعَاءِ كما حَكَّى عنهم في مواضع، وتقديم المفعول لإفادة التخصيص.

﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾؛ أي: ما تَدْعُونَهُ إِلَى كَشْفِهِ ﴿إِنْ شَاءَ﴾ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَشَاءُ فِي الْآخِرَةِ.

﴿وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ وتركوا آلِهَتَكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِمَا رُكِّزَ فِي الْعُقُولِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى الْقَادِرُ عَلَى كَشْفِ الضَّرِّ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ: وَتَنْسَوْنَهُ^(١) مِنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ وَهَوْلِهِ.

قوله: «بَلِ الْفِعْلُ مُعَلَّقٌ، أَوِ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ»:

اخْتَارَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، وَأَنَّ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ وَالشَّرْطَ تَنَازَعَا فِي ﴿عَذَابُ اللَّهِ﴾، فَأَعْمِلَ الثَّانِي - وَهُوَ ﴿أَتَنْتَكُمُ﴾ - فَارْتَفَعَ ﴿عَذَابُ اللَّهِ﴾ بِهِ فَاعِلًا، وَلَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلَ لُنُصِبَ مَفْعُولًا أَوَّلَ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ فَهُوَ الْجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ لِكُشْفِهِ﴾، وَالرَّابِطُ لَهَا بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ لِكُشْفِهِ، وَالْمَعْنَى: قُلْ أَرَأَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ إِنْ أَتَاكُمْ وَالسَّاعَةُ^(٢) إِنْ أَتَتْكُمْ، أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَهُ لِكُشْفِهِ أَوْ كَشْفِ نَوَازِلِهَا^(٣)؟

تَنْبِيْهُ: لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِبَيَانِ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ ﴿إِنْ أَتَتْكُمْ﴾، وَقَدْ جَعَلَهُ الْحَوْفِيُّ: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، قُدِّمَ لِدُخُولِ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِ^(٤).

(١) فِي (ت): «تَنْسَوْنَهُ».

(٢) فِي (ز): «أَوِ السَّاعَةُ».

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (١٥٤/٩ - ١٥٥).

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١٥٥/٩).

وَرَدَّ بَأَنِّ تَقْدِيمِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ.

وَجَعَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: فَمَنْ تَدْعُونَ^(١)؟

وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ: دَعَوْتُمْ اللَّهَ، وَدَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ كَوْنَهُ جُمْلَةً: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾^(٢).

وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بَأَنِّ جُمْلَةَ الاستفهامِ الْمُصَدَّرَةَ بِالْهَمْزَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ قَالَ: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَأَخْبِرُونِي عَنْهُ، دَلَّ عَلَيْهِ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ^(٣).

قَوْلُهُ: «وَتَرَكُونُ آلِهَتَكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِمَا رُكِّزَ فِي الْعُقُولِ عَلَى أَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى كَشْفِ الضَّرِّ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ تَنْسَوْنَهُ مِنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ وَهَوْلِهِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَرِيدُ أَنَّ (تَنْسَوْنَ) مَجَازٌ عَنِ التَّرْكِ، أَوْ هُوَ حَقِيقَةٌ^(٤).

وَنَقَلَ الْإِمَامُ أَنَّ بَعْضَ الزَّانِدَةِ أَنْكَرَ الصَّانِعَ عِنْدَ جَعْفَرِ الصَّادِقِ فَقَالَ لَهُ جَعْفَرُ: هَلْ رَكِبْتَ الْبَحْرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ رَأَيْتَ أَهْوَالَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، هَاجَتْ يَوْمًا رِيَاحٌ هَائِلَةٌ فَكَسَّرَتْ السُّفْنَ وَغَرَّقَ الْمَلَّاحُونَ فَتَعَلَّقْتُ بِبَعْضِ أَلْوَاِحِهَا ثُمَّ ذَهَبَ عَنِي اللَّوْحُ فَدُفِعْتُ إِلَى تَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ حَتَّى وَصَلْتُ السَّاحِلَ، قَالَ جَعْفَرُ: قَدْ كَانَ اعْتِمَادُكَ مِنْ قَبْلِ عَلَى السَّفِينَةِ وَالْمَلَّاحِ وَعَلَى اللَّوْحِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ هَلْ أَسْلَمْتَ نَفْسَكَ إِلَى

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: «تَدْعُوهُ»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «الْكَشَافِ» (٤٠/٣).

(٢) انْظُرْ: «الْكَشَافِ» (٤٠/٣).

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» (١٥٦/٩).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (٢٢٨/ب).

الهلاكِ أَمْ كُنْتَ تَرْجُو السَّلَامَةَ بعدُ؟ قال: بل رَجَوْتُ السَّلَامَةَ، قال: مِمَّنْ؟ فسكتَ، فقال جعفر: إِنَّ الصَّانِعَ هو الذي كُنْتَ تَرْجُوهُ ذَلِكَ الوقتَ وهو الذي أَنْجَاكَ، فَأَسْلَمَ الرَّجُلُ^(١).

(٤٢ - ٤٣) - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَاسِ وَالضَّرَّةِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾
﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾؛ أي: قبلك، و﴿مِّن﴾ زائدة ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾؛ أي: فكفروا وكذبوا المرسلين فأخذناهم.

﴿بِالْبَاسِ وَالضَّرَّةِ وَالْفَقْرِ وَالضَّرَّةِ﴾ والآفات، وهما صيغتا تأنيث لا مُذكرَ لهما.

﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾: يتذللون لنا ويتوبون عن ذنوبهم.

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ معناه: نفى تضرعهم في ذلك الوقت مع قيام ما يدعوهم.

﴿وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ استيدراك على المعنى، وبيان للصَّارف لهم عن التضرع، وأنه لا مانع لهم إلا قساوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم.

(١) انظر: «التفسير الكبير» (٢/٣٣٣). وانظر القصة في «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٦/٣٦)،

و«بيع الأبرار» للزمخشري (٢/٤٨).

(٤٤-٤٥) ﴿فَلَمَّا سُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ۖ﴾ ١ ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ﴾.

﴿فَلَمَّا سُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ من البأساء والضراء ولم يتعظوا به ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من أنواع النعم، مُراوحة عليهم بين نوبتي الضراء والسراء، وامتحاناً لهم بالشدة والرخاء؛ إلزاماً للحجة وإزاحة للعلة.

أو مكرّاً بهم، لما روي أنه عليه السلام قال: «ومكر بالقوم ورب الكعبة». وقرأ ابن عامر: ﴿فَتَحْنَا﴾ بالتشديد في جميع القرآن^(١)، ووافقه يعقوب فيما عدا هذا والذي في الأعراف.

﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا﴾: أعجبوا ﴿بِمَا أُوتُوا﴾ من النعم، ولم يرتدوا عن^(٢) البطر والاشتغال بالنعمة عن المنعم والقيام بحقه ﴿أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ أخذناهم مُبْلِسُونَ: مُتَحَسِّرُونَ آيسُونَ.

﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: أي: آخرهم بحيث لم يبق منهم أحد، من دبره دبراً ودبوراً: إذا تبعه.

﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ على إهلاكهم، فإن هلاك الكفار والعصاة من حيث إنّه تخلص لأهل الأرض من شؤم^(٣) عقائدهم وأعمالهم نعمة جليّة يحق أن يُحمد عليها.

قوله: «مُراوحة» بالراء والحاء المهملة، وهي: العمل بأحد العاملين

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) في (أ) و(ت): «ولم يزيدوا على».

(٣) في (خ): «من شرهم وشؤم».

بِمَرَّةٍ وَبِالْآخِرِ أُخْرَى، مِنْ رَاوَحَ بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ: قَامَ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَرَّةً وَعَلَى الْأُخْرَى أُخْرَى.

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مُكِرَ بِالْقَوْمِ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ»:

لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مَرْفُوعًا، إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْحَسَنِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْهُ بزيادة: أُعْطُوا حَاجَتَهُمْ ثُمَّ أُخِذُوا^(١).

لكن رَوَى أَحْمَدُ وَالتَّبْرَانِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»، مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ يُعْطِي الْعَبْدَ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَى مَعَاصِيهِ مَا يَحِبُّ فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ»، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾... الْآيَةُ وَالتِّي بَعْدَهَا^(٢).

قوله: «نِعْمَةٌ جَلِيلَةٌ يَحَقُّ أَنْ يُحْمَدَ عَلَيْهَا»:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: هَذَا يُؤْذَنُ أَنَّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿كَمَا قَالَ الْكَوْاشِيُّ إِخْبَارًا بِمَعْنَى الْأَمْرِ؛ أَي: احْمَدُوا اللَّهَ، وَكَذَا كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا تَعْلِيمٌ لِلْعِبَادِ وَمَقُولٌ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ^(٤).

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢٩١/٤)، وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الزَّهْدِ» (٤٣).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٧٣١١)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٣٣٠/١٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٢٢٠)، وَحَسَنَ الْعِرَاقِيُّ إِسْنَادَهُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» (ص: ١٤٧٧).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٨٨/٦).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٢٩/أ).

(٤٦) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظَرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ﴾: أَصَمَّكُمْ وَأَعَمَّكُمْ ﴿وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ بأن يُعْطِي عليها ما يزول به عَقْلُكُمْ وَفَهْمُكُمْ.
 ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾؛ أي بذاك، أو بما أُخِذَ وَخُتِمَ عليه، أو بأخذ هذه المذكورات.

﴿أَنْظَرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ فكَرَّرَهَا تَارَةً مِنْ جِهَةِ الْمَقَدِّمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ، وَتَارَةً بِالتَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ بِأَحْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ.
 ﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾: يُعْرِضُونَ عَنْهَا، وَ﴿ثُمَّ﴾ لَا سِتْبَعَادَ الْإِعْرَاضِ بَعْدَ تَصْرِيفِ الْآيَاتِ وَظُهُورِهَا.

قوله: ﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ أي: بذاك:

قال الشيخ سعد الدين: يريد أنَّ ضَمِيرَ ﴿بِهِ﴾ عائدٌ إِلَى السَّمْعِ وَالْأَبْصَارِ وَالْقُلُوبِ بِتَأْوِيلِ اسمِ الإِشَارَةِ، وَإِفْرَادِ اسمِ الإِشَارَةِ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكَورِ^(١).

(٤٧) - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً﴾: مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَةٍ ﴿أَوْ جَهْرَةً﴾ بِتَقَدُّمِهَا أَمَارَةً تُؤَدِّنُ بِحُلُولِهِ، وَقِيلَ: لَيْلًا وَنَهَارًا.

(١) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٢٩/أ).

وَقُرِئَ: (بَعْتَةٌ أَوْ جَهْرَةٌ) ^(١).

﴿هَلْ يُهْلِكُ﴾؛ أي: ما يهلكُ به هلاكٌ سَخِطٍ وَتَعَذِيبٍ ﴿إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾
ولذلك صَحَّ الاستثناءُ المَفْرَغُ منه.
وَقُرِئَ: (يَهْلِكُ) بفتح الياء ^(٢).

قوله: «﴿بَعْتَةٌ﴾: مِنْ غَيْرِ مُقَدَّمَةٍ...» إلى آخره.

قال الطَّبِيبِيُّ: «جَهْرَةٌ» لا تُقَابِلُ «بَعْتَةٌ» مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّ مَقَابِلَ ^(٣)
(الجهرة) (الخفية)، لكن معنى بَعْتَةٌ: وَقُوعُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ، فَكَأَنَّهَا فِي مَعْنَى
خَفِيَّةٍ، فَحَسُنَ لَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: «﴿بَعْتَةٌ أَوْ جَهْرَةٌ﴾» ^(٤).

قوله: «أي: ما يهلكُ به هلاكٌ سَخِطٍ وَتَعَذِيبٍ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قَيَّدَ بِذَلِكَ لِيَسْتَقِيمَ الْحَصَرُ؛ إِذْ غَيْرُ الظَّالِمِينَ أَيْضًا
يَهْلِكُونَ، لَكِنْ لَا تَعَذِيبًا وَسُخْطًا، بَلْ إِثَابَةً وَرَفَعَ دَرَجَةً ^(٥).

(٤٨ - ٤٩) - ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٥٨) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُفِّرْنَا عَنْهُمْ أَلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يُفْسُقُونَ﴾.

(١) دون نسبة في «الكشاف» (٤٣/٣).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/٢٩٣)، و«البحر» (٩/١٦٨)، عن ابن محيصة، و«الكشاف» (٤٣/٣) دون نسبة.

(٣) في (س): «مقابلة».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٩١).

(٥) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٢٩/أ).

﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجَنَّةِ ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ الْكَافِرِينَ بِالنَّارِ،
وَلَمْ نُرْسَلْهُمْ لِيُقْتَرَحَ عَلَيْهِمْ وَيُتْلَى بِهِمْ.

﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ﴾ مَا يَجِبُ إِصْلَاحُهُ عَلَى مَا شَرَعَ لَهُمْ ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِنَ
الْعَذَابِ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بِقَوْتِ ^(١) الثَّوَابِ.

﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا يَمْسُهُمُ الْعَذَابُ﴾ جَعَلَ الْعَذَابَ مَأْسًا لَهُمْ كَأَنَّهُ الطَّالِبُ
لِلْوُصُولِ إِلَيْهِمْ، وَاسْتَعْنَى بِتَعْرِيفِهِ عَنِ التَّوْصِيفِ.

﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾: بِسَبَبِ خُرُوجِهِمْ عَنِ التَّصَدِيقِ وَالطَّاعَةِ.

قوله: «وَلَمْ نُرْسَلْهُمْ ^(٢) لِيُقْتَرَحَ عَلَيْهِمْ وَيُتْلَى بِهِمْ»:

قَالَ الطَّبَّيْ: يَعْنِي: يُلْعَبُ بِهِمْ وَيُسَخَّرُ.

قَالَ: وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى اتِّصَالِ هَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
[الأنعام: ٣٧] ^(٣).

قوله: «جَعَلَ الْعَذَابَ مَأْسًا لَهُمْ كَأَنَّهُ الطَّالِبُ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِمْ»:

قَالَ الطَّبَّيْ: يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ وَاقِعَةٌ فِي الْمَسِّ، فَتَكُونُ تَبَعِيَّةً، أَوْ فِي
الْعَذَابِ، فَتَكُونُ مَكْنِيَّةً، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي ^(٤).

(١) فِي (خ): «بِقَوَات».

(٢) حُرِفَتْ فِي (س) إِلَى: «وَلَمْ نُرْسَلْهُمْ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٦/ ٩٢).

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

وبذلك جَزَمَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فقال: جعلَ العَذَابَ مِنْ قِبَلِ الْأَحْيَاءِ استِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ^(١).

(٥٠) - ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾.

﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾: مقدوراته، أو خزائِنُ رِزْقِهِ ﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ ما لم يوحَ إليَّ ولم يُنصَب عليه دليلٌ، وهو من جملةِ المَقُولِ.
﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾؛ أي: من جنسِ المَلَائِكَةِ، أو أَقْدِرُ على ما يقدرُونَ عليه.

﴿إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ تَبَرَّأَ عَنْ دَعْوَى الْأَلُوْهِيَّةِ وَالْمَلَكِيَّةِ وَادَّعَى النَّبُوَّةَ الَّتِي هِيَ مِنْ كَمَالَاتِ الْبَشَرِ رَدًّا لاسْتِعَادِهِمْ دَعْوَاهُ وَجَزَمَهُمْ عَلَى فسادِ مُدَّعَاهُ.
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ مَثَلٌ لِلضَّالِّ وَالْمُهْتَدِي، وَالْجَاهِلِ^(٢) وَالْعَالِمِ، أَوْ مُدَّعِيِ الْمُسْتَحِيلِ كَالْأَلُوْهِيَّةِ وَالْمَلَكِيَّةِ وَمُدَّعِيِ الْمُسْتَقِيمِ كَالنَّبُوَّةِ.
﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ فَتَهْتَدُوا، أَوْ: فَتُمَيِّزُوا بَيْنَ^(٣) الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، أَوْ: فَتَعْلَمُوا أَنَّ أَتْبَاعَ الْوَحْيِ مِمَّا لَا مَحِيصَ عَنْهُ.

قوله: «وهو من جُمْلَةِ المَقُولِ»:

قال أبو حَيَّان: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿لَا أَقُولُ﴾ لا معمولٌ له، فهو أَمْرٌ أَنْ

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/أ).

(٢) في (خ) و(ت): «أو الجاهل».

(٣) في (خ) و(ت) زيادة: «ادعاء».

يخبر عَنْ نَفْسِهِ بهذه الْجُمْلِ الثَّلَاثِ، فَهِيَ مَعْمُولَةٌ لِلْأَمْرِ الَّذِي هُوَ: ﴿قُلْ﴾^(١).
 وقال الْحَلْبِيُّ: فِي الْإِعْرَابِ الْأَوَّلِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ التَّقْدِيرُ:
 وَلَا أَقُولُ لَكُمْ لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ^(٢).
 قلت: كَلَّا، بَلِ التَّقْدِيرُ: وَلَا أَقُولُ لَكُمْ أَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَالْقَوْلُ مُضْمَرٌ بَيْنَ ﴿لَا﴾
 وَ﴿أَعْلَمُ﴾ لَا بَيْنَ الْوَائِ وَ﴿لَا﴾.
 قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَا فَائِدَةٌ فِي الْإِخْبَارِ بِأَنِّي لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ
 فِي الْإِخْبَارِ بِأَنِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ نَفْيًا لَدَّعَاءِ الْأَمْرِينَ الَّذِينَ هُمَا خَوَاصُّ
 الْإِلَهِيَّةِ لِيَكُونَ الْمَعْنَى: إِنِّي لَا أَدَّعِي الْإِلَهِيَّةَ وَلَا الْمَلَكِيَّةَ، وَيَكُونُ تَكْرِيرُ ﴿أَقُولُ﴾ فِي
 ﴿إِنِّي مَلَكٌ﴾ دُونَ ﴿أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ إِمَارَةً إِلَى هَذَا الْمَعْنَى.
 و(لَا) فِي ﴿لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ مَزِيدَةٌ مُذَكِّرَةٌ لِلنَّفْسِ، وَفِي ﴿لَا أَقُولُ﴾ تَحْتَمَلُ
 الْمُذَكِّرَةَ وَالنَّافِيَةَ^(٣).

قوله: «تَبَرَّأَ عَنْ دَعْوَى الْإِلَهِيَّةِ وَالْمَلَكِيَّةِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: جَعَلَ مَجْمُوعَ قَوْلِهِ: ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ وَ﴿لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ عِبَارَةً
 عَنْ مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ؛ لِأَنَّ قِسْمَةَ الْأَرْزَاقِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَمَعْرِفَةَ عِلْمِ الْغَيْبِ مَخْصُوصَتَانِ^(٤)
 [بِهِ]، وَلِهَذَا كَرَّرَ فِي الْمَلَكِيَّةِ^(٥) لَفْظَ: ﴿وَلَا أَقُولُ﴾.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٧١).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٦٣٨).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ ب).

(٤) فِي (س): «مَخْصُوصَان».

(٥) فِي (ز): «الْمَلَايِكَةُ»، وَفِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «التَّنْزِيل».

قال: وهذا يَهْدِمُ قاعدةَ استدلالِ الرَّمْخَشِرِيِّ في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ على تفضيلِ الْمَلَكِ على الْبَشَرِ؛ لأنَّ التَّرَقِّيَّ لَا يَكُونُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى يعني^(١): مِنَ الْأُلُوْهِيَّةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ^(٢).

قوله: «مثلُ للضَّالِّ والمُهْتَدِي»:

قال الطَّبِيبِيُّ: يريدُ أنَّ هذه الخاتمةَ كالتَّذْيِيلِ الذي يَقَعُ في آخِرِ الكلامِ على سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وقوله: ﴿أَفَلَا تَنْفَكُّوْنَ﴾ كالتَّسْمِيْمِ للتَّذْيِيلِ والتَّنْبِيْهِ على مَكَانِ التَّذْيِيلِ.

ثُمَّ الْمُذْيِلُ إمَّا مَا سَبَقَ مِنْ أَوَّلِ هذه السُّورَةِ وَجَمِيعِ ما جَرى لَهُ مَعَ الْقَوْمِ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْحَقِّ وَإِبَائِهِمْ إِلَّا الْبَاطِلَ، وإمَّا مَا سَبَقَ مِنْ قوله: ﴿إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكُمْ﴾، فَالْبَصِيرُ مَنْ يَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْهِ، وَالْأَعْمَى مَنْ لَا يَرْفَعُ بِهِ رَأْسًا.

أَوْ مِنْ قوله: ﴿لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ فَأَلْعَمَى مَنْ يَدَّعِي هَذَا، وَالْبَصِيرُ مَنْ يَتَّبِعُ الْوَحْيَ وَيَدَّعِي النُّبُوَّةَ^(٣).

قوله: «أو مُدَّعِي المستحيلِ كالأُلُوْهِيَّةِ والملَكِيَّة»:

قال ابنُ المنيرِ: دعوى الملَكِيَّةِ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ لِحُجُوزِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَشَرًا^(٤) مُلَكًا، وَالْمَلَكُ بَشَرًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾، وَلِأَنَّ

(١) في (س): «في معنى».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩٣/٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٩٥/٦ - ٩٦).

(٤) في (ز): «البشر».

الجواهر متماثلة والمعاني القائمة ببعضها يجوز أن تقوم بكلها^(١).

قال العلم العراقي: ومن البين في ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾ أطمع آدم في أن يصير ملكًا، والنبى لا يطمع في مستحيل.

وحكى ذلك الطيبي وأقره^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: فإن قيل: دعوى الملكية من الممكنات؛ أي: من دعوى الأمور الممكنة؛ لأن الجواهر متماثلة يجوز أن يقوم بكلها ما يقوم ببعضها، ولهذا لما قيل لآدم: ﴿مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾ أقدم على الأكل طمعًا في الملكية مع أن النبى لا يطمع في المحال.

فالجواب: أن المقدمات على تقدير تمامها إنما تفيد إمكان أن يصير البشر ملكًا، وأمّا أن يكون ملكًا فلا؛ لتمايزهما بالعوارض المتنافية بلا خلاف، وهذا كما أن كلاً من العناصر يجوز أن يصير الآخر لا أن يكون، وعلى هذا ينبغي أن يحمل طمع آدم، لو سلم نبوته وكونه نبياً عند الأكل^(٣).

(٥١) - ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَأَنْذِرْ بِهِ﴾ الضمير لـ ﴿مَا يُوحَىٰ﴾ ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هم

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٥).

(٢) نقله الطيبي عن «الإنصاف». انظر: «فتح الغيب» (٦/ ٩٦).

(٣) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٢٩/ أ).

الْمُؤْمِنُونَ الْمُفْرَطُونَ فِي الْعَمَلِ، أَوِ الْمَجُورُونَ لِلْحَشْرِ مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، مُقَرَّبًا بِهِ أَوْ مُتَرَدِّدًا فِيهِ، فَإِنَّ الْإِنْذَارَ يَنْجَعُ فِيهِمْ دُونَ الْفَارِغِينَ الْجَازِمِينَ بِاسْتِحَالَتِهِ.

﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ ﴿يُحْشَرُوا﴾ فَإِنَّ الْمَخُوفَ هُوَ الْحَشْرُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ لِكَيْ يَتَّقُوا.

(٥٢) - ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ بَعْدَ مَا أَمَرَهُ بِإِنْذَارِ غَيْرِ الْمُتَّقِينَ لِيَتَّقُوا أَمْرَهُ بِإِكْرَامِ الْمُتَّقِينَ وَتَقْرِيْبِهِمْ وَأَنْ لَا يَطْرُدَهُمْ تَرْضِيَّةً لِقَرِيشٍ.

رُويَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ طَرَدْتَ هَؤُلَاءِ الْأَعْبُدَ - يَعْنُونَ فَقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ كَعَمَّارٍ وَصُهَيْبٍ وَخُبَّابٍ وَسَلْمَانَ - جَلَسْنَا إِلَيْكَ وَحَادِثْنَاكَ، فَقَالَ: «مَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ» قَالُوا: فَأَقِمُّهُمْ عِنَّا إِذَا جِئْنَا^(١)، قَالَ: «نَعَمْ».

وَرُويَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ: لَوْ فَعَلْتَ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَاذَا يَصِيرُونَ، قَالُوا: (فَاكْتُبْ بِذَلِكَ كِتَابًا)، فَدَعَا بِالصَّحِيفَةِ وَبَعَلِيٍّ لِيَكْتُبَ فَتَرَلَّتْ.

وَالْمَرَادُ بِذِكْرِ الْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ: الدَّوَامُ، وَقِيلَ: صَلَاةُ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿بِالْغَدَاةِ﴾^(٢).

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿يَدْعُونَ﴾؛ أَي: يَدْعُونَ رَبَّهُمْ مُخْلِصِينَ فِيهِ، قَيْدُ الدُّعَاءِ بِالْإِخْلَاصِ تَبَيُّهًا عَلَى أَنَّهُ مِلَاكُ الْأَمْرِ، وَرَتَّبَ النَّهْيَ عَلَيْهِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِكْرَامَهُمْ وَيُنَافِي إِبْعَادَهُمْ.

(١) فِي (ت): «إِذَا جِئْنَاكَ»، وَفِي (أ): «إِذَا جِئْنَا».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٥٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٢).

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾؛ أي: ليس عليك حساب إيمانهم، فلعلَّ إيمانهم عند الله أعظم من إيمان من تطردُّهم بسؤالهم طمعاً في إيمانهم لو آمنوا، وليس عليك اعتبار بواطنهم وإخلاصهم لما اتَّسموا بسيرة المتقين، فإن كان لهم باطنٌ غير مرضيٍّ كما ذكره المشركون وطعنوا في دينهم فحسابهم عليهم لا يتعدَّاهم إليك، كما أنَّ حسابك عليك لا يتعدَّاك إليهم.

وقيل: ما عليك من حساب رزقهم؛ أي: من فقرهم.

وقيل: الضمير للمشركين، والمعنى: لا تؤاخذ بحسابهم ولا هم بحسابك حتى يهملك إيمانهم بحيث تطرد المؤمنين طمعاً فيه.

﴿فَتَطْرُدْهُمْ﴾ فتبعدهم وهو جواب النفي ﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ جواب النهي، ويجوز عطفه على ﴿فَتَطْرُدْهُمْ﴾ على وجه التَّسْبِيب، وفيه نظر.

قوله: «هم المؤمنون المفرطون في العمل أو المجوزون للحشر»:

قال الشيخ سعد الدين: لا خفاء في أنَّ الإنذار بالقرآن والوحي لقصد ترتب التقوى عليه إنما يَنجَعُ^(١) ويؤثر فيمن يكون له تقصير ويتوقع فيه اعتقاد أن يحشر من غير ولي ولا شفيع، فلذا فسَّرَ: ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ بالمؤمنين المفرطين في العمل أو بالكفرة الخائفين من الحشر، وجعل قوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ حالاً من الحشر؛ إذ لا يتصور حصول الاتِّقاء للمؤمنين المتقين، ولا يؤثر الإنذار

(١) في النسخ الخطية: «يتجمع»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

في الكفرة المتمردين ولا في الذين يعتقدون مجرد الحشر من غير اعتقاد أن لا وليّ سوى الله تعالى ولا شفيع^(١).

قوله: ينجع؛ أي: يؤثّر.

قوله: «رؤي أنهم قالوا: لو طردت هؤلاء الأعبُد...» الحديث.

أخرجه هكذا - وفيه قول - ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مرسلاً^(٢).

وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبيهقي في «الدلائل»، من حديث خباب وليس فيه ذكر قول عمر^(٣).

قوله: «والمراد بذكر الغداة والعشيّ: الدوام»:

قال الطيّبي: يقولون: (أنا عند فلان صباحاً ومساءً)، ويريدون الدوام^(٤).

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٢٩/ب).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٦٢/٩)، وهو ضعيف لإرساله، كما أن في إسناده الحسين بن داود المصيصي المعروف بسنيد، وهو ضعيف. انظر: «تقريب التهذيب» ترجمة سنيد بن داود.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٠٩)، ورواه بنحوه ابن ماجه (٤١٢٧)، والبزار في «مسنده» (٢١٣٠)، والطبري في «تفسيره» (٢٥٩ - ٢٦٠)، من حديث خباب رضي الله عنه. ورواه الطبري في «تفسيره» (٢٤٠ / ١٥) من حديث سلمان رضي الله عنه.

وروى مسلم (٨٢٦) عن سعد رضي الله عنه قال: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ قال: «نزل في ستة، أنا وابن مسعود منهم، وكان المشركون قالوا له: أتدني هؤلاء؟».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (١٠٠ / ٦).

قوله: «وإن كانَ لَهُمْ باطِنٌ غيرُ مَرَضِيٍّ»:

قال أبو حَيَّان: كَيْفَ يَفْرُضُ هذا وقد أَخْبَرَ اللهُ بِإِخْلَاصِهِمْ في قولِهِ: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، وإِخْبَارُهُ هو الصَّدْقُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ^(١).

قوله: «وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ عَلَى وَجْهِ التَّسْبِيبِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: دَفَعَ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ لو جُعِلَ عَطْفًا عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ لَصَحَّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِلنَّفْيِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ^(٢) فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ^(٣).

قوله: «وَفِيهِ نَظَرٌ»:

قال الطَّبَّيُّ: وَجْهُ النَّظَرِ هُوَ أَنَّ قولَهُ: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ حَيْثُ مُؤَذَّنٌ بِأَنَّ عَدَمَ الظُّلْمِ لَعَدَمِ تَقْوِيضِ أَمْرِ الْحِسَابِ إِلَيْهِ، فَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ لَوْ كَانَ حِسَابُهُمْ عَلَيْهِ وَطَرَدَهُمْ كَانَ ظَالِمًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

قال: والجوابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ المبالغةَ في معنى الطَّرْدِ؛ يعني: لو قُدِّرَ تَقْوِيضُ الحِسَابِ إِلَيْكَ^(٤) مَثَلًا لِيَصَحَّ مِنْكَ طَرْدُهُمْ لَمْ يَصَحَّ أَيضًا، فَكَيْفَ والحسابُ لَيْسَ

(١) انظر: «البحر المحيط» (١٧٨/٩).

(٢) في (س) زيادة: «من شيء». وقوله: «لقولك» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/أ).

(٤) في (ز): «إليه».

إليك، نظيره في إرادة المبالغة قول عمر: نعم العبدُ صهيْبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصِه^(١).

(٥٣) - ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾: ومثل ذلك الفتن - وهو اختلاف أحوال الناس في أمور الدنيا - ﴿فَتَنَّا﴾؛ أي: ابتَلَيْنَا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ في أمر الدين فقدَّمنا هؤلاء الضُّعَفَاءَ على أشرف قريش بالسبق إلى الإيمان.

﴿لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾؛ أي: أهؤلاء مَنْ أنعم الله عليهم بالهداية والتوفيق لِمَا يُسَعِدُهُمْ دوننا ونحن الأكابر والرؤساء وهم المساكين والضُّعَفَاءُ؟! وهو إنكارٌ لأن^(٢) يُخَصَّ هؤلاء مِنْ بَيْنِهِمْ بإصابة الحقِّ والسبق إلى الخير؛ كقولهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾، واللام للعاقبة، أو التعليل على أن ﴿فَتَنَّا﴾ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى: خَذَلْنَا.

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾: بِمَنْ يَقَعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ وَالشُّكْرُ فَيُفَوِّقُهُ، وَبِمَنْ لَا يَقَعُ مِنْهُ فَيَخْذَلُهُ.

(٥٤) - ﴿وَإِذْ أَجَاكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ يَا أَيُّدَيَّنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا إِيحَاسًا ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ أَجَاكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ يَا أَيُّدَيَّنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٤)، وقول عمر رضي الله عنه ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤)، وقال: «أراد أن صهيْبًا إنما يطيع الله تبارك وتعالى حبًّا له، لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله عز وجل أيضًا».

(٢) في (أ): «إنكار أن».

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: هم الذين يدعون ربهم، وصفهم بالإيمان بالقرآن وأتباع الحُجَج بعدما وصفهم بالمواطبة على العبادة، وأمره بأن يبدأ بالتسليم أو يبلغ سلام الله إليهم ويُبشِّرهم بسعة رحمة الله وفضله بعد النهي عن طردهم؛ إيداناً بأنهم الجامعون لفضيلتي العلم والعمل، ومن كان كذلك ينبغي أن يُقرب ولا يُطرد ويُعزَّ ولا يُذلَّ، ويُبشِّر من الله بالسلامة في الدنيا والرحمة في الآخرة.

وقيل: إنَّ قوماً جاؤوا إلى النبي ﷺ فقالوا: إِنَّا أَصَبْنَا ذُنُوبًا عِظَامًا؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا فَانصَرَفُوا، فَنَزَلَتْ.

﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا﴾ استئناف بتفسير الرحمة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ويعقوب بالفتح على البدل منها^(١).

﴿بِجَهْلَةٍ﴾ في موضع الحال؛ أي: مَنْ عَمِلَ ذَنْبًا جَاهِلًا بِحَقِيقَةِ مَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْمَفَاسِدِ، كَعُمَرَ فِيمَا أَشَارَ إِلَيْهِ، أَوْ مُلْتَبِسًا بِفِعْلِ الْجَهَالَةِ فَإِنَّ ارْتِكَابَ مَا يُوْدِّي إِلَى الضَّرَرِّ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ السَّفَهِ وَالْجَهْلِ.

﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ بعد العملِ أو السُّوءِ ﴿وَأَصْلَحَ﴾ بالتَّدَارُكِ والعزمِ على أن لا يعود إليه.

﴿فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَجِيمٌ﴾ فتحه مَنْ فَتَحَ الْأَوَّلَ غَيْرَ نَافِعٍ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ؛ أي: فَأَمْرُهُ أَوْ فُلُهُ غَفْرَانُهُ^(٢).

قوله: «وقيل: إنَّ قوماً جاؤوا إلى النبي ﷺ فقالوا: إِنَّا أَصَبْنَا ذُنُوبًا عِظَامًا؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، فَنَزَلَتْ»:

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) المرجع السابق.

أَخْرَجَهُ الْفِرْيَابِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مَا هَانَ مُرْسَلًا^(١).

قوله: «أَي: مِنْ عَمَلٍ ذَنْبًا جَاهِلًا...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الطَّبِيُّ: فَالْجَهَالَةُ عَلَى الْأَوَّلِ حَقِيقَةٌ وَعَلَى الثَّانِي مَجَازٌ^(٢).

(٥٥) - ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾

﴿وَكَذَلِكَ﴾ وَمِثْلَ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ الْوَاضِحِ ﴿نَقُصِّلُ الْآيَاتِ﴾: آيَاتِ الْقُرْآنِ فِي صِفَةِ الْمُطِيعِينَ وَالْمُجْرِمِينَ، الْمُصْرِّينَ مِنْهُمْ وَالْأَوَّابِينَ.

﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ قَرَأَ نَافِعٌ بِالتَّاءِ وَنَصَبَ السَّبِيلَ عَلَى مَعْنَى: وَلِتَسْتَوْضِحَ يَا مُحَمَّدُ سَبِيلَهُمْ فَتُعَامِلَ كُلًّا مِنْهُمْ بِمَا يَحِقُّ لَهُ فَصَلْنَا هَذَا التَّفْصِيلَ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بَرَفَعَهُ عَلَى مَعْنَى: وَلَتَيْنِ سَبِيلُهُمْ.

وَالْبَاقُونَ بِالْيَاءِ وَالرَّفْعِ عَلَى تَذْكِيرِ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ^(٣).

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى عَلَّةٍ مُقَدَّرَةٍ؛ أَي: نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِيُظْهَرَ الْحَقُّ وَلَيْسَتَيْنِ.

(٥٦) - ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِجُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ

صَلَّيْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَهَيِّينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ﴾: صُرِفْتُ وَزُجِرْتُ بِمَا نُصِبَ لِي مِنَ الْأَدْلَةِ وَأُنْزِلَ عَلَيَّ مِنْ

(١) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٧٢/٩)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣٠٠/٤)، وَانْظُرْ: «الدَّرْ الْمَشْهُور» (٢٧٦/٢).

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (١٠٧/٦)، وَفِي الْعِبَارَةِ قَلْبٌ، فَهِيَ كَمَا فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «فَالْجَهَالَةُ عَلَى الْأَوَّلِ مَجَازٌ، وَعَلَى الثَّانِي حَقِيقَةٌ».

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٥٨)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٣)، وَ«النَّشْرُ» (٢/٢٥٨).

الآياتِ في أمرِ التَّوْحِيدِ ﴿أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ عن عبادةِ ما تعبدونَ من دونِ الله، أو ما تدعونها آلهةً؛ أي: تُسمونها.

﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ تأكيدٌ لقطعِ أطماعِهِم، وإشارةٌ إلى الموجِبِ لِلنَّهْيِ وَعِلَّةُ الامتناعِ عن مُشايِعَتِهِمْ^(١)، واستجهاً لهم، وبيانٌ لمبدأِ ضلالهم وأنَّ ما هم عليه هوى وليس بهدى، وتنبيةٌ لِمَنْ تحرَّى الحقَّ على أن يتبعَ الحُجَّةَ ولا يُقلِّدَ. ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾؛ أي: إن اتَّبعْتُ أهواءكم فقد ضللتُ ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: في شيءٍ من الهدى حتى أكونَ من عدادِهِم، وفيه تعريضٌ بأنهم كذلك.

قوله: «ومثل ذلك التفصيل الواضح»:

قال الطَّبَّيُّ: إشارةٌ إلى ما سبقَ من أحوالِ الطَّوائِفِ الثَّلَاثِ مِنْ لَدُنْ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾؛ لأنَّ هذه الطائفةَ هم المَطْبُوعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ. و﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ﴾ هي الطَّائِفَةُ الَّتِي نَرَى فِيهَا أَمَارَةَ الْقَبُولِ لَأَنَّهَا هِيَ الْمُنْذَرَةُ الَّتِي يُرْجَى إِسْلَامُهَا؛ لقوله: ﴿يَخَافُونَ﴾ وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُونَ﴾. والتي في قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ هي الطَّائِفَةُ الَّتِي دَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَحْفَظُ حُدُودَهُ، وَمِنْ ثَمَّ خَوِطِبُوا بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّهُمْ مَنَ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءٌ ابْجَهَلْتَهُ﴾.

فعلى هذا قوله: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ إِذَا قُدِّرَ الْمَعْلَلُ: «فَصَلْنَا ذَلِكَ التَّفْصِيلَ» بِدَلَالَةِ السَّابِقِ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ^(٢).

(١) في (خ) و(ت): «متابعتهم».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٧ - ١٠٨).

قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾، أي: في شيء من الهدى:

الطَّبِيُّ: قالوا في تفسير هذا: بهذا نظر؛ لأن هذا الأسلوب في الإثبات يُوجِبُ أن يكون المدخول ليس من له حظٌ قليلٌ في ذلك الوصف، بل له حظوظٌ وافرةٌ، لا أنه غيرُ محظوظٍ فيه^(١)، وفي السلبِ يوجبُ أن يكون المدخولُ ممن له حظٌ ما فيه^(٢).

قال صاحبُ «الكشاف» في قوله: ﴿إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْفَالِينَ﴾: قولك: (فلانٌ من العلماء) أبلغ من قولك: (فلانٌ عالمٌ)؛ لأنك تشهدُ له بكونه معدودًا في زمرتهم ومعروفةٌ مساهمتهُ لهم في العلم^(٣).

وأجيب: بأن إفادة معنى الاستغراق في نفي الهدى ليست من هذا القبيل، بل من قبيل كون قوله: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ جوابًا وجزاء لِمَا دَلَّ عليه قوله: ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ على سبيل التعريض، كأنه قال: إن اتَّبَعْتُ أَهْوَاءَكُمْ قد ضَلَلْتُ إذن وكنْتُ مثلكم مُتَوَعِّلًا في الضلالِ مُنْغَمِسًا فيه لا أكون من الهدى في شيء كما أنتم عليه^(٤).

(١) في النسخ الخطية: «منه»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٠).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٠).

(٥٧-٥٨) - ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ﴾ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ^{٥٧} ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِلِينَ﴾ قُلْ لَّوْ أَن عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴿

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ تنبيه على ما يَجِبُ اتِّبَاعُهُ بعدما بَيَّنَّ ما لا يجوزُ اتِّبَاعُهُ، وَالْبَيِّنَةُ: الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ الَّتِي تَفْصِلُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ.

وقيل: المرادُ بها القرآنُ والوحي، أو الحُجُجُ الْعَقْلِيَّةُ، أو ما يعمُّهما.

﴿مِّن رَّبِّي﴾: مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَأَنَّهُ لَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَّـ ﴿بَيِّنَةٍ﴾. ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِ﴾ الضَّمِيرُ لـ ﴿رَبِّي﴾؛ أَي: كَذَّبْتُمْ بِهِ حَيْثُ أَشْرَكْتُمْ بِهِ غَيْرَهُ، أَوْ لِلْبَيِّنَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى.

﴿مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ يعني: الْعَذَابُ الَّذِي اسْتَعْجَلُوهُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آفِقْنَا بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ فِي تَعْجِيلِ الْعَذَابِ وَتَأْخِيرِهِ ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾؛ أَي: الْقَضَاءُ الْحَقُّ، أَوْ يَصْنَعُ الْحَقَّ وَيُدَبِّرُهُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَضَى الدَّرْعُ: إِذَا صَنَعَهَا، فِيمَا يَقْضِي مِنْ تَعْجِيلٍ وَتَأْخِيرٍ ^(١).

وَأَصْلُ الْقَضَاءِ: الْفَصْلُ بِتَمَامِ الْأَمْرِ، وَأَصْلُ الْحُكْمِ: الْمَنْعُ؛ فَكَأَنَّهُ مَنَعُ الْبَاطِلِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ ﴿يَقْضُ﴾ ^(٢) مِنْ قَصِّ الْأَثَرِ أَوْ قَصِّ الْخَبَرِ.

(١) قوله: «فيما يقضي..» متعلق بـ «يقضي الحق» على الاحتمالين. انظر: «حاشية القنوي»

(١٢٨/٨). قلت: وعبرة الزمخشري: «يقضي الحق»؛ أَي: الْقَضَاءُ الْحَقُّ فِي كُلِّ مَا يَقْضِي مِنْ

التأخير والتعجيل في أقسامه. انظر: «الكشاف» (٥١/٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

﴿وَهُوَ حَزِيزٌ الْفَصِيلِينَ﴾: القاضين.

﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي﴾؛ أي: في قُدرتي ومُكتَتبي ﴿مَا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ﴾ من العقابِ ﴿لَفُصِّي الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾: لأهلكتكم عاجلاً غضباً لرَبِّي، وانقطع ما بيني وبينكم.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ في معنى الاستدراك؛ كأنه قال: ولكن الأمر إلى الله وهو أعلم بمن ينبغي أن يؤخذ وبمن ينبغي أن يُمهَلَ منهم.

قوله: «ويجوز أن يكون صفة لـ ﴿بَيْنَهُ﴾»:

قال الشيخ سعد الدين: على معنى: كائنة من ربِّي صادرة عنه.

قوله: «أو للبيئة باعتبار المعنى»:

قال الزجاج: لأن البيئة والبيان في معنى واحد^(١).

(٥٩) - ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ يُعَلِّمُ مَا فِي الْغَيْبِ وَالْبَحْرُ وَمَا تَسْقُطُ

مِنْ رَوْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾: خزائنه، جمع مَفْتَحٍ - بفتح الميم -: وهو المَخْزَنُ،

أو ما يتوصَّلُ به إلى المُغَيَّباتِ، مُستعارٌ من المفاتيح الذي هو جمع مَفْتَحٍ بالكسر وهو المِفْتَاحُ، ويؤيِّده أنه قُرئ: (مفاتيح)^(٢)، والمعنى: أنه المتوصَّلُ إلى المُغَيَّباتِ، المحيطُ علمه بها.

﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ فيعلم أوقاتها وما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم،

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٦).

(٢) نسبت لابن السميع كما في: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٩٦)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٩٩).

فِيظْهَرُهَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ مَشِئَتُهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وَقُوعِهَا.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ عَطَفٌ لِلْإِخْبَارِ عَنْ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِالْمَشَاهِدَاتِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ اخْتِصَاصِ الْعِلْمِ بِالْمَغْيِبَاتِ بِهِ.

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ مُبَالِغَةٌ فِي إِحَاطَةِ عِلْمِهِ بِالْجُرْئِيَّاتِ.

﴿وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ مَعْطُوفَاتٌ عَلَى ﴿وَرَقَةٍ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ بَدَلٌ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ بَدَلِ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ الْمُبِينَ عِلْمُ اللَّهِ، أَوْ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ إِنْ أُريدَ بِهِ اللَّوْحُ.

وَقُرِئَتْ بِالرَّفْعِ ^(١) لِلْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ ﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾، أَوْ لِلابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

قوله: «مُسْتَعَارٌ مِنَ الْمَفَاتِحِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الاسْتِعَارَةُ مُصَرَّحَةً تَحْقِيقِيَّةً، اسْتَعِيرَ الْعِلْمَ لِلْمَفَاتِحِ، وَجُعِلَتِ الْقَرِينَةُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْغَيْبِ، يَعْنِي: عِنْدَهُ عُلُومُ الْغَيْبِ.

وَأَيْنَمَا سَاعَتْ اسْتِعَارَةُ الْمَفَاتِحِ لِعِلْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَفَاتِحَ هِيَ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا مَنْ عِلْمَ بِهَا وَبِكَيْفِيَّةِ فَتْحِ الْمَخَازِنِ الْمُسْتَوْتِقِ مِنْهَا بِالْأَغْلَاقِ إِلَى مَا فِي الْمَخَازِنِ مِنَ الْمَتَاعِ، فَعِلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَوَصَّلُ إِلَى الْمَغْيِبَاتِ وَحْدَهُ.

(١) أي: (ولا حبة.. ولا رطب ولا يابس)، نسبت لابن أبي إسحاق والحسن. انظر: «المختصر في شواذ

القراءات» (ص: ٤٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٠٣).

وأن تكون استعارة تمثيلية بأن يجعل الوجه مُنتزَعًا من أمور مُتوهمة، وهو ما يُتوهم من تمكّن تحصيل شيء مُستوثق منه يختصّ حصوله بمن عنده ما يتوصّل به، وأنه مُركّب من أمور مُتعدّدة.

وإن شئت جعلت الاستعارة في الغيب على سبيل المكنية، والقرينة إضافة المفتاح إليه على التخييلية^(١).

وقال الشيخ سعد الدين: هي استعارة بالكناية تشبيها للغيب^(٢) بالأشياء المُستوثق منها بالأفعال.

وإثبات المفاتيح تخيلية كأظفار المنيّة^(٣).

وكذا على جعلها^(٤) جمع مفتّح - بفتح الميم - بمعنى المخزن هي مكنية أيضًا، جعل للغيب مخازن أودعها هو، وهي عنده فلا يطلّع على الغيب غيره، فهو أيضًا عبارة عن علمه بالمُغيّبات كما دلّ قوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾، لا عن قدرته^(٥) على جميع المُمكنات كما قال الإمام الرّازي^(٦).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٥).

(٢) في النسخ الخطية: «بالغيب»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب).

(٤) في (س): «لو جعلها».

(٥) في النسخ الخطية: «على قدرته»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب)، و«التفسير الكبير» (١٣/ ١٢).

قوله: «والمعنى: أنه المتوصل إلى المغيبات»:

قال ابن المنير: لا يجوز إطلاق التوصل على الله تعالى؛ لما يوهّم من تجدد الوصول^(١).

وقال الطيبي: لا بأس إن أريد الاستمرار الدائم^(٢).

قال الشيخ سعد الدين: وما قيل: (إن إطلاق التوصل^(٣) على الله ولو بطريق التجويز بعيد؛ لما ينبئ من تجدد الوصول) ليس ببعيد^(٤).

قلت: هذه العبارة تُعطي مُساعدة ابن المنير، ولا أشك في منع ذلك؛ لعدم ورود، والألفاظ المطلقة عليه سبحانه توقيفية.

قوله: «﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ بدل من الاستثناء الأول»:

قال أبو البقاء: «﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾: إلا هو في كتاب، ولا يجوز أن يكون استثناءً يعمل فيه «يَعْلَمُهَا»؛ لأنَّ المعنى يصير: وما تَسْقُطُ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا إِلَّا فِي كِتَابٍ، فَيَنْقَلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْإِثْبَاتِ؛ أي: لا يَعْلَمُهَا إِلَّا فِي كِتَابٍ، وإذا لم يَكُنْ إِلَّا فِي كِتَابٍ وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَهَا فِي كِتَابٍ^(٥).

فإذن يكون الاستثناء [الثاني] بدلاً من الأول؛ أي: وما تَسْقُطُ مِنْ وَرْقَةٍ وَلَا حَبَّةٍ

(١) انظر: «الانصاف» (٢/ ٣١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٦).

(٣) في (ز): «المتوصل».

(٤) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٠/ ب).

(٥) في «التيان»: «الكتاب».

ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا هي في كتابٍ وما يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ^(١).

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هُوَ صِفَةٌ لِلْمَذْكُورَاتِ، كَمَا أَنَّ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ صِفَةٌ لـ ﴿وَرَقَةٍ﴾.

وَأَمَّا مَا يُقَالُ: إِنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلإِسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ، أَوْ: بَدَلٌ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِسْتِثْنَاءٌ مِنْ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ لِلزُّومِ كَوْنِهِ نَفْيًا مِنَ الْإِثْبَاتِ؛ لَكُونِ ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ إِثْبَاتًا مِنَ النَّفْيِ، مِمَّا^(٢) لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصْغِيَ إِلَيْهِ الْمُحْصِلُ^(٣).

(٦٠) - ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ﴾: يُنِيمُكُمْ فِيهِ وَيُرَاقِبُكُمْ، اسْتَعْبِيرَ التَّوَفَّى مِنَ الْمَوْتِ لِلنَّوْمِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي زَوَالِ الْإِحْسَاسِ وَالتَّمْيِيزِ، فَإِنَّ أَصْلَهُ: قَبْضُ الشَّيْءِ بِتَمَامِهِ.

﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾: كَسَبْتُمْ فِيهِ، خَصَّ اللَّيْلَ بِالنَّوْمِ وَالنَّهَارَ بِالْكَسْبِ جَرِيًّا عَلَى الْمَعْتَادِ.

﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ﴾: يُوقِظُكُمْ، أَطْلَقَ الْبَعْثَ تَرْشِيحًا لِلتَّوَفَّى ﴿فِيهِ﴾: فِي النَّهَارِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى: لِيَبْلُغَ الْمَتَّقُ أَخْرَ أَجَلِهِ الْمُسَمًّى لَهُ فِي الدُّنْيَا. ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: بِالْمَوْتِ ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بِالْمَجَازَةِ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/٥٠٢)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في النسخ الخطية: «فمن»، والمثبت من «حاشية التفازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٠/ب).

وقيل: الآية خطابٌ للكفرة، والمعنى: أَنْكُمْ مُلْقَوْنَ كَالْجِيْبِ بِاللَّيْلِ وَكَاسِبُونَ لِلْآثَامِ بِالنَّهَارِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مُطَّلِعٌ عَلَى أَعْمَالِكُمْ يَبْعَثُكُمْ مِنَ الْقُبُورِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ الَّذِي قَطَعْتُمْ بِهِ أَعْمَارَكُمْ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ وَكَسَبِ الْآثَامِ بِالنَّهَارِ لِيُقْضَى الْأَجَلُ الَّذِي سَمَّاهُ وَضَرَبَهُ لِبَعْثِ الْمَوْتَى وَجَزَائِهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ بِالحِسَابِ، ثُمَّ يُبْنِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ بِالْجِزَاءِ.

(٦١ - ٦٢) - ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ (١١) ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ لَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴿.

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾: ملائكة تحفظ أعمالكُم وهم الكرام الكاتبون، والحكمة فيه: أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ أَعْمَالَهُ تُكْتَبُ عَلَيْهِ وَتُعْرَضُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ كَانَ أَزْجَرَ عَنِ الْمَعَاصِي، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَثَّقَ بِلُطْفِ سَيِّدِهِ وَاعْتَمَدَ عَلَى عَفْوِهِ وَسَتْرِهِ لَمْ يَحْتَشِبْ مِنْهُ احْتِشَامَهُ مِنْ خِدْمَةِ الْمُطَّلِعِينَ عَلَيْهِ^(١).

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ ملك الموت وأعوأه.

وقرأ حمزة: ﴿تَوَفَّاهُ﴾ بألفٍ مُمَالَةٍ^(٢).

﴿وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ بالتَّوَانِي والتَّأخِيرِ.

وَقُرِئَ بِالتَّخْفِيفِ^(٣)، والمعنى: لَا يُجَاوِزُونَ مَا حُدَّ لَهُمْ بزيادةٍ أو نقصانٍ.

(١) في (ت): «المتطلعين عليه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٠).

﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾: إلى حُكْمِهِ وَجَزَائِهِ ﴿مَوْلَاهُمْ﴾: الذي يتولَّى أمرَهُم
 ﴿الْحَقِّ﴾: العدل الذي لا يحكُمُ إلا بالحقِّ، وقرئ بالنصبِ على المدح^(١).
 ﴿أَلَا لَهُ الْخُكْمُ﴾ يومئذ لا حُكْمَ لغيره فيه ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ يحاسبُ الخَلَائِقَ
 في مقدارِ حَلَبِ شاةٍ لا يسْغُلُهُ حسابٌ عَنْ حسابٍ.

(٦٣ - ٦٤) - ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَنْجَحَنَا مِنْ
 هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٣) قُلْ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿

﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾: مِنْ شِدَائِدِهِمَا، اسْتَعِيرَتِ الظُّلْمَةُ لِلشَّدَةِ
 لمُشارَكتهما في الهَوْلِ وإِبْطَالِ الإِبْصَارِ، فقليل لليومِ الشَّدِيدِ: يومٌ مُظْلِمٌ، و: يومٌ ذو
 كَوَاكِبَ^(٢)، أو مِنَ الخَسْفِ فِي الْبَرِّ وَالْعَرَقِ فِي الْبَحْرِ.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿يُنْجِيكُمْ﴾ بِالتَّخْفِيفِ^(٣)، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ مُعْلِنِينَ وَمُسْرِينَ، أَوْ إِعْلَانًا وَإِسْرَارًا.

وَقُرِئَ: ﴿وَخُفْيَةً﴾ بِالْكَسْرِ^(٤).

﴿لَّيْنٍ أَنْجَحْنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ؛ أَي: تَقُولُونَ
 ﴿لَئِنْ أَنْجَحْتَنَا﴾ وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ: ﴿لَّيْنٍ أَنْجَحْنَا﴾^(٥) لِيُوَافِقَ قَوْلَهُ: ﴿تَدْعُونَهُ﴾، وَهَٰذِهِ
 إِشَارَةٌ إِلَى الظُّلْمَةِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧) عن الحسن وقتادة، و«البحر المحيط» (٩ / ٢١٢)
 عن الحسن والأعمش.

(٢) أي: اشتدت ظلمته حتى عاد كالليل. انظر: «الكشاف» (٣ / ٥٦).

(٣) انظر: «النشر» (٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩).

(٤) بالكسر قراءة أبي بكر، والباقون بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). والكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم.

﴿قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُمْ مِنْهَا﴾ شَدَّهَ الْكَوْفِيُّونَ وَخَفَّفَهُ الْبَاقُونَ ^(١) ﴿وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾: عَمَّ سِوَاهَا.

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾: تَعُودُونَ إِلَى الشَّرِّ وَلَا تَوْفُونَ بِالْعَهْدِ، وَإِنَّمَا وَضَعَ ﴿تُشْرِكُونَ﴾ مَوْضِعَ: لَا تَشْكُرُونَ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْبُدْهُ رَأْسًا.

(٦٥) - ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلِيْسَ كُفْرُكُمْ بِشَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُم بِأَسَ بَعْضٌ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾.

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ كَمَا فَعَلَ بِقَوْمِ نُوحٍ وَلُوطٍ وَأَصْحَابِ الْفِيلِ.

﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كَمَا أَغْرَقَ فِرْعَوْنَ وَخَسَفَ بَقَارُونَ. وَقِيلَ: ﴿مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾: أَكْبَرُكُمْ وَحُكَّامُكُمْ، وَ﴿مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: سَفَلَتُكُمْ وَعَبَّدُكُمْ.

﴿أَوْ يَلِيْسَ كُفْرُكُمْ﴾: يَخْلِطُكُمْ ﴿شَيْعًا﴾: فِرْقًا مُّتَحَزِّبِينَ عَلَى أَهْوَاءٍ شَتَّى، فَيُنْشِبُ الْقِتَالَ بَيْنَكُمْ؛ قَالَ:

وَكْتِيْبَةٌ لَّبَسَتْهَا بَكْتِيْبَةٌ حَتَّى إِذَا التَّبَسَّتْ نَفَضَتْ لَهَا يَدِي ^(٢)
﴿وَيَذِيقَ بَعْضُكُم بِأَسَ بَعْضٌ﴾ يَقَاتِلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا.
﴿أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ بِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). وقرأ بها أيضاً هشام.

(٢) البيت لحبان بن الحكم السلمي الملقب بالفرار، وهو صحابي شهد فتح مكة وحينئذ انظر: «الحيوان» للجاحظ (١٠٣/٥)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢٥٥/١)، و«العقد» لابن عبد ربه (١٢٥/١)، و«الحماسة» بشرح المرزوقي (١٤١/١).

قوله:

«وَكَتِيبَةٍ لَّبَسْتُهَا بِكَتِيبَةٍ حَتَّىٰ إِذَا نَبَسَتْ نَفَضْتُ لَهَا يَدِي»
قال الطَّبَّيُّ: ألحق الهاء بالكِتِيبَةِ لأنَّه جعلهُ اسمًا للجيشِ، وهو مِن (تَكْتَبُ التَّحِيلُ) إِذَا تَجَمَّعَتْ، يقول: رَبَّ جيشٍ^(١) خَلَطْتُهَا بجيشٍ، فلما اختَلَطَت نَفَضْتُ يَدِي وَتَرَكْتُهُمْ وَشَأْنَهُمْ.

وفي البيتِ كُنَايَات:

إحداها: أَنَّهُ مِهْيَاجٌ لِلْحُرُوبِ.

وثانيها: قوله: «نَفَضْتُ لَهَا يَدِي»؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَلَّاهُمْ وَالْفِتْنَةَ.

وثالثها: أَنَّهُ فَتَانٌ جَبَانٌ^(٢).

(٦٦) - ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَنْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾.

﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾؛ أَي: بِالْعَذَابِ، أَوْ: بِالْقُرْآنِ.

﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾: الْوَاقِعُ لَا مُحَالَةً، أَوْ: الصِّدْقُ.

﴿قُلْ لَنْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾: بِحَفِيزٍ وَكِلَإٍ إِلَيَّ أَمْرُكُمْ فَأَمْنَعُكُمْ مِنَ التَّكْذِيبِ أَوْ أَجَازِيكُمْ، إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَاللَّهُ الْحَفِيزُ.

(٦٧) - ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

(١) كذا، ولعل الوجه: ورَبَّ كِتِيبَةٍ جيش.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/١٢٤).

﴿لِكُلِّ بَلَاءٍ﴾: خير، يريد: إمَّا العذاب، أو الإيعاد به.

﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: وقت استقرارٍ ووقوع.

﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عند وقوعه في الدنيا والآخرة^(١).

(٦٨) - ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيِنِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَإِمَّا

يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيِنِنَا﴾ بالكذب والاستهزاء بها والطعن فيها
﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: فلا تُجالِسْهُمْ وَقُمْ عَنْهُمْ ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ ذكر^(٢)
الضمير على معنى الآيات لأنها القرآن.

﴿وَإِمَّا يَنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾ بأن يشغلك بوسوسة حتى تنسى النهي.

وقرأ ابن عامر: ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ بالتشديد^(٣).

﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى﴾: بعد أن تذكره ﴿مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ أي: معهم،
فوضع الظاهر موضع المضمرة دلالة على أنهم ظلموا بوضع التكذيب والاستهزاء
موضع التصديق والاستعظام.

(٦٩) - ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَئِنْ ذُكِّرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾: وما يلزم المتقين الذين يُجالِسُونَهُمْ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾: شيء مما يُحاسِبُون عليه من قبائح أعمالهم وأقوالهم.

(١) في (خ) و(ت): «في الدنيا أو في الآخرة».

(٢) في (خ) و(ت): «أعاد».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

﴿وَلَا يَكُنْ ذَكَرًى﴾: ولكن عليهم أَنْ يُذَكِّرُوهُمْ ذَكَرًى، وَيَمْنَعُوهُمْ عَنِ الْخَوْضِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْقَبَائِحِ وَيُظْهِرُوا كِرَاهَتَهَا^(١)، وهو يَحْتَمِلُ النَّصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالرَّفْعَ عَلَى: ولكن عليهم ذَكَرًى، وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَحَلِّ ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ لِأَنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ يَأْبَاهُ، وَلَا عَلَى ﴿شَيْءٍ﴾ لِذَلِكَ وَلِأَنَّ (مِنْ) لَا تَزَادُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَنْفَوْنَ﴾: يَجْتَنِبُونَ ذَلِكَ حَيَاءً، أَوْ كِرَاهَةً لِمَسَاءَتِهِمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لـ ﴿الَّذِينَ يَنْفَوْنَ﴾، وَالْمَعْنَى: لَعَلَّهُمْ يَنْتَبِهُونَ عَلَى تَقْوَاهُمْ وَلَا تَنْثَلِمَ بِمُجَالَسَتِهِمْ.

رُوي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا: لَيْتَ كُنَّا نَقُومُ كُلَّمَا اسْتَهْزَؤُوا بِالْقُرْآنِ لَمْ نَسْتَطِعْ أَنْ نَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ [الحرام] ونطوفَ، فَتَرَكْتُ^(٢).

قوله: «وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَحَلِّ ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ لِأَنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ يَأْبَاهُ»: قال أبو البقاء: (مِنْ) فِي ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ زَائِدَةٌ، وَ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾ حَالٌ تَقْدِيرُهُ: شَيْءٌ مِنْ حِسَابِهِمْ^(٣).

يعني: شَيْءٌ كَائِنٌ مِنْ حِسَابِهِمْ، فَإِذَا عُطِفَ ﴿ذَكَرًى﴾ عَلَى مَحَلِّ ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ رَجَعَ الْمَعْنَى: مَا يُلْزِمُ^(٤) الْمُتَّقِينَ الذِّكْرَ الَّذِي مِنْ حِسَابِهِمْ؛ لِأَنَّ ﴿مِنْ

(١) فِي (خ): «كِرَاهَتَهَا».

(٢) أَوْرَدَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢ / ١٠٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالطَّبْرَسِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَيَانِ» (٧ / ٩٤) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَدُونَ نِسْبَةٍ فِي «الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» (٢ / ٣٠٤)، وَ«الْكَشَافُ» (٣ / ٦١). وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٣) انْظُرْ: «الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِلْعَبْكِرِيِّ (١ / ٥٠٦).

(٤) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «لِيَرْجَعَ الْمَعْنَى إِلَى مَا يُلْزِمُ»، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

شَيْءٌ ﴿مُقَيَّدٌ بِقَيْدٍ﴾ مِنْ حِسَابِهِمْ ﴿، فَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِهِ﴾^(١).
قال الطَّبِيُّ: واعتراض صاحب «التقريب» وقال: لا يلزم من وصف المعطوف
عليه بشيء وصف المعطوف.

وأجيب: أن ذلك في عطف الجملة على الجملة، وأمّا في عطف مفردات
الجملة فملتزم^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين في توجيه قوله: «يأباه»: لأنّه حال من ﴿شَيْءٌ﴾ قدّم
عليه فصار قيداً للعامل، فإذا عطِفَ ﴿ذَكَرَى﴾ على ﴿شَيْءٍ﴾ عطِفَ المفرد على
المفرد كان جهة القيد معتبرة، ويؤول المعنى إلى: أن عليك من حسابهم ذكرى،
و﴿ذَكَرَى﴾ ليس من حسابهم.

فإن قيل: لا يلزم من وصف المعطوف عليه بشيء وصف المعطوف به؟

قلنا: نحن لا ندّعي ذلك، بل إنّه إذا عطِفَ مفرد على مفرد لا سيّما بحرف
الاستدراك، فالقيودُ المُعتبرة في المعطوف عليه السابقة في الذكر عليه مُعتبرة في
المعطوف ألبتّة بحكم الاستعمال، تقول: (ما جاءني يوم الجمعة - أو: (في الدار)
أو: (راكباً) أو: (من هذا القوم) - رجلٌ، ولكن امرأة)، يلزم أن يكون مجيء المرأة
في يوم الجمعة وفي الدار وبصفة الركوب، وتكون هي^(٣) من ذلك القوم ألبتّة، لا
يجوز الاستعمال بخلافه، ولا يفهم من الكلام سواه، بخلاف مثل: (ما جاءني رجلٌ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٢٨/٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) من قوله: «القوم رجل ولكن امرأة» إلى هنا من (ز).

من العرب ولكن امرأة) فإنه لا يبعد كون المرأة من غير العرب^(١)، انتهى.
وقال أبو حيان: كأنه^(٢) تخيل أنه يلزم في العطف القيد الذي في المعطوف عليه وهو ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ﴾، لأنه قيد في ﴿شَيْءٍ﴾، فيصير التقدير: ولكن ذكرى من حسابهم^(٣)، وليس المعنى عليه.

وهذا الذي تخيله ليس بشيء؛ لأنه لا يلزم في العطف بـ (لكن) ما ذكر، تقول: (ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق)، و(ما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش)، و(ما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل).

فعلى هذا الذي قررناه يجوز أن يكون من عطف الجمل كما تقدم، ويجوز أن يكون من عطف المفردات والعطف إنما هو الواو ودخلت (لكن) للاستدراك^(٤).

وقال الحلي: هذه الأمثلة التي ذكرها لا ترد على الزمخشري؛ لأن أهل اللسان والأصوليين يقولون: إن العطف ظاهر في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيد فالظاهر تقييد المعطوف بذلك القيد، إلا أن تجيء قرينة صارفة فيحوّل الأمر عليها.

فإذا قلت: (ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً)، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة، فإن قلت: (وعمرًا يوم السبت) لم يشاركه في قيده^(٥).

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣١/أ).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) «لأنه قيد في شيء فيصير التقدير ولكن ذكرى من حسابهم» من (ز).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/٢٢٣ - ٢٢٤).

(٥) في (س): «قيد».

والآية الكريمة من قبيل النوع الأول؛ أي: لم يؤت مع العطف بقرينة تخرجه،
فالظاهر مشاركته للأول في قيده، وحينئذ يلزم ما ذكره الرّمخسري.
وأما الأمثلة التي أوردّها أبو حيّان فالمعطوف مُقَيّدٌ بغير القيد الذي قيّد
به الأول.

قال: وقوله: «على محلّ» ﴿مَنْ شَاءَ﴾، ولم يقل: على لفظه؛ لفائدة حسنة
تعرّس معرفتها، وهي أنّ (لكن) حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور
لفظاً لزم زيادة (من) في الواجب، والأكثر يمنعونه.
ويدلّ على اعتبار الإيجاب في (لكن) أنّهم إذا عطفوا بها بعد خبر (ما) الحجازية
أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المتقضى النفي، و(بل) كـ(لكن) في ذلك^(١).
وقال السّفاقسي: المنع صحيح، وهو أنّه لا يلزم في المعطوف من التقييد ما
في المعطوف عليه، وتقييده بـ(لكن) فيه نظر، بل ولا في غيرها، والمثال أيضاً فيه
نظر، فتدبره.

(٧٠) - ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَاهُمْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَذَكَرَ
يَعْقُوبُ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ
لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا
يَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾؛ أي: بنوا أمر دينهم على التّشهي،
وتدبّروا بما لا يعود عليهم بنفع عاجلاً وآجلاً؛ كعبادة الصّنم^(٢)، وتحريم البحائر

(١) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٦٧٧ - ٦٧٨).

(٢) في (خ): «الأصنام».

وَالسَّوَابِ. أَوْ: اتَّخَذُوا دِينَهُمُ الَّذِي كُفُّوا عَنْهُ لَعِبًا وَلَهُوَ حَيْثُ سَخِرُوا بِهِ أَوْ: جَعَلُوا عِيْدَهُمُ الَّذِي جُعِلَ مِيقَاتُ عِبَادَتِهِمْ زَمَانًا لَعِبٍ وَلَهُوَ. والمعنى: أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَلَا تُبَالِ بِأَفْعَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ تَهْدِيدًا لَهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]. وَمَنْ جَعَلَهُ مَنسُوحًا بِآيَةِ السَّيْفِ حَمَلَهُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ.

﴿وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ حَتَّى أَنْكَرُوا الْبَعْثَ.

﴿وَذَكَّرِيَهُ﴾؛ أَي: بِالْقُرْآنِ ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾: مَخَافَةً أَنْ تُسَلَّمَ إِلَى الْهَلَاكِ وَتُرْهَنَ بِسُوءِ عَمَلِهَا، وَأَصْلُ الْإِبْسَالِ وَالْبَسْلِ: الْمَنْعُ وَمِنْهُ: أَسَدٌ بِاسِلٌ؛ لِأَنَّ فَرِيستَهُ لَا تَقِلُّ مِنْهُ، وَالْبَاسِلُ: الشُّجَاعُ؛ لَا مَتَاعَ مِنْ قَرْنِهِ، وَهَذَا بِسَلٍّ عَلَيْكَ؛ أَي: حَرَامٌ.

﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ يَدْفَعُ عَنْهَا الْعَذَابَ.

﴿وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدَلٍ﴾: وَإِنْ تُقَدَّ كُلُّ فِدَاءٍ، وَالْعَدْلُ: الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا تُعَادِلُ الْمَقْدِيَّ، وَهَاهُنَا: الْفِدَاءُ، وَ﴿كُلُّ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ.

﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ الْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ﴿مِنْهَا﴾ لَا إِلَى ضَمِيرِهِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فَإِنَّهُ الْمَقْدِيُّ بِهِ.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾؛ أَي: سُلِّمُوا إِلَى الْعَذَابِ بِسَبَبِ أَعْمَالِهِمْ الْقَبِيحَةِ وَعِقَائِدِهِمُ الرَّائِعَةِ.

﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ تَأْكِيدٌ وَتَفْصِيلٌ لَذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: هُمْ بَيْنَ مَاءٍ مَغْلِيٍّ يَتَجَرَّجُرُّ فِي بُطُونِهِمْ وَنَارٍ تَشْتَعِلُ بِأَبْدَانِهِمْ^(١).

(١) فِي (ت) زِيَادَةٌ: «بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ».

قوله: «وهذا بَسْلٌ عليك؛ أي: حرامٌ»:

الرَّاعِب: البَسْلُ: ضَمُّ الشَّيْءِ وَمَنْعُهُ، وَلِتَضْمُنِهِ مَعْنَى الضَّمِّ اسْتَعِيرَ لَتَقْطُبِ^(١) الْوَجْهَ، فَقِيلَ: هُوَ بَاسِلٌ وَمُتَبَسِّلٌ الْوَجْهَ، وَلِتَضْمُنِهِ مَعْنَى الْمَنْعِ قِيلَ لِلْمُحَرَّمِ وَالْمُرْتَهَنِ: بَسْلٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْبَسْلِ: أَنَّ الْحَرَامَ عَامٌّ لِلْمَنْعِ^(٢) مِنْهُ حُكْمًا وَقَهْرًا، وَالْبَسْلُ هُوَ الْمَنْعُ مِنْ قَهْرٍ^(٣).

قوله: «و﴿كُلُّ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ»:

قال ابنُ الْمُثَنَّى: لَتَعْدِي الْفِعْلُ إِلَيْهِ بغيرِ واسِطَةٍ، وَلَوْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ لَقِيلَ: بِكُلِّ عَدَلٍ^(٤).

قوله: «﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ الْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَى ﴿مِنْهَا﴾ لَا إِلَى ضَمِيرِهِ»:

زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَأْخُوذٍ^(٥).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: نَعَمْ، يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ بِضَمِيرِهِ الْفِدْيَةُ عَلَى مَا هُوَ طَرِيقُ الْإِسْتِخْدَامِ، فَيَصِحُّ الْإِسْتِزَادُ إِلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾»، لَكِنَّهُ تَكَلَّفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ صَحَّةِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (أَسِيرٌ مِنَ الْبَلَدِ) وَ(أَخَذُ مِنَ الْمَالِ)^(٦).

(١) فِي «الْمَفْرَدَاتِ»: «لَتَقْطُبِ».

(٢) فِي «الْمَفْرَدَاتِ»: «عَامٌ فِيمَا كَانَ مَمْنُوعًا».

(٣) انْظُرْ: «الْمَفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» (ص: ١٢٣).

(٤) انْظُرْ: «الْإِتْتِصَافُ» (٢/ ٣٦).

(٥) انْظُرْ: «الْكَشَافُ» (٣/ ٦٣).

(٦) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْفَتَاوَانِي» (٢٣١/ ب).

وقال أبو حيان: هو مستندٌ إلى ضمير المعدول به المفهوم من السياق^(١).

قوله: «بخلاف قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنه المفديُّ به»:

قال الطيبي: فإن قيل: كيف صحَّ إسنادُه في هذه الآية على تأويل المفديِّ به ولم يصحَّ في ﴿كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾؟

أجيب: بأنه فيها لم يقع مفعولاً مطلقاً ابتداءً بخلافه في الأخرى^(٢).

(٧١) - ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى فَأَتَيْنَا قُلُوبَ هَٰؤُلَاءِ اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرًا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

﴿قُلْ أَدْعُوا﴾: أنعبد ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾: ما لا يقدرُ على نفعنا وضررنا ﴿وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا﴾: ونرجعُ إلى الشرك ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ﴾: فأنقذنا منه ورزقنا الإسلام.

﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾: كالذي ذهبَتْ بهِ مَرَدَّةُ الجنِّ في^(٣) المهامه، استفعالٌ من هَوَى يَهْوِي هَوًى إذا ذهبَ.

وقرأ حمزة: ﴿استهواه﴾ بألفٍ مُمَالَةٍ، ومحلُّ الكافِ النَّصْبُ على الحالِ من فاعلٍ ﴿نَرَدُّ﴾ أي: مُشْبِهِينَ الذي استهوته أو على المصدرِ؛ أي: رَدًّا مثلَ رَدِّ الذي استهوته.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/٢٢٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/١٣٤).

(٣) في (أ) و(خ): «إلى»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

﴿فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ مُتَحِيرًا ضَالًّا عَنِ الطَّرِيقِ.

﴿لَهُ أَصْحَابٌ﴾ لِهَذَا الْمُسْتَهْوَى رِفْقَةً ﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى﴾؛ أي: يَهْدُونَهُ^(١) الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، أَوْ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَسَمَّاهُ هُدًى تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ.

﴿أَقَيْنَا﴾ يَقُولُونَ لَهُ: ﴿أَقَيْنَا﴾.

﴿قُلْ إِنِّي هُدًى اللَّهِ﴾ الَّذِي هُوَ الْإِسْلَامُ ﴿هُوَ الْهُدَى﴾ وَحْدَهُ، وَمَا عَدَاهُ ضَلَالٌ. ﴿وَأَمْرًا لِلنَّسْلِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ مِنْ جُمْلَةِ الْمَقُولِ، عَطْفٌ عَلَى ﴿إِنِّي هُدًى اللَّهِ﴾، وَاللَّامُ لِتَعْلِيلِ الْأَمْرِ؛ أي: أَمَرْنَا بِذَلِكَ لِنَسْلِمَ، وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى الْبَاءِ، وَقِيلَ: هِيَ زَائِدَةٌ.

قوله: «ومحل الكاف النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال صاحبُ «الفرائد»: حاصلُ هذا الكلام: نَرُدُّ فِي حَالِ إِشْبَاهِنَا، كَقَوْلِكَ: (جاء زيدٌ راکبًا)؛ أي: فِي حَالِ رُكُوبِهِ، وَالرُّدُّ لَيْسَ فِي حَالِ الْإِشْبَاهِ كَمَا أَنَّ الْمَجِيءَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ^(٢).

قال الطَّبِيبِيُّ: الْحَالُ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾، فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ.

قال: وَالتَّشْبِيهُ - عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا - مِنَ التَّمثِيلِ^(٣)؛ شَبَّهَ حَالَ مَنْ خَلَصَ مِنْ

(١) فِي (ت): «إِلَى أَنْ يَهْدُوهُ».

(٢) نَقَلَهُ الطَّبِيبِيُّ فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (١٣٦/٦).

(٣) فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ: «التَّمثِيلُ»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «فَتْوحِ الْغَيْبِ».

الشَّرِكِ ثُمَّ نَكَصَ عَلَى عَقِبِهِ بِحَالٍ مَنْ ذَهَبَ بِهِ الْغِيْلَانُ فِي الْمَهْمَةِ^(١) بَعْدَ مَا كَانَ فِي الْجَادَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ.

وعلى أن يكون مَصْدَرًا يكونُ من المَرْكَبِ الْعَقْلِيِّ^(٢).

قوله: «وَاللَّامُ لَتَعْلِيلِ الْأَمْرِ»:

تابع في ذلك صاحب «الكشاف»^(٣).

وقال ابنُ الْمُنِيرِ: هذا منه بناءٌ على أَنَّ الْأَمْرَ تَلَزَمَهُ الْإِرَادَةُ، وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ فَيَرَوْنَ فِي هَذِهِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا لِيَعْبُدُوا﴾^(٤) إِنْ كَانَ تَعْلِيلًا: أَنَّهُمْ بِإِزَاحَةِ الْعِلَلِ عَوَمَلُوا مُعَامَلَةً مَنْ أُرِيدَ مِنْهُمْ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّاعَةُ مُرَادَةً^(٥).

قوله: «أَيُّ: أَمَرْنَا بِذَلِكَ لِنُسَلِّمَ، وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى الْبَاءِ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ»:

قَالَ الزَّجَّاجُ: تَقُولُ: أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَأَمَرْتُكَ بِأَنْ تَفْعَلَ، وَأَمَرْتُكَ لِتَفْعَلَ، فَعَلَى الْأَوَّلِ الْبَاءُ مَحذُوفَةٌ وَهِيَ لِلإِلصَاقِ؛ أَيُّ: وَقَعَ الْأَمْرُ بِهَذَا الْفِعْلِ، وَعَلَى الثَّالِثِ اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، فَقَدْ أَخْبَرَ بِالْعِلَّةِ الَّتِي بِهَا وَقَعَ الْأَمْرُ^(٦).

(١) والمهمة والمهممة: المفازة البعيدة، والبلد المقفر. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: مهمه).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/١٣٧).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/٦٥).

(٤) في «الانتصاف»: «إلا ليعبدون».

(٥) انظر: «الانتصاف» (٢/٣٧)، وقد اختصر المصنف كلامه.

(٦) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٢٦٢)، وفيه: «بالعلة التي لها» بدل «بالعلة التي بها».

(٧٢) - ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ عطفٌ على ﴿لَتُسَلِّمَ﴾؛ أي: للإسلام ولإقامة الصلاة، أو على موقعه كأنه قيل: وأمرنا أن نُسَلِّمَ وأن أقيموا.

رُوي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ دَعَا أَبَاهُ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَتَزَلَّتْ^(١)، وَعَلَى

(١) ذكره مقاتل في «تفسيره» (٥٦٨/١)، والفراء في «معاني القرآن» (٣٣٩/١)، وابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ١٥٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١١٤/١٢)، ومكي في «الهداية» (٢٠٦٥/٣)، ولم يذكر له هؤلاء راوياً ولا سنداً.

وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٤٥٩/١)، والماوردي في «النكت والعيون» (١٣٢/٢) من طريق أبي صالح عن ابن عباس، وأمثال هذه الرواية معروفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكره الواحدي في «البيسط» (٢٢٤ - ٢٢٥) من طريق عطاء عن ابن عباس، وذكره أيضاً عن الكلبي.

قلت: فتلخص من كل هذه الروايات: أن هذا الخبر إما من رواية مقاتل، أو من رواية الكلبي، أو من رواية ابن عباس من طريق عطاء أو الكلبي، وكل هذا ساقط لا يحتج به، فمقاتل والكلبي متروكان، وطريق عطاء عن ابن عباس التي دأب الواحدي على ذكرها هي نسخة موضوعة كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

وهذا القول مردود لا يصح عن ابن عباس ولا عن غيره، فإن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قد أسلم وكان من أجلاء الصحابة، وإنما ينزل مثل هذا فيمن مات على كفره كأبي لهب والوليد بن المغيرة.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣٠٧/٢) متعباً لهذا الخبر: وهذا ضعيف؛ لأن في الصحيح أن عائشة رضي الله عنها لما سمعت قول قائل: إن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِلْإِنْسَانِ أَيُّ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ١٧] نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، قالت: كذبوا والله، ما نزل فينا من القرآن شيء إلا براءتي. قلت: رواه البخاري (٤٨٢٧).

هذا كَانَ أَمْرُ الرَّسُولِ ^(١) بهذا الْقَوْلِ إِبَابَةً عَنِ الصَّدِّيقِ؛ تَعْظِيمًا لَشَأْنِهِ وَإِظْهَارًا لِلاتِّحَادِ
الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا.

﴿وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قوله: «أو على موقعه كأنه قيل: وأمرنا أن نُسلم وأن أقيموا»:

هذا بناء على أن اللام في ﴿لُئْسِلِمَ﴾ زائدة.

وقال الطَّبِيبِيُّ: قوله: على موقع ^(٢) ﴿لُئْسِلِمَ﴾؛ أي: لو وقع موقعه (أن
نُسلم) بحذف الجارِّ لصَحَّ العطفُ، فُعْطِفَ عليه بذلك الاعتبار، كما في قوله:
﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠] ^(٣).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: قيل: المرادُ أَنَّهُ كَثِيرًا ما يَقَعُ في هذا الموقع (أن
نُسلم)، فُعْطِفَ عليه ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ بهذا الاعتبارِ على طريقة ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ﴾،
وبهذا يُشْعِرُ قوله: «كأنه قيل: أمرنا أن نُسلم وأن أقيموا».

لكن لا يخفى أن (أن) في (أن نُسلم) مصدريةٌ ناصبةٌ للمُضارعِ، وفي (أن
أقيموا) مفسرةٌ.

= وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» في آية الأحقاف: ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي
بكر رضي الله عنهما فقله ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك
وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه.

(١) في (ت): «أمر رسول الله».

(٢) في (س): «موضع».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/١٣٨).

وقيل: لا حاجة إلى هذا الاعتبار، بل المراد أنه عطف على مجموع اللام وما بعدها، انتهى^(١).

وقال الإمام: كان من الظاهر أن يقال: أمرنا لنسلم ولأن نقيم، وإنما عدل إلى قوله: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ... وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ ليؤذن بأن الكافر ما دام كافراً كالغائب الأجنبي، فخطب بما يخاطب به الغيب، وإذا أسلم ودخل في زمرة المؤمنين صار كالقريب الحاضر، فخطب بما يخاطب به الحاضرون^(٢).

(٧٣) - ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَنِلُمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَيُّ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾: قائماً بالحق والحكمة. ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ جملة اسمية قدّم فيها الخبر؛ أي: قوله الحق يوم يقول؛ كقولك: القتال يوم الجمعة، والمعنى: أنه الخالق للسموات والأرضين قوله الحق نافذ في الكائنات.

وقيل: (يوم) منصوب بالعطف على ﴿السَّمَوَاتِ﴾ أو على الهاء في ﴿وَأَتَقُوهُ﴾، أو بمحذوف دل عليه ﴿بِالْحَقِّ﴾، و﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ مبتدأ وخبر، أو فاعل (يكون) على معنى: وحين يقول لقوله الحق - أي: لقضائه - كُنْ فيكون، والمراد به: حين يكون الأشياء ويحدثها، أو حين تقوم القيامة فيكون التكوين حشر الأموات وإحياءها.

(١) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٣١/أ).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (٢٧/١).

﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ كقوليه: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾

[الرعد: ١٦].

﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾؛ أي: هو عالمُ الغيبِ ﴿وَهُوَ الْكَافِيُ الْخَبِيرُ﴾ كالفَذْلَكَةِ لِلآيَةِ.

(٧٤ - ٧٥) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِئَنِي مَا تَدْعُو أَصْنَامًا ۖ إِلَٰهَةٌ إِنِّي أَتَدَّبَّرُ الْقَوْلَ فِي

ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِ﴾ هو عطفُ بيانٍ لـ (أبيه)، وفي كتبِ التواريخ أنَّ اسمه: تَارَحُ، وقيل: هما عَلَمَانِ له كإسرائيل ويعقوب، وقيل: العَلَمُ تَارَحُ، و(أَزَرَ) وَصَفٌ معناه: الشَّيْخُ أو المَعْوَجُ، ولعلَّ مَنْعَ صرفه لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ^(١)، أو نَعَتْ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأَزْرِ أو الْوَزْرِ^(٢)، والأَقْرَبُ أَنَّهُ عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ عَلَى فَاعِلٍ كَعَابِرٍ وَشَالَخٍ. وقيل: اسمُ صنمٍ يعبدُهُ فَلَقَّبَ بِهِ لِلزُّومِ عِبَادَتِهِ، أو أُطْلِقَ عَلَيْهِ بِحَذْفِ الْمُضَافِ^(٣). وقيل: المرادُ بِهِ الصَّنَمُ، ونَصْبُهُ بِفَعْلٍ مُضَمَّرٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ؛ أي: أَتَعْبُدُ أَزَرَ؟ ثم قال: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ۖ إِلَٰهَةً﴾ تَفْسِيرًا وَتَقْرِيرًا، ويدلُّ عَلَيْهِ أَنَّ قُرَيْشَ: (أَأَزْرًا تَتَّخِذُ أَصْنَامًا) بفتحِ همزة (أَزَرَ) وكسرها^(٤)، وهو اسمُ صنمٍ.

(١) قوله: «على موازنه»؛ أي: وهو (أَفْعَل) كَادَم، فَمُنِعَ صرفُهُ للعجمة وللتعريف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٠٩/٢).

(٢) قوله: «أو نعت مشتق»؛ أي: فهو عربيٌّ، ومُنِعَ صرفُهُ للتعريف ووزن الفعل، والأَزَرُ: القوة والظهر، ومنه: «أَشْدَّ يَدَهُ أَزْرَى» [طه: ٣١]؛ أي: ظهري، والْوَزَرُ: الإثْمُ والثَّقْلُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٠٩/٢).

(٣) قوله: «أو أطلق عليه بحذف المضاف» تقديره: عابدُ أَزَرَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٠٩/٢).

(٤) نسبت بفتح الهمزة التي بعد همزة الاستفهام لابن عباس، وبكسرها لأبي إسماعيل الشامي. انظر: =

وقرأ يعقوب بالضم على النداء^(١)، وهو يدل على أنه علمٌ.
﴿إِنِّي أَرَأَيْتَكَ وَفَوَكَتَ فِي ضَلَالٍ﴾ عن الحقِّ ﴿مُبِينٍ﴾ ظاهر الضلالة.
﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ﴾: ومثل هذا التبصير تبصره، وهو حكاية حال ماضية.
﴿وَقُرِّي﴾: (ثري) بالتاء ورفع الملكوت^(٢)، ومعناه: تبصره دلائل الربوبية.
﴿مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: ربوبيتها ومملكها، وقيل: عجائبها وبدائعها،
والملكوت أعظم الملك والتاء فيه للمبالغة.
﴿وَلْيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ﴾؛ أي: ليستدل وليكون، أو فعلنا ذلك ليكون.

قوله: «ومثل هذا التبصير تبصره»:

قال أبو حيان: مقتضاه أنه من (رأى) بمعنى (عرف)، ويحتاج كون (رأى) بمعنى (عرف)، [ثم تعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى نقل ذلك عن العرب، والذي نقل النحويون أن (رأى) إذا كانت بصريّة تتعدى لمفعول، وبمعنى (علم) إلى مفعولين^(٣)].

= «إعراب القرآن» للنحاس (٧٦/٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«الكشاف» (٦٧/٣)، و«البحر» (٢٤٨/٩)، و«روح المعاني» (٨/ ٢٥١). قال الزمخشري: وقرئ: (أإزراً تتخذ أصناماً آلهة) بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام، ورأي ساكنة وراء منصوبة منونة، وهو اسم صنم ومعناه: أتعبد إزراً؟ على الإنكار، ثم قال: (تتخذ أصناماً آلهة) تشبيهاً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

(١) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (٧٠/٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٥١)، وما بين معكوفتين منه.

وقال الشيخ سعد الدين: قد تقرر أن اسم الإشارة في هذا المقام إشارة إلى هذه الإراءة^(١)، لا لشيء آخر يشبه هذه، وأورد بدل الإراءة^(٢) (التبصير^(٣)) تصحيحاً لتذكير اسم الإشارة وتنبئها على أنه من رؤية البصر لكن استعيرت للمعرفة ونظر البصيرة؛ لأن الملوكوت بمعنى الربوبية والإلهية ليس مما يبصر حساً^(٤).

(٧٦ - ٧٧) - ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ تفصيل وبيان لذلك^(٥).
وقيل: عطف على ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾، و﴿وَكَذَلِكَ نُرَى﴾ اعتراض؛ فإن أباه وقومه كانوا يعبدون الأصنام والكواكب، فأراد أن ينبههم على ضلالهم^(٦) ويرشدهم إلى الحق من طريق النظر والاستدلال.
و﴿جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾: ستره بظلامه، والكوكب كان الزهرة أو المشتري، وقوله:

(١) في (ز): «الإرادة»، وفي (س): «الإراءة»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٢) في (ز): «الإرادة»، والمثبت من (س) و«حاشية التفنازاني».

(٣) في «حاشية التفنازاني»: «التعريف والتبصير».

(٤) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣١/أ).

(٥) قوله: «تفصيل أو بيان لذلك»؛ أي: لقوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَكُوتِ وَالْأَنْبِيَاءِ﴾ إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥١٠/٢).

(٦) في (خ): «ضلالهم».

﴿هَذَا رَيْ﴾ على سبيلِ الوضع^(١)، فإنَّ المستدلَّ على فسادِ قولِ يحكيه على ما يقوله الخصمُ ثمَّ يكرُّ عليه بالإفسادِ، أو على وجهِ النَّظَرِ والاستدلالِ، وإنَّما قاله زمانٌ مُرَافِقَتِهِ أو أوَّلُ أوانٍ بُلُوغِهِ.

﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾؛ أي: غابَ ﴿قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ فضلاً عن عبادَتِهِمْ، فإنَّ الانتقالَ والاحتجابَ بالأستارِ يفتضي الإمكانَ والحدوثَ ويُنافي الألوهيةَ.

﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا﴾: مُبْتَدِئاً فِي الطُّلُوعِ ﴿قَالَ هَذَا رَيْ فُلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ استعجزَ نفسُهُ واستعانَ برَبِّهِ فِي دَرْكِ الْحَقِّ، فَإِنَّهُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ؛ إِرْشَاداً لِقَوْمِهِ وَتَنْبِيهاً لَهُمْ عَلَى أَنَّ الْقَمَرَ أَيْضاً لَتَغْيُرَ حَالُهُ لَا يَصْلُحُ لِلْأُلُوهِيَّةِ، فَإِنَّ مَنْ اتَّخَذَهُ إِلَهاً فَهُوَ ضَالٌّ.

قوله: «فأراد أن يُنبِّهَهُمْ على ضلالتِهِمْ...» إلى آخره.

هذا القولُ أظهرُ؛ لأنَّ قوله: ﴿لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾ يدلُّ على أنَّه كان عارِفاً بأنَّ له ربًّا يستحقُّ العبادَةَ ومنه الهدايةُ، وأنَّ قَوْمَهُ على الضَّلَالِ، ويُسْعِرُ بأنَّ حاجَتَهُ كَانَتْ مع مُنْكَرٍ مُبَالِغٍ فِي الْإِنْكَارِ حَيْثُ احتِجَّ إِلَى الْقِسْمِ؛ فَإِنَّ اللَّامَ فِي ﴿لَيْنَ﴾ مُوطَّئَةٌ وَفِي ﴿لَأَكُونَنَّ﴾ جوابٌ قسمٍ.

وقوله: ﴿يَقْوَمُ إِنِّي رَبِّي﴾ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿صريحٌ في أنَّ الكلامَ مع القومِ، وحمله على حصولِ اليقينِ مِنَ الدَّلِيلِ خِلافُ الظَّاهِرِ، قاله الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ^(٢).

(١) قوله: «على سبيلِ الوضع»؛ أي: الموافقةَ للخصمِ والتَّنَزُّلَ مَعَهُ لِيَقْطَعَهُ بِالْحُجَّةِ، كما نَبَّهَ بِهِ عَلَيْهِ بقوله: «فإنَّ المستدلَّ على فسادِ قولِ يحكيه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (٥١١/٢).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣١/ب).

وقال الطَّبِيُّ: ما أحسن التَّأْلِيفَ^(١)! فَإِنَّ قَوْلَهُ لِأَبِيهِ وَإِنْكَارَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا مِثْلَ اللَّهِ إِيَّكَ أَرَبَّكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ إِنَّمَا يَنْتَظِمُ انْتِظَامًا مَعَ قَوْلِهِ: ﴿يَنْقُومُ إِيَّايَ بِرِيٍّ مِمَّا فُتِّرُكُونَ﴾ إِذَا كَانَ الْاسْتِدْلَالُ لِأَجْلِ الْقَوْمِ؛ لِأَنَّ صَرْفَ الْخِطَابِ مِنْهُ إِلَى الْقَوْمِ يَسْتَدْعِي أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ طَرَفَةٌ عَيْنٍ^(٢).

وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ كَثِيرًا، وَفَهِمْتُ مِنْهَا: أَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ الْحُجَّةَ عَلَى قَوْمِهِ، فَأَرَاهُ مَلَكَوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَعَلَّمَهُ كَيْفَ يَحَاجُّ^(٣) قَوْمَهُ وَيَقُولُ لَهُمْ^(٤) إِذَا حَاجَّهُمْ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ عَلَى سَبِيلِ التَّنَزُّلِ إِلَى أَنْ يَقْطَعَهُمْ بِالْحُجَّةِ، وَمَا يَحْتَاجُ مَعَ هَذَا إِلَى أَنْ يَقُولَ: أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ مَحذُوفَةٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى سَبِيلِ التَّنَزُّلِ لَيْسَ اعْتِرَافًا وَتَسْلِيمًا مُطْلَقًا.

قال: وهذا الذي فَهِمْتُهُ أَرْجُو أَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ كُلِّ مَا قِيلَ فِيهَا، انْتَهَى^(٥).

(٧٨ - ٧٩) - ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَأْيِي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنْقُومُ إِيَّايَ بِرِيٍّ مِمَّا فُتِّرُكُونَ﴾ (٧٨) ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَأْيِي﴾ ذُكِرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِتَذْكِيرِ الْخَبَرِ، وَصَيَانَةً لِلرَّبِّ عَنْ شُبْهَةِ التَّأْنِيثِ.

(١) في «فتوح الغيب»: «أما حسنُ التأليف».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٤٥/٦).

(٣) في «طبقات الشافعية»: «يحتاج قومه».

(٤) في (س): «ويُوقِّئُهُمْ»، والمثبت من (ز) و«طبقات الشافعية».

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٦٨/١٠).

﴿هَذَا أَكْبَرُ﴾ كَبَرَهُ اسْتَدْلَالًا أَوْ إِظْهَارًا^(١) لَشَبَهَةِ الْخَصْمِ.

﴿فَلَمَّا أَفَلَّتْ قَالَ يَقُومُ إِلَيَّ رِيٌّ مِمَّا تَشْرِكُونَ﴾ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمُحَدَّثَةِ الْمُحْتَاجَةِ إِلَى مُحَدِّثٍ يُحَدِّثُهَا وَمُخَصَّصٍ يُخَصِّصُهَا بِمَا تَخَصُّصُ بِهِ، ثُمَّ لَمَّا تَبَرَّأَ عَنْهَا تَوَجَّهَ إِلَى مُوجِدِهَا وَمُبْدِعِهَا الَّذِي دَلَّتْ هَذِهِ الْمَمَكَنَاتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿إِلَيَّ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

وَأَمَّا احْتِجَّ بِالْأَقُولِ دُونَ الْبُزُوغِ - مَعَ أَنَّهُ أَيْضًا انْتِقَالَ - لَتَعْدُدِ دَلَالَتِهِ، وَلَأنَّهُ رَأَى الْكُوكَبَ الَّذِي يَعْبُدُونَهُ فِي وَسْطِ السَّمَاءِ حِينَ حَاوَلَ اسْتَدْلَالَ.

قوله: «ذَكَرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِتَذْكِيرِ الْخَبَرِ»:

قال أبو حيان: يمكن أن يُقال: إِنَّ أَكْثَرَ لُغَةِ الْأَعَاجِمِ لَا يُفَرِّقُونَ فِي الضَّمَائِرِ وَلَا فِي الْإِشَارَةِ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَا عَلَامَةً عِنْدَهُمْ لِلتَّائِيثِ، بَلِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ سَوَاءٌ عِنْدَهُمْ، فَأَشَارَ فِي الْآيَةِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ بِمَا يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُذَكَّرِ حِينَ حَكَى كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ، وَحِينَ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿بَارِعَةً﴾ و﴿أَفَلَتْ﴾ أَنْتَ عَلَى مُقْتَضَى الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ بِحِكَايَةٍ^(٢).

(٨٠ - ٨١) - ﴿وَحَاجَّةُ قَوْمِهِ قَالَ أَتُحْكِمُونَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ

يَوْمَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَحَاجَّةُ قَوْمِهِ﴾ وَخَاصُّمُوهُ فِي التَّوْحِيدِ.

(١) فِي (خ): «وَإِظْهَارًا».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٥٧ - ٢٥٨).

﴿قَالَ اتَّخِذُوا فِي اللَّهِ﴾: في وَحْدَانِيَّتِهِ. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ بِتَخْفِيفِ النُّونِ^(١).
 ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ إلى تَوْحِيدِهِ^(٢) ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ﴾؛ أي: لا أخافُ
 مَعْبُودَاتِكُمْ في وقتٍ لَأَنَّهُ لَا تَضُرُّ بِنَفْسِهَا وَلَا تَنْفَعُ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ أَنْ
 يُصِيبَنِي بِمَكْرُوهِ مِنْ جَهَنَّمَا، وَلَعَلَّهُ جَوَابٌ لِتَخْوِيفِهِمْ إِيَّاهُ مِنْ آلِهَتِهِمْ، وَتَهْدِيدُهُ
 لَهُمْ بِعَذَابِ اللَّهِ.
 ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ كَأَنَّهُ عَلَّةُ الاسْتِثْنَاءِ؛ أي: أَحَاطَ بِهِ عِلْمًا فَلَا يَبْعُدُ أَنْ
 يَكُونَ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَحْقِيقَ بِهِ مَكْرُوهُ مِنْ جَهَنَّمَا.
 ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ فَتَمِيزُوا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ وَالْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ.
 ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَرٌّ^(٣) ﴿وَلَا تَخَافُوتُمْ أَنَكُمُ
 أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ وَهُوَ حَقِيقٌ بِأَنْ يُخَافَ مِنْهُ كُلُّ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَاكٌ لِلْمَصْنُوعِ بِالصَّانِعِ،
 وَتَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْمَقْدُورِ وَالْعَاجِزِ وَالْقَادِرِ الضَّارِّ النَّافِعِ.
 ﴿مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾: مَا لَمْ يُنْزَلْ بِإِشْرَاكِهِ كِتَابًا، أَوْ لَمْ يَنْصِبْ
 عَلَيْهِ دَلِيلًا.
 ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾؛ أي: الْمُوَحِّدُونَ أَوِ الْمُشْرِكُونَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: (أَيْنَا
 أَنَا أَمْ أَنْتُمْ) احْتِرَازًا مِنْ تَرْكِه نَفْسِهِ.
 ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ مَا يَحَقُّ أَنْ يُخَافَ مِنْهُ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

(٢) في (خ): «إلى التوحيد».

(٣) في (خ): «ضرر».

(٨٢) - ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ استئناف منه أو من الله بالجواب عما استفهم عنه، والمراد بالظلم هاهنا: الشرك؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟! فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ مَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ مَا قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ الْفَرَكُ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

ولبسُ الإيمان به أن يصدق بوجود الصانع الحكيم ويخلط بهذا التصديق الإشراك به. وقيل: المعصية^(١).

قوله: «رُوِيَ أَنَّ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢).

قوله: «ولبسُ الإيمان به...» إلى آخره.

جوابٌ عَنْ قَوْلِ «الْكَشَافِ»: أَبِي^(٣) تَفْسِيرَ الظُّلْمِ بِالْكَفْرِ لَفْظُ اللَّبْسِ^(٤).

(٨٣) - ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى ما احتجَّ به إبراهيم عليه السلام على قومه من قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ أو من قوله: ﴿أَتُحْجَّجُونَ﴾ إليه.

(١) قوله: «وقيل: المعصية» مقابل لقوله: «والمراد بالظلم هاهنا الشرك». انظر: «حاشية الأنصاري» (٥١٣/٢).

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤)، والتِّرْمِذِيُّ (٦٠٦٧).

(٣) في (ز): «أن»، وفي (س): «أي»، والمثبت من «الكشاف».

(٤) انظر: «الكشاف» (٧٢/٣).

﴿حُجَّتْنَا أَتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ﴾: أَرْسَدْنَاهُ إِلَيْهَا وَعَلَّمْنَاهُ^(١) إِيَّاهَا.

﴿عَلَى قَوْمِهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿حُجَّتْنَا﴾ إِنْ جُعِلَ خَبَرٌ (تلك)، وَبِمَحْذُوفٍ إِنْ جُعِلَ
بَدَلَهُ؛ أَي: آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ حُجَّةً عَلَى قَوْمِهِ.

﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ. وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَيَعْقُوبُ
بِالتَّنْوِينِ^(٢).

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ فِي رَفْعِهِ وَخَفْضِهِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بِحَالٍ مِّنْ يَّرْفَعُهُ وَاسْتِعْدَادِهِ لَهُ.

قوله: «وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَيَعْقُوبُ بِالتَّنْوِينِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فـ ﴿مِّنْ نَّشَأٍ﴾ مَفْعُولٌ ﴿تَرْفَعُ﴾، وَ﴿دَرَجَاتٍ﴾ نَصَبٌ
عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الظَّرْفِ أَوْ التَّمْيِيزِ إِنْ جَوَزْنَا تَقْدِيمَهُ^(٣).

(٨٤ - ٨٥) - ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ
وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾
وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا﴾؛ أَي: كُلًّا مِنْهُمَا ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا
مِن قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ، عَدَّ هُدَاهُ نِعْمَةً عَلَى إِبْرَاهِيمَ مِنْ حَيْثُ^(٤) إِنَّهُ أَبُوهُ، وَشَرَفُ
الْوَالِدِ يَتَعَدَّى إِلَى الْوَلَدِ.

(١) فِي (ت): «أَوْ عَلَّمْنَاهُ».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٢/ أ).

(٤) فِي (ت): «مِنْ جِهَةٍ».

﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ الضَّمِيرُ لِإِبْرَاهِيمَ إِذِ الْكَلَامُ فِيهِ، وَقِيلَ: لَنُوحٍ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَلَأَنَّ يُونُسَ وَلُوطًا لَيْسَا مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ، فَلَوْ كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ اخْتَصَّ الْبَيَانُ بِالْمَعْدُودِينَ فِي تِلْكَ الْآيَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا، وَالْمَذْكُورُونَ فِي الْآيَةِ الثَّلَاثَةِ عَطْفٌ عَلَى (نُوحًا).

﴿دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ﴾: أَيُّوبُ بْنُ أُمُوصَ مِنْ أَسْبَاطِ عِصَى بْنِ إِسْحَاقَ.

﴿يُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ﴾ وَكَذَلِكَ تَجْزِي الْمُحْسِنِينَ؛ أَي: تَجْزِي الْمُحْسِنِينَ جَزَاءً مِثْلَ مَا جَزَيْنَا إِبْرَاهِيمَ بِرَفْعِ دَرَجَاتِهِ وَكَثْرَةِ أَوْلَادِهِ وَالنَّبُوَّةِ فِيهِمْ.

﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى﴾ هُوَ ابْنُ مَرْيَمَ، وَفِي ذِكْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الذُّرِّيَّةَ تَتَنَاوَلُ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ.

﴿وَالْيَاسَ﴾ قِيلَ: هُوَ إِدْرِيسُ جَدُّ نُوحٍ، فَيَكُونُ الْبَيَانُ مَخْصُوصًا بِمَنْ فِي الْآيَةِ الْأُولَى.

وقيل: هو من أسباط هَارُونَ أَخِي مُوسَى.

﴿كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾: الْكَامِلِينَ فِي الصَّلَاحِ، وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِمَا يَنْبَغِي وَالتَّحَرُّزُ عَمَّا لَا يَنْبَغِي.

قوله: «الضَّمِيرُ لِإِبْرَاهِيمَ إِذِ الْكَلَامُ فِيهِ»:

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا قَرَّرَ حُجَّةَ التَّوْحِيدِ وَذَبَّ عَنْهَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّارَيْنِ بِرَفْعِ الدَّرَجَاتِ، وَجَعَلَ مَشَاهِيرَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ كَرَامَةً بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَعَ كَوْنِ بَعْضِ آبَائِهِ أَنْبِيَاءَ كَنُوحٍ وَإِدْرِيسَ وَشِيثَ^(١).

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٢/١).

قوله: «وقيل: لنوح؛ لأنه أقرب، ولأن يونس ولوطاً ليسا من ذُرِّيَّةِ^(١) إبراهيم». قال الطَّبِيُّ: يجب بأنَّ صاحبَ «جامع الأصول» ذكرَ أنَّ يونسَ من ذُرِّيَّةِ إبراهيمَ وأنَّه كانَ من الأسباط في زمنِ شُعْيَاء، ولَمَّا كانَ لوطُ ابنَ أخيه وآمنَ به وهاجرَ معه أمكنَ أن يُجعلَ مِنَ الذُّرِّيَّةِ على سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ^(٢).

(٨٦ - ٨٧) - ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِلْيَاسَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٨٦)

وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾

﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِلْيَاسَ﴾ هو اليسعُ بنُ أخطوب، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَالْيَاسَعَ﴾^(٣)، وعلى القراءتين: عَلَّمَ أعجميُّ أدخلَ عليه اللامَ كما أدخلَ على اليزيدِ في قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
﴿وَيُونُسَ﴾ هو يونسُ بنُ مَتَّى.

(١) في (ز): «من أهل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٥٣/٦)، وانظر: «جامع الأصول» (١١٥/١٢)، وليس فيه أنه من ذرية إبراهيم.

والقول أن يونس ولوطاً ليسا من ذرية إبراهيم عليهم الصلاة والسلام هو قول الطبري في «تفسيره» (٣٨٢/٩)، والواحدي في «تفسيره» (٢٥٨/٨)، قال ابن كثير في «تفسيره» (٢٦٧/٣) عند تفسير هذه الآية: «وعود الضمير إلى نوح، لأنه أقرب المذكورين ظاهر لا إشكال فيه، وهو اختيار ابن جرير، وعوده إلى إبراهيم، لأنه الذي سيق الكلام من أجله حسن، لكن يشكل عليه لوط، فإنه ليس من ذرية إبراهيم، بل هو ابن أخيه ماران بن آزر، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في الذرية تغليياً».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

﴿وَلَوْطًا﴾ هو هاران ابن أخي إبراهيم.

﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بالنبوة، وفيه دليل فضليهم على من عداهم من الخلق.

﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ﴾ عطف على ﴿كُلًّا﴾ و﴿نوحًا﴾؛ أي: فضَّلنا كُلًّا منهم أو هَدَيْنا هؤلاء وبعض آبائهم وذُرِّيَّاتهم وإخوانهم، فإنَّ منهم من لم يكن نبيًّا ولا مهديًّا.

﴿وَاجْتَبَيْنَاهُمْ﴾ عطف على ﴿فَضَّلْنَا﴾ أو ﴿هَدَيْنا﴾.

﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تكرير لبيان ما هُودوا إليه.

قوله:

«رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ^(١) الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ»

هو لابن ميادة، واسمه الرَّمَّاحُ بن أبرد، من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبل هذا البيت:

هَمَمْتُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ
وَإِنِّي عَلَى رَغَمِ الْعُدَاةِ لَقَائِلُهُ
وبعده:

أَضَاءَ سِرَاجِ الْمُلْكِ فَوْقَ جَبِينِهِ
غَدَاةَ تَنَاجَى بِالنَّجَاحِ قَوَائِلُهُ^(٢)
وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

أَلَا تَسْأَلُ الرَّبْعَ الَّذِي لَيْسَ نَاطِقًا
وَإِنِّي عَلَى أَنْ لَا يُبَيِّنُ لَسَائِلُهُ

(١) في «ديوان ابن ميادة»: «شديدًا بأحناء».

(٢) في (ز): «قوائله».

كم العام منه أو متى عهد أهله وهل يرجع لهو الشباب وعاطله^(١)
الأعباء: جمع عبء بكسر المهملة وسكون الموحدة ثم همزة الثقل، والكاهل:
ما بين الكتفين، وهو مرفوع بشديد).
وفي البيت شواهد:

أحدها: زيادة الألف واللام في العلم، وهو (اليزيد)، وقال ابن جرير: نكتة
إدخالها في (اليزيد) الإتيان للولد^(٢).

الثاني: دخول (أل) للمح الصفه في العلم المنقول من الوصف، وهو (الولد).
الثالث: صرف ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) ولو كانت زائدة كما في (اليزيد).
الرابع: نصب (رأيت) بمعنى (علمت) مفعولين، وثانيهما (مباركا)، فإن كانت
بصريّة فهو حال.
الخامس: تعدد الخبر؛ لأنّ جزئي باب (علم) أصلهما المبتدأ والخبر، وهو هنا
في (شديد).

السادس: إعمال (فعليل) لاعتماده على ذي خير.
السابع: الفصل بين (فعليل) ومعموله بالجار والمجرور.
الثامن: الاستعارة بتنزيل المعقول منزلة المحسوس، ويصح أن يكون استعارة
بالكنائية، شبه أمور الخلافة الشاقة بالجسم الذي يثقل حمله، وإضافتها إلى الخلافة
ترشيح، وذكر الكاهل تخييل.

(١) انظر: «ديوان ابن ميادة» (ص: ١٩٢ - ١٩٣).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩ / ٣٨٤).

(٨٨ - ٨٩) - ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٨٨) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا بِكَفْرِينَ﴾.

﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ﴾ إشارة إلى ما دأبوا به ﴿يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ دليل على أنه مُتَفَضِّلٌ عليهم بالهداية.

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾؛ أي: ولو أشرك هؤلاء الأنبياء مع فضلهم وعلو شأنهم ﴿لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ لكانوا كغيرهم في حبوط أعمالهم بسقوط ثوابها.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾ يريد به الجنس ﴿وَالْحُكْمَ﴾: الحكمة، أو فصل الأمر على ما يقتضيه الحق، ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾: والرِّسالة.

﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا﴾؛ أي: بهذه الثلاثة ﴿هَؤُلَاءِ﴾ يعني: قريشاً ﴿فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا﴾؛ أي: بمراعاتها ﴿قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا بِكَفْرِينَ﴾ وهم الأنبياء المذكورون ومُتَابِعُوهُمْ.

وقيل: هم الأنصار، أو أصحاب النبي، أو كل من آمن به، أو الفرس، وقيل: الملائكة.

(٩٠) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْهُمْ أَقْدَرُ قُلْ لَا اسْتَلْكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ يريد: الأنبياء المتقدم ذكرهم ﴿فَبِهِدْهُمْ أَقْدَرُ﴾ فاختص طريقته بالافتداء والمراد بـ(هداهم): ما توافقوا عليه من التوحيد وأصول الدين، دون الفروع المختلف فيها فإنها ليست هدى مضافاً إلى الكل، ولا يمكن التأسي بهم جميعاً، فليس فيه دليل على أنه عليه السلام متعبد بشرع من قبله.

والهاءُ في ﴿أَقْتَدِ﴾ للوقف، ومن أثبتّها في الدّرج ساكنةٌ كابن كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ أجرى الوصلَ مُجرى الوقف، وأشبعها ابنُ عامرٍ على أنّها كنايةٌ المصدّر^(١).

﴿قَدْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؛ أي: على التبليغ أو القرآن ﴿أَجْرًا﴾ جعلًا من جهتكم؛ كما لم يسأل من قبلي من النبيّن، وهذا من جملة ما أمر بالافتداء بهم فيه. ﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أي: التبليغ، أو القرآن، أو الغرض ﴿إِلَّا ذَكَرْتُمُ الْعَالَمِينَ﴾ إلا تذكيراً وعظةً لهم.

قوله: «فاختصّ طريقهم بالافتداء»:

قال الشّيشُ سعدُ الدّين: أي: اجعلهُ مُنفردًا بذلك؛ بمعنى: اجعل الافتداء مقصورًا عليه.

فإن قيل: الواجبُ في الاعتقادات^(٢) وأصول الدّين هو اتّباع الدّليل من العقلِ والسّمع، فلا يجوزُ سيّما للنبيّ أن يُقلّد غيره، فما معنى أمره بالافتداء؟ قلنا: معناه: الأخذُ به، لكن لا من حيثُ إنّهُ طريقهم، بل من حيثُ إنّهُ طريقُ العقلِ والشّرع، ففيه تعظيمٌ لهم وتنبيةٌ على أن طريقهم هي الحقُّ الموافق لدليلِ العقلِ والسّمع^(٣).

(١) قرأ ابن ذكوان بكسر الهاء وصلتها، وهشام بكسرهما من غير صلة، وحزمة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة، والباقون يثبتونها ساكنة في الحالين. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) في «حاشية التفنازاني»: «الاعتقاديّات».

(٣) من قوله: «ففيه تعظيمٌ لهم» إلى هنا من (ز). انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣٢/ب).

قوله: «على أنها كناية المصدر»:

قال الفارسي: أي: اقتد^(١) اقتداء^(٢).

(٩١) - ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَقْلُمُوا أَسْمَاءً وَلَا ءَابَاءُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾: وما عرفوه حق معرفته في الرحمة والإنعام على العباد ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾: حين أنكروا الوحي وبعثه الرسل، وذلك من عظام رحمته وجلال نعمته، أو في السخط على الكفار وشدة البطش بهم حين جسروا على هذه المقالة.

والقائلون هم اليهود؛ قالوا ذلك مبالغة في إنكار إنزال القرآن بدليل نقض كلامهم وإلزامهم بقوله.

﴿قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ وقراءة الجمهور: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالتاء، وإنما قرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو^(٣) حملاً على ﴿قَالُوا﴾ و﴿وَمَا قَدَرُوا﴾، وتضمن ذلك توبيخهم على سوء جهلهم للتوراة، وذمهم على

(١) في (ز): «اقتداء».

(٢) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٣٧٥/٢)، وعبارته: «يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف. ولكن لما ذكر الفعل دل على مصدره». وقال في توجيه قراءة ابن عامر (٣٥٢/٣): «وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضمامه لذكر الفعل الدال عليه».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

تَجَزَّيْتُهَا بِإِدَاءِ بَعْضٍ انْتَحَبُوهُ وَكَتَبُوهُ فِي رِقَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ^(١) وَإِخْفَاءِ بَعْضٍ لَا يَشْتَهُونَهُ.
 رَوِيَ أَنَّ مَالِكَ بْنَ الصَّيْفِ قَالَ لَمَّا أَغْضَبَهُ الرَّسُولُ بِقَوْلِهِ: «أُنْشِدْكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ
 التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى هَلْ تَجِدُ فِيهَا أَنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْحَبَرَ السَّمِينَ؟ فَأَنْتَ الْحَبْرُ السَّمِينُ».
 وَقِيلَ: هُمُ الْمُشْرِكُونَ، وَإِلْزَامُهُمْ بِإِنْزَالِ التَّوْرَةِ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ
 الدَّائِعَةِ عِنْدَهُمْ، وَلِذَلِكَ كَانُوا يَقُولُونَ: ﴿لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ﴾
 [الأنعام: ١٥٧].

﴿وَعَلَّمْتُمُ﴾ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ زِيَادَةً عَلَى مَا فِي
 التَّوْرَةِ، وَبَيَانًا لِمَا التَّبَسَّ عَلَيْكُمْ وَعَلَى آبَائِكُمُ الَّذِينَ كَانُوا أَعْلَمَ مِنْكُمْ، وَنَظِيرُهُ: ﴿إِنَّ
 هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصَحُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].
 وَقِيلَ: الْخَطَابُ لِمَنْ آمَنَ مِنْ قُرَيْشٍ.

﴿قُلِ اللَّهُ﴾؛ أَي: أَنْزَلَهُ اللَّهُ، أَوْ: اللَّهُ أَنْزَلَهُ، أَمْرُهُ بِأَنْ يُجِيبَ عَنْهُمْ إِشْعَارًا بِأَنَّ
 الْجَوَابَ مُتَعَيِّنٌ لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُمْ بُهْتُوا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى
 الْجَوَابِ.

﴿ذُرَّهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ﴾: فِي أَبْاطِيلِهِمْ، فَلَا عَلَيْكَ بَعْدَ التَّبْلِيغِ وَالْإِزَامِ الْحُجَّةَ.
 ﴿يَلْعَبُونَ﴾ حَالٌ مِنْ (هَمْ) الْأَوَّلِ، وَالظَّرْفُ صَلَةٌ ﴿ذُرَّهُمْ﴾ أَوْ ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أَوْ حَالٌ
 مِنَ الْمَفْعُولِ^(٢) أَوْ فَاعِلٍ ﴿يَلْعَبُونَ﴾.
 أَوْ مِنْ (هَمْ) الثَّانِي، وَالظَّرْفُ مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ.

(١) فِي (أ) وَ(خ): «مُفَرَّقَةٌ».

(٢) قَوْلُهُ: «مِنَ الْمَفْعُولِ» يَعْنِي: مَفْعُولٌ ﴿ذُرَّهُمْ﴾ وَهُوَ (هَمْ) الْأَوَّلُ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ»

قوله: «وما عرفوه حق معرفته...» إلى آخره.

قال الطَّبَّيُّ: يعني: أن قوله: «وما قدرُوا اللهَ حقَّ قدرِهِ» ﴿يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَطِيفٍ وَصِفَةً قَهْرٍ﴾^(١).

قوله: «وإنما قرأ بالياء...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: فيكونُ على هذه القراءةِ التَّفَاتَا حَيْثُ جُعِلُوا غُيَّيَا لَارْتِكَابِهِمْ شِنَاعَةَ ذَلِكَ الْفِعْلِ^(٢).

قوله: «رُويَ أَنَّ مالِكَ بْنَ الصَّيْفِ...» الحديث.

أخرجه ابنُ جريرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٣).

(٩٢) - «وَهَذَا كَتَبَ أَنْزَلَنَّهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ».

«وَهَذَا كَتَبَ أَنْزَلَنَّهُ مُبَارَكٌ»: كثيرُ الفائدةِ والنَّفعِ «مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ» يعني: التَّوْرَةَ أَوْ الْكِتَابَ الَّتِي قَبْلَهُ.

«وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى» عطفٌ على ما دَلَّ عليه «مُبَارَكٌ»؛ أي: للبركاتِ ولِتُنْذِرَ، أَوْ عِلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ؛ أي: ولِتُنْذِرَ أَهْلَ أُمَّ الْقُرَى أَنْزَلْنَاهُ.

وإنما سُمِّيَتْ مَكَّةُ بذلك لِأَنَّهَا قَبْلَةُ أَهْلِ الْقُرَى وَمَحَجُّهُمْ وَمُجْتَمِعُهُمْ وَأَعْظَمُ الْقُرَى شَأْنًا، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْأَرْضَ دُحِيتَ مِنْ تَحْتِهَا، أَوْ لِأَنَّهَا مَكَانُ أَوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (١٥٧/٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/ب).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٩٣/٩ - ٣٩٤) عن سعيد بن جبير دون قوله: «فأنت الحبرُ السمين».

وقرأ أبو بكر عن عاصم بالياء^(١)؛ أي: لِيُنْذِرَ الكتابُ.

﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: أهل الشرق والغرب.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ فَإِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِالْآخِرَةِ خَافَ الْعَاقِبَةَ، وَلَا يَزَالُ الْخَوْفُ يَحْمِلُهُ عَلَى النَّظَرِ وَالتَّدْبِيرِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالنَّبِيِّ وَالكِتَابِ، وَالضَّمِيرُ يَحْتَمِلُهُمَا وَيَحَافِظُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَتَخْصِيصُ الصَّلَاةِ لَأَنَّهَا عِمَادُ الدِّينِ وَعَلِمُ الْإِيمَانِ.

(٩٣) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعم أنه بعثه نبياً كمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَسْوَدِ الْعَنَسِيِّ، أَوْ اخْتَلَقَ عَلَيْهِ أَحْكَامًا كَعَمْرِو بْنِ لَحْيٍّ وَمُتَابِعِيهِ.

﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، كَانَ يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ! تَعَجُّبًا مِنْ تَفْصِيلِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اكتبها فكذلك نزلت» فشكَّ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ: لَيْسَ كَانَ مُحَمَّدٌ صَادِقًا لَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيَّ كَمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ، وَلَئِنْ كَانَ كَاذِبًا لَقَدْ قُلْتُ كَمَا قَالَ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠). وتحرف لفظ «بكر»

في مطبوع «التيسير» إلى: «عمرو».

﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ كالذين قالوا: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ حُذِفَ مَفْعُولُهُ لدلالة الظرفِ عليه؛ أي: وَلَوْ تَرَىٰ الظَّالِمِينَ ﴿فِي غَمَرَاتِ النَّوَاتِ﴾: شدائده؛ مِنْ غَمَرَةِ الْمَاءِ: إِذَا غَشِيَهُ.

﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ بقبضِ أرواحِهِم كالمُتْقَاضِيِ الْمُطِظِّ، أو بالعذابِ. ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾؛ أي: يقولونَ لَهُم: أَخْرِجُوهَا إِلَيْنَا مِنْ أَجْسَادِكُمْ؛ تَغْلِيظًا وَتَعْنِيفًا عَلَيْهِم، أو: أَخْرِجُوهَا مِنْ الْعَذَابِ وَخَلِّصُوهَا مِنْ أَيْدِينَا.

﴿الْيَوْمَ﴾ يَرِيدُ بِهِ وَقْتَ الْإِمَامَةِ، أو الوقتَ الممتدَّ مِنَ الْإِمَامَةِ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ. ﴿تُخْرَجُونَ عَذَابَ الْهُونِ﴾؛ أي: الْهُوانُ^(١)، يَرِيدُ: الْعَذَابَ الْمُتَضَمِّنَ لَشِدَّةٍ وَإِهَانَةٍ، فإِضَافَتُهُ إِلَى ﴿الْهُونِ﴾ لِعِرَاقَتِهِ وَتَمَكُّنِهِ فِيهِ^(٢).

﴿بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ كَادَعَاءِ الْوَلَدِ وَالشَّرِيكِ لَهُ، وَدَعَايِ النَّبَوَّةِ وَالْوَحْيِ كَاذِبًا ﴿وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ فَلَا تَتَأَمَّلُونَ فِيهَا وَلَا تُؤْمِنُونَ.

قوله: ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ عَطَفُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿مُبَارَكٌ﴾؛ أي: لِلْبَرَكَاتِ وَلِتُنذِرَ:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَا أَرَى حَاجَةً إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا

(١) قوله: «أي: الهوان» يريد أن الهون بمعنى الهوان؛ أي: الذل ضد العز. انظر: «حاشية القنوي» (١٩٧/٨).

(٢) قوله: «العراقة»؛ أي: لتمحضه «وتمكنه فيه»؛ أي: الهوان، لا يشوبه كونه طهرة للذنوب. انظر: «حاشية القنوي» (١٩٧/٨).

على صريح الوصف؛ أي: كتابٌ مُبارَكٌ وكائنٌ للإنذار، ومثلُ هذا - أعني: عطفَ الظرفِ على المفرد - في بابِ الخبرِ والصفةِ كثيرٌ^(١).

قوله: «كعبد الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب...» الحديث.

أخرجه ابن جرير عن السُّدِّيِّ بدونِ قصة ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ﴾ الآية^(٢).

قال الحافظُ فتحُ الدِّينِ بن سِيدِ النَّاسِ في «سيرته»: تشفعُ ابنُ أبي سرحِ بَعْثَمَانَ فَقَبِلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ تَلَوِّمٍ، وَحَسَنَ بَعْدَ ذَلِكَ إِسْلَامُهُ حَتَّى لَمْ يُنْقَمَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ، وَمَاتَ سَاجِدًا^(٣).

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٣٢/ب).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٠٥/٩)، وذكره بنحو ما ذكره البيضاوي: الفراء في «معاني القرآن» (٣٤٤/١)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٤٧٦/٢)، والثعلبي في «تفسيره» (١٤٨/١٢)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٣/٢٦٦)، بألفاظ متقاربة. وقد رد بعض العلماء هذه القصة، فقال أبو الليث عقبها: وقد قيل: إن الحكاية غير صحيحة؛ لأن ارتداد عبد الله بن أبي سرح كان بالمدينة، وهذه الآية مكية.

ونحوه قول ابن كمال باشا في «تفسيره» عند تفسير قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾: وهذه الرواية غير صحيحة؛ لأنَّ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ، وارتداده كان بالمدينة على ما اعترف به الراوي.

وقد نقل الآلوسي رحمه الله التوفيق بين كون السورة مكية والقصة وقعت في المدينة فقال في «روح المعاني» (٣٨/١٨): وطعن بعضهم في صحة هذه الرواية بأن السورة مكية وارتداده بالمدينة كما تقتضيه الرواية، وأجيب: بأنه يمكن الجمع بأن تكون الآية نازلة بمكة واستكتبها ﷺ إياه بالمدينة فكان ما كان، أو يلزم كون الآية مدنية لهذا الخبر، وقوله: إن السورة مكية، باعتبار الأكثر.

قلت: وأصل القصة عند أبي داود (٤٣٥٨)، والنسائي (٤٠٦٩)، ولفظه: عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ.

(٣) انظر: «عيون الأثر» (٣٨٣/٢).

قوله: «كالمُتقاضي المُلِطُّ»؛ أي: الملازم لغريمه لا يُفارقُه.

قال ابنُ المُنِيرِ: جَعَلَهُ مِنْ مَجَازِ^(١) التَّشْبِيهِ، وَالْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٢).

قلت: وبها وردَ الأثرُ.

(٩٤) - ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ لِلْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ ﴿فُرْدَى﴾ مُنْفَرِدِينَ عَنِ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَسَائِرِ مَا أَتْرَمُوهُ مِنَ الدُّنْيَا، أَوْ: عَنِ الْأَعْوَانِ وَالْأَوْثَانِ الَّتِي زَعَمْتُمْ أَنَّهَا شُفَعَاؤُكُمْ، وَهُوَ جَمْعُ (فَرْدٍ)، وَالْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ كَكُسَالَى.

وَقُرِئَ: (فَرَادًا) كِرْخَالٍ^(٣)، وَ: (فَرَادَ) كَثَلَاثَ^(٤)، وَ: (فَرْدَى) كَسَكْرَى^(٥).

﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ، أَيْ: عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي وُلِدْتُمْ عَلَيْهَا فِي الْإِنْفِرَادِ، أَوْ حَالٌ ثَانِيَةٌ إِنْ جَوَّزَ التَّعَدُّدُ فِيهَا، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿فُرْدَى﴾؛ أَيْ: مُشَبَّهِينَ ابْتِدَاءَ خَلْقِكُمْ عُرَاءَ حُفَاةٍ غُرْلًا بَهُمَا، أَوْ صِفَةً مَصْدَرٍ ﴿جِئْتُمُونَا﴾؛ أَيْ: مَجِيئًا كَخَلَقْنَا لَكُمْ.

(١) فِي (س): «بَاب».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٤٦/٢).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢٢/٢) عَنْ أَبِي حَيَّةَ، وَ«المختصر في شواذ القراءات» (ص:

٤٤) عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ.

(٤) حَكَاهَا أَبُو مُعَاذٍ النَّحْوِيُّ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عَنْ خَارِجَةَ عَنْ نَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْأَعْرَجِ.

﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مَّا خَوَّلْتُمْهُمْ﴾: مَا تَفَضَّلْنَا بِهِ عَلَيْكُمْ فِي الدُّنْيَا فَشَغِلْتُمْ بِهِ عَنِ الْآخِرَةِ
 ﴿وَرَأَوْا ظُهُورَ كُفْرِهِمْ﴾ مَا قَدَّمْتُمُوهُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَمْ تَحْمِلُوا^(١) نَقِيرًا.
 ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾؛ أَي: شُرَكَاءُ اللَّهِ فِي
 رُبوبِيَّتِكُمْ وَاسْتِحْقَاقِ عِبَادَتِكُمْ.
 ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾؛ أَي: تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ وَتَشَتَّتَ جَمْعُكُمْ، وَالْبَيِّنُ مِنَ
 الْأَصْدَادِ يُسْتَعْمَلُ لِلْفَصْلِ وَالْوَصْلِ، وَقِيلَ: هُوَ الظَّرْفُ أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ عَلَى
 الْأَتْسَاعِ، وَالْمَعْنَى: وَقَعَ التَّقَطُّعُ بَيْنَكُمْ.
 وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَالْكِسَائِيِّ وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ بِالنَّصْبِ^(٢) عَلَى إِضْمَارِ
 الْفَاعِلِ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَقِيمَ مَقَامَ مَوْصُوفِهِ^(٣)، وَأَصْلُهُ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ)،
 وَقَدْ قُرِئَ بِهِ^(٤).
 ﴿وَصَلَّ عَنْكُمْ﴾: بَطَلَ وَضَاعٌ ﴿مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أَنَّهَا شُفَعَاؤُكُمْ، أَوْ أَنْ لَا
 بَعَثَ وَلَا جَزَاءَ.

قوله: «وَالْمَعْنَى: وَقَعَ التَّقَطُّعُ بَيْنَكُمْ»:

قال الشيخ سعد الدين: يريد أن الفعل المبني للفاعل على اللازم أسند إلى

(١) في (ت): «تَحْمِلُوا».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) قوله: «أَوْ أَقِيمَ»؛ أَي: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ «مَقَامَ مَوْصُوفِهِ»؛ وَالْمَعْنَى: لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُ بَيْنَكُمْ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ
 بِقَوْلِهِ: «وَأَصْلُهُ لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ»؛ إِذِ الْمَعْنَى: وَصَلَ بَيْنَكُمْ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٢).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفرأ (١/ ٣٤٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف»

(٨٣/ ٣)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

ضَمِيرِ مَصْدَرِهِ؛ بمعنى: وَقَعَ التَّقَطُّعُ، كما أَنَّ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ يُسْنَدُ إِلَيْهِ مِثْلُ: جُمِعَ بَيْنَكُمْ؛ أَي: جُمِعَ الْجَمْعُ بِمَعْنَى: أُوقِعَ الْجَمْعُ.

واعتَرَضَ بَأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: ﴿حِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ بِخِلَافِ هَذَا، فَالْأَوَّلَى أَنَّهُ أُسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْأَمْرِ لَتَقَرُّرِهِ فِي النَّفْسِ؛ أَي: تَقَطَّعَ الْأَمْرُ بَيْنَكُمْ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا مَا يَقَالُ: إِنَّ ﴿بَيْنَكُمْ﴾ صِفَةٌ أَقِيَمَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ؛ أَي: أَمْرٌ^(١) بَيْنَكُمْ.

كما يُحْمَلُ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ مِّنْ قَرَأَ (تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ)^(٢) عَلَى أَنَّ (مَا) مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ رَفْعِ (بَيْنَكُمْ) فَإِنْ جُعِلَ بِمَعْنَى الْوَصْلِ وَلَا يَكُونُ مِنَ الظُّرُوفِ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ جُعِلَ ظَرْفًا غَيْرَ لَازِمِ الظَّرْفِيَّةِ.

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ أَنَّهُ أُسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِسْنَادِ مَفْقُودٌ فِيهِ، وَهُوَ تَغَايُرُ الْحُكْمِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (قَامَ وَلَا جَلَسَ) وَأَنْتَ تَرِيدُ: قَامَ هُوَ؛ أَي: الْقِيَامُ^(٣).

وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: هَذَا لَا يَرِدُ؛ لِأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ تَجَوَّزَ بِـ﴿تَقَطَّعَ﴾ وَجَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ (وَقَعَ)، وَالتَّغَايُرُ حَاصِلٌ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ (وَقَعَ) أَعْمُ مِنَ التَّقَطُّعِ،

(١) فِي (ز): «أَمْرَكُم».

(٢) وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٢٩٧/٩).

ولو سلّم فالتّقطّعُ معروفٌ بلامِ الجنسِ وتقطع مُنْكَرٌ، فكيف يُقال: اتّحدَ الحكمُ والمَحْكومُ عليه؟

ثمّ قال أبو حيّان: وقيل: يقدّرُ ضميرُ الاتّصالِ الدّالُّ عليه قوله: ﴿شُرَكَاؤُكُمْ﴾؛ أي: لقد تقطّعَ الاتّصالُ بينكم^(١).

قال: والذي يظهرُ أنّ المسألةَ من بابِ التّنازعِ، تنازع^(٢) في ﴿مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ﴿تَقَطَّعَ﴾ و﴿ضَلَّ﴾، فأعملُ الثّاني وهو ﴿ضَلَّ﴾، وأضمرُ في ﴿تَقَطَّعَ﴾ ضميرُ ﴿مَا﴾ فالمعنى: لقد تقطّعَ بينكم ما كنتم تزعمون وضلَّ عنكم، قال: وهذا إعرابٌ سهلٌ لم يتنبّه له أحدٌ^(٣).

(٩٥) - ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى﴾ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنْتَ تُؤَفِّكُونَ ﴿﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوَى﴾ بالنباتِ والشّجرِ.
وقيل: المرادُ به الشّقاقُ الذي في الحنطة والنّواة.
﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ يريدُ به: ما ينمو من الحيوانِ والنباتِ؛ ليُطابقَ ما قبله.
﴿مِنَ الْمَيِّتِ﴾: ممّا لا ينمو كالنّطفِ والحَبِّ.
﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾: ومخرجُ ذلك من الحيوانِ والنباتِ، ذكره بلفظِ الاسمِ حملاً على ﴿فَالِقُ الْغَيْثِ﴾ فإنّ قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ واقعٌ موقعُ البيانِ له.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢٩٧/٩).

(٢) في «البحر المحيط»: «من باب الإعمال تسلط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٢٩٨/٩).

﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾؛ أي: ذلِكُم المحيي المُميت هو الذي يحقُّ له العبادة ﴿فَأَنى
تؤفكون﴾: تُصرفون عنه إلى غيره.

قوله: «ذكره بلفظ الاسم حملاً على ﴿فَالِقُ الْهَيْ﴾؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾
واقعٌ موقِعُ البَيانِ له»:

قال ابنُ المُنِيرِ: تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾
فَيَبْعُدُ قَطْعُهَا عَنْ نَظَائِرِهَا.

وَالْوَجْهُ: أَنَّ قِيَاسَ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لقوله: ﴿فَالِقُ الْهَيْ﴾
﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ «وَجَاعِلُ اللَّيْلِ»، وَإِنَّمَا عُدَّ إِلَى صِغَةِ الْمُضَارِعِ فِي ﴿يُخْرِجُ﴾
لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَصْوِيرٍ^(١) ذَلِكَ وَتَمَثِيلِهِ وَاسْتِحْضَارِهِ، وَإِخْرَاجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَمِيتِ أَوْلَى
فِي الْوُجُودِ وَأَعْظَمُ فِي الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْعِنَايَةَ بِهِ أَتَمُّ، وَلِذَلِكَ جَاءَ مُقَدِّمًا فِي مَوَاضِعِهِ،
وَحَسَنَ عَطْفَ الْأِسْمِ عَلَى الْمُضَارِعِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَغْنِيِّ»: لَمْ يَجْعَلْهُ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ﴾؛
لَأَنَّ عَطْفَ الْأِسْمِ عَلَى الْأِسْمِ أَوْلَى، وَلَكِنْ مَجِيءُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ
وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ بِالْفِعْلِ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ^(٣).

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ^(٤)،

(١) فِي (ز): «تصوّر».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٤٧/٢).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٧٧٣).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» (٧٤/١٣).

وَيَكُونُ الْغَرَضُ إِرَادَةَ الاستمرارِ فِي الْأَزِمَةِ الْمُخْتَلِفَةِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ لِيَكُونَ إِخْرَاجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ أَوَّلَى فِي الْقَصْدِ مِنْ عَكْسِهِ، وَلِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ فِي الصَّنْعَةِ الْبَدِيعِيَّةِ تَقْتَضِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَكْسِ وَالتَّبْدِيلِ^(١) كَقَوْلِهِ: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]، وَلَوْ رُوِيَ سَائِرُ مَا يُشَبِّهُ الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ؟

قلتُ^(٢): يَمْنَعُهُ وَرُودُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مَفْصُولَةً عَنِ الْأَوَّلَى عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، وَلَوْ عَطَفَ الثَّلَاثَةَ عَلَى الثَّانِيَةِ كَانَتْ بَيَانِيَّةً مِثْلَهَا، لَكِنَّهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ ﴿فَالِقُ الْخَيِّْ وَالنَّوَى﴾ لَيْسَ مُتَضَمَّنًا لِإِخْرَاجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَقَدَّرَهُ مُبَيَّنًا مُنَاسِبًا لَهَا عَلَى تَقْدِيرِ ﴿فَالِقُ الْخَيِّْ وَالنَّوَى﴾.

قلتُ: يَفُوتُ إِذَنْ غَرَضُ التَّعْمِيمِ الَّذِي تُعْطِيهِ الْآيَةُ مِنْ إِرَادَةِ: تَخْرِجُ الْحَيَّوَانَ وَالنَّامِي مِنَ النُّطْفِ وَالْبَيْضِ وَالْحَبِّ وَالنَّوَى.

فَإِذَا هَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا قُدِّرَ: وَ﴿مُخْرِجُ﴾ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿فَالِقُ الْخَيِّْ وَالنَّوَى﴾، ثُمَّ يَسْرِي مَعْنَى الْعُمُومِ إِلَى قَرِيبَتِهَا، فَيَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: مُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ؛ أَيِ: الْحَيَّوَانِ وَالنَّامِي مِنَ النُّطْفِ وَالْبَيْضِ وَالْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُخْرِجُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَيِّتَةِ مِنَ الْحَيَّوَانِ وَالنَّامِي، وَلَوْ قُدِّرَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿مُخْرِجُ﴾ اخْتَصَّ بِالْحَبِّ وَالنَّوَى^(٣).

(١) فِي (س): «وَالْتَذِيلُ» وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز) وَ«فَتْحُ الْغَيْبِ».

(٢) فِي (ز): «قُلْنَا».

(٣) انْظُرْ: «فَتْحُ الْغَيْبِ» (٦/ ١٧٠).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قد شاع^(١) في الكلام: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ وحَسُنَ التَّقَابُلُ كَمَا فِي ﴿يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾.

وجازَ عَطَفُ اسمِ الفاعِلِ على الفعلِ المضارعِ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ؛ إِذْ سَوَّى الْآيَةَ عَلَى كَوْنِ الصِّفَاتِ بَلَفْظِ اسمِ الفَاعِلِ، وَإِنَّمَا عُدِلَ فِي إِخْرَاجِ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ إِلَى الْمَضَارِعِ اسْتِحْضَارًا لَهُ؛ لَكُونِهِ أَوَّلَ فِي الْوُجُودِ وَأَعْظَمَ فِي الْقُدْرَةِ.

لكن لا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ فِي مَوْعِ الْبَيَانِ لـ ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى﴾ ولذا تُرِكَ الْعَطْفُ، و﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ لا يَصْلُحُ بَيَانًا، فَلَا يَحْسُنُ عَطْفُهُ عَلَيْهِ، فَلَذَا جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى ﴿فَالِقُ الْخَيْبِ﴾.

(٩٦) - ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾: شَاقُّ عَمُودِ الصُّبْحِ عَنْ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ بَيَاضِ النَّهَارِ، أَوْ شَاقُّ ظُلْمَةِ الْإِصْبَاحِ^(٢) وَهُوَ الْعَبْسُ الَّذِي يَلِيهِ. وَالْإِصْبَاحُ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرُ أَصْبَحَ: إِذَا دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ يُسَمَّى بِهِ الصُّبْحُ. وَقُرِئَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْجَمْعِ^(٣)، وَقُرِئَ (فَالِقٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ^(٤).

(١) فِي (ز): «سَاع».

(٢) فِي (أ) وَ(خ): «الصَّبَاح».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٤)، عن الحسن، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٥) نسبتها لعيسى وأبي رجاء.

(٤) أي: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ). انظر: «الكامل في القراءات» للهدلي (ص: ٥٤٤) عن الحسن =

﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ يَسْكُنُ إِلَيْهِ التَّعَبُ بِالنَّهَارِ لِاسْتِرَاحَتِهِ فِيهِ؛ مِنْ سَكَنَ إِلَيْهِ: إِذَا اطمَأَنَّ إِلَيْهِ اسْتِنَاسًا بِهِ، أَوْ: يَسْكُنُ فِيهِ الْخَلْقُ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]، وَنَصَبُهُ بِفَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿جَاعِلُ﴾، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَاضِي، وَيدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ﴾ ^(١) حَمَلًا عَلَى مَعْنَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ ﴿قَالُوا﴾ بِمَعْنَى: فَلَقَ، وَلِذَلِكَ قُرِئَ بِهِ ^(٢).

أَوْ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ ^(٣) جَعَلَ مُسْتَمِرًّا فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ:

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ اللَّيْلِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَتُهُمَا بِالْجَرِّ، وَالْأَحْسَنُ نَصْبُهُمَا بِـ(جَعَلَ) مُقَدَّرٍ، وَقَرَأْنَا بِالرَّفْعِ ^(٤) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ؛ أَيْ: مَجْعُولَانِ.

= فِي رِوَايَةِ عَبَادٍ، وَ«الْكَشَافُ» (٨٥/٣) دُونَ نِسْبَةٍ.

(١) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (٢٦٣/١)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٥).

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «غُرَائِبِ التَّفْسِيرِ» (١/٣٧٥): مَنْ أَضَافَ نَصَبَ (سَكَنًا) بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ (جَاعِلُ)؛ أَيْ: جَعَلَهُ سَكَنًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾؛ أَيْ: جَعَلَهُمَا، وَلَا يَنْتَصِبُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ.

(٢) أَيْ: فَلَقَى الْإِصْبَاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ. انْظُرْ: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ» لِلنَّحَاسِ (٢/٢٣)، وَ«الْكَشَافُ» (٨٥/٣)، عَنِ النَّخَعِيِّ، وَزَادَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ» (٢/٣٢٦) نِسْبَتَهَا لِأَبِي حَيَوَةَ وَيَحْيَى بْنِ وَثَابٍ.

(٣) فِي (خ): «الْمُرَادُ بِهِ».

(٤) نَسَبَ الْجَرِّ فِي (الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ) لِيَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ وَأَبِي حَيَوَةَ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٣٩)، وَ«الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ». (٢/٣٢٦). وَالرَّفْعُ لِابْنِ مُحِيصَنٍ مِنْ رِوَايَةِ الزَّعْفَرَانِيِّ. انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي الْقِرَاءَاتِ» لِلْهَذَلِيِّ (ص: ٥٤٤).

﴿حُسْبَانًا﴾؛ أي: على أدوارٍ مُختلفَةٍ تُحسبُ بها الأوقاتُ ويكونانِ عَلَمَيِ الحُسبانِ، وهو مصدرُ (حَسَبَ) بالفتح كما أنَّ الحِسبانَ بالكسر مصدرُ (حَسِبَ).
وقيل: جمعُ حسابٍ كشهابٍ وشهبانٍ.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى جَعْلِهِمَا حِسْبَانًا؛ أي: ذلك التَّسْيِيرُ بالحسابِ المعلومِ ﴿تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ﴾ الذي فَهَرَهُمَا وَسَيَّرَهُمَا على الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ ﴿الْعَلِيمِ﴾ بتدبيرِهِمَا وَالْأَنْفَعِ مِنَ التَّدَاوِيرِ الْمُمْكِنَةِ لَهُمَا.

(٩٧) - ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾: خَلَقَهَا لَكُمُ ﴿لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾: في ظلماتِ اللَّيْلِ في البرِّ والبحرِ، وإضافتها إليهما للمُلاَبَسَةِ، أو: في مُشْتَبِهَاتِ الطَّرِيقِ، وَسَمَّاها ظُلُمَاتٍ على الاستِعَارَةِ، وهو إفرادٌ لبعضِ مَنَافِعِهَا بِالذِّكْرِ بَعْدَمَا أَجْمَلَهَا بِقَوْلِهِ ﴿لَكُمْ﴾.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾: بَيَّنَّاها فَصْلاً فَصْلاً ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُمْ الْمُتَفَعِّلُونَ بِهِ.

قوله: «أو به على أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ جَعْلُ مُسْتَمِرٍّ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ» إلى آخره.

قال أبو حيان: هذا ليس بصحيح؛ لأنَّ اسمَ الْفَاعِلِ إذا كان لا يَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ خاصٍّ - وإنَّما هو للاستمرار - لا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ، ولا لِمَجْرُورِهِ محلٌّ، وقد نُصِّوا على ذلك^(١).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣٠٨/٩).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قد نَصَّ - يعني: الزمخشري - في ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ على أنه إذا حُوِّلَ على الزَّمنِ المُستمرَّ كانَ بِمَنْزِلَتِهِ إذا حُوِّلَ على الماضي، وكانتِ إِضافَتُهُ مَحْضَةً^(١).

وكذا قال الحلبي^(٢).

وقال صاحبُ «التقريب»: ما قاله هنا بخلافِ ما ذكره في ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٣).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: بينَ كَلامَيْهِ تَدافُعٌ.

قال: وذكرَ في وجهِ التَّوفيقِ: أنَّ الاستمرارَ لَمَّا تناوَلَ الماضيَ والحالَ والاستقبالَ فبالنَّظَرِ إلى حالِ الماضي تُجْعَلُ الإِضافَةُ حَقِيقَةً كما في ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وإلى الآخرينَ غيرَ حَقِيقَةٍ كما في ﴿جَاعِلِ أَلِيلَ سَكَنًا﴾؛ لئلا يُلْزَمَ مُخَالَفَةُ الظَّاهِرِ بِقَطْعِ ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ عَنِ الوَصْفِيَّةِ إلى البَدَلِيَّةِ، ويُجْعَلُ ﴿سَكَنًا﴾ منصوبًا بفعلٍ مَحذوفٍ، فليَتَأَمَّلْ؛ فَإِنَّ هَذَا هو المَنْشَأُ.

وكذا قال الطَّيْبِيُّ: إذا كانَ بِمَعْنَى الاستمرارِ يَكُونُ مَعْنَاهُ مَوْجُودًا في جَمِيعِ الأزمنةِ مِنَ الماضيِ والمُستقبلِ والحالِ كالعالمِ والقادرِ، فيكونُ في إِضافَتِهِ اعتباران:

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦١٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٦٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٧٤).

أحدهما: أنها محضة^(١) باعتبار معنى المضى فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة.

والأخرى: غير محضة باعتبار معنى الاستقبال، وبهذا الاعتبار يعمل في ما أضيف إليه، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَدْعُو﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإن ﴿أَيُّهَا﴾ من جهة كونها متضمنة لمعنى الشرط عامل في ﴿تَدْعُوا﴾، ومن جهة كونها اسماً متعلق بـ ﴿تَدْعُوا﴾ معمول له^(٢).

ثم قال الشيخ سعد الدين: وما يقال: إنه لما بعد بمعنى المضى عن شبه الفعل فبمعنى الاستمرار أبعد^(٣) = ليس بشيء؛ لأن شبهة^(٤) الخاص إنما هو بالمضارع وباعتباره يعمل، ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذي هو حقيقة المضارع عند الجمهور، والمضارع قد يجيء بمعنى الاستمرار كثيراً، فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضى.

وأما أن اللام الموصولة تدخل على الذي بمعنى المضى دون الذي بمعنى الاستمرار؛ فلأن المعتبر في الكون صلة هو محض الحدوث الذي هو أصل الفعل، حتى يقولون: إنه فعل في صورة الاسم كما أن اللام اسم في صورة الحرف محافظة على كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسماً

(١) في (س): «مختصة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (١٧٦/٦).

(٣) في (س): «بعد».

(٤) في (ز): «لأنه شبه».

صورة، والاستمرارُ يبعد^(١) عَنْ مَعْنَى الْحُدُوثِ لِلْفِعْلِ، فَيَكُونُ مُحَضَّ مُفْرَدٍ،
فَلَا يَقَعُ صَلَةٌ بِخِلَافِ الْمُضِيِّ^(٢).

(٩٨) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يَفْقَهُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ هو آدَمُ ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾؛ أي: فلكم
استقرار^(٣) في الأصلابِ أو فوق الأرض، واستيداعٌ في الأرحامِ أو تحت الأرض.
أو: موضعُ استقرارٍ واستيداعٍ^(٤).

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَالْبَصْرِيُّانِ بِكسْرِ الْقَافِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٍ^(٥)، وَالْمُسْتَوْدَعُ اسْمٌ
مَفْعُولٌ؛ أي: فَمِنْكُمْ قَارٌ وَمِنْكُمْ مُسْتَوْدَعٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ مَنَّا دُونَ الْإِسْتِيدَاعِ^(٦).

(١) في (س): «يتعدى».

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٣/ب).

(٣) في (أ) و(خ): «الاستقرار».

(٤) قوله: «أو موضع استقرار واستيداع» أشار به إلى أن (مستقراً) و(مستودعاً) اسما مكانين، وبما قبله
إلى أنهما مصدران. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٢٥/٢).

(٥) ولم يختلفوا في (مستودع) أنه بفتح الدال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)،
و«النشر» (٢/٢٦٠).

(٦) قوله: «لأن الاستقرار منا دون الاستيداع» لأن الاستقرار في الأصلابِ أو فوق الأرض لا صُنِعَ للعبد
فيه، بخلاف الاستيداع في الأرحام، أو تحت الأرض، وضميرُ «منا» لله. انظر: «حاشية الأنصاري»
(٥٢٥/٢).

﴿قَدْ فَضَّلْنَا الْآلِيَّتَ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ ذكر مع ذكر النجوم ﴿يَعْلَمُونَ﴾ لأن أمرها ظاهر، ومع ذكر تخليق بني آدم ﴿يَفْقَهُونَ﴾ لأن إنشاءهم من نفس واحدة وتصريفهم بين أحوال مختلفة دقيق غامض يحتاج إلى استعمال فطنة وتدقيق نظر.

قوله: «ذكر مع ذكر النجوم ﴿يَعْلَمُونَ﴾...» إلى آخره.

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أن الفقه هو الفهم والحداقة وتدقيق النظر، فكان أليق بالاستدلال بالأنفس؛ لما فيه من الدقة والخفاء، بخلاف الاستدلال بالآفاق؛ ففيه الظهور والجلأ.

وقال ابن المنير: لا يتحقق الفرق، وإنما أريد أن يكون لكل آية فاصلة مستقلة بالمقصود بعداً عن التكرار وتفناً في البلاغة^(١).

(٩٩) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾: من السحاب، أو: من جانب السماء. ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ على تلويين الخطاب ﴿بِهِ﴾: بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: نبت كل صنف من النبات، والمعنى: إظهار القدرة في إنبات الأنواع المفتنة^(٢) بماء واحد كما في قوله: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لُبُّهَا عَلَى بَعْضِ الْأَكْثَلِ﴾ [الرعد: ٤].

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٥٠).

(٢) في هامش (أ): «ظ: المفتنة».

﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النَّبَاتِ أو الماء^(١) ﴿خَضِرًا﴾: شيئًا أخضر، يقال: اخضرَّ وخضرَّ كاعورَ وعورَ، وهو الخارجُ من الحَبَّةِ الْمُتَشَعِّبِ.

﴿يُخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخَضِرِ ﴿حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾ وهو السُّنْبُلُ ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾؛ أي: وأخرجنا من النَّخْلِ نخلًا مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ، أو مِن النَّخْلِ شيءٌ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِنَ النَّخْلِ﴾ خبرٌ ﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿مِنَ طَلْعِهَا﴾ بدلٌ مِنْهُ، والمعنى: وحاصلةٌ مِن طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوَانٌ، وهو الأعْدَاقُ: جمعُ قِنْوٍ؛ كصِنَوَانٍ: جمعُ صِنْوٍ. وقُرِئَ بضمِّ القافِ كذُبٍ وذُوبَانٍ^(٢)، وبفتحِها^(٣) على أَنَّهُ اسمُ جمعٍ؛ إذ ليسَ (فَعْلَان) مِن أَبْنِيَةِ الجمعِ.

﴿دَانِيَةً﴾: قَرِيبَةً مِنَ الْمُتَنَاوَلِ، أو: مُلْتَقَةً قَرِيبٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وإنما اقتصرَ على ذِكْرِهَا عن مُقَابِلِهَا لدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ وَزِيَادَةِ النِّعْمَةِ فِيهَا. ﴿وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ عطفٌ على ﴿نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

وقُرِئَ بِالرَّفْعِ^(٤) على الابتداءِ؛ أي: وَلَكُمْ - أو: ثُمَّ^(٥) - جَنَّاتٌ، أو: وَمِنَ الْكَرَمِ جَنَّاتٌ، ولا يجوزُ عطفُها على ﴿قِنْوَانٌ﴾ إذ العنبُ لا يخرجُ مِنَ النَّخْلِ.

(١) في (ت): «أو من الماء».

(٢) نسبت للسلمي عن علي، وعبد الوهاب عن أبي عمرو، والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٣) وهي قراءة الأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحاسب» (١/ ٢٢٣).

(٤) وهي قراءة الأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣١٥).

(٥) في (خ): «ثمّة».

﴿وَالرَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ﴾ أيضًا عطفٌ على ﴿نَبَاتٌ﴾، أو نصبٌ على الاختصاصِ لعزّة هذين الصنّفين عندهم.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهٍ﴾ حالٌ من (الرُّمَانِ)، أو من الجميع؛ أي: بعض ذلك مُتَشَابِهٌ وبعضه غير مُتَشَابِهٍ في الهيئة واللون والقدر والطعم.

﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾؛ أي: ثمر كل واحدٍ من ذلك، وقرأ حمزة والكسائي بضمّ الثاء والميم^(١)، وهو جمعُ ثَمَرَةٍ كخَشَبَةٍ وخُشْبٍ، أو ثمارٍ ككِتَابٍ وكُتُبٍ.

﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾: إذا أخرج ثمره كيف يُثْمِرُ ضئيلاً لا يكاد يُنتفع به.

﴿وَيَتَعَفَى﴾: وإلى حالٍ نُضِجِه كيف يعودُ، أو: إلى نُضِجِه كيف يعودُ ضَخِيماً ذا نفعٍ ولذّةٍ، وهو في الأصلِ مَصْدَرٌ (يَنْعَتُ الثَّمَرَةَ): إذا أدركتُ، وقيل: جمعُ يَانِعٍ كَنَاجِرٍ وَتَجَرٍ.

وَقُرِئَ بِالضَّمِّ^(٢) وهو لغةٌ فيه، و: (يَانِعُهُ)^(٣).

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: آياتٌ على وجودِ القادرِ الحكيمِ وتوحيده، فإنَّ حدوثَ الأجناسِ المُخْتَلِفَةِ والأنواعِ المُفْتَتَةِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ، ونَقْلَهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، لا يكونُ إلا بإحداثِ قَادِرٍ يَعْلَمُ تَفَاصِيلَهَا، وَيَرْجِعُ مَا تَقْتَضِي حِكْمَتُهُ مِمَّا يُمْكِنُ مِنْ أَحْوَالِهَا، وَلَا يَعْوِقُهُ عَنْ فِعْلِهِ نَدٌّ يُعَارِضُهُ أَوْ ضِدٌّ يُعَانِدُهُ، وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِتَوْبِيخِ مَنْ أَشْرَكَ بِهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ فَقَالَ:

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) أي: (ويُنْعَهُ) بضمّ الياء. نسبت لمجاهد وابن أبي إسحاق وقتادة والضحاك وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢ / ٣٢٨)، و«البحر المحيط» (٩ / ٣٢٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣ / ٩٠)، عن ابن محيصن.

(١٠٠) - ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾.

﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾؛ أي: الملائكة بأن عبدوهم وقالوا: الملائكة بنات الله، وسماهم جناً لاجتنانهم تحقيراً لسانهم.

أو: الشياطين؛ لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله، أو عبدوا الأوثان بتسويلهم وتحريضهم، أو قالوا: الله خالق الخير وكل نافع، والشيطان خالق الشر وكل ضار؛ كما هو رأي الثنوية^(١).

ومفعولا (جعل) : ﴿لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾، و﴿الْجِنَّ﴾ بدل من ﴿شُرَكَاءَ﴾، أو ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ و﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿شُرَكَاءَ﴾ أو حال منه.

وقرئ: (الجن) بالرفع^(٢)؛ كأنه قيل: من هم؟ فقيل: الجن، وبالجر^(٣) على الإضافة للتبيين.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ حال بتقدير (قد)، والمعنى: وقد علموا أن الله خالقهم دون الجن، وليس من يخلق كمن لا يخلق.

وقرئ: (وخلقهم)^(٤) عطفاً على ﴿الْجِنَّ﴾؛ أي: وما يخلقونه من الأصنام، أو على ﴿شُرَكَاءَ﴾ أي: وجعلوا له اختلافاً لهم للإفك حيث نسبوه إليه.

(١) وهم القائلون بيزدان وأهرمن، حيث قالوا: إن الله - تعالى - وإبليس أخوان، فالله - تعالى - خلق الناس والدواب والأنعام وكل خير، ويعبرون عن الله بيزدان، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب وكل شر، ويعبرون عن إبليس بأهرمن. انظر: «جامع البيان» للإيجي (١/٥٦٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي حيو.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي البرهم.

(٤) وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/٢٢٤).

﴿وَحَرِّقُوا لَهُ﴾: افْتَعَلُوا وَاْفْتَرَوْا لَهُ، وَقَرَأْ نَافِعٌ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِلتَّكْثِيرِ^(١).

وَقَرِئَ: (وَحَرَّفُوا)^(٢)؛ أَي: وَزَوَّرُوا.

﴿بَيْنَ وَبَنَتٍ﴾ فَقَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿عَزَّزْتُ أَبْنُ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٣٠]، وَقَالَتِ النَّصَارَى:

﴿الْمَسِيحُ أَبْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وَقَالَتِ الْعَرَبُ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ.

﴿بَغَيْرِ عِلْمٍ﴾: مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَا قَالُوا وَيَرَوْا عَلَيْهِ دَلِيلًا، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْوَاوِ، أَوِ الْمَصْدَرِ؛ أَيِ خَرْقًا بِغَيْرِ عِلْمٍ.

﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ وَهُوَ أَنْ لَهُ شَرِيكًا أَوْ وَلَدًا.

قَوْلُهُ: ﴿وَجَنَّتْ مِنْ أَغْنَابٍ﴾ عَطَفَ عَلَى: ﴿بَنَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾:

قَالَ الطَّبْطَبِيُّ: الْأَظْهَرُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى ﴿حَبًّا﴾؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿بَنَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مُفْصَّلٌ يَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ النَّامِيِّ، وَالنَّامِيِّ: الْحَبُّ وَالنَّوَى وَشِبْهُهُمَا^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْأَقْرَبُ لَفْظًا وَمَعْنَى أَنْ يُجْعَلَ عَطْفًا عَلَى ﴿خَضِرًا﴾ وَ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالزُّمَانُ﴾ عَلَى ﴿حَبًّا﴾^(٤).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤)، و«الكشاف»

(٣/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٧)، عن ابن عباس وابن عمر. وتحرفت في مطبوع

«الشراذ» إلى: (وخرقوا).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٨٣).

(٤) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٤/ أ).

قوله: «ولا يجوزُ عطفُه على ﴿قَنَوْنَ﴾؛ إذ العنبُ لا يخرجُ من النَّخْلِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: يُجابُ بأنَّها لَمَّا كَانَتْ مَعْرُوشَةً تَحْتَ أَشْجَارِ النَّخْلِ جَازَ وَصْفُهَا بِكَوْنِهَا مُخَرَّجَةً مِنَ النَّخْلِ مَجَازًا؛ لَكَوْنِهَا مُدْرَكَةً مِنْ خِلَالِهَا كَمَا يَدْرِكُ الْقِنَوْنَ، وَذَكَرَ الطَّبِيبِيُّ نَحْوَهُ^(١).

قوله: «حَالٌ مِنَ (الرُّمَّانِ)، أَوْ مِنَ الْجَمِيعِ»:

وقال أبو حَيَّانَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُمَا وَإِنْ أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَالًا مِنْهُمَا كَانَ التَّرَكِيبُ: مُشَبَّهَيْنِ وَغَيْرِ مُتَشَابِهَيْنِ^(٢).

قوله: «كَيْفَ يُثْمِرُ ضَيْلًا لَا يَكَادُ يُنْتَفِعُ بِهِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: يُشِيرُ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ ضَعِيفٌ غَيْرُ مُنْتَفِعٍ بِهِ فَيَقَابِلُ حَالَ الْبِنَعِ، وَيدُلُّ كَمَالُ التَّفَاوُتِ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ^(٣).

قوله: «أَوْ قَالُوا: اللَّهُ خَالِقُ الْخَيْرِ وَكُلِّ نَافِعٍ، وَالشَّيْطَانُ خَالِقُ الشَّرِّ وَكُلِّ ضَارٍّ؛ كَمَا هُوَ رَأْيُ النُّوَيَّةِ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ هَذَا قَوْلَ الْمُعْتَزَلَةِ بِعَيْنِهِ؟

قلنا: لَا، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِكُلِّ ضَارٍّ مَا يَعُمُّ الْأَعْيَانَ الضَّارَّةَ كَالْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي، وَالْمُعْتَزَلَةُ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ.

(١) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣٣/ب).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٣١٨/٩).

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣٤/أ).

قوله: «والجنُّ بَدَلٌ مِنْ «شُرَكَاءٍ»»:

قال أبو حيان: هذا لا يجوز؛ لأنه لو أُحِلَّ محلُّه وقيل: وجعلوا لله الجنَّ كم ينتظم^(١).

وتعقُّبه الحليُّ والسفاسيُّ بأنَّ ذلك لا يلزم في كلِّ بدلٍ، كما ردَّ به على الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿لَا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] ^(٢).

ثم قال ^(٣) أبو حيان: وأحسنُ إعرابٍ فيه ما قاله أستاذنا أبو جعفر بن الزبير أنه نصبٌ بإضمارِ فعلٍ جوابِ سؤالٍ مُقدَّرٍ، كأنَّه قيل: مَنْ جَعَلُوا؟ فـالـجـنُّ؛ أي: جَعَلُوا الجَنَّ، ويؤيِّده قراءةُ (الجنِّ) بالرفعِ ^(٤) على تقدِيرٍ: هم الجنُّ جواباً لِمَنْ قال: مَنْ الذي جَعَلُوهُ؟ ^(٥).

وقال الشيخ سعد الدين: قيل: الأولى أن يتَّصِبَ بِمَحذُوفٍ جَوَاباً عَنْ سَوْأَلٍ، وذلك لأنَّه لو كانَ بَدَلًا لكانَ التَّقديرُ: وجعلوا لله الجنَّ، وليسَ له كبيرُ معنى، اللهم أن يقال: إنَّ المُبدلَ ليسَ في حُكْمِ التَّنْحِيَةِ بِالْكُلِّيَّةِ ^(٦).

قوله: «وبالجَرِّ على الإِضافةِ للتَّبيينِ»:

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣٢٣/٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٨٤/٥).

(٣) في (س): «وقال».

(٤) نسبت لأبي حيو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٣٩).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٣٢٤/٩).

(٦) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٤/أ).

قال أبو حيَّان: لا يَتَضَحُّ معنى هذه القراءة؛ إذ التَّقْدِيرُ: وجَعَلُوا شُرَكَاءَ الجنِّ لله^(١).

وقال الحَلَبِيُّ: معناها واضحٌ بما فَسَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله: (والمعنى: أَشْرَكُوهُمْ في عِبَادَتِهِمْ^(٢)؛ لَأَنَّهُمْ أَطَاعُوهُمْ كما يُطَاعُ اللهُ^(٣))، ولذلك سَمَّاهَا إضافةً تَبْيِينٌ؛ أي: أنه بَيَّنَّ الشُّرَكَاءَ كَأَنَّهُ قِيلَ: الشُّرَكَاءَ الْمُطِيعِينَ لِلْجِنِّ^(٤).

(١٠١) - ﴿بَدِيعُ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿بَدِيعُ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ من إضافة الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى فاعلها أو إلى الظَّرْفِ، كقولهم: (تَبَّتْ الغَدَرُ)^(٥)؛ أي: ثابتٌ فيه، بمعنى: أنه عَدِيمُ النِّظَرِ فِيهِمَا.

وقيل: معناه: المُبْدِعُ، وقد سبقَ الكلامُ فيه، ورفعُهُ على الخيرِ والمبتدأِ محذوفٌ، أو على الابتداءِ^(٦) وخبرُهُ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾؛ أي: من أين - أو: كيف - يكونُ له وَلَدٌ ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ يكونُ مِنْهَا الولدُ؟.....

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٥).

(٢) في «الكشاف»: «عبادته».

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩١).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٨٦).

(٥) رجلٌ تَبَّتْ الغَدَرُ محرَّكةٌ: يَثْبُتُ في القتالِ والجَدَلِ وفي جميع ما يأخُذُ فيه. والغَدَرُ: كُلُّ موضعٍ صعبٍ لا تكادُ الدابةُ تُنْقِذُ فيه. انظر: «القاموس» (مادة: غدر).

(٦) في (ت): «على المبتدأ».

وَقُرِئَ بِالْبَاءِ^(١) لِلْفَصْلِ، أَوْ لِأَنَّ الْأَسْمَ صَمِيرُ اللَّهِ أَوْ صَمِيرُ الشَّانِ.
﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ يَكُلُّ شَيْءٍ عَالِمٌ﴾ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ بِهِ لَتَطْرُقِ
التَّخْصِصُ إِلَى الْأَوَّلِ.

وفي الآية استدلالٌ على نفي الولد من وجوه:
الأوّل: أَنَّ مِنْ مُبَدَعَاتِهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ^(٢)، وَهِيَ مَعَ أَنَّهَا مِنْ جِنْسٍ مَا
يُوصَفُ بِالْوِلَادَةِ مُبْرَأَةٌ عَنْهَا لَا سَتَمَرَارِهَا وَطُولِ مُدَّتِهَا، فَهِيَ أَوْلَى بِأَنْ يَتَعَالَى
عَنْهَا.

والثاني: أَنَّ الْمَعْقُولَ مِنَ الْوَلَدِ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مُتَجَانِسِينَ وَاللَّهُ تَعَالَى
مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَجَانِسَةِ.

والثالث: أَنَّ الْوَلَدَ كَفَاءُ الْوَالِدِ، وَلَا كَفَاءَ لَهُ لَوَجْهَيْنِ:
الأوّل: أَنَّ كُلَّ مَا عَدَاهُ مَخْلُوقُهُ فَلَا يَكْفِيهِ.

والثاني: أَنَّهُ لِدَايَةِ عَالِمٍ بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: «أَوْ إِلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِهِمْ: (تَبَّتْ الْغَدَرُ)، بِمَعْنَى: عَدِيمِ النَّظِيرِ فِيهِمَا»:
قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِضَافَةَ حَقِيقَةً بِمَعْنَى (فِي) عَلَى مَا يَرَاهُ
الْبَعْضُ فِي (تَبَّتْ الْغَدَرُ).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن النخعي، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٢٤)
نسبتها ليحيى.

(٢) في (خ): «والأرضون».

ثُمَّ بَيَّنَّ وَجْهَ الظَّرْفِيَّةِ عَلَى وَجْهِ لَا يَخْلُ بِالتَّنْزُّهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجَهَةِ، وَحَاصِلُهُ تَوْفِيَّةٌ مَعْنَى الْبِدَاعَةِ وَالتَّنْزُّهِ وَانْتِفَاءِ الْمَثَلِ وَالتَّطْيِيرِ، وَهُوَ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ نَفْسَهُ فِي السَّمَاوَاتِ.

قوله: «وفي الآية استِدْلَالٌ عَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ مِنْ وُجُوهِ»:

ذَكَرَهَا ثَلَاثَةً.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْعِلْمَ بِكُلِّ شَيْءٍ وَجْهٌ مُسْتَقِلٌّ فَتَكُونُ الْوُجُوهُ أَرْبَعَةً إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَجَهُ وَجَعَلَهُ مَعَ ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْإِبْجَادِ الْاِخْتِيَارِيِّ، وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ، وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا يُنَاقَشُ فِي لَزُومِ كَوْنِ الْوَلَدِ كَالْوَالِدِ فِي الْعِلْمِ بِكُلِّ شَيْءٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ بَعْدَمَا طَوَّلَ فِي تَقْرِيرِ الْوُجُوهِ: وَلَوْ أَنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَذْكُرُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَلَامًا يُسَاوِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ فِي الْقُوَّةِ وَالْكَمَالِ لَعَجَزُوا عَنْهُ^(١).

(١٠٢ - ١٠٣) - ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَا تَدْرِكُهُ الْآبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

﴿ذَلِكُمْ﴾ إِيضًا إِلَى الْمَوْصُوفِ بِمَا سَبَقَ مِنَ الصِّفَاتِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ. ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أَخْبَارٌ مُتَرَادِفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ بَدَلًا أَوْ صِفَةً، وَالْبَعْضُ خَيْرًا.

(١) انظر: «التفسير الكبير» (١٣/٩٤).

﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ حَكْمٌ مُسَبَّبٌ عَنْ مَضْمُونِهَا، فَإِنَّ مَنْ اسْتَجَمَعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ اسْتَحَقَّ الْعِبَادَةَ.

﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾؛ أَي: وَهُوَ مَعَ تِلْكَ الصِّفَاتِ مُتَوَلَّى أُمُورِكُمْ فَكُلُّوْهَا إِلَيْهِ وَتَوَسَّلُوا بِعِبَادَتِهِ إِلَى إِنْجَاحِ مَارِبِكُمْ، وَرَقِيبٌ عَلَى أَعْمَالِكُمْ فَيُجَازِيكُمْ عَلَيْهَا.

﴿لَا تُدْرِكُهُ﴾: لَا تَحِيطُ بِهِ ﴿الْأَبْصَرُ﴾: جَمْعُ بَصِيرٍ، وَهِيَ حَاسَّةُ النَّظَرِ، وَقَدْ يُقَالُ لِلْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَحَلُّهَا.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى امْتِنَاعِ الرُّؤْيَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْإِدْرَاكُ مُطْلَقَ الرُّؤْيَةِ، وَلَا النَّفْيُ فِي الْآيَةِ عَامًّا فِي الْأَوْقَاتِ فَلَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ الْحَالَاتِ، وَلَا فِي الْأَشْخَاصِ فَإِنَّهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: (لَا كُلُّ بَصِيرٍ يُدْرِكُهُ) مَعَ أَنَّ النَّفْيَ لَا يُوجِبُ الْامْتِنَاعَ.

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾: يَحِيطُ عِلْمُهُ بِهَا ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ فَيُدْرِكُ مَا لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ كَالْأَبْصَارِ^(١).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ اللَّفِّ؛ أَي: لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ لِأَنَّهُ اللَّطِيفُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ لِأَنَّهُ الْخَبِيرُ فَيَكُونُ اللَّطِيفُ مُسْتَعَارًا مِنْ مُقَابِلِ الْكَثِيفِ لِمَا لَا يُدْرِكُ بِالْحَاسَةِ وَلَا يَنْطَبِعُ فِيهَا.

(١) المراد بالأبصار هنا: النور الذي يُدْرِكُ بِهِ الْمَبْصَرَاتِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُهُ مَدْرَكٌ بِخِلَافِ جَرَمِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ يُرَى، أَوْ يُقَالُ: الْمَرَادُ أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ لَا تَرَى نَفْسَهَا، وَوَقَعَ فِي نَسْخَةِ بَدَلِ «كَالْأَبْصَارِ»: «بِالْإِبْصَارِ» عَلَى صِبْغَةِ الْمَصْدَرِ. انظر: «حاشية الشهاب» (٤ / ١٠٩).

قوله: «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ بَدَلًا أَوْ صِفَةً»:

لم يَجُزْ ذلك في الكل؛ لأنَّ ﴿اللَّهُ﴾ عَلَّمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ صِفَةً لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ^(١).

(١٠٤ - ١٠٥) - ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ (١٠٤) وَكَذَلِكَ نُصْرِفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِيُنَبِّئَنَّهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ.

﴿قَدْ جَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ البصائرُ: جمعُ بصيرةٍ، وهي للنفسِ كالْبَصَرِ لِلْبَدَنِ، سُمِّيَتْ بِهَا الدَّلَالَةُ لِأَنَّهَا تَجَلِّي لَهَا الْحَقُّ وَتُبْصَرُهَا.

﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾؛ أي: أَبْصَرَ الْحَقَّ وَأَمِنَ بِهِ ﴿فَلِنَفْسِهِ﴾ أَبْصَرَ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ لَهَا.

﴿وَمَنْ عَمِيَ﴾ عَنِ الْحَقِّ وَضَلَّ ﴿فَعَلَيْهَا﴾ وَبِأَلِهِ.

﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ وَإِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَاللَّهُ هُوَ الْحَفِيظُ عَلَيْكُمْ يَحْفَظُ أَعْمَالَكُمْ وَيُجَازِيكُمْ عَلَيْهَا، وَهَذَا كَلَامٌ وَرَدَ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ^(٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿وَكَذَلِكَ نُصْرِفُ الْآيَاتِ﴾: وَمِثْلُ ذَلِكَ التَّصْرِيفُ نَصْرَفُ، وَهُوَ إِجْرَاءُ الْمَعْنَى الدَّائِرِ فِي الْمَعَانِي الْمُتَعَاقِبَةِ، مِنَ الصَّرْفِ وَهُوَ نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ أي: وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ صَرَفْنَا، وَاللَّامُ لَامُ الْعَاقِبَةِ، وَالذَّرْسُ: الْقِرَاءَةُ وَالتَّعَلُّمُ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمِيرٍ: ﴿دَارَسْتَ﴾؛ أي: دَارَسْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَذَاكِرَتَهُمْ.

(١) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٤/ب).

(٢) في (خ): «لسان رسول الله».

وابن عامر ويعقوب: ﴿دَرَسْتُ﴾ مِنَ الدُّرُوسِ^(١)؛ أي: قَدِمْتُ هذه الآياتُ وَعَقْتُ؛ كَقَوْلِهِمْ: ﴿أَسْطَرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقري: (دَرُسْتُ) بضمِّ الرَّاءِ^(٢) مُبَالِغَةً فِي ﴿دَرَسْتُ﴾.

و: (دَرِسْتُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٣) بِمَعْنَى: قُرِئْتُ، أَوْ عُفِيتُ.

و: (دَارَسْتُ)^(٤) بِمَعْنَى: دَرَسْتُ، أَوْ دَارَسْتُ الْيَهُودَ مُحَمَّدًا، وَجَارَ إِضْمَارُهُمْ بِلا ذِكْرِ لُشْهَرَتِهِمْ بِالدراسة.

و: (دَرَسُنْ)^(٥)؛ أي: عَقَوْنُ.

و: (دَرَسَ)^(٦)؛ أي: دَرَسَ مُحَمَّدٌ ﷺ.

و: (دَارِسَاتُ)^(٧)؛ أي: قَدِيمَاتُ، أَوْ ذَاتُ دَرَسٍ كَقَوْلِهِ: ﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [الحاقة: ٢١].

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣١)، و«زاد المسير» (٢/ ٦٤)، و«البحر

المحيط» (٩/ ٣٣٥). وعزاها ابن الجوزي لأبي رضي الله عنه.

(٣) نسبت للحسن كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، ولابن عباس رضي الله عنهما

بخلاف عنه وقتادة كما في «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٢٥) عنه

وعن أبي رضي الله عنهما.

(٧) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦). وقد أورد أبو حيان ثلاث عشرة قراءة

لهذه الكلمة منها ما ذكر هنا ومنها ما لم يذكر.

﴿وَلْيُنْزِلْهُ﴾ واللام على أصله؛ لأنَّ التَّيِينَ مَقْصُودُ التَّصْرِيفِ^(١)، وَالضَّمِيرُ
لِلآيَاتِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، أَوْ لِلْقُرْآنِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ لَكَوْنُهُ مَعْلُومًا، أَوْ لِلْمَصْدَرِ.
﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُمْ الْمُتَنَفِّعُونَ بِهِ.

قوله: «وهي للنفس كالْبَصَرِ لِلْبَدَنِ»:

قال الطَّبِيبُ: فِيهِ بَيَانٌ لِرَبْطِ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا، يَعْنِي: كَمَا نَفَى إِدْرَاكَ الْبَصَرِ عَنِ
الْمُكَلَّفِينَ أَثَبَّتْ لَهُمُ الْبَصِيرَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ بِهَا^(٢).

قوله: «فَلِنَفْسِهِ» ﴿أَبْصَرَ»:

قال أَبُو حَيَّانٍ: الْأَوَّلَى تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ؛ أَي: فَالْإِبْصَارُ لِنَفْسِهِ وَالْعَمَى فَعَلْيَهَا،
وَذَلِكَ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَحْذُوفَ يَكُونُ مُفْرَدًا لَا جُمْلَةً، وَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ عَمْدَةً
لَا فَضْلَةً، وَفِي تَقْدِيرِهِ هُوَ^(٣) الْمَحْذُوفُ جُمْلَةً وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فَضْلَةً.

وَالثَّانِي - وَهُوَ أَقْوَى - أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقَدَّرُ فَعَلًا لَمْ تَدْخُلِ الْفَاءُ، سِوَاءُ

(١) قوله: «اللام على أصله...»؛ أَي: مِنْ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ، يَوْضَحُهُ قَوْلُ «الْكَشَافِ»: فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ
اللَّامِ فِي «وَلْيَقُولُوا» ﴿وَلْيُنْزِلْهُ﴾؟ قُلْتَ: الْفَرْقُ أَنَّ الْأَوَّلَى مُجَازٌ، وَالثَّانِيَةُ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ
صُرِّفَتْ لِلتَّيِينَ، وَلَمْ تُصَرَّفْ لِيَقُولُوا: دَرَسْتَ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَ هَذَا الْقَوْلُ بِتَصْرِيفِ الْآيَاتِ كَمَا
حَصَلَ التَّيِينَ، شُبِّهَ بِهِ فِسْقَ مَسَاقِهِ وَقِيلَ: (لِيَقُولُوا) كَمَا قِيلَ: (لِنَبِيِّهِ). انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ»
(٢/٥٣٢). وانظر: «الْكَشَافُ» (٣/٩٧).

(٢) انظر: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٦/٢٠٢).

(٣) أَي: الزَّمْخَشَرِيُّ.

كَانَتْ (مَنْ) شَرْطًا أَمْ مَوْصُولَةً؛ لَا مِتْنَاعِيهَا فِي الْمَاضِي^(١).
وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: الَّذِي قَدَّرَهُ الْمُصَنِّفُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْكَلْبِيُّ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ
فِيمَا ذَكَرَ قَدْ يُنَازَعُ فِيهِ^(٢).

وَقَالَ السَّفَاقِيُّ: أَمَّا التَّرْجِيحَانِ الْأَوَّلَانِ فَمُعَارَضَانِ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ يَتَرَجَّحُ
لِتَقْدِيمِ فِعْلِ مَلْفُوظٍ بِهِ وَكَانَ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ الْمُؤْذِنِ
بِالِاخْتِصَاصِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَدَّرِ الْفِعْلُ مُوَالِيًا لِفَاءِ الْجَوَابِ، بَلْ
قَدَّرَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ الْمَاضِي مُقَدَّمًا، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ، لَوْ قُلْتُ: (مَنْ أَكْرَمَ زَيْدًا
فَلِنَفْسِهِ أَكْرَمُهُ) لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْفَاءِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قَدَّرَ الْفِعْلَ مُتَأَخِّرًا لَكَوْنِ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْتِصَاصِ
وَاللَّفْظِ عَلَى الْفَاءِ، تَقُولُ: (مَنْ جَاءَ فَلِلْإِكْرَامِ جَاءَ) وَلَا تَقُولُ: (فَجَاءَ لِلْإِكْرَامِ)
إِلَّا بِتَأْوِيلٍ^(٣).

قَوْلُهُ: «فَعَلَيْهَا» وَبِأَلِهِ:

قُلْتُ: كَذَا قَدَّرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا خِلَافَ مَا قَدَّرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ حَيْثُ قَالَ: «فَعَلَى
نَفْسِهِ عَمِي»، وَلَا أَدْرِي أَغَايِرَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ؛ فَلَا هُوَ قَدَّرَ الْفِعْلَ فِيهِمَا كَالرَّمَحْشَرِيِّ،
وَلَا الْمُبْتَدَأَ فِيهِمَا كَأَبِي حَيَّانٍ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/٣٣٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٥/٩٣ - ٩٤).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٤/ب).

قوله: «والله هو الحَفِظُ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يعني: أَنَّ تَقْدِيمَ الضَّمِيرِ وَإِبْلَاءَهُ حَرْفَ النَّفْيِ لِلْحَصْرِ^(١) وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ صِفَةً لَا فِعْلًا؛ أَي: الْحَفِظُ غَيْرِي - وَهُوَ اللَّهُ - لَا أَنَا^(٢).

قوله: «وهذا كلامٌ وردَ على لسانِ الرَّسُولِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: كأنه قيل: قل ذلك^(٣).

قوله: «و(دُرِست) على البناءِ للمفعول بمعنى: قُرِئت، أو عُقِيت»:

قال أبو حَيَّان: أَمَّا قُرِئتَ فظاهرٌ؛ لِأَنَّ (دَرَسَ) بِمَعْنَى (كَرَّرَ الْقِرَاءَةَ) مُتَعَدٍّ، وَأَمَّا بِمَعْنَى (بَلَى) وَ(انمَحَى) فَلَا أَحْفَظُهُ مُتَعَدِّيًا، وَلَا وَجَدْنَاهُ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَى شِعْرِهِ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا لَازِمًا^(٤).

وقال السَّفَاقْسِيُّ: بَلْ حُفِظَ أَيْضًا مُتَعَدِّيًا، قال الزُّبَيْدِيُّ: درسَ الشَّيْءُ يُدْرَسُ دُرُوسًا: عَفَا وَدَرَسَتْهُ الرِّيحُ^(٥).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جَاءَ (دَرَسَ) لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا بِالْمَعْنَيْنِ^(٦).

(١) في النسخ الخطية: «المحصر»، والمثبت من «حاشية التفਤازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣٣٦/٩).

(٥) انظر: «مختصر العين» للزُّبَيْدِي (٣٧٧/٢).

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ب).

(١٠٦ - ١٠٧) - ﴿أَتَبَعَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ

﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾.

﴿أَتَبَعَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ بالتدوين به ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراض أكده به إيجاب الاتباع، أو حال مؤكدة.

﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ بمعنى: منفرداً في الألوهية.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾: ولا تحتفل بأقوالهم، ولا تلتفت إلى آرائهم، ومن جعله منسوخاً بآية السيف، حمل الإعراض على ما يعم الكف عنهم.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ توحيدهم وعدم إشراكهم ﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ وهو دليل على أنه تعالى لا يريد إيمان الكافر، وأن مراده واجب الوقوع.

﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾: رقيباً ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ تقوم بأمرهم^(١).

(١٠٨) - ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا

لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: ولا تذكرُوا آلِهَتَهُم التي يعبدونها بما فيها من القبائح ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا﴾: تجاوزاً عن الحق إلى الباطل ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: على جهالة بالله وبما يجب أن يذكر به.

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ: ﴿عُدُّوا﴾^(٢) يقال: عدا فلان عُدَّوا وعُدَّاء وعُدَّوَانَا.

رُوي أنه عليه السلام كَانَ يَطْعَنُ فِي آلِهَتِهِمْ فَقَالُوا: لَتَنْتَهَيْنَ عَنْ سَبِّ آلِهَتِنَا أَوْ لَنَهْجُونَ إِلَهَكَ، فَتَرَكْتُ^(٣).

(١) في (أ) و(خ): «بأمرهم»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

(٢) وهي قراءة يعقوب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره الثعلبي في «تفسيره» =

وقيل: كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسُبُّونَهَا فَهُمْ لَنَا يَكُونُ سَبُّهُمْ سَبًّا لِسَبِّ اللَّهِ^(١).
وفيه دليل على أَنَّ الطَّاعَةَ إِذَا أَدَّتْ إِلَى مَعْصِيَةٍ رَاجِحَةٍ وَجِبَ تَرْكُهَا، فَإِنَّ مَا
يُؤَدِّي إِلَى الشَّرِّ شَرٌّ.

﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ آمَةٍ عَمَلُهُمْ﴾ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ بِأَحْدَاثٍ مَا يُمَكِّنُهُمْ مِنْهُ وَيَحِيلُهُمْ
عَلَيْهِ تَوَفِيقًا وَتَحْذِيلًا، وَبِجَوَازِ تَخْصِيصِ (الْعَمَلِ) بِالشَّرِّ وَ(كُلِّ آمَةٍ) بِالْكَفَرَةِ لِأَنَّ
الْكَلَامَ فِيهِمْ، وَالْمَشَبَّهُ بِهِ تَرْيِينُ سَبِّ اللَّهِ لَهُمْ.
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بِالْمَحَاسِنِ وَالْمَجَازَةِ عَلَيْهِ.

(١٠٩) - ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ آيَتِنَاهُمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ
وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ آيَتِنَاهُمْ﴾ مَصْدَرٌ فِي مَوْقِعِ^(٢) الْحَالِ، وَالذَّاعِي لَهُمْ إِلَى هَذَا
الْقَسَمِ وَالتَّأَكِيدِ فِيهِ التَّحَكُّمُ عَلَى الرَّسُولِ فِي طَلَبِ الْآيَاتِ وَاسْتِحْقَاقُ مَا رَأَوْا مِنْهَا.
﴿لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ مِنْ مُقْتَرَحَاتِهِمْ ﴿لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ هُوَ قَادِرٌ
عَلَيْهَا يُظْهِرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِقُدْرَتِي وَإِرَادَتِي.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وَمَا يُدْرِيكُمْ؟ اسْتَفْهَامُ انْكَارٍ ﴿أَنَّهَا﴾؛ أَي: الْآيَةُ الْمُقْتَرَحَةُ
﴿وَإِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أَي: لَا تَدْرُونَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، أَنْكَرَ السَّبَبَ مُبَالِغَةً فِي نَفْيِ
الْمُسَبَّبِ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا لَمْ يُنْزِلْهَا لِعِلْمِهِ بِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
بِهَا، وَقِيلَ: ﴿لَا﴾ مَزِيدَةٌ.

= (١٧٣/١٢).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٨٠/٩) عن قتادة، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧٤/١٢).

(٢) في (خ): «في موضع».

وقيل: (أَنْ) بمعنى: لعل؛ إذ قرئ: (لعلها)^(١).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب: ﴿إِنَّهَا﴾ بالكسر^(٢)، كأنه قال: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم أخبرهم بما علم منهم.

والخطاب للمؤمنين فإنهم يتمنون مجيء الآية طمعا في إيمانهم فنزلت^(٣).

وقيل: للمشركين^(٤)؛ إذ قرأ ابن عامر وحمزة: ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ بالتاء^(٥).

وقرئ: (وما يشعرهم أنها إذا جاءتهم)^(٦) فيكون إنكارا لهم على حليفهم؛ أي: وما يشعرهم أن قلوبهم حينئذ لم تكن مطبوعة كما كانت عند نزول القرآن وغيره من الآيات فيؤمنون بها.

قوله: «﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراض أكد به إيجاب الاتباع:

قال الطيبي: لما في كلمة التوحيد من التمسك بحبل الله والاعتصام به والتبري

(١) أي: (لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون) وهي قراءة أبي رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، «التييسر» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٤٨٧). ولم يذكر فيها خبراً مروياً عن السلف.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٦) عن مجاهد.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، و«التييسر» (ص: ١٠٦).

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، دون نسبة. وفي «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠) عن عبد الله: (وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون). وفي نسخة منه: (يشعرهم).

والإعراض عما سواه، ولأنَّ الموحى ليس إِلَّا التَّوْحِيدَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَآ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحِدٌ﴾ [الكهف: ١٠] ^(١).

قوله: «أو حال مُؤكِّدة»:

قال صاحبُ «التَّقریب»: فيه نظر؛ إذ شرطُ المؤكِّدة تقدُّمُ جملةٍ اسميَّةٍ.

وقال الطَّيْبِيُّ: هذا كحذفِ العاملِ كما تقدَّم مراراً.

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: على تجويزها بعدَ الجملةِ الفعليَّةِ كما سبقَ في ﴿قَالِمَا يَأْلَسُطُ﴾ [آل عمران: ١٨] ^(٢).

قوله: «وما يُدريكم...» إلى آخره.

قال ابنُ المُنيِّرِ: إذا قيلَ لك: (أَكْرِمُ زَيْدًا يَكْفِيْتُكَ) قلتَ في إنكاره: (وما يُدريكَ أَنِّي إذا أكرمتُه يُكافئني؟).

فإن قيل: (لا تَلَزَمَ زَيْدًا فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيْتُكَ) قلتَ في إنكاره: (وما يدريكَ أَنَّهُ لَا يُكافئني؟) تريد: وأنا أعلمُ منه المكافأة.

فكانَ مُقتَضَى حُسْنِ ظَنِّ الْمُؤْمِنِينَ بهؤلاءِ العابدينَ أَن يُقَالَ لَهُمْ: وما يُدريكُم أَنَّهَا إذا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ؟ وإثباتُ (لا) يعكسُ المعنى إلى أَنَّ المعلومَ لك الثبوتُ، وَأَنْتَ تُنْكِرُ على مَنْ نَفَى، فلهذا حملَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ على زِيَادَةِ (لا)، وَبَعْضُهُمْ على مَعْنَى (لعل).

(١) انظر: «فتح الغيب» (٦/٢٠٦).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٤/ب).

وَالزَّمْخَشَرِيُّ أَبْقَاهَا عَلَى وَجْهِهَا بِطَرِيقٍ فَوَضَّحَهُ بِمِثَالِنَا الْمَذْكُورِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ:
(أَكْرَمَ زَيْدًا وَيَكَا فَيْتَكَ)، فَلَكَ فِيهِ حَالَتَانِ:

حَالَةٌ تَنْكِرٌ عَلَيْهِ ادِّعَاءُ الْعِلْمِ لِمَا تَعْلَمُ خِلَافَهُ.

وَحَالَةٌ تَعْذُرُهُ فِي عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُكَافِي.

وَإِنْكَارُ الْأَوَّلِ بِحَذْفِ (لَا)، وَإِنْكَارُ الثَّانِي يَجُوزُ مَعَهُ ثُبُوتُ (لَا) بِمَعْنَى: وَمِنْ
أَيْنَ تَعْلَمُ أَنْتَ مَا عَلِمْتَهُ أَنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يُكَافِي؟

فَالْآيَةُ أَقِيمَ فِيهَا عَذْرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَدَمِ عِلْمِهِم بِالْغَيْبِ الَّذِي عَلِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ
عَدَمُ إِيْمَانِ هَؤُلَاءِ، وَاسْتِقَامَ دُخُولِ (لَا) ^(١).

قَوْلُهُ: «أَنْكَرَ السَّبَبَ مُبَالِغَةً فِي نَفْيِ الْمُسَبَّبِ»:

قَالَ الطَّبَّيُّ: يَعْنِي: أَنْكَرَ الدَّرَايَةَ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَأُرِيدَ إِنْكَارُ إِظْهَارِ الْحَرَصِ عَلَى
إِيْمَانِهِمْ؛ أَي: أَنْتُمْ لَا تَدْرُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَلِذَلِكَ تَطْمَعُونَ فِي إِيْمَانِهِمْ ^(٢).

(١١٠) - ﴿وَنَقْلِبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ
يَعْمَهُونَ﴾.

﴿وَنَقْلِبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أَي: وَمَا يُشْعِرُكُمْ
أَنَا حَيْثُ نَزِدْ نُقْلِبُ أَفْئِدَتَهُمْ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَفْقَهُوَنَهُ ^(٣) وَأَبْصَارُهُمْ فَلَا يُبْصِرُونَهُ فَلَا
يُؤْمِنُونَ بِهَا.

(١) انظر: «الانصاف» (٥٧/٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢١١/٦).

(٣) في (خ): «يفهمونه».

﴿كَمَالُ يُؤْمِنُوا بِهِ﴾؛ أي: بما أنزل من الآيات ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾: وَنَدَعُهُمْ مُتَحِيرِينَ لَا نَهْدِيهِمْ هُدَايَةَ الْمُؤْمِنِينَ.
وَقُرِئَ (وَيُقَلَّبُ.. وَيَذَرُهُمْ) عَلَى الْغَيْبَةِ^(١)، وَ: (تُقَلَّبُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ
وَالْإِسْنَادِ إِلَى الْأَفْتَدَةِ^(٢).

قوله: «وَنُقَلَّبُ أَفْتَدَتَهُمْ عَطْفٌ عَلَى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾»:

قال أبو حيان: الظاهر أنها استئناف إخبار^(٣).

وقال الحلبي: الظاهر ما قاله المصنف، ويساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد^(٤).

(١١١) - ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَّنا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِكَةُ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَّنا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِكَةُ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ كما اقترحوا فقالوا: ﴿لَوْ أَنَّا زَلَّنا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] فَأَتَوْا بِأَيَاتِنَا، ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَكِكَةُ قُبُلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٥٥)، عن النخعي، و«الكشاف»

(٢/ ١٠٢) دون نسبة. وقراءة: (ويقلب) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات»

(ص: ٤٥) عن الكسائي عن بعضهم.

(٢) أي: «وَيُقَلَّبُ أَفْتَدَتَهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف»

(٢/ ١٠٢)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٥٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٥/ ١١٠)، وما ذكر من التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد، رواه

الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٩٠)، ولفظه عن ابن عباس: «لما جحد المشركون ما أنزل الله لم تثبت

قلوبهم على شيء، وردت عن كل أمر».

و﴿قَبْلًا﴾: جمعُ قَبِيلٍ بمعنى كَفِيلٍ؛ أي: كُفَلَاءٌ بما بَشَّرُوا به وأنذَرُوا.

أو: جمعُ قَبِيلٍ الذي هو جمعُ قَبِيلَةٍ بمعنى: جَمَاعَاتٍ، أو مَصَدَرٌ بمعنى: مُقَابَلَةٌ ك﴿قَبْلًا﴾، وهو قِرَاءَةٌ نَافِعٍ وابِنِ عامِرٍ^(١)، وهو على الوُجُوهِ حَالٌ من ﴿كُلِّ﴾ وإنَّما جازَ ذلك لُغُومِهِ.

﴿وَمَا كَانُوا يُؤْمِنُوا﴾ لَمَّا سَبَقَ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ بِالْكَفْرِ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ استثناءٌ من أعمِّ الأحوالِ؛ أي: لا يُؤْمِنُونَ في حَالٍ إِلَّا حَالٌ مَشِيئَةِ اللَّهِ إِيْمَانَهُمْ، وقيل: مُنْقَطِعٌ، وهو حُجَّةٌ واضِحَةٌ على المَعْتَزِلَةِ.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ أَنَّهُمْ لَوْ اتُّوا بِكُلِّ آيَةٍ لَمْ يُؤْمِنُوا، فَيُقْسِمُونَ بِاللَّهِ جَهْدَ إِيْمَانِهِمْ على ما لا يَشْعُرُونَ، ولذلك أَسَدَ الْجَهْلُ إلى أَكْثَرِهِمْ مع أَنَّ مُطْلَقَ الْجَهْلِ يَعْثُفُهُمْ.

أو: لَكِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ يَجْهَلُونَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ فَيَتِمُّونَ نَزُولَ الْآيَةِ طَمَعًا فِي إِيْمَانِهِمْ.

(١١٢-١١٣) - ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (١١٣) وَلِيَصْغِيَ إِلَيْهِ أَفْعَدُهُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾؛ أي: كما جَعَلْنَا لَكَ عَدُوًّا جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ سَبَقَكَ عَدُوًّا، وهو دَلِيلٌ على أَنَّ عداوَةَ الْكُفْرَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ بفِعْلِ اللَّهِ وَخَلْقِهِ.

﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾: مَرَدَّةُ الْفَرِيقَيْنِ، وهو بَدَلٌ مِنْ ﴿عَدُوًّا﴾، أو أَوَّلُ مَفْعُولِي ﴿جَعَلْنَا﴾ و﴿عَدُوًّا﴾ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، و﴿لِكُلِّ﴾ متعلِّقٌ به أو حَالٌ مِنْهُ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥-٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: يُوسِسُ شياطينُ الجنِّ إلى شياطينِ الإنسِ، أو بعضُ الجنِّ إلى بعضٍ، أو بعضُ ^(١) الإنسِ إلى بعضٍ.

﴿زُخْرَفَ الْقَوْلِ﴾: الأباطيلُ المموَّهةُ؛ من زخرفةٍ: إذا زَيَّنَه.

﴿غُرُورًا﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موقع ^(٢) الحالِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾ إيمانهم ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾؛ أي: ما فعلوا ذلك، يعني: معاداة الأنبياء وإيحاء الزخارف، ويجوز أن يكون الضمير للإيحاء أو الزخرف أو الغرور، وهو أيضًا دليلٌ على المعتزلة.

﴿فَذَرَهُمْ وَمَا بَيْنَهُمْ﴾: وكفرهم.

﴿وَلَصَّحَفَ لَآئِهِ أَفْسَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ عطفٌ على ﴿غُرُورًا﴾ إن جعل علةً، أو متعلّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: وليكون ذلك جعلنا لكلِّ نبيٍّ عدوًّا، والمعتزلة لما اضطروا فيه قالوا: اللامُ لاُمِ العاقبةِ، أو لامُ القسمِ كسرت لما لم يؤكّد الفعل بالنون، أو لامُ الأمرِ وضعفه أظهرُ.

والصَّغُورُ: الميلُ، والضميرُ لما له الضميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾.

﴿وَلَيَرْضَوْهُ﴾ لأنفسهم ﴿وَلَيَقْفَرُوا﴾: وليكتسبوا ﴿مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ من الآثامِ.

قوله: «أو لامُ الأمرِ وضعفه...» حيث لم يُحذف آخرُ الفعلِ المُعتلِّ.

(١١٤) - ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾.

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا﴾ على إرادة القولِ؛ أي: قلْ لهم يا محمّد: أغيرَ الله

(١) في (خ): «وبعض».

(٢) في (خ): «موضع».

أَطْلُبُ مَنْ يَحْكُمُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَيَفْصِلُ الْمَحَقَّ مِنْ الْمَبْطِلِ، وَ(غَيْرَ) مَفْعُولُ ﴿أَبْتَنِي﴾، وَ﴿حَكَمًا﴾ حَالٌ مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ عَكْسَهُ. وَ﴿حَكَمًا﴾ أَبْلَغُ مِنْ (حَاكِمٍ) وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ الْعَادِلِ.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ﴾: الْقُرْآنَ الْمُعْجَزَ ﴿مُفَصَّلًا﴾: مُبَيَّنًا فِيهِ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ بَحِثٌ يَنْفِي التَّخْلِيطَ وَالْإِلْتِبَاسَ^(١)، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ بِإِعْجَازِهِ وَتَقْرِيرِهِ مُغْنٍ عَنْ سَائِرِ الْآيَاتِ.

﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ تَأْيِيدٌ لِدَلَالَةِ الْإِعْجَازِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ بِهِ لِتَصْدِيقِهِ مَا عِنْدَهُمْ مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُمَارِسْ كُتُبَهُمْ وَلَمْ يُخَالِطْ عُلَمَاءَهُمْ، وَإِنَّمَا وَصَفَ جَمِيعَهُمْ بِالْعِلْمِ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَعْلَمُونَ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ.

وقيل: المراد مؤمنو أهل الكتاب.

وقرأ ابنُ عامِرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿مُنَزَّلٌ﴾ بِالتَّشْدِيدِ^(٢).

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ﴾ فِي أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ، أَوْ فِي أَنَّهُ مُنَزَّلٌ بِجُحُودِ أَكْثَرِهِمْ وَكُفْرِهِمْ بِهِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٣) [القصص: ٨٧].

أَوْ خَطَابُ الرَّسُولِ لَخَطَابِ الْأُمَّةِ.

(١) فِي (خ): «وَالِإِلْتِبَاسِ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٦٦)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٦).

(٣) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الْخَطِيئَةُ: (وَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) وَالصَّوَابُ الْمُبْتَدَأُ.

وقيل: الخطاب لكل واحد على معنى: أَنَّ الأدلة لَمَّا تعاضدت على صحته فلا ينبغي لأحد أن يفتري فيه.

قوله: «أو خطاب الرسول لخطاب الأمة»:

قال الطيبي: يريد أن قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ﴾ من باب تلوين الخطاب، فيجوز أن يراد به رسول الله ﷺ خاصة مريدا للثبات على اليقين والتجنب عن الامتراء تهيجا وإلهابا، ولأتمه عامة بالطريق الأولى.

وأن يراد به جميع الناس ابتداء.

وأن يراد به جميع الناس لكن على سبيل التبعية تعظيما للمخاطب؛ لأنَّ الرسول ﷺ رئيس أمة وعليه تدور رَحَى الأمة، كقوله تعالى: ﴿وَنَبَأُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِغَيْرِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].^(١)

(١١٥) - ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾: بلغت الغاية أخباره وأحكامه ومواعيده ﴿صِدْقًا﴾ في الأخبار والمواعيد ﴿وَعَدْلًا﴾ في الأقضية والأحكام، ونصبهما يحتمل التمييز والحال والمفعول له.

﴿لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾: لا أحد يُبدِّل شيئًا منها بما هو أصدق أو أعدل، أو: لا أحد يقدر أن يُحرِّفها شائعا ذائعا كما فعل بالتوراة على أن المراد بها القرآن فيكون ضمانة لها من الله بالحفظ كقوله: ﴿وَإِنَّا لَمُحْفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، أو: لا نبي ولا كتاب بعدها ينسخها ويبدل أحكامها.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢١-٢٢٢).

وقرأ الكوفيون ويعقوب: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾^(١)؛ أي: ما تكلم به، أو القرآن.
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِمَا يَقُولُونَ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بما يضمرون فلا يهملهم.

قوله: «وَنَصْبُهُمَا يَحْتَمِلُ التَّمْيِيزَ وَالْحَالَ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: إِمَّا مِنْ ﴿رَبِّكَ﴾، أَوْ مِنْ (الكَلِمَةِ) عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ^(٢).
قوله: «لَا أَحَدٌ يَدُلُّ شَيْئًا مِنْهَا بِمَا هُوَ أَصْدَقُ»؛ أي: إخباراً، «أو أعدل»؛ أي:
أمراً ونهياً^(٣) ووعداً ووعيداً، قاله الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ^(٤).
قال: والباءُ في قوله: «بما» لَيْسَتْ فِي مَوْقِعِهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى بَدَلَهُ بِخَوْفِهِ أَمَّنًا: أزال
خَوْفَهُ إِلَى الْأَمْنِ^(٥).

(١١٦) - ﴿وَإِنْ طَعِ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ
وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

﴿وَإِنْ طَعِ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: أكثر الناس، يريد الكُفَّارَ، أَو الْجُهَّالَ،
أَوْ تَبَاعَ الْهَوَى، وقيل: الأرض أرض مكة.
﴿يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عن الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ
لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا فِيهِ ضَلَالٌ.

(١) وقرأ الباقون بالجمع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ١٣٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢٣).

(٣) في (س): «ونفيًا».

(٤) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣٥/ أ).

(٥) المصدر السابق.

﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ وهو ظَنُّهُمْ أَنَّ آبَاءَهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ، أَوْ جَهَالَتُهُمْ وَأَرَاؤُهُمُ الْفَاسِدَةُ فَإِنَّ الظَّنَّ يَطْلُقُ عَلَى مَا يَقَابِلُ الْعِلْمَ.

﴿وَأِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ فِيمَا يَنْسِبُونَ إِلَيْهِ؛ كَاتِّخَاذِ الْوَلَدِ، وَجَعَلِ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ وَصَلَةً إِلَيْهِ، وَتَحْلِيلِ الْمَيِّتَةِ، وَتَحْرِيمِ الْبَحَائِرِ، أَوْ يَقْدِرُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ.

وحقيقته: ما يقال عن ظنٍّ وتخمين^(١).

(١١٧) - ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: أَعْلَمُ بِالْفَرِيقَيْنِ، وَمَنْ ﴿مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ﴾ ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، فَإِنَّ ﴿أَفْعَلُ﴾ لا يَنْصَبُ الظَّاهِرَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ ﴿يَصِلُ﴾، وَالْجُمْلَةُ مَعْلُوقَةٌ عَنْهَا الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ.

وَقُرِئَ: (مَنْ يُصِلُ)^(٢)؛ أي: يُضِلُّهُ اللَّهُ، فَتَكُونُ (مَنْ) مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، أَوْ مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةِ ﴿أَعْلَمُ﴾ إِلَيْهِ؛ أي: أَعْلَمُ الْمُضِلِّينَ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يُضِلُّ اللَّهُ﴾ أَوْ مِنْ أَضْلَلْتُهُ: إِذَا وَجَدْتُهُ ضَالًّا، وَالتَّفْضِيلُ فِي الْعِلْمِ بِكَثْرَتِهِ، وَإِحَاطَتِهِ بِالْوُجُوهِ الَّتِي يُمْكِنُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهَا، وَلِزُومِهِ، وَكَوْنِهِ بِالذَّاتِ لَا بِالْغَيْرِ.

(١) في (أ): «وجهل».

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٨).

(١١٨ - ١١٩) - ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِبَيِّنَاتٍ مُؤْمِنِينَ﴾ (١١٨) وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾.

﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ مُسَبَّبٌ عَنْ إنْكَارِ اتِّبَاعِ الْمُضِلِّينَ الَّذِينَ يُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ وَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، والمعنى: كُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى ذَبْحِهِ لَا مِمَّا ذُكِرَ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِهِ أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ.

﴿إِنْ كُنْتُمْ بِبَيِّنَاتٍ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهَا يَقْتَضِي اسْتِبَاحَةَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَاجْتِنَابَ مَا حَرَّمَهُ.

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾: وَأَيُّ غَرَضٍ فِي أَنْ تَتَحَرَّجُوا عَنْ أَكْلِهِ، وَمَا يَمْنَعُكُمْ عَنْهُ؟

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ مِمَّا لَمْ يَحَرِّمْ بِقَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيسَةُ﴾ [المائدة: ٣].

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿فُصِّلَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ ﴿حَرَّمَ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ^(١).

﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ فَإِنَّهُ أَيْضًا حَلَالٌ حَالَ الضَّرُورَةِ.

﴿وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ﴾ بِتَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ.

قَرَأَهُ الْكُوفِيُّونَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

﴿بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: بِتَشْهِيهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِدَلِيلٍ يَفِيدُ الْعِلْمَ: ﴿إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾: الْمُتَجَاوِزِينَ الْحَقَّ إِلَى الْبَاطِلِ وَالْحَلَالَ إِلَى الْحَرَامِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦ - ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

قوله: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾... إلى آخره.

قال الشيخ سعد الدين: ظاهر تقديره: أن ﴿مَا﴾ موصولة، فلا يستقيم سوى أن يجعل الاستثناء منقطعاً، ولك أن تجعله استثناءً من ضمير ﴿حَرَّمَ﴾ و﴿مَا﴾ مصدرية في معنى المدة؛ أي: للأشياء التي حرمت عليكم إلا وقت^(١) الاضطرار إليها^(٢).

(١٢٠) - ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنِّرِ وَبَاطِنَهُ؛ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِنِّمَ سَيَجْزُونَ بِمَا كَانُوا

يَقْتَرِفُونَ﴾.

﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنِّرِ وَبَاطِنَهُ﴾: ما يعلن وما يسر، أو: ما بالجوارح وما بالقلب.

وقيل: الزنى في الحوانيت واتخاذ الأخدان.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِنِّمَ سَيَجْزُونَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ﴾: يكتسبون.

قوله: (وقيل: الزنى في الحوانيت واتخاذ الأخدان):

قال الطيبي: فعلى هذا قوله: ﴿وَذَرُوا﴾ معطوف على قوله: ﴿فَكُلُوا﴾ ودخل في حكم التسبب على إنكار [اتباع] المضلين في تحليل^(٣) ما حرمه الله وتحريم ما أحل الله^(٤) من أكل الميتة ومن الزنى.

لكن الذي يقتضيه النظم أن تكون معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه،

(١) في (س): «في وقت».

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٥/ب).

(٣) في (ز): «المضلين وتحليل».

(٤) في (ز): «ما أحله».

وهو قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ ﴿فَكُلُوا﴾، ومعناه: ما قال أَوْلَا: «ما يعلنُ وما يسرُّ، أو: ما بالجوارح وما بالقلب» توكيداً للإنكار في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] (١).

(١٢١) - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهرٌ في تحريم مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا أو نِسْيَانًا، وإليه ذهب داودُ، وعن أحمدَ مثله، وقال مالكٌ والشافعيُّ بخلافه؛ لقوله عليه السَّلام: «ذبيحةُ المسلم حلالٌ وإن لم يذكر اسمَ الله عليه»، وقرَّق أبو حنيفةٌ بين العمدِ والنَّسيانِ، وأَوَّلُوهُ (٢) بالميتةِ، أو بما ذُكِرَ غيرُ اسمِ الله عليه لقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فإنَّ الفِسْقَ: ما أَهَلَ لغيرِ الله به، والضَّميرُ لـ ﴿مَا﴾ ويجوزُ أن يكونَ للأكلِ الذي دَلَّ عليه ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ﴾: لَيُوسُوسُونَ ﴿إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾ من الكُفَّارِ ﴿لِيُجِدُوا لَكُمْ﴾ بقولهم: تأكلونَ ما (٣) قَتَلْتُمْ أَنْتُمْ وَجَوَارِحُكُمْ وَتَدْعُونَ ما قَتَلَهُ اللهُ؟! وهو يؤيِّدُ التَّأْوِيلَ بالميتةِ.

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ في استِحلالِ ما حَرَّمَ ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ فَإِنْ مَنْ تَرَكَ طَاعَةَ اللهِ إِلَى طَاعَةِ غَيْرِهِ وَاتَّبَعَهُ فِي دِينِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَإِنَّمَا حَسَنَ حَذْفُ الْفَاءِ فِيهِ لِأَنَّ الشَّرْطَ بلفظِ الماضي.

(١) انظر: «فتح الغيب» (٢٢٧/٦ - ٢٢٨).

(٢) في (خ): «وأوله».

(٣) في (خ): «مما».

قوله: «(وقال مالكُ والشافعيُّ بخلافه)»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: ذَكَرَ صَاحِبُ «الانتصاف» - وهو مالكيٌّ - أَنَّ مالكَاً يوافقُ أبا حنيفةً^(١).

قوله: «لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»»:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ مُرْسَلًا^(٢).

(١) انظر: «الانتصاف» (٦١/٢)، وفيه: «مذهب مالك وأبي حنيفة واه في أن متروك التسمية عمداً لا يؤكل. سواء كان تهاوناً أو غير تهاون، ولأشبه قول شاذ بجواز غير المتهاون في ترك تسميته...». وفي «المدونة» (٥٣٤/١): «قلت: أُرِيتُ إن نسي التسمية عند الإرسال أياكل؟ قال: قال مالك: يسم الله إذا أكل».

قلت: أُرِيتُ إن ترك التسمية عمداً؟ قال: هذا بمنزلة الذبيحة إذا نسي التسمية فهو كمن نسي التسمية على الذبيحة، وإذا ترك التسمية عمداً عند الإرسال فهو كمن ترك التسمية عمداً عند الذبيحة لا يأكله».

وفي «الرسالة» للقيرواني (ص: ٨٠): «ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فإنها تؤكل، وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل».

وفي «الذخيرة» للقرافي (١٣٤/٤): «قال أبو الطاهر: إن ترك التسمية ناسياً لا يضره ذلك قولاً واحداً أو، متهاوناً لم تؤكل على اختلاف، أو عمداً فقولان». وانظر: «حاشية الفتاواني» (٢٣٦/أ).

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٤٧٨/١) عن راشد بن سعد. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢٨١/٥): هذا إسناد مرسل ضعيف.

وعزه ابن حزم في «المحلى» (٨٨/٦) إلى سعيد بن منصور، وقال: «هذا مرسل، والأحوص بن حكيم ليس بشيء، وراشد بن سعد ضعيف».

وروى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) نحوه عن الصلت مولى سويد. قال ابن القطان في «بيان =

قوله: «وَأَوَّلُهُ بِالْمِيَّةِ، أَوْ بِمَا ذَكَرَ غَيْرُ اسْمِ^(١) اللَّهِ عَلَيْهِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: التَّأْوِيلُ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْعَمَدِ وَالنَّسَبِ^(٢).

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣)، فَالنَّاسِي لَيْسَ بِتَارِكٍ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ، عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ^(٤) نَاسِيًا فَقَالَ: «كُلُّهُ»؛ فَإِنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ^(٥).

= الوهم والإيهام» (٣/ ٥٧٩): «وعلته مع الإرسال، هي أن الصلت السدوسي لا تُعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روى عنه إلا ثور بن يزيد». وانظر: «نصب الراية» للزيلي (٤/ ١٨٣).

(١) في (ز): «ذكر اسم غير».

(٢) انظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٧/ ٨)، وفيه: «ويستحب أن يسمي الله عز وجل على الذبيحة؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ مِنْهُ أَلَمْ يَكُنْ عَلَيَّ﴾ [الأنعام: ١١٨]، فلو ترك التسمية عامداً أو ناسياً: تحل؛ روي ذلك عن ابن عباس؛ وهو قول مالك».

(٣) انظر: «شرح مختصر الطحاوي» (٧/ ٢٢٥)، و«التجريد» للقدوري (١٢/ ٦٢٩٠).

(٤) «في قلب كل مؤمن» إلى هنا من (ز).

(٥) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً بلفظ: «المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية»، و(١٨٨٩٠) مرفوعاً بلفظ: «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليذكر اسم الله وليأكله»، قال البيهقي: «كذا رواه مرفوعاً، ورواه غيره عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عيين، وهو عكرمة عن ابن عباس موقوفاً».

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٣٨): «ورواه البيهقي من حديث ابن عباس موصولاً، وفي إسناده ضعف، وأعله ابن الجوزي بمقل بن عبيد الله، فزعم أنه مجهول، فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم، لكن قال البيهقي: «الأصح وقفه على ابن عباس، وقد صححه ابن السكن».

ورواه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩٤) مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «اسم الله على كل مسلم»، وقال الدارقطني: «مروان بن =

ولم يلحق به العامد؛ إمّا لامتناع تخصيص الكتاب بالقياس، وإن كان منصوص العلة، وإمّا لأنه لما ترك التسمية عمداً فكأنه نفى ما في قلبه.

واعترض بأن تخصيص العام الذي خص منه البعض جائز بالقياس المنصوص العلة وفقاً.

وبأننا لا نسلّم أن التارك عمداً بمنزلة النافي^(١) لما في قلبه، بل ربّما يكون ذلك لوثوقه بذلك وعدم افتقاره إلى الذكر.

فذهبوا إلى أن النّاسي خارج بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾؛ إذ الضمير عائد إلى عدم ذكر التسمية لكونه أقرب المذكورات، ومعلوم أن التارك نسياناً ليس بفسق لعدم التكليف والمؤاخذه فتعين العمد، وقد عرفت ما فيه.

وللشافعية وجوه:

الأول: أن التسمية على ذكر المؤمن وفي قلبه ما دام مؤمناً، فلا يتحقق منه عدم الذكر، فلا يحرم من ذبيحته إلا ما أهل به لغير الله.

الثاني: أن قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ على وجه التحقيق والتأكيد لا يصح في حق أكل ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً كان أو سهواً؛ إذ لا فسق بفعل ما هو في محل الاجتهاد.

= سالم ضعيف، وقال البيهقي: «عامة حديث مروان بن سالم مما لا يتابعه الثقات عليه. قال الشيخ: مروان بن سالم الجزري ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وهذا الحديث منكرو بهذا الإسناد».

(١) في النسخ الخطية: «الناسي»، والمثبت من «حاشية التفازاني».

الثالث^(١): أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ﴾ فِي مَوْقِعِ الْحَالِ؛ إِذْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الْإِخْبَارِ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْفَسَقَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، فَيَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ مُقَيَّدًا بِكَوْنِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ^(٢)، فَيَحُلُّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِمَّا بِطَرِيقِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ، وَإِمَّا بِحَكْمِ الْأَصْلِ، وَإِمَّا بِالْعُمُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي حِلِّ الْأَطْعَمَةِ.

واعتُرِضَ بِأَنَّ التَّأَكِيدَ بـ ﴿إِنَّ﴾ وَاللَّامِ يَنْفِي كَوْنَ الْجُمْلَةِ حَالِيَّةً؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ فِيمَا قُصِدَ الْإِعْلَامُ بِتَحْقِيقِهِ أَلْبَتَّةَ، وَالرَّدُّ عَلَى مُنْكَرٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي، وَالْحَالُ الْوَاقِعُ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَبْنَاهُ عَلَى التَّقْدِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِنْ كَانَ فَسَقًا، فَلَا يَحْسُنُ (وَإِنَّهُ لَفَسَقٌ)، بَلْ (هُوَ فَسَقٌ).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَرَادُ بِالْفَسَقِ هَاهُنَا الْإِهْلَالُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ كَانَ التَّأَكِيدُ مَنَاسِبًا، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَأْكُلُوا مِنْهُ إِذَا كَانَ هَذَا النَّوعُ^(٣) مِنَ الْفَسَقِ الَّذِي الْحُكْمُ بِهِ مُتَحَقِّقٌ وَالْمَشْرُكُونَ يُنْكِرُونَ، انْتَهَى^(٤).

قوله: «وَالضَّمِيرُ لِـ ﴿مَا﴾»:

(١) في (س): «والثالث».

(٢) في (ز): «لغير الله به».

(٣) ضبط «النوع» في «حاشية التفتازاني» بالفتح على أنه بدل من خبر (كان)، والظاهر أنه بدل من اسم (كان)، وخبرها (من الفسق).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٥/ب).

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: أي: إلى ما لم يُذَكَّرْ؛ إمَّا بحذفِ المُضافِ؛ أي: إنَّ أَكَلَهُ، وإمَّا بجعلِ ما لم يُذَكَّرْ نفسَ الفِسْقِ على طَرِيقَةِ (رَجُلٌ عَذْلٌ).

ولم يجعلِ الضَّميرَ للمصدرِ المأخوذِ مِنْ مَضمونِ ﴿لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؛ أي: تركَ ذِكْرَ اسمِ اللَّهِ عَلَيْهِ فسقٌ؛ لأنَّ كَوْنَ ذلكِ فسقًا سَيِّمًا على وَجهِ التَّحْقِيقِ والتَّأَكُّيدِ ممَّا لم يذهبِ إليه أَحَدٌ، ولا يَلابِثُ قولَه تَعَالَى: ﴿أَوْفَسَقَا أَهْلَ لَعْنٍ اللَّهُ بِهِ﴾، مع أنَّ القرآنَ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا سَيِّمًا في حُكْمِ واحدٍ، ولأنَّ ما لم يُذَكَّرْ اسمُ اللَّهِ عليه يتناولُ المِيتَةَ مع القطعِ بأنَّ تركَ التَّسْمِيَةِ عَلَيْهَا ليسَ بِفسقٍ^(١).

قوله: «فإنَّ مَنْ تركَ طاعةَ اللَّهِ إلى طاعةٍ غَيْرِهِ وَاتَّبَعَهُ في دينِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: أي: صارَ مُشْرِكًا باللهِ جاعِلًا له شَرِيكًا في استحقاقِ الطَّاعَةِ وَشَرْعِيَّةِ الدِّينِ والمِلَّةِ ونحوِ ذلكِ ممَّا هو مِنْ خَوَاصِّ الإِلَهِيَّةِ؛ للاتِّفَاقِ على أنَّه لا حاكمَ في أمرِ الدِّينِ سِوَاهُ^(٢).

(١٢٢) - ﴿أَوْمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿أَوْمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ مثلُ بِهِ مَنْ هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنقَذَهُ مِنَ الضَّلَالِ وجعلَ له نورَ الحُجُجِ والآياتِ يتأمَّلُ بها في الأشياءِ فيميزُ بينَ الحقِّ والباطلِ والمُحَقِّقِ والمُبْطِلِ.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٥/ب).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٦/أ).

وقرأ نافعٌ ويعقوبُ: ﴿مَيْتًا﴾ على الأصل^(١).

﴿كَمَنْ مَثَلُهُ﴾: صِفَتُهُ، وهو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾، وقوله: ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ حَالٌ مِنَ الْمُسْتَكَنَّ فِي الظَّرْفِ لَا مِنَ الْهَاءِ فِي ﴿مَثَلُهُ﴾؛ لِلْفَصْلِ، وهو مَثَلٌ لِمَنْ بَقِيَ عَلَى الضَّلَالَةِ لَا يُفَارِقُهَا بِحَالٍ.

﴿كَذَلِكَ﴾: كَمَا زُيِّنَ لِلْمُؤْمِنِ إِيْمَانُهُ ﴿زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي حَمْزَةٍ وَأَبِي جَهْلٍ^(٢).

وقيل: فِي عُمَرَ - أَوْ عَمَّارٍ - وَأَبِي جَهْلٍ^(٣).

قوله: «مَثَلٌ بِهِ مَن هَدَاهُ وَأَنْقَذَهُ»^(٤) «مِنَ الضَّلَالِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الطَّبِّيُّ: فِي الْآيَةِ اسْتِعَارَتَانِ تَمَثِيلَتَانِ وَتَشْبِيهُ تَمَثِيلِيٌّ:

أَمَّا الْاسْتِعَارَةُ الْأُولَى: فَشَأْنُهَا^(٥) مَا قَالَ: «مَثَلٌ بِهِ مَن هَدَاهُ...» إِلَى آخِرِهِ.

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) فِي عَمْرٍو وَأَبِي جَهْلٍ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تفسيره» (٩/ ٥٣٣) عَنِ الضَّحَّاكِ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تفسيره» (٤/ ١٣٨١) عَنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

وَفِي عَمَّارٍ وَأَبِي جَهْلٍ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تفسيره» (٩/ ٥٣٤)، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تفسيره» (٤/ ١٣٨١)، عَنْ عِكْرَمَةَ.

(٤) فِي (س): «وَأَبْعَدَهُ».

(٥) فِي (ز): «فَلشَأْنُهَا».

والثانية: مَثَلٌ مِّنْ بَقِيٍّ عَلَى الضَّلَالَةِ بِالْخَابِطِ فِي الظُّلُمَاتِ ^(١) لَا يَنفَكُ مِنْهَا.

والاستعارة الأولى بِجُمْلَتِهَا مُشَبَّهَةٌ وَالثَّانِيَةُ مُشَبَّهٌ بِهِ ^(٢).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّ ﴿مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ و﴿مَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ مِنْ قَبِيلِ الاستعارة التَّمثِيلِيَّةِ؛ إِذْ لَا ذَكَرَ لِلْمُشَبَّهِ صَرِيحًا، وَلَا دَلَالَةً بَحِثُ يُنَافِي الاستعارة، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ فِي الاستعارة الْإِفْرَادِيَّةِ: (أَيَكُونُ الْأَسَدُ كَالْتَّلَعَبِ؟)؛ أَي: الشُّجَاعُ كَالْمُحْتَالِ.

(١٢٣) - ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا أَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾؛ أَي: كَمَا جَعَلْنَا فِي مَكَّةَ أَكْبَرَ مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا، و﴿جَعَلْنَا﴾ بِمَعْنَى: صَيَّرْنَا، وَمَفْعُولَاهُ: ﴿أَكْبَرَ مُّجْرِمِيهَا﴾ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، أَوْ ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ﴾ و﴿مُّجْرِمِيهَا﴾ بَدَلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَيْهِ إِنْ فُسِّرَ الْجَعْلُ بِالْتَّمَكِينِ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا أَضِيفَ جَازَ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ، وَلِذَلِكَ قُرِئَ: (أَكْبَرَ مُّجْرِمِيهَا) ^(٣).

وَتَخْصِيصُ الْأَكْبَارِ لِأَنَّهُمْ أَقْوَى عَلَى اسْتِبَاعِ النَّاسِ وَالْمَكْرِ بِهِمْ.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا أَنْفُسِهِمْ﴾ لِأَنَّ وَبَالَهُ يَحِقُّ بِهِمْ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ذَلِكَ.

(١) فِي (ز): «الظُّلُمَاء».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٦/ ٢٣٣).

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٩/ ٣٨٥) عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ.

قوله: «أي: كما جعلنا في مكة أكابر مجرميها»:

قال الطيبي: مُشِيرٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيْتًا﴾ الآيةَ مُتَّصِلَةً بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ المرفوعَ للمُسلمينَ والمَنْصُوبَ للمُشْرِكينَ، وَهُمُ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿وَلَنْ تُطْعَمَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ﴾ [الأنعام: ١١٦]^(١).

قوله: «ومفعولاه» ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ على تقديم المفعول الثاني، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرٌ﴾ و﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلٌ:

قال أبو حيان: هذان التَّخْرِيجَانِ خَطَأٌ وَذَهْوٌ عَن قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ، وَهُوَ أَنَّ (أفعل) التَّفْضِيلِ يَلْزَمُ إِفْرَادَهُ إِذَا كَانَ بِـ (من) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً أَوْ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ، وَ﴿أَكْبَرَ﴾ هُنَا جَمْعٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَافٍ عَلَى هَذَيْنِ التَّخْرِيجَيْنِ.

قال: وقد تنبّه لذلك الكرمانيّ^(٢) فقال: أضافَ ﴿أَكْبَرَ﴾ إِلَى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ لِأَنَّ (أفعل) لَا يُجْمَعُ إِلَّا مَعَ (أل) أَوْ الْإِضَافَةِ^(٣).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ الصَّائِبُ وَالتَّائَمُّلُ الصَّادِقُ أَنَّ ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ لِعَوٍّ وَ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ وَ﴿لِيَمَكُرُوا﴾ هُوَ الثَّانِي^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «لباب التفاسير» لتاج القراء الكرمانيّ (٣/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٤)، وانظر كلام الكرمانيّ في «لباب التفاسير» عند تفسير هذه الآية.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ أ).

(١٢٤) - ﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾.

﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ يعني: كُفَّار قريش، لِمَا رَوَى: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ قَالَ: زَا حَمْنَا بَنِي عَبْدِ مَنَا فِي حَتَّى إِذَا صِرْنَا كَقَرَسِي رَهَانٍ قَالُوا: مَنَا نَبِيٌّ يُوْحِي إِلَيْهِ! وَاللَّهُ لَا تَرْضَى بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِنَا وَحْيٌ كَمَا يَأْتِيهِ، فَتَزَلَّتْ^(١).

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ استئناف للرد عليهم بأن النبوة ليست بالنسب والمال، وإنما هي بفضائل نفسانية يخصص الله بها مَنْ يشاء مِنْ عِبَادِهِ، فَيَجْتَبِي لِرِسَالَتِهِ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَصْلُحُ لَهَا، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ يَضَعُهَا.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَخَفَضَ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿رِسَالَتَهُ﴾^(٢).

﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ﴾: ذُلٌّ وَحَقَارَةٌ بَعْدَ كِبَرِهِمْ ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

﴿وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾: بِسَبَبِ مَكْرِهِمْ، أَوْ جَزَاءً عَلَى مَكْرِهِمْ.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/٢٠١-٢٠٢)، والبيهقي في «تفسيره» (٣/١٨٥)، عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (١/٥٨٧). ورواه ابن إسحاق عن الزهري كما في «سيرة ابن هشام» (١/٣١٦) دون ذكر النزول، ونحوه في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/٣٤٧) عن عروة في قصة رؤيا عاتكة رضي الله عنها دون ذكر النزول أيضاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

قوله^(١): «كَفَّرَسِي رَهَانٍ»؛ أي: سابقينَ إلى غاية.

قوله: «استثنافٌ للردِّ عليهم»:

قال الطَّيْبِيُّ: أي: جوابٌ عن سؤالٍ مَورده قوله: «لَنْ تُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتِيَ مَثَلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ» [الأنعام: ١٢٤]؛ يعني: لَمَّا قالوا ذلك سُئِلَ: فما كان جوابُ الباري سبحانه لهم؟ قيل: أُجيبوا بأنَّ النبوةَ فضلٌ من الله يختصُّ بها^(٢) مَنْ يَشَاءُ^(٣).

قوله: «وهو أعلمُ بالمكانِ الذي يَضَعُها فيه»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يُشْعِرُ بأنَّ تَعَلَّقَ «حَيْثُ» بـ «أَعْلَمُ» تَعَلُّقُ المفعولِ به، وفيه إعمالٌ (أفعل) التَّفْضِيلُ في المفعولِ به وإخراجٌ (حيث) عن الظَّرْفِيَّةِ^(٤).

(١٢٥) - «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ».

«فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ»: يُعَرِّفَهُ طريقَ الحقِّ ويُوَفِّقُهُ للإيمانِ «يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ» فَيَتَّسِعُ لَهُ وَيَفْسَحُ فِيهِ مَجَالُهُ، وهو كنايةٌ عن جعلِ النَّفْسِ قابِلَةً للحقِّ، مُهَيَّأَةً لحلولِهِ فيها، مُصَفَّاءَ عَمَّا يَمْنَعُهُ وَيُنَافِيهِ.

(١) في النسخ الخطية: «كقولهُ»، والصواب المثبت.

(٢) في (ز): «به».

(٣) انظر: «فوح الغيب» (٦/٢٣٧).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٦/أ).

وإليه أشار عليه السَّلام حين سئل عنه فقال: «نورٌ يَقْدِفُهُ اللهُ في قَلْبِ الْمُؤْمِنِ فيُشْرِحُ له أو يَنْفَسِحُ» فقالوا: هل لذلك أَمَارَةٌ يَعْرِفُ بها؟ فقال: «نعم: الإِنَابَةُ إلى دارِ الخُلُودِ، والتَّجَافِي عن دارِ الغُرُورِ، واستِعْدَادٌ لِلْمَوْتِ قَبْلَ حُلُولِهِ^(١)».

﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ بحيثُ يَنْبُو عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ فلا يَدْخُلُهُ الْإِيمَانُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ﴿ضَيِّقًا﴾ بالتخفيف، ونافعٌ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿حَرَجًا﴾ بالكسر؛ أي: شديد الضَّيقِ، والباقونَ بِالْفَتْحِ وصفًا بالمصدرِ^(٢).

﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ شَبَّهَ مُبَالِغَةً في ضَيِّقِ صَدْرِهِ بِمَنْ يُزَاوِلُ ما لا يَقْدِرُ عليه؛ فَإِنَّ صُعُودَ السَّمَاءِ مِثْلُ فِيمَا يَبْعُدُ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ^(٣)، وَنَبَّهَ^(٤) به عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَمْتَنِعُ عَنْهُ كَمَا يَمْتَنِعُ عَنْهُ الصُّعُودُ.

(١) في (ت): «نزوله».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) وقد فسر العلماء المعاصرون هذه الآية بالاعتماد على ما توصل إليه العلم من أن الضغط الجوي يخف كلما ارتفع الإنسان في الجو حتى يتلاشى، وأن الإنسان كلما صعد في السماء ضاق صدره وشعر بصعوبة في التنفس حتى يصل لدرجة الاختناق. ففي هذا النصِّ معجزة من أبلغ المعجزات القرآنية، إذ لم يوجد زمن الرسول ﷺ من يعرف هذا أو يخبر عنه.

وهذا وإن كانت الآية تحتمله لكن كلام المفسرين القدامى في تفسيرهم للآية صحيح أيضاً، أما ما ذهب إليه البعض من نسبة العجز عن تفسيرها لمن تقدم من المفسرين، وأنهم لم يهتدوا لسرها حتى جاء العلم الحديث فكشف معنى الآية، فهو كلام في غير مكانه، فإنهم - كما المصنف هنا - فسروا الآية واستقام المعنى، وهو المراد، ومن زاد فلان القرآن كتاب معجز لا تنتهي عجائبه على مر الزمان كما جاء في وصفه.

(٤) في (أ) و(خ): «وتنبه».

وقيل: معناه: كأنما يتصاعدُ إلى السَّمَاءِ بُنُوًا عَنِ الْحَقِّ وَتَبَاعُدًا فِي الْهَرَبِ مِنْهُ.
وَأَصْلُ ﴿يَصْعَدُ﴾: يَتَصَعَّدُ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ^(١).
وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿يَصْعَدُ﴾، وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿يَصَاعَدُ﴾ بِمَعْنَى: يَتَصَاعَدُ^(٢).
﴿كَذَلِكَ﴾: أَي: كَمَا يَضِيقُ صَدْرُهُ وَيَبْعُدُ قَلْبُهُ عَنِ الْحَقِّ ﴿يَجْعَلُ اللَّهُ أَلْجَسَ
عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: يَجْعَلُ الْعَذَابَ أَوْ الْخِذْلَانَ عَلَيْهِمْ، فَوَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ
الْمُضْمَرِ لِلتَّعْلِيلِ.

قوله: «وإليه أشار عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ سُئِلَ عَنْهُ فَقَالَ: «نورٌ يقذفه الله...»
الحديث.

أَخْرَجَهُ الْفَرَيَابِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ جَرِيرٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ مُرْسَلًا^(٣).
وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» مَوْصُولًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ^(٤).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١١٢)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) والباقون: ﴿يَصْعَدُ﴾ بتشديد الصاد والعين. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨-٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦-١٠٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٤١) عن أبي جعفر مرسلًا.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٠٠٦٨)، وابن أبي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٤٣١٥)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٣/ ٣٤) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.
قَالَ الذَّهَبِيُّ: «عَدِي بْنُ الْفَضْلِ سَاقَطٌ».

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «التَّفْسِيرِ» (٨٥٢)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٩١٨ - تَفْسِيرٍ)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (٣٢٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَسُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَذَكَرَ لَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي (عِلَلِهِ) (١٨٩/٥) طَرَقًا ثُمَّ قَالَ: وَكُلُّهَا وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَسُورِ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمَسُورِ هَذَا مَتْرُوكٌ.

(١٢٦ - ١٢٧) - ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَةَ لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ ﴿١٢٦﴾﴾
لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾.

﴿وَهَذَا﴾ إشارة إلى البيان الذي جاء به القرآن، أو إلى الإسلام، أو إلى ما سبق من التوفيق والخذلان.

﴿صِرَاطُ رَبِّكَ﴾: الطريق الذي ارتضاه، أو: عادته وطريقه الذي اقتضته حكمته.
﴿مُسْتَقِيمًا﴾: لا عوج فيه، أو: عادلاً مطرداً، وهو حال مؤكدة كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، أو مقيدة والعامِل فيها معنى الإشارة.

﴿قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَةَ لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾ فيعلمون أن القادر هو الله، وأن كل ما يحدث من خير أو شر فهو بقضائه وخلقِهِ، وأنه عالمٌ بأحوال العبادِ حَكِيمٌ عادلٌ فيما يفعلُ بهم.
﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾: دارُ الله، أضاف الجنة إلى نفسه تعظيماً لها، أو: دارُ السَّلامَةِ من المكاره، أو: دارٌ تحيَّتُهم فيها سلامٌ.

﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: في صَمانِهِ، أو: ذخيرة لهم عنده لا يعلمُ كُنْهَها غيره.
﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾: مؤاليهم أو ناصرهم^(١) ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: بسببِ أعمالِهِم.
أو: مُتَوَلِّيهِمْ بجزائِها فيتولَّى إيصالَهُ إليهِم.

قوله: «وهو وليهم..» إلى آخره.

قال الطيبي: يريد أن الولي إذا كان بمعنى المُحبِّ والناصر فالوجه أن تكون الباء سببية؛ أي: يحبُّهم وينصُرهم بسببِ أعمالِهِم، فإذا كان بمعنى مُتَوَلِّي الأمور فالباء للملابسة، والمعنى: يتولَّاهم مُلتبِسًا بجزائِهِم؛ أي: يعدُّ لهم الثواب^(٢).

(١) في (ت): «وناصرهم».

(٢) انظر: «فتح الغيب» (٦/٢٤٤).

(١٢٨) - ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا بِمَعْشَرِ الْجِنِّ قَدْ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَمَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ نصبٌ بإضمارِ (اذْكُرْ) أو (نقول)، والضميرُ لمن يُحْشَرُ مِنَ الثَّقَلَيْنِ. وقرأ حفصٌ عن عاصم، وروَّحٌ عن يعقوبَ بالياء^(١).

﴿بِمَعْشَرِ الْجِنِّ﴾ يعني: الشَّيَاطِينِ ﴿قَدْ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾؛ أي: من إغوائِهِمْ وإضلالِهِمْ، أو: منهم بأن جعلتموهم أتباعكم فحشروا معكم، كقولهم: استكثر الأميرُ من الجنودِ.

﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾: الذين أطاعوهم: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾؛ أي: انتفعَ الإنسُ بالجنِّ بأن دُلُّوهم على الشَّهَوَاتِ وما يُتَوَصَّلُ به إليها، والجنُّ بالإنسِ بأن أطاعوهم وحصلوا مرادهم.

وقيل: استمتعَ الإنسُ بهم: أنَّهم كانوا يعوذون بهم في المفاوزِ وعند المخاوفِ، واستمتعَهم بالإنسِ: اعترفُهم بأنهم يقدِّرونَ على إيجارَتِهِمْ.

﴿وَبَلَّغْنَا أَمَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا﴾؛ أي: البعثَ، وهو اعترافٌ بما فعلوا من طاعةِ الشَّيْطَانِ وأتباعِ الهوى وتكذيبِ البعثِ ونَحْشُرِهِمْ على حالِهِمْ.

﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ﴾: منزِلُكم، أو: ذاتُ مَثْوَاكُمْ^(٢) ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حالٌ، والعاملُ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

(٢) قوله: «منزلكم أو ذات مَثْوَاكم» الأول على أن المَثْوَى اسم مكان بمعنى مكان الإقامة، والثاني على أنه مصدر ميمي، فلذلك قدر المضاف لأنه لا يصح حمل الإقامة على النار، فيصير المعنى: ذات إقامتكم. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٤٣).

فيها ﴿مَثْوَاكُمْ﴾ إن جعل مصدرًا، ومعنى الإضافة إن جعل مكانًا^(١).

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ إِلَّا الأوقات التي يُنْقَلُونَ فيها مِنَ النَّارِ إلى الرَّمَهِيرِ.
وقيل: إِلَّا ما شاء قبل الدُّخُولِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: النَّارُ مَثْوَاكُمْ أَبَدًا إِلَّا ما أَمَهْلَكُكُمْ.
﴿وَأَنْزَلْنَاكَ حَكِيمٌ﴾ في أفعاله ﴿عَلِيمٌ﴾ بأعمالِ الثَّقَلَيْنِ وأحوالِهِم.

(١٢٩) - ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّنُ بِعَظْمِ الظَّالِمِينَ بَعْضًا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّنُ بِعَظْمِ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾: نَكِلُ بَعْضَهُمْ إلى بعضٍ، أو: نجعلُ بَعْضَهُمْ يتولَّى بعضًا فيغويهم، أو أولياءَ بعضٍ وقرناءَهُمْ^(٢) في العذابِ كما كانوا في الدنيا.

﴿يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي.

(١٣٠) - ﴿يَمَعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا يَنْتَقِ
وَسُذِرْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّبْنَاهُمْ لِحَيَاةِ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ
أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾.

﴿يَمَعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ الرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ خَاصَّةً، لكن
لَمَّا جُمِعُوا مع الجنِّ في الخطابِ صَحَّ ذلك، ونظيره: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾
[الرحمن: ٢٢]، والمرجانُ يخرجُ مِنَ الْمِلْحِ دُونَ الْعَذْبِ.
وتعلَّقَ بظاهِرِهِ قَوْمٌ وقالوا: بُعِثَ إلى كُلِّ مِنَ الثَّقَلَيْنِ رُسُلٌ مِنْ جِنْسِهِمْ.

(١) لأن اسم المكان لا يعمل عمل الفعل، فجعل ناصب الحال معنى الإضافة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٤٣/٤).

(٢) في (أ) و(خ): «أو قرناءهم». وعبارة «الكشاف» (١١٥/٣): «أو نجعلُ بَعْضَهُمْ أولياءَ بعضٍ يومَ القيامةِ وقرناءَهُم كما كانوا في الدنيا».

وقيل: الرُّسُلُ مِنَ الْجَنِّ رُسُلُ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

﴿يَقْضُونَ عَلَيْكُمْ عَائِنِي وَنُذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ يعني: يومَ القيامةِ.
﴿قَالُوا﴾ جواباً: ﴿شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا﴾ بالجُرمِ والعِصيانِ، وهو اعترافٌ مِنْهُمْ بالكُفرِ واستِجابِ العذابِ.

﴿وَعَرَّيْنَاهُمْ أَلْحِقُوا الْدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ ذمُّ لهم على سوءِ نَظَرِهِمْ وَخَطَأِ رَأْيِهِمْ، فَإِنَّهُمْ اغْتَرُّوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَاللَّذَاتِ الْمُخْدَجَةِ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الْآخِرَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، حَتَّى كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ أَنْ اضْطُرُّوا إِلَى الشَّهَادَةِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ وَالْاِسْتِسْلَامِ لِلْعَذَابِ الْمَخْلَدِ؛ تَحْذِيرًا لِلْسَّامِعِينَ مِنْ مِثْلِ حَالِهِمْ.

(١٣١) - ﴿ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إِلَى إِسْأَالِ الرُّسُلِ، وَهُوَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ؛ أَي: الْأَمْرُ ذَلِكَ ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ، وَ﴿أَنْ﴾ مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ أَي: الْأَمْرُ ذَلِكَ لَانْتِفَاءِ كَوْنِ رَبِّكَ، أَوْ لِأَنَّ الشَّأْنَ: لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِسَبَبِ ظُلْمِ فَعَلُوهُ، أَوْ مُلْتَبِسِينَ بِظُلْمٍ، أَوْ ظَالِمًا وَهُمْ غَافِلُونَ لَمْ يَنْبَهُوا بِرَسُولٍ، أَوْ بَدَلٍ مِنْ ﴿ذَلِكَ﴾.

(١٣٢) - ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ﴾ مِنَ الْمَكْلُوفِينَ ﴿دَرَجَةٍ﴾: مَرَاتِبُ ﴿مِمَّا عَمِلُوا﴾: مِنْ أَعْمَالِهِمْ، أَوْ مِنْ جَزَائِهَا، أَوْ مِنْ أَجْلِهَا ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فَيَخْفَى عَلَيْهِ عَمَلٌ، أَوْ قَدْرٌ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ مِنْ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالنَّاءِ^(١) عَلَى تَغْلِيْبِ الْخَطَابِ عَلَى الْغِيْبَةِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ مِّنَ الْمُكَلَّفِينَ﴾:

قال الطَّبِيُّ: أي: الْمُطِيعِينَ وَالْعَاصِينَ^(١).

قوله: ﴿دَرَجَتٌ﴾: مراتبُ:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: على ما^(٢) يعمُّ الدَّرَجَاتِ والدَّرَكَاتِ تَغْلِيًّا، أو نظرًا إلى أصلِ الوَضْعِ^(٣).

(١٣٣ - ١٣٤) - ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءْ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ ءَاخِرِينَ ﴿١٣٣﴾ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾.

﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ﴾ عن العبادِ والعبادةِ ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾: يَرْحَمُ عَلَيْهِمُ بِالتَّكْلِيفِ تَكْمِيلًا لَهُمْ، وَيُمَهِّلُهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي، وفيه تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ الْإِرْسَالِ لَيْسَ لِنَفْعِهِ بَلْ لِرَحْمِهِ عَلَى الْعِبَادِ، وتَأْسِيسٌ لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ:

﴿إِنْ يَشَاءْ يُدْهِبْكُمْ﴾؛ أي: ما به إِلَيْكُمْ حَاجَةٌ إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ أَثْبَاهَا الْعُصَاةُ ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ﴾ مِنَ الْخَلْقِ ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ ءَاخِرِينَ﴾؛ أي: قرنا بعد قرنٍ، لكنَّه أَبْقَاكُمْ تَرْحُمًا عَلَيْكُمْ.

﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ مِنَ الْبَعْثِ وَأَحْوَالِهِ ﴿لَآتٍ﴾: لَكَائِنْ لَا مَحَالَةَ ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ طَالِبُكُمْ بِهِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٠).

(٢) في (س): «ما».

(٣) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٦/ ب).

قوله: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ﴾... إلى آخره.

قال الإمام: اعلم أنه تعالى لما بين ثواب أصحاب الطاعات وعقاب المعاصي وذكر أن لكل قوم درجة مخصوصة ومرتبة معينة، بين أن تخصيص المطيعين بالثواب والمُذنبين بالعقاب ليس أنه يحتاج إلى طاعة المطيعين أو يتقص لمعصية المُذنبين، فإنه تعالى غني بذاته عن جميع العالمين، ومع كونه غنياً فإن رحمته عامة شاملة، ولا سبيل إلى مرتبة المُكلفين وإيصالهم إلى درجات الأبرار المُقربين إلا بعد التَّغريب في الطاعات والترهيب عن المحظورات^(١).

قال الطيبي: وإلى هذا المعنى أشار المُصنّف بقوله: «يترحم عليهم بالتكليف...» إلى آخره^(٢).

قوله: «وفيه تنبيه على ما سبق...» إلى آخره.

قال الطيبي: يعني: أنه تعالى إنما ذكر الرحمة وقرن به الغنى لأمرين: أحدهما: ليشير إلى أن ذلك الإرسال المذكور لم يكن إلا لمحض رحمة العباد؛ لأنه غني مطلقاً.

وثانيهما: أن يكون تخلصاً إلى خطاب العصاة من أمة محمد ﷺ بقوله: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ﴾ لأجل ذلك الاقتران، يعني: أنه تعالى مع كونه ذا الرحمة بإرسال المرسل كذلك غني عن العالمين وعنكم خاصة أيها العصاة إن يشأ يذهبكم ويأت بآخرين، ولذلك عقبه بقوله: ﴿إِنْ مَاتُوا عَدُونَ لَاتِ﴾^(٣).

(١) انظر: «التفسير الكبير» (١٣/١٥٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٢٥٢).

(٣) المصدر السابق.

(١٣٥) - ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ لِيَّ عَمَلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مِن تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ﴾: على غاية تمكينكم واستطاعتكم، يقال: مَكَّنَ مكانةً: إذا تمكَّنَ أبلغ التمكن.

أو: على ناحيتكم وجهتكم التي أنتم عليها، من قولهم: مكان ومكانة؛ كمقام ومقامة.

وقرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾ بالجمع في كل القرآن^(١).

وهو أمرٌ تهديد، والمعنى: اثبتوا على كفركم وعداوتكم ﴿لِيَّ عَمَلٌ﴾ ما كنت عليه من المصابرة والثبات على الإسلام، والتهديد بصيغة الأمر مبالغة في التوعيد^(٢) كأن المهدد يريد تعذيبه مجيعاً عليه، فيحمله بالأمر على ما يفضي به إليه، وتسجيل بأن المهدد لا يتأتى منه إلا الشر كالأمور به الذي لا يقدر أن يتفصى عنه.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مِن تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ إن جعل ﴿مَن﴾ استفهامية بمعنى: (أينما تكون له العاقبة الحسنى التي خلق الله لها هذه الدار) فمحلها الرفع وفعل العلم معلق عنه.

وإن جعلت خبرية فالنصب بـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ أي: فسوف تعرفون الذي تكون له العاقبة، وفيه مع الإنذار إنصاف في المقال، وحسن الأدب، وتنبية على وثوق المنذر بأنه مُحَقِّقٌ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) في (ت): «الوعيد».

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَكُونُ﴾ بالياء^(١)؛ لأنَّ تأنيثَ العاقبة غيرَ حقيقيٍّ.
 ﴿لَئِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ وضع (الظَّالِمِينَ) موضعَ الكافرينَ لأنَّه أعمُّ وأكثرُ
 فائدةً.

قوله: «على غاية تمكُّنكم»:

قال الشيخ سعد الدين: بأن تكون المكانة على حقيقة معناها المصدري، «أو: على ناحيتكم وجهتكم» بأن يكون مجازاً عن التي بمعنى المكان^(٢).

قوله: «كالمأمور به»:

قال الشيخ سعد الدين: يريد أن الأمر للتهديد من قبيل الاستعارة تشبيهاً لذلك المعنى بالمعنى المأمور به الواجب الذي لا بُدَّ أن يكون^(٣).

قوله: «العاقبة الحُسنَى التي خلقَ اللهُ لها هذه الدَّارَ»، هذه عبارة «الكشاف»^(٤).

قال الطَّبَّيُّ: وتفسيره ما ذكره في القصص أن الله وضع الدنيا مجازاً إلى الآخرة، وأراد بعباده أن لا يعملوا فيها إلا الخير ليتلقوا خاتمة الخير، ومن عمل خلاف ما وضعه الله فقد حَرَفَ، فإذا عاقبتها الأصلية هي الخير، وأمَّا عاقبة الشر فلا اعتداد بها؛ لأنَّها من نتائج تحريف الفُجَّار.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٦/ب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكشاف» (١١٩/٣).

قال الطَّبِيُّ: فهذا بناءٌ على مذهبه، والحقُّ أنَّ ﴿عَقَبَةُ الدَّارِ﴾^(١) كنايةٌ عن خاتمة الخير، فكأنَّه قيل: مَنْ تكونُ له عاقبةُ الخير سواءً كان الظُّفْرُ في الدُّنْيَا أو الجَنَّةِ في العُقْبَى^(٢).

قوله: «وفيه مع الإنذارِ إنصافٌ في المقالِ»^(٣):

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: حيثُ ذَكَرَ العملينِ بِطَرِيقٍ واحدٍ، حيثُ قال: ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾؛ أي: على مَكَاتِبِي، وحسنُ الأدبِ حيثُ لم يُخَاشِنِ^(٤) في الكلامِ ولم يصرِّحْ بالعذابِ، ومع هذا ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ شديدٌ، ويدلُّ على أنَّ المنذرَ واثقٌ بأنَّ العاقبةَ الحسنةَ له لا لهم؛ يعني: أنَّني عالمٌ بذلك اليومِ وأنتم غداً ستَعْلَمُونَهُ^(٥).

(١٣٦) - ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغِمِهِمْ وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا فَمَا كَانَتْ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَتْ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

﴿وَجَعَلُوا﴾؛ أي: مُشركو العربِ ﴿لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾: خلقَ ﴿مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْغِمِهِمْ وَهَذَا لَشُرْكَائِنَا فَمَا كَانَتْ لَشُرْكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَتْ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرْكَائِهِمْ﴾.

(١) في النسخ الخطية: «عبارة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٤).

(٣) في (س): «ومع فيه الإنذارُ اتصافٌ في المثالِ»، وفي (ز): «ومع فيه الإنذارُ إنصافٌ في المثالِ»، والصوابُ المثبت. وهو كذلك في (ن).

(٤) في (س): «حيث يخاشن» وهو كذلك في (ن).

(٥) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٦/ ب).

رُوي أَنَّهُمْ كَانُوا يُعَيِّنُونَ شَيْئًا مِنْ حَرْثٍ وَنَتَاجِ اللَّهِ وَيَصْرِفُونَهُ إِلَى الضَّيْفَانِ وَالْمَسَاكِينِ، وَشَيْئًا مِنْهُمَا لِأَلْهَتِهِمْ وَيَنْفَقُونَهُ عَلَى سَدَنَتِهَا وَيَذْبَحُونَ عِنْدَهَا، ثُمَّ إِنْ رَأَوْا مَا عَيَّنُوا اللَّهُ أَزْكَى بَدَلُوهُ بِمَا لِأَلْهَتِهِمْ، وَإِنْ رَأَوْا مَا لِأَلْهَتِهِمْ أَزْكَى تَرَكَوْهُ لَهَا حُبًّا لِأَلْهَتِهِمْ^(١).

وفي قوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ تنبيهٌ على قَرَطِ جَهَالَتِهِمْ، فَإِنَّهُمْ أَشْرَكُوا الْخَالِقَ فِي خَلْقِهِ جَمَادًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ رَجَّحُوهُ عَلَيْهِ بِأَنْ جَعَلُوا الزَّارِكِي لَهُ.

وفي قوله: ﴿وَرَعِمَهُ﴾ تنبيهٌ على أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا اخْتَرَعُوهُ لَمْ يَأْمُرْهُمُ اللَّهُ بِهِ. وقرأ الكِسَائِيُّ بِالضَّمِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(٢)، وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ الْكُسْرُ أَيْضًا كَالْوَدِّ^(٣).

﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حَكَمَهُمْ هَذَا.

(١٣٧) - ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

﴿وَكَذَلِكَ﴾ وَمِثْلَ ذَلِكَ التَّرْزِينِ فِي قِسْمَةِ الْقُرْبَاتِ ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ﴾ بِالْوَادِ وَنَحَرِهِمْ لِأَلْهَتِهِمْ ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ مِنَ الْجِنَّ أَوْ مِنَ السَّدَنَةِ، وَهُوَ فَاعِلٌ ﴿زَيْنَ﴾.

(١) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٩٠ - ١٣٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٤٨)، وعزاها للكسائي أيضاً، وعقب ذلك بقوله: ولا أحفظ أحداً قرأ به. وقد نفى بعض العلماء القراءة بالجر؛ فقال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٦): لم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٤١٩): والكسر لغة لبعض قيس وتميم، ولم يقرأ به.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿زَيْنٌ﴾ على البناءِ للمفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ، وجرَّ الشركاءِ بإضافةِ القتلِ إليه مَفصُولًا بَيْنَهُمَا بِمَفْعُولِهِ^(١)، وهو ضَعِيفٌ في العَرَبِيَّةِ مَعْدُودٌ مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ^(٢) كَقَوْلِهِ:

فَزَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ^(٣) زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرَادَهُ

وقرئَ بالبناءِ للمفعولِ وجرَّ (أولادِهِم) ورفعِ (شركاؤُهُم) بإضمارِ فعلٍ دَلَّ عَلَيْهِ (زَيْنٌ)^(٤).

﴿لِيُرَدُّوهُمْ﴾: لِيَهْلِكُوهُمْ بِالْإِغْوَاءِ ﴿وَلَيْسَ لِسُوءِ عَلَيْهِمَ دِينَهُمْ﴾: وَلِيُخْلَطُوا عَلَيْهِمَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ دِينِ إِسْمَاعِيلَ، أَوْ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَدَيَّنُوا بِهِ، وَاللَّامُ لِلتَّلْعِيلِ إِنْ كَانَ التَّزْيِينُ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَلِلْعَاقِبَةِ إِنْ كَانَ مِنَ السَّدَنَةِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾: مَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ مَا زَيْنَ لَهُمْ، أَوْ الشَّرَكَاءُ التَّزْيِينَ، أَوْ الْفَرِيقَانِ جَمِيعَ ذَلِكَ.

﴿فَدَرَّوهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: افْتَرَاءَهُمْ، أَوْ: مَا يَفْتَرُونَهُ مِنَ الْإِفْكِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) القول بأن الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ضرورة مردود؛ لأنه مختلف فيه بين النحويين، فبعضهم أجازها وهو الصحيح على ما ذكره أبو حيان، ووقعه في قراءة متواترة دلَّ على الصُّحَّة؛ لَأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ ثَبَتَ بِالْقُرْآنِ، وَفَهُمُ الْعَكْسُ مِنْ عَكْسِ الْفَهْمِ. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣)، و«تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية.

(٣) في (أ) و(خ): «فَزَجَجْتُهَا مَتَمَكَّنًا» والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ) وهي رواية المصادر.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن علي رضي الله عنه، و«المحتسب» (١/ ٢٢٩).

عن أبي عبد الرحمن السلمي.

قوله: «ومثل ذلك التزيين»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: المشار إليه بقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ ما يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾ الآية^(١).

قوله: «وقرأ ابنُ عامرٍ ﴿زَيْنَ﴾ على البناءِ للمفعول الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ وجرَّ الشُّركاءِ بإضافةِ القتلِ إليه مَفْصُولًا بَيْنَهُمَا بِمَفْعُولِهِ، وهو ضعيفٌ في العربيةِ معدودٌ مِنْ ضُرُورَاتِ الشُّعْرِ»:

تَبَعَ فِي ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢)، وَقَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

قال ابنُ المُنِيرِ: نبرأ إلى الله تعالى ونبرئُ حملةَ كتابِهِ وحفظةَ كَلَامِهِ عَمَّا رَمَاهُمْ بِهِ فَقَدْ رَكِبَ عَمِيَاءَ، وَتَخَيَّلَ الْقِرَاءَةَ اجْتِهَادًا وَاخْتِيَارًا لَا نَقْلًا وَإِسْنَادًا، وَزَعَمَ أَنَّ مُسْتَنَدَهُ مَا وَجَدَهُ مَكْتُوبًا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: (شُرَكَائِهِمْ) بِالْيَاءِ، وَجَعَلَ قِرَاءَتَهُ سَمِجَةً، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ قَرَأَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى جِبْرِيلَ كَمَا أَنْزَلَهَا عَلَيْهِ، وَبَلَغَتْ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ عَنْهُ، فَالْوَجْهُ السَّبْعَةُ مُتَوَاتِرَةٌ عَلَى أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

فَلَا مُبَالَاهَ بِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَأَمْثَالِهِ، وَلَوْلَا^(٣) عَذْرُ أَنَّ الْمُنْكَرَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ عِلْمِي الْقِرَاءَةِ وَالْأُصُولِ لَخِيفَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْ رِبْقَةِ الْإِسْلَامِ بِذَلِكَ، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ هُوَ فِي عَهْدِهِ خَطِرَةٌ وَرَلَّةٌ مُنْكَرَةٌ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢٥٧/٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٢٢/٣).

(٣) فِي (س): «وَلَوْ».

والذي ظنَّ أنَّ تفاصيلَ الوجوهِ السَّبعةِ فيها ما ليسَ متواتراً غلطاً، ولكنَّه أقلُّ غلطاً من هذا؛ فإنَّ هذا جعلها موكولةً إلى الآراءِ، ولم يُقلْ بذلك أحدٌ من المسلمين ظناً منه اطرادَ الأقيسةِ النحويَّةِ التي يُجزَّمُ برَدُّ مَنْ خالفها.

ثمَّ يُبحثُ معه؛ فإنَّ إضافةَ المصدرِ إلى معمولِه مُقدَّرٌ بالفعلِ، وبهذا عملٌ، وهو وإنَّ كانتِ إضافتهُ محضةً مُشبهةً ما إضافتهُ غيرُ محضةٍ، حتى قال بعضُ النحاةِ: هي غيرُ محضةٍ، فالحاصلُ أنَّ اتِّصاله بالمضافِ إليه ليس كاتِّصالِ غيره، وجاء الفصلُ في غيره بالظرفِ، فتميَّزَ المصدرُ على غيره بجوازه في غيرِ الظرفِ، ويؤيِّده أيضاً أنَّ المصدرَ يُضافُ تارةً إلى الفاعلِ وتارةً إلى المفعولِ.

وقد التزمَ بعضهم اختصاصَ جوازِ الفصلِ بالمفعولِ بينه وبينَ الفاعلِ لوقوعه في غيرِ مرتبته كما جازَ تقديمُ المضمَرِ على الظَّاهرِ في غيرِ رُتبته، وأنشد أبو عبيدة:

وَحَلَقِ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِسِ فِدَاسَهُمْ دُوسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ^(١)
وَأَنشُد:

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّبُلِ الْكُنَافِجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمُحَالِجِ^(٢)

(١) ذكر الرجز عن أبي عبيدة: الجرجاني في «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (٤٦٥)، وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص ١٩٧) وابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٨٧).

وهو من الرجز المسدس لعمر بن كلثوم. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٣/ ٣٥١)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ١٣٦٨).

(٢) البيت لجندل بن المثنى الطهوي في «تهذيب اللغة» (٥/ ٢٠٢)، و«المحكم والمحيط الأعظم» =

ففصل بين الفاعل والمفعول.

وَيُقَرَّى عَدَمُ تَوَعُّلِهِ فِي الْإِضَافَةِ جَوَازُ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ مَخْفُوضِهِ نَصَبًا وَجَرًّا، فَهَذِهِ شَوَاهِدٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، يَجْمَعُ شَمْلَهَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ تَصْحِيحُ الْقِرَاءَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ، بَلْ تَصْحِيحُ الْعَرَبِيَّةِ ^(١) بِالْقِرَاءَةِ ^(٢).

قال الكواشي: كلامُ الزَّمَخْشَرِيِّ يُشْعِرُ أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ قَدْ ارْتَكَبَ مَحْظُورًا، وَأَنَّ قِرَاءَتَهُ قَدْ بَلَغَتْ مِنَ الرَّدَاءَةِ مَبْلَغًا لَمْ يَبْلُغْهُ شَيْءٌ مِنْ جَائِزِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهِمْ، وَأَنَّهُ غَيْرُ نَقَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمَصْحَفِ لَا مِنَ الْمَشَائِخِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَسْنَدَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ جَاهِلٌ بِالْعَرَبِيَّةِ.

وليس الطعنُ في ابنِ عامرٍ طعنًا فيه، وإنما هو طعنٌ في عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ حَيْثُ جَعَلُوهُ أَحَدَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَفِي الْفُقَهَاءِ حَيْثُ لَمْ يُنَكِّرُوا عَلَيْهِمْ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى قِرَاءَتِهِ، وَأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَهَا فِي مَحَارِبِهِمْ، وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يَجْمَعَهُمْ عَلَى الْخَطِ ^(٣).

وقال أبو حيان: اعْجَبَ لِعَجْمِي ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ

= (٧/١٥٩)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/٣٥١) و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٢/٩٨٦). وفي بعض المصادر:

يفرك حب السنبيل الحنابج بالقاع فرك القطن بالمحالج

(١) «يجمع شملها هذه القراءة وليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية» من (ز).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/٦٩ - ٧٠).

(٣) نقل كلامه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/٢٦٠).

مَحْضٍ قِرَاءَةً مُتَوَاتِرَةً مَوْجُودٌ نَظِيرُهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ مَا بَيْتٍ، وَاعْجَبَ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرَّاءِ الْأَثَمَةِ الَّذِينَ تَخَيَّرْتَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لَصَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا عَذْرٌ أَشَدُّ مِنَ الْجُرْمِ حَيْثُ طَعَنَ فِي إِسْنَادِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ وَرَوَايَتِهِمْ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْرَءُونَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَهَذِهِ عَادَتُهُ يَطْعَنُ فِي تَوَاتُرِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَيَنْسُبُ^(٢) الْخَطَأَ تَارَةً إِلَيْهِمْ كَمَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَتَارَةً إِلَى الرَّاوِةِ^(٣) عَنْهُمْ، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ مُتَوَاتِرَةٌ، وَكَذَا الرِّوَايَاتُ عَنْهُمْ، وَهِيَ مَا يُسْتَشْهَدُ بِهَا [لَا] لَهَا، فَإِذَا قَدْ^(٤) وَقَعَ الْفَصْلُ فِيهَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِالْجَوَازِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتَ غَلَاثِلَ - عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا - صُدُورُهَا^(٥)
ف(عَبْدُ الْقَيْسِ) فَاعِلٌ (شَفَتَ) وَقَعَ فَصْلًا بَيْنَ الْمُضَافِ، وَهُوَ (غَلَاثِلَ)،
وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ (صُدُورُهَا).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/٤٢٥).

(٢) فِي (ز): «وَبُيِّنَ».

(٣) فِي (س): «الرَّوَايَةُ».

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٧/أ).

(٥) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي «شرح كتاب سيبويه» (١/٢٤٢) لِلْسَّيْرَافِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شرح التسهيل» (٣/٢٧٤) وَ«شرح الكافية الشافية» (٢/٩٩١) عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الإنصاف» (٢/٣٥٥): «لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ؛ فَلَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ». وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي «خزانة الأدب» لِلْبَغْدَادِيِّ (٤/٤١٣ - ٤١٥).

وقوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِمَ تَنْقَاذُ الصَّيَارِفِ^(١)
ف(الدَّرَاهِمَ) بِالنَّصْبِ فَصْلٌ بَيْنَ (نَفْيِ) وَ(تَنْقَاذُ).

أَوْ تَحْمَلُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ وَإِضْمَارِ الْمُضَافِ مِنَ الثَّانِي
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(٢)؛ لِأَنَّ تَخْطِئَةَ الثَّقَاتِ وَالْفُصَحَاءِ أَبْعَدُ
مِنْ ذَلِكَ.

أَوْ يُعْتَذَرُ لِمِثْلِهِ بِمَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْإِنْتِصَافِ» مِنْ أَنَّ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى
مَعْمُولِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَحْضَةً لَكِنَّهَا تُشَبِّهُ غَيْرَ الْمَحْضَةِ، وَاتِّصَالُهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَيْسَ
كَاتِّصَالِ غَيْرِهِ، وَقَدْ جَازَ فِي الْغَيْرِ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ، فَيَتَمَيَّزُ هُوَ عَنِ الْغَيْرِ بِجَوَازِ
الْفَصْلِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ^(٣).

وَقَالَ الطَّيْبِيُّ: ذَهَبَ هُنَا إِلَى أَنَّ^(٤) مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ مُمْتَنِعٌ، وَخَطَأً إِمَامُ أَئِمَّةِ
الْمُسْلِمِينَ، وَضَعَفَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٤٧]،
فَيَبِينُ كَلَامِيهِ تَخَالَفٌ^(٥).

(١) البيت للفرزدق. انظر: «الكتاب» (٢٨/١)، و«الكامل» (٢٠٢/١)، وفيه: «الدراهم»، وقال: «وزاد
الباء للحاجة، وهذا جمعٌ يجيء كثيراً، وذلك أنه موضع تلزمه الكسرة، فتشيع فتصير ياءً، يقال في
خاتم: خواتيم».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ١٣٠).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٧/أ)، وقد تقدّم كلام ابن المنير.

(٤) من قوله: «وقد جاز في الغير الفصل» إلى هنا من (ز).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢٦٠/٦).

وقال مَكِّيٌّ: لم أرَ أحدًا يَحْمِلُ قراءَتَه إلا على الصَّحَّةِ والسَّلَامَةِ، وقراءَتُه أَصْلٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ لَآلِهَ^(١).

وقال الإمام: وكثيرًا أَرَى النَّحْوِيِّينَ مُتَحِيرِينَ فِي تَقْرِيرِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا اسْتَشْهَدَ فِي تَقْرِيرِهِ بَيْتَ مَجْهُولٍ فَرَحُوا بِهِ، وَأَنَا شَدِيدُ التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوا وَرُودَ ذَلِكَ الْبَيْتِ الْمَجْهُولِ عَلَى وَفْقِهِ دَلِيلًا عَلَى صَحَّتِهِ فَلَانْ^(٢) يَجْعَلُوا وَرُودَ الْقُرْآنِ بِهِ دَلِيلًا عَلَى صَحَّتِهِ كَانَ أَوْلَى^(٣).

وقال السَّكَّاكِيُّ: لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ:

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٤)

مَحْمُولٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ.

(١) نقله الطيبي عنه في «فتوح الغيب» (٢٦٠/٦)، ولكنه قال عن قراءة ابن عامر هذه: «ومن قرأ هذه القراءة ونصب (الأولاد) وخفض (الشركاء) فهي قراءة بعيدة، وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يأتي في الظروف، وروي عن ابن عامر أنه قرأ بضم الزاي من (زين) ورفع (قتل) وخفض (الأولاد) و(الشركاء)، وفيه أيضًا بعد». انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢٧٢/١)، وانظر: «الهداية» (٣/٢١٩٦).

(٢) في (س): «فلا».

(٣) انظر: «التفسير الكبير» (٩/٤٠١).

(٤) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ

انظر: «الكتاب» (١/١٨٠)، و«المقتضب» (٤/٢٢٨).

ونحو قراءة مَنْ قرأ: ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾^(١)، و(مخلف وعده رسوله)^(٢) لإسنادها إلى الثقات، وكثيرة نظائرها من الأشعار، ومَنْ أرادها فعليه بـ«خصائص ابن جني» = مَحْمُولَةٌ عِنْدِي عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وإضمارِ المُضَافِ^(٣) في الثاني على قراءة مَنْ قرأ: (والله يريد الآخرة) بالجر^(٤)؛ أي: عَرَضَ الآخِرَةَ، وما ذكرت وإن كان فيه نوعٌ بُعِدَ فَتَخَطَّئُهُ الثَّقَاتُ وَالْفُصَحَاءُ أَبَعْدُ^(٥).

وقال ابن مالك في «كافيته»:

وظرفٌ أو شبيهه قَدْ يَفْصِلُ جُزْأَيِ إِضَافَةٍ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ
فَصْلَانِ فِي اضْطِرَارٍ بَعْضِ الشُّعْرَا وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أَضَافُوا الْمَصْدَرَا
لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حَجَزَ كَقَوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَزِ
يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمُحَالِجِ
وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ

وقال في «الشرح»: إضافة المصدر إلى الفاعل مَفْصُولَا بَيْنَهُمَا بِمَفْعُولِ الْمَصْدَرِ جائزة في الاختيار؛ إذ لا محذورَ فِيهَا مَعَ أَنَّ الْفَاعِلَ كَجُزْءٍ مِنْ عَامِلِهِ، فَلَا يَضُرُّ فَصْلُهُ؛ لِأَنَّ رُبَّتَهُ مُنْبَهَةٌ عَلَيْهِ، وَالْمَفْعُولُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

(١) هي قراءة ابن عامر كما تقدم.

(٢) ذكرها الزجاج دون نسبة في «معاني القرآن» (٣/ ١٦٨)، وقال: «شاذة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه».

(٣) في (ز): «المضاف إليه».

(٤) هي قراءة ابن جمار. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٨١).

(٥) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ١٢٩ - ١٣٠).

فَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِقِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُنَافِيَةً لَهُ لَوْجِبَ قَبُولُهَا لِصِحَّةِ نَقْلِهَا، كَمَا قِيلَتْ أَشْيَاءُ تُنَافِي الْقِيَاسَ بِالنَّقْلِ وَإِنْ لَمْ تُسَاوِ صِحَّتُهَا صِحَّةَ الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا قَارَبَتْهَا، كَقَوْلِهِمْ: «اسْتَحَوْذٌ»، وَقِيَاسُهُ: اسْتَحَاذَ، وَكَقَوْلِهِمْ: «بَنَاتُ الْأَبِيهِ»^(١)، وَقِيَاسُهُ: الْأَبَةُ، وَكَقَوْلِهِمْ: «هَذَا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»، وَقِيَاسُهُ: خَرِبٌ، وَكَقَوْلِهِمْ: «لَدُنْ غُدُوَّةٌ» بِالنَّصْبِ، وَقِيَاسُهُ الْجُرُّ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ^(٢).

قوله:

«فَرَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةً»^(٣)

(١) قال السيرافي: من الناس من يقول: (أَلْبِيَه) يجعله جمع لُبٍّ، كَذَا حكاها الفراء، وأصحابنا حكاوا: (بنات أَلْبِيَه) بمعنى أعقله. و(بنات أَلْبَب) على قول الكوفيين: اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة، وقد وردت في رجز استشهد به سيبويه، وهو:

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيَه

وهذا الرجز من الشواهد الخمسين التي لَا يُعْرَفُ قَائِلُهَا. انظر: «الكتاب» (٤/ ٤٣٠)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ٤٦٠)، و«الصاحح» (مادة: لب)، و«خزانة الأدب» للبغدادى (٧/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٧٩).

(٣) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٧٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٦٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٠٦)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٦). قال الطبري: «وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواية الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه». وذكر البغدادى في «خزانة الأدب» (٤/ ٤١٥) عن ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين.

قال الطَّبِيُّ: أوردَهُ في «المفصل» بلفظ:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَةٍ^(١)

الزَّجُّ: الطَّعْنُ، والمِزَجَةُ بكسر الميم: الرُّمَحُ القَصِيرُ كالمِزْرَاقِ، والقُلُوصُ: الشَّابَّةُ مِنَ النُّوقِ، وأبو مَزَادَةَ: كَنِيَّةُ رَجُلٍ.

ونقل صاحب «الإقليد» عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ: أَنَّ وَجْهَهُ أَنْ يَجَرَ (القُلُوصَ) عَلَى الإِضَافَةِ وَيُقَدَّرُ مِضَافٌ إِلَى^(٢) (أَبِي مَزَادَةَ) مُحذُوفًا بَدَلًا عَنِ القُلُوصِ، تَقْدِيرُهُ: رَجَّ القُلُوصِ قُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٣).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: ضَمِيرُ (رَزَجَجْتُهَا) لِلْكِتَابَةِ.

وقال ابنُ يَعِيشٍ فِي «شرح المفصل»: هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ، وَلَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الرِّوَايَةِ^(٤).

قال الثَّمَانِينِيُّ: أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَلَا يَعْرِفُهُ الْبَصَرِيُّونَ.

(١٣٨) - ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَمْثَلُ الَّذِي أَجْرًا لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرَعِيَّتِهِمْ وَأَنْتُمْ حَرَمْتُمْ ظُهُورَهَا وَأَنْتُمْ لَا تَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَفْتَرَاءٌ عَلَيْهِمْ سَجَرُوا بِهَا كَذِبًا كَانُوا يَقْتِرُونَ﴾.

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ١٣٣)، وكذا أوردته الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ١٦٩)،

وابن جني في «الخصائص» (٢/ ٤٠٨).

(٢) في النسخ الخطية: «أي»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٢).

(٤) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٠).

﴿وَقَالُوا هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا جُعِلَ لآلِهَتِهِمْ﴾^(١) ﴿أَفَنَسَمُّوهُ وَحَرَّتْ جِبْرُ﴾: حرام،
فِعْلٌ بمعنى مَفْعُولٍ كَالذَّبْحِ يَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَالكَثِيرُ وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى.
وَقُرئ: (حُجِرٌ) بِالضَّمِّ^(٢)، و: (حِرْجٌ)^(٣)؛ أَي: مُضَيِّقٌ.
﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَأَ﴾ يعنون: خَدَمَ الْأَوْثَانِ، وَالرَّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ.
﴿وَرَزَعِيهِمْ﴾ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ.
﴿وَأَنعَمَ حَرِمَتْ ظُهُورُهَا﴾ يعنى: الْبَحَائِرَ وَالسَّوَائِبَ وَالْحَوَامِيَ.
﴿وَأَنعَمَ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ فِي الذَّبْحِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ اسْمَ الْأَصْنَامِ عَلَيْهَا.
وَقِيلَ: لَا يَحْجُونَ عَلَى ظُهُورِهَا.
﴿أَفَرَأَى عَلَيْهِ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ مَا قَالُوهُ تَقُولُ عَلَى اللَّهِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ
بِ(قَالُوا)، أَوْ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ.
أَوْ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَوْ بِالْمَحذُوفِ.
﴿مَسْجَرِيهِمْ يَمَّا كَانُوا أَفْتَرُونَ﴾: بِسَبِيهِ، أَوْ: بِذَلِكَ.

(١) فِي (ت): «جَعَلَ لِلآلِهَةِ».

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٥)
عن الحسن وقتادة.

(٣) بكسر الحاء وتقدير الراء على الجيم. ونسبت لابن عباس وابن مسعود وأبي وابن الزبير وعمرو بن
دينار وعكرمة والأعمش. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣١)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٩)،
و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)،
و«البحر» (٩/ ٤٢٨).

قوله: ﴿أَفَرَأَى عَلَيْهِ﴾ نصبٌ على المصدرِ... إلى آخره.

قال الطَّبِيُّ: الحالُ أُولَى الوجوه، لِمَلَأَ مَتْنَهُ قَوْلَهُ ^(١): ﴿رَعِمَهُمْ﴾؛ لَأَنَّهُ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ ﴿قَالُوا﴾؛ أَي: قَالُوا زَاعِمِينَ مُفْتَرِينَ ^(٢).

(١٣٩) - ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئَةِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْئَةِ﴾ يعنون: أَجَنَّةَ الْبَحَائِرِ وَالسَّوَابِ.
﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ حلالٌ لِلذُّكُورِ خَاصَّةً دُونَ الْإِنَاثِ
إِنْ وَلَدَ حَيًّا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ فَالذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ فِيهِ
سَوَاءٌ.

وَتَأْنِثُ الْخَالِصَةَ لِلْمَعْنَى، فَإِنَّ ﴿مَا﴾ فِي مَعْنَى الْأَجَنَّةِ، وَلِذَلِكَ وَافَقَ عَاصِمٌ
فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ابْنَ عَامِرٍ فِي ﴿تَكُنْ﴾ بِالتَّاءِ، وَخَالَفَهُ هُوَ وَابْنُ كَثِيرٍ فِي ﴿مَيْتَةً﴾
بِنَصْبِ كَغَيْرِهِمْ ^(٣).

(١) سَطُرَتْ فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةُ بِمَدَادٍ أَحْمَرَ، وَكَأَنَّهَا عِبَارَةٌ لِلشَّرْحِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ تَتَمَّةِ كَلَامِ الطَّبِيِّ.

(٢) انظر: «فتح الغيب» (٦/ ٢٦٥).

(٣) قرأ ابن عامر: ﴿وإن تكن﴾ بالتاء ﴿ميتة﴾ بالرفع، وابن كثير: ﴿يكن﴾ بالياء و﴿ميتة﴾ بالرفع،
وأبو بكر عن عاصم: ﴿تكن﴾ بالتاء كابن عامر ﴿ميتة﴾ بالنصب، وباقي السبعة: ﴿يكن﴾ بالياء
﴿ميتة﴾ بالنصب. انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر»
(٢/ ٢٦٥ - ٢٦٦).

أو التَّاءِ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي رَاوِيَةِ الشَّعْرِ، أَوْ هُوَ مُصَدَّرٌ كَالْعَافِيَةِ وَقَعَ مَوْعَ الْخَالِصِ.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ^(١) عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ، وَالْخَبْرُ ﴿لَذُكُورِنَا﴾، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الظَّرْفِ لَا مِنَ الَّذِي فِي ﴿لَذُكُورِنَا﴾، وَلَا مِنَ الذُّكُورِ لِأَنَّهَا لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ وَعَلَى صَاحِبِهِ الْمَجْرُورِ.

وَقُرِئَ: (خالص) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(٢)، وَ: (خالصه) بِالرَّفْعِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ^(٣)، عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ ﴿مَا﴾ أَوْ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا كَانَ حَيًّا.

وَالْتَذَكِيرُ فِي ﴿فِيهِ﴾ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَيْتَةِ مَا يَعْمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، فَعُلِّبَ الذَّكَرُ. ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ﴾؛ أَي: جَزَاءَ وَصِفِهِمُ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ٦٢] ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

(١) أي: (خالصة). نسبت للزهري في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، ولابن عباس والأعرج وقتادة في «المحتسب» (١/ ٢٣٢). وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠) نسبتها لسفيان بن حسين، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لابن جبير.

(٢) بالرفع عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) إلى ابن مسعود وابن عباس والأعمش بخلاف. وبالنصب عزاها ابن خالويه وابن جني لسعيد بن جبير.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن ابن عباس، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) نسبتها للزهري والأعمش وأبي طالوت، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لأبي رزين وعكرمة وأبي حيوه وابن يعمر.

(١٤٠) - ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ
أَفْرَآءَ عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا﴾ يريدُ بهم العربَ الذين كانوا يقتلونُ
بناتهم مخافةَ السَّبيِّ والفَقْرِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: ﴿قَتَلُوا﴾ بالتَّشْدِيدِ^(١) بمعنى
التَّكْثِيرِ.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لخَفَةِ عَقْلِهِمْ، وَجَهْلِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ رَازِقُ أَوْلَادِهِمْ لَا هُمْ، ويجوزُ نَصْبُهُ
على الحالِ والمصدرِ^(٢).

﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ مِنَ الْبَحَائِرِ وَنَحْوِهَا ﴿أَفْرَآءَ عَلَى اللَّهِ﴾ يَحْتَمِلُ الْوَجُوهَ
المذكورة في مثله ﴿قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ إلى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ.

قوله: «لَخَفَةُ عَقْلِهِمْ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ «سَفَهًا» مَفْعُولٌ لَهُ، لَكِنْ عَطَفَ
«وَجَهْلِهِمْ» عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بَيَانُ الْمَعْنَى، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ «بِغَيْرِ عِلْمٍ» فِي مَوْضِعِ
الْحَالِ^(٣).

وقال الطَّبْيِيُّ: قَوْلُهُ: «لَخَفَةُ عَقْلِهِمْ» تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «سَفَهًا»، وَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ،
وقَوْلُهُ: «وَجَهْلِهِمْ»^(٤) عَطَفٌ عَلَى «خَفَةٍ» وَتَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «بِغَيْرِ عِلْمٍ»^(٥).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) في (ت): «أو المصدر».

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٧/أ).

(٤) في (ز): «وهو جهلهم».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٢٦٧).

قوله: «وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَالْمَصْدَرِ»^(١):

زَادَ أَبُو الْبَقَاءِ: لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ^(٢).

(١٤١) - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مِّنَ الْكُرُومِ﴾ مَعْرُوشَاتٍ: مَرْفُوعَاتٍ عَلَى مَا يَحْمِلُهَا، وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ: مُلْقِيَّاتٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

وقيل: المعروشات: ما غرسه الناس فعرشوه ﴿وَعَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾: ما نبت في البراري والجبال.

﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ﴾: ثَمَرُهُ الَّذِي يُوْكَلُ فِي الْهَيْئَةِ وَالْكِيفِيَّةِ، وَالضَّمِيرُ لِلزَّرْعِ وَالْبَاقِي مَقِيسٌ عَلَيْهِ، أَوْ لِلنَّخْلِ وَالزَّرْعِ دَاخِلٌ فِي حَكْمِهِ لَكُونِهِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ، أَوْ لِلْجَمِيعِ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَكُلْ ذَلِكَ، أَوْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَ﴿مُخْتَلِفًا﴾ حَالٌ مُّقَدَّرَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِنْشَاءِ.

﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتُ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾: يَتَشَابَهُ بَعْضُ أَفْرَادِهِمَا فِي اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَلَا يَتَشَابَهُ بَعْضُهَا.

﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾: مِنْ ثَمَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ ﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ وَلَمْ يَنْبَغْ بَعْدُ.

(١) فِي (ز): «أَوْ الْمَصْدَرِ».

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/٥٤٣)، وعبارته: «سَفَهَا»: مَفْعُولٌ لَهُ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ».

وقيل: فائدته: رخصة المالك في الأكل منه قبل أداء حق الله.

﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يريد به: ما كان يُتصدق به يوم الحصاد، لا الزكاة المقدرة؛ لأنها^(١) فرضت بالمدينة والآية مكية.

وقيل: الزكاة، والآية مدنية، والأمر بإيثارها يوم الحصاد ليهتم به حينئذ حتى لا يؤخر عن وقت الأداء، وليعلم أن الوجوب بالإدراك لا بالتقية.

وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي ﴿حِصَادِهِ﴾ بكسر الحاء^(٢)، وهو لغة فيه.

﴿وَلَا تُشْرِفُوا﴾ في التصديق، كقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

﴿إِنَّكَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾: لا يرتضي فعلهم.

قوله: «أو للنخل والزرع داخل في حكمه لكونه معطوفاً عليه»:

قال الطيبي: لأن الأصل أن يطلق الأكل على الثمرة والجنات بالحققة، فغلب فيه الزرع^(٣).

وقال أبو حيان: ليس هذا بجيد؛ لأن العطف بالواو لا يجوز أفراد ضميره^(٤).

قال: فالظاهر عوده إلى أقرب مذكور وهو الزرع، ويكون قد حذفت حال

(١) في (ت): «فإنها».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢٦٩/٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤٤١/٩).

النَّخْلِ؛ لدلالة هذه الحالِ عليها، التقدير: النَّخْلُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ^(١).

قوله: «وَلَا تُسْرِفُوا فِي التَّصَدِّقِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بِقَرِينَةِ الْقُرْبِ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِالْأَكْلِ وَالصَّدَقَةِ بِقَرِينَةِ الْإِطْلَاقِ لَكَانَ أَقْرَبَ.

وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِالْحَقِّ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْإِسْرَافَ^(٢).

وقال الطَّبَّيْ: عَلَّقَ ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ بِالْقَرِيبِ^(٣)، وَهُوَ ﴿وَاتُوا حَقَّهُ﴾ عَلَى طَرِيقَةِ التَّنَازُعِ، فَيَقْدَرُ مِثْلُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾^(٤).

(١٤٢) - ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشٌ كُلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.

﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشٌ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿جَنَّتٍ﴾؛ أَي: وَأَنْشَأَ مِنَ الْأَنْعَامِ مَا يَحْمِلُ الْأَثْقَالَ وَمَا يُفَرِّشُ لِلذَّبْحِ، أَوْ مَا يُفَرِّشُ الْمَنَسُوجَ مِنْ شَعْرِهِ وَصُوفِهِ وَوَبَرِهِ.

وقيل: الْكِبَارُ الصَّالِحَةُ لِلْحَمْلِ، وَالصَّغَارُ الدَّانِيَةُ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَ الْفَرَشِ الْمَفْرُوشِ عَلَيْهَا.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٧/ ب).

(٣) في (س): «بالقرب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٠).

﴿كُلُوا وَمَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾: كُلُوا مَا أَحَلَّ لَكُمْ مِنْهُ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ الشَّيْطَانِ﴾
في التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴿إِنَّكُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظَاهِرُ الْعَدَاوَةِ.

قوله: ﴿وَمِنْ أَلَنْعَمِ حَمُولَةٍ وَفَرَشَا﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿جَنَّتِ﴾:

قال الطَّبِيُّ: وَالْجِهَةُ الْجَامِعَةُ إِبَاحَةَ الْإِنْتِفَاعِ بِالنَّوْعَيْنِ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا حَكَى عَنِ الْمُشْرِكِينَ تَحْرِيمَ أَجْنَةِ الْبَحَائِرِ وَالسَّوَابِ، وَسَجَّلَ عَلَيْهِم بِالْخُسْرَانِ بِسَبَبِ تَحْرِيمِهِمْ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ، نَصَّ عَلَى مَا خَلَقَ لِلْمُكَلَّفِينَ وَأَبَاحَ لَهُمْ أَكْلَهُ وَحَمَلَ الْأَثْقَالَ عَلَيْهِ.

وَقَدَّمَ أَوَّلًا ذَكَرَ الْجَنَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالزُّرُوعِ الْمُتَفَاوِتَةِ، وَأَمَرَهُمْ بِالْأَكْلِ مِنْهَا وَأَدَاءِ حُقُوقِ اللَّهِ مِنْهَا.

ثُمَّ ثَنَى بِذِكْرِ الْأَنْعَامِ الْمُخْتَلِفَةِ.

ثُمَّ عَمَّ الْخُطَابَ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِ سَائِرِ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ، وَنَهَى عَنْ اتِّبَاعِ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ مِنْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ^(١).

(١٤٣) - ﴿ثُمَّ نَبِيَّةَ أَزْوَاجٍ مِنْ الصَّانِ أَتَيْنِ وَمِنْ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ مَا لَكَ كَرِينَ

حَرَمَ أَرَأَيْتَ إِنَّمَا اسْتَمَلْتَ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ الْأُنثِيَّاتِ نَبِيَّوْنِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿ثُمَّ نَبِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿حَمُولَةٍ وَفَرَشَا﴾، أَوْ مَفْعُولٌ ﴿كُلُوا﴾ ﴿وَلَا

تَتَّبِعُوا﴾ مَعْتَرِضٌ بَيْنَهُمَا، أَوْ فَعْلٌ دَلَّ عَلَيْهِ^(٢)، أَوْ حَالٌ مِنْ (مَا) بِمَعْنَى: مُخْتَلِفَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) قوله: «أَوْ فَعْلٌ» بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى ﴿كُلُوا﴾ «دَلَّ عَلَيْهِ»؛ أَي: دَلَّ عَلَيْهِ ﴿كُلُوا﴾. انظر: «حاشية

الأنصاري» (٢/ ٥٥٦).

وَالزَّوْجُ: مَا مَعَهُ آخَرُ مِنْ جَنَسِهِ يُزَاوِجُهُ، وَقَدْ يُقَالُ لِمَجْمُوعِهِمَا، وَالْمَرَادُ الْأَوَّلُ.
﴿وَمِنَ الضَّائِنِ اثْنَيْنِ﴾: زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ: الْكَبْشُ وَالنَّعْجَةُ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ
﴿تَمَنِينَةٍ﴾.

وَقُرِئَ: (اثْنَان) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(١).

وَالضَّائِنُ: اسْمُ جَنْسٍ كَالْإِبِلِ، وَجَمْعُهُ: ضَيْئُنٌ، أَوْ جَمْعُ ضَائِنٍ كَتَّاجِرٍ وَتَجَرٍ.
وَقُرِئَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ^(٢)، وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ.

﴿وَمِنَ الْمُعْزِ اثْنَيْنِ﴾: التَّيْسُ وَالْعَنْزُ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ
وَيَعْقُوبُ بِالْفَتْحِ^(٣)، وَهُوَ جَمْعُ مَا عَزَّ كصَاحِبٍ وَصَحْبٍ، أَوْ حَارِسٍ وَحَرَسٍ.
وَقُرِئَ: (الْمِعْزَى)^(٤).

﴿قُلْ أَلَذَّكَّرِينَ﴾: ذَكَرِ الضَّائِنِ وَذَكَرِ الْمُعْزِ ﴿حَرَّمَ أُمُّ الْأُنثِيَيْنِ﴾: أُمُّ أُنْثِيَهُمَا،
وَنَصَبُ (الذَّكْرَيْنِ) وَ(الْأُنثِيَيْنِ) بِ﴿حَرَّمَ﴾.
﴿أَمَّا أَسْتَمَلْتَ عَلَيْهِ أَزْوَاجَ الْأُنثِيَيْنِ﴾: أَوْ مَا حَمَلَتْ إِنْثَى الْجِنْسَيْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ
أُنْثَى.

(١) نسبت لأبان بن عثمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦ - ٤٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٤٥١).

(٢) نسبت لعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٤)، و«البحر» (٩/ ٤٥١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٣١)، و«البحر» (٩/ ٤٥١)،
عن أبي رضي الله عنه.

﴿نَبِيُّنِي يَعْلَمُ﴾: بأمرٍ معلومٍ يدلُّ على أنَّ الله تعالى حَرَّمَ شيئاً من ذلك ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دعوى التَّحريم عليه.

قوله: «وهو يدلُّ من ﴿ثَمَنِيَّةٍ﴾»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّ ﴿مِنَ الصَّنَانِ﴾ يدلُّ من ﴿الْأَنْعَمِ﴾، و﴿أَنْتَيْنِ﴾ من ﴿حَمُولَةٍ وَفَرَسًا﴾، أو من ﴿ثَمَنِيَّةِ أَزْوَاجٍ﴾ إِنْ جَوَزْنَا لِلْبَدَلِ بَدَلًا^(١).

(١٤٤) - ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالَّذِينَ حَرَّمَ أَرِ الْأَنْثَيْنِ أَمَّا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ أَمْ كُنْتُ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهِذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَالَّذِينَ حَرَّمَ أَرِ الْأَنْثَيْنِ أَمَّا أَشْتَمَلْتُ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ﴾ كما سبق.

والمعنى: إنكارُ أنَّ الله حَرَّمَ مِنَ الْأَجْناسِ الأربعة ذَكَرًا أو أنثى أو ما تحمِلُ إنانها رذًا عليهم، فإنَّهم كانوا يُحَرِّمُونَ ذَكَورَ الْأَنْعَامِ تَارَةً وَإِنانها تَارَةً^(٢)، وأولادها كيف كانت تَارَةً زاعمين أنَّ الله حَرَّمَهَا.

﴿أَمْ كُنْتُ﴾: بَلْ أَكُنْتُ ﴿شُهَدَاءَ﴾: حاضرين مُشاهدين ﴿إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهِذَا﴾: حِينَ وَصَّيْتُكُمْ بِهَذَا التَّحريمِ؛ إِذْ أَنْتُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِنَبِيِّ فَلَ طَرِيقَ لَكُمْ إِلَى مَعْرِفَةِ أَمْثَالِ ذَلِكَ إِلَّا الْمَشَاهِدَةُ وَالسَّمَاعُ.

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٣٧/ب).

(٢) في (خ): «وإنانها أخرى».

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ فنسب إليه تحريم ما لم يُحرّم، والمراد: كُبراًؤُهُم المَقَرَّرُونَ لذلك، أو عمرو بن لُحَيٍّ المؤسَّس له ﴿لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

قوله: «والمعنى إنكار أن الله حرّم الأجناس الأربعة..» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: يعني: أن المقصودَ إنكارُ فعلِ التَّحريمِ، لكنّه أُورِدَ في صورةِ إنكارِ المفعولِ لِطَبَاقٍ ما كانوا يَدَّعَوْنَهُ من التَّفصيلِ في المفعولِ وللتَّرديدِ فيه، فيكونُ الإنكارُ بطريقِ بُرهانيٍّ من جِهَةٍ أَنَّهُ لا بُدَّ لِلْفِعْلِ من مُتعلِّقٍ، فإذا نفى جميعَ متعلقاتِهِ^(١) على التَّفصيلِ لزمَ نَفْيُهُ^(٢).

وفي «حاشية الطَّيْبِيِّ»: قالَ صاحبُ «المفتاح»: قُلْ في إنكارِ نفسِ الضَّرْبِ: «أَزِيدًا ضَرَبْتُ أَمْ عَمَرًا؟!» فَإِنَّكَ إِذَا أَنْكَرْتَ مَنْ يُرَدِّدُ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ إنكارُ الضَّرْبِ على وَجْهِ بُرهانيٍّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿الَّذِينَ حَرَّمَ

أَمِ الْأَنْثَيْنِ﴾^(٣).

وقوله^(٤): «على وَجْهِ بُرهانيٍّ» يعني به: أن الضَّرْبَ يَسْتَلْزِمُ محلاً، فإذا نَفِيتَ المَحَلَّ نَفِيتِ اللّازِمَ، وانتفاءُ اللّازِمِ مُسْتَلْزِمٌ لانتفاءِ المَلْزومِ^(٥).

(١) في (س): «تعلقاته».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ب).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣١٦).

(٤) أي: السكاكي، والمعلق عليه الطيبي.

(٥) انظر: «فتح الغيب» (٦/٢٧٢).

(١٤٥) - ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَإِغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾؛ أي: في القرآن، أو فيما أُوحِيَ إِلَيَّ مُطْلَقًا، وفيه تنبيه على أن التحريم إنما يُعلم بالوحي لا بالهوى.
﴿مُحَرَّمًا﴾: طعامًا مُحَرَّمًا ﴿عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴿: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ مَيْتَةً.﴾

وقراءة ابن كثير وحمزة: ﴿تَكُونُ﴾ بالتاء لتأنيث الخبر، وقراءة ابن عامر بالياء ورفع ﴿مَيْتَةً﴾ على أن (كان) هي التامة^(١)، وقوله:

﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ عطف على (أن) مع ما في حيزه؛ أي: إلا وجود مية أو دمًا مسفوحًا؛ أي: مصبوبًا كالدم في العروق، لا كالكبد والطحال.

﴿أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾: فإن الخنزير - أو لحمه - قَدَرُ لتعوده أكل النجاسة، أو خبيث يُخْبِثُ.

﴿أَوْ فِسْقًا﴾ عطف على ﴿لَحْمَ خَنْزِيرٍ﴾ وما بينهما اعتراض للتعليل ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ صفة له موضحة، وإنما سُمِّيَ ما ذبح على اسم الصنم فسقًا لتوغله في الفسق.

ويجوز أن يكون ﴿فِسْقًا﴾ مفعولًا له من ﴿أُهِلَّ﴾، وهو عطف على ﴿يَكُونُ﴾ والمستكن فيه راجع إلى ما رجع إليه المستكن في ﴿يَكُونُ﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾: فَمَنْ دَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى تَنَاوُلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ﴿غَيْرَ بَاعٍ﴾ عَلَى مَضْطَرٍّ مِثْلِهِ ﴿وَلَا عَادٍ﴾ قَدَّرَ الضَّرُورَةُ ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لَا يُوَاخِذُهُ.

وَالْآيَةُ مُحْكَمَةٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِيمَا أَوْحَى إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ^(١) مَحَرَّمًا غَيْرَ هَذِهِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي وَرُودَ التَّحْرِيمِ فِي شَيْءٍ آخَرَ^(٢)، فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى نَسْخِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا عَلَى حُلِّ الْأَشْيَاءِ غَيْرِهَا إِلَّا مَعَ الِاسْتِصْحَابِ^(٣).

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿فَسَقًا﴾ مَفْعُولًا مِنْ ﴿أَهْلًا﴾، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى ﴿يَكُونُ﴾، وَالْمُسْتَكِينُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى مَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْمُسْتَكِينُ فِي ﴿يَكُونُ﴾»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا إِعْرَابٌ مُتَكَلِّفٌ جَدًّا، وَتَرْكِيبٌ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ خَارِجٌ عَنِ الْفَصَاحَةِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً﴾ بِالرَّفْعِ^(٤)، فَيَبْقَى الضَّمِيرُ فِي ﴿يَهْءِءُ﴾ لَيْسَ لَهُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّفَ مَحْذُوفٌ حَتَّى يَعُودَ

(١) قوله: «إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ»؛ أَي: إِلَى نَزُولِ الْآيَةِ. انظر: «حاشية القنوي» (٨/ ٢٨٧).

(٢) قوله: «وَذَلِكَ لَا يُنَافِي وَرُودَ التَّحْرِيمِ فِي شَيْءٍ آخَرَ»؛ أَي: بَعْدَ تِلْكَ الْغَايَةِ. انظر: «حاشية القنوي» (٨/ ٢٨٧).

(٣) قوله: «وَلَا عَلَى حُلِّ إِلَّا مَعَ الِاسْتِصْحَابِ»؛ أَي: وَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى حُلِّ شَيْءٍ بِدُونِ اسْتِصْحَابِ الْأَصْلِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٨).

وَقَالَ ابْنُ التَّمْجِيدِ: قَوْلُهُ: «إِلَّا مَعَ الِاسْتِصْحَابِ» الِاسْتِصْحَابُ: بَقَاءُ الشَّيْءِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، أَي: غَيْرَ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ النِّهْيُ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَوْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. انظر: «حاشية ابن التَّمْجِيدِ» (٨/ ٢٨٧).

(٤) هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ كَمَا تَقْدُمُ.

الضَّمِيرُ عَلَيْهِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَوْ شَيْءٌ أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ^(١).

قال الحَلَبِيُّ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُحْدَفُ الْمَوْصُوفُ وَالصِّفَةُ جُمْلَةً إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ (مِنْ) التَّبْعِيَّةُ، كَقَوْلِهِمْ: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»؛ أَي: مِنْ فَرِيقٍ ظَعَنَ وَمِنَّا فَرِيقٍ أَقَامَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ (مِنْ) كَانَ ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

أَي: بِكَفِّي رَجُلٍ.

وهذا رأيٌ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُ: مَتَى دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ حُذِفَ مُطْلَقًا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرَى الزَّمْخَشَرِيُّ هَذَا الرَّأْيَ^(٣).

وقال السَّفَافِسيُّ: مَنَعَهُ مِنْ حَيْثُ رَفَعُ (الْمِيتَةِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مَا يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ ﴿كَانَ﴾ بِتَقْدِيرِ النَّصْبِ، وَرَفْعُهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وقال الطَّيْبِيُّ: الْإِعْرَابُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِيَحْصَلَ فِي الْكَلَامِ التَّرْقِي، وَلِيُؤْذَنَ بِأَنَّ مَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ أَقْدَرُ وَأَحَبُّ مِنْ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٤٥٩/٦).

(٢) الرجز بلا نسبة في «المقتضب» (١٣٩/٢)، و«مجالس ثعلب» (ص: ٨٨)، و«الأصول في النحو»

(١٧٨/٢)، و«حلية المحاضرة» (ص: ٨٨)، و«الخصائص» (٣٦٩/٢).

(٣) انظر: «الدر المصون» (١٩٩/٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢٧٧/٦).

(١٤٦) - ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَنَرِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾.

﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾: كُلُّ مَا لَهُ إصْبَعٌ كَالِإِبِلِ وَالسَّبَاعِ وَالطُّيُورِ.

وقيل: كُلُّ ذِي مَخْلَبٍ وَحَافِرٍ وَسُمِّيَ الْحَافِرُ ظُفْرًا مجازًا، ولعلَّ المسبَّب عن الظلمِ تعميمُ التَّحْرِيمِ.

﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَنَرِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾: الثُّرُوبُ وَشُحُومُ الْكُلَى، والإضافةُ لزيادةِ الرِّبْطِ ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾: إِلَّا مَا عُلِقَتْ بِظُهُورِهِمَا ﴿أَوِ الْحَوَايَا﴾: أَوْ مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْأَمْعَاءِ، جَمْعُ حَاوِيَةٍ أَوْ حَاوِيَاءَ كَقَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ، أَوْ حَوِيَّةٍ كَسَفِينَةٍ وَسَفَائِنَ.

وقيل: هو عَطْفٌ عَلَى ﴿شُحُومَهُمَا﴾ و﴿أَوْ﴾ بمعنى الواوِ.

﴿أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ هو ^(١) الأَلْيَةُ لِاتِّصَالِهَا بِالْعُضْعُصِ.

﴿ذَلِكَ﴾ التَّحْرِيمُ أَوْ الْجَزَاءُ ﴿جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾: بِسَبَبِ ظُلْمِهِمْ ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ فِي الْإِخْبَارِ، أَوْ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ.

قوله: «الثُّرُوبُ»:

قال الجوهري: الثُّرُوبُ: شَحْمٌ قَدْ يُغَشَّى الْكَرْشَ وَالْأَمْعَاءَ رَقِيقٌ ^(٢).

(١) في (خ) زيادة: «شحم»، وفي (ت): «وهو شحم».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: ثرب).

قوله: «والإضافة لزيادة الربط»:

قال الطَّبِيُّ: المراد إضافة (الشحوم) إلى الضمير؛ لأنَّ الظاهر أن يقال: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحوم، فأضيف لزيادة الربط^(١).

وقال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: يريدُ أنَّ إضافة (شحوم) إلى ضميرِ البقرِ والغنمِ لزيادةِ الربطِ، وإلا فأصلُ الربطِ حاصلٌ بدونها مثل: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحوم؛ لأنَّ (من) تتعلّق بهذا الفعل، وأمّا فيمن يجعل ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ﴾ عطفاً على ﴿كُلِّ ذِي ظُفْرٍ﴾، و﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ تبييناً للمحرّمِ منهما، فالإضافة للربطِ المحتاجِ^(٢) إليه^(٣).

قوله: «وقيل: هو عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَا﴾ و﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: على الأوّل كان عطفاً على المُستثنى؛ يعني: حرّمنا جميعَ شحومهما إلا هذه الثلاثة، فكان المناسبُ هو الواو دون (أو)؛ لأنَّ المُخرَجَ من حُكمِ التَّحريمِ ثلاثُها لا أحدها فقط.

وأجيب بأنَّ الاستثناءَ مِنَ الإثباتِ نفيٌّ، و(أو) في النفيِّ يُفيدُ العمومَ لكونه بمنزلةِ النكِّرةِ في سياقِ النفيِّ، فيصيرُ المعنى: لم يُحرّم واحداً من الثلاثة لا على التَّعيين، وذلك يَنفي المجموعَ ضرورةً، وهو معنى إباحةِ الكلِّ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الاستثناءَ إنّما يفيدُ نفيَ الحُكمِ مِنَ المُستثنى بمنزلةِ قولك:

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٩).

(٢) في النسخ الخطية: «للمحتاج»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٣٨/ أ).

«انْتَفَى التَّحْرِيمُ عَنْ هَذَا وَذَلِكَ»، والعمومُ إِنَّمَا يُوجِبُهُ نَفْيُ الْحُكْمِ عَلَى هَذَا وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: «انْتَفَى تَحْرِيمُ هَذَا أَوْ ذَاكَ».

والْحَاصِلُ أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمَنْفِيِّ عَمَّتْ ضَرُورَةً أَنَّ نَفْيَ إِجَابِ الْمُبْهَمِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِنَفْيِ الْكُلِّ، وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالنَّفْيِ كَقَوْلِنَا: «الْأُمِّيُّ مَنْ لَا يُحْسِنُ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفًا»، فَلَا يَفِيدُ سِوَى تَعَلُّقِ النَّفْيِ بِفَرْدِ مُبْهَمٍ، وَهَذَا مَا يَقَالُ: إِنَّ (أَوْ) فِي النَّفْيِ قَدْ تَكُونُ لِنَفْيِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَتَعْمُ، وَقَدْ تَكُونُ لِأَحَدِ الْمَعْنَيْنِ فَلَا تَعْمُ.

فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: كَلِمَةُ (أَوْ) فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمُسْتَنَى أَيْضًا مِنْ قَبِيلِ: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ»، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ؛ يَعْنِي: أَنَّهَا لِإِفَادَةِ التَّسَاوِي فِي الْكُلِّ، فَيَحْرُمُ الْكُلُّ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ مَرَجِعَ التَّحْرِيمِ إِلَى النَّهْيِ كَأَنَّهُ قِيلَ: «لَا تَأْكُلْ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ» وَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ.

وهَذَا مَا نُقِلَ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» أَنَّ الْجُمْلَةَ لَمَّا دَخَلَتْ فِي حُكْمِ التَّحْرِيمِ، فَوَجَّهَ الْعَطْفَ بِحَرْفِ التَّخْيِيرِ أَنَّهَا بَلِغَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَا تُطْعِمُ زَيْدًا وَعَمْرًا» كَانَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ زَيْدًا عَلَى حِدَّتِهِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: «لَا تُطْعِمُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا»، فَالْمَعْنَى أَنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ أَهْلٌ أَنْ لَا يُطْعَمَ، فَلَا تُطْعِمُ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَلَا الْجَمَاعَةَ.

وبِهَذَا يَتَبَيَّنُ فُسَادُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ يَكُونُ الْمَعْنَى: حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا أَوْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمُ الْحَوَايَا أَوْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمَ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ فَيَجُوزُ لَهُمْ تَرْكُ أَكْلِ أَيِّهَا كَانَ وَأَكْلُ الْآخَرَيْنِ.

والظاهر أن مثل هذا وإن كان جائزاً فليس من الشرع أن يُحرّم واحدٌ منهم من أمورٍ مُعيّنة، وإنما ذلك في الواجب فقط^(١)، انتهى.

وقال الزّجاج: يجوز أن تكون ﴿الْحَوَايَا﴾ نَسَقًا على ﴿شُحُومَهُمَا﴾ لا على المُسْتَشَى، المعنى: حرّمنا عليهم شُحُومَهُمَا أو الحوايا أو ما اختلطَ بعظمٍ إلا ما حمَلت الظُّهُورُ فإنه غيرُ محرّم، ودخلت ﴿أَوْ﴾ على طريق الإباحة كما قال: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾؛ أي: هؤلاء أهل أن يُعصى فاعصِ هذا أو اعصِ هذا.

و﴿أَوْ﴾ بليغة في هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: «لا تُطْعَمَ زَيْدًا وَعَمْرًا» فجائزٌ أن تكون نهيتَ عَن طاعَتِهِمَا معًا، فإن أُطِيعَ زَيْدٌ على حَدِّهِ لم يَكُنْ مَعْصِيَةً، فإذا قلت: «لا تُطْعَمَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا» فالمعنى أن^(٢) هؤلاء كلُّهم أهل أن لا يُطَاعَ فلا تُطْعَمَ واحدًا منهم ولا تُطْعَمَ الجماعة، ومثله: «جالسِ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ أَوْ الشَّعْبِيَّ»، فليس المعنى الأمرُ بِمُجَالَسَةِ واحدٍ مِنْهُمْ، بل المعنى: كلُّهم أهل أن يُجَالَسَ فإن^(٣) جالستَ واحدًا منهم فأنت مُصِيبٌ وإن جالستَ الجماعةَ فأنت مُصِيبٌ^(٤).

وقال ابنُ الحاجب: ﴿أَوْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ بمعناها، وهو أحدُ الأمرين، وإثما جاء التَّعْمِيمُ مِنَ النَّهْيِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ؛ لأنَّ المَعْنَى

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/١).

(٢) في (س): «أو» بدل «فالمعنى أن».

(٣) في (س): «فإذا».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣٠٢/٢).

قَبْلَ وُجُودِ النَّهْيِ فِيهِمَا: تَطِيعُ^(١) آتِمًا أَوْ كَفُورًا^(٢)؛ أَي: وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَإِذَا جَاءَ النَّهْيُ وَرَدَ عَلَى مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْمَعْنَى، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: وَلَا تَطِيعَ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَيَجِيءُ الْعَمُومُ فِيهِمَا مِنْ جِهَةِ النَّهْيِ الدَّخِلِ بِخِلَافِ الْإِبْثَاتِ فَإِنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَهُوَ مَعْنَى دَقِيقٌ^(٣).

قَالَ الطَّبْيِيُّ: وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ ﴿أَوْ الْخَوَاصِيََا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ عَلَى ﴿شُحُومَهُمَا﴾ دَخَلَتِ الثَّلَاثَةُ تَحْتَ حُكْمِ النَّهْيِ، فَيَحْرُمُ الْكُلُّ سِوَى مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ، وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُسْتَشْنَى لَمْ يَحْرَمْ سِوَى الشُّحُومِ، وَ(أَوْ) عَلَى الْأَوَّلِ لِلِإِبَاحَةِ، وَعَلَى الثَّانِي لِلتَّنْوِيعِ^(٤).

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: (أَوْ) هُنَا لِلتَّفْصِيلِ مَذَاهِبُهُمْ لِاخْتِلَافِ أَمَاكِنِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانً﴾، فَلَمَّا لَمْ يُفَصِّلْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا﴾ جَاءَ بـ(أَوْ) لِلتَّفْصِيلِ؛ إِذْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ^(٥).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: الْأَحْسَنُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿شُحُومَهُمَا﴾ = أَنْ تَكُونَ (أَوْ) فِيهِ لِلتَّفْصِيلِ، فَصَّلَ بِهَا مَا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ^(٦).

(١) فِي «الْإِيضَاحِ»: «تَطِيعُ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «بِمَعْنَاهَا وَهُوَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ» إِلَى هُنَا مِنْ (ز).

(٣) انْظُرْ: «الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ» لِابْنِ الْحَاجِبِ (٢/٢١٢).

(٤) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» (٦/٢٨١).

(٥) انْظُرْ: «الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِلْعَكْبَرِيِّ (١/١٠٥ وَ ٥٤٦).

(٦) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٩/٤٦٥).

وقال ابن عطية مُتَعَقِّبًا القول بأنه عطفٌ على ﴿شُحُومُهُمَا﴾: وعلى هذا تدخل الحوايا في التَّحْرِيمِ، وهذا قولٌ لا يَعْضُدُهُ اللفظ ولا المعنى، بل يَدْفَعَانِهِ^(١). ولم يُبَيِّن وجه ذلك^(٢).

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ التَّحْرِيمُ أو الجزاء:

قال أبو حيان: ظاهرُ هذا أنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ مُتَنَصِّبٌ انتصابَ المصدرِ.

وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ اسمَ الإشارة لا يَنْتَصِبُ مُشَارًا به إلى المصدرِ إلا وَيُتْبَعُ بالمصدرِ نحو: «قمتُ هذا القيامَ» و«قعدتُ ذلك القعودَ»، ولا يجوزُ: «قمتُ هذا» ولا «قعدتُ ذاك»، فعلى هذا لا يَصِحُّ انتصابُ ذلك على أنه إشارةٌ إلى المَصْدَرِ^(٣).

وقال الحليُّ: ما قاله ابنُ مالك غيرُ صحيح؛ لورود اسمِ الإشارة مُشَارًا به إلى المَصْدَرِ غيرِ مُتَبَوِّعٍ به، قال الشاعرُ:

يا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ^(٤) مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ^(٥)

(١) انظر: «تفسير ابن عطية» (٦٧٩/٢).

(٢) هذه الجملة تنمُّ كلام أبي حيان بعد نقله لكلام ابن عطية. انظر: «البحر المحيط» (٤٦٥/٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٤٦٦/٩).

(٤) في (س): «إِنَّكَ لَو مَلَلْتَ».

(٥) البيت بلا نسبة في «شرح الكافية الشافية» (٥٥٩/٢)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٤١)، وقال البغدادي

في «شرح أبيات المغني» (٣٥٤/٧): لم أقف على تتمته وقائله.

قال النحويون: (ذاك) إشارة إلى مصدر (إخال) المؤكّد له، وقد أنشده هو على ذلك^(١).

(١٤٧) - ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ يُمهِّلُكُمْ عَلَى التَّكْذِيبِ فَلَا تَغْتَرُّوا بِإِمَاهِلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَهْمِلُ ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ حِينَ يَنْزِلُ.
أو: ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ عَلَى الْمُطِيعِينَ وَذُو بَأْسٍ شَدِيدٍ عَلَى الْمَجْرِمِينَ، فَأَقَامَ مَقَامَهُ: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ﴾ لِتَضَمُّنِهِ التَّنْبِيهِ عَلَى إِنْزَالِ الْبَأْسِ عَلَيْهِمْ مَعَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا زَبُّ بِهِمْ لَا يُمْكِنُ رُدُّهُ عَنْهُمْ.

(١٤٨) - ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾.

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ إخبارٌ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ، وَوَقُوعٌ مُخْبِرُهُ يَدُلُّ عَلَى إعْجَازِهِ:
﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾؛ أَي: لَوْ شَاءَ اللَّهُ خِلَافَ ذَلِكَ مَشِئَةً ارْتِضَاءً كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] لَمَّا فَعَلْنَا نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا، أَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ عَلَى الْحَقِّ الْمَشْرُوعِ الْمَرْضِيِّ^(٢) عِنْدَ اللَّهِ، لَا الْاعْتِدَارَ عَنِ ارْتِكَابِ هَذِهِ الْقَبَائِحِ بِإِرَادَةِ اللَّهِ إِيَّاهَا مِنْهُمْ حَتَّى يَنْهَضَ ذَمُّهُمْ بِهِ دَلِيلًا لِلْمُعْتَرِزَةِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(١) انظر: «الدر المصون» (٢٠٨/٥ - ٢٠٩)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٥٥٩).

(٢) في (خ): «المرتضى».

﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ أي: مثل هذا التكذيب لك في أن الله منع من الشرك ولم يُحرِّم ما حرَّموه كَذَّبَ الذين من قبلهم الرُّسُلَ، وُعُطِفَ ﴿مَا بَأْسُنَا﴾ على الضمير في ﴿أَشْرَكْنَا﴾ من غير تأكيد للفصل بـ(لا).

﴿حَقًّا ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ الذي أنزلنا عليهم بتكذيبهم ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ: مِن أَمْرِ مَعْلُومٍ يَصِحُّ الاحتجاجُ به على ما زَعَمْتُمْ﴾ ﴿فَتَخْرِجُوهُ لَنَا﴾: فتظهره لنا ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ما تَتَّبِعُونَ في ذلك إِلَّا الظَّنَّ ﴿وَإِن أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: تكذبون على الله.

وفيه دليل على المنع من اتِّباعِ الظنِّ سيمَّا في الأصول، ولعل ذلك حيث يُعَارِضُهُ قاطِعٌ؛ إذ الآية فيه.

قوله: «أي: لو شاء خلاف ذلك مشيئة ارتضاء...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: الكفرةُ يَحْتَجُّونَ بذلك على حَقِيقَةِ الإِشْرَاقِ وتحريمِ الحلالِ وسائرِ ما يَرْتَكِبُونَ مِنَ القَبَائِحِ وكونها ليست بمعصية؛ لكونها موافقةً للمَشِيئَةِ التي تُساوِي مَعْنَى الأمرِ على ما هو مذهبُ القَدَرِيَّةِ مِن عَدَمِ التَّفَرِيقِ بين المأمورِ والمرادِ، وأنَّ كُلَّ ما هو مرادُ الله فهو ليس بمعصية منهِّي عنها.

وأهلُ السُّنَّةِ وإن اعتقدوا أنَّ الكلَّ بِمَشِيئَةِ اللهِ، لكنَّهم يعتقدون أنَّ الشَّرْكَ وجميعَ القَبَائِحِ معصيةٌ ومخالفةٌ للأمرِ، يَلْحَقُهَا العَذَابُ بحكمِ الوَعِيدِ، وَيَعْفُو عَنْ البَعْضِ بِحُكْمِ الوَعْدِ، فُهِمَ في ذلك يُصَدِّقُونَ اللهَ فيما دَلَّ عليه العَقْلُ والشَّرْعُ من امتناعِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ ما يجري في ملكه على خِلافِ ما يَشَاءُ، والكفرةُ يكذبونه في لُحُوقِ الوَعِيدِ على بَعْضِ ما هو بِمَشِيئَةِ اللهِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الكفرَ والمعاصي

إِذَا كَانَتْ بِإِرَادَةِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عَذَابٌ أَلْبَنٌ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَالَفَةً لِلأَمْرِ، بَلْ رَبَّمَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً عِنْدَهُ^(١).

قال: وحاصل الكلام في هذا المقام ما قال الإمام، وهو أن كلام المشركين مقدمتين:

إحداهما: أن الكفر بمشيئة الله.

والثانية: أنه يلزم منه اندفاع دعوى^(٢) النبي ﷺ.

وما ورد من الذم والتوبيخ إنما هو على الثانية؛ إذ الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فله أن يشاء من الكافر الكفر ويأمره بالإيمان ويعذبه على الكفر، ويبعث الأنبياء^(٣) دعاة إلى دار السلام^(٤) وإن كان لا يهدي إلا من يشاء، انتهى^(٥).

وقال إمام الحرمين في «الإرشاد»: إنهم إنما استوجبوا التوبيخ لأنهم كانوا يهزؤون بالدين ويبغون رد دعوة الأنبياء، وكان قد قرع مسامعهم من شرائع الرسل تفويض الأمور إلى الله تعالى، فلما طويّلوا بالإسلام والتزام الأحكام تعلّلوا بما احتجّوا به على النبيّين، وقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾، ولم يكن غرضهم ذكر ما ينطوي عليه عقدهم، والدليل عليه: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٣٨/أ).

(٢) في (ز): «دعوة».

(٣) في (ز): «الأنبياء».

(٤) في (س): «إلى الإسلام»، والمثبت من (ز) و«حاشية التفتازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ب).

إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٩﴾، فكيف لا يكون الأمر كذلك والإيمان بصفات الله فرع الإيمان بالله والمقرعون بالآية كفرة^(١)!

(١٤٩ - ١٥٠) - ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٥١﴾ قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾: البيّنة الواضحة التي بلغت غاية المتانة والقوة على الإثبات، أو بلغ بها صاحبها صحة دعواه، وهي من الحجج بمعنى القصد كأنها تقصد إثبات الحكم وتطلبه.

﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بالتوفيق لها والحمل عليها، ولكن شاء هداية قوم وضلال آخرين.

﴿قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾: أحضروهم، وهو اسم فعل لا يتصرف عند أهل الحجاز، وفعل يؤنث ويجمع عند بني تميم، وأصله عند البصريين: (ها لُم)، من (لَمَ): إذا قَصَدَ، حذفت الألف لتقدير السكون في اللام فإنه الأصل، وعند الكوفيين: (هل أُم)، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام، وهو بعيد؛ لأن (هل) لا تدخل الأمر. ويكون متعديًا كما في الآية، ولازمًا كقوله: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

﴿الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ يعني: قدوتهم فيه، استحضروهم ليلزمهم الحجة ويظهر بانقطاعهم ضلالتهم، وأنه لا متمسك لهم كمن يقلدُهم، ولذلك قيد الشهاداء بالإضافة ووصفهم بما يقتضي العهد بهم.

(١) ذكره الطيبي في «فتح الغيب» (٢٨٦/٦). وانظر: «لمع الأدلة» للجويني (ص: ١١٣، ١١٤).

﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ فلا تُصَدِّقْهُمْ فيه، وَبَيَّنْ لَهُمْ فسادَهُ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ موافقةٌ لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ الْبَاطِلَةِ.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ مِنْ وَضَعِ الْمُظْهَرِ^(١) مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مُكَذِّبَ آيَاتِ مُتَّبِعِ الْهَوَى لَا غَيْرَ، وَأَنَّ مُتَّبِعَ الْحُجَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّقًا بِهَا.

﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ كَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾: يَجْعَلُونَ لَهُ عَدِيلًا.

قوله: «وَفَعَلَ يُؤْنِثُ وَيُجْمَعُ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: سَكَتَ عَنِ التَّنْيِثِ مَعَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَلُمَّا؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْجَمْعِ مَا يَعُمُّ الْمُنْثَى^(٢).

قوله: «فَإِنْ تَسْلِيمُهُ مُوَافَقَةٌ لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ»:

قال الطَّبَّيْطِيُّ: تَلْخِيصُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ أَبْلَغُ فِي النَّهْيِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَا تُصَدِّقْهُمْ»، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْمَشَاكِلَةِ^(٣).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: رَبَّمَا يُشْعِرُ بَأْنَ ﴿لَا تَشْهَدْ﴾ مُسْتَعَارًا بِمَعْنَى: (لَا تَسَلِّمْ) اسْتِعَارَةً تَبْعِيَّةً، وَقِيلَ: مُجَازٌ مِنْ بَابِ ذِكْرِ اللَّازِمِ وَإِرَادَةِ الْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ لَوَازِمِ التَّسْلِيمِ، وَقِيلَ: كِنَايَةً، وَقِيلَ: مُشَاكِلَةً^(٤).

(١) فِي (خ): «الظَّاهِر».

(٢) انظر: «حاشية الفتاواني» (٢٣٨/ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٢٨٨).

(٤) انظر: «حاشية الفتاواني» (٢٣٨/ب).

(١٥١) - ﴿قُلْ تَكَاوَلُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَنَعَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿قُلْ تَكَاوَلُوا﴾ أمرٌ مِنَ التَّعَالِي، وأصله: أَنْ يَقُولَهُ مَنْ كَانَ فِي عِلْوٍ لِمَنْ كَانَ فِي سَفْلٍ، فَاتَّسَعَ فِيهِ بِالتَّعْمِيمِ.

﴿أَتْلُ﴾: أَقْرَأُ ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ منصوبٌ بـ ﴿أَتْلُ﴾، و﴿مَا﴾ تَحْتِمِلُ الْخَبْرِيَّةَ وَالْمَصْدَرِيَّةَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً مَنْصُوبَةً بِـ ﴿حَرَّمَ﴾ وَالْجُمْلَةُ مَفْعُولٌ ﴿أَتْلُ﴾؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: أَتْلُ أَيَّ شَيْءٍ حَرَّمَ رَبُّكُمْ؟
﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقَةٌ بِـ ﴿حَرَّمَ﴾ أَوْ ﴿أَتْلُ﴾.

﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾: أَي لَا تُشْرِكُوا؛ لِيَصِحَّ عَطْفُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ تَعْلِيْقُ الْفِعْلِ الْمَفْسَرِ بِـ ﴿مَا حَرَّمَ﴾^(١) فَإِنَّ التَّحْرِيمَ بِاعْتِبَارِ الْأَوَامِرِ يَرْجِعُ إِلَى أَضْدَادِهَا. وَمَنْ جَعَلَ (أَنْ) نَاصِبَةً فَمَحَلُّهَا النَّصْبُ بِـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ عَلَى أَنَّهُ لِلْإِعْرَاءِ، أَوْ بِالْبَدْلِ مِنْ ﴿مَا﴾، أَوْ مِنْ عَائِدِهِ الْمَحْذُوفِ عَلَى أَنَّ (لَا) زَائِدَةٌ. أَوْ الْجَرْ^(٢) بِتَقْدِيرِ اللَّامِ، أَوْ الرُّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ: الْمَتْلُو أَنْ لَا تُشْرِكُوا، أَوْ: الْمَحْرَّمُ أَنْ تُشْرِكُوا.

(١) قوله: «ولا يمنعه»؛ أي: عطف الأمر عليه «تعليق الفعل» وهو «أتل» «المفسر» بـ (أن) «بـ» «ما حرم» «متعلق بـ» «تعليق»، لا بـ «المفسر». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٦٣).

وقال ابن التميمي: قوله: «إلا مع الاستصحاب» الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: «حاشية ابن التميمي» (٨/ ٢٨٧).
(٢) قوله: «الجر» بالرفع عطفًا على «النصب» في قوله: «ومحلها النص».

﴿شَيْئًا﴾ يحتمل المصدر والمفعول.

﴿وَيَا لَوْلَدَيْنِ إِحْسَنًا﴾؛ أي: وأحسنوا بهم إحسانًا، وضعه موضع النهي عن الإساءة إليهما للمبالغة، وللدلالة على أن ترك الإساءة في شأنهما غير كافٍ بخلاف غيرهما.

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّا مَلَئَتْ﴾: من أجل فقرٍ ومن خشية، كقوله: ﴿خَشِيَةَ﴾ مَلَئَتْ ﴿[الإسراء: ٣١].﴾

﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ منع لموجبة ما كانوا يفعلون لأجله واحتجاج عليه.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾: كبائر الذنوب، أو: الزنى ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ بدل منه، وهو مثل قوله: ﴿ظَاهِرَ الْإِنْتِزِعِ وَبَاطِنُهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ كالقود وقتل المرتد ورجم المحصن. ﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى ما ذكر مفصلاً ﴿وَصَنَّكُمْ بِهِ﴾: بحفظه ﴿لَمَّا كَرِهْتُمْ لَكُمْ﴾: ترشدون، فإن كمال العقل هو الرشد.

قوله: «والجملة»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: ﴿حَرَّمَ﴾ مع مفعوله المقدم^(١).

قوله: «مفعول ﴿أَتَدُّ﴾»:

زاد غيره: على وجه التعليق.

(١) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٨/ب).

ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ ﴿أَتْلُ﴾ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ فَلَا يُعَلَّقُ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: مِنْ حَيْثُ تَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى الْقَوْلِ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَتْلُ أَيَّ شَيْءٍ حَرَّمَ^(٢).

قوله: «أَيَّ لَا تُشْرِكُوا...» إِلَى آخِرِهِ.

يعني: أَنَّ (أَنْ) مَفْسَّرَةٌ لَا مَصْدَرِيَّةٌ، فَلِذَا عَبَّرَ بِ(أَيَّ).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: نَظْمُ الْكَلَامِ لَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ؛ لِأَنَّ (أَنْ) إِمَّا أَنْ تُجْعَلَ مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مُفْسَّرَةٌ.

فَإِنْ جُعِلَتْ مَصْدَرِيَّةٌ كَانَتْ فِي مَوْقِعِ الْبَيَانِ لِلْمَحْرَمِ^(٣) بَدَلًا مِنْ ﴿مَا﴾ أَوْ مِنَ الْعَائِدِ الْمَحْذُوفِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمَحْرَمَ هُوَ الْإِشْرَاكُ لَا نَفْيُهُ، وَأَنَّ الْأَوَامِرَ الْوَارِدَةَ بَعْدَ ذَلِكَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿تُشْرِكُوا﴾، وَفِيهِ ارْتِكَابُ عَطْفِ الطَّلَبِيِّ عَلَى الْخَبَرِيِّ، وَجَعَلَ الْمَعْنَى الْوَاجِبَةَ الْمَأْمُورَ بِهَا مُحَرَّمَةً، فَاحْتِيجُ إِلَى تَكْلُفَاتٍ مِثْلَ جَعْلِ (لَا) مَزِيدَةً، وَعَطْفِ الْأَوَامِرِ عَلَى الْمَحْرَمَاتِ بِاعْتِبَارِ حُرْمَةِ أَضْدَادِهَا، وَتَضْمِينِ الْخَبَرِ مَعْنَى الطَّلَبِ.

وَأَمَّا جَعْلُ (لَا) نَاهِيَةً وَاقِعَةً مَوْقِعَ الصَّلَاةِ لـ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ... فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ هُنَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ لَا النَّاهِيَةَ مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَلَمْ يَرِدْ فِي كَلَامِ.

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٥).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

(٣) في النسخ الخطية: «المجرّد»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

وإن جعلت (أن) مفسّرة على أن (لا) ناهية، والنّواهي بيانٌ لتلاوة المحرّماتِ
توجّه إشكالان:

أحدهما: عطفُ ﴿أَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ على ﴿لَا تُشْرِكُوا﴾، مع أنّه لا معنى
لعطفه على (أن) المفسّرة مع الفعل.

وثانيهما: عطفُ الأوامرِ المذكورة على النّواهي؛ فإنّها لا تصلحُ بيانًا لتلاوة
المحرّماتِ بل الواجبات.

والمصنّف اختارَ كونَ (أن) مفسّرة لأنّ انعطافَ الأوامرِ على المذكوراتِ قرينةٌ
ظاهرةٌ على أنها نواهٍ، ولا سبيلَ حينئذٍ إلى جعل^(١) (أن) مصدريةً موصولةً بالنّهْيِ
لِمَا عرفت.

فأجاب عن الإشكالِ الأوّلِ بأن قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ ليس عطفاً
على ﴿لَا تُشْرِكُوا﴾، بل هو تعليلٌ للتّابعِ متعلّقٌ بـ(اتّبعوه) على حذفِ اللّامِ، وجازَ
عودُ ضميرِ (اتّبعوه) إلى الصّراطِ لتقدّمه في اللفظِ^(٢).

فإن قيل: فعلى هذا يكونُ (اتّبعوه) عطفاً على ﴿لَا تُشْرِكُوا﴾ ويصيرُ التّقديرُ:
فاتّبعوا صراطي لأنّه مستقيمٌ، وفيه جمعٌ بينَ حرفي عطفٍ؛ أعني: الواوِ والفاءِ،
وليسَ بمستقيمٍ وإن جعلنا الواوِ استثنائيةً اعتراضيةً.

قلنا: ورودُ الواوِ مع الفاءِ عندَ تقديمِ المعمولِ فصلاً بينهما شائعٌ في الكلامِ،

(١) في النسخ الخطية: «أن جعل»، والمثبت من «حاشية التفنازاني».

(٢) في (ز): «الصراط لتعدية اللفظ».

مثل ﴿وَرَبِّكَ فَكْزِ﴾، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، فإن أُبَيِّنَتِ الجمعُ^(١) ألبتة ومَنَعَتِ زيادةَ الفاءِ، فاجعل المعمولَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ والمذكورَ بِالفاءِ عطفًا عليه مثل: عَظُمَ فَكْبُرُ، و: ادعوا الله فلا تدعوا مع الله، و: أثروه وأتبعوه.

وعن الإشكال الثاني بأنَّ عطفَ الأوامرِ على النَّوَاهِي الواقعة بعدَ (أَنَّ) المُفسِّرة لِتِلَاوَةِ الْمُحَرَّمَاتِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَكُونُ مُحَرَّمًا، دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ رَاجِعٌ إِلَى أَضْدَادِهَا بِمَعْنَى أَنَّ الْأَمَرَ كَأَنَّهُا ذُكِرَتْ وَقُصِدَ لَوَازِمُهَا الَّتِي هِيَ النَّهْيُ عَنِ الْأَضْدَادِ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: أَتْلُو مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَنْ لَا تُسَيِّرُوا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَلَا تَبْخَسُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَتْرَكُوا الْعَدْلَ وَلَا تَنْكُثُوا الْعَهْدَ، وَمِثْلُ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَجْزُ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، لَكِنْ رَبَّمَا يَجُوزُ بِطَرِيقِ الْعُطْفِ.

وَأَمَّا انْتِصَابُ ﴿أَلَا تُشْرِكُوا﴾ بِ﴿عَلَيْكُمْ﴾ يَعْنِي: الزَّمُوا تَرَكَ الشَّرْكَ، فَيَأْبَاهُ عُطْفُ الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ (لَا) نَاهِيَةً، وَ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةُ مُوَصُولَةٌ بِالنَّوَاهِي وَالْأَمْرِ^(٢)، انْتَهَى.

وقال أبو حيان: لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَمْرِ مَعْطُوفَةً عَلَى جَمِيعِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (لَا)؛ لِأَنَّا بَيْنَا جَوَازَ عُطْفِ ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا﴾ عَلَى ﴿تَعَالَوْا﴾، وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا﴾ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿أَلَا تُشْرِكُوا﴾^(٣).

(١) فِي النسخ الخَطِيَّة: «الجمع»، والمثبت من «حاشية التفزازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفزازاني» (٢٣٨/ب - ٢٣٩/أ).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٤٧٨/٩).

قال: وقوله^(١): «إِنَّ التَّحْرِيمَ رَاجِعٌ إِلَى أَضْدَادِ الْأَمْرِ» بعيدٌ جدًّا وإلغائًا في المعاني، ولا ضرورةً تدعو إلى ذلك^(٢).

قال: وأما ما عُطِفَ عليه هذه الأوامر، فتحتمل وجهين:

أحدهما: أَنَّهَا معطوفةٌ لا على المناهي قبلها فيلزم انسحابُ التحريم عليها حيث كانت في حيزِ (أَنْ) التفسيرية، بل هي معطوفةٌ على قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾، أَمْرُهُمْ أَوَّلًا بِأَمْرِ تَرْتَبَ عَلَيْهِ ذِكْرُ مَنْاهٍ، ثُمَّ أَمْرُهُمْ ثَانِيًا بِأَمْرِ، وهذا معنى واضحٌ.

والثاني: أَنْ تكونَ الأوامرُ معطوفةٌ على المناهي وداخلةٌ تحتَ (أَنْ) التفسيرية، ويصحُّ ذلك على تقديرِ محذوفٍ تكونُ (أَنْ) مُفسِّرةً له وللمنطوق قبله الذي دلَّ على حذفه، والتقدير: وما أمركم به، فحذفَ (وما أمركم به) لدلالة ﴿مَا حَرَّمَ﴾ عليه؛ لأنَّ معنى ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾: ما نهاكم ربُّكم عنه، فالمعنى: قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ عَنْهُ وما أمركم به.

وإذا كانَ التَّقديرُ هكذا، صحَّ أن تكونَ تفسيريةً لفعلِ النَّهْيِ الدَّالِّ عليه التحريمُ وفعلِ الأمرِ المحذوفِ، ألا ترى أنه يجوزُ أن تقولَ^(٣): «أمرتك أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً»، إذ يجوزُ^(٤) عطفُ الأمرِ على النَّهْيِ، والنَّهْيِ على الأمرِ؛ كقولِ امرئ القيس:

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (١٤١/٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤٧٦/٩).

(٣) في (س): «أن يكون».

(٤) في (س): «أو يجوز»، وفي (ز): «أو نحو»، والمثبت من «البحر المحيط».

يقولون لا تهلك أسمى وتجمّل^(١)

وهذا لا نعلم فيه خلافاً، بخلاف الجمّل المتباينة بالخير والاستفهام والإنشاء، فإنّ في جواز العطف فيها خلافاً^(٢).

قوله: «من أجل فقر وخشيته»:

قال الشيخ سعد الدين: هذا يخالف ما اشتهر من أنّ هذا الخطاب للفقراء من الذين لهم إملاق بالفعل، ولذا قدّم رزقهم فقيل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾، والخطاب في ﴿وَلَا تَقْلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ للأغنياء، ولذا قدّم رزق أولادهم فقيل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣).

(١٥٢) - ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيلِ وَالْيَمِينَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛ أي: بالفعلة التي هي أحسن ما يفعل

(١) عجز بيت لامرئ القيس، وصدرة:

وقفا بها صبحي علي مطيهم

انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٢٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٦ - ٤٧٧).

(٣) من قوله: «نرزقكم وإياهم والخطاب في» إلى هنا من (ز). وانظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٩/ أ).

بِمَالِهِ كحفظه وتسميره ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾: حتى يصير بالغاً، وهو جمعُ شِدَّةٍ كِنِعْمَةٍ وأنعم، أو شدَّ كَصِرَّ وأصرَّ، وقيل: مفردٌ كَأَنْتِ^(١).

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾: بالعدل والسوية.

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلا ما يسعها ولا يعسرُ عليها، وذكره عقيب الأمرِ معناه: أن إيفاء^(٢) الحقَّ عسرٌ عليكم، فعليكم بما في وسعكم وما وراءه^(٣) معفوٌ عنكم. ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ﴾ في حكومة ونحوها ﴿فَاعْدِلُوا﴾ فيها ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾: ولو كان المقولُ له أو عليه من ذوي قرابتكم.

﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ يعني: ما عهد إليكم من ملازمة العدل وتأدية أحكام الشرع. ﴿ذَلِكَمُ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾: تتعظون به.

وقرأ حمزة وحفص والكسائي: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتخفيف الذال حيث وقع إذا كان بالتاء، والباقون بتشديدها^(٤).

قوله: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ أي: ما يسعها:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: يعني: أنَّ الوُسْعَ فُعْلٌ بمعنى: فاعل؛ أي: أمرٌ يسعُ النَّفْسَ ولا تعجزُ النَّفْسُ عنه^(٥).

(١) هو الرصاص الأسود.

(٢) في (أ): «الإيفاء».

(٣) في (أ): «وراءكم».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٥) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٣٩/أ).

(١٥٣) - ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ الإشارة فيه إلى ما ذكر في السُّورَةِ؛ فَإِنَّهَا بِأَسْرِهَا في إثبات التَّوْحِيدِ والنُّبُوَّةِ وبيان الشَّرِيعَةِ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَأَنَّ﴾ بالكسر على الاستثناف، وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالفتح والتَّخْفِيفِ، والباقون به مُشَدَّدَةً^(١) بتقدير اللام على أَنَّهُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾. وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿صِرَاطِي﴾ بفتح الياء^(٢).

وقُرئ: (وهذا صِرَاطِي)^(٣)، (وهذا صِرَاطُ رَبِّكُمْ)، (وهذا صِرَاطُ رَبِّكَ)^(٤).
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾: الأديانَ الْمُخْتَلِفَةَ، أو الطُّرُقَ التَّابِعَةَ للهوى، فإنَّ مُقْتَضَى الْحِجَّةِ واحدٌ، ومُقْتَضَى الهوى مُتَعَدِّدٌ لاختلاف الطَّبَائِعِ والعاداتِ.
﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فَتَفَرَّقَكُمْ وَتُرِيْلَكُمْ ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ الذي هو اتِّبَاعُ الْوَحْيِ واقْتِفاءُ الْبُرْهَانِ.

﴿ذَلِكُمْ﴾ الاتِّبَاعُ ﴿وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الضَّلَالِ والتَّفَرُّقِ عَنِ الْحَقِّ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣) نسبها الفارسي في «الحجة» (٣/ ٤٣٩) لأبي رضي الله عنه، وابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٤) لابن مسعود رضي الله عنه، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٢) للأعمش.

(٤) ذكرهما الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٢)، الأولى عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثانية عن أبي رضي الله عنه.

(١٥٤) - ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَالَمٍ يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ عطفٌ على ﴿وَصَّيْنَكُمْ﴾، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الإخبار، أو للتفاوت في الرتبة؛ كأنه قيل: ذلِّكُم وَصَّيْنَاهُمْ به قديمًا وحديثًا، ثُمَّ أعظم من ذلك أَنَّا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ.

﴿تَمَامًا﴾ للكرامة والنعمَة ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾: على مَنْ أَحْسَنَ الْقِيَامَ به، وَيُؤَيِّدُهُ أَنْ قُرِئَ: (على الذين أَحْسَنُوا) ^(١).

أو: على الذي أَحْسَنَ تَبْلِيغُهُ، وهو مُوسَى عليه السَّلام.

أو: تَمَامًا على ما أَحْسَنَهُ؛ أي: أَجَادَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالشَّرَائِعِ؛ أي: زِيَادَةً على عِلْمِهِ إِمَامًا لَهُ.

وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ ^(٢) على أَنَّهُ خَبْرٌ مَحذُوفٌ؛ أي: على الدِّينِ الذي هو أَحْسَنُ، أو: على الوجه الذي هو أَحْسَنُ ما يَكُونُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ.

﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾: وَبَيَانًا مُفَصَّلًا لِكُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ، وهو عطفٌ على ﴿تَمَامًا﴾ وَنَصْبُهُمَا يَحْتَمِلُ الْعِلَّةَ وَالْحَالَ وَالْمَصْدَرَ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَالَمٍ﴾: لِعَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿يَلْقَاءُ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: بِلِقَائِهِ لِلجَزَاءِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن يحيى بن يعمر، وضعف ابن جني هذه القراءة.

قوله: «عطفٌ على ﴿وَصَّكُمْ﴾»:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: جملة ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ﴾؛ لظهور أنه ليس عطفًا على الفعلية الواقعة خبر ﴿ذَلِكُمْ﴾^(١).

قوله: «و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الإخبار، أو للتفاوت في الرتبة»:

قال الطيبي: يمكن الجمع بينهما؛ إذ لا منافاة بين الاعتبارين، وذلك أن قوله: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾، ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ من جملة ما وصاه الله به قديمًا وحديثًا، ويكون قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ﴾ مُشَارًا به إلى جميع ما ذكر من أول هذه السورة لا سيما هذه المنهيات المختمة بقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ فالعطف على طريقة: ﴿وَمَلَكْنَاهُ وَرُسُلَهُ وَجَنَدَ وَمِكَائِيلَ﴾؛ لشرفهما على سائر ما وصاه الله وأنزل فيه كتابًا، فحصل التراخي بحسب الزمان وبحسب المرتبة^(٢) أيضًا^(٣).

قوله: «﴿تَمَامًا﴾ للكرامة»:

قال الشيخ سعد الدين: يشير إلى أن ﴿تَمَامًا﴾ في موقع المفعول له، وجاز حذف اللام لكونه في معنى (إتمامًا)، فيكون فعلًا لفاعل الفعل المعلن، و(الكرامة) في موقع المفعول به لـ ﴿تَمَامًا﴾^(٤).

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٩/ب).

(٢) في «فتوح الغيب»: «الرتبة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٢٩٦-٢٩٧).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٣٩/ب).

قوله: «على من أحسن القيام به..» إلى آخره.

قال الشيخ سعد الدين: يريد أن ﴿الَّذِي أَحْسَنَ﴾ إمّا للجنس أو للعهد، والمعهود إمّا موسى ففاعل ﴿أَحْسَنَ﴾ ضمير يعود إلى ﴿الَّذِي﴾ ومفعوله محذوف، وإمّا العلم والشرائع التي أحسنها موسى وأجاد معرفتها ففاعل ﴿أَحْسَنَ﴾ ضمير (موسى) ومفعوله محذوف هو العائد إلى الموصول، و﴿تَمَامًا﴾ على هذا حال من ﴿الْكِتَابِ﴾.

وأما على قراءة (أحسن) بالرفع^(١) خبر مبتدأ محذوف، ف﴿الَّذِي﴾ وصف للدين أو للوجه الذي تكون عليه الكتب^(٢)، و﴿تَمَامًا﴾ على الوجهين حال من ﴿الْكِتَابِ﴾، و﴿عَلَى الَّذِي﴾:

في الوجه الأول متعلق به وهو على معناه المصدري.

وفي الثاني: مستقر^(٣) حال بعد حال، و﴿تَمَامًا﴾ بمعنى (تامًا)؛ أي: حال كون الكتاب تامًا كاملاً كائنًا على أحسن ما يكون، والأحسنيّة يجب أن تُعتبر بالنسبة إلى غير دين الإسلام وإلى غير ما عليه القرآن^(٤).

وقال الطيبي: قوله^(٥):

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر، كما تقدّم.

(٢) في (ز): «الذي عليه الكتب».

(٣) أي: متعلق بحال محذوف تقديره: مستقر.

(٤) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٣٩/ب).

(٥) أي: الزمخشري في «الكشاف» (١٤٤/٣).

«أو: تمامًا على ما أحسنه» عطفٌ على قوله: «تمامًا للكرامة»، فعلى الوجه الأول ﴿تَمَامًا﴾ مفعولٌ له.

قال الرَّجَّاحُ: وكذلك^(١) ﴿تَفْصِيلًا﴾؛ أي: آتيناه الكتابَ للتمام وللتفصيل^(٢). وعلى الثاني: حالٌ من ﴿الْكَتَبَ﴾.

ثمَّ التعريفُ في ﴿الَّذِي أَحْسَنَ﴾ إمَّا للجنسِ أو للعهد:

فعلى الجنسِ يوافقُ معناه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ لَكَ وَلَكَ لَازِبٌ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «على مَنْ أحسنَ القيامَ به» يريدُ: جنسَ المحسنينَ.

وعلى العهدِ: ﴿أَحْسَنَ﴾ إمَّا بمعنى الإحسانِ في الطَّاعَةِ والامْتِثَالِ لجميعِ ما أُمِرَ به؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

أو بمعنى الجودةِ في العملِ والإتقانِ فيه.

وفي هذا الوجه من المبالغة ما ليس في الأول؛ لأنَّ الإحسانَ على الأولِ نفسُ الطَّاعَةِ، وفي هذا زيادةٌ عليها^(٣).

(١٥٥ - ١٥٦) - ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (١٥٥) أَنْ

تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَفَنَافِلِينَ ﴿١٥٦﴾

(١) في (ز): «وكذا».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣٠٦/٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢٩٨/٦).

﴿وَهَذَا كِتَابٌ﴾ يعني: القرآن ﴿أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا﴾: كثيرُ النَّفْعِ ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بواسطةِ أَتْبَاعِهِ، وهو العملُ بما فيه.

﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: كراهةٌ أَنْ تَقُولُوا، عِلَّةٌ لـ ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾: ﴿إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾: اليهود والنصارى، ولعلَّ الاختصاصَ في ﴿إِنَّمَا﴾ لأنَّ الباقي المشهورَ حينئذٍ مِنَ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ لم يَكُنْ غيرَ كِتَابِهِمْ.

﴿وَإِنْ كُنَّا﴾: (إِنْ) هي الْمُخَفَّفَةُ، ولذلك دخلت اللامُ الْفَارِقَةُ في خبرِ (كان)؛ أي: وإِنَّهُ كُنَّا ﴿عَنْ دِرَاسَتِهِمْ﴾: قراءَتِهِمْ ﴿لَفُتِيلَاتٍ﴾ لا ندري ما هي، أو لا نعرفُ مِثْلَهَا.

قوله: «كراهةٌ أَنْ تَقُولُوا»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءً أَنَّ نفسَ هذا القولِ لا يصلحُ مفعولاً لَهُ لـ ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ بل عَدَمُهُ، فحملُهُ الْكُوفِيُّونَ على حَذْفِ (لا)؛ أي: لئلا تَقُولُوا، والبصريونَ على حَذْفِ المضافِ؛ أي: كراهةٌ أَنْ تَقُولُوا^(١).

قوله: «أي: وإِنَّهُ كُنَّا»:

قال أبو حَيَّانَ: ما ذهبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ أَصْلُهُ: (وَإِنَّهُ كُنَّا) يلزُمُ مِنْهُ أَنْ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِهِ عامِلَةٌ في مُضْمَرٍ مَحذُوفٍ حالةِ التَّخْفِيفِ، والذي نَصَّ عَلَيْهِ النَّاسُ: أَنَّهَا مَهْمَلَةٌ لا تَعْمَلُ في ظَاهِرٍ ولا مُضْمَرٍ لا مُثَبِّتٍ ولا مَحذُوفٍ^(٢).

وقال السَّفاقي: لم يُصْرَحِ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا عامِلَةٌ حالِ التَّخْفِيفِ، بل لَمَّا قَدَّرَهَا

(١) انظر: «حاشية الفتاواني» (٢٣٩/ب).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٤٩٣/٩).

بالثقلية أتى بالصِّمير معها لأجلِ أَنَّ المثقلة لا تكونُ إلا عاملة، فتوهم منه أنه ذهب إلى إعمالِ الخفيفة، وليس كذلك.

(١٥٧) - ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ مِمَّنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجِرِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾.

﴿أَوْ تَقُولُوا﴾ عطفٌ على الأولِ ﴿لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ﴾ لحدةِ أذهاننا وثقابةِ أفهامنا، ولذلك تلقفنا فنونا من العلم كالقصص والأشعار والخُطبِ على أَنَّا أُمِّيُونَ.

﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: حُجَّةٌ واضحةٌ تعرّفونها ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَنْ تَأَمَّلَ فِيهِ وَعَمِلَ بِهِ.

﴿مِمَّنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بعد أن عرفَ صحتها أو تمكَّنَ من معرفتها ﴿وَصَدَفَ﴾: أعرَضَ، أَو: صدَّ ﴿عَنْهَا﴾ فَضَّلَ وَأَضَلَّ ﴿سَنَجِرِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ﴾: شدَّته ﴿بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾: بإعراضهم أو صدِّهم.

(١٥٨) - ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِنْ هِيَ إِلَّا تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلْ لَنْظُرُوا أَنَا مُنْظِرُونَ﴾.

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾؛ أي: ما ينتظرون، يعني: أهل مكة، وهم ما كانوا منتظرين لذلك، ولكن لما كان يلحقهم لحوق المنتظر شُبِّهوا بالمنتظرين.

﴿لَا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾: ملائكة الموت أو العذاب. وقرأ حمزة والكسائي بالباء^(١).
 ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾: أي: أمره بالعذاب، أو: كل آياته، يعني: آيات القيامة والهلاك
 الكلي؛ لقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ يعني: أشرط الساعة.

وعن حذيفة والبراء بن عازب: كُنَّا نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ إِذْ أَشْرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فقال: «ما تذكرون؟» قلنا: نتذكر الساعة، قال: «إنها لا تقوم حتى تروا قبلها عشر
 آيات: الدُّخَانُ، ودَابَّةُ الْأَرْضِ، وخَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ
 الْعَرَبِ، والدَّجَالُ، وطلوع الشمس من مغربها، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى،
 ونارًا تخرج من عدن».

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ كالمُخْتَصِرِ؛ إذ^(٢) صار الأمرُ عيانًا
 والإيمانُ برهاني.

وَقُرِئَ: (تنفع) بالتاء^(٣)؛ لإضافة الإيمان إلى ضمير المؤنث.

﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ صفة ﴿نَفْسًا﴾، ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ عطفٌ على
 ﴿ءَامَنَتْ﴾.

والمعنى: أنه لا ينفع الإيمان حينئذ نفسًا غير مقدّمة إيمانها، أو مقدّمة إيمانها
 غير كاسبة في إيمانها خيرًا، وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرد عن العمل،
 وللمعتبر تخصيص هذا الحكم بذلك اليوم وحمل التّرديد على اشتراط النفع بأحد
 الأمرين، على معنى: لا ينفع نفسًا خلّت عنهما إيمانها.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) في (خ): «إذا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧) عن ابن سيرين وابن عمر.

والعطفُ على ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بمعنى: لا ينفع نفساً إيمانها الذي أحدثته حيثُذ وإن كسبت فيه ^(١) خيراً.

﴿قُلْ أَنْظِرُوا إِنَّا مُنْظِرُونَ﴾ وعيدٌ لهم؛ أي: انتظروا إتيانَ أحدِ الثلاثةِ فإنَّا منتظرونَ له، وحيثُذ لنا الفوزُ وعليكم الويلُ.

قوله: «وَقَابَةِ أَفْهَامِنَا» بمثلثةٍ ثم قافٍ ثم باءٍ موحدةٍ، والمثقبُ بكسرِ الميمِ: العالمُ الفطنُ.

قال الطَّبَّيُّ: وَيُرَوَّى بِالْفَاءِ بَدَلَ الْمَوْحَدَةِ، يُقَالُ: «غَلَامٌ ثَقِفٌ لَقِفٌ»؛ أي: ذو فطنةٍ وذكاءٍ ^(٢).

قوله: «أَوْ: كُلُّ آيَاتِهِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فَسَّرَ إِيْتَانَ الرَّبِّ بِهَذَا لِتُقَابَلَ إِيْتَانُ بَعْضِ الْآيَاتِ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَابْتَنَى الْكَلَامُ عَلَى اعْتِقَادِ الْكُفْرَةِ ^(٣).

قوله: «وعن حذيفةَ والبراءِ بنِ عازبٍ: كُنَّا نَتَذَكَّرُ السَّاعَةَ...» الحديث.

قال الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ: إِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» ^(٤).

(١) في (خ): «في إيمانها»، وليست في (أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٢٩٩ - ٣٠٠).

(٣) انظر: «حاشية التفاتازاني» (٢٤٠/أ)، وفيه اختصارٌ وبعضُ تصرفٍ، وعبارةُ التفاتازاني: «ولو حمَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَابْتَنَى الْكَلَامُ عَلَى اعْتِقَادِ الْكُفْرَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفُجَارِ﴾ لَمْ يَبْعُدْ».

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٠١) مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ قَالَ =

وجزيرة العرب: قال أبو عبيد: هو اسمُ صِفْعٍ من الأرض، وهو ما بين جرف^(١) أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن في الطُّولِ وما بين رملِ تبرين إلى منقطع السَّماوة في العرض^(٢).

قال الأزهرى: سُمِّيَتْ جَزِيرَةٌ لأن بحرَ فارسَ وبحرَ السُّودانِ أحاطَ بجانبَيْها، وأحاطَ بالجانبِ الشَّمالِيِّ دجلةُ والفراتُ^(٣).

قوله: «وقرى»: (تنفعُ) بالتاء؛ لإضافة الإيمان إلى ضميرِ المؤنثِ:

زاد في «الكشاف»: الذي هو بعضُهُ، كقولك: «ذهبتُ بعضُ أصابعِهِ»^(٤).

قال أبو حيَّان: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الإيمانَ ليسَ بعضًا للنفسِ، ويحتملُ أن يكونَ أنثًى على معنى الإيمانِ، وهو المعرفةُ والعقيدةُ، فيكونُ مثل: «جاءتُه كتابي فاحتقرها» على معنى الصَّحيفةِ^(٥).

وقال الحلبيُّ: يشهدُ لما قاله المصنِّفُ قولُ النَّحاسِ: في هذا شيءٌ دقيقٌ ذكره سيبويه، وذلك أنَّ الإيمانَ والنَّفسَ كُلُّ منهما مشتملٌ على الآخرِ، فأنَّ الإيمانَ إذ هو من النَّفسِ وبها، فالمرادُ البَعْضِيَّةُ المَجازِيَّةُ^(٦).

= في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): لم أجده.

(١) «غريب الحديث»: «حفر».

(٢) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٤٤١).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣١٩).

(٤) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٤٣).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٥٠٠).

(٦) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٢٣٣). وانظر: «الكتاب» (١/ ٥١-٥٢)، و«معاني القرآن» للنحاس

(٢/ ٤١).

قوله: «وهو دليلٌ لِمَنْ لم يَعتبرِ الإيمانَ المجرَّدَ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: أَجِيبَ عَنِ التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ بِأَنَّهَا مِنْ بَابِ اللَّفِّ التَّقْدِيرِيِّ، أَي: لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا وَلَا كَسْبُهَا فِي الْإِيْمَانِ لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبْتَ فِيهِ، فَتَوَافَقُ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الشَّاهِدَةُ بِأَنَّ مَجْرَدَ الْإِيْمَانِ يَنْفَعُ^(١).

وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا وَلَا كَسْبُهَا وَهُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَعْمَلِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ قَبْلُ، فَاخْتَصَرَ لِلْعِلْمِ بِهِ^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِتِّصَافِ»: هَذَا الْفَنُّ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْبَلَاغَةِ يَلْقَبُ بِاللَّفِّ، وَأَصْلُهُ: يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنَةً مِنْ قَبْلُ إِيْمَانُهَا بَعْدُ، وَلَا نَفْسًا لَمْ تَكْسِبْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قَبْلُ مَا تَكْسِبُهُ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، فَلَفَّ الْكَلَامِينَ فَجَعَلَهُمَا كَلَامًا وَاحِدًا إِيْجَازًا وَبَلَاغَةً.

قَالَ: فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَخَالَفُ مَذْهَبَ الْحَقِّ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْدَ ظُهُورِ الْآيَاتِ اِكْتِسَابُ الْخَيْرِ وَإِنْ نَفَعَ الْإِيْمَانُ الْمَتَقَدِّمُ فِي السَّلَامَةِ مِنَ الْخُلُودِ، فَهِيَ بِالرَّدِّ عَلَى مَذْهَبِ الْإِعْتِرَالِ أَوْلَى مِنْ أَنْ تَدُلَّ لَهُ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: بِهَذَا التَّقْدِيرِ تَنْدَفِعُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّأْوِيلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٤).

(١) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٤٠/أ).

(٢) انظر: «أمالى ابن الحاجب» (١/٢٥٧).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٨٢/٢).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٢٠)، وانظر: «المحرر الوجيز» (٣٦٦/٢).

قال الطَّبِيُّ: وعندَ هذا البيانِ أمرُ اللهُ حبيبَهُ ﷺ أَوْلاً بأن يقولَ لهم: «انتظروا ذلكَ الموعدَ إِنَّا منتظرونَ» إقناطاً لَهُ عَن إيمانهم.

ثمَّ ثَنَّى بما يُنبئُ عَنِ الإعراضِ عنهم بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾.

وثَلَّثَ بالإقبالِ على مَنْ ينجعُ فيه الإنذارُ والوعظُ بقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ هَاهُنَا﴾.

ورَبَّعَ بما يُسلِّيه عن خاصَّةِ نفسه ﷺ بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

وخمَّسَ بخامسةٍ شريفةٍ مُطابقةٍ لما بُدئتَ بِهِ السُّورَةُ من المقاصدِ، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٣) لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ فَإِنَّ فَاتِحَةَ السُّورَةِ ابْتَدَتْ بِذِكْرِ بَدْءِ النَّشْأَةِ الْأُولَى لِبَيَانِ إِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ الشِّرْكِ، وَالْخَاتَمَةَ بِذِكْرِ النَّشْأَةِ الْأُخْرَى وَالْأَمْرِ بِالْإِخْلَاصِ وَنَفْيِ الشِّرْكِ، فَسَبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ! وما أعجبَ بيانهُ^(١) وأعزَّ سلطانهُ^(٢)!

(١٥٩) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾: بَدَّوْهُ، فَأَمَّنُوا بِبَعْضٍ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ، أَوْ: افْتَرَقُوا فِيهِ.
وقال عليه السَّلَامُ: «افترقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً كُلُّها في الهاويةِ

(١) في «فتوح الغيب»: «أعجز بيانه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٠٣).

إلا واحدة، وافتقرت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَارْقُوا﴾^(١)؛ أي: باينوا.

﴿وَكَاثُوا شَيْعًا﴾: فرقا تُشيعُ كل فرقة إماما ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾؛ أي: من السؤال عنهم وعن تفرقهم، أو عن عقابهم، أو: أنت بريء منهم.

وقيل: هو نهى عن التعرض لهم، وهو منسوخ بآية السيف.

﴿لَئِنَّمَا أَتَرَاهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ يتولى جزاءهم ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ بالعقاب.

قوله: «قال عليه الصلاة والسلام: «افتقرت اليهود...» الحديث.

أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة^(٢).

(١٦٠) - ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا أَمْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ أي: عشر حسنات أمثالها فضلا من الله.

وقرأ يعقوب: ﴿عشر﴾ بالتنوين، ﴿أمثالها﴾ بالرفع على الوصف^(٣).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) رواه بنحوه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن حبان في «صحيحه»

(٦٢٤٧)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤١)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي،

وقال الترمذي: «حسن صحيح». وانظر: «الكافي الشاف» (ص: ٦٣).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٦).

وهذا^(١) أَقْلُ ما وعدَ من الأضعاف، وقد جاءَ الوعدُ بسبعين، وسبعِ مئة، وبغير حساب، ولذلك قيل: المرادُ بالعشرة^(٢) الكثرةُ دونَ العددِ.

﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسِّفَةِ فَلَا يَجْزِي إِلَّا مِثْلُهَا﴾ قضيةٌ للعدلِ ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ بنقصِ الثَّوابِ وزيادةِ العقابِ.

(١٦١) - ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ بالوحي والإرشادِ إلى ما نَصَبَ من الحُججِ ﴿دِينًا﴾ بدلٌ من محلِّ ﴿إِلَى صِرَاطٍ﴾؛ إذ المعنى: وهداني صراطًا، كقوله: ﴿وَنَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠] أو مفعولٌ فعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليه الملفوظُ.

﴿قِيمًا﴾: (فِعْلٌ) من قامَ؛ كسَيِّدٍ من سادَ، وهو أبلغُ من المستقيمِ باعتبارِ الزَّيَّةِ، والمستقيمُ باعتبارِ الصَّيْغَةِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمرَةُ والكسائيُّ: ﴿قِيمًا﴾^(٣) على أنه مصدرٌ نُعِتَ به، وكانَ قِياسُهُ: قَوْمًا؛ كِعَوْضٍ، فَأُعِلَّ لِإِعْلَالِ فَعْلِهِ كَالْقِيَامِ.

﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿دِينًا﴾، ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ عطفٌ عليه.

(١) في (ت): «هذا».

(٢) في (خ) و(ت): «بالعشر».

(٣) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. انظر: «السبعة» (ص:

٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

قوله: ﴿مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان:

قال الشيخ سعد الدين: لما في الإضافة من زيادة التوضيح^(١).

وقال الطيبي: يريد أن الدين القيم هو ملّة إبراهيم بعينه^(٢).

قال الراغب: الملة كالدين، وهو اسم لما شرع الله تعالى على لسان الأنبياء صلوات الله عليهم ليتوصلوا به إلى جوار الله تعالى، والفرق بينهما أن الملة لا تُضاف إلا إلى النبي الذي تستند إليه، ولا تكاد توجد مضافة إلى الله ولا إلى أحد أمة النبي، ولا تستعمل إلا في جملة الشرائع، وأصلها من «أملت الكتاب»^(٣).

(١٦٢ - ١٦٣) - ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١٣) لَا شَرِيكَ

لَهُ. وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ.

﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: عبادتي كلها، أو قرباني، أو حجي ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾: وما أنا عليه في حياتي وأموت عليه من الإيمان والطاعة، أو طاعات الحياة والخيرات المضافة إلى الممات كالوصية والتدبير، أو الحياة والممات أنفسهما.

وقرأ نافع: ﴿ومحيائي﴾ بإسكان الياء^(٤) إجراءً للوصول مجرى الوقف.

﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١٣) لَا شَرِيكَ لَهُ: خالصة له لا أشرك فيها غيراً ﴿وَيَذَلِكَ﴾ القول

أو الإخلاص ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ لأنّ إسلام كل نبي متقدّم على إسلام أمته.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٠/أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/٣١٠).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٧٧٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

قوله: «وما أنا عليه في حياتي...» إلى آخره.

قال الشيخ سعد الدّين: يريد أن المَحْيَا والمَمَاتَ مَجَازَانِ عَمَّا يَقَارُهُمَا وَيَكُونُ معهما من الإيمان والعمل الصّالح لأنّه ^(١) المناسب للحكم عليه؛ لكونه خالصاً ^(٢) لوجه الله كالصّلاة وسائر العبادات ^(٣).

(١٦٤) - ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ عَنْيَ رَبِّي وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرْ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ عَنْيَ رَبِّي﴾ فأشركه في عبادته، وهو جواب عن دعائهم له إلى عبادة آلِهَتِهِمْ ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ حال في موقع العلة للإنكار والدليل له؛ أي: كل ما سواه مربوبٌ مثلي لا يصلح للرّبوبية.

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فلا ينفعني في ابتغاء ربّ غيره ما أنتم عليه من ذلك.

﴿وَلَا نُزِرْ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَىٰ﴾ جواب عن قولهم: ﴿أَتَعْبُوا سَيِّلَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾ يوم القيامة ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾ بتبيين الرّشد من الغي، وتمييز المحقّ من المبطّل.

قوله: «وهو جواب عن دعائهم»:

قال الطّبي: لأنّ كلّ تقديم إمّا للاهتمام أو جواب إنكار، وكذا ما فيه أداءة

(١) تحرفت في (س) إلى: «إلا به».

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «بكونه خالصة».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٠/أ).

الحصر، ولهذا قال ^(١): ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ سَيِّدَنَا وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ ^(٢).

(١٦٥) - ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِجًّا وَمَوْجِئًا وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ رِجًّا وَمَوْجِئًا﴾: يَخْلُقُ بَعْضَكُمْ بَعْضًا، أَوْ: خَلَفَاءَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ تَتَصَرَّفُونَ فِيهَا، عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ عَامٌّ، أَوْ: خَلَفَاءَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ.

﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾: فِي الشَّرَفِ وَالْغِنَى ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾: مِنَ الْجَاهِ وَالْمَالِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾: لِأَنَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، أَوْ لِأَنَّهُ يَسْرُعُ إِذَا أَرَادَهُ.

﴿وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: وَصَفَ الْعِقَابَ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَوَصَفَ ذَاتَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَضَمَّ إِلَيْهِ الْوَصْفَ بِالرَّحْمَةِ، وَأَتَى بِنَاءِ الْمُبَالَغَةِ وَاللَّامِ الْمُؤَكِّدَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى غَفُورٌ بِالذَّاتِ مُعَاقِبٌ بِالْعَرَضِ، كَثِيرُ الرَّحْمَةِ مُبَالِغٌ فِيهَا، قَلِيلُ الْعُقُوبَةِ مُسَامِحٌ فِيهَا.

عن رسولِ الله ﷺ: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جُمْلَةً وَاحِدَةً يَشِيعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ لَهُمْ زَجَلٌ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، فَمَنْ قَرَأَ الْأَنْعَامَ صَلَّى عَلَيْهِ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أَوْ لَتَكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ بَعْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ يَوْمَآ وَلَيْلَةً».

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (١٥١/٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٣١١/٦).

قوله: «لأنَّ ما هو آتٍ قريبٌ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: الموعودُ سريعُ الوصول؛ فإنَّ سُرْعَةَ العقابِ تَسْتَدْعِي سُرْعَةَ إِنْجَازِ الوَعْدِ^(١).

قوله: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الْأَنْعَامِ جَمْلَةً وَاحِدَةً يُشِيعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ لَهُمْ زَجَلٌ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ»:

أَخْرَجَ هَذَا الْقَدْرَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «تَفْسِيرِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ^(٢).

قوله: «فَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَنْعَامِ صَلَّى عَلَيْهِ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أُولَئِكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ مَلِكٍ بَعْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ يَوْمًا وَلَيْلَةً»:

هَذَا الْقَدْرُ أَوْرَدَهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ^(٣)، وَهُوَ مَوْضُوعٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١٢)، وفيه: «الوعيد» بدل «الوعد».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٤٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣)، عن ابن عمر. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠): رواه الطبراني في (الصغير) وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٥)، من حديث أبي رضي الله عنه وهو موضوع كما ذكر المصنف هنا، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه.

وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): فيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب.

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

مَكِّيَّةٌ إِلَّا ثَمَانِ آيَاتٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَسَأَلَهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ نُنَاقُهَا﴾^(١).
مُحْكَمٌ كُلُّهَا، وَقِيلَ: إِلَّا^(٢) قَوْلُهُ: ﴿وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَبَلَيْنِ﴾.
وَأَيُّهَا مِثْنَانِ وَخَمْسٌ^(٣).

- (١) هذا قول مقاتل في «تفسيره» (٢٧/٢ - ٢٨). وقد اختلفت الروايات عن الأئمة في هذه السورة، فقد روي عن ابن عباس وابن الزبير أنها مكية كلها دون استثناء، رواه عن ابن عباس: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص: ٢٣)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤٤٥). وعن عبد الله بن الزبير رواه ابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٤١٢/٣).
- وفي «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٥٥): عن قتادة: مكية إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ الآية فإنها نزلت بالمدينة.
- وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (١٠٠/٢): روى العوفي وابن أبي طلحة وأبو صالح عن ابن عباس أن سورة الأعراف من المكي، وهذا قول الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقاتدة. وروي عن ابن عباس وقاتدة أنها مكية إِلَّا خَمْسَ آيَاتٍ أَوَّلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾.
- (٢) في (ت): «إلى».
- (٣) مِثْنَانِ وخمس آيات في البصري والشامي، وست في المدني والمكي والكوفي. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٥٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١ - ٢) - ﴿الْمَصَّ ١﴾ كَتَبُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ. وَذَكَرَى

لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿﴾.

﴿الْمَصَّ﴾ سبق الكلام في مثله.

﴿كَتَبُ﴾ خبرٌ محذوف؛ أي: هو كتابٌ، أو خبرٌ ﴿الْمَصَّ﴾ والمراد به السُّورَةُ أو القرآن.

﴿أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ صِفَتُهُ.

﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾؛ أي: شكٌ؛ فَإِنَّ الشَّاكَّ حَرَجُ الصَّدْرِ، أو: ضيقُ قلبٍ من تبليغه مخافةً أَنْ تُكَذَّبَ فيه، أو تُقَصَّرَ في القيام بحَقِّهِ.

وتوجيهُ النَّهْيِ إليه للمبالغة كقولهم: (لا أَرَيْنَاكَ هَاهُنَا)، والفاءُ تحتَمِلُ العطفَ والجوابَ، كأنه قيل: إذا أَنْزَلَ إِلَيْكَ لِتُنذِرَ بِهِ فلا يَحْرَجُ صدْرُكَ منه.

﴿لِتُنذِرَ بِهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿أَنْزَلَ﴾، أو بِ﴿لَا يَكُنْ﴾ لَأَنَّهُ إِذَا أُيْقِنَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَسَرَ عَلَى الْإِنذَارِ، وكذا إِذَا لَمْ يَخَفْهُمْ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَوْفُقٌ لِلْقِيَامِ بِتَبْلِيغِهِ.

﴿وَذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ يَحْتَمِلُ النَّصْبَ بِإِضْمَارِ فِعْلِهَا؛ أي: لِتُنذِرَ وَتُذَكِّرَ ذِكْرِي، فَإِنَّهَا بِمَعْنَى التَّذْكِيرِ، والجَرَ عطفًا على محلِّ (تُنذِرَ)، والرَّفْعُ عطفًا على ﴿كَتَبُ﴾ أو خبرًا المحذوف.

سورة الأعراف

قوله: «فَإِنَّ الشَّاكَّ حَرَجُ الصَّدْرِ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: أطلقَ الحَرَجُ وأريدَ الذي هو لازِمُهُ الشَّكُّ، فيكونُ كنايةً^(١).

قوله: «وَتَوَجِيهُ النَّهْيِ لِلْمُبَالَغَةِ»:

قال العَلَمُ العِرَاقِيُّ: لأنَّ الحَرَجَ مِنْهِيَّ والمرادُ النَّهْيُ عنه.

قوله: «كَقَوْلِهِمْ: (لَا أَرَيْنَاكَ هَاهُنَا)»:

قال الطَّبِيُّ: أي: هو مِنَ الكِنَايَةِ، ظاهرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَنْهِي نَفْسَهُ عَنْ أَنْ يرى الْمُخَاطَبَ هُنَا، والمرادُ نَهْيُ الْمُخَاطَبِ؛ أي: لَا تَكُنْ هَاهُنَا حَتَّى لَا أَرَاكَ فِيهِ، فَإِنَّ كَيُنَوِّتَكَ هَاهُنَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِرُؤْيَايَ إِيَّاكَ، المعنى: أَنَّ الحَرَجَ لو كَانَ مِمَّا يُنْهِي لَنَهَيْنَاهُ عَنْكَ فَانْتَهَ عَنْهُ بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهُ^(٢).

قوله: «وَالْفَاءُ تَحْتَمِلُ الْعَطْفَ وَالْجَوَابَ»:

قال الطَّبِيُّ: وأقول: إِنَّ الفَاءَ آذَنْتْ بِتَرْتُيبِ^(٣) النَّهْيِ عَلَى كَوْنِ الْكِتَابِ مُنْزَلاً، وتقريبُهُ عَلَى الشَّكِّ أَنَّ يُقَالَ: إِذَا تَيَقَّنْتَ أَنَّ الْكِتَابَ مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَشْكَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ وَالشَّكَّ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ وَالْإِلْهَابِ لِيُدَاوِمَ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣١٣ - ٣١٤).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣١٧).

(٣) في «فتوح الغيب»: «بترتيب».

على اليقينِ ويزيد فيه، كقوله تعالى^(١): ﴿إِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْمَرِينَ﴾.

وعلى نفْيِ الضِّيقِ والْحَرَجِ أَنْ يُقَالَ: ﴿الْمَصَّ﴾، إما واردٌ على قرعِ العصا لِمَنْ تَحَدَّى بِالْقُرْآنِ وبغَرَاةِ نَظْمِهِ، أو هو تَقْدِيمَةٌ لَدَلَالِ الإِعْجَازِ.

والمعنى: ﴿الْمَصَّ﴾ هو كِتَابٌ مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِالْغُ حَدَّ الإِعْجَازِ، فَكُنْ مُنْشَرِحَ الصَّدْرِ فَسِيحَ الْبَالِ قَوِيَّ الْجَاشِ، وَلَا تُبَالِ بِهِمْ وَأَنْذِرْهُمْ بِهِ، فَإِنَّ الْغَلْبَةَ لَكَ عَلَيْهِمُ وَالسُّلْطَانَ، وَهُمْ مَقْهُورُونَ، فَالْنَهْيُ مِنْ بَابِ التَّشْجِيعِ، هَذَا هُوَ الْوَجْهُ مَعْنَى وَنَظْمًا، انْتَهَى^(٢).

قوله: «متعلق بـ﴿أَنْزَلَ﴾، أو بـ﴿لَا يَكُنْ﴾»:

قال أبو حيان: في تعليقِ المَجْرُورِ وَالظَّرْفِ بِـ(كان) الناقِصَةِ خِلافُ مَبْنَاهُ عَلَى أَنَّهَا هَلْ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ أَمْ لَا؟ فَمَنْ قَالَ: (نَعَمْ) جَوَزَهُ، وَمَنْ قَالَ: (لَا) مَنَعَهُ^(٣).

وقال الْحَلَبِيُّ: الصَّحِيحُ دَلَالَتُهَا عَلَى الْحَدَثِ.

قال: ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ(لا يَكُنْ)،

(١) من قوله: «فالنهي من باب التهيج والإلهاب» إلى هنا من (ز).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣١٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ١٢).

فَإِنَّه قَالَ: بِالنَّهْيِ^(١)؛ فَقَدْ يَرِيدُ^(٢) بِمَا تَضَمَّنَه مِنَ الْمَعْنَى^(٣).

قوله: «يَحْتَمِلُ النَّصَبَ بِإِضْمَارِ فَعْلِهَا»:

قال الطَّبِيُّ: رُوِيَ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَزْعِمْهُ مَعْطُوفًا عَلَى مُحَلٍّ ﴿لِتُنذِرَ﴾؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْمَعْلُولِ وَاحِدًا حَتَّى يَجُوزَ حَذْفُ اللَّامِ مِنْهُ^(٤).

قوله: «وَالرَّفْعَ عَطْفًا عَلَى ﴿كِتَبٌ﴾ أَوْ خَبَرَ مَحذُوفٍ»:

قال الزَّجَّاجُ: التَّقْدِيرُ: هُوَ ذَكَرَى^(٥).

قال الطَّبِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ إِذَا كَانَ عَطْفًا عَلَى ﴿كِتَبٌ﴾ وَبَيْنَهُ إِذَا كَانَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؟

قلت: الْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ هُوَ جَامِعٌ بَيْنَ كَوْنِهِ كِتَابًا وَكَوْنِهِ ذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ لِتُنذِرَ بِهِ، وَعَلَى الثَّانِي عَطْفٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ؛ أَيْ: هُوَ كِتَابٌ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِإِنذَارِ الْكَافِرِينَ، وَهُوَ ذَكَرَى لِلْمُؤْمِنِينَ وَبَشَارَةٌ لَهُمْ، فَيَكُونُ كُلٌّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مُسْتَقْلًا بِنَفْسِهِ^(٦)، وَالتَّرْكِيبَانِ مُسْتَبْدَيْنِ بِرَأْسِهِمَا^(٧).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٦).

(٢) في النسخ الخطية: «يزيد»، وهو تحريف، والتصويب من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٤٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣١٦).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣١٦).

(٦) في «فتوح الغيب»: «مستقلين بنفسهما».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣١٦-٣١٧).

(٣) - ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مِمَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ يَعُمُّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ يُضِلُّونَكُمْ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ. وقيل: الضَّمِيرُ فِي «مِنْ دُونِهِ» لِـ «مَا أُنزِلَ»؛ أي: وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِ دِينِ اللَّهِ دِينَ أَوْلِيَاءَ.

وقرئ: (وَلَا تَتَّبِعُوا)^(١).

﴿قَلِيلًا مِمَّا تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: تَذَكَّرًا قَلِيلًا - أَوْ: زَمَانًا قَلِيلًا - تَذَكَّرُونَ، حَيْثُ تَتْرَكُونَ دِينَ اللَّهِ وَتَتَّبِعُونَ غَيْرَهُ.

و﴿مِمَّا﴾ مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْقَلَّةِ، وَإِنْ جُعِلَتْ مَصْدَرِيَّةً لَمْ يَنْتَصِبْ ﴿قَلِيلًا﴾ بِـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحذف التاء، وابنُ عامرٍ: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٢) على أَنَّ الْخَطَابَ بَعْدُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٩/٣)، و«الكشاف» (١٥٧/٣)، عن مالك بن دينار، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن مجاهد.

(٢) بياء تحتية ومثناة فوقية وذال مخففة وهي قراءة ابن عامر في المشهور عنه، وقرأ باقي السبعة ببناء فوقية وذال وكاف مشددتين.

وقول المؤلف: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحذف التاء المراد به تخفيفُ الذال بحذف تاء الافتعال المدغمة فيها، وإن أراد حذف التاء من: (تذكرون) ببناءين فوقيتين، فهي قراءة ذكرها ابن مجاهد عن ابن عامر، لكنها شاذة كما صرح الألوسي، وأوردها ابن خالويه في الشواذ. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«حاشية شيخ زاده» (١٨٩/٤)، و«روح المعاني» (١٤/٩).

قوله: «وإن جُعِلَتْ مصدرية لم يَنْصَب ﴿قَلِيلًا﴾ بـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾»:

قال أبو البقاء: لا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية لأن ﴿قَلِيلًا﴾ لا يبقى له ناصب^(١).

(٤ - ٥) - ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴿٤﴾ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ﴾ وكثيراً من القرى ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾: أَرَدْنَا إِهْلَاكَ أَهْلِهَا، أَوْ أَهْلَكْنَاهَا بِالْخِذْلَانِ ﴿فَجَاءَهَا﴾: فَجَاءَ أَهْلَهَا ﴿بَأْسُنَا﴾: عَذَابُنَا ﴿بَيِّنًا﴾: بَاطِنٌ كَقَوْمِ لُوطٍ، مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ عَطْفٌ عَلَيْهِ؛ أَي: قَائِلِينَ نِصْفَ النَّهَارِ كَقَوْمِ شُعَيْبٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ وَאוُ الْحَالِ اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِ حَرْفِي عَطْفٍ؛ فَإِنَّهَا وَاوُ عَطْفٌ اسْتَعِيرَتْ لِلْوَصْلِ، لَا اكْتِفَاءً بِالضَّمِيرِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ فَصِيحٍ، وَفِي التَّعْبِيرِ مُبَالَغَةٌ فِي غَفْلَتِهِمْ وَأَمْنِهِمْ عَنِ الْعَذَابِ، وَلِذَلِكَ خَصَّ الْوَقْتَيْنِ، وَلِأَنَّهُمَا وَقْتُ دَعَاةٍ وَاسْتِرَاحَةٍ فَيَكُونُ مَجِيءُ الْعَذَابِ فِيهِ أَفْطَحَ.

﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾؛ أَي: دَعَاؤُهُمْ وَاسْتِغَاثَتُهُمْ، أَوْ: مَا كَانُوا يَدْعُوْنَهُ مِنْ دِينِهِمْ ﴿إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ إِلَّا اعْتِرَافَهُمْ بِظُلْمِهِمْ فِيمَا كَانُوا عَلَيْهِ وَبُطْلَانِهِ تَحَسُّرًا عَلَيْهِ.

قوله: «وإنما حُذِفَتْ وَاوُ الْحَالِ اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِ حَرْفِي الْعَطْفِ؛ فَإِنَّهَا وَاوُ عَطْفٌ اسْتَعِيرَتْ لِلْوَصْلِ»:

قال أبو حيان: هذا التعليل ليس بصحيح؛ لأنَّ وَاوُ الْحَالِ لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ

(١) انظر: «البيان» لأبي البقاء العكبري (١ / ٩٠).

فِيلَزَمُ مِنْ ذِكْرِهَا اجْتِمَاعُ حَرْفِي عَطْفٍ؛ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ لِلزِّمِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ
الْوَاوِ حَالًا حَتَّى تَعَطِفَ حَالًا عَلَى حَالٍ.

فَمَجِئُهَا فِيمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَالًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ وَاوٍ عَطْفٍ، وَلَا
لِحِظِّ فِيهَا مَعْنَى وَاوٍ عَطْفٍ، تَقُولُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، (جَاءَ زَيْدٌ)
لَيْسَ بِحَالٍ فَتَعَطِفَ عَلَيْهِ جُمْلَةً حَالِيَّةً، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْوَاوُ مَغَايِرَةٌ لَوَاوِ الْعَطْفِ
بِكُلِّ حَالٍ، وَهِيَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْوَاوِ، كَمَا تَأْتِي لِلْقَسَمِ وَلَيْسَتْ فِيهِ لِلْعَطْفِ^(١).

وَقَالَ السَّفَاقِسِيُّ: تَعَقُّبُهُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِطَائِلٍ؛ لِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهَا وَاوٍ
الْعَطْفِ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ لِلْحَالِ»^(٢)؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الرِّبْطِ، فَقَدْ صَرَّحَ بِخُرُوجِهَا
عَنْ أَصْلِهَا، فَكَيْفَ يَلْزُمُهُ وَقَوْعُ حَالٍ قَبْلَهَا، وَقَوْلُهُ^(٣): «اسْتِثْقَالًا؛ لِاجْتِمَاعِ حَرْفِي
الْعَطْفِ» يَعْنِي: فِي وَاوٍ الْحَالِ اعْتِبَارًا بِأَصْلِهَا.

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: لَمْ يَدَّعِ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي وَاوٍ الْحَالِ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ بَلْ ادَّعَى أَنَّ أَصْلَهَا
الْعَطْفُ، وَيدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «اسْتُعِيرَتْ لِلْوَصْلِ»، فَلَوْ كَانَتْ عَاطِفَةً عَلَى حَالِهَا
لَمَّا قَالَ: «اسْتُعِيرَتْ»، فَدَلَّ قَوْلُهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ الْعَطْفِ وَاسْتُعِمِلَتْ
لِمَعْنَى آخَرَ، لَكِنَّهَا أُعْطِيَتْ حُكْمَ أَصْلِهَا فِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَتِهَا لِعَاطِفٍ آخَرَ، وَأَمَّا
تَسْمِيَتُهَا حَرْفَ عَطْفٍ فَباعْتِبَارِ أَصْلِهَا.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ١٧).

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» (٣ / ١٥٩): واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل.

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣ / ١٥٠).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَيْضًا: «وَأُو (مع)، فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنْ أَصْلُهَا «وَأُو الْعَطْفِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ فِي الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ «وَأُو الْحَالِ».

قال: وَقَدْ سَبَقَهُ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْوَاوِ حَرْفَ عَطْفٍ الْفَرَّاءُ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ.

قال الْفَرَّاءُ: (وَهُم قَائِلُونَ) فِيهِ «وَأُو مُضْمَرَةٌ، الْمَعْنَى: أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا أَوْ وَهُمْ قَائِلُونَ، فَاسْتَقْلُوا نَسَقًا عَلَى إِثْرِ نَسَقٍ، وَلَوْ قِيلَ لَكَانَ صَوَابًا^(١).

وقال أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: أُضْمِرَتْ «وَأُو الْحَالِ» لَوْضُوحِ مَعْنَاهَا، وَمِنْ أَجْلِ أَنْ (أَوْ) حَرْفُ عَطْفٍ وَالْوَاوُ كَذَلِكَ، فَاسْتَقْلُوا جَمْعًا بَيْنَ حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، فَحَذَفُوا الثَّانِي^(٢).

قال الْحَلَبِيُّ: فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ بِمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

قال: وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ نَصَّهُمَا لِأَعْلِمَ أَطَّلَاعَهُ عَلَى أَقْوَالِ النَّاسِ، وَأَنَّهُ لَا يَأْتِي بغيرِ مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا يَرْمِيهِ بِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٣).

وقال الطَّيْبِيُّ: قَوْلُهُ: «وَأُو عَطْفٍ اسْتُعِيرَتْ لِلْوَصْلِ» صَرِيحٌ فِي أَنَّ «وَأُو الْحَالِ» غَيْرُ الْعَاطِفَةِ الصَّرْفَةِ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ مَا قَالَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: وَحَقُّ النَّوعَيْنِ - أَيِ: الْحَالِ بِالْإِطْلَاقِ وَالْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ - أَنْ لَا تَدْخُلَهَا الْوَاوُ نَظَرًا إِلَى إِعْرَابِهِمَا^(٤) الَّذِي لَيْسَ بِتَبَعٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ وَإِنْ كُنَّا نُسَمِّيْهَا «وَأُو الْحَالِ» أَصْلُهَا الْعَطْفُ.

(١) انظر: «معاني القرآن» للفرَّاء (١/ ٣٧٢).

(٢) نقله عنه الواحدي. انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٩/ ١٧).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسَّمين الحلبي (٥/ ٢٥١ - ٢٥٢).

(٤) في (س) و(ف): «إعرابها».

وقال أيضًا: الأصل في الجملة إذا وقعت موقع الحال أن لا يدخلها الواو، ولكن النظر لها من حيث كونها جملة مقيّدة مستقلة بفائدة غير متّحدة بالأولى وغير مُقطّعة عنها لجهة جامعة بينهما يبسط العذر في أن يدخلها واو للجمع^(١) بينها وبين الأولى مثله في نحو: (قام زيدٌ وقعد)^(٢).

قوله: «لا اكتفاء بالضمير، فإنه غير فصيح»:

قال أبو حيان: تبع في ذلك الفراء، وليس بشاذ، بل هو كثيرٌ وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها، وهو أكثر من رمل يبرين^(٣) ومها^(٤) فلسطين.

قال: وقد رجع الزمخشري عن هذا المذهب^(٥) إلى مذهب الجماعة^(٦).

(١) في (ز): «الجمع».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٧٣)، و«فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٣) يبرين: قيل: هو مكان بأعلى بلاد سعد، وهو رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة، وقيل: هو من أصقاع البحرين، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة، بينه وبين الفلج ثلاث مراحل، وبينه وبين الأحساء وهجر مرحلتان، وهو فيما بينهما وبين مطلع سهيل. انظر: «مراصد الاطلاع» لابن عبد الحق (٣/ ١٤٧٢)، وذكره جرير في شعره حيث فقال:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين إن الخير مطلوب

انظر: «ديوان جرير» (ص: ٣٥٠).

(٤) جاء في «تفسير القرطبي» (١٢/ ٣٥٢): «تيهاء»، وهو الأثبه.

(٥) من قوله: «وهو أكثر من رمل يبرين» إلى هنا من (ز).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧ - ١٨).

قوله: «وَقَدْ دَعَا»:

قال الجوهري: الدَّعَا: الخَفَضُ، والهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْوَاوِ، يقال: ودَّعَ الرَّجُلُ بالضَّمِّ فهو ودَّيعٌ؛ أي: ساكِنٌ^(١).

(٦ - ٧) ﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٦ ﴿فَلَنَقْصَنَّ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ وَفَاءَ بَعْدِ أَيْدِينَا﴾ ٧ ﴿وَنَعْلَمُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

﴿فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ عَنْ قَبُولِ الرِّسَالَةِ وَإِجَابَتِهِمُ الرُّسُلَ ﴿وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ عَمَّا أَجَبُوا بِهِ، والمرادُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ: تَوْيِخُ الْكُفْرَةِ وَتَقْرِيعُهُمْ، وَالْمَنْفِيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَسْتَلُّ عَنْ دُئُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨] سَوْأَلُ الاسْتِعْلَامِ^(٢)؛ أَوِ الْأَوَّلُ فِي مَوْقِفِ الْحِسَابِ، وَهَذَا عِنْدَ حُصُولِهِمْ عَلَى الْعُقُوبَةِ.

﴿فَلَنَقْصَنَّ عَنْهُمْ﴾: عَلَى الرُّسُلِ حِينَ يَقُولُونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا بِإِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، أَوْ عَلَى الرُّسُلِ وَالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ مَا كَانُوا عَلَيْهِ، ﴿يَعْلَمُونَ﴾: عَالِمِينَ بظَوَاهِرِهِمْ وَبِوَاطِنِهِمْ، أَوْ: بِمَعْلُومَاتِهِمْ مِنْهُمْ.

﴿وَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ عَنْهُمْ فَيَخْفَى عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِهِمْ.

(٨ - ٩) ﴿وَالْوِزَنُ يُومِذُ الْحَقُّ فَمَنْ قَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ٨ ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ ٩

﴿وَالْوِزَنُ﴾؛ أي: الْقَضَاءُ، أَوْ وَزَنُ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ مُقَابَلَتُهَا بِالْجِزَاءِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ صَحَائِفَ الْأَعْمَالِ تَوَزَنُ بِمِزَانٍ لَهُ لِسَانٌ وَكِفَّتَانِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ الْخَلَائِقُ؛ إِظْهَارًا

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ودع).

(٢) في (خ): «سؤال الاستفهام».

لِلْمَعْدَلَةِ وَقَطْعًا لِلْمَعْدِرَةِ، كَمَا^(١) يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَعْمَالِهِمْ فَتَعْتَرِفُ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ وَتَشْهَدُ بِهَا جَوَارِحُهُمْ.

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رُوِيَ: أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْتَى بِهِ إِلَى الْمِيزَانِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مَدَّ الْبَصَرِ، فَيُخْرَجُ لَهُ بَطَاقَةٌ فِيهَا كَلِمَتَا الشَّهَادَةِ، فَتَوْضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالبَطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ وَثُقُلَتِ الْبَطَاقَةُ.

وَقِيلَ: تَوَزَنَ الْأَشْخَاصُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لِيَأْتِيَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ».

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ خَبِرَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (الْوَزْنُ) ﴿الْحَقُّ﴾ صِفَتُهُ، أَوْ خَبِرَ مَحْذُوفٍ، وَمَعْنَاهُ: الْعَدْلُ السَّوِيُّ.

﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾: حَسَنَاتُهُ، أَوْ مَا يوزَنُ بِهِ حَسَنَاتُهُ، وَجَمْعُهُ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَوْزُونَاتِ وَتَعَدُّدِ الْوَزْنِ، فَهُوَ جَمْعُ مَوْزُونٍ أَوْ مِيزَانٍ.

﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الْفَائِزُونَ بِالنَّجَاةِ وَالثَوَابِ.

﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بِتَضْيِيعِ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ الَّتِي فُطِرَتْ عَلَيْهَا، وَاقْتِرَافِ مَا عَرَّضَهَا لِلْعَذَابِ.

﴿يَمَّا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ فَيَكْذِبُونَ بِدَلِّ التَّصَدِيقِ.

قَوْلُهُ: «رُوي أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْتَى بِهِ إِلَى الْمِيزَانِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ سَجَلًا...»

الْحَدِيثُ.

(١) فِي (ت): «وَكَمَا».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بِنَحْوِهِ^(١).

قَالَ الطَّبَيْيُّ: الْبِطَاقَةُ: رَقْعَةٌ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ مَا يُجْعَلُ فِي طَيِّ الثَّوبِ يُكْتَبُ فِيهَا ثَمَنُهُ^(٢).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «فَيُخْرِجُ لَهُ بِطَاقَةً فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ....» لَيْسَتْ هَذِهِ شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمِيزَانِ أَنْ يُوَضَعَ فِي كِفَّتِهِ شَيْءٌ وَالْأُخْرَى ضِدُّهُ، فَتُوضَعُ الْحَسَنَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالسَّيِّئَاتُ فِي كِفَّةٍ، فَهَذَا غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ أَنَّ الْعَبْدَ يَأْتِي بِهِمَا جَمِيعًا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ جَمِيعًا عَبْدٌ وَاحِدٌ حَتَّى يُوَضَعَ الْإِيمَانُ فِي كِفَّةٍ وَالْكَفْرُ فِي كِفَّةٍ، فَلِذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ تُوضَعَ شَهَادَةُ التَّوْحِيدِ فِي الْمِيزَانِ، وَأَمَّا بَعْدَمَا أَمِنَ الْعَبْدُ فَإِنَّ النُّطْقَ

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٣٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٣٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٩٣٧)، وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٣/٢)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَخْلُصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ يَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، يَقُولُ: أَفَلَمْ يَكُنْ عَذْرًا؟ قَالَ: لَا يَا رَبِّ، يَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَخُرَجَ بِطَاقَةً فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَقُولُ: اخْضُرْ وَزَنَكَ. يَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ يَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ فَلَا يَنْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ».

(٢) انْظُرْ: «فَنُوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبَيْيِّ (٦/ ٣٣١).

فيه بـ (لا إله إلا الله) حسنة، فتوضع في الميزان مع سائر الحسنات، قاله الترمذي الحكيم^(١).

قال القرطبي: ويدل على هذا قوله في الحديث فيقول: «بلى، إنَّ لك عندنا حسنة»، ولم يقل: (إنَّ لك عندنا إيماناً) وقد سئل رسول الله ﷺ عن قول: لا إله إلا الله، أمِن الحسنات هي؟ فقال: «مِن أعظم الحسنات»^(٢).

قال: ويجوز أن تكون هذه الكلمة هي آخر كلامه من^(٣) الدنيا^(٤).

قوله: «رُوي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إنه ليأتي العظیم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة»»:

أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة^(٥).

قوله: «يكذبون بدل التصديق»:

قال الطيبي: يريد أن قوله ﴿يَظْلِمُونَ﴾ ضَمَّنَ مَعْنَى التَّكْذِيبِ، فَعُدِّي بِالْبَاءِ^(٦).

(١) بمعناه في «نوادير الأصول» (١/٣٧٧-٣٨٠).

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠١) بلفظ: «هي أحسن الحسنات»، و(٢٠٢) عن أبي ذر بلفظ: «من أفضل الحسنات».

(٣) في (س): «في».

(٤) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٧٢٨-٧٢٩).

(٥) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٦) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (٦/٣٣٢).

(١٠ - ١١) - ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾
وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ
السَّاجِدِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: مَكَّنَّاكُمْ مِنْ سُكْنَاهَا وَزَرْعِهَا وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾: أَسْبَابًا تَعِيشُونَ بِهَا، جَمْعُ مَعِيشَةٍ.
وعن نافع أَنَّهُ هَمَزَهُ تَشْبِيهًا بِمَا الْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ كَصَحَائِفٍ^(١).
﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾: فِيمَا صَنَعْتُ إِلَيْكُمْ.
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾؛ أي: خَلَقْنَا أَبَاكُمْ آدَمَ حِينًا طِينًا^(٢) غَيْرَ مَصُورٍ ثُمَّ
صَوَّرْنَاهُ، نَزَّلَ خَلْقَهُ وَتَصْوِيرَهُ مَنَزَلَةَ خَلْقِ الْكُلِّ وَتَصْوِيرِهِ.
أو: ابْتَدَأْنَا خَلْقَكُمْ ثُمَّ تَصَوَّرَكُمْ بِأَنَّا خَلَقْنَا آدَمَ ثُمَّ صَوَّرْنَاهُ.
﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لِتَأْخِيرِ الْإِخْبَارِ ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا
إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾: مِمَّنْ سَجَدَ لِآدَمَ.

قوله: «وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لِتَأْخِيرِ الْإِخْبَارِ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ ﴿ثُمَّ﴾ عَلَى التَّرَاخِي فِي الرُّتَبَةِ؛ لِأَنَّ مَقَامَ
الامْتِنَانِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ آبِيهِمْ مَسْجُودًا لِلْمَلَائِكَةِ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْ خَلْقِهِمْ

(١) هي رواية خارجة عن نافع كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«النشر» (١/ ١٦).

(٢) «حينًا» ليست في (ت)، و«طينًا» ليست في (أ)، والمثبت من (خ).

وَتَصَوِيرِهِمْ، وفيه تلويحٌ إلى شرف العلم وتنبيهٌ للمُخاطِبِينَ على تحصيل ما فازَ به أبوهُم من تلك الفضيلة، ومن ثمَّ عَقَّبَ في البقرة الأمرَ بالسُّجودِ مسألة التَّحَدِّي بالعلم^(١).

(١٢ - ١٣) - ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ

﴿١٣﴾ قَالَ فَاهْطِ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَّكِبَ فِيهَا فَأَخْرَجَ مِنْكَ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾.

﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: أَنْ تَسْجُدَ، و(لا) صِلَةٌ مِثْلُهَا فِي ﴿إِنَّا لَنَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩] مُؤَكِّدَةٌ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَمُنْبَهَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْجِبَ عَلَيْهِ تَرْكُ السُّجُودِ.

وقيل: الممنوعُ مِنَ الشَّيْءِ مُضْطَرٌّ إِلَى خِلَافِهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا اضْطَرَّكَ إِلَى أَنْ لَا تَسْجُدَ.

﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ لِلْجُوبِ وَالْفُورِ.

﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ جَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى اسْتَأْنَفَ بِهِ اسْتِعَاذًا لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلُهُ مَأْمُورًا بِالسُّجُودِ لِمِثْلِهِ^(٢)، كَأَنَّهُ قَالَ: الْمَانِعُ أَيْ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَحْسُنُ لِلْفَاضِلِ أَنْ يَسْجُدَ لِلْمَفْضُولِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ؟! فَهُوَ الَّذِي سَنَّ التَّكَبُّرَ وَقَالَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ الْعَقْلَيْنِ أَوَّلًا.

﴿خَلَقَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ تَعْلِيلٌ لِفَضْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ بَأَنَّ رَأْيَ الْفَضْلِ كُلَّهُ بِاعْتِبَارِ الْعُنْصُرِ، وَعَقَلَ عَمَّا يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْفَاعِلِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ أي: بغيرِ واسِطَةٍ وَباعتِبَارِ الصُّورَةِ؛ كَمَا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٣٣٥).

(٢) في (خ): «مأموراً بمثلته»، وفي (أ): «مأموراً لِمِثْلِهِ».

نَبَأَ عَلَيْهِ بقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]، وباعتبار الغاية وهو ملائكة^(١)، ولذلك أمر الملائكة بسجوده لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُمْ وَأَنَّ لَهُ خَوَاصَّ لَيْسَتْ لغيره.

والآية دليل الكون والفساد^(٢)، وَأَنَّ الشَّيَاطِينَ كَائِنَةٌ، ولعلَّ إضافة خلق الإنسان إلى الطَّيْنِ وَالشَّيْطَانِ إِلَى النَّارِ باعتبار الجزء الغالب.

﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾ مِنَ السَّمَاءِ، أَوِ الْجَنَّةِ ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ﴾: فَمَا يَصِحُّ ﴿أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ وَتَعْصِي، فَإِنَّهَا مَكَانُ الْخَاشِعِ الْمَطِيعِ، وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ التَّكَبُّرَ لَا يَلِيقُ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا طَرَدَهُ وَأَهْبَطَهُ لَتَكَبُّرِهِ لَا لِمُجَرَّدِ عِصْيَانِهِ.

﴿فَأَخْرَجَ إِنْكَ مِنَ الصَّنَعِينَ﴾: مَمَّنْ أَهَانَهُ اللَّهُ لِكِبْرِهِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَكَبَّرَ وَضَعَهُ اللَّهُ».

(١٤ - ١٥) - ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنْكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾.

﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: أَمِّهْلَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُمِتَّنِي، أَوْ: لَا تُعَجِّلْ عِقَابِي.

﴿قَالَ إِنْكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ يَقْتَضِي الإِجَابَةَ إِلَى مَا سَأَلَهُ ظَاهِرًا، لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا جَاءَ مُقْبِدًا بقوله: ﴿إِنِّي يَوْمَ أَلْوَقْتُ الْمَعْلُومِ﴾ وَهُوَ النَّفْخَةُ الْأُولَى، أَوْ وَقْتُ يَعْلَمُ اللَّهُ انْقِضَاءَ^(٣) أَجَلِهِ فِيهِ، وَفِي إِسْعَافِهِ إِلَيْهِ ابْتِلَاءُ الْعِبَادِ وَتَعْرِضُهُمْ لِلثَّوَابِ بِمُخَالَفَتِهِ.

(١) قوله: «وهو ملائكة»؛ أي: ما يكون من الفضل باعتبار الغاية - كاختصاص آدم وتمييزه بشرف العلم - هو الذي يقوم به الفضل ويبني عليه. وملاك الأمر وقوامه: ما يقوم به الأمر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٩٦/٤).

(٢) قوله: «دليل الكون والفساد»؛ أي: الوجود والعدم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٥٧٩/٢).

(٣) في (خ) و(ت): «انتهاء».

(١٦ - ١٧) - ﴿قَالَ فِيمَا آغَوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١٦) ثُمَّ لَا يَشْعُرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ
وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿١٧﴾

﴿قَالَ فِيمَا آغَوَيْتَنِي﴾؛ أي: بعد أن أمهلتنني لأجتهدن في إغوائهم بأيّ طريق
يُمَكِّنُنِي بسببِ إغوائِكَ إِيَّايَ بِوَاسِطَتِهِمْ؛ تَسْمِيَةً، أَوْ حَمَلًا عَلَى الْغَيِّ، أَوْ تَكْلِيفًا بِمَا
غَوَيْتُ لِأَجَلِهِ^(١).

وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ لَا بَ (أَقْعُدَنَّ) فَإِنَّ اللَّامَ تَصَدُّ عَنْهُ، وَقِيلَ:
الْبَاءُ لِلْقَسَمِ.

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ تَرَصُّدًا بِهِمْ كَمَا يَقْعُدُ الْقُطَّاعُ لِلْسَّابِلَةِ ﴿صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: طَرِيقَ
الْإِسْلَامِ، وَنَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ كَقَوْلِهِ:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وقيل: تَقْدِيرُهُ: عَلَى صِرَاطِكَ، كَقَوْلِكَ^(٢): (ضَرْبَ زَيْدٍ الظَّهَرِ وَالْبَطْنِ).

﴿ثُمَّ لَا يَشْعُرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾؛ أي: مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ
الْأَرْبَعِ، مَثَلُ قَصْدِهِ إِيَّاهُمْ بِالتَّسْوِيلِ وَالْإِضْلَالِ مِنْ أَيِّ وَجْهِ يُمْكِنُهُ بِإِتْيَانِ الْعَدُوِّ مِنْ
الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ: مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ.

(١) قوله: «تسمية...» إلى آخره، بيانٌ لعموم الطرق المذكورة بقوله: «بأي طريق يمكنني»، والمعنى:

لأجتهدن في إغوائهم بأن أغويهم بحيث يُسموا غاوين لا رتكابهم الغي، أو: بأن أحولهم على الغي؛
أي: أزيئهم لهم، أو: بأن أكلّفهم - أي: ألزمتهم - بفعل ما غويت لأجله، وهو المعصية.

انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/٥٧٩).

(٢) في (ت): «كقولهم».

وقيل: لم يُقَل: مِنْ فَوْقِهِمْ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ تَنْزُلُ مِنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ تَحْتِهِمْ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ مِنْهُ يُوحِشُ.

وعن ابن عباس: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾: مِنْ قِبَلِ الْآخِرَةِ ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾: مِنْ قِبَلِ الدُّنْيَا ﴿وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾: مِنْ جِهَةِ حَسَنَاتِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ.

ويحتملُ أَنْ يُقَالَ: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾: مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُونَ وَيَقْدِرُونَ التَّحَرُّزَ عَنْهُ، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾: مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَلَا يَقْدِرُونَ، ﴿وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾: مِنْ جِهَةِ تَيْسِّرِ لَهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا وَيَتَحَرَّزُوا وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلُوا الْعَدَمَ تَقْطِطِهِمْ وَاحْتِيَاظِهِمْ.

وَأَمَّا عُدِّيَ الْفِعْلُ إِلَى الْأَوَّلَيْنِ بِحَرْفِ الْابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمَا مَتَوَجَّهٌ إِلَيْهِمْ، وَإِلَى الْآخِرَيْنِ بِحَرْفِ الْمُجَاوِزَةِ فَإِنَّ الْآتِيَّ مِنْهُمَا كَالْمُنْحَرِفِ عَنْهُمْ الْمَارِّ عَلَى عُرْضِهِمْ^(١)، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: جَلَسْتُ عَنْ يَمِينِهِ.

﴿وَلَا يَحْجِدُوا كَثْرَتَهُمْ شُكْرِيكَ﴾: مُطِيعِينَ، وَأَمَّا قَالَهُ ظَنًّا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ [سبأ: ٢٠] لَمَّا رَأَى فِيهِمْ مَبْدَأَ الشَّرِّ مُتَعَدِّدًا وَمَبْدَأَ الْخَيْرِ وَاحِدًا، وَقِيلَ: سَمِعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

قوله: «و(لا) صِلَةٌ مِثْلُهَا فِي ﴿لِتَلَا يَعْلَمَ﴾ مُؤَكَّدَةٌ مَعْنَى الْفِعْلِ»:

قال الطَّبْطَبِيُّ: قال صاحب «المفتاح»: وللتعليق^(٢) بين الصَّارِفِ عَنْ فِعْلِ الشَّيْءِ وَبَيْنَ الدَّاعِي إِلَى تَرْكِهِ يَحْتَمَلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ ﴿مَنْعَكَ﴾ فِي الْآيَةِ مُرَادًا

(١) قوله: «المار على عرضهم»؛ أي: غير ملاصق لهم فيتجاوز عنهم. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٥٢).

والعرض: الجانب. انظر: «القاموس» (مادة: عرض).

(٢) في (س): «والتعليق».

به: ما دعاك إلى أن لا تسجد، وأن تكون (لا) غير صليّة قرينة للمجاز^(١).

وقال الرَّاغِبُ: المنع يُقال في ضدّ العطية، وقد يُقال في الحماية، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: ما حملك^(٢).

قوله: «جوابٌ من حيث المعنى»:

قال الطَّبِيُّ: لأنّ الجوابَ الحقيقيّ: منعني كذا وكذا، وقوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ جوابٌ: أيكما خير؟ والمعنى: منعني من السُّجُودِ فضلي عليه^(٣).

قال: فالجوابُ من الأسلوبِ الأحمق^(٤)، كقولِ نمرود: ﴿أَنَا أَحْيَى وَأَمِيتٌ﴾^(٥).

قوله: «قال عليه الصلاة والسلام: «من تواضع لله رفعه الله ومن تكبرَ وضعه الله»»:

أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» من حديثِ عمر بن الخطّابِ^(٦).

قوله:

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٦٧)، و«فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣٣٦).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧٧٩)، و«فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣٣٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢ / ٣٢٣)، وعنه نقل الطبي.

(٤) هو نقيض الأسلوب الحكيم، كما قال الطبي في «فتوح الغيب» (١٠ / ٢٢٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣٣٧).

(٦) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٩٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطوّلًا. وروى مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

«كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ»

أَوَّلُهُ:

لَدُنْ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ.....

يَصِفُ الرُّمَحَ، لَدُنْ؛ أَي: لَيْسَ^(١)، وَعَسَلَ الرُّمَحُ: اهْتَزَّ وَاضْطَرَبَ^(٢)،
وَالذُّئْبُ: أَسْرَعٌ، وَضَمِيرُ (فِيهِ) لِلْكَفِّ أَوْ لِلْهَزِّ^(٣)، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِسَاعِدَةِ
بَنِ جَوْيَةَ، وَأَوَّلُهَا:

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدْتُ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشَعَّبُ
شَابَ الْغُرَابُ وَلَا فُؤَادُكَ تَارِكُ ذَكَرَ الْغَضُوبِ وَلَا عِتَابُكَ يُعْتَبُ^(٤)

قوله: «وقيل: تقديره: على صراطك»:

قال الطَّبِّيُّ: لا اختلافَ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ فِي أَنَّ (على) مَحذُوفَةٌ، وَفِي التَّخْرِيجِ
الْأَوَّلِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ حَكَمَ مَوْقِفِ الْمَكَانِ كَحَكَمِ غَيْرِ الظُّرُوفِ، فَلَا يَحْذَفُ (فِي)،
وَالْبَيْتُ شَادٌّ^(٥).

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (لدن).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عسل).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٤٣).

(٤) انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٦٧ - ١٦٨). والبيت في «الكتاب» (١/ ٢١٤)، وهو دون نسبة في

«الكامل» للمبرد (١/ ٢٨٩). ورواية الديوان: «لَدُّ بِهِزٌ»، وقال شارحه: قوله: «لَدُّ»؛ أَي: تَلَدُّ الْكَفُّ

بِهِزٍّ، وقوله: «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ»؛ أَي: فِي الطَّرِيقِ.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٤٢).

قوله: «بالتسويل»:

في «النهاية»: التسويلُ: تحسينُ الشيء وتزيينه للإنسان ليفعله أو يقوله^(١).

قوله: «وعن ابن عباس: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾: مِنْ قَبْلِ الْآخِرَةِ ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ مِنْ قَبْلِ الدُّنْيَا ﴿وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ مِنْ جِهَةِ حَسَنَاتِهِمْ وَسَيِّئَاتِهِمْ»:

أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

(١٨ - ١٩) - ﴿قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا وَمَا مَدْحُورًا لَمَنْ يَعَلَّكَ مِنْهُمْ لَا تَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٨) وَيَتَكَادَمُ أَسْكُنُ أَنْتَ وَرَوْجُكَ أَلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ.

﴿قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا﴾: مَذْمُومًا، مِنْ ذَمِّهِ: إِذَا ذَمَّهُ.
وَقُرِئَ: (مَذْمُومًا)^(٣) - كَمَسْئُولٍ فِي مَسْئُولٍ، أَوْ كَمَكُولٍ فِي مَكِيلٍ - مِنْ ذَامَهُ يَذِمُّهُ ذِمًّا^(٤).
﴿مَدْحُورًا﴾: مَطْرُودًا ﴿لَمَنْ يَعَلَّكَ مِنْهُمْ﴾ اللَّامُ فِيهِ لِتَوَطُّعِ الْقِسْمِ، وَجَوَابُهُ: ﴿لَا تَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وَهُوَ سَادُّ مَسَدِّ جَوَابِ الشَّرْطِ.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (سول).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٥) بلفظ: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾: أَشْكُكُهُمْ فِي الْآخِرَةِ، و(٨٢٥٠)

بلفظ: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾: مِنْ الْآخِرَةِ، و(٨٢٥٥) بلفظ: ﴿وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ﴾: مِنْ قَبْلِ حَسَنَاتِهِمْ، و(٨٢٥٨)

بلفظ: ﴿وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾: مِنْ قَبْلِ سَيِّئَاتِهِمْ، ورواه (٨٢٤٤) بلفظ: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾: مِنْ قَبْلِ الدُّنْيَا.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (٢٤٣/١)، عن الزهري والأعمش.

(٤) قوله: «كمسول...» يعني أن هذه القراءة تخرج على أحد وجهين: الأول: أن يكون أصله: مذؤوم،

فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الذال قبلها ثم حذفت فصار كمسول في مسؤول. والثاني: أن

يكون اسم مفعول من ذامه يذيمه كباعه يبيعه، وكان حقه أن يقال: «مذيم» كميع، إلا أنه أبدلت الواو

من الباء كما قالوا: «مكول» في مكيل مع أنه من الكيل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢٠١/٤).

وَقُرِئَ بِكسرِ اللامِ^(١) عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ عَلَى مَعْنَى: لِمَنْ تَبِعَكَ هَذَا الْوَعِيدُ،
أَوْ عِلَّةٌ لـ ﴿أَخْرَجَ﴾^(٢)، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ^(٣).
وَمَعْنَى ﴿مِنْكُمْ﴾: مِنْكَ وَمِنْهُمْ، فَعُلِّبَ الْمُخَاطَبُ.
﴿وَيَتَكَادَمُ﴾؛ أَي: وَقُلْنَا: يَا آدَمُ ﴿اَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ
الشَّجَرَةَ﴾ وقرئ: (هذي الشجرة)^(٤) وهو الأصلُ لِتَصْغِيرِهِ عَلَى: ذِيَا، وَالْهَاءُ بَدَلُ
مِنَ الْيَاءِ.
﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فَتَصِيرَا مِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، وَ(تَكُونَا) يَحْتَوِلُ الْجَزَمَ
عَلَى الْعُطْفِ، وَالنَّصَبَ عَلَى الْجَوَابِ.

قوله: «وَقُرِئَ بِكسرِ اللامِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ عَلَى مَعْنَى: لِمَنْ تَبِعَكَ
هَذَا الْوَعِيدُ»:
قال أبو حَيَّانَ: إِنْ أَرَادَ ظَاهَرُ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ خَطَأً عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ
﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جَمْلَةٌ، وَهِيَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، فَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا جَمْلَةٌ فَقَطْ لَا يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً.

وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا جَوَابًا لِلْقَسَمِ الْمَحذُوفِ يَمْتَنِعُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ مِنْ حَيْثُ
هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مُبْتَدَأَةً لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ

(١) وهي قراءة الجحدري، وعصمة عن أبي بكر عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ
القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٤٣)، و«الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٢).
(٢) قوله: «أَوْ عِلَّةٌ لـ ﴿أَخْرَجَ﴾»؛ أَي: أَخْرَجَ لِأَجْلِ مَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٠١).
(٣) قوله: «و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ»؛ أَي: عَلَى الْوَجْهِينِ الْمَذْكُورِينَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.
(٤) هي قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

الإِعْرَابِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ لَهَا مَوْضِعٌ وَلَا مَوْضِعٌ لَهَا بِحَالٍ^(١).
 وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: بَعْدَ أَنْ قَالَ^(٢): «عَلَى مَعْنَى: لِمَنْ تَبِعَكَ هَذَا الْوَعِيدُ» كَيْفَ يورَدُ
 عَلَيْهِ ذَلِكَ مَعَ تَصْرِيحِهِ بِالتَّأْوِيلِ؟ وَإِنَّمَا قَالَ: إِنَّ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ فِي مَحَلِّ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ
 عَلَى الْوَعِيدِ الَّذِي هُوَ فِي مَحَلِّ الْإِبْتِدَاءِ، فَنسَبَ إِلَى الدَّالِّ مَا^(٣) يُنسَبُ إِلَى الْمَدْلُولِ
 مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى^(٤).

قوله: «﴿وَيَكَادُمُ﴾؛ أَي: وَقُلْنَا: يَا آدَمُ»:
 قَالَ الطَّبَّيُّ: إِنَّمَا قَدَّرَ: قُلْنَا^(٥)؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ بِتَمَامِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مِثْلِهَا،
 وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾، لَا عَلَى ﴿قَالَ﴾، وَهُوَ أَقْرَبُ.
 وَأَنَّهَا كَرَامَةٌ أُخْرَى مُنِحَتْ أَبَا الْبَشَرِ امْتِنَانًا عَلَى الْمُخَاطَبِينَ مِنْ أَوْلَادِهِ، وَمِنْ ثَمَّ
 أَتَى بِصِيغَةِ التَّعْظِيمِ^(٦).

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾... إِلَى آخِرِهِ وَارَدُ عَلَى الْاسْتِطْرَادِ لِحَدِيثِ
 الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ وَامْتِنَاعِ إِبْلِيسَ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾
 مُسْتَطَرَّدٌ لَذِكْرِ بَدْوِ السَّوَاءَاتِ.

وقوله: ﴿إِذَا فَعَلُوا فَتَحْشَةً﴾ اسْتَطْرَادٌ فِي اسْتِطْرَادٍ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ^(٧) عَنْ فِعْلِ قَبِيحٍ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٣٩ - ٤٠).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣ / ١٧٢).

(٣) في (س): «كما».

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٢٧٤).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ١٧٢).

(٦) في النسخ الخطية: «النَّظْمُ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٧) في (س): «لأنه كناية».

كانوا يفعلونه ويزعمون أنه نسكٌ من المناسك، وهو طوافهم بالبيتِ عراة، فشنع عليهم بتسميته فاحشةً.

والدليل على كونه مُستطردًا العودُ إلى حديثِ الاستطرادِ الأوّلِ بقوله: ﴿وَبَنِيَّ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، وفائدة تأخيرِه عنه الأمرُ بالسَّترِ وأكلِ المباحاتِ بعدَ تقبيحِ تلكِ الفعلِ والتَّزييِ بزَيِّ الْمُتَّقِينَ، ولذلك صرَّحَ بذكرِ ﴿كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

ويؤيِّده قولُ الإمام: إنَّ أهلَ الجاهليَّةِ كانوا لا يأكلون الطَّعامَ في الموسمِ إلا القليلَ، ويحترزونَ عَنِ الدَّسَمِ تَعْظِيمًا، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ بياناَ لفسادِ تلكِ الطَّريقَةِ^(١).

وسبيلُ هذا الاستطرادِ سبيلُ قولِه تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] سواءً بسواءٍ^(٢).

(٢٠) - ﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِبَدَىٰ لَٰمَأٍ مَّآثِرٍ عَنَّهُمَا مِنْ سَوَاءٍ نِيهَا وَقَالَ مَّا نَهَىٰكُمْ رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾.

﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾؛ أي: فعلَ الوَسْوَسةَ لأجلِهما، وهي في الأصلِ: الصَّوْتُ الخفيُّ كَالْهَيْمَةِ والخَشْخَشَةِ، ومنهُ: وَسَّسَ الحُلِيَّ. وقد سبقَ في البقرة كيفيةُ وَسْوَستِهِ.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٢٩ / ١٤).

(٢) «النهج» من (ز)، وانظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٦ / ٣٤٧ - ٣٤٨).

﴿لَبَدِي لَمًا﴾: لِيُظْهَرَ لَهُمَا، واللام للعاقبة، أو للغرض على أنه أراد أيضًا بوسوسته أن يسوءهما بانكشاف عورتيهما، ولذلك عبر عنهما بالسوءة، وفيه دليل على أن كشف العورة في الخلوة وعند الزوج من غير حاجة قبيح مستهجن في الطباع.

﴿مَا وَرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا﴾ ما غُطِّيَ عَنْهُمَا مِنْ عَوْرَاتِهِمَا، وكان لا يريانها من أنفسهما ولا أحدهما من الآخر، وإنما لم تُقْلَبِ الواو المضمومة همزة في المشهور كما قُلب في أو يصل تصغير واصل؛ لأن الثانية مدة.

وقرئ: (سَوَاتِهِمَا) بحذف الهمزة والقاء حركتها على الواو^(١)، و: (سَوَاتِهِمَا) بقلبها واواً وإدغام الواو الساكنة فيها^(٢).

﴿وَقَالَ مَا نَهَكَمَارَبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا﴾: إِلَّا كراهة أن تكونا ﴿مَلَكَينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾: الذين لا يموتون، أو: يخلدون في الجنة.

واستدل به على فضل الملائكة على الأنبياء، وجوابه: أنه كان من المعلوم أن الحقائق لا تنقلب، وإنما كانت رغبتهما في أن يحصل لهما أيضًا ما للملائكة من الكمالات الفطرية والاستغناء عن الأطعمة والأشربة، وذلك لا يدل على فضليهم مطلقاً.

قوله: «وفيه دليل على أن كشف العورة في الخلوة وعند الزوج من غير حاجة قبيح مستهجن في الطباع»:

(١) انظر: «التيان» للعكبري (١/ ٥٦٠)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٢).

(٢) نسبت للزهري والحسن وأبي جعفر وشيبة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)،

و«المحتسب» (١/ ٢٤٣).

تَبَعَ فِيهِ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(١).

وقد قال ابنُ المُنِيرِ: إِنَّ فِيهِ مَيْلًا إِلَى الْاِعْتِرَالِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ يُقَبِّحُ وَيُحَسِّنُ.

قال: وهذا اللفظُ لو صَدَرَ مِنَ السُّنِّي كَانَ تَأْوِيلُهُ أَنَّ الْعَقْلَ أَدْرَكَ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ حَسَّنَ الشَّرْعُ السِّرَّ وَقَبَّحَ الْكُشْفَ^(٢).

وقال الطَّبِيبِيُّ: فِي تَقْرِيرِهِ - أَيْ: فِي جَعْلِ الْإِبْدَاءِ غَرَضًا لِلشَّيْطَانِ فِي الْوَسْوَسةِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ^(٣) الْمَطْلُوبُ الْأَوَّلِيُّ مِنْهُ، وَأَنَّهُ^(٤) مُهْتَمٌّ بِشَأْنِهِ؛ لَكُونِهِ مُسْتَتَبَعًا لِلْإِخْرَاجِ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَوْجِبًا لِلْفَضِيحَةِ وَشِمَاتَةِ الْعَدُوِّ.

ثُمَّ فِي إِيقَاعِ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولَةِ - وَهِيَ ﴿مَأْوَرَىٰ عَنْهُمَا﴾ - مَوْضِعَ الْعَوْرَةِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣] إِشْعَارًا بِزِيَادَةِ التَّقْبِيحِ.

وَفِي جَعْلِ ﴿مِنْ سَوَاءٍ تَهُمَا﴾ بَيَانًا لَهُ إِذْ بَيَّنَّ بِمَزِيدِ الشَّنَاعَةِ وَالْقُبْحِ عَلَى مَنَوَالِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الْصَيَامِ أَلْفَتْ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَأِنَّمَا كَانَ مُسْتَتَبَعًا فِي الطَّبَاعِ وَالْعُقُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ تَكْلِيفٌ سِوَى الْمَنْعِ مِنْ قُرْبَانِ الشَّجَرَةِ، وَإِنَّمَا عَلِمَ قُبْحَهُ مِنْ جَهَةِ الْعَقْلِ، ثُمَّ عَقَّبَهُ بِكَلَامِ ابْنِ الْمُنِيرِ السَّابِقِ^(٥).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٣).

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٧٧)، ولم أقف عليه في مطبوع «الانتصاف».

(٣) في النسخ الخطية: «أن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) في النسخ الخطية: «أنه» بلا واو، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٦/ ٣٥٠).

قوله: «أُوَيْصِل»، أصله: وَوَيْصِل^(١).

قوله: «لَأَنَّ الثَّانِيَةَ مَدَّةٌ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: إِنَّمَا تُقْلَبُ^(٢) إِذَا كَانَتْ الثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةً^(٣)، شَبَّهَ الْوَائِ الثَّانِيَةَ بِالْأَلْفِ لِسُكُونِهَا فِي أَنْ لَا أَثَرَ لَهَا، أَمَا (أُوَيْصِل) فَحَرَكْتُهَا أَخْرَجْتُهَا مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ^(٤).

قوله: «وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى تَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال ابن المُنِيرِ: الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِقَادِ إِبْلِيسَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ وَوَسَّوَسَ بِهِ، فَقَدْ عَلَّلَ إِبْلِيسُ مَنَعَ الشَّجَرَةَ بِأَنَّهُ كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَخْلُدَا أَوْ يَكُونَا مَلَكَينِ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِيهِ، وَلَمْ يَقَرِّرِ اللَّهُ قَوْلَهُ، بَلْ أَشَارَ إِلَى كَذِبِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَدَلَّهُمَا يَغْرُورُ﴾، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَفْضِيلَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ جَمَلَةِ غُرُورِهِ^(٥).

(٢١ - ٢٢) - ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِرٍ﴾^(٦) فَدَلَّهُمَا يَغْرُورٌ فَلَمَّا ذَاكَ الشَّجَرَةَ
بَدَتْ لَكُمَا مَوَئِيَّتُهُمَا وَطَفِيقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَفَادَنَهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ
الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٧﴾.

﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِرٍ﴾؛ أي: أَقْسَمَ لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَأَخْرَجَهُ^(٧)
عَلَى زِنَةِ الْمُفَاعَلَةِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَقِيلَ: أَقْسَمَا لَهُ بِالْقَبُولِ.

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٩٥).

(٢) في (ز): «نقلت».

(٣) في (ز): «محركة».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٥١).

(٥) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٤)، و«فتوح الغيب» للطبي

(٦/ ٣٥٢)، وعنه نقل المصنف.

(٦) في (خ): «وإنما أخرجه».

وقيل: أقسمًا عليه بالله إنه لمن الناصحين، وأقسم لهما، فجعل ذلك مقاسمةً.
﴿فَذَلَّلْنَاهَا﴾: فنزل لهما إلى الأكل من الشجرة، نبه به على أنه أهبطهما بذلك من
درجة عالية إلى رتبة سافلة، فإن التدلية والإدلاء إرسال الشيء من أعلى إلى أسفل.
﴿بِثْمُورٍ﴾: بما غرهما به من القسم فإنهما ظنَّا أن أحدا لا يحلف بالله كاذبًا، أو:
ملتبسين بغرور.
﴿فَلَمَّا ذَاكَ الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَكُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾؛ أي: فلما وجدَا طعمها آخذين في الأكل
منها أخذت لهما العقوبة وشؤم المعصية، فتهاوت عنهما لباسهما وظهرت لهما
عوراتهما.
واختلف في أن الشجرة كانت السنبلة، أو الكرم، أو غيرهما، وأن اللباس كان
نورًا^(١)، أو حلة، أو ظفرًا^(٢).
﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾: أخذًا يرقعان ويلزقان ورقة فوق ورقة ﴿عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾
قيل: كان ورق التين.
وقرى: (يُخْصِفَانِ) من أخصف؛ أي: يُخْصِفَانِ أَنْفُسَهُمَا، و: (يُخْصِفَانِ) من
خَصَفَ، و: (يَخْصِفَانِ)^(٣) وأصله: يَخْصِفَانِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١٤/١٠) عن وهب.

(٢) كون اللباس كان ظفرًا روي عن ابن عباس ولا يصح، فقد رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره»
(١٤٥٢/٥ و ١٤٥٩) عنه من طريقين: الأول فيه الحسن بن أبي جعفر الجفري، قال عنه
البخاري: منكر الحديث، وضعفه أحمد والنسائي. انظر: «تهذيب الكمال» (٧٣/٦). وفي الثاني
النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز، قال عنه أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: لا يحل
لأحد أن يروي عنه، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٢٥/٤).
(٣) تنظر القراءات الثلاث مع من قرأ بكل منها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، =

﴿وَنَادَاهُمَا رُبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ عتابٌ على مخالفة النهي، وتوبيخٌ على الاغترار بقول العدو، وفيه دليلٌ على أن مطلق النهي للتحريم.

قوله: «وقيل: أقسم له بالقبول»:

قال ابنُ المنير: إِنَّمَا يَتِمُّ^(١) هذا لو لم يذكر المُقَسِّم عليه وهو النصيحة، أما إذ ذكره فلا يتم إلا بأن يُسَمَّى قبولُ النصيحِ نُصْحًا لِلْمُقَابَلَةِ، كما قرئ ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى﴾ جعلَ التزامه بالوعدِ وحضوره وعدًا^(٢).

قوله: «وقيل: أقسم عليه بالله إنه لمن الناصحين، وأقسم لهما، فجعل ذلك مُقَاسَمَةً»:

قال ابنُ المنير: فيكونُ في الكلامِ لفٌّ؛ لأنَّ آدمَ وحواءَ لا يقسمانِ بلفظِ التَّكَلُّمِ، بل بلفظِ الخِطَابِ^(٣).

وقال الطَّيْبِيُّ: هو إلى التَّغْلِيْبِ أَقْرَبُ^(٤).

(٢٣ - ٢٤) - ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٢٣)

قَالَ أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَى حِينٍ﴾.

= و«المحتسب» (١/ ٢٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٦).

(١) في النسخ الخطية: «لم يتم»، والمثبت من المصادر.

(٢) انظر بنحوه «الانصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٥)، و«الإنصاف» لعلم

الدين العراقي (١/ ٣٧٨)، و«فتوح الغيب» (٦/ ٣٥٣)، وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «الانصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٥٣).

﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾: صَرَرْنَاهَا^(١) بالمعصية والتعريض للإخراج عن الجنة.
 ﴿وَلِنْ لَمْ تُغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ دليل على أَنَّ الصَّغَائِرَ معاقبٌ
 عليها إن لم تُغفر.

وقالت المعتزلة: لَا تَجُوزُ الْمُعَاقِبَةُ عَلَيْهَا مَعَ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّمَا
 قَالَا ذَلِكَ عَلَى عَادَةِ الْمُقَرَّبِينَ فِي اسْتِعْظَامِ الصَّغِيرِ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَاسْتِحْقَارِ الْعَظِيمِ مِنَ
 الْحَسَنَاتِ.

﴿قَالَ أَهْبِطُوا﴾ الخطابُ لِآدَمَ وَحَوَّاءَ وَذُرِّيَّتِهِمَا، أَوْ لِهَمَا وَلِإِبْلِيسَ، كَرَّرَ الْأَمْرَ
 لَهُ تَبَعًا لِيُعْلَمَ أَنَّهُمْ قَرْنَاءُ أَبَدًا، أَوْ أَخْبَرَ عَمَّا قَالَ لَهُمْ مُفَرَّقًا.
 ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَي: مُتَعَادِينَ.
 ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: اسْتِقْرَارٌ، أَوْ: مَوْضِعُ اسْتِقْرَارٍ، ﴿وَمَتَّعٌ﴾: وَتَمَتُّعٌ
 ﴿إِلَى حِينٍ﴾: إِلَى تَقْضِي أَجَالِكُمْ.

(٢٥ - ٢٦) - ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ يَبْنِي آدَمَ قَدْ
 أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِكَا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِيَامُ الْتَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ
 يَذَكَّرُونَ﴾.

﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ لِلْجَزَاءِ.
 وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ ذَكْوَانَ: ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾، وَفِي ﴿كَذَلِكَ
 تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] بفتح التاء وضم الراء^(٢).

(١) في (ت): «أضرناها».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٩).

﴿يَبْنِيءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا﴾؛ أي: خلقناه^(١) لَكُمْ بَدَائِرَاتِ سَمَآوِيَّةٍ وَأَسْبَابٍ نَازِلَةٍ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦] وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥].

﴿يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكُمُ﴾ التي قَصَدَ الشَّيْطَانُ إِبْدَاءَهَا، وَيُغْنِيكُمْ عَنْ خَصْفِ الْوَرَقِ.
رُويَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاءً وَيَقُولُونَ: لَا نَطُوفُ فِي ثِيَابٍ عَصَيْنَا اللَّهَ فِيهَا، فَتَزَلَّتْ.
وَلَعَلَّهُ ذَكَرَ قِصَّةَ آدَمَ تَقْدِمَةً لَذَلِكَ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ أَوَّلُ سُوءٍ أَصَابَ الْإِنْسَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ أَغْوَاهُمْ فِي ذَلِكَ كَمَا أَغْوَى آبُؤُهُمْ.
﴿وَرِدْشًا﴾: وَلِبَاسًا تَتَجَمَّلُونَ بِهِ، وَالرَّيْشُ: الْجَمَالُ، وَقِيلَ: مَا لَا، وَمِنْهُ تَرِيْشُ الرَّجُلِ: إِذَا تَمَوَّلَ.

وَقُرِّيَ: (رِيَّاشًا)^(٢) وَهُوَ جَمْعُ رِيْشٍ؛ كَشَعْبٍ وَشِعَابٍ.
﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾: خَشْيَةُ اللَّهِ، وَقِيلَ: الْإِيمَانُ، وَقِيلَ: السَّمْتُ الْحَسَنُ، وَقِيلَ: لِبَاسُ الْحَرَبِ، وَرَفَعُهُ بِالْإِبْدَاءِ، وَخَبَرُهُ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، أَوْ خَيْرٌ وَ﴿ذَلِكَ﴾ صِفَتُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلِبَاسُ التَّقْوَى الْمُسَارُّ إِلَيْهِ خَيْرٌ.
وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٌ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿وَلِبَاسٌ﴾ بِالنَّصْبِ^(٣) عَطْفٌ عَلَى ﴿لِبَاسًا﴾.

(١) فِي (أ) وَ(خ): «خَلَقْنَاهُ».

(٢) نَسَبَتْ لِعُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجَمَعَ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْقُرَّاءِ. انْظُرْ: «الْمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرَّاءَاتِ» (ص: ٤٨)، وَ«الْمَحْتَسَبُ» (٢٤٦/١)، وَ«الْكَشَافُ» (١٧٨/٣)، وَ«الْبَحْرُ» (٥١/١٠).

(٣) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٨٠)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١٠٩).

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: إنزال اللباس ﴿مِنْ أَيْدِي اللَّهِ﴾ الدَّالَّةُ عَلَى فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ
﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ فيعرفون نِعْمَتَهُ، أَوْ يَتَّعِظُونَ فَيَتَوَرَّعُونَ عَنِ الْقَبَائِحِ.

قوله: «رُوي أن العرب كانوا يطوفون بالبيتِ غُرَّةً ويقولون: لا نطوفُ في ثيابِ
عَصِينَا الله فيها، فنزلت»:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَصْلُهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

قوله: «ولباسًا تَجْمَلُونَ به»:

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا عَطَفَ ﴿رِيَّشًا﴾ عَلَى ﴿لِبَاسًا﴾ لِيُؤْذِنَ بِأَنَّ الزَّيْنَةَ أَيْضًا غَرَضٌ
صَحِيحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْعِجَالَ وَالْحِمِيرَ لَتَرَكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، وَكَمَا
أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ مَأْمُورٌ بِهِ، كَذَلِكَ أَخَذَ الزَّيْنَةَ مَأْمُورٌ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ
مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]^(٢).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥٣ / ١٠) وعبد بن حميد كما في «الدر المشور» (٤٣٩ / ٣)، عن
سعيد بن جبير، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٢٠ / ١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»
(١٤٥٦ / ٥)، عن مجاهد.

وحديث ابن عباس رواه مسلم (٣٠٢٨) بلفظ: «كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول:
من يعبرني تطوافاً؟ تجعله على فرجها، وتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله فما بدا منه فلا أحله

فنزلت هذه الآية ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٣٥٨ / ٦).

قوله: «وَذَلِكَ» صَفَتُهُ:

قال الطَّيِّبِيُّ: قال نور الدين الحكيم^(١): الوَصْفُ بـ «ذَلِكَ» غيرُ سديدٍ على الظَّاهِرِ؛ لأنَّ حَقَّ المَوْصُوفِ أن يكونَ أَخَصَّ، و «ذَلِكَ» أَخَصُّ مِنْ «لباسِ التَّقْوَى»، وقد صرَّحوا بأنَّ (عامهم هذا) جائزٌ، و (العالم هذا) غيرُ جائزٍ، والمضافُ إلى المَعْرِفِ باللامِ أخطأ درجةً مِنَ المَعْرِفِ باللامِ^(٢).

قال أبو البقاء: يجوزُ ذلك على تأويلِ المَذْكُورِ أو المشارِ إليه^(٣).

وقال صاحبُ «الكشف»: كأنَّه قيل: ولباسُ التَّقْوَى المشارُ إليه خيرٌ، كما تقول: زيدٌ هذا قائمٌ^(٤).

(١) في (س): «قال الدين الحكيم»، ونور الدين الحكيم هو المولى عبد القادر، نور الدين الحكيم أو حكيم، أستاذ العلماء المحققين، كان وحيداً في الفقه والعريّة وغيرهما، وله مشايخ كبار وأئمة معتبرون منهم الشيخ شهاب الدين عمر السهروردي، والقاضي سراج الدين مكرم بن العلاء، والقاضي مجد الدين إسماعيل بن نيكروز، وإمام الدين عمر البيضاوي والد صاحب «التفسير»، له نسخة في «الكشاف» هي أصل النسخ الشيرازيّة، ومن تلامذته قطب الدين محمد الفالي وغيره، وكان زكي النفس، وذا خلق مرضيٍّ وورع كامل وجود شامل، وله شعر، توفي (٦٩٨هـ). انظر: «شد الإزار» لمعين الدين أبي القاسم الجنيد القزويني.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: «البيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٢).

(٤) ذكر هذا المعنى الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٢٨)، ونقله عن صاحب «الكشف» الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٣٥٩)، وعنه نقل المصنف.

(٢٧) - ﴿يَبْنِيْءَ اٰدَمَ لَا يَفْنٰنَكُمْ الشَّيْطٰنُ كَمَا اَخْرَجَ اٰبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَيْتِهِنَّ اِنَّهُ يَرٰرَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ اِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِيْنَ اَوْلِيَآءَ لِلَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُوْنَ ۚ﴾.

﴿يَبْنِيْءَ اٰدَمَ لَا يَفْنٰنَكُمْ الشَّيْطٰنُ﴾: لَا يَمْتَحِنَنَّكُمْ بِأَنْ يَمْنَعَكُمْ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِإِغْوَائِكُمْ.

﴿كَمَا اَخْرَجَ اٰبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾: كَمَا مَحَنَ اٰبَوَيْكُمْ بِأَنْ اَخْرَجَهُمَا مِنْهَا، وَالنَّهْيُ فِي اللَّفْظِ لِلشَّيْطَانِ، وَالْمَعْنَى: نَهَيْهُمْ عَنْ اتِّبَاعِهِ وَالْاِفْتِتَانِ بِهِ.

﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَيْتِهِنَّ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿اٰبَوَيْكُمْ﴾ أَوْ فَاعِلٌ ﴿اَخْرَجَ﴾، وَإِسْنَادُ النَّزْعِ إِلَيْهِ لِلتَّسْبِيْبِ.

﴿اِنَّهُ يَرٰرَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ، وَتَأْكِيدٌ لِلتَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَتِهِ. (وَقَبِيلُهُ): جُنُودُهُ، وَرَوَيْتُهُمْ إِيَّانَا مِنْ حَيْثُ لَا نَرَاهُمْ فِي الْجُمْلَةِ لَا تَقْتَضِي امْتِنَاعَ رَوَيْتِهِمْ وَتَمَثُّلَهُمْ لَنَا.

﴿اِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِيْنَ اَوْلِيَآءَ لِلَّذِيْنَ لَا يُؤْمِنُوْنَ﴾ بِمَا أَوْجَدْنَا بَيْنَهُمْ مِنَ التَّنَاسُبِ، أَوْ بِإِرْسَالِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَتَمَكِّيْنِهِمْ مِنْ خُدْلَانِهِمْ، وَحَمْلِهِمْ عَلَى مَا سَوَّوْا لَهُمْ. وَالآيَةُ مَقْصُودُ الْقِصَّةِ وَفَذَلِكَ الْحِكَايَةُ.

قوله: «كَمَا مَحَنَ اٰبَوَيْكُمْ بِأَنْ اَخْرَجَهُمَا مِنْهَا»:

قال الطَّبِيْبِيُّ: يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿كَمَا اَخْرَجَ اٰبَوَيْكُمْ﴾ وَضَعَ مَوْضِعَ مُصَدَّرِ ﴿يَفْنٰنَكُمْ﴾ وَضَعًا لِلْسَّبَبِ مَوْضِعَ الْمُسَبَّبِ؛ أَي: أَوْقَعَهُ فِي الْمَحَنِ وَالْبَلَاءِ بِسَبَبِ الْإِخْرَاجِ (١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٦/ ٣٦٠).

قوله: «لَا تَقْتَضِي امْتِنَاعَ رُؤْيَتِهِمْ وَتَمَثُّلِهِمْ لَنَا»:

قال أبو حيان: لَأَنَّهُ تَعَالَى اثْبَتَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَنَا مِنْ جِهَةٍ لَا نَرَاهُمْ نَحْنُ مِنْهَا، وَهِيَ الْجِهَةُ الَّتِي يَكُونُونَ^(١) فِيهَا عَلَى أَصْلِ خِلْقَتِهِمْ مِنَ الْأَجْسَامِ اللَّطِيفَةِ، وَلَوْ أُرِيدَ نَفْيُ رُؤْيَتِنَا عَلَى الْعُمُومِ لَمْ يَتَقَيَّدْ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَكَانَ يَكُونُ التَّرْتِيبُ: إِنَّهُ يَرَاكُمُ هُوَ وَقَبِيلُهُ وَأَنْتُمْ لَا تَرَوْنَهُمْ، وَأَيْضًا فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةً كَانَتْ^(٢) مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الْمُسْتَفِيزِ، فَيَكُونُونَ مَرْتَبِينَ فِي بَعْضِ الصُّورِ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ^(٣).

(٢٨) - ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آيَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً﴾: فَعَلَةُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْقَبْحِ كَعِبَادَةِ الصَّنَمِ وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الطَّوَافِ.

﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آيَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ اعتذروا واحتجوا بأمرين: تقليد الآباء، والافتراء على الله، فأعرض عن الأول لظهور فساده ورد الثاني بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ لَأَنَّ عَادَتَهُ تَعَالَى جَرَتْ عَلَى الْأَمْرِ بِمَحَاسِنِ الْأَفْعَالِ وَالْحَثِّ عَلَى مَكَارِمِ الْخِصَالِ.

ولا دلالة فيه على أَنَّ قَبْحَ الفعل - بِمَعْنَى تَرْتُّبِ الدَّمِّ عَلَيْهِ آجَلًا - عَقْلِيٌّ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْفَحْشَةِ: مَا يَنْفِرُ عَنْهُ الطَّبْعُ السَّلِيمُ، وَيَسْتَنْقِضُهُ الْعَقْلُ الْمُسْتَقِيمُ.

(١) في (ز): «يكون».

(٢) في «البحر المحيط»: «الكان».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٥٦).

وقيل: هما جوابا لسؤالين مترتبين؛ كأنه قيل لهم لَمَّا فَعَلُوها: لِمَ فَعَلْتُم؟ فقالوا: وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا، فَقِيلَ: وَمِنْ أَيْنَ أَخَذَ آبَاؤُكُمْ؟ فقالوا: اللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ لَا مُطْلَقًا.

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنكارٌ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ عَنِ الْاِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ.

(٢٩ - ٣٠) - ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشُّبُهَاتِ أَزْوَاجًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُنْتَدُونَ﴾.

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾: بالعدل، وهو الوسطُ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ، المتجافي عَنْ طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾: وتوجَّهوا إِلَى عِبَادَتِهِ مُسْتَقِيمِينَ غَيْرَ عَادِلِينَ إِلَى غَيْرِهَا، وَأَقِيمُوا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: فِي كُلِّ وَقْتِ سُجُودٍ أَوْ مَكَانِهِ، وَهُوَ الصَّلَاةُ، أَوْ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ حَضَرْتُمْ الصَّلَاةَ وَلَا تُؤَخَّرُوهَا حَتَّى تَعُودُوا إِلَى مَسَاجِدِكُمْ.

﴿وَادْعُوهُ﴾: وَاعْبُدُوهُ ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾؛ أَي: الطَّاعَةَ فَإِنَّ إِلَهَهُ مَصِيرُكُمْ.

﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾: كَمَا أَنْشَأَكُمْ ابْتِدَاءً ﴿تَعُودُونَ﴾ بِإِعَادَتِهِ فَيُجَازِيكُمْ عَلَى أَعْمَالِكُمْ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ الْإِعَادَةَ بِالْإِبْدَاءِ تَقْرِيرًا لِامْكَانِهَا^(١) وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهَا.

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ مِنْ التُّرَابِ تَعُودُونَ إِلَيْهِ.

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرًّا لَا تَعُودُونَ.

(١) فِي (ت): «لِامْكَانِهِ».

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا يَعِيدُكُمْ.

﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ بِأَنَّ وَفَّقَهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ بِمُقْتَضَى الْقَضَاءِ السَّابِقِ، وَانْتِصَابِهِ بِفَعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ؛ أَي: وَخَذَلَ فَرِيقًا. ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيْطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ تَعْلِيلٌ لِحُذْلَانِهِمْ، أَوْ تَحْقِيقٌ لَصَلَاتِهِمْ. ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ الْمُخْطِئَ وَالْمُعَانِدَ سَوَاءٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ، وَلِلْفَارِقِ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الْمَقْصَرِ فِي النَّظَرِ.

قوله: «في كلِّ وقتٍ سُجُودٍ أَوْ مَكَانِهِ، وَهُوَ الصَّلَاةُ»:

قال الطَّبْيِيُّ: إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَسْجِدٍ﴾ مُصَدَّرٌ مِمِّيٍّ وَالْوَقْتُ مُقَدَّرٌ، أَوْ اسْمٌ مَكَانٍ كُنِيَ بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ الصَّلَاةُ»^(١).

(٣١) - ﴿وَبَنِيَّ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُسْرِفِينَ﴾.

﴿وَبَنِيَّ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾: ثِيَابَكُمْ لِمُورَاةِ عَوْرَاتِكُمْ ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ لَطَوَافٍ أَوْ صَلَاةٍ، وَمِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ^(٢) أَحْسَنَ هَيْئَةٍ لِلصَّلَاةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ.

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ مَا طَابَ لَكُمْ، رُوِيَ أَنَّ بَنِي عَامِرٍ فِي أَيَّامِ حَجِّهِمْ كَانُوا لَا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣٦٧).

(٢) في (خ): «الإنسان».

يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ إِلَّا قَوْتًا وَلَا يَكُلُونَ دَسْمًا، يَعْظُمُونَ بِذَلِكَ حَجَّهُمْ، فَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ بِهِ، فَتَرَلَّتْ^(١).

﴿وَلَا تَشْرَبُوا﴾ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ، أَوْ بِالتَّعَدِّي إِلَى الْحَرَامِ، أَوْ بِإِفْرَاطِ الطَّعَامِ وَالشَّرِّهِ عَلَيْهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأْتَكَ خَصْلَتَانِ: سَرَفٌ وَمَخِيلَةٌ.

فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ: جَمَعَ اللَّهُ الطَّبَّ فِي نَصْفِ آيَةٍ فَقَالَ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٢).

﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ لَا يَرْضَى فِعْلَهُمْ.

قوله: «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسَ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأْتَكَ خَصْلَتَانِ: سَرَفٌ وَمَخِيلَةٌ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»^(٣).

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣٣٨/١٢) عن الكلبي، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢٦)، لكن أوله: (كان أهل الجاهلية...).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٣٠/٤)، و«غرائب التفسير» للكرمانى (٤٠٢/١)، و«الكشاف» (٣/١٨٤)، و«زاد المسير» (١٨٨/٣). وقد ذكروه بأنهم من هذا، وفيه قصة قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٤): لم أجدها إسناداً.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٨٧٨)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٣/٤٤٤) إلى عبد بن حميد، وعلقه البخاري قبل الحديث (٥٧٨٣).

(٣٢) - ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ مِنَ الثِّيَابِ وَسَائِرِ مَا يُتَجَمَّلُ بِهِ ﴿الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ مِنَ النَّبَاتِ كَالْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ، وَالْحَيَوَانِ كَالْحَرِيرِ وَالصُّوفِ، وَالْمَعَادِنِ كَالدُّرُوعِ ﴿وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾: الْمُسْتَلَذَّاتُ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ. وفيه دليلٌ على أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَأَنْوَاعِ التَّجَمُّلَاتِ الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ فِي ﴿مَنْ﴾ لِلْإِنْكَارِ.

﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ بِالْأَصَالَةِ، وَالْكَفَرَةُ وَإِنْ شَارَكُوهُمْ فِيهَا فَتَبَعَ.

﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ لَا يَشَارِكُهُمْ فِيهَا غَيْرُهُمْ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْحَالِ. وَقَرَأَ نَافِعٌ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ^(١).

﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؛ أَي: كَتَفْصِيلِنَا هَذَا الْحُكْمَ نُفَصِّلُ سَائِرَ الْأَحْكَامِ لَهُمْ.

قوله: «وانتصابها على الحال»:

قال أبو البقاء: والعامل فيها ﴿لِلَّذِينَ﴾ أو ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ إِذْ جُعِلَ خَبَرًا أَوْ حَالًا؛ أَي: هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي حَالِ خُلُوصِهَا لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ أَي: الزَّيْنَةُ يُشَارَكُونَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا وَتَخْلُصُ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

﴿زِينَةَ اللَّهِ﴾؛ لَآئِنهَا وُصِفَتْ بِقَوْلِهِ ^(١): ﴿الَّتِي﴾، والمصدرُ إِذَا وُصِفَ ^(٢) لَا يَعْمَلُ، وَلَا قَوْلُهُ: ﴿أَخْرَجَ﴾ لِأَجْلِ الْفَصْلِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وهو قوله: ﴿قُلْ﴾، وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ أَنْ يَعْمَلَ ﴿حَرَّمَ﴾، وهو بعيدٌ؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ أَيْضًا ^(٣).

(٣٣) - ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾: ما تزايدَ قبحُهُ، وقيل: ما يتعلَّقُ بالفُروجِ.
 ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾: جهرَها وسِرَّها.
 ﴿وَالْإِثْمَ﴾: وما يوجبُ الإثمَ، تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ، وقيل: شربُ الخمرِ.
 ﴿وَالْبَغْيَ﴾: الظلمَ، أو الكِبَرُ، أفردَه بالذكرِ للمُبَالَغَةِ.
 ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ(البغي) مؤكِّدٌ له مَعْنَى.
 ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ تهكُّمٌ بالمُشْرِكِينَ، وَتَنْبِيهٌُ عَلَى تحريمِ اتِّبَاعِ ما لم يدلُّ عليه برهانٌ.
 ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْإِلْحَادِ فِي صِفَاتِهِ وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: اللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا.

قوله: ﴿«مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ تهكُّمٌ بالمُشْرِكِينَ»:
 قال ابنُ المُنِيرِ: لَآئِنهُ أَجْرِي مجرى ما له سُلْطَانٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ، لَآئِنهُ نَفَى

(١) في (س): «بقول».

(٢) في النسخ الخطية: «جمع»، والمثبت من «التيان».

(٣) انظر: «الحجة» لأبي علي (٤/ ١٥ - ١٧)، و«التيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٥).

أَنْ يُنْزَلَ السُّلْطَانُ وَلَمْ يَنْفِ السُّلْطَانُ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ:

على لاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ^(١)

(٣٤) - ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾: مدةٌ أو وقتٌ لنزولِ العذابِ بهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكة.

﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾: انقضتْ مدَّتُهُمْ، أو حانَ وقتُهُمْ.

﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؛ أي: لَا يَتَأَخَّرُونَ وَلَا يَتَقَدَّمُونَ أَقْصَرَ وَقْتٍ، أو لَا يَطْلُبُونَ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخَّرَ لشدَّةِ الهولِ.

قوله: «أَقْصَرَ وَقْتٍ»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أَنْ تَقْدِيرَ السَّاعَةِ لَيْسَ لِلتَّحْدِيدِ، بَلْ لِلْمَثَلِ لِأَقْصَرِ وَقْتٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأَخِيرَ لَا يُتَصَوَّرُ ثَمَّةَ^(٢).

قال الزَّجَّاجُ: وَلَا أَقَلَّ مِنْ سَاعَةٍ، وَلَكِنْ ذُكِرَتِ السَّاعَةُ لِأَنَّهَا أَقَلُّ أَسْمَاءِ الْأَوْقَاتِ^(٣).

(١) صدر بيت لامرئ القيس، وهو في «ديوانه» (ص: ٩٦)، وعجزه:

إذا سافه العود النبطي جرجرا

وانظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٠١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٧٨).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٣٤)، و«فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٧٨)، وعنه نقل المصنف.

(٣٥ - ٣٦) - ﴿يَبْنِيءَ اٰدَمَ اِمَامًا يَّاتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي فَمَنْ اَتَقْنِي وَاصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا اُولَٰئِكَ اَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿يَبْنِيءَ اٰدَمَ اِمَامًا يَّاتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي﴾ شرطٌ ذكره بحرف الشَّكِّ للتَّنبِيه على أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الرُّسُلِ أَمْرٌ جَائِزٌ غَيْرُ وَاجِبٍ كَمَا ظَنَّهُ أَهْلُ التَّعْلِيمِ، وَضُمَّتْ إِلَيْهِ (مَا) لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِذَلِكَ أُكِّدَ فَعْلُهَا بِالنُّونِ، وَجَوَابُهُ:

﴿فَمَنْ اَتَقْنِي وَاصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا اُولَٰئِكَ اَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ والمعنى: ﴿فَمَنْ اَتَقْنِي﴾ التَّكْذِيبَ وَأَصْلَحَ عَمَلَهُ مِنْكُمْ، ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ مِنْكُمْ، وَإِدْخَالُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْوَعْدِ وَالْمُسَامَحَةِ فِي الْوَعِيدِ.

(٣٧) - ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۖ اُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَقًّا ۖ اِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا اَاِنَّا مَكَتُومَنَّا نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ اَنْفُسِهِمْ اَنَّهُمْ كَانُوا كٰفِرِيْنَ﴾.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾: فَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ، أَوْ كَذَّبَ مَا قَالَهُ ﴿اُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ﴾: مِمَّا كُتِبَ لَهُمْ مِنَ الْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ.

وقيل: الكتابُ: اللُّوحُ الْمَحْفُوظُ؛ أَي: مِمَّا أُثْبِتَ لَهُمْ فِيهِ.

﴿حَقًّا ۖ اِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾؛ أَي: يَتَوَفَّوْنَ أَرْوَاحَهُمْ، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الرُّسُلِ، وَ﴿حَقًّا﴾ غَايَةُ نَبِيلِهِمْ وَهِيَ الَّتِي يُبْتَدَأُ بِهَا الْكَلَامُ.

﴿قَالُوا﴾ جواب ﴿إِذَا﴾: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: أين الآلهة الذين كنتم تعبدونها، و﴿مَا﴾ وُصِلَتْ بـ ﴿أَيْنَ﴾ في خطِّ المصحف وحقها الفصل لأنها موصولة^(١).

﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾: غابوا عنا ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ اعترفوا بأنهم كانوا ضالِّين فيما كانوا عليه.

(٣٨ - ٣٩) - ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمُرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرِيَهُمْ لِأُولَئِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَتَاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لِأُخْرِيَهُمْ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾.

﴿قَالَ ادْخُلُوا﴾؛ أي: قال الله لهم يوم القيامة، أو أحد من الملائكة ﴿فِي أُمُرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: كائنين في جملة أمم مصاحبين لهم يوم القيامة ﴿مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ يعني: كفار الأمم الماضية عن النوعين ﴿فِي النَّارِ﴾ متعلق بـ ﴿ادْخُلُوا﴾.

﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾؛ أي: في النار ﴿لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ التي ضلَّتْ بالاعتداء بها.

﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا﴾؛ أي: تداركوا وتلاحقوا في النار.

(١) كذا قال تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٧) وكذا تابعه أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٨٣)، والآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٩٨)، وابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية، ولم يذكر غيرهم هذا الموضع من المواضع التي وصل فيها (ما) بـ (أين) في القرآن. انظر: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» للداني (ص: ٧٧)، و«البرهان» للزركشي (١/ ٤١٩).

﴿قَالَتْ أَخْرِبْنَهُمْ﴾ دخولا أو منزلة وهم الأتباع ﴿لَا وَلَهُمْ﴾؛ أي: لأجل أولاهم
- إذ الخطاب مع الله لا معهم -: ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾: سَنُوا لَنَا الضَّلَالَ فَاغْتَدِينَا بِهِمْ
﴿فَنَاتِيهِمْ عَذَابًا ضِعْفَيْنِ النَّارِ﴾: مُضاعفاً؛ لَأَنَّهُمْ صَلُّوا وَأَضَلُّوا.

﴿قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾: أَمَّا القادةُ فبِكُفْرِهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ، وَأَمَّا الأتباعُ فبِكُفْرِهِمْ
وَتَقْلِيدِهِمْ.

﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ما لَكُمْ، أو: ما لِكُلِّ فريق. وقرأ عاصمٌ بالياءِ على
الانفصال^(١).

﴿وَقَالَتْ أُولَهُنَّ لِأَخْرَبْنَهُمْ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ عطفُوا كلامَهُمْ على
جوابِ الله لآخرهم وَرَتَّبُوهُ عَلَيْهِ؛ أي: فقد ثبتَ أَنَّ لا فَضْلَ لَكُمْ عَلَيْنَا، وَأَنَا وَإِيَّاكُمْ
مُتَسَاوُونَ فِي الضَّلَالِ وَاسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ ﴿فَذَوْقُوا أَلْعَذَابَ يَمَّا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ مِنْ
قَوْلِ الْقَادَةِ أَوْ مِنْ قَوْلِ الْفَرِيقَيْنِ.

قوله: «وَرَتَّبُوهُ عَلَيْهِ»:

قال الطَّبِيُّ: على وجهِ التَّسْبِيحِ^(٢)؛ لَأَنَّ إخبارَ الله بقوله: ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾ سببٌ
لِعَلْمِهِم بِالْمُساوَةِ وَحَمْلِهِمْ على أَنْ يَقُولُوا: وإذا كان كذلك فَقَدْ ثبتَ حينئذٍ أَنَّ لا
فَضْلَ لَكُمْ عَلَيْنَا فِي اسْتِحْقَاقِ الضَّعْفِ^(٣).

(١) هي قراءة عاصم من رواية شعبة. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) في «فروح الغيب»: «التسهب»، والتسهب: ذهاب العقل. انظر: «لسان العرب» (مادة: سهب).

(٣) انظر: «فروح الغيب» للطبي (٦/ ٣٨١).

(٤٠ - ٤١) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا﴾؛ أي: عَنِ الْإِيمَانِ بِهَا ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ لأَدْعِيَتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ أَوْ لِأَرْوَاحِهِمْ؛ كَمَا تُفَتَّحُ لأَعْمَالِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَرْوَاحِهِمْ لِتَتَّصَلَ بِالْمَلَائِكَةِ، وَالتَّاءُ فِي ﴿تُفَتَّحُ﴾ لِتَأْنِيثِ الْأَبْوَابِ وَالتَّشْدِيدُ لكَثْرَتِهَا. وقرأ أبو عمرو وبالتخفيف، وحمزة والكسائي به وبالياء لَأَنَّ التَّأْنِيثَ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ وَالْفِعْلُ مُقَدَّمٌ^(١).

وَقُرِئَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَنَصَبِ الْأَبْوَابِ بِالتَّاءِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلآيَاتِ، وَبِالْيَاءِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ^(٢).

﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾؛ أي: حَتَّى يَدْخُلَ مَا هُوَ مَثَلٌ فِي عَظَمِ الْجَزْمِ وَهُوَ الْبَعِيرُ فِيمَا هُوَ مَثَلٌ فِي ضَيْقِ الْمَسْلُوكِ وَهُوَ ثَقْبَةُ الْإِبْرَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ، فَكَذَا مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ.

وَقُرِئَ: (الْجَمَلُ) كَالْقَمَلِ، وَ(الْجَمَلُ) كَالنَّغْرِ، وَ(الْجَمَلُ) كَالْقُفْلِ، وَ(الْجَمَلُ) كَالنُّصْبِ، وَ(الْجَمَلُ) كَالْحَبْلِ^(٣)، وَهِيَ الْحَبْلُ الْغَلِيظُ مِنَ الْقَنْبِ، وَقِيلَ: حَبْلُ السَّفِينَةِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) القراءتان في «الكشاف» (١٨٩/٣).

(٣) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقائلها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)،

و«المحتسب» (٢٤٩/١)، و«الكشاف» (١٨٩/٣)، و«البحر» (٩٠/١٠).

و(سَمٌّ) بالضم والكسر^(١)، و: (فِي سَمِّ الْمَخِيطِ)^(٢) وهو والخياط: ما يخاط به كالجزام والمخزم.

﴿وَكَذَلِكَ﴾؛ أي: ومثل ذلك الجزاء الفطيع ﴿يَجْزَى الْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾: فراش ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾: أغطية، والتنوين فيه للبدل عن الإعلال عند سيبويه، وللصرف عند غيره.

وَقُرِئَ: (غواش) على إلغاء المحذوف^(٣).

﴿وَكَذَلِكَ يَجْزَى الظَّالِمِينَ﴾ عَبَّرَ عَنْهُمْ بِالْمُجْرِمِينَ تَارَةً وَبِالظَّالِمِينَ أُخْرَى؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمْ بِتَكْذِيبِهِمُ الْآيَاتِ اتَّصَفُوا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ الذَّمِيمَةِ، وَذَكَرَ الْجُرْمَ مَعَ الْحَرَمَانِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالظُّلْمَ مَعَ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ أَعْظَمُ الْإِجْرَامِ.

(٤٢ - ٤٣) - ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤) وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ يُجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنَّ يَلَكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ رُفِعَتْ مَوَاطِنُهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ عَلَى عَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي أَنْ يَشْفَعَ الْوَعْدَ بِالْوَعْدِ^(٥).

(١) الضم والكسر ذكرهما ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي السمال.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩١)، عن ابن مسعود.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي رجاء.

(٤) في (ت): «الوعد بالوعد».

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ اعتراضٌ بين المبتدأ وخبره^(١) للترغيب في اكتساب النعيم المقيم بما يسعه طاقتهم ويسهل عليهم.
وقرى: (لا تُكَلِّفُ نَفْسًا)^(٢).

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ﴾؛ أي: نُخْرِجُ مِنْ قُلُوبِهِمْ أَسْبَابَ الْغَلِّ، أَوْ نُطَهِّرُهَا منه حتى لا يكونَ بَيْنَهُمْ إِلَّا التَّوَادُّ.

وَعَنْ عَلِيٍّ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَعُثْمَانُ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ مِنْهُمْ^(٣).

﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمْ الْأَنْهَارُ﴾ زيادةٌ في لذتهم وسرورهم.

﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾: لِمَا جَزَاؤُهُ هَذَا ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾: لَوْلَا هِدَايَةُ اللَّهِ وَتَوْفِيقُهُ، وَاللَّامُ لَتَوْكِيدِ النَّفْيِ، وَجَوَابُ ﴿لَوْلَا﴾ مَحذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: ﴿مَا كُنَّا﴾ بغيرِ واوٍ^(٤) على أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِلأُولَى.

﴿لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَنَا بِالْحَقِّ﴾ فَاهْتَدَيْنَا بِإِرْشَادِهِمْ^(٥)، يَقُولُونَ ذَلِكَ اغْتِبَاطًا وَتَبَجُّحًا بَأَنَّ مَا عَلِمُوهُ يَقِينًا فِي الدُّنْيَا صَارَ لَهُمْ عَيْنَ الْيَقِينِ فِي الْآخِرَةِ.

﴿وَنُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةُ﴾ إِذَا رَأَوْهَا مِنْ بَعِيدٍ، أَوْ بَعْدَ دُخُولِهَا، وَالْمُنَادَى لَهُ بِالذَّاتِ^(٦): ﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ أَي: أُعْطِيتُمُوهَا بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ،

(١) في (خ) و(ت): «والخير».

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩١)، و«البحر» (١٠/ ٩٣)، عن الأعمش.

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٠١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٩٨ - ١٩٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٥) في (خ): «لإرشادهم».

(٦) قوله: «والمنادى له... مبتدأ خبره: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وبالذات؛ أي: بالقصد، وإن كان المنادى =

وهو حالٌ مِنْ ﴿الْجَنَّةِ﴾ والعاوِلُ فيها معنى الإشارة، أو خبرٌ و﴿الْجَنَّةِ﴾ صِفَةٌ ﴿تِلْكَمُ﴾، و﴿أَنَّ﴾ في المواقعِ الْخَمْسَةِ هي الْمُخَفَّفَةُ، أو الْمَفْسَّرَةُ لِأَنَّ الْمُنَادَاةَ وَالتَّأْذِينَ مِنَ الْقَوْلِ.

(٤٤ - ٤٥) - ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ النَّارَ أَنِ قَدْ جَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَفُورُونَ﴾.

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ النَّارَ أَنِ قَدْ جَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ إِنَّمَا قَالُوهُ تَبْجُحًا بِحَالِهِمْ وَسَمَاتَهُ بِأَصْحَابِ النَّارِ وَتَحْسِيرًا لَهُمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: مَا وَعَدَكُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿مَا وَعَدَنَا﴾ لِأَنَّ مَا سَاءَهُمْ مِنَ الْمَوْعُودِ لَمْ يَكُنْ بِأَسْرِهِ مَخْصُوصًا وَعُدُّهُ بِهِمْ كَالْبَيْعِ وَالْحِسَابِ وَنَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ: ﴿نَعَمْ﴾ بِكسْرِ الْعَيْنِ^(١)، وَهَمَّا لُغَتَانِ.

﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ قِيلَ: هُوَ صَاحِبُ الصُّورِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾: بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ﴿أَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ بِالتَّشْدِيدِ وَالنَّصْبِ^(٢).

= له بحسب الظاهر ﴿تِلْكَمُ الْجَنَّةُ﴾؛ أي: الذي نودوا له ليس نفس الجنة في الحقيقة وبالذات، بل المنادى له هو كونها موروثه لهم؛ لأن نفعهم إنما هو فيه، ونفس الجنة وإن وقعت في الآيات موقع المنادى له لكن كونها منادى له ليس بالذات بل بالعَرَض. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القنوي» (٣٨٦/٨).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠). وقراءة ابن كثير من رواية البيهقي.

وَقُرِيءَ: (إِنَّ) بالكسر على إرادة القول^(١)، أو إجراء (أَذَنَ) مجرى: قَالَ.
 ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿الظَّالِمِينَ﴾ مَقَرَّرَةٌ، أو ذَمٌّ مَرْفُوعٌ أو
 مَنْصُوبٌ.

﴿وَيَتَّبِعُونَ عِوَجًا﴾: زِيغًا وَمَيْلًا عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَالْعِوَجُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعَانِي وَالْأَعْيَانِ
 مَا لَمْ تَكُنْ مُتَّصِبَةً، وَبِالْفَتْحِ مَا كَانَ^(٢) فِي الْمُنْتَصِبَةِ كَالْحَائِطِ وَالرُّمَحِ ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ
 كَافِرُونَ﴾.

قوله: «وَأِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: وَعَدَكُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿وَعَدْنَا﴾...» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ الثَّوَابَ وَالْكَافِرِينَ الْعِقَابَ، فَلَوْ
 قِيلَ: وَعَدَكُمْ، لاختَصَّ بالعقاب؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ أَصْحَابُ النَّارِ، كَمَا أَنَّ ﴿وَعَدْنَا﴾
 مُخْتَصَّ بِالثَّوَابِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَادَى أَصْعَبُ الْجَنَّةِ أَصْعَبُ
 النَّارِ﴾، فَأُطْلِقَ لِيَتَنَاوَلَ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا؛ يَعْنِي: هَلْ وَجَدْتُمْ الْمَوَاعِيدَ
 كُلَّهَا صَدَقًا؟^(٣)

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: يَنْعَكِسُ وَيُرَدُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَدْنَا﴾، وَلَوْ ذَكَرَ الْمَفْعُولَ فِي
 الثَّانِي أَوْ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَنْفِ إِرَادَةَ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَالْوَجْهُ حَذْفُهُ تَخْفِيفًا وَاسْتِغْنَاءً
 بِالْأَوَّلِ^(٤).

(١) نسبت للأعمش. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٠٣)، و«البحر» (٤/ ٩٩).

(٢) «ما كان»: ليس في (ت).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٣٩٢).

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٢/ ١٠٦)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي

(١/ ٣٨٢) وعنه نقل المصنف.

(٤٦ - ٤٧) ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْهِمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾

﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾؛ أي: بينَ الْفَرِيقَيْنِ، كقوله: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ يَسُورٌ﴾ [الحديد: ١٣]، أو بين الجنة والنار ليمنع وصول أثر إحداهما إلى الأخرى.

﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ﴾: وعلى أعرافِ الْحِجَابِ؛ أي: أعاليه، وهو السورُ الْمَضْرُوبُ بَيْنَهُمَا: جمعُ عُرْفٍ، مُسْتَعَارٌ مِنْ عُرْفِ الْفَرَسِ.

وقيل: الْعُرْفُ: ما ارتفع مِنَ الشَّيْءِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بظهوره أعرفَ مِنْ غيره.

﴿رِجَالٌ﴾: طائفةٌ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ قَصَرُوا فِي الْعَمَلِ فَيُحْبَسُونَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيهِمْ مَا يَشَاءُ.

وقيل: قَوْمٌ عَلَتْ دَرَجَاتُهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ، أَوِ الشُّهَدَاءِ^(١)، أَوْ خِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ وَعُلَمَائِهِمْ، أَوْ مَلَائِكَةٌ يُرَوْنَ فِي صُورَةِ الرِّجَالِ.

﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ﴿بِسِيمَتِهِمْ﴾: بعلامتهم التي أعلمهم الله بها كيباضِ الْوَجْهِ وسواده، (فَعَلَى) مِنْ (سَامَ إِلَهَ): إِذَا أُرْسِلَهَا فِي الْمَرْعَى مُعْلَمَةً، أَوْ مِنْ (وَسَمَ) عَلَى الْقَلْبِ^(٢)؛ كَالْجَاهِ مِنَ الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ بِالْإِلْهَامِ أَوْ تَعْلِيمِ الْمَلَائِكَةِ.

(١) في (أ): «والشهداء».

(٢) قوله: «على القلب»؛ أي: القلبِ المَكَانِي، وهو تقديمُ حرفٍ على آخر. انظر: «حاشية الأنصاري»

﴿وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ﴾ إِذَا نَظَرُوا إِلَيْهِمْ سَلَّمُوا عَلَيْهِمْ ﴿لَنَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَئِنُّونَ﴾ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَمِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى الْوُجُوهِ الْبَاقِيَةِ^(١).

﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا﴾ تَعَوُّذًا بِاللَّهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أَي: فِي النَّارِ.

قوله: «إِذَا نَظَرُوا إِلَيْهِمْ سَلَّمُوا عَلَيْهِمْ»:

قال الطَّبِيُّ: إشارةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ جَزَاءُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ؛ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا﴾، وَكِلَاهُمَا كَالْتَفْصِيلِ^(٢) لِقَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسَمِئَتِهِمْ﴾، وَإِنَّمَا قَدَّرَ «نَظَرُوا» دُونَ «صُرِفَتْ» لِلْمُقَابَلَةِ؛ لِيُؤْذَنَ أَنَّ النَّظَرَ إِلَى أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَجَدَ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الرِّغْبَةِ وَمِيلِ النَّفْسِ، وَ[إِلَى] أَصْحَابِ النَّارِ بِخِلَافِهِ^(٣).

(٤٨ - ٤٩) - ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجَا لَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسَمِئَتِهِمْ قَالُوا مَا آغَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٤٨) أَهْتَوَلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَتَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾.

﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجَا لَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسَمِئَتِهِمْ﴾ مِنْ رُؤْسَاءِ الْكُفَرَةِ ﴿قَالُوا مَا آغَى عَنْكُمْ﴾

(١) «الْبَاقِيَةُ» مِنْ (خ). قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَطْمَئِنُّونَ﴾ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ؛ أَي: مِنْ وَاوِ ﴿يَدْخُلُوهَا﴾ «عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ»؛ أَي: وَهُوَ أَنَّ الرِّجَالَ الْقَائِمِينَ عَلَى الْأَعْرَافِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ قَصَّرُوا فِي الْعَمَلِ، وَمِنْ الْأَصْحَابِ عَلَى الْوُجُوهِ؛ أَي: الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ الْأَوَّلِ. انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٢/ ٥٩٥).

(٢) فِي (ز): «وَكِلَاهُمَا لِلتَّفْصِيلِ».

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٦/ ٣٩٥)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

جَمْعُكُمْ ﴿: كَثُرْتُكُمْ، أَوْ: جَمَعْتُكُمْ الْمَالَ ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ عَنِ الْحَقِّ، أَوْ عَلَى الْخَلْقِ^(١).

وَقُرِئَ: (تَسْتَكْثِرُونَ) مِنَ الْكَثْرَةِ^(٢).

﴿أَهْتَوْلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ مِنْ تَمَمَّةٍ قَوْلِهِمْ لِلرَّجَالِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى ضُعْفَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الَّذِينَ كَانَتْ الْكُفْرَةُ يَحْتَقِرُونَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَيَحْلِفُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾؛ أَي: فَالْتَفَتُوا إِلَى أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَقَالُوا لَهُمْ: ﴿ادْخُلُوا﴾ وَهُوَ أَوْفَقُ لِلْوُجُوهِ الْآخِرَةِ.

أَوْ: فَقِيلَ لِأَصْحَابِ الْأَعْرَافِ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِفَضْلِ اللَّهِ، بَعْدَ أَنْ حُسِبُوا حَتَّى أَبْصَرُوا الْفَرِيقَيْنِ وَعَرَفُوهُمُ وَقَالُوا لَهُمْ مَا قَالُوا.

وَقِيلَ: لَمَّا عَيَّرُوا أَصْحَابَ النَّارِ أَقْسَمُوا أَنَّ أَصْحَابَ الْأَعْرَافِ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَقَالَ اللَّهُ أَوْ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ: ﴿أَهْتَوْلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾.

وَقُرِئَ: (ادْخُلُوا)^(٣) وَ: (دَخَلُوا)^(٤) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَتَقْدِيرُهُ: دَخَلُوا الْجَنَّةَ مَقُولًا لَهُمْ: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾.

(١) فِي (أ) وَ(خ): «الْحَقِّ».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٣٤٣)، و«تفسير أبي الليث» (١/٥١٨)، و«الكشاف» (٣/١٩٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/٢٤٩) عن طلحة بن مصرف.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/٢٤٩)، عن عكرمة.

(٥٠ - ٥١) - ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ۝٥٠﴾ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ كَمَا نَسَوُا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٥١﴾

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾؛ أي: صبّوه، وهو دليل على أَنَّ الْجَنَّةَ فَوْقَ النَّارِ.

﴿أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ مِنْ سَائِرِ الْأَشْرَبَةِ؛ لِيَلَايِمَ الْإِفَاضَةَ، أَوْ مِنَ الطَّعَامِ كَقَوْلِهِ:

عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾: مِنْعُهُمَا عَنْهُمْ مَنَعَ الْمَحْرَمِ عَنِ الْمَكْلَفِ.

﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا﴾ كَتَحْرِيمِ الْبَحِيرَةِ وَالتَّصَدِيقَةِ حَوْلَ الْبَيْتِ، وَاللَّهْوُ: صَرَفُ الْهَمِّ بِمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يُصْرَفَ بِهِ، وَاللَّعِبُ: طَلَبُ الْفَرَحِ بِمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يُطَلَبَ بِهِ^(٢).

﴿وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسِفُهُمْ﴾: نَفْعَلُ بِهِمْ فَعَلَ النَّاسِيقِ فَتَرَكْنَاهُمْ فِي النَّارِ ﴿كَمَا نَسَوُا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ فَلَمْ يُخْطِرُوهُ بِبَالِهِمْ وَلَمْ يَسْتَعِدُّوا لَهُ.

(١) صدر بيت أنشدته الفراء لبعض بني دُبَيْر - قبيلة من أسد - يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء

(١ / ١٤)، و«تفسير الطبري» (١ / ٢٦٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢ / ٤٣٣)، و«خزانة الأدب»

للبيهقي (١ / ٤٩٩). وعجزه:

حَتَّى سَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

(٢) «به» من (ت).

﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾: وكما كانوا مُنْكَرِينَ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

قوله: «مِنْ سَائِرِ الْأَشْرِيَّةِ؛ لِيَلْتَمِ الْإِفَاضَةُ»:

قال الحَلَبِيُّ: يَعْنِي: أَنَّ الْإِفَاضَةَ أَصْلُ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمَاءِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ، فَقُدِّرَ «مِنْ سَائِرِ الْأَشْرِيَّةِ» لِيَصِحَّ تَسْلُطُ^(١) الْإِفَاضَةِ عَلَيْهِ^(٢).

قوله: «أَوْ مِنَ الطَّعَامِ كَقَوْلِهِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا»

أَي: عَلَى تَضْمِينِ ﴿أَفِضُوا﴾ مَعْنَى: أَلْقُوا؛ لِيَصِحَّ انْصِبَابُهُ عَلَى الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ مَعًا، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلٍ (أَلْقُوا) بَعْدَ ﴿أَوْ﴾، وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ فِي الْبَيْتِ وَفِي كُلِّ مَا شَابَهُهُ.

قال أَبُو حَيَّانَ: وَالصَّحِيحُ مِنْهُمَا التَّضْمِينُ لَا الْإِضْمَارُ^(٣).

قال الطَّبْيِيُّ: وَهَذَا الْمَصْرَاعُ أَنْشَدَ ابْنُ قَتِيْبَةَ تَمَامَهُ فِي كِتَابِ «مَشْكَلِ الْقُرْآنِ» عَنِ الْفَرَّاءِ:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا^(٤)

(١) فِي (ز): «تَسْلِيْطٌ».

(٢) انْظُرْ: «الدَّرْ الْمَصُونُ» لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (٥/ ٣٣٤).

(٣) انْظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (١٠/ ١١٠).

(٤) انْظُرْ: «تَأْوِيلُ مَشْكَلِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ قَتِيْبَةَ (ص: ١٣٥)، وَ«فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٦/ ٣٩٩)،

وَقَدْ تَقَدَّمَ.

قوله: «نَفَعُ بِهِمُ فَعَلَ النَّاسِينَ»:

قال الطَّبِيُّ: يعني: أَنَّهُ تَمَثُّلٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَالٍ أَنْ يَنْسَى شَيْئًا، لَكِنْ شَبَّهَ مُعَامَلَتَهُ مَعَ هَؤُلَاءِ الْمُنْكَرِينَ ^(١) بِمُعَامَلَةِ مَنْ يَنْسَى عِبْدَهُ مِنَ الْخَيْرِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ^(٢).

(٥٢ - ٥٣) - ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥٢﴾ أَهْلَ
يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ شَكَّوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا
مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدِّدُ فَتَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا
مَفْتَرِينَ ﴿٥٣﴾

﴿وَلَقَدْ جَنَّبْنَاهُمْ لِكِتَابِ فَصْلَانِهِ﴾: بَيَّنَّا مَعَانِيَهُ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمَوَاعِظِ مُفَصَّلَةً
 ﴿عَلَىٰ عِلْمِهِ﴾: عَالِمِينَ بِوَجْهِ تَفْصِيلِهِ حَتَّىٰ جَاءَ حَكِيمًا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ تَعَالَىٰ عَالِمٌ بِعِلْمٍ.
 أَوْ: مُسْتَمِلًا عَلَىٰ عِلْمٍ، فَيَكُونُ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ.
 وَفُرِيَ: (فَضَّلْنَاهُ) ^(٣)؛ أَي: عَلَى سَائِرِ الْكُتُبِ عَالِمِينَ بِأَنَّهُ حَقِيقٌ بِذَلِكَ.
 ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ.

﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾: هل يَستَظرونَ ﴿الْأَنْوِيلَهُ﴾: إلّا ما يؤوُلُ إليه أمرُهُ مِنْ تَبَيَّنِ صِدْقِهِ بظهور ما نطقَ به مِنَ الوَعْدِ وَالوَعِيدِ.

﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ، يَقُولُ الَّذِينَ سُئِلُوا: تَرْكُوهُ لَنَا، بَشِيرٌ رُسُلٌ﴾ ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ﴾؛ أي: قد تبين أنهم جاؤوا بالحق ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ اليوم ﴿أَوْ نُردُّ﴾: أو هل نرد إلى الدنيا.

(۱) فی (س): «المتکبرین».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٣٩٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٨)، عن ابن محيصن.

وَقُرِئَ بِالنَّصَبِ^(١) عَطْفًا عَلَى ﴿فَيَسْأَلُونَكَ﴾، أَوْ لِأَنَّ ﴿أَوْ﴾ بِمَعْنَى: (إِلَى أَنْ)، فَعَلَى
الْأَوَّلِ الْمَسْئُولُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: الشَّفَاعَةُ، أَوْ رُدُّهُمْ إِلَى الدُّنْيَا، وَعَلَى الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ
لَهُمْ شُفَعَاءُ إِمَّا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ لِأَمِيرٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الرَّدُّ.

﴿فَتَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ الثَّانِي. وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ^(٢)؛ أَي: فَنَحْنُ
نَعْمَلُ.

﴿قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بِصَرْفِ أَعْمَارِهِمْ فِي الْكُفْرِ ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَأْكَلُوتًا
يَقْتُرُونَ﴾: بَطَلَ عَنْهُمْ فَلَمْ يَنْفَعَهُمْ.

قوله: «عَالَمِينَ بِوَجْهِ تَفْصِيلِهِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: يَعْنِي: أَوْقَعَ ﴿عَلَىٰ عِلْمِهِ﴾ حَالًا عَنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي ﴿فَصَلَّتْهُ﴾؛
لِيَكُونَ كِنَايَةً عَنْ كَوْنِ الْكِتَابِ حَكِيمًا غَيْرَ ذِي عَوَجٍ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِمَا
يَفْعَلُ مُتَقَنًّا فِيهِ جَاءَ فَعْلُهُ مُحْكَمًا مُسْتَقِيمًا^(٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٥١)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٩)،

عن ابن أبي إسحاق.

(٢) انظر: «البحر» (١٠/ ١١٣)، وفيه: وقرأ الحسن فيما نقل الزمخشري بنصب الدال ورفع اللام، وقرأ
الحسن فيما نقل ابن عطية وغيره برفعهما، عطفَ ﴿فَتَعْمَلُ﴾ عَلَى (تُرْدُ).

وانظر القراءة برفعهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحرر الوجيز»

(٢/ ٤٠٨)، وينصب الأول ورفع الثاني في «الكشاف» (٣/ ١٩٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٦/ ٤٠٠).

(٥٤ - ٥٥) - ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حِينِيئًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥٤) أَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضِرُّكُمْ وَخُفِيَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾.

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: في ستة أوقات، كقوله: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ ﴿[الأنفال: ١٦]﴾ (١) أو: في مقدار ستة أيام؛ فإنَّ الْمُتَعَارَفَ زمانُ طلوعِ الشَّمْسِ إلى غروبها ولم يكن حينئذٍ. وفي خلقِ الأشياءِ مدرَجًا مع القدرة على إيجاده دفعةً دليلٌ للاختيار، واعتبارُ للنَّظَارِ، وَحَثُّ على التَّائِي في الأمور. ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾: استوى أمره، أو: استولى.

وَعَنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الاسْتَوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةُ اللَّهِ بِلا كَيْفٍ، والمعنى: أَنَّ له تَعَالَى اسْتَوَاءً عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَنْهُ مُنْزَلُهَا عَنْ الْاسْتِقْرَارِ وَالتَّمَكُّنِ. وَالْعَرْشُ: الْجِسْمُ الْمُحِيطُ بِسَائِرِ الْأَجْسَامِ، سُمِّيَ به لارتفاعه أو للتشبيهِ بِسَرِيرِ الْمُلْكِ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ وَالتَّدَابِيرَ تَنْزُلُ مِنْهُ. وَقِيلَ: الْمُلْكُ.

﴿يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ﴾: يُعْطِيهِ به، ولم يذكر عكسه للعلم به، أو لأنَّ اللفظَ يَحْتَمِلُهُمَا، وَلِذَلِكَ قُرِئَ: (يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ) بِنَصْبِ اللَّيْلِ وَرَفْعِ النَّهَارِ (٢).

(١) قوله: «كقوله: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾»؛ استشهاد على جواز استعمال اليوم في معنى الوقت مجازاً، فإن المراد باليوم في «يَوْمَئِذٍ» الوقت؛ لأن التولي لا يكون في طول اليوم بتمامه بل في وقت من أوقات اليوم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٣٩٨/٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/٢٥١)، «الكشاف» (٣/١٩٩)، عن حميد بن قيس.

وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وأبو بكر عن عاصم بالتشديد فيه وفي الرعد^(١)؛
للدلالة على التكرير.

﴿يَطْلُبُهُ حَيْثُ﴾: يعقبه سريعاً كالطالب له لا يفصل بينهما شيء، والحديث:
فِعْلٌ مِنَ الْحَثِّ، وهو صفة مصدرٍ محذوف، أو حالٌ مِنَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى: حاثاً، أو
المفعول بِمَعْنَى: مَحْثُوثاً.

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ بَقَضَائِهِ وَتَصْرِيفِهِ، وَنَصْبُهَا بِالْعَطْفِ
عَلَى ﴿السَّمَوَاتِ﴾، وَنَصْبُ ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ عَلَى الْحَالِ.

وقرأ ابن عامر كلها بالرفع على الابتداء والخبر^(٢).

﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فَإِنَّهُ الْمَوْجِدُ وَالْمُتَصَرِّفُ ﴿بَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾: تَعَالَى
بِالْوَحْدَانِيَّةِ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ، وَتَعْظَمَ بِالتَّفَرُّدِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ.

وتحقيق الآية - والله أعلم -: أَنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا مُتَّخِذِينَ أَرْبَابًا، فَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ
الْمُسْتَحَقَّ لِلرُّبُوبِيَّةِ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، فَإِنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ
الْعَالَمَ عَلَى تَرْتِيبٍ قَوِيمٍ وَتَدْبِيرٍ حَكِيمٍ، فَأَبْدَعَ الْأَفْلاكَ ثُمَّ زَيَّنَهَا بِالْكَوَاكِبِ، كَمَا أَشَارَ
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وَعَمِدَ إِلَى اتِّخَاذِ الْأَجْرَامِ
السُّفْلِيَّةِ فَخَلَقَ جِسْمًا قَابِلًا لِلصُّورِ الْمُتَبَدِّلَةِ وَالْهَيْئَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، ثُمَّ قَسَمَهَا بِصُورِ
نَوْعِيَّةٍ مُضَادَّةٍ الْأَثَارِ وَالْأَفْعَالِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]؛
أَي: مَا فِي جِهَةِ السُّفْلِ ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

ثُمَّ أَنْشَأَ أَنْوَاعَ الْمَوَالِيدِ الثَّلَاثَةِ بِتَرْكِيبِ مَوَادِّهَا أَوَّلًا، وَتَصْوِيرِهَا^(١) ثَانِيًا، كَمَا قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠] أَي: مَعَ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤].

ثُمَّ لَمَّا تَمَّ لَهُ عَالَمُ الْمَلِكِ عَمَدًا إِلَى تَدْبِيرِهِ كَالْمَلِكِ الْجَالِسِ عَلَى عَرْشِهِ لِتَدْبِيرِ الْمَمْلَكَةِ، فَدَبَّرَ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ بِتَحْرِيكِ الْأَفْلاكِ وَتَسْيِيرِ الْكَوَاكِبِ وَتَكْوِيرِ^(٢) اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ.

ثُمَّ صَرَّحَ بِمَا هُوَ فَذَلِكَ التَّقْرِيرُ^(٣) وَنَتِجَتُهُ فَقَالَ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَدْعُوهُ مُتَذَلِّلِينَ مُخْلِصِينَ، فَقَالَ:

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾؛ أَي: ذَوِي تَضَرُّعٍ وَخُفْيَةٍ فَإِنَّ الْإِخْفَاءَ دَلِيلُ الْإِخْلَاصِ ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾: الْمُجَاوِزِينَ مَا أَمُرُوا بِهِ فِي الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ، نَبَهَ بِهِ عَلَى أَنَّ الدَّاعِيَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَطْلُبَ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ كَرْتَبَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ. وَقِيلَ: هُوَ الصِّيَاحُ فِي الدُّعَاءِ وَالْإِسْهَابُ - أَي: الْإِطْنَابُ وَالتَّطْوِيلُ^(٤) - فِيهِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَيَكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الدُّعَاءِ وَحَسْبُ الْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

(١) فِي (خ): «ثُمَّ تَصْوِيرِهَا».

(٢) فِي (خ): «وَتَكْوِيرِ».

(٣) فِي (خ): «التَّصْوِيرِ».

(٤) «أَيِ الْإِطْنَابِ وَالتَّطْوِيلِ» مِنْ (ت).

قوله: «أَوْ لَأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُمَا»:

قال الطَّبَّيُّ: أي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مُلْحَقًا بِاللَّيْلِ وَأَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ مُلْحَقًا بِالنَّهَارِ^(١).

قوله: «سَيَكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الدُّعَاءِ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ سَعِيدٍ، وَفِيهِ: (لَا أُدْرِي قَوْلُهُ^(٢)): «وَحَسِبُ الْمَرْءَ أَنْ يَقُولَ» هُوَ مِنْ قَوْلِ سَعِيدٍ أَوْ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣)، وَصَدْرُهُ فِي «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَ«صَحِيحِ» ابْنِ حِبَّانَ وَ«مُسْتَدْرَكِ» الْحَاكِمِ^(٤).

(٥٦) - ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بِالْكَفْرِ وَالْمَعَاصِي ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ بِيَعَثِ الْأَنْبِيَاءُ وَشَرَعَ الْأَحْكَامِ ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ذَوِي خَوْفٍ مِنَ الرَّدِّ لِقُصُورِ أَعْمَالِكُمْ وَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِكُمْ، وَطَمَعٌ فِي إِجَابَتِهِ تَفْضُّلاً وَإِحْسَانًا لِفَرْطِ رَحْمَتِهِ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٠٤).

(٢) سَطُرَتْ فِي النُّسخِ الخَطِيئةُ بِمَدِّ أَحْمَرَ، وَكَأَنَّ مَا بَعْدَهَا عِبَارَةُ الْبِيضَاوِي، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا تَمْتَعُ حَدِيثُ أَبِي يَعْلَى.

(٣) رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٧١٥) بِنَحْوِهِ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مَخْرَاقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَعَامَةَ، عَنْ مَوْلَى لِسَعْدٍ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لَجَهَالَةِ مَوْلَى سَعْدٍ.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٠)، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٨٦٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٧٦٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٧٩)، وَصَحَّحَهُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»: فِيهِ إِسْرَافٌ.

﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ترجيحٌ للطَّمعِ، وتَنبِيهٌ على ما يُتَوَسَّلُ به إلى الإجابة، وتذكيرٌ ﴿قَرِيبٌ﴾ لأنَّ الرَّحْمَةَ بِمَعْنَى الرَّحْمِ، أو لَأَنَّهُ صِفَةٌ مَحذُوفٌ؛ أي: أمرٌ قَرِيبٌ، أو على تشبيهه بـ(فَعِيلٍ) الذي بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ)، أو الذي هو مَصْدَرٌ كالنَّقِيضِ، أو للفرق بين القريب من النسب والقريب من غيره.

قوله: «لأنَّ الرَّحْمَةَ بِمَعْنَى الرَّحْمِ»: بالضَّمِّ، قال تعالى: ﴿وَأَقْرَبُ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

وفي نسخة: «بِمَعْنَى التَّرْحِمِ» وهي عبارة أبي البقاء^(١).

وقال الزَّجَّاجُ: إِنَّ الرَّحْمَةَ وَالْغُفْرَانَ وَالْعَفْوَ فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ^(٢).

وقال الْأَخْفَشُ: إِنَّ الرَّحْمَةَ فِي مَعْنَى الْمَطْرِ^(٣).

قوله: «أو على تشبيهه بـ(فَعِيلٍ) الذي بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ)»:

يعني: فَإِنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ كـ: جَرِيحٍ وَأَسِيرٍ وَقَتِيلٍ.

وقيل: هو نَفْسُهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ^(٤).

قوله: «أو للفرق بين القريب من النسب والقريب من غيره»:

قال الزَّجَّاجُ: هذا غلطٌ، كُلُّ مَا قَرُبَ مِنْ مَكَانٍ أَوْ نَسَبٍ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ

والتَّأْنِيثُ^(٥).

(١) انظر: «التيبان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٧٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٤).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٧)، وكذا نقله عنه الزجاج، وانظر: «فتوح الغيب» للطبي

(٦/ ٤١١)، فعنه نقل المصنف ما سبق.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤١١).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٥).

(٥٧) - ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا نِّفَالًا سَفَعْنَهُ لِبَكْرِ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ يُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿الرَّيْحَ﴾ على الوحدة^(١).

﴿نُشْرًا﴾: جمع نُشُورٍ بمعنى: ناشر، وقرأ ابن عامر: ﴿نُشْرًا﴾ بالتخفيف حيث وقع، وحمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون حيث وقع على أنه مصدرٌ في موقع^(٢) الحال بمعنى: ناشر، أو مفعولٌ مطلق؛ فإنَّ الإرسال والنشر متقاربان، وعاصم: ﴿نُشْرًا﴾^(٣) وهو تخفيفُ (بُشْرٍ) جمعُ بُشِيرٍ، وقد قرئ به^(٤)، و: (بُشْرًا) بفتح الباء^(٥) مصدرٌ بَشَرَهُ بمعنى: باشراته أو البشارة، و: (بُشْرَى)^(٦).

﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾: قَدَامَ رَحْمَتِهِ، يعني: المطر؛ فَإِنَّ الصَّبَا تُثِيرُ السَّحَابَ، وَالشَّمَالُ تَجْمَعُهُ، وَالْجَنُوبُ تَدْرُهُ، وَالذَّبُورُ تُفَرِّقُهُ.

﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ﴾؛ أي: حَمَلَتْ، وَاشْتَقَافُهُ مِنَ الْقَلَّةِ فَإِنَّ الْمُقِلَّ لِلشَّيْءِ يَسْتَقِلُّهُ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) في (ت): «موضع».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي بخلاف وعاصم بخلاف.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن عاصم من رواية عصمة، و«المحتسب»

(١/ ٢٥٥) عن أبي عبد الرحمن السلمي بخلاف. وفيهما أيضًا: (بُشْرَى) عن ابن قطيب ومحمد بن

السميع اليماني.

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩ - ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن قطيب

واليماني.

﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ بالماء، جمعه لأنَّ السَّحَابَ جمعُ بمعنى السَّحَابِ.

﴿سُقْنَهُ﴾؛ أي: السَّحَابَ، وإفراد الضَّمير باعتبار اللفظ.

﴿لَا يَلِدُ مَيِّتٌ﴾: لأجله، أو لإحيائه، أو لسقيه. وقرئ: ﴿مَيِّتٌ﴾^(١).

﴿فَأَنْزَلْنَاهُ أَلْمَاءً﴾: بالبلد، أو بالسَّحَابِ، أو بالسَّوْقِ، أو بالريح، وكذلك

﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾ ويَحْتَمَلُ فيه عَوْدُ الضَّمير إلى الماء، وإذا كَانَ للبلدِ فالباءُ للإلصاقِ في الأولِ وللظرفيةِ في الثاني، وإذا كَانَ لغيره فهي للسببية.

﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾: مِنْ كُلِّ أَنْوَاعِهَا ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتِ﴾ الإشارةُ فيه إلى إخراجِ الثمراتِ، أو إلى إحياءِ البلدِ الميتِ؛ أي: كما نُحْيِيهِ بِإِحْدَاثِ الْقُوَّةِ النَّامِيَةِ فيه وَتَطْرِيتِهَا بِأَنْوَاعِ النَّبَاتِ وَالثَّمَرَاتِ نَخْرُجُ الْمَوْتِ مِنَ الْأَجْدَاثِ وَنُحْيِيهَا بِرَدِّ النَّفُوسِ إلى موادِّ أبدانها بعد جمعها وَتَطْرِيتِهَا بِالْقُوَى وَالْحَوَاسِّ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فَتَعْلَمُونَ أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ قَدَرَ عَلَى هَذَا.

قوله: «فَإِنَّ الْمُقَالَ لِلشَّيْءِ يَسْتَقِلُّهُ»:

قال صاحب «الكشاف»: حقيقة (أقله): جَعَلَهُ قَلِيلًا فِي زَعْمِهِ، كَقَوْلِكَ:

(أَكْذَبَهُ) إِذَا جَعَلَهُ كَاذِبًا فِي زَعْمِهِ^(٢).

وقال نور الدين الحَكِيمُ: أَقْلُهُ: وَجَدَهُ قَلِيلًا وَ^(٣)اعْتَقَدَهُ قَلِيلًا، مِنَ الْجَعْلِ

الاعْتِقَادِيِّ، كَأَكْذَبَهُ^(٤).

(١) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٤١٢/٦).

(٣) في «فتوح الغيب»: «أو».

(٤) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٤١٣/٦)، وفيه: «كالكذبة».

قوله ^(١): «وَإِفْرَادُ الضَّمِيرِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ»؛ لِأَنَّ ﴿سَحَابًا﴾ لَفْظُهُ مُفْرَدٌ.

قوله: «﴿لَبَدْرَمَيْتٍ﴾: لِأَجْلِهِ»:

قال أبو حَيَّان: جَعَلَ اللَّامَ لَامَ الْعِلَّةِ، وَلَا يَظْهَرُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: (سُقْتُ لَكَ مَالًا) وَ(سُقْتُ لِأَجْلِكَ مَالًا)؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَعْنَاهُ: أَوَّلُصَلْتُهُ لَكَ وَأَبْلَغْتُكَه، وَالثَّانِي لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَصُولُهُ إِلَيْهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الَّذِي وَصَلَ لَهُ الْمَالُ غَيْرَ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ السَّوْقَ، أَلَا تَرَى إِلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: (لِأَجْلِ زَيْدٍ سَقْتُ لَكَ مَالًا) ^(٢).

قال الحَلَبِيُّ: وَهَذَا وَاضِحٌ ^(٣).

قوله: «بِالْبَلَدِ أَوْ بِالسَّحَابِ أَوْ بِالسَّوْقِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: فَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى (فِي)، وَعَلَى الْآخِرِينَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ) ^(٤).

(٥٨) - ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، وَيَاذِنُ رَبِّهِ، وَالَّذِي خَبَتْ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصْرِفُ إِلَيْكَ الْقَوْمَ يَشْكُرُونَ﴾.

﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ﴾: الْأَرْضُ الْكَرِيمَةُ التَّرْبَةُ ﴿يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، وَيَاذِنُ رَبِّهِ﴾: بِمَشِيئَتِهِ وَتَسِيرِهِ، عَبَّرَ بِهِ عَنْ كَثْرَةِ النَّبَاتِ وَحُسْنِهِ وَغَزَاوَةِ نَفْعِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ فِي مُقَابَلَةِ: ﴿وَالَّذِي خَبَتْ﴾؛

(١) من قوله: «فِي زَعْمِهِ». وَقَالَ نَوْرُ الدِّينِ الْحَكِيمُ «إِلَى هُنَا مِنْ (ز)».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ١٣٩).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٣٥١).

(٤) انظر: «فتح الغيب» للطبيبي (٦ / ٤١٣).

أي: كالحَرَّةِ والسَّبَخَةِ ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِيدًا﴾: قليلاً عَدِيمَ النَّفْعِ، وَنَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَالْبَلَدُ الَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرُجُ نَبَاتُهُ إِلَّا نَكِيدًا، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا مُسْتَرًّا.

وَقُرِئَ: (يُخْرِجُ)؛ أي: يخرجه البلد، فيكون ﴿لَا نَكِيدًا﴾ مَفْعُولًا.

و: ﴿نَكِيدًا﴾ عَلَى الْمَصْدَرِ^(١)؛ أي: ذَا نَكِيدٍ.

و(نَكِيدًا) بِالْإِسْكَانِ لِلتَّخْفِيفِ^(٢).

﴿كَذَلِكَ نُفَصِّرُ الْآيَاتِ﴾ نُرَدِّدُهَا وَنُكْرِّرُهَا ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَةُ اللَّهِ فَيَتَفَكَّرُونَ فِيهَا وَيَعْتَبِرُونَ بِهَا، وَالْآيَةُ مَثَلٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْآيَاتِ وَانْتَفَعَ بِهَا وَلِمَنْ لَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهَا رَأْسًا وَلَمْ يَتَأَنَّرْ بِهَا.

(٥٩ - ٦٠) - ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ

إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (٣١) قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿.

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، وَلَا تَكَادُ تُطْلَقُ هَذِهِ السَّلَامُ إِلَّا مَعَ (قَدْ) لِأَنَّهَا مَطْنَةُ التَّوَقُّعِ؛ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا سَمِعَهَا تَوَقَّعَ وَقَوَّعَ مَا صُدِّرَ بِهَا.

ونوح: ابنُ لَمَكَ بنِ مَتَوْشَلَحَ بنِ إِدْرِيسَ، أَوَّلُ نَبِيِّ بَعْدَهُ، بُعِثَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ أَرْبَعِينَ.

﴿فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ﴾؛ أي: اعبدوه وحده؛ لقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن طلحة.

وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ: ﴿غَيْرِهِ﴾ بالكسر نعتاً أو بدلاً على اللفظ حيث وقع، إذا كان قبل ﴿إِلَهُ﴾ ﴿مِنْ﴾ التي تَخْفِضُ^(١)، وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ على الاستثناء^(٢).
 ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ إِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وهو وَعِيدٌ وَبَيَانٌ لِلدَّاعِي إلى عبادته، واليوم: يوم القيامة، أو يوم نُزُولِ الطُّوفَانِ.
 ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِي﴾؛ أي: الأشراف، فَإِنَّهُمْ يَمْلَأُونَ الْعُيُونَ رُؤَاءَ: ﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي ضَلَالٍ﴾: زوالٍ عَنِ الْحَقِّ ﴿ثُمَّ يَنْبِئُ﴾: بَيِّنُ.

(٦١ - ٦٢) - ﴿قَالَ يَنْقَوْمُ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١١)
 أَبْلَغُكُمْ رَسُولَتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

﴿قَالَ يَنْقَوْمُ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾؛ أي: شَيْءٌ مِنَ الضَّلَالِ، بَالِغٌ فِي النَّفْيِ كما بَالِغُوا في الإثبات، وَعَرَّضَ لَهُمْ بِهِ.
 ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ استدراكٌ بِاعْتِبَارِ مَا يَلْزَمُهُ وهو كونه على هُدًى، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنِّي على هُدًى فِي الْغَايَةِ لِأَنِّي رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ.
 ﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ صِفَاتُ لـ ﴿رَسُولٌ﴾ أو استئنافٌ، وَمَسَاقُهَا على الوجهين لِبَيَانِ كونه رَسُولاً.
 وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿أَبْلَغُكُمْ﴾ بِالتَّخْفِيفِ^(٣).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠٦)، وذكر ابن خالويه النصب في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) على أنه لغة تميم.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١١).

وجمعُ الرِّسَالِ لاختِلَافِ أوقَاتِهَا، أو لَتَنَوُّعِ معَانِيهَا كالعَقَائِدِ والمَوَاعِظِ والأَحْكَامِ، أو لِأَنَّ المُرَادَ بها: ما أُوحيَ إليه وإلى الأنبياءِ قبله كصُحُفِ شِيثٍ وإدريسَ.

وزيادة اللَّامِ في ﴿لَكُمْ﴾ للدَّلَالَةِ على إِمحاضِ النَّصَحِ لَهُمْ.
وفي ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ تَقْرِيرٌ لِمَا أَوَعَدَهُمْ^(١) به، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: أَعْلَمُ مِنْ قُدْرَتِهِ وَشِدَّةِ بَطْشِهِ أو مِنْ جِهَتِهِ بِالوَحْيِ أَشْيَاءَ لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهَا.

قوله: «﴿لَيْسَ فِي ضَلَالَةٍ﴾، أي: شَيْءٌ مِنَ الضَّلَالِ، بالغَ في النَّفْيِ كما بالغُوا في الإثْبَاتِ»:

عبارة «الكشاف»: «فإن قلت: لِمَ قال: ﴿لَيْسَ فِي ضَلَالَةٍ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (ضالٌّ) كما قالوا؟

قلت: الضَّلَالَةُ أَخْصُ مِنَ الضَّلَالِ، فَكَانَتْ أَبْلَغَ فِي نَفْيِ الضَّلَالِ عَنْ نَفْسِهِ، كَأَنَّهُ قال: لَيْسَ بِي شَيْءٌ مِنَ الضَّلَالِ كما لو قيل: (أَلَيْكَ تَمَرٌ؟) فقلت: «ما لي تَمَرَةٌ»^(٢).

قال صاحبُ «الانتصاف»: قوله: «نَفْيُهَا أَبْلَغُ لِأَنَّهَا أَخْصُ» لا يَسْتَقِيمُ؛ فَإِنَّ نَفْيَ الأَعْمِ أَخْصُ مِنْ نَفْيِ الأَخْصِ، وَنَفْيُ الأَخْصِ أَعْمُ مِنْ نَفْيِ الأَعْمِ^(٣)، فلا يَسْتَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ الأَعْمَ لَا يَسْتَلْزِمُ الأَخْصَ، فإذا قلت: (هذا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ) لا يَلْزِمُ سَلْبَ الحَيَوَانِيَّةِ عنه، ولو قلت: (هذا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ) لم يَكُنْ إِنْسَانًا، والحقُّ أن يُقال: الضَّلَالَةُ أَذْنَى مِنَ الضَّلَالِ، لِأَنَّهَا لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الفَعْلَةِ مِنْهُ، وَالضَّلَالُ يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ والكَثِيرِ، وَنَفْيُ

(١) في (خ): «وَعَدَهُمْ».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٠٧).

(٣) عبارة المطبوع من «الانتصاف»: «فإن نَفْيَ الأَخْصِ أَعْمُ مِنْ نَفْيِ الأَعْم».

الْأَدْنَى أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْأَعْلَى؛ لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهُ أَحْصَى بَلْ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى^(١).

وفي «حاشية الطيبي»: رُوِيَ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» أَنَّهُ قَالَ: «نَفْيُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ طَرَفٌ مِنَ الضَّلَالِ، وَأُثْبِتَ أَنَّهُ فِي الْغَايَةِ الْقُصْوَى مِنَ الْهُدَى حَيْثُ كَانَ رَسُولًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وفيه إظهارٌ لِمُكَابَرَتِهِمْ وَفَرَطٍ عِنَادِهِمْ حَيْثُ وَصَفُوا مَنْ هُوَ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ مِنَ الْهُدَى بِالضَّلَالِ الْمُبِينِ الظَّاهِرِ شَأْنُهُ لَا ضَلَالٌ بَعْدَهُ».

قال صاحبُ «الفرائد»: جَعَلَ التَّاءُ فِي (الضَّلَالَةِ) بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي (الْتِمَرَةِ) وَ(الْفَعْلَةِ) فِي أَنَّهَا لِلْوَحْدَةِ.

وقد قال صاحبُ «المجمل»: الضَّلَالُ وَالضَّلَالَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢).

وقال صاحبُ «المثل السائر»: الْأَسْمَاءُ الْمُفْرَدَةُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْجِنْسِ الَّتِي يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاحِدِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّهُ مَتَى أُريدَ النَّفْيُ كَانَ اسْتِعْمَالُ وَاحِدِهَا أَبْلَغَ، وَمَتَى أُريدَ الْإِثْبَاتُ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا أَبْلَغَ كَمَا فِي الْآيَةِ^(٣).

وَلَا يُظَنُّ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ (الضَّلَالُ) وَ(الضَّلَالَةُ) مَصْدَرَيْنِ مِنْ قَوْلِكَ: (ضَلَّ يَضِلُّ ضَلَالًا وَضَلَالَةً) كَانَ الْقَوْلَانِ سَوَاءً؛ لِأَنَّ (الضَّلَالَةَ) هُنَا لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْمَصْدَرِ

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١١٣)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٨٣).

(٢) انظر: «مجل اللغة» لابن فارس (ص: ٥٦٠)، مادة: (ضل).

(٣) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٦).

بَلْ عَنْ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِذَا نَفَى نُوحٌ عَنْ نَفْسِهِ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مِنَ الضَّلَالِ فَقَدْ نَفَى مَا فَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْمَرَّتَيْنِ وَالْمَرَّاتِ الْكَثِيرَةِ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَلَكِ الدَّائِرِ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ»: الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَا إِنْ كَانَتْ (الضَّلَالَةُ) مَصْدَرًا، وَلَا إِنْ كَانَتْ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَا تَهْمَا لَمَّا دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ لَمْ تَكُنْ دَلَالَةٌ أَحَدِهِمَا أَبْلَغَ مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ فَقَطْ، فَإِذَا نَفَى نَفَيْتِ الْمَاهِيَةَ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: (مَا عِنْدِي تَمْرَةٌ) بِمَعْنَى: مَا عِنْدِي تَمْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعِنْدَهُ ثَمَرٌ كَثِيرٌ يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ مَا أَضْمَرَ فَقَالَ: (لَيْسَ عِنْدِي تَمْرَةٌ وَاحِدَةٌ بَلْ تَمَرَاتٌ) لَمْ يَكُنْ مُنَاقِضًا، وَقَوْلُ نُوحٍ: «لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ» بِمَعْنَى: ضَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ لَمْ يَكُنْ نَافِيًا لِكَوْنِهِ ضَالًّا^(٢)؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الضَّلَالَاتُ مُخْتَلَفَةً الْأَنْوَاعِ لَمْ يَفِدْهُ قَوْلُهُ؛ لَجَوَازِ أَنْ لَا تَكُونَ ضَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ بَلْ ضَلَالَاتٌ مُخْتَلَفَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ، وَمَنْ وَجَدَتْ عِنْدَهُ ضَلَالَاتٌ كَثِيرَةٌ فَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ انْتَقَتْ عَنْهُ ضَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: فِي قَوْلِ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» نَظَرٌ؛ لِأَنَّ (الضَّلَالَ) إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكَثِيرُ أَوْ الْجِنْسُ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْوَاحِدَ أَخْصَصُ، بَلِ الصَّحِيحُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا

(١) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٨).

(٢) في (ز): «ضلالات».

(٣) انظر: «الفلک الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

وَجِدْتَ الْكَثْرَةَ وَجِدَ الْوَاحِدُ، وَلَا يَنْعَكِسُ، فَالْوَاحِدُ أَعْمُ، وَيَتِمُّ الْجَوَابُ؛ إِذْ يُلْزَمُ
مِنْ نَفْيِ الْعَامِّ نَفْيِ الْخَاصِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، فَكَانَ نَفْيُهَا أَبْلَغُ؛ أَي: لَيْسَ بِي شَيْءٌ
مِنَ الضَّلَالِ.

وعلى الثاني يَصِحُّ أَنَّ (الضَّلَالَهَ) أَخْصَصُ، وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ الْجَوَابُ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ
نَفْيِ الْخَاصِّ نَفْيِ الْعَامِّ، وَلَمَّا تَضَمَّنَ كَوْنُهُ رَسُولًا مَعْنَى كَوْنِهِ مُهْتَدِيًا صَحَّ الِاسْتِدْلَالُ
بِهِ عَنْ انْتِفَاءِ الضَّلَالَهَ^(١).

وقال الطَّبِيُّ: الْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفُضَّلَاءِ كَيْفَ يَتَكَلَّمُونَ بِمَا لَا جَدْوَى مَعَهُ،
وَطَوَّلُوا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَقَامِ؛ فَإِنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِمُقْتَضَى الْحَالِ وَمُطَابَقَةِ
الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ، وَلَا يَعْتَبِرُ مُفْرَدَاتِ اللَّفْظِ.

وبيانه: أَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا أَثْبَتُوا لَهُ نَوْعًا مِنَ الضَّلَالِ، وَهُوَ كَوْنُهُ ضَلَالًا مُبِينًا؛ لَا مُطْلَقَ
الضَّلَالِ كَمَا تَوَهَّمُوهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ: «وَصَفَوْهُ بِالضَّلَالِ الْمُبِينِ الظَّاهِرِ شَأْنَهُ
لَا ضَلَالٌ بَعْدَهُ»، فَالْجَوَابُ إِنَّمَا يُطَابِقُ^(٢) إِذَا كَانَ أَبْلَغَ مِنْهُ، فَإِذَا لَمْ تُحْمَلِ (الضَّلَالَهَ)
عَلَى مَا قَدَرَهُ^(٣) فَمِنْ أَيْنَ تَفِيدُهُ الْأَبْلَغِيَّةُ؟

ولو لم تُرَدِّ الْمُبَالَغَةُ لَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ ﴿إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ
مُبِينٍ﴾: (لَيْسَ بِي ضَلَالٌ) فَلَمَّا أَثْبَتُوا النَّوعَ نَفَى الْوَحْدَةَ.

فإن قيل: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَفَى الْجِنْسَ لِتَنْتَفِيهِ الْمَاهِيَّةِ،
فِيحْصُلُ الْمَقْصُودُ؟

(١) نقل عنه الطَّبِيُّ فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ» (٦/ ٤٢٢).

(٢) فِي (ز): «يُطْلَقُ».

(٣) فِي (س): «قَدَرُوهُ».

قلت: إِذَنْ يَفُوتُ مُقْتَضَى الْعُدُولِ مِنْ لَفْظِ (الضَّلَالِ) إِلَى (الضَّلَالَةِ) وَإِرَادَةُ النَزْرَةِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ مَعَ الصَّفَةِ فِي مَقَامِ نَفْيِهِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِهِ وَحْدَهُ، وَلِأَنَّ نَفْيَ الْوَحْدَةِ لِإِرَادَةِ انْتِفَاءِ الْمَاهِيَةِ أَبْلَغُ مِنَ الْعَكْسِ؛ لِمَكَانِ الْكِنَايَةِ وَاسْتِلْزَامِ الْاسْتِغْرَاقِ بِحَسَبِ إِفْرَادِ الْجِنْسِ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْمَثَلِ السَّائِرِ»: فَإِذَا نَفَى نَوْحٌ عَنْ نَفْسِهِ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مِنَ الضَّلَالَةِ فَقَدْ نَفَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْمَرَّتَيْنِ وَالْمَرَّاتِ الْكَثِيرَةِ^(١).

فظهر أن التركيب إنما يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلى اللفظ من حيث هو هو، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] من حيث كونه وقع جواباً له، ولو نُظِرَ إِلَى اللَّفْظِ فَقَطْ لَكَانَ هُوَ أَحْطَ مِنْهُ بِدَرَجَاتٍ كَثِيرَةٍ؟!

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّمَرَةِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (لَيْسَ عِنْدِي تَمْرَةٌ) ابْتِدَاءً يَصِحُّ مَا قَالَهُ الزَّاعِمُ، أَمَا لَوْ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ لِمَنْ يَتَّهَمُهُ بِادِّخَارِ التَّمْرِ، كَيْفَ يَصِحُّ مَا قَالَ^(٢)؟!

وَالْحَاصِلُ أَنَّ اقْتِضَاءَ الْمَقَامِ يَنْحِي بِالْهَدْمِ لِجَمِيعِ مَا بَنَوْهُ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِمَامُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ذَا حَظٍّ وَافِرٍ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ قَالَ فِي

«تفسيره»:

(١) انظر: «الفلک الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٨).

(٢) في (س): «ما قاله».

«فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْقَوْمَ قَالُوا: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، وجوابه أن يقال: (ليس بي ضلال)، فلم تترك هذا وعدل إلى قوله: ﴿لَيْسَ بي ضَلَالَةٌ﴾؟
قلنا: لأن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ بي ضَلَالَةٌ﴾؛ أي: ليس بي نوعٌ من أنواع الضلالةِ البتّة»^(١).

وقال القاضي: ﴿لَيْسَ بي ضَلَالَةٌ﴾ أي: شيءٌ من الضلالِ، بالغٌ في النفي كما بالغوا في الإثبات^(٢)، انتهى.

قوله: «استدراكٌ باعتبار ما يلزمه»:

جوابُ سؤالٍ تقديره: إن (لكن) حقها أن تتوسطَ بينَ كلامين مُتغايرين نفيًا وإيجابًا، فأين هذا المعنى في الآية؟

وتقريرُ الجواب: أن التَّغايرَ حاصلٌ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ معنى قوله: ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أنِّي على صراطٍ مُستقيمٍ، كأنه قال: ليس بي ضلالةٌ فقط لكنني على الهدايةِ البتّة، كقولك: (جاءني زيدٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ)، قاله الطَّيْبِيُّ^(٣).

(٦٣) - ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿أَوْ عَجِبْتُمْ﴾ الهزمةُ للإنكارِ والواوُ للعطفِ على محذوفٍ؛ أي: أكذبتُم وعَجِبْتُم.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٤ / ٢٩٦).

(٢) هذا كلامُ البيضاوي الذي نحن بصدد بيانهِ، وقد نقله عنه الطَّيْبِيُّ. انظر: «فتوح الغيب» للطَّيْبِيِّ (٦ / ٤٢٠ - ٤٢٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّيْبِيِّ (٦ / ٤٢٤ - ٤٢٥).

﴿أَنْ جَاءَ كُمْ﴾: مِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ﴿ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: رِسَالَةٌ أَوْ مَوْعِظَةٌ ﴿عَلَى رَجُلٍ﴾: عَلَى لِسَانِ رَجُلٍ ﴿وَمِنْكُمْ﴾: مِنْ جُمْلَتِكُمْ، أَوْ: مِنْ جَنَسِكُمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَجَّبُونَ مِنْ إِرْسَالِ الْبَشِيرِ، وَيَقُولُونَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ عَاقِبَةُ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي ﴿وَلِيُنْقِضَ﴾ مِنْهُمَا بِسَبَبِ الْإِنذَارِ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ بِالتَّقْوَى، وَفَائِدَةُ حَرْفِ التَّجْزِي: التَّيْبَةُ عَلَى أَنْ التَّقْوَى غَيْرُ مُوجِبٍ وَالتَّرْحُمُ مِنَ اللَّهِ تَفَضُّلٌ، وَأَنَّ الْمُتَّقِيَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَعْتَمِدَ عَلَى تَقْوَاهُ، وَلَا يَأْمَنَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

(٦٤) - ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾.

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ وَهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا وَأَرْبَعِينَ امْرَأَةً.

وَقِيلَ: تِسْعَةٌ، بَنُو سَامَ وَحَامَ وَيَافِثَ وَسِتَّةٌ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ.

﴿فِي الْفُلْكِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿مَعَهُ﴾ أَوْ بِ﴿أَنْجَيْنَا﴾، أَوْ حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿مَعَهُ﴾.

﴿وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ بِالطُّوفَانِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾: عُُمِي الْقُلُوبِ غَيْرِ مُسْتَبْصِرِينَ، وَأَصْلُهُ: عَمِيْنٌ فَخُفِفَ. وَقُرِئَ: (عَامِينَ) ^(١) وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الثَّبَاتِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن عيسى بن سليمان.

قوله: «وَالأَوَّلُ أبلغُ لدلالته على الثَّباتِ»:

قال الطَّبَّيُّ: لدلالة الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ على الثُّبُوتِ، و(العامي) على عمى حادثٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ دونها في الدلالة على الثُّبُوتِ^(١).

(٦٥ - ٦٦) - ﴿وَالِىَ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (٦٥) قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦٦﴾

﴿وَالِىَ عَادِ أَخَاهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿ثَوًّا إِلَى قَوْمِهِ﴾.

﴿هُودًا﴾ عطفٌ ببيانٍ لـ ﴿أَخَاهُمْ﴾، والمرادُ به الواحدُ مِنْهُمْ؛ كقولهم: (يا أخا العربِ)، فإنَّه هُودٌ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ رَبَاحِ بنِ الْخُلُودِ بنِ عَادِ بنِ عَوْصِ بنِ إِرَمَ بنِ سَامِ بنِ نُوحٍ.

وقيل: هُودٌ بنُ شَالِحِ بنِ أَرْفَخْشَدِ بنِ سَامِ [بنِ نُوحِ]^(٢) ابنُ عَمِّ أَبِي عَادٍ، وإنَّما جعلَ مِنْهُمْ لأنَّهم^(٣) أفهمُ لقوله، وأُعرفُ بحالِهِ، وأرغبُ في اقتفائه.

﴿قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ استأنَفَ به ولم يعطف؛ كأنَّه جوابُ سائلٍ قال: فما قالَ لهم حينَ أُرسلَ؟ وكذلك جوابُهم^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبَّيِّ (٦/ ٤٣٣).

(٢) ما بين معكوفتين من «تفسير أبي السعود» (٣/ ٢٣٩)، و«روح البيان» لإسماعيل حقي (٤/ ١٤٦)،

و«البحر المديد» لابن عجيبة (٢/ ٢٣٠)، و«روح المعاني» (٩/ ١٨٣). ولفظ الألوحي: هُودٌ بنُ

شَالِحِ بنِ أَرْفَخْشَدِ بنِ سَامِ بنِ نُوحٍ، وعليه محمد بنُ إِسْحَاقَ. وبعضُ القائلين بهذا قالوا: إنَّ نُوحًا

ابنُ عَمِّ أَبِي عَادٍ.

(٣) في (خ): «لأنَّه».

(٤) قوله: «وكذلك جوابُهم» هو قوله بعد: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٠٦).

﴿أَفَلَا نُنْفِئُكَ عَذَابَ اللَّهِ﴾.

وَكأنَّ قَوْمَهُ كَانُوا أَقْرَبَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ إِذْ كَانَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ مَنْ آمَنَ بِهِ كَمَرْتَدِّ بْنِ سَعِيدٍ ﴿لِنَا لَنَرَنَّكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾: مُتَمَكِّنًا فِي خَفَّةِ عَقْلِ وَرَاسِخًا فِيهَا حَيْثُ فَارَقَتْ دِينَ قَوْمِكَ ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾.

قوله: «استأنف به ولم يعطف، كأنه جواب سؤال...» إلى آخره.

قال الطَّبَّيُّ: حَاصِلُهُ: إِنْ كَانَ الْفَاءُ رَابِطًا لَفْظِيًّا فَالِاسْتِئْثَانُ رَابِطٌ مَعْنَوِيٌّ^(١).

قال صاحبُ «الفرائد»: إِنَّمَا حَسُنَ هَذَا لِأَنَّ قِصَّةَ نُوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْتِدَاءُ كَلَامٍ، فَالسُّؤَالُ غَيْرُ مُقْتَضِي الْحَالِ، وَأَمَّا قِصَّةُ هُودٍ فَكَانَتْ مَعْطُوفَةً عَلَى قِصَّةِ نُوحٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي خَاطِرِ السَّامِعِ: أَقَالَ هُودٌ مَا قَالَ نُوحٌ أَمْ قَالَ غَيْرُهُ؟ فَكَانَ مَطْنَةً أَنْ يُسْأَلَ: مَاذَا قَالَ هُودٌ لِقَوْمِهِ؟ فَقِيلَ: قَالَ مَا قَالَ نُوحُ لِقَوْمِهِ: ﴿يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾^(٢).

قوله: «إِذْ كَانَ مِنْ أَشْرَافِهِمْ مَنْ آمَنَ»:

قال الطَّبَّيُّ: يَعْنِي: إِنَّمَا وَصَفَ الْمَلَأَ مِنْ قَوْمِ هُودٍ دُونَ قَوْمِ نُوحٍ لِيَمْتَنَزَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي أَشْرَافِ قَوْمِ نُوحٍ مُؤْمِنٌ لَمْ يَفْتَحِرْ إِلَى التَّفَرُّقَةِ^(٣).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٣٤).

(٢) نقله عنه الطبي. انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٣٥).

قال الإمام بهاء الدين القاشي^(١): وفيه نظر؛ لأن قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿قَالَ الْمَلَأُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ وارد في قوم نوح، فهو لا يساعِدُ هذا الجواب^(٢).

(٦٧ - ٦٩) - ﴿قَالَ يَنْقَوْمُ لَيْسَ بِ سَفَاهَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦٧﴾ أَتُلْفُكُمْ رَسُولِي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً فَأَذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿قَالَ يَنْقَوْمُ لَيْسَ بِ سَفَاهَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦٧﴾ أَتُلْفُكُمْ رَسُولِي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ سبق تفسيره، وفي إجابة الأنبياء الكفرة عن كلماتهم الحمقاء بما أجابوا والإعراض عن مقابلتهم كمال النصيح والشفقة وهضم النفس وحسن المجادلة، وهكذا ينبغي لكل ناصح.

وفي قوله: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ تنبيه على أنهم عرفوه بالأمرين. ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾؛ أي: في مساكنهم، أو في الأرض بأن جعلكم ملوكاً، فإن شداد بن عاد ممن ملك معمورة الأرض من

(١) من أئمة الشيعة، واسمه حيدر بن علي بن حيدر العلوي، بهاء الدين الطبري القاشي، فقيه متكلم، مفسر من أهل (آمل) بطبرستان، نشأ بالحلة، واستقر ببغداد، وصنف كتباً كثيرة، في التفسير وغيره، قيل إنه ترك التعصب، واتجه للتصوف، اختلف في تاريخ وفاته على أقوال منها (٧٨٢ هـ)، انظر: «روضات الجنان» لمحمد باقر الموسوي (٢/ ٣٧٧).

(٢) نقل كلامه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٦/ ٤٣٥).

رملٍ عالٍ إلى شحرٍ عُمَان^(١)، خَوْفُهُمْ مِنْ عِقَابِ اللَّهِ ثُمَّ ذَكَرَهُمْ بِإِنْعَامِهِ.

﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصَاطَةً﴾: قَامَةً وَقُوَّةً ﴿فَاذْكُرُوا أَلَاءَ اللَّهِ﴾ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ
﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾: لَكِنِّي يُفْضِي بِكُمْ ذِكْرَ النِّعَمِ إِلَى شُكْرِهَا الْمُؤَدِّي إِلَى الْفَلَاحِ.

(٧٠ - ٧١) - ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَيْنَا
بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٧٠) قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَعَظْبٌ
أَتَجِدُونَنِي فِي سَمَاءٍ سَمِيئَتُهَا أَشْرٌ وَأَبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهِمَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانْظُرُوا
إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْظِرِينَ﴾.

﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ استبعدوا
اختصاص^(٢) الله بالعبادة والإعراض عما أشرك به آبائهم؛ انهماكاً في التقليد
وحُباً لِمَا أَلْفُوهُ.

وَمَعْنَى الْمَجِيءِ فِي ﴿أَجِئْنَا﴾: إِمَّا الْمَجِيءُ مِنْ مَكَانٍ اعْتَزَلَ بِهِ عَنْ قَوْمِهِ، أَوْ
مِنَ السَّمَاءِ عَلَى التَّهَكُّمِ أَوْ الْقَصْدِ عَلَى الْمَجَازِ كَقَوْلِهِمْ: ذَهَبَ يَسْبِيئِي.
﴿فَأَيْنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾ مِنَ الْعَذَابِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا نُنْقِوْنَ﴾.
﴿إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فِيهِ.

﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ﴾: قَدْ وَجِبَ أَوْ حَقَّ عَلَيْكُمْ أَوْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ، عَلَى أَنَّ
الْمُتَوَقَّعَ كَالْوَاقِعِ.

(١) قوله: «إلى شحر عمان» هو بفتح الشين المعجمة وكسرهما وبالحاء المهملة: ساحل البحر بين عُمانَ

وعَدَنَ. انظر: «الصحاح» (مادة: شحر)، و«حاشية الأنصاري» (٦٠٦/٢).

(٢) فِي (ت): «تَخْصِيصٌ».

﴿مِنْ رَّيْسِكُمْ يُجسَّسُ﴾ عذاب^(١)، من الارتجاس وهو الاضطراب ﴿وَعَصْبٌ﴾
إرادة انتقام.

﴿أَتَجِدُ لُنِّي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾
أي: في أشياء سَمَّيْتُمُوهَا آلهة وليس فيها معنى الإلهية؛ لأنَّ المستحقَّ للعبادة بالذات
هو الموجد للكل، وأنها لو استحقَّت كان استحقاقها بجعله تعالى: إمَّا بإنزال آية أو
بنصب حجة.

بَيَّنَّ أَنَّ مُتَهَيِّ حُجَّتِهِمْ وسندِهِمْ: أَنَّ الأصنام تُسَمَّى آلهةً مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى
تَحَقُّقِ الْمَسْمَى، وإسناد الإطلاق إلى مَنْ لَا يُؤْبَهُ بِقَوْلِهِ، إظهاراً^(٢) لغاية جهالتهم
وَقَرَّطِ غَبَاوَتِهِمْ.

واستدلَّ به على أَنَّ الاسم هو المسمَّى، وَأَنَّ اللُّغَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ
كَذَلِكَ لَمْ يَتَوَجَّهَ الذَّمُّ وَالْإِبْطَالُ بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُخْتَرَعَةٌ لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ بِهَا سُلْطَانًا،
وَضَعْفُهُمَا ظَاهِرٌ.

﴿فَانْظُرُوا﴾ لَمَّا وَضَحَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ تُصَرُّونَ عَلَى الْعِنَادِ نَزُولِ الْعَذَابِ ﴿إِنِّي
مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾.

قوله: «قد وجب أو حق عليكم»:

قال الطَّبَّيُّ: يَعْنِي: اسْتِعْمَالُ ﴿وَقَعَ﴾ فِي الرَّجْسِ وَالْغَضَبِ مَجَازٌ مِنَ الْوُجُوبِ

(١) فِي (خ): «عقاب».

(٢) قوله: «وإسناد الإطلاق»؛ أي: إطلاق اسم الإله، «إظهاراً» بالنصب علة لقوله: «بَيَّنَّ». انظر: «حاشية

الذي هو اللزوم من إطلاق السبب على المسبب، كاستعمال الوجوب الشرعي لأنه في الأصل للوقوع.

ويجوز أن يكون استعارة تبعية، شبه تعلق الرّجس والغضب بهم بنزول جسم من علوه وهو المراد من قوله: «أو نزل عليكم»^(١).

(٧٢) - ﴿فَأَجْبَيْنَهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَقَطَعْنَا دَايِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿فَأَجْبَيْنَهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ في الدين ﴿بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ عليهم ﴿وَقَطَعْنَا دَايِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾؛ أي: استأصلناهم ﴿وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ تعريض لمن آمن منهم وتنبية على أن الفارق بين من نجا ومن هلك هو الإيمان.

رُوي أنهم كانوا يعبدون الأصنام، فبعث الله إليهم هوداً فكذبوه وازدادوا عُتُوًّا، فأمسك الله القطر عنهم ثلاث سنين حتى جهدهم، وكان الناس حينئذ مسلمهم ومُشركهم إذا نزل بهم بلاءٌ توجهوا إلى البيت الحرام وطلبوا من الله الفرج، فجهّزوا إليه قيل بن عنز ومُرثد بن سعد في سبعين من أعيانهم، وكان إذ ذاك بمكة العمالقة أولاد عَمَلِيق بن لاوذ بن سام، وسيّدهم معاوية بن بكر، فلما قدّموا عليه وهو بظاهر مكة أنزلهم وأكرمهم وكانوا أخواله وأصهاره، فلبثوا عنده شهراً يشربون الخمر وتغنيهم الجرادتان - فَيَتَانٍ له - فلما رأى ذهولهم باللهو عمّا بُعثوا له أهمّه ذلك واستحى أن يكلمهم فيه مخافة أن يظنوا به ثقل مقامهم، فعلم القيسيتين:

أَلَا يَا قَيْلُ وَيَحَاكَ فَمَ فَهَيْنِمْ لَعَلَّ اللَّهَ يَسْقِينَا عَمَامَا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٤٤٠).

فَيَسْقِيهِمْ اَرْضَ عَادٍ اِنْ عَادَا قَدْ اٰمَسُوا لَا^(١) يُيَسِّنُونَ الْكَلَامَا
 حَتَّى غَنَّتْ بِهِ، فَأَزَعَجَهُمْ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْتَدٌ: وَاللَّهِ لَا تُسْقَوْنَ بِدُعَائِكُمْ وَلَكِنْ اِنْ
 اَطَعْتُمْ نَبِيَّكُمْ وَتَبْتُمْ اِلَى اللَّهِ سُقِيتُمْ، فَقَالُوا لِمُعَاوِيَةَ: احْبِسْهُ عَنَّا لَا يَقْدَمَنَّ مَعَنَا مَكَّةَ،
 فَإِنَّهُ قَدْ اتَّبَعَ دِينَ هُودٍ وَتَرَكَ دِينَنَا، ثُمَّ دَخَلُوا مَكَّةَ فَقَالَ قَيْلٌ: اَللَّهُمَّ اسْقِ عَادًا مَا كُنْتَ
 تَسْقِيهِمْ، فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَاتٍ ثَلَاثًا بِيضَاءُ وَحُمْرَاءُ وَسَوْدَاءُ، ثُمَّ نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ:
 يَا قَيْلُ! اخْتَرْ لِنَفْسِكَ وَلِقَوْمِكَ فَقَالَ: اخْتَرْتُ السَّوْدَاءَ فَإِنَّهَا أَكْثَرُهُنَّ مَاءً، فَخَرَجَتْ
 عَلَى عَادٍ مِنْ وَادِي الْمَغِيثِ فَاسْتَبَشَرُوا بِهَا وَقَالُوا: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌ﴾ [الأحقاف: ٢٤]
 فَجَاءَتْهُمْ مِنْهَا رِيحٌ عَقِيمٌ فَأَهْلَكَتَهُمْ^(٢).
 وَنَجَّى هُودٌ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَهُ^(٣) فَأَتَوْا مَكَّةَ وَعَبَدُوا اللَّهَ فِيهَا حَتَّى مَاتُوا^(٤).

قوله: «تعريض^(٥) بمن آمن منهم»:

قال الطَّبْرِيُّ: يَعْنِي: إِذَا سَمِعَ الْمُؤْمِنُ أَنَّ الْهَلَكَاءَ اخْتَصَّ بِالْمُكْذِبِينَ، وَعَلِمَ أَنَّ
 سَبَبَ النِّجَاةِ هُوَ الْإِيمَانُ يَزِيدُ رَغْبَةً^(٦) فِيهِ وَيَعْظُمُ قَدْرُهُ عِنْدَهُ^(٧).

(١) في (ت): «ما».

(٢) رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١٠/٢٦٩ - ٢٧٤) عن ابن إسحاق.

(٣) في (خ): «هود ومن معه من المؤمنين».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/٤٤٨) عن ابن سابط عن النبي ﷺ بلفظ: «وكان النبي إذا هلك قومه
 ونجا هو والصالحون أتاه هو ومن معه فعبدوا الله بها حتى يموتوا، فإن قبر نوح وهود وصالح
 وشعيب بين زمزم والركن والمقام». قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ
 خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: «وهذا مرسل، وفي سنده ضعف».

(٥) في (س): «تعريض».

(٦) في (ز): «رغبته».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/٤٤٣).

(٧٣) - ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أََرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا إِسْوَاءَ مَا يَأْخُذُكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ﴾

﴿وَإِلَى ثَمُودَ﴾ قبيلة أخرى من العرب سُموا باسم أبيهم الأكبر ثمود بن عابر بن إرم بن سام بن نوح.
وقيل: سُموا به لقلّة مائتهم، من الثَمَدِ، وهو الماء القليل.
وقرئ مَصْرُوفًا^(١) بتأويل الحيّ أو باعتبار الأصل.
وكانت مساكنهم الجحز بين الحجاز والشام إلى وادي القرى.
﴿أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ صالح بن عبيد^(٢) بن آسف بن ماسح بن عبيد بن خادر بن ثمود.

﴿قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: معجزة ظاهرة الدلالة على صحّة نبوّتي، وقوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ استئناف لبيانها، و﴿آيَةٌ﴾ نصب على الحال والعامل فيها معنى الإشارة، و﴿لَكُمْ﴾ بيان لمن هي له آية.

(١) نسبت ليحيى بن وثاب والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٢٠)، و«البحر» (١٠/ ١٦٣).

(٢) قوله: «ابن عبيد» كذا في النسخ، ومثله في مطبوعات «تفسير البيضاوي» وحواشيه التي بين أيدينا، لكن الطاهر بن عاشور قال في «التحرير والتنوير» (٨/ ٢١٦): هو «ابن عبيل» بلام في آخره وبفتح العين، قال: وفي بعض هذه الأسماء اختلاف في حروفها في كتب التاريخ وغيرها أحسبه من التحريف، وهي غير مضبوطة سوى «عبيل» فإنه مضبوط في سميّه الذي هو جدّ قبيلته؛ كما في «القاموس». وانظر: «القاموس» (مادة: عبل).

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَ﴿لَكُمْ﴾ خَبَرًا عَامِلًا فِي ﴿ءَايَةٍ﴾، وَإِضَافَةُ النَّاقَةِ إِلَى اللَّهِ لِتَعْظِيمِهَا، وَلِأَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِ بِلَا وَسَائِطٍ وَأَسْبَابٍ مَعْهُودَةٍ وَلِذَلِكَ كَانَتْ آيَةً.

﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ الْعَشْبَ ﴿وَلَا تَمْسُوهُا بِسُوءٍ﴾ نَهَى عَنِ الْمَسِّ الَّذِي هُوَ مَقْدَمَةُ الْإِصَابَةِ بِالسُّوءِ الْجَامِعِ لِأَنْوَاعِ الْأَذَى مَبَالِغَةً فِي الْأَمْرِ وَإِزَاحَةً لِلْعُذْرِ. ﴿فِيَاخُذْكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ جَوَابُ النَّهْيِ^(١).

(٧٤) - ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ يُؤْتَا فَاذْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: أَرْضِ الْحِجْرِ ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا﴾؛ أَي: تَبْنُونَ فِي سُهُولِهَا، أَوْ مِنْ سُهُولَةِ الْأَرْضِ بِمَا تَعْمَلُونَ مِنْهَا كَاللِّبَنِ وَالْأَجْرِ.

﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ يُؤْتَا﴾، وَقُرِئَ: (تَنْحِتُونَ) بِالْفَتْحِ، وَ: (تَنْحَاتُونَ) بِإِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ^(٢).

وِانْتِصَابُ ﴿يُؤْتَا﴾ عَلَى الْحَالِ الْمَقْدَرَةِ، أَوْ الْمَفْعُولِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: بِيُوتَا مِنَ الْجِبَالِ، أَوْ (تَنْحِتُونَ) بِمَعْنَى: تَتَّخِذُونَ. ﴿فَاذْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(١) فِي (خ): «لِلنَّهْيِ».

(٢) الْقَرَاءَتَانِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي شَوَازِ الْقَرَاءَاتِ» (ص: ٥٠) عَنِ الْحَسَنِ، وَزَادَ فِي الْأَوَّلَى نَسْبَتَهَا لِلْأَعْمَشِ.

(٧٥ - ٧٦) - ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِكَ أَرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾.

﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾؛ أي: عن الإيمان ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾؛ أي: للذين استضعفوهم واستذلوهم ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بدل من (الذين استضعفوا) بدل الكل إن كان الضمير لـ ﴿قَوْمِهِ﴾، وبدل البعض إن كان لـ (الذين).
﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاحًا مَرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ قالوه على الاستهزاء.

﴿قَالُوا إِنَّا بِكَ أَرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ عدلوا به عن الجواب السوي الذي هو (نعم) تنبيهاً على أن إرساله أظهر من أن يشك فيه عاقل ويخفى على ذي رأي، وإنما الكلام فيمن آمن به ومن كفر، فلذلك قال: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ على المقابلة، ووضعوا ﴿آمَنْتُمْ بِهِ﴾ موضع (أرسل به) ردًا لما جعلوه معلوماً مسلماً.

قوله: «وضعوا ﴿آمَنْتُمْ بِهِ﴾ موضع (أرسل به)»:

قال ابن المنير: لو طابقوا لقالوا: إِنَّا بِالَّذِي أُرْسِلَ بِهِ كَافِرُونَ، لكن عدلوا عن ذلك لما فيه من إثبات رسالته، وهم يجحدونها، وقد ثبت مثل ذلك على وجه التهكم في قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، لكن هؤلاء بالغوا في التحرز حذرًا من التطيُّق بثبوت الرسالة^(١).

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٣)، و«فتوح الغيب» للطبيي

(٧٧) - ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يُصْلِحُ أَتَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا إِنْ كُنَّا مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾: فنحروها، أسند إلى جميعهم فعل بعضهم للملابسة، أو لأنه كان برضاهم ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾: واستكبروا عن امتثاله - وهو ما بلغهم صالح عليه السلام بقوله: ﴿فَذَرُوهَا﴾ - ﴿وَقَالُوا يُصْلِحُ أَتَيْنَا بِمَا نَعِدُنَا إِنْ كُنَّا مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٧٨ - ٧٩) - ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِينَ﴾ (٧٨) ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَلْقَوْمَ لَقَدْ أَتَيْتُكُمْ بِرِسَالَةٍ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّصِيحَ﴾.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾: الزلزلة ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِينَ﴾: حامدين ميّتين. روي أنهم بعد عادٍ عمّروا بلادهم وخلفوهم، وكثروا وعمّروا أعماراً طويلاً لا تفي بها الأبنية، ففتحوا البيوت من الجبال، وكانوا في خصبٍ وسعةٍ، فعتوا وأفسدوا في الأرض وعبدوا الأصنام، فبعث الله إليهم صالحاً من أشrafهم فأنذرهم، فسألوه آية فقال: آية آية تريدون؟ قالوا: اخرج معنا إلى عيدين فتدعو إلهك وتدعو آلهتنا، فمن استجب له أتبع، فخرج معهم فدعوا أصنامهم فلم تجبهم، ثم أشار سيّدهم جندع بن عمرو إلى صخرة منفردة يقال لها: الكاثبة، وقال له: اخرج من هذه الصخرة ناقةٌ مخترجةٌ جوفاء وبراء، فإن فعلت صدقناك، فأخذ عليهم صالح مواريقهم لئن فعلت ذلك لتؤمنن؟ فقالوا: نعم، فصلّى ودعا ربه، فتمخّضت الصخرة تمخّض النّوج بولدها فانصدعت عن ناقةٍ عسراء جوفاء وبراء - كما وصفوا - وهم ينظرون، ثم نتجت ولداً مثلها في العظم، فأمن به جندع في جماعة، ومنع الباقي من الإيمان

ذَوَابُ بن عمرو، والحبابُ صاحبُ أوثانِهِم، وربابٌ كاهِنُهُم^(١)، فَمَكَثَتِ النَّاقَةُ مع ولدها ترعى الشَّجَرَ وَتَرْدُ المَاءَ غُبًّا، فما ترفعُ رأسَهَا مِنَ البئرِ حَتَّى تَشْرَبَ كُلَّ ما فيها، ثُمَّ تَتَفَحَّجُ فيحلبون ما شاؤوا حَتَّى تَمْتَلِئَ أوانيهِم فيشربون ويدخرون، وكانت تَصِفُ بظهر الوادي فتهربُ مِنْها أَنْعامُهُمْ إلى بطنه، وَتَشْتُو بطنه فتهربُ مواشِيهِم إلى ظَهره، فشَقَّ ذلك عَلَيْهِم، وَزَيَّنَتْ عَقْرَهَا لَهُم عُنِيزَةً أمْ غَنَمٍ وَصدقةُ بنتِ الْمُخْتَارِ، فَعَقَرَوها وَاقْتَسَمُوا لحمها، فَرَقِيَ سَقْبُها جَبَلًا اسْمُهُ: قَارَةُ، فَرَعَا ثَلَاثًا فَقَالَ صالِحٌ لَهُم: أَدْرِكُوا الفَصِيلَ عَسَى أَنْ يُرْفَعَ عَنْكُمْ العَذَابُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ إِذْ انْفَجَّتِ الصَّخْرَةُ بَعْدَ رِغَائِهِ فدخلها، فقال لَهُم: تَصْبِحُ وُجُوهُكُمْ غَدًا مُصْفَرَّةً وَبَعْدَ غَدٍ مُحْمَرَّةً وَاليَوْمَ الثَّالِثُ مُسَوَّدَةٌ، ثُمَّ يَصْبِحُكُمْ العَذَابُ، فَلَمَّا رَأَوْا العَلَامَاتِ طَلَبُوا أَنْ يَقْتُلُوهُ فَأَنْجَاهُ اللهُ إلى أَرْضِ فَلَسْطِينَ، فَلَمَّا كَانَ ضُحُوهُ اليَوْمِ الرَّابِعِ تَحَنَّنُوا وَتَكَفَّنُوا بِالْأَنْطَاعِ فَأَتَتْهُمْ صِيحَةٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتَقَطَّعَتْ قُلُوبُهُمْ فَهَلَكُوا^(٢).

﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَنْقُورُ لَقَدْ أَتَلَعْتُكُمْ رَسُولًا رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ التَّصْحِيحَ﴾ ظاهرُهُ أَنَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ كَانَ بَعْدَ أَنْ أَبْصَرَهُم جاثمينَ، وَلَعَلَّهُ خَاطَبَهُمْ بِهِ بَعْدَ هَلَاكِهِمْ كَمَا خَاطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَهْلَ قَلِيبٍ بِدِرٍ وَقَالَ: «إِنَّا وَجَدْنَا مَا وَعَدْنَا رَبَّنَا حَقًّا، فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟»^(٣)، أَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْسِيرِ عَلَيْهِم.

(١) في (ت): «بن كاهنهم».

(٢) رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١٠/٢٨٦ - ٢٩٥) عن ابن إسحاق بعضه، والبعض الآخر عن ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس.

(٣) في (خ) و(ت): «ما وعد».

(٤) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥)، من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

قوله: «تَتَفَحَّجُ»، بفاءٍ وحاءٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٍ.

قال في «الصحيح»: التَّفَحُّجُ مثل التَّفَشُّجِ، وهو أن يفرجَ بينَ رجليه^(١).

قوله: «سَقْبُهَا»:

السَّقْبُ: الذَّكْرُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ^(٢).

(٨٠ - ٨١) - ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾

﴿إِنَّكُمْ لَأَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ﴾ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾.

﴿وَلَوْطًا﴾؛ أي: وأرسلنا لوطاً ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾: وقتَ قوله لهم، أو: واذكُرْ لوطاً و﴿إِذْ﴾ بدلٌ منه.

﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ توبيخٌ وتقرُّعٌ على تلك الفعلِ المتماذيةِ في القبح.

﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾: ما فعلها قبلكم أحدٌ قطُّ، والباءُ للتَّعْدِيَةِ، و﴿مِنْ﴾ الأولى لتأكيدِ النَّفْيِ والاستغراقِ، والثَّانيةُ للتَّبْعِيضِ، والجُمْلَةُ اسْتِنَافٌ مَقَرَّةٌ لِلْإِنْكَارِ، كأنَّه وبَّخهم أولاً بِإِتْيَانِ الْفَاحِشَةِ ثُمَّ باختراعِها فَإِنَّهُ أَسْوَأُ.

﴿إِنَّكُمْ لَأَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ﴾ بيانٌ لقوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ وهو أَبْلَغُ فِي الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَفْصٌ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ على الْإِخْبَارِ الْمُسْتَأْنَفِ^(٣).

(١) انظر: «الصحيح» للجوهري (مادة: فحج).

(٢) المصدر السابق (مادة: سقب).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٥)، و«التيسير» (ص: ١١١).

و﴿مَهْوَةً﴾ مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موقع ^(١) الحال. وفي التقييد بها: وصفهم بالبهيمية الصرفة، وتنبية على أن العاقل ينبغي أن يكون الداعي له إلى المباشرة طلب الولد وبقاء النوع، لا قضاء الوطر.

﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ إضرابٌ عن الإنكار إلى الإخبار عن حالهم التي أدت بهم إلى ارتكاب أمثالها، وهي ^(٢) اعتياد الإسراف في كل شيء، أو عن الإنكار عليها إلى الذم على جميع معاييرهم، أو عن محذوفٍ مثل: لا عذر لكم فيه بل أنتم قوم عادتكم الإسراف.

قوله: «أي: وأرسلنا لوطاً إلى قومه، أو: واذكر لوطاً، و﴿إِذْ﴾ بدلٌ منه»:

قال الطيبي: على هذا عطفُ جملةِ القصّةِ على مثلها، وعلى الأوّل هو من عطف بعض مفردات الجملة على مثله؛ أي: لقد أرسلنا نوحاً ولوطاً.

وقوله: (إِذْ) ظرفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ معناه الزمانُ أو القرنُ الذي أُرسل فيه لوطٌ.

قيل: إن الوقت الحقيقي لقوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَنَاحَةَ﴾ هو الجزء المعني ^(٣) من الزمان الذي وقع فيه هذا الكلام، وذلك الجزء لا يصح أن يكون ظرفاً للإرسال، لكن كما أن ذلك الجزء زمانٌ هذا القول، فكذلك ذلك اليوم، وذلك الشهر، وتلك السنة، وذلك القرن، فيتحقق من هذا التقرير معنى الأين ^(٤) الحقيقي وغير الحقيقي.

(١) في (ت): «موضع».

(٢) في (ت): «وهو».

(٣) كذا في (ز)، وفي (س): «لمعنى»، وفي «فتوح الغيب»: «المعين».

(٤) في «فتوح الغيب»: «الأثر».

وعلى عطفِ القِصَّةِ على القِصَّةِ و(إذ) بدلٌ يكونُ أَفِيدَ، وذلك أن ذكرَ الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم لثَبَّتِ قَلْبَ الرِّسُولِ ﷺ وَتَسْلِيَّتِهِ مِمَّا يُقَاسِي مِنْ قَوْمِهِ؛ أي: اذكرُ تلكَ الحَالَةَ وَصَوَّرَهَا فِي نَفْسِكَ لِتَعْلَمَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ السَّالِفَةَ دَرَجُوا عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مَعَ الْقَوْمِ^(١).

قوله: «والباءُ للتَّعْدِيَةِ»:

قال أبو حيان: مَعْنَى التَّعْدِيَةِ هُنَا قَلِقُ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الْمُعْدِيَّةَ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ بِجَعْلِ الْمَفْعُولِ^(٢) الْأَوَّلِ يَفْعُلُ ذَلِكَ الْفِعْلَ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ فَهِيَ كَالْهَمْزَةِ، فِإِذَا قُلْتَ: (صَكَّكْتُ الْحَجَرَ بِالْحَجَرِ)؛ أي: جَعَلْتُ الْحَجَرَ يَصُكُّ الْحَجَرَ، وَكَذَلِكَ: (دَفَعْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو عَنْ خَالِدٍ) مَعْنَاهُ: أَذْفَعْتُ زَيْدًا عَمْرًا؛ أي: جَعَلْتُ زَيْدًا يَدْفَعُ عَمْرًا عَنْ خَالِدٍ، فَلِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ تَأْثِيرٌ فِي الثَّانِي، وَلَا يَتَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى هُنَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ^(٣).

قوله: «وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبْعِيضِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: فَيَكُونُ بَدَلًا مِنْ مَحَلٍّ ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾؛ أي: مَا سَبَقَكُمْ بِهَا بَعْضُ الْعَالَمِينَ؛ أي: أَنْتُمْ تَفَرَّدْتُمْ بِهَذَا^(٤) الْفِعْلِ مِنْ بَيْنِ مَنْ عَدَاكُمْ مِنَ الْعَالَمِينَ^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٥٧-٤٥٨).

(٢) في النسخ الخطية: «الفل»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧٩).

(٤) في (ز): «أنتم تعودتم هذا».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٥٨).

قوله: «والجُمْلَةُ استئناف»:

قال الطَّبِيُّ: أي: مُبْتَدَأَةٌ، وهو الاستئناف اللُّغَوِيُّ لا الاصطِلَاحِي^(١).

قوله: «وَشَهْوَةٌ» مفعولٌ له، أو مصدرٌ في مَوْقعِ الحالِ بمعنى: مُشْتَهَيْن.

قال الطَّبِيُّ: الفرق بينهما: أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ حَالًا كَانَ الْمَطْلُوبُ مُجَرَّدَ الذَّمِّ فِي مُتَابَعَةٍ^(٢) الشَّهْوَةِ^(٣) وَالْجَرِي عَلَى الطَّبِيعَةِ.

وَإِذَا قُدِّرَ مَفْعُولًا لَهُ، يَعُودُ مَعْنَاهُ إِلَى تَقْيِيحِ تَوْخِي قَلْبِ الْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي وَضْعِهَا: أَنْ تَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى بَقَاءِ النَّوعِ وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ، أَوْ وَسِيلَةً إِلَى التَّعَفُّفِ وَالتَّخَلِّي لِلْعِبَادَةِ، فَإِذَا جُعِلَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ هُوَ الشَّهْوَةُ كَانَ أَسْمَجَ وَأَقْبَحَ مِنْ طَلَبِ مُجَرَّدِ الشَّهْوَةِ^(٤).

(٨٢ - ٨٤) - ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْطَهَرُونَ﴾ (٨٢) فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْفَاسِقِينَ (٨٣) وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَذَابَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴿.

﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾؛ أي: ما جاؤوا بما يكون جواباً عن كلامه، ولكنهم قابلوا نصحه بالأمر بإخراجه فيمن معه من المؤمنين من قريتهم والاستهزاء بهم، فقالوا: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْطَهَرُونَ﴾؛ أي: من الفواحش.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٥٩).

(٢) في (س): «متابعة في».

(٣) قوله: «في مُتَابَعَةِ الشَّهْوَةِ» ليست في المطبوع من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٦٠).

﴿ فَأَجْبَيْنَهُ وَأَهْلَهُ ﴾؛ أي: مَنْ آمَنَ بِهِ ﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ﴾ واهله فإنها كانت تُسرُّ الكفر.

﴿كَانَتْ مِنْ الْغَائِبِينَ﴾: من الذين بقُوا في ديارهم فهلكوا، والتذكير لتغليب الذكور.

﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾؛ أي: نوعاً من المطر عجيباً، وهو مبين بقوله: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢].

﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَذَابَ الْمُجْرِمِينَ﴾ رُوي أَنَّ لوطَ بْنَ هَارَانَ بْنَ تَارَخَ لَمَّا هَاجَرَ مَعَ عَمِّهِ إِبْرَاهِيمَ إِلَى الشَّامِ نَزَلَ بِالْأُرْدُنِّ، فَأَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ^(١) سَدُومَ لِيَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ وَيُنْهَاهُمْ عَمَّا اخْتَرَعُوهُ مِنَ الْفَاحِشَةِ، فَلَمْ يَنْتَهُوا عَنْهَا، فَأَمْطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْحِجَارَةَ فَهَلَكُوا.

وقيل: خَسَفَ بِالْمُقِيمِينَ مِنْهُمْ وَأَمْطَرَتِ الْحِجَارَةُ عَلَى مُسَافِرِيهِمْ.

قوله: «سَدُوم»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بَفَتْحِ السِّينِ، قَرْيَةٌ قَوْمِ لُوطٍ، وَالذَّالُّ مُعْجَمَةٌ فِي^(٢) رِوَايَةِ الْأَزْهَرِيِّ دُونَ غَيْرِهِ^(٣).

(١) في (ت): «إلى أرض».

(٢) في (س): «وهي».

(٣) كَذَا ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» (١٢ / ٢٦٠) نَقْلًا عَنْ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَزَالِ وَالْمَفْسَدِ».

وَانْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٤٧ / أ).

(٨٥) - ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَ تَكْثُفٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾؛ أي: وأرسلنا إليهم - وهم أولادُ مدينَ بن إبراهيم - شعيب بن ميكائيل بن يشجر بن مدين، وكان يقال له: خطيبُ الأنبياء؛ لحسنِ مُراجعتِهِ قومه.

﴿قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَ تَكْثُفٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يريد: المعجزة التي كانت له، وليس في القرآن أنها ما هي.

وما رُوِيَ من محاربة عصا موسى للتنين، وولادة الغنم التي دفعها الدرع خاصة وكانت الموعودة له من أولادها، ووقوع عصا آدم على يده في المرات السبع = متأخر عن هذه المقولة، ويحتمل أن تكون كرامة لموسى أو إرهاباً لنبوته.

﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ﴾؛ أي: آله الكيل، على الإضمار أو إطلاق الكيل على المكيال كالعش على المعاش؛ لقوله: ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ كما قال في سورة هود: ﴿أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾، أو: فأوفوا الكيل ووزن الميزان، ويجوز أن يكون ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ مصدرًا كالميعاد.

﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾: ولا تنقصوهم حقوقهم، وإنما قال: ﴿أَشْيَاءَهُمْ﴾ للتعميم تنبيهاً على أنهم كانوا يبخسون الجليل والحقير والقليل والكثير. وقيل: كانوا مكاسين لا يدعون شيئاً إلا مكسوه.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بالكفرِ والحَيْفِ ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾: بعدما
أصلَح أمرَها وأهلَها الأنبياءُ وأتباعُهم بالشرائعِ، أو: أصلَحُوا فيها، والإضافةُ إليها^(١)
كالإضافةِ في ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].
﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى العملِ بما أمرُهم
به ونهاهم عنه، ومعنى الخيرية: إمَّا الزيادةُ مُطلقاً، أو في الإنسانية وحسنِ
الأحدوثِ وجمع المال.

قوله: «وكان يُقال له: خطيبُ الأنبياء»:

أخرج ابنُ عساکر عن ابنِ عباسٍ قال: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا ذَكَرَ شُعيباً قال^(٢):
«ذاكَ خطيبُ الأنبياء»؛ لحسنِ مُراجعتِهِ قَوْمَهُ^(٣).

قوله: «وارهاصاً»:

قال الطَّبِيُّ: هو أن يُظهِرَ اللهُ على يَدِ مَنْ سَيَصِيرُ نَبِيّاً خوارقَ العاداتِ^(٤).

قوله: «أو: أصلَحُوا فيها...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: بيانُ لكونِ المَعْنَى على الظَّرْفِيَّةِ، وإلا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ مِنْ

(١) في (أ): «فيها».

(٢) في (ز): «يقول».

(٣) رواه ابن عساکر عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٣/ ٥٠٠ - ٥٠١)، وذكره ابن عساکر في
«تاريخ دمشق» (١٠ / ٦٠) عن أبي إدريس الخولاني، وذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق»
(١٠ / ٣١٠) عن الأحنف، ورواه الحاكم في «المستدرک» (٤٠٧١)، والطبري في «تفسيره» (١٠ /
٣٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٩٢١) عن ابن إسحاق مرسلًا.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٦٥).

إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ حَيْثُ جَعَلَ الْأَرْضَ مُصْلِحَةً عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، كَمَا جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ مَآكِرِينَ^(١).

(٨٦ - ٨٧) ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ. وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ وَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٨٨) وَلَئِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ءَامَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ. وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿.

﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾: بِكُلِّ طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الدِّينِ كَالشَّيْطَانِ، وَصِرَاطُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا لَكِنَّهُ يَتَشَعَّبُ إِلَى مَعَارِفَ وَحُدُودٍ وَأَحْكَامٍ، وَكَانُوا إِذَا رَأَوْا أَحَدًا يَسْعَى فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَنَعُوهُ.

وَقِيلَ: كَانُوا يَجْلِسُونَ عَلَى الْمَرَاصِدِ فَيَقُولُونَ لِمَنْ يُرِيدُ شُعْبِيًّا: إِنَّهُ كَذَّابٌ فَلَا يَفْتِنَنَّكَ عَنْ دِينِكَ، وَيُوعِدُونَ مَنْ ءَامَنَ بِهِ. وَقِيلَ: كَانُوا يَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ.

﴿وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يَعْنِي: الَّذِي قَعَدُوا عَلَيْهِ، فَوُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ بَيَانًا لـ ﴿كُلِّ صِرَاطٍ﴾، وَدَلَالَةً عَلَى عِظَمِ مَا يَصُدُّونَ عَنْهُ، وَتَقْبِيحًا لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ. أَوْ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِ﴾؛ أَي: بِاللَّهِ، أَوْ: بِكُلِّ صِرَاطٍ عَلَى الْأَوَّلِ، وَ﴿مَنْ﴾ مَفْعُولٌ ﴿تَصُدُّونَ﴾ عَلَى إِعْمَالِ الْأَقْرَبِ، وَلَوْ كَانَ مَفْعُولٌ ﴿تُوعِدُونَ﴾ لَقَالَ: وَتَصَدُّوهُمْ. وَ﴿تُوعِدُونَ﴾ بِمَا عَطَفَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿تَقْعُدُوا﴾.

(١) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٤٧/أ).

﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: وتطلبون لسبيل الله عوجًا بإلقاء الشبه أو وصفها للناس بأنها معوجة.

﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ عَدُّكُمْ أو عُدُّكُمْ ﴿فَكَثَّرَكُمُ﴾ بالبركة في النسل أو المال^(١).

﴿وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ من الأمم قبلكم واعتبروا بهم.
 ﴿وَلِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا﴾
 فترَبَّصُوا ﴿حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾؛ أي: بين الفريقين بنصر المحقين على المبطلين، فهو وعد للمؤمنين ووعد للكافرين.
 ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ إذ لا معقب لحكمه ولا خيف فيه.

قوله: «بكل طريق من طرق الدين»:

قال الطيبي: يعني: القعود على الصراط تمثيل، مثل إغواءهم الناس عن دين الحق بكل ما يمكن من الحيل بمن يريد أن يقطع الطريق على السابلة فيكمن لهم من حيث لا يدرون^(٢).

وقال أبو حيان: حمل^(٣) القعود والصراط على المجاز، والظاهر أنه حقيقة، وأنهم كانوا يقعدون على الطرقات القصية إلى شعيب، فيتوعدون من أراد المجيء إليه ويصدونه ويقولون: إنه كذاب^(٤).

(١) في (ت): «والمال».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٨).

(٣) أي الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٣١).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٩٠ - ١٩٢)، وما روجه هو ما روي عن ابن عباس، وقادة، والسدي كما رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣١٣ - ٣١٤).

قوله: «وقيل: كانوا يجلسون على المراصد...» إلى آخره.

قال الطيبي: فعلى هذا لا يكون تمثيلاً^(١)، ولا يكون تصدون^(٢) حالاً، ولا سبيل الله^(٣) من وضع الظاهر موضع المضمّر، كما في الوجه السابق.

﴿تَوَعَّدُونَ﴾ استئناف لبيان المقتضى، كأنه لما قال لهم: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾ قالوا: لم ذلك؟ فأجيب: لأنكم توعدون وتصدون عن سبيل الله وعن دين الله^(٤).

وقال الشيخ سعد الدين: على هذا الوجه، هل يكون ﴿تَوَعَّدُونَ﴾ وما عطف عليه حالاً؟ فقول: لا بل استئنافاً، والأظهر الحال^(٥).

(٨٨ - ٨٩) - ﴿قَالَ أَلَمْ أَلْزِمَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ نَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ﴾ (٨٨) قَدْ أَفْرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّسْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا أَفَتَحْبِطُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾.

﴿قَالَ أَلَمْ أَلْزِمَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ نَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾؛ أي: ليكونن أحد الأمرين: إما إخراجكم من القرية، أو عودكم في الكفر، وشعيب لم يكن في ملتهم قط لأن الأنبياء لا يجوز عليهم الكفر مطلقاً،

(١) في (س): «إلا تمثيلاً»، والمثبت من (ز) و«فتح الغيب».

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٧٠).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٧/ أ).

لكن غلبوا الجماعة على الواحد فخطب هو وقومُه بخطابهم، وعلى ذلك أجرى الجواب في قوله:

﴿قَالَ أَوْلَوْكَأَكْرِهِينَ﴾؛ أي: كيف نَعُودُ فيها ونحن كارهون لها؟! أو: أُنْعيدوننا في حال كراهتنا؟!

﴿قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾: قد اختلقنا عليه ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بِعَدَا بَيْنَنَا وَاللَّهِ مِنَّا﴾ شرط جوابه محذوفٌ دليُّه: ﴿قَدْ افْتَرَيْنَا﴾، وهو بمعنى المستقبل لأنه لم يَقْعُ، لكنه جعل كالأوقع للمبالغة، وأدخل عليه ﴿قَدْ﴾ لتقريبه من الحال؛ أي: قد افترينا الآن إِنْ هَمَمْنَا بالعود بعد الخلاص منها حيث نَزَعُم أَنَّ اللَّهَ نِدَاءٌ، وأنه^(١) قد تَبَيَّنَ لنا أَنَّ مَا كُنَّا عليه باطلٌ وما أنتم عليه حقٌّ.

وقيل: إِنَّه جوابُ قَسَمٍ وتقديره: واللَّهِ لَقَدْ افْتَرَيْنَا.

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا﴾: وما يَصِحُّ لنا ﴿أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ خذلاننا وارْتِدَادَنَا، وفيه دليلٌ على أَنَّ الْكُفْرَ بِمَشِيئَتِهِ.

وقيل: أَرَادَ به حَسَمَ طَمَعِهِمْ في العودِ بالتعليق على ما لا يَكُونُ.

﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾؛ أي: أحاطَ علمُه بكلِّ شيءٍ مما كَانَ وما يَكُونُ مِنَّا وَمِنْكُمْ.

﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ في أَنْ يُثَبِّتَنَا على الإيمانِ وَيُخَلِّصَنَا من الأشرار.

﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾: احْكَمْ بَيْنَنَا، والْفَتْحُ: القاضي، والْفَتْحَةُ: الحكومة.

(١) في (ت): «أو أنه».

أو: أظهر أمرنا حتى ينكشف ما بيننا وبينهم، ويتميز المحق من المبطل، من فتح المشكل: إذا بينه.

﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاضِلِينَ﴾ على المعنيين.

قوله: «لكن غلبوا الجماعة...» إلى آخره.

قال ابن المنير: وقد يستعمل (عاد) من أخوات كان بمعنى صار، فلا يستدعي الرجوع إلى حالة سابقة، بل عكس ذلك، وهو الانتقال من حالة سابقة إلى حالة مستأنفة، كأنهم قالوا: أو لتصيرن كفاراً في ملتنا^(١).

قوله: «وعلى ذلك أجرى الجواب»:

قال الطيبي: أي: أجابهم كما أوردوا عليه كلامهم من التغليب ليتطابقاً، ويجوز أن يكون على المشاكلة^(٢).

(٩٠ - ٩١) - ﴿وَقَالَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمْ شُعْبًا إِذْكَرُوا لَأَخْذِيَنَّكُمْ﴾^(١)
فَأَخَذَهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِيمِينَ ﴿٩١﴾

﴿وَقَالَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمْ شُعْبًا﴾ وتركتهم دينكم ﴿إِذْكَرُوا لَأَخْذِيَنَّكُمْ﴾
لاستبدالكم ضلالتهم بهذاكم، أو لفوات ما يحصل لكم بالبخس والتطفيف، وهو ساد مسد جواب الشرط والقسم الموطأ باللام.

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٩)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٧٣).

﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾: الزَّلْزَلَةُ، وفي سورة الحجر: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [الحجر: ٧٣]، ولعلها كانت من مبادئها ﴿ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنُودًا ﴾: أي: في مدينتهم.

(٩٢ - ٩٣) - ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٩٢) ﴿ فَنُودِيَ عَنْهُمْ ﴾ (٩٣) ﴿ فَقَالُوا لَقَدْ أَتَيْنَاكُمْ بِرُسُلٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَنَصَحْتُمْ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَأَ عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾.

﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا ﴾ مبتدأ خبره: ﴿ كَانُوا لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾: أي: استوصلوا كأن لم يقيموا بها، والمعنى: المنزل.

﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ ديناً ودنياً، لا الذين صدقوه وأتبعوه - كما زعموا - فإنهم الرابحون في الدارين، وللتنبية على هذا والمبالغة فيه كرر الموصول، واستأنف بالجملة، وأتى بهما اسميتين.

﴿ فَنُودِيَ عَنْهُمْ وَقَالُوا لَقَدْ أَتَيْنَاكُمْ بِرُسُلٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَنَصَحْتُمْ لَكُمْ ﴾ قاله تأسفاً بهم لشدة حزنه عليهم، ثم أنكر على نفسه فقال: ﴿ فَكَيْفَ آسَأَ عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ ليسوا أهل حزنٍ لاستحقاقهم ما نزل عليهم بكفرهم.

أو قاله اعتذاراً عن عدم شدة حزنه عليهم، والمعنى: لقد بالغت في الإبلاغ والإنذار وبذلت وسعي في النصيح والإشفاق فلم تُصدقوا قولي، فكيف آسى عليكم؟

وقرئ: (فَكَيْفَ إِيَّاسَى) بإمالتين^(١).

قوله: «واستأنف الجملة»:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). عن يحيى بن وثاب وطلحة. وهو ابن مصرف.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يعني ابتداء ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا﴾ ﴿مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ﴾^(١).
وقال الطَّبَّيُّ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا رَتَّبَ الْعَذَابَ بِأَخْذِ الرَّجْفَةِ عَلَى التَّكْذِيبِ وَالْعِنَادِ
وَتَرَكَهُمْ جَائِمِينَ^(٢) لَا حَرَكَ بِهِمْ أَتَجَهَّ لِسَائِلٍ أَنْ يَسْأَلَ: إِلَى مَاذَا صَارَ مَالُ أَمْرِهِمْ بَعْدَ
الْجُنُومِ؟

فَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا لَمْ يَنْفَوُا فِيهَا﴾؛ أَي: اسْتَوْصِلُوا وَتَلَاَشْتُ جُسُومَهُمْ^(٣)
كَأَنَّ لَمْ يُقِيمُوا فِي دِيَارِهِمْ.

ثُمَّ سَأَلَ: أَخْصَصَ الدَّمَارُ بِهِمْ أَمْ تَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِمْ؟
فَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا لَمْ يَنْفَوُا فِيهَا﴾؛ أَي: اخْتَصَّ الدَّمَارُ بِهِمْ،
فَجُعِلَتْ صِلَةُ الْأُولَى^(٤) ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ دُونَهَا غَوْلٌ^(٥)
وَلِذَلِكَ بُولِغَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ دِمَارِ الْقَوْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانُوا لَمْ يَنْفَوُا فِيهَا﴾، فَأَوْثَرَ
تَقْوَى الْحُكْمِ عَلَى التَّخْصِصِ.

وَجُعِلَتْ صِلَةُ الثَّانِيَةِ عِلَّةٌ لَوْجُودِ الْخَبَرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ جَنَاتُ
النَّعِيمِ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ دَرَكَاتُ الْجَحِيمِ)^(٦).

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٧/ب).

(٢) في (ز) و«فتوح الغيب»: «وتركهم هامدين».

(٣) في (ز): «وتلاشت حياتهم».

(٤) في النسخ الخطية: «الأول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) البيت لعبد بن الطبيب، وهو في «المفضليات» للمفضل الضبي (ص: ١٣٦)، وقد تقدم.

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/٤٧٩).

قوله: «ثُمَّ أَنْكَرَ عَلَى نَفْسِهِ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: جَرَدَ مِنْ نَفْسِهِ شَخْصًا وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ حُزْنَهُ عَلَى قَوْمٍ لَا يَسْتَحِقُّونَهُ،
كما فعل امرئ القيس في قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ^(١)

(٩٤ - ٩٥) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ
يَضُرَّعُونَ﴾^(٢) ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ
فَأَخَذْتَهُمْ بَفْتَةٍ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾: بالبؤس والضَّرَّاءُ
لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾: كي يَنْضَرَّعُوا وَيَتَذَلَّلُوا.
﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾؛ أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاءِ
وَالشَّدَّةِ السَّلَامَةِ وَالسَّعَةِ ابتلاءً لهم بالأمرين.
﴿حَتَّى عَفَوْا﴾ كثروا عَدَدًا وَعُدَدًا، يقال: عفا النَّبْتُ: إذا كَثُرَ، ومنه: إعفاءُ اللَّحَى.
﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ كفرانًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ، ونسيانًا لذكره،
واعتقادًا بأنَّه من عادة الدهر يعاقبُ في النَّاسِ بين الضَّرَّاءِ والسَّرَّاءِ، وقد مَسَّ
آبَاءَنَا مِنْهُ شَيْءٌ مِّثْلُ مَا مَسَّنَا.
﴿فَأَخَذْتَهُمْ بَفْتَةٍ﴾: فجأةً، ﴿وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بنزولِ العقابِ^(٣).

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في «ديوانه» (ص: ٨٧)، وانظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٦/ ٤٨١).

(٢) في (ت): «العذاب».

(٩٦) - ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ يعني: القرى المدلول عليها بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ وقيل: مكة وما حولها.

﴿ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا﴾ مكان كفرهم وعصيانهم.

﴿لَفَنَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾: لو سغنا عليهم الخير ويسرناه لهم من كل جانب، وقيل: المراد: المطر والنبات.

وقرأ ابن عامر: ﴿لَفَنَحْنَاهُمْ﴾ بالتشديد^(١).

﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ من الكفر والمعاصي.

قوله: «ويسرناه لهم من كل جانب»:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أن ذكر السماء والأرض لتعميم الجهات، لا ليتبين ما منه البركات، كما هو رأي من فسرها بالمطر والنبات^(٢).

(٩٧ - ٩٩) - ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَاعِمُونَ﴾ (٩٧) ﴿أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٩٨) ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا أَقْطَمُ الْخُسِيُّونَ﴾.

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ عطف على قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْثَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وما بينهما اعتراض، والمعنى: أبعد ذلك أمين أهل القرى؟

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٨/أ).

﴿أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا﴾: تَبَيَّنَتْ، أَوْ: وَقَتْ بَيَاتٍ، أَوْ: مَبَيَّنَتْ، أَوْ: مَبَيَّنَتْ، وهو في الأصلِ مصدرٌ بمعنى البَيِّنَاتِ، ويعني التَّبَيَّنَتْ كَالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ.
 ﴿وَهُمْ نَاقِمُونَ﴾: حَالٌ مِنْ صَمِيرِهِمُ الْبَارِزِ، أَوْ الْمُسْتَرِ فِي ﴿يَكُنَّا﴾.
 ﴿أَوَّامِنَ أَهْلِ الْقُرَى﴾: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿أَوْ﴾ بِالشُّكُونِ عَلَى التَّرْدِيدِ^(١).

﴿أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى﴾: ضُحْوَةُ النَّهَارِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ضَوْءُ الشَّمْسِ إِذَا ارْتَفَعَتْ.

﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: يَلْهُونَ مِنْ فَرَطِ الْعَقْلَةِ، أَوْ: يَشْتَغِلُونَ بِمَا لَا يَنْفَعُهُمْ.
 ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾: تَقْرِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾، وَ﴿مَكْرَ اللَّهِ﴾ اسْتِعَارَةٌ لاسْتِدْرَاجِ الْعَبْدِ وَأَخْذِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ.
 ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْاَلْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾: الَّذِينَ خَسِرُوا بِالْكَفْرِ وَتَرَكُوا النَّظَرَ وَالْاِعْتِبَارَ.

قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾ عطفٌ على قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْنَةً﴾:

في «حاشية الطيبي»: قال صاحبُ «الفرائد»: ما ذَكَرُ يُشْكِلُ بِمَا قِيلَ: إِنَّ لَهُمْ زَمَةَ الاسْتِفْهَامِ صَدَرَ الْكَلَامِ، فَلَمْ يَجْزِ عَطْفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَقَبْلَ الْوَاوِ^(٢).

وقال صاحبُ «الإيجاز»: إِنَّمَا تَدْخُلُ أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى فَاءِ الْعَطْفِ مَعَ مُنَافَاةِ الْعَطْفِ لِلِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ التَّنَافِيَّ فِي الْمُفْرَدِ؛ إِذَا الثَّانِي إِذَا عَمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ كَانَ مِنْ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٦)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦/ ٤٨٧).

الكلام الأول، والاستئناف يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مِنْهُ، وَيَصِحُّ ذَلِكَ فِي عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى اسْتِنَافٍ جُمْلَةٍ بَعْدَ ^(١) جُمْلَةٍ ^(٢).

وقال الطَّيْبِيُّ: الْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ مُقَحَّمَةٌ مَزِيدَةٌ لِتَقْرِيرِ مَعْنَى الْإِنْكَارِ أَوْ التَّقْرِيرِ، فَتَدْخُلُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْحَالِ وَعَامِلِهَا، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الزَّجَّاجُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَقْنَحَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُقَدِّمَنَ فِي النَّارِ﴾ ^(٣).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: اخْتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ فِي الْوَائِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، فَقِيلَ: عَطْفٌ عَلَى مَذْكَورٍ قَبْلَهَا لَا مُقَدَّرٍ بَعْدَهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ قَطُّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَقِيلَ: بَلْ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.

وصاحبُ «الكشاف» يَحْمِلُهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى هَذَا، وَفِي بَعْضِهَا عَلَى ذَاكَ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْمَقَامِ وَسِيَاقِ ^(٤) الْكَلَامِ.

ولم يلزم بطلانُ صَدَارَةِ الْهَمْزَةِ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي دَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ وَتَعَلَّقَ مَعْنَاهَا بِمَضْمُونِهِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ لِإِفَادَةِ إِنْكَارِ جَمْعِ الثَّانِي ^(٥) مَعَ الْأَوَّلِ أَوْ وَقُوعِهِ بَعْدَهُ مُتَرَاخِيًا أَوْ غَيْرَ مُتَرَاخٍ.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى عَلَى الْمُحْصِلِ أَنَّ هَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْهَمْزَةَ

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: «عَلَى»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «إِيجَازِ الْبَيَانِ» وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ».

(٢) انْظُرْ: «إِيجَازِ الْبَيَانِ» لِبَيَانِ الْحَقِّ النِّسَابُورِيِّ (١/ ٣٣٧).

(٣) انْظُرْ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِلزَّجَّاجِ (٤/ ٣٤٩)، وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّيْبِيِّ (٦/ ٤٨٧).

(٤) فِي «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ»: «مَسَاقٌ».

(٥) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ: «الْجَمْعُ الثَّانِي»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ».

مُفَحِّمَةٌ مَزِيدَةٌ [لتقرير معنى] الإنكارِ أو التَّقريرِ؛ أي: مُفَحِّمَةٌ عَلَى الْمَعْطُوفِ مَزِيدَةٌ بَعْدَ اعْتِبَارِ عَطْفِهِ، وَلَمْ يُرَدَّ أَنَّهَا مَزِيدَةٌ بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الصَّلَةِ غَيْرِ مَذْكُورَةٍ لِإِفَادَةِ مَعْنَاهَا...

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا جَعَلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بِمَآكِلِهِمْ أَوْ أَيْكُسُوبُونَ﴾ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ مَسَاقَ^(١) ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى﴾ إِلَى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ مَسَاقُ التَّكْرِيرِ وَالتَّأَكِيدِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ فَإِنَّهُ لِبَيَانِ حَالِ الْقُرَى وَقِصَّةِ هَلَاكِهَا قَصْدًا، فَالْعَطْفُ عَلَيْهِ أَنْسَبُ وَإِنْ كَانَ هَذَا أَقْرَبَ^(٢).

قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾... إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَرِيدُ أَنَّ ﴿يَكْسِبُونَ﴾ إِذَا جُعِلَ بِمَعْنَى الْبَيْتُوتَةِ فُتْصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ لَكُونُهُ نَوْعًا فِيهِ، أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ لَكُونُهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَوْ مِنْ ﴿بَاسْتَنَا﴾ لَكُونُهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ^(٣).

قوله: «تقرير لقوله: ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلَ الْقُرَى﴾»:

قال الطَّبَّيْ: فَحَيْثُ نَزَلَ مَكْرُ اللَّهِ عِبَارَةً عَمَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَاسْتَنَا﴾

(١) في (ز): «لأن سياق».

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٤٨/أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/أ)، وعبارته: «يريد أنَّ ﴿يَكْسِبُونَ﴾ إِذَا جُعِلَ بِمَعْنَى الْبَيْتُوتَةِ فُتْصَبَ عَلَى الْحَالِ لَكُونُهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ عَلَى الظرف بحف المضاف، وإن جُعِلَ بِمَعْنَى التَّيْبِيتِ فُتْصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ﴿بَاسْتَنَا﴾ لَكُونُهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ مِنْ ضَمِيرِ (جاءهم) لَكُونُهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ (جاءهم) لَكُونُهُ نَوْعًا مِنْهُ».

الآيتين، والفاء في ﴿فَلَا يَأْمَنُ﴾ للعطف على مُقَدَّرٍ، والهمزة في قوله ﴿أَفَأَمَّنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ للتقريع والتوبيخ، يعني: بعدما عرفوا ذلك آمنوا واطمأنوا، فإذا خسرُوا؛ لأنَّه لا يأمنُ مكرَ الله إلا القومُ الخاسرون^(١).

(١٠٠) - ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنُطْبِعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا﴾؛ أي: يخلفون من خلا قبلهم ويرثون ديارهم، وإنما عدِّي ﴿يهدي﴾ لأنَّه بمعنى: يبين.

﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾: أنَّ الشَّانَ لو نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بجزاء ذُنُوبِهِمْ كما أَصَبْنَا مَنْ قَبْلَهُمْ، وهو فاعلٌ ﴿يَهْدِ﴾، وَمَنْ قرأه بالنون^(٢) جعله مفعولاً.

﴿وَنُطْبِعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾؛ أي: يغفلون عن الهداية، أو منقطعٌ عنه بمعنى: ونحن نطبعُ، ولا يجوزُ عطفه على ﴿أَصَبْنَهُمْ﴾ على أنَّه بمعنى: وطبَعْنَا؛ لإفضائه إلى نفي الطَّبَعِ عنهم؛ لأنَّه في سياق جواب ﴿لَوْ﴾^(٣).

﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ سماعٌ تفهُّمٍ واعتبارٍ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٩٠).

(٢) القراءة بالياء قراءة الجمهور، وبالنون تنسب لقتادة ومجاهد وأبي عبد الرحمن السلمي ويعقوب.

انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٦٤ و ١٤٠)،

و«تفسير البغوي» (٣/ ٢٦٠)، و«روح المعاني» (٩/ ٢٦٥).

(٣) قوله: «لأنَّه في سياق...» أي: لأنَّ ﴿أَصَبْنَهُمْ﴾. ووقع في (أ) و(ت) تقديم وتأخير، فقد جاء فيهما:

«لأنَّه في سياق جواب لو لإفضائه إلى نفي الطَّبَعِ عنهم». والمعنى واحد.

قوله: «وَأِنَّمَا عُدِّيَّ يَهْدِي» باللام لأنه بمعنى: يُبَيِّنُ:

قال الطَّبِيبُ: وذلك أَنَّهُ مُتَعَدٍّ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِاللَّامِ أَوْ بـ (إِلَى)، وَهنا عُدِّيَّ إِلَى الْأَوَّلِ بِاللَّامِ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الظَّاهِرُ أَنَّ اعْتِبَارَ التَّضْمِينِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قِرَاءَةِ التَّوْنِ^(٢) حَيْثُ ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْيَاءِ^(٣) فَهُوَ مِنْ قِبَلِ التَّنْزِيلِ مَنَزَلَةً لِلزَّامِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ؛ أَي: أَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ هَذَا الْبَيَانُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ^(٤).

قوله: «وَنَطَبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» عَطَفَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ «أَوَّلَ يَهْدِي»؛ أَي: يَغْفُلُونَ عَنْ الْهِدَايَةِ:

قال أَبُو حَيَّانَ: هَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِسْتِنَافِ مِنْ بَابِ عَطَفِ الْجُمْلِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ الْمَصْدَرَةِ بِأَدَاةِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ^(٥).

قوله: «أَوْ مُنْقَطِعٌ عَنْهُ بِمَعْنَى: وَنَحْنُ نَطَبَعُ»:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٤٩١).

(٢) وهي قراءة قتادة ومجاهد ويعقوب وأبي عبد الرحمن السلمي، كما تقدم.

(٣) هي قراءة الجمهور، كما تقدم.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨ / ب).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢١٨).

هذا ما رجَّحه أبو حيان^(١).

وقال الطِّيبيُّ: المختارُ أن تكونَ الجملةُ مُنْقَطَعَةً وارِدةً على الاعتراضِ والتَّذييلِ؛ أي: نحنُ^(٢) نطبعُ على قلوبهم؛ أي: مِن شَأْنِنَا وَسُنَّتِنَا أن نطبعَ على قلوبِ مَنْ لم تُرد منه الإيمانُ حتَّى لا يُعتَبَرُ بأحوالِ الأمورِ السَّالِفَةِ، ولا يلتفتَ إلى الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ، كما سُوهَدَ مِن هَؤُلَاءِ حَيْثُ أَمِنُوا واطْمَأَنَّنُوا^(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: معنى الانقطاعِ في هذا الوجهِ أَنَّهُ استِثْنافٌ وإِعْرَاضٌ، ولا يُعتَبَرُ في مثلهِ مَعطوفٌ عليه مَعِينٌ بخلافِ الأوَّلِ^(٤).

قوله: «ولا يجوزُ عطفُهُ على ﴿أَصْبَنَهُمْ﴾ على أَنَّهُ بِمَعْنَى: وَطَبَعْنَا؛ لَأَنَّهُ فِي سِيَاقِهِ جَوَابُ ﴿لَوْ﴾؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى نَفْيِ الطَّبْعِ عَنْهُمْ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: لَأَنَّهُ لو عُطِفَ على ما في حَيِّزِ ﴿لَوْ﴾ لدَخَلَ فِي حُكْمِهِ، وَهِيَ لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَيُلْزَمُ أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُونُوا مَطْبُوعًا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَالْحَالُ أَنَّهُمْ مَطْبُوعُونَ^(٥).

وقال في «الانتصاف»: يجوزُ عطفُهُ عليه، ولا يلزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُونَ

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢١٥).

(٢) في (ز): «ونحن».

(٣) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦ / ٤٩٣).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٨ / ب).

(٥) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦ / ٤٩٢).

مَوْصُوفِينَ بِالطَّبَعِ وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا؛ إِذْ لَيْسَ الطَّبَعُ مِنْ لَوَازِمِ الْكُفْرِ وَالْإِقْتِرَافِ؛ إِذِ الطَّبَعُ هُوَ التَّمَادِي فِي الْكُفْرِ وَالْإِصْرَارِ حَتَّى يُيَاسَ مِنْ قَبُولِ صَاحِبِهِ لِلْحَقِّ .

وَلَيْسَ كُلُّ كَافِرٍ وَلَا مُقْتَرِفٍ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ، بَلْ يُهَدَّدُ الْكَافِرُ بِأَنْ يُطْبَعَ عَلَى قَلْبِهِ، فَتَكُونُ الْآيَةُ قَدْ هَدَدَتْهُمْ بِأَمْرَيْنِ: الْإِصَابَةِ بِالذُّنُوبِ وَالطَّبْعِ عَلَى الْقُلُوبِ، وَهَذَا الثَّانِي وَإِنْ كَانَ نَوْعًا مِنَ الْإِصَابَةِ بِالذُّنُوبِ، فَهُوَ ^(١) أَشَدُّ كَمَا قَالَ: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] ^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: فِي كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ مِنْ كَوْنِهِمْ مُذْنِبِينَ دُونَ الطَّبْعِ، وَأَيْضًا جَازَ أَنْ يُرَادَ: لَوْ شِئْنَا لَزِدْنَا فِي الطَّبْعِ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَوْ لَادَمْنَا.

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: هَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَارِدٌ عَلَى التَّوْبِيخِ وَالتَّهْدِيدِ بِالْإِهْلَاكِ وَالِاسْتِصْالِ لِقَوْمٍ وَرَثُوا دِيَارَ قَوْمٍ هَلَكُوا بِالِاسْتِصْالِ، وَهَؤُلَاءِ اسْتَخْلَفُوهُمْ وَاتَّبَعُوا آثَارَهُمْ بِمِثْلِ تِلْكَ الذُّنُوبِ، وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ﴾ إِمَّا مُظْهَرٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، أَوْ عَامٌّ فَيَدْخُلُونَ فِيهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّبْعَ وَازِيدًا لَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْإِهْلَاكِ فِي شَيْءٍ حَتَّى يُهَدَّدُوا بِهِ ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: اسْتَدَلَّ فِي «الْكَشَافِ» عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ عَطْفًا عَلَى

(١) فِي (س): «فَهِيَ».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكَشَافِ» للزَّمْخَشَرِيِّ (٢/ ١٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبِيبِيِّ (٦/ ٤٩٢)، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ مَا سَبَقَ.

جواب (لو) بآنه يستلزم انتفاء كونهم مطبوعاً على قلوبهم؛ لما تعطيه كلمة (لو) من انتفاء جملتها^(١).

واللازم باطل؛ لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ أي: يُصِرُّونَ على عدم القبول، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ على ما يُعْمُ أهل القرى من الوارثين والمُوروثين، وقوله: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ لدلالته على أنَّ حالهم مُنافية للإيمان، وأنه لا يجيء منهم ألبتة، وبهذا يندفع الاعتراض بأن غاية الأمر كونهم كُفَّاراً مُذنبين، ولا يلزم كونهم مطبوعاً على قلوبهم؛ لأنَّ معناه التماذي والإصرار على الكفر بحيث لا يرجى زواله.

وأما الدفعُ بأنَّ الكافرَ مخدولٌ غيرُ موفقٍ ولا معنى للطَّبعِ سوى هذا غاية الأمر أنَّه قد يكون دائماً وقد يكون زائلاً كما في الكافر الذي وُفِّقَ للإيمان= ففي غاية الفساد^(٢).

وقال أبو حيان: قال ابنُ الأنباري: يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿أصبنا﴾ إذا كانَ بمعنى (نُصِيبُ)، فوضَّعَ الماضي موضعَ المستقبلِ عند وُضوح معنى الاستقبال، كما قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾ [الفرقان: ١٠] أي: إِنْ شَاءَ، يدلُّك^(٣) عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]^(٤).

(١) انظر: «تفسير الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٤٢).

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٤٨/ ب).

(٣) في (س): «يدل».

(٤) كذا ذكره عنه الواحدي في «البسيط» (٩/ ٢٥٥)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٤١).

قال أبو حيان: فجعل ﴿لو﴾ شرطية بمعنى (إن)، ولم يجعلها التي هي لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وكذلك جعل ﴿أصبنا﴾ بمعنى (نُصِيبُ).

وهذا الذي قاله ابنُ الأنباري ردُّه الزمخشريُّ من جهة المعنى، لكن بتقدير أن يكون: ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنى: وطبَعنا، فيكون قد عطف المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابنُ الأنباري جعل التأويل في ﴿أصبنا﴾ الذي هو جواب ﴿لَوْ نَشَاءُ﴾ فجعله بمعنى: نُصِيبُ، فتأولَ المعطوف عليه وهو الجوابُ وردَّه إلى المستقبل، والزمخشريُّ تأوَّلَ المعطوف وردَّه إلى المُضَيِّ، وأنتج ردُّ الزمخشريِّ أنَّ كلا التقديرين لا يصحُّ.

وما ردَّ به الزمخشريُّ ظاهرُ الصَّحَّةِ، ومُلخَّصُه: أنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ، سواء تأوَّلنا المعطوفَ عليه أم المعطوفَ، وجوابُ (لو) لم يقع بعدُ سواء كانت حَرْفًا لِمَا كَانَ يَقَعُ لوقوعِ غيره أو بمعنى (إن) الشرطية، والإصابة لم تقع، والطَّبَعُ على القلوبِ واقعٌ، فلا يصحُّ أن يُعطَفَ على الجوابِ، فلو تأوَّل: ﴿وَنَطْبَعُ﴾ على معنى: ونستمرُّ^(١) على الطَّبَعِ على قُلُوبِهِمْ = أَمَكَّنَ التَّعَاطُفُ؛ لأنَّ الاستمرار لم يقع بعدُ وإن كان الطَّبَعُ قد وقع^(٢).

(١٠١ - ١٠٢) - ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴿١٠١﴾ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾.

(١) في النسخ الخطية: «واستمر»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢١٦).

﴿ذَلِكَ الْفَرَى﴾ يعني: فَرَى الْأُمَمِ الْمَارَّ ذِكْرُهُمْ ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ حالٌ إنْ جَعَلَ ﴿الْفَرَى﴾ خبرًا، وتكونُ إفادتهُ بالتقييدِ بها، وخبرٌ إنْ جُعِلَتْ صِفَةً، ويجوزُ أنْ يكونا خبرين.

و﴿مِنْ﴾ للتبعض؛ أي: نقضُ بعضِ أنبائها، ولها أنباءٌ غيرها لا نقصُّها.

﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾: بالمعجزاتِ ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ عندَ مجيئهِم بها ﴿يَمَّا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾: بما كَذَّبُوهُ مِنْ قَبْلِ الرُّسُلِ، بل كانوا مُسْتَمِرِّينَ عَلَى التَّكْذِيبِ.

أو: فما كانوا لِيُؤْمِنُوا مَدَّةَ عُمْرِهِمْ بما كَذَّبُوا به أَوَّلًا حينَ جَاءَهُمُ الرُّسُلُ، وَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِمْ قَطُّ دَعْوَتُهُمُ الْمُتَطَاوِلَةُ وَالْآيَاتُ الْمُتَابِعَةُ.

واللَّامُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، والدَّلَالَةُ عَلَى أَنََّّهُمْ ما صَلَحُوا لِلإِيمَانِ لِمُنَافَاتِهِ لِحَالِهِمْ فِي التَّصْمِيمِ عَلَى الْكُفْرِ وَالطَّعِيعِ عَلَى قُلُوبِهِمْ.

﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ فلا تَلِينُ شَكِيمَتُهُمْ بِالْآيَاتِ وَالنُّذُرِ.

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ﴾: لِأَكْثَرِ النَّاسِ وَالْآيَةُ اعْتِرَاضٌ، أو لِأَكْثَرِ الْأُمَمِ الْمَذْكُورِينَ.

﴿مِنْ عَهْدٍ﴾: مِنْ وَفَاءِ عَهْدٍ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ نَقَضُوا ما عَاهَدَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ فِي الإِيمَانِ وَالتَّقْوَى بِانْزَالِ الْآيَاتِ وَنَصْبِ الْحُجَجِ، أو ما عَاهَدُوا إِلَيْهِ حينَ كانوا فِي ضُرٍّ وَمَخَافَةٍ مِثْلُ: ﴿لَئِنْ أُنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣].

﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ﴾؛ أي: عَلِمْنَاهُمْ ﴿لَفَنَسِقِينَ﴾ مِنْ: (وَجَدْتُ زَيْدًا ذا الحِفَاطِ)، لِدُخُولِ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ وَاللَّامِ الْفَارِقَةِ، وَذَلِكَ لَا يَسُوعُ^(١) إِلَّا فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِمَا، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (إِنْ) لِلنَّفْيِ وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَّا).

قوله: «حَالٌ إِنْ جَعَلَ الْقُرَى خَبْرًا، وَتَكُونُ إِفَادَتُهُ بِالتَّقْيِيدِ بِهَا»:

في «حاشية الطَّبِيِّ»: قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ شَرْطًا كَوْنِ ﴿تِلْكَ الْقُرَى﴾ كَلَامًا مَفِيدًا تَقْيِيدَهُ بِالْحَالِ، وَإِذَا جَعَلَ ﴿نَقْصُ﴾ خَبْرًا ثَانِيًا انْتَفَى ذَلِكَ الشَّرْطُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ: تِلْكَ الْقُرَى الْمَعْلُومَةُ حَالُهَا وَصِفَتُهَا، عَلَى أَنَّ اللَّامَ لِلْعَهْدِ، لَكِنِّهِ حِينَئِذٍ يَوْجِبُ الْاسْتِغْنَاءَ عَنْ اشْتِرَاطِ إِفَادَتِهِ بِالْحَالِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: هَذَا وَهْمٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ فِي فَائِدَةِ الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِهِ إِذَا كَانَ خَبْرًا بَعْدَ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ ﴿الْقُرَى﴾ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ (حَلُو) فِي قَوْلِكَ: (هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ) فَلَا يَكُونُ كَلَامًا تَامًا^(٢).

قَالَ الرَّجَّاجُ: الْحَالُ هُنَا مِنْ لَطِيفِ النَّحْوِ وَغَامِضِهِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا)، فَإِنْ قَصَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ زَيْدًا أَنَّهُ زَيْدٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: (هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا) لِأَنَّهُ يَكُونُ زَيْدًا مَا دَامَ قَائِمًا، فَإِذَا زَالَ عَنِ الْقِيَامِ فَلَيْسَ بِزَيْدٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: ذَلِكَ لِلَّذِي يَعْرِفُ زَيْدًا، فَيَعْمَلُ فِي الْحَالِ التَّنْبِيهُ؛ أَيْ: أُبْنِي لَزَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ، أَوْ:

(١) فِي (ت): «لَا يَجُوز».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ (٦/ ٤٩٤).

أُشِيرُ إِلَى زَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا حَضَرَ^(١).

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «مَا حَضَرَ»^(٢) تَقْيِيدَ الْمَشَارِ إِلَى بِهِ بِالْحَالِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةَ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يَعْرِفُهَا، وَكَذَا فِي الْآيَةِ الْمَعْنَى: نُخَبِّرُكَ عَنِ الْقُرَى الَّتِي عَرَفْتُهَا فِي حَالِ أَنَا قَاصُّونَ بَعْضَ أَنْبَائِهَا وَلَهَا أَنْبَاءٌ غَيْرُهَا لَمْ نَقْصُصْهَا عَلَيْكَ.

وَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِيرَادِ هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْحَالِ، فَيَبْطُلُ قَوْلُهُ^(٣): «لَكِنَّهُ يَوْجِبُ الْاسْتِغْنَاءَ عَنْ اشْتِرَاطِ إِفَادَتِهِ بِالْحَالِ»^(٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فِي تَقْرِيرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ: لَا خَفَاءَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا أُريدَ الْجِنْسُ، لَا تِلْكَ الْقُرَى الْمَعْلُومَةُ حَالُهَا وَقِصَّتُهَا، أَوْ تِلْكَ الْقُرَى الْكَامِلَةُ فِي شَأْنِهَا مِثْلَ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ [البقرة: ٢]، فَإِنَّ ﴿أَلَكْتُبُ﴾^(٥) بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُوفِ.

وَاعْتَرِضَ أَنَّ الْحَالَ رَاجِعٌ إِلَى تَقْيِيدِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وَلَوْ سُلِّمَ، فَالسُّؤَالُ إِنَّمَا يَنْدَفِعُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ ﴿نَقْصُ﴾ حَالًا، لَا خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ.

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٦٤).

(٢) في النسخ الخطية: «يزيد بقوله: أحضر»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) أي: صاحب «التقريب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٤٩٤ - ٤٩٥) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٥) في «حاشية التفازاني»: «ذلك».

والقول بأنَّ حُصولَ الفائدةِ بانضمامِ الخبرِ الثاني الذي هو بمنزلةِ الجزءِ على طريقةٍ: «هذا حُلُوٌ حَامِضٌ» ظاهرٌ^(١)، فالسُّؤالُ إنّما هو على تَقديرِ الحالِيَّةِ؛ لأنَّ الحالَ فضلةٌ ربّما يُتوهّمُ عدمُ حُصولِ الفائدةِ بها = ليس بشيءٍ؛ لظهورِ أن ليسَ هذا من قَبيلِ: «حُلُوٌ حَامِضٍ» بمعنى مُزٍّ، بل كُلٌّ مِنَ الْخَبَرَيْنِ مُسْتَقِلٌّ^(٢).

قوله: «والدلالةُ على أَنَّهُم ما صلَحُوا للإيمانِ»:

قال الطَّبِيُّ: هو تفسِيرُ لقوله: «التَّأْكِيدُ النَّفْيِ»، يعني: جاء اللامُ تأكيدًا لهذا المعنى الذي يُعطيه التَّركيبُ^(٣).

قوله: «والآيةُ اعْتِرَاضٌ»:

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِلنَّاسِ، وَإِنْ كَانَ لِلْأَمَمِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ تَمَمَةِ الْكَلَامِ السَّابِقِ^(٤).

وقال الحَلَبِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ خَاصًّا، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْءٌ مُنْدرَجٌ فِيهِ ما بَعْدَهُ وما قَبْلَهُ، كَيْفَ يُجْعَلُ ذَلِكَ الْعَامُّ مُعْتَرِضًا بَيْنَ الْخَاصِّينِ؟^(٥)!

(١) في النسخ الخطية: «أي: مر» بدل «ظاهر»، والمثبت من «حاشية التفتازاني»، وكلمة (ظاهر) خبر (أن).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/٤٩٧).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ب).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/٤٠١).

قوله: «أو لأكثر الأمم المذكورين»:

قال الطَّبِيُّ: فعلى هذا تكون الجملة تنميماً لا اعتراضاً.

قال: وعلى الوجهين قوله: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ من باب الطرد والعكس إن فسرنا^(١) (الفاستقين) بالناكثين^(٢).

قوله: «ذا الحفاظ»:

قال الجوهري: يقال: إنه ل ذو حفاظٍ إن كانت له أنفة^(٣).

(١٠٣ - ١٠٥) - ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَأَنْظَرْنَاهُ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (١٠٣) وَقَالَ مُوسَىٰ يَفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴿١٠٥﴾

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ﴾ الضمير للرسل في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ أو للأمم ﴿وَبِآيَاتِنَا﴾ يعني: المعجزات ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا﴾ بأن كفروا بها مكان الإيمان الذي هو من حقها الوضوحها، ولهذا المعنى وضع (ظلموا) موضع: كفروا.

وفرعون لقب لمن ملك مصر ككسرى لملك فارس، وكان اسمه: قابوس، وقيل: الوليد بن مضع بن ريان.

(١) في (ز): «فسر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٩٨).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (حفظ).

﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عِقَبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (١٠٣) وَقَالَ مُوسَى يَنْفِرَعُونُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿إِلَيْكَ، وقوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ لعلَّه جوابٌ لتكذيبه إِيَّاهُ فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿فَطَلَّمُوا بِهَا﴾ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَصْلُهُ: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ﴾ كَمَا قَرَأَهُ نَافِعٌ^(١)، فَقُلِّبَ لِأَمْنِ الْإِلْبَاسِ، كَقَوْلِهِ:

وَتَشْقَى الرَّمَاخُ بِالصَّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ

أَوْ لِأَنَّ مَا لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ.

أَوْ لِلْإِغْرَاقِ فِي وَصْفِ نَفْسِهِ^(٢) بِالصِّدْقِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ^(٣) وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْلِ الْحَقُّ أَنْ أَكُونَ أَنَا قَائِلُهُ، لَا يَرْضَى إِلَّا بِمِثْلِي نَاطِقًا بِهِ.

أَوْ ضَمَّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ مَعْنَى: (حَرِيصٌ).

أَوْ وَضَعَ ﴿عَلَيَّ﴾ مَكَانَ الْبَاءِ لِإِفَادَةِ التَّمَكُّنِ؛ كَقَوْلِهِمْ: رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْسِ، وَ: جِئْتُ عَلَى حَالٍ حَسَنَةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي الْبَاءِ^(٤)، وَقُرِئَ: (حَقِيقٌ أَنْ لَا أَقُولَ)^(٥).

﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾: فَخَلَّاهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا مَعِيَ إِلَى الْأَرْضِ الْمَقْدَسَةِ الَّتِي هِيَ وَطَنُ آبَائِهِمْ، وَكَانَ قَدْ اسْتَعْبَدَهُمْ وَاسْتَخَذَمَهُمْ فِي الْأَعْمَالِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) فِي (أ) وَ(خ): «فِي الْوَصْفِ».

(٣) فِي (خ) وَ(ت): «أَنَّهُ حَقٌّ».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، كلاهما عن

ابن مسعود رضي الله عنه. ونسبها فِي «الكشاف» (٣/ ٢٤٥) لِأَبِي بَن كَعْبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٦٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٥)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قوله: «الضَّمِيرُ لِلرَّسْلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُرْسَلُهُمْ﴾ أَوْ لِلأُمَّم»:

قال الطَّبِيُّ: الأولُّ أَوْفَقُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْقِصَّةَ ذُكِرَتْ تَسْلِيَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصَالَةً: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِإِلَيْهِ مُوَادِكُ﴾، وَاعْتِبَارُ الْأُمَّةِ تَبِعُ...

وَيَقْوِيهِ أَنَّهُ قِيلَ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ أُمَّةً فِرْعَوْنَ وَبَعَثْنَا إِلَيْهِمْ مُوسَى^(١).

قوله: «فَقَلِبَ لَأَمِنْ الْإِلْبَاسِ»:

قال أَبُو حَيَّانٍ: أَصْحَابُنَا يَخْصُصُونَ الْقَلْبَ بِالضَّرُورَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهُ^(٢).

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: لِلنَّاسِ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: الأولُ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَفِيدَ مَعْنَى بَدِيْعًا فَيَجُوزُ، أَوْ لَا فَيَمْتَنِعُ^(٣).

قوله: «كَقَوْلِهِ»:

وَتَشَقَّى الرَّمَاحُ بِالصَّبَاطِ طَرَةِ الْحُمْرِ

هُوَ لِحَدَّاشِ بْنِ زَهِيرٍ، وَأَوَّلُهُ:

وَتَلَحَقَ^(٤) خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا^(٥)

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٤٩٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥١٩).

(٤) كَذَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (١/ ١٤١)، وَفِي «جُمْهُرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ»: «تَرْكِبَ».

(٥) انظر: «ديوان خدّاش بن زهير» (ص: ٧٩)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١١٠)، و«معاني القرآن» للأخفش

(١/ ١٤١)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٢٥)، و«معاني القرآن» للنحاس (٥/ ١٩).

وقبله:

كَذَّبْتُمْ وَيَتِ اللَّهُ حَتَّى تُعَالِجُوا قَوَادِمَ حَرْبٍ^(١) لَا تَلِينُ وَلَا تَمْرِي^(٢)
يقال: أَمَرَتِ النَّاقَةُ: إِذَا دَرَّ لَبْنُهَا.
وَالهَوَادَةُ: الصُّلْحُ وَالْمَيْلُ، وَالتَّهْيِيدُ: الْمَشْيُ الرُّوَيْدُ مِثْلَ الدَّبِيبِ^(٣).
وَالضَّيْطَرُّ: الرَّجُلُ الصَّخْمُ الَّذِي لَا غِنَاءَ عِنْدَهُ^(٤).
وَالْحُمْزُ: الْعَجَمُ؛ لِأَنَّ الشُّقْرَةَ غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ^(٥).
وَالأَصْلُ: وَيَشْقَى الضَّيَاطِرُ بِالرَّيَّاحِ^(٦).
قوله: «أَوْ لِأَنَّ مَا لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ»:

قال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: ﴿حَقِيقٌ﴾ فِي هَذَا الْوَجْهِ بِمَعْنَى الْإِلْزَامِ.
وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: بَلْ هُوَ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْأُسْلُوبَ مِنَ الْكِنَايَةِ الْإِيْمَائِيَّةِ كَقَوْلِهِ:
فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلَ دُونَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ^(٧)

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ، وَحَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي: «قَرَب»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «جَمْهَرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ».

(٢) ذَكَرَ الْقَصِيدَةُ أَبُو زَيْدٍ الْقُرَشِيُّ فِي «جَمْهَرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ» (ص: ٤١٦)، وَمَطْلَعُ الْقَصِيدَةِ:

أَمِنْ رَسْمِ أَطْلَالٍ بِتَوْضُحِ كَالسُّطَرِّ فَمَا شِئْنَ مِنْ شَعْرِ فَرَايِبَةِ الْجَفْرِ

(٣) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ: (هُود).

(٤) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ (ضَطْر).

(٥) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ: (حَمَر).

(٦) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٦ / ٥٠١)، وَعَنْهُ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ مَا سَبَقَ.

(٧) الْبَيْتُ لِأَبِي نَوَاسٍ قَالَهُ فِي الْخَصِيبِ، انْظُرْ: «دِيْوَانُ أَبِي نَوَاسٍ» (ص ٢٨٧)، وَ«طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ»

لِابْنِ الْمَعْتَزِ (ص: ٧٤)، وَ«الْعَقْدُ الْفَرِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ (٦ / ١٩٤).

يعني: بَلَغَتِ الْمُلَازِمَةُ بَيْنَ الْجُودِ وَالْمَمْدُوحِ بِحَيْثُ وَجِبَ وَحَقَّ عَلَى الْجُودِ أَنْ لَا يُفَارِقَ سَاحَتَهُ فَيُسِيرُ حَيْثُ سَارَ، وهو المرادُ بقولِ «الكشاف»: «فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْحَقِّ حَقِيقًا عَلَيْهِ كَانَ هُوَ حَقِيقًا عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ»^(١).

قوله: «أَوْ لِلْإِغْرَاقِ فِي الْوَصْفِ بِالصَّدَقِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبْيِيُّ: يعني: كَيْفَ يَنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ؟ وَلَوْ كَانَ الصَّدْقُ مِمَّا يَعْقِلُ لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَنِي قَائِلَهُ؛ أَي: يَجْتَهِدُ لِتَحْصِيلِ مَا يَوْجِبُ أَنْ أَكُونَ أَنَا قَائِلَهُ، فَيَكُونُ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ^(٢).

وقال أَبُو حَيَّانَ: لَا يَنْضَحُ هَذَا الْوَجْهَ إِلَّا إِنْ عَنَى أَنَّهُ يَكُونُ ﴿عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ صِفَةً لَهُ، كَمَا تَقُولُ: (أَنَا عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ)؛ أَي: طَرِيقِي وَعَادَتِي قَوْلُ الْحَقِّ^(٣).

وقال السَّفَاقْسِيُّ: هُوَ عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي اتِّصَافِ مُوسَى بِالصَّدَقِ بِحَيْثُ يَجِبُ عَلَى الْحَقِّ أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ إِلَّا هُوَ.

قوله: «أَوْ ضُمِّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ مَعْنَى: حَرِيصٌ»:

قال ابنُ الْمُنِيرِ: هَذَا يَلِائِمُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ^(٤).

وقال أَبُو شَامَةَ بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذِهِ الْأَوْجَةَ الْأَرْبَعَةَ: هَذِهِ وَجُوهٌ مُتَعَسِّفَةٌ، وَالْأَوْجِبُ أَنَّ ﴿عَلَى﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿رَسُولٌ﴾.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٤٦)، و«فتوح الغيب» للطبِّي (٦/ ٥٠٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٦/ ٥٠٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٦).

(٤) الذي نقله علم الدين العراقي في «الإنصاف» (١/ ٣٩١) عن ابن المنير قوله: لا يلائم بين القراءتين، ولعله الصواب، ويؤيده كلام أبي شامة الآتي بعده بأن الوجوه الأربعة هذه متعسفة، والله أعلم.

قال ابن مقسم^(١): ﴿حَقِيقٌ﴾ مِنْ نَعْتِ ﴿رَسُولٌ﴾ أَي: رَسُولٌ حَقِيقٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أُرْسِلْتُ عَلَى أَنَّ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ وَاضِحٌ، وَقَدْ غَفَلَ أَكْثَرُ الْمَفْسَرِينَ مِنْ أَرْبَابِ اللَّغَةِ عَلَى تَعْلِيْقِ ﴿عَلَى﴾ بِـ ﴿رَسُولٌ﴾ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُمْ تَعْلِيْقُهُ إِلَّا بِـ ﴿حَقِيقٌ﴾^(٢).

قال أبو حيان: وَكَلَامُهُ فِيهِ تَنَاقُضٌ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ أَوَّلًا الْعَامِلَ فِي ﴿عَلَى﴾: أُرْسِلْتُ، وَقَالَ آخِرًا: إِنَّهُمْ غَفَلُوا عَنْ تَعْلِيْقِ ﴿عَلَى﴾ بِـ ﴿رَسُولٌ﴾.

فَأَمَّا هَذَا الْآخِرُ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ (رَسُولًا) قَدْ وُصِفَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ مَعْمُولُهُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا تَعْلِيْقُهُ بِـ (أُرْسِلْتُ) مُقَدَّرًا لِدَلَالَةِ لَفْظِ ﴿رَسُولٌ﴾ عَلَيْهِ، فَهُوَ^(٣) تَقْدِيرٌ سَائِغٌ، وَيُتَأَوَّلُ كَلَامُهُ^(٤) أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «تَعْلِيْقُ ﴿عَلَى﴾ بِـ ﴿رَسُولٌ﴾» أَنَّهُ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَيْهِ صَحَّ نِسْبَةُ التَّعْلُقِ إِلَيْهِ^(٥).

(١) محمد بن الحسن بن مقسم، أبو بكر البغدادي، له تصانيف في التفسير والمعاني، وأخذ عليه إقراءه بحروف تخالف الإجماع، واستتب بحضرة الفقهاء والقراء، وتاب، من كتبه «الأنوار في علم القرآن»، (ت: ٣٥٤ هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦ / ١٠٥).

(٢) انظر: «إبراز المعاني» لأبي شامة المقدسي (ص: ٤٧٩ - ٤٨٠).

(٣) في (س): «فهذا».

(٤) أي: ابن مقسم.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢٢٧).

(١٠٦ - ١٠٨) ﴿ قَالَ إِنْ كُنْتَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ قَاتِيَهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّانِدِينَ ﴾ (١٠٦)
 فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِ ﴾ .

﴿ قَالَ إِنْ كُنْتَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ﴾ مِنْ عِنْدِ مَنْ أَرْسَلَكَ ﴿ قَاتِيَهَا ﴾ : فَأَحْضَرَهَا عِنْدِي
 لِيُبَيِّنَ بِهَا صِدْقَكَ ﴿ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّانِدِينَ ﴾ فِي الدَّعْوَى .
 ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ : ظَاهِرُ أَمْرِهِ لَا يُشْكُ فِي أَنَّهُ ثُعْبَانٌ وَهُوَ
 الْحَيَّةُ الْعَظِيمَةُ .

رُوي أَنَّهُ لَمَّا أَلْقَاهَا صَارَتْ ثُعْبَانًا أَشْقَرَ فَاعْرَا فَأَهْ بَيْنَ لَحْيَيْهِ ثَمَانُونَ ذِرَاعًا ،
 وَضَعَ لَحْيَهُ الْأَسْفَلَ عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَعْلَى عَلَى سَوْرِ الْقَصْرِ ، ثُمَّ تَوَجَّهَ نَحْوَ فِرْعَوْنَ
 فَهَرَبَ مِنْهُ وَأَحْدَثَ ، وَانْهَزَمَ النَّاسُ مَزْدَحِمِينَ ، فَمَاتَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا ،
 فَصَاحَ فِرْعَوْنُ : يَا مُوسَى أَتَشْدُكَ بِالَّذِي أَرْسَلْتُكَ خُذْهُ وَأَنَا أَوْ مِنْ بَكَ وَأُرْسِلُ مَعَكَ بَنِي
 إِسْرَائِيلَ ، فَأَخَذَهُ فَعَادَ عَصَاهُ^(١) .

﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ ﴾ مِنْ جَبِيهِ ، أَوْ مِنْ تَحْتِ إِبْطِهِ ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِ ﴾ ؛ أَي : بِيضَاءُ
 بِيَاضًا خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ تَجْتَمِعُ عَلَيْهَا النَّظَارَةُ ، أَوْ بِيضَاءُ لِلنَّظَارِ لَا أَنَّهَا كَانَتْ بِيضَاءَ
 فِي جِلَّتِهَا .

رُوي أَنَّ مُوسَى كَانَ أَدَمَ شَدِيدَ الْأُذْمَةِ ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي جَبِيهِ أَوْ تَحْتِ إِبْطِهِ ثُمَّ
 نَزَعَهَا فَإِذَا هِيَ بِيضَاءُ نُورَانِيَّةٌ غَلَبَ شُعَاعُهَا شُعَاعَ الشَّمْسِ .

قوله : « فاعرًا » ؛ أَي : فاتحًا .

(١) رواه ابن عساکر في « تاريخه » (٦١ / ٦٣ - ٦٤) مطولاً عن وهب ، وهو خبر فيه مبالغات كثيرة ، ولا
 شك أن وهباً قد أخذه من الإسرائيليات .

(١٠٩-١١٢) ﴿ قَالَ أَلَمْ لَا مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَا تَوْكَّ بِكُلِّ سَحِيرٍ عَلِيمٍ ﴿١١٢﴾ سَحِيرٍ عَلِيمٍ ﴾ .

﴿ قَالَ أَلَمْ لَا مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴾ قيل: قاله هو وأشراف قومه على سبيل التشاور في أمره، فحكى عنه في سورة الشعراء وعنهم هاهنا.

﴿ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾: تشيرون في أن نفعل.

﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ يَا تَوْكَّ بِكُلِّ سَحِيرٍ عَلِيمٍ ﴿ كَأَنَّهُ اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ أَرَاؤُهُمْ فَأشاروا إلى فرعون.

والإرجاء: التأخير؛ أي: أخر أمره، وأصله: ﴿أَرْجَيْتُهُ﴾ - كما قرأ أبو بكر وأبو عمرو ويعقوب - مِنْ أَرْجَأْتُ.

وكذلك: ﴿أَرْجَيْتُهُ﴾ على قراءة ابن كثير على الأصل في الضمير.

أو: ﴿أَرْجَيْتُهُ﴾ مِنْ أَرْجَيْتُهُ؛ كما قرأ نافع في رواية ورش وإسماعيل والكسائي.

وأما قراءته في رواية قالون: ﴿أَرْجَيْتُهُ﴾ بحذف الياء فلاكتفاء بالكسرة عنها.

وقراءة حمزة وحفص: ﴿أَرْجَيْتُهُ﴾ بسكون الهاء^(١)، فلتشبيهه المُنْفَصِلِ بِالْمُتَّصِلِ، وجعل (جِه و) كـ (إِئِل) في إسكانِ وَسْطِهِ^(٢).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ - ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١١). واختصر الداني ما فيها من قراءات سبعة بقوله: قرأ ابن كثير وهشام هنا وفي الشعراء بالهمز وضم الهاء وصلها بواو، وأبو عمرو بالهمز والضم من غير صلة، وابن ذكوان بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها بياء، وقالون بغير همز ويختلس الكسرة، وورش والكسائي بغير همز ويصلان الهاء بياء، وعاصم وحمزة بغير همز ويسكنان الهاء.

(٢) قوله: «وجعل (جِه و) كـ (إِئِل) في إسكانِ وَسْطِهِ» المراد: (جِه) مع الواو من ﴿وَأَخَاهُ﴾، يعني: =

وأما قراءة ابن عامر: ﴿أَرْجِيهِ﴾ بالهمز وكسر الهاء فلا يرتضيه النحاة، فإن الهاء لا تُكسر إلا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ووجهه: أن الهمزة لما كانت تُقلب ياءً أُجريت مجراها.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾^(١) فيه وفي يونس، ويؤيده اتفاقهم عليه في الشعراء.

(١١٣ - ١١٤) - ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ

﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾.

﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ بعدما أرسل الشرط في طلبهم ﴿قَالُوا أَتِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ استأنف به كأنه جواب سائل قال: ما قالوا إذ جاؤوا؟

وقرأ ابن كثير ونافع وحفص: ﴿إِنَّ لَنَا﴾^(٢) على الإخبار وإيجاب الأجر؛ كأنهم قالوا: لا بد لنا من أجر، فالتنكير للتعظيم.

﴿قَالَ نَعَمْ﴾ إِنَّ لَكُمْ أَجْرًا ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ عطف على ما سدد مسدده ﴿نَعَمْ﴾، وزيادة على الجواب لتحريضهم.

= وجعل هاء الضمير في ﴿أَجْرِي﴾ الواقع في آخر الكلمة كالحرف الوسط في «إبل» في الإسكان، وأصل «إبل» بسكون الباء: «إِبل» بكسرها. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٤٦٦/٨).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(١١٥-١١٦) ﴿ قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِنَّمَا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ (١١٥) قَالَ
الْقَوَا فَلَمَّا الْقَوَا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَأَسْرَبُوهُمْ وَجَاءَ وَبِسِحْرِ عَظِيمٍ ۝

﴿ قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِنَّمَا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ خَيْرُوا مُوسَى مُرَاعَاةً
لِلأَدَبِ أَوْ إظهارًا للجَلَادَةِ، وَلَكِنْ كَانَتْ رَغْبَتُهُمْ فِي أَنْ يُلْقُوا قَبْلَهُ^(١)، فَتَبَّهُوا عَلَيْهَا
بِتَغْيِيرِ النَّظْمِ إِلَى مَا هُوَ أَبْلَغُ، وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ، وَتَوْسِيطِ الْفَصْلِ، أَوْ تَأْكِيدِ ضَمِيرِهِمُ
الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ^(٢).

فَلِذَلِكَ ﴿ قَالَ الْقَوَا ﴾ كَرَمًا وَتَسَامُحًا، أَوْ ازْدِرَاءً بِهِمْ وَوُثُوقًا عَلَى شَأْنِهِ^(٣)
﴿ فَلَمَّا الْقَوَا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ بِأَنْ خَيَّلُوا إِلَيْهَا مَا الْحَقِيقَةُ بِخِلَافِهِ.
﴿ وَأَسْرَبُوهُمْ ﴾: وَأَزْهَبُوهُمْ إِرْهَابًا شَدِيدًا كَأَنَّهُمْ طَلَبُوا رَهْبَتَهُمْ.
﴿ وَجَاءَ وَبِسِحْرِ عَظِيمٍ ﴾ فِي فَنِّهِ، رُويَ أَنَّهُمْ الْقَوَا حِجَابًا غِلَظًا وَخَشَبًا طَوَالًا
كَأَنَّهُا حَيَاتٌ مَلَأَتْ الْوَادِيَّ وَرَكِبَ بَعْضُهَا بَعْضًا^(٤).

(١) فِي (خ): «يُلْقُوا أَوَّلًا».

(٢) قَوْلُهُ: «فَتَبَّهُوا عَلَيْهَا بِتَغْيِيرِ النَّظْمِ..» تَغْيِيرُ النَّظْمِ إِذْ لَمْ يَقُولُوا: وَإِنَّمَا أَنْ تُلْقَى، وَوَجْهُ كَوْنِهِ أَبْلَغُ تَكْرِيرِ
الْإِسْنَادِ، وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِالْجَرِّ عَطْفَ عَلَى «مَا هُوَ أَبْلَغُ»، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَفْسِيرُ لَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ
عَلَى «تَغْيِيرِ النَّظْمِ»، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَقَوْلُهُ: «أَوْ تَأْكِيدِ ضَمِيرِهِمُ الْمُتَّصِلِ» يَعْنِي: الْمُسْتَرَرَّ فِي «تَكُونَ»
لَأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ بَلْ أَشَدُّ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «تَوْسِيطِ الْفَصْلِ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ» (٤/٢٠٣).
قُلْتُ: وَعِبَارَةٌ «الْكَشَافِ» (٣/٢٥١): «فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى رَغْبَتِهِمْ فِي أَنْ يُلْقُوا قَبْلَهُ؛ مِنْ تَأْكِيدِ ضَمِيرِهِمُ
الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ، أَوْ تَعْرِيفِ الْخَبَرِ وَإِقْحَامِ الْفَصْلِ».

(٣) أَي: وَثِقَةً بِمَا كَانَ بِصَدَدِهِ مِنَ التَّايِيدِ السَّمَاوِيِّ، وَأَنَّ الْمَعْجِزَةَ لَنْ يَغْلِبَهَا سِحْرٌ أَبَدًا. عِبَارَةٌ «الْكَشَافِ»
(٣/٢٥١).

(٤) فِي (خ): «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ».

قوله: «وتعريف الخبر، وتوسط الفصل»:

قال الطيبي: فإن قلت: ما الفرق بين أن يكون الصمير مؤكدا وبين أن يكون فصلا؟ قلت: التوكيد يرفع التجوز عن المسند إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر؛ أي: نحن نفعل الإلقاء ألبته لا غيرنا، والفصل يخص الإلقاء بهم؛ لأنه لتخصيص المسند بالمسند إليه، فيعري عن التوكيد^(١).

قوله: «وتأكيد صميرهم المتصل بالمنفصل»:

قلت: في جمع المصنف بين العبارتين نظر؛ فإنه ليس في الآية إلا لفظ ﴿تَحْنُ﴾، فإما أن يكون من باب صمير الفصل، وإما أن يكون من باب تأكيد الصمير المتصل بالمنفصل، ولا يمكن الجمع بينهما؛ لأنه على الأول لا محل له من الإعراب وعلى الثاني له محل كالمؤكد^(٢).

قوله: «وأزهبوهم»:

إشارة إلى أن (استفعل) في ﴿استزهبوهم﴾ كما قال أبو حيان بمعنى: (أفعل)^(٣)، لا للاستدعاء والطلب كما قال الزمخشري^(٤) لعدم ظهوره هنا؛ إذ لا يلزم منه حصول المستدعى والمطلوب.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦ / ٥١١).

(٢) الظاهر أن تعليق السيوطي بناء على النسخ التي فيها: «وتأكيد صميرهم المتصل بالمنفصل»، أما على النسخ التي فيها: «أو تأكيد صميرهم المتصل بالمنفصل» فكلامه فيه نظر.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢٤٠).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ٢٤٠).

(١١٧ - ١١٩) - ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ إِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾﴾

فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا هُنَاكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ ﴿١١٩﴾

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ فألقاها فصارت حية ﴿إِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾؛ أي: ما يزورونه من الإفك، وهو الصِّرفُ وقلب الشيء عن وجهه، ويجوز أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية وهي مع الفعل بمعنى المفعول.

رُوي أَنَّهَا لَمَّا تَلَقَّفَتْ جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَابْتَلَعَتْهَا بِأَسْرِهَا أَقْبَلَتْ عَلَى الْحَاضِرِينَ فَهَرَبُوا وَازْدَحَمُوا حَتَّى هَلَكَ جَمْعٌ عَظِيمٌ، ثُمَّ أَخَذَهَا مُوسَى فَصَارَتْ عَصَا كَمَا كَانَتْ، فَقَالَتِ السَّحَرَةُ: لَوْ كَانَ هَذَا سِحْرًا لَبَقِيَ جِبَالَنَا وَعِصِينَا.

﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ﴾: فثبت لظهور أمره ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مِنَ السَّحْرِ وَالْمُعَارَضَةِ.

﴿فَغُلِبُوا هُنَاكَ وَانْقَلَبُوا صَغِيرِينَ﴾: صاروا أَذِلَّةً مَبْهُوتِينَ، أَوْ رَجَعُوا إِلَى الْمَدِينَةِ

مَقْهُورِينَ، وَالضَّمِيرُ لِفِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ.

قوله: «وهي مع الفعل»؛ أي: المصدر «بمعنى المفعول»؛ أي: المأفوك.

قوله: «فثبت الحق»:

قال الطَّبِيبِيُّ: اسْتَعِيرَ لِلثَّبُوتِ الْوَقْعُ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابِلِ ﴿وَبَطَلَ﴾، وَالْبَاطِلُ زَائِلٌ، وَفَائِدَتُهَا شِدَّةُ الرُّسُوحِ وَالتَّأَثُّرِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَجْسَامِ^(١).

(١٢٠ - ١٢٢) - ﴿وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجْدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ

مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١٢٢﴾﴾

﴿وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجْدِينَ﴾ جَعَلَهُمْ مُلْقَيْنَ عَلَى وُجُوهِهِمْ تَنَبُّهًا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ

بِهِمْ وَاضْطَرَّهُمْ إِلَى السُّجُودِ بَحِثُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ تَمَالُكٌ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ أَلْهَمَهُمْ ذَلِكَ

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦/ ٥١٣).

وحملهم عليه حتى ينكسر فرعون بالذين أراد بهم كسر موسى عليه السلام ويتقلب الأمر عليه، أو مبالغة في سرعة خروجهم وشدته.

﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٣) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿أَبْدَلُوا الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ لئَلَّا يَتَوَهَّم أَنَّهُمْ أرادوا به فرعون.﴾

قوله: «أو مبالغة في سرعة خروجهم وشدته»:

قال الشيخ سعد الدين: يعني: أنه تمثيل، شبه حالهم في سرعة الخروج وشدته بحال من ألقى^(١).

(١٢٣ - ١٢٤) - ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (١٣) لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ ثُمَّ لَأُسَيِّلَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾: بالله، أو: بموسى، والاستيفهام فيه للإنكار. وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين على الأصل، وقرأ حفص: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ على الإخبار^(٢). ﴿قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرْتُمُوهُ﴾: أي: إن هذا الصنيع لحيلة احتلتوها أنتم وموسى ﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾: في مصر قبل أن تخرجوا للميعاد ﴿لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا﴾ يعني: القبط، وتخلص لكم ولبنى إسرائيل ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عاقبة ما فعلتم، وهو تهديد مجمل تفصيله:

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٩/أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٠)، و«التيسير» (ص: ١١٢)، و«النشر» (١/ ٣٦٨ - ٣٦٩). وقرأ رويس

عن يعقوب كحفص.

﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾: مِنْ كُلِّ شَقِّ طَرَفًا ﴿ثُمَّ لَأَصْلَبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
تفضيحاً لكم وتثكيلاً لأمثالكم.

قيل: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ ذَلِكَ فَشَرَعَهُ اللَّهُ لِلْقَطَاعِ تَعْظِيمًا لِجُرْمِهِمْ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ مُحَارَبَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَكِنْ عَلَى التَّعَاقُبِ لِفَرْطِ رَحْمَتِهِ^(١).

قوله: «وقرأ حفص: ﴿آمتم﴾ على الإخبار»:

قال في «الكشاف»: تَوَيْخًا لَهُمْ^(٢).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْإِخْبَارَ الصُّورِي لَقَصْدِ التَّوْيِيخِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ؛ فَإِنَّ إِلْقَاءَ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ قَدْ يَكُونُ لِأَغْرَاضٍ أُخَرَ سِوَى إِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوْ لَازِمِهِ^(٣).

وقال الطَّبَّيُّ: فِي هَذَا الْخَبَرِ مَعْنَى التَّوْيِيخِ كَمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا أُلْقِيَتْ إِلَى مَنْ هُوَ عَالِمٌ بِهَا تُؤَكَّدُ بِحَسَبِ قِرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَمَا^(٤) نَاسَبَ الْمَقَامَ^(٥).

(١) قوله: «للقطاع»: جمع قاطع وهو من يقطع الطريق، وقوله: «ولذلك سماه»: أي: سمي قطع الطريق «محاربة الله» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المائدة: ٣٣] والمعنى: يحاربون أولياء الله أو عباده لأن أحداً لا يحارب الله، وقوله: «على التعاقب» هو مذهبه، وإلا فقد يجمع بين بعضها وبعض كما يعلم من كتب الفقه فتدبر. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٠٥).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «حاشية التفਤازاني» (١/ ٢٤٩).

(٤) في (ز): «ما».

(٥) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦/ ٥١٤).

(١٢٥ - ١٢٦) - ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا نَقِمْ مِّنَّا إِلَّا أَن مَّاتَنَا يَاتِنَا رَبَّنَا لَمَّا جَاءَ تَارَبْنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾.

﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ بالموت لا محالة، فلا بُدَّ لي بوعيدِكَ وَإِنَّا لَمُنْقَلِبُونَ إلى رَبَّنَا وَثَوَابِهِ إِنْ فَعَلْتَ بِنَا ذَلِكَ، كَانَتْهُمْ اسْتَطَابُوهُ شَغَفًا عَلَىٰ لِقَاءِ اللَّهِ، أَوْ: مَصِيرُنَا وَمَصِيرُكَ إِلَىٰ رَبَّنَا فَيَحْكُمُ بَيْنَنَا.

﴿وَمَا نَقِمْ مِّنَّا﴾: وَمَا تُنْكِرُ مِنَّا ﴿إِلَّا أَن مَّاتَنَا يَاتِنَا رَبَّنَا لَمَّا جَاءَ تَنَا﴾ وهو خَيْرُ الْأَعْمَالِ وَأَصْلُ الْمَنَاقِبِ لَيْسَ مِمَّا يَتَأْتِي لَنَا الْعَدُولُ عَنْهُ طَلَبًا لِمَرْضَاتِكَ، ثُمَّ فَرَعُوا إِلَى اللَّهِ فَقَالُوا:

﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾: أَفِضْ عَلَيْنَا صَبْرًا يَغْمُرُنَا كَمَا يُفْرِغُ الْمَاءُ، أَوْ: صُبَّ عَلَيْنَا مَا يُطَهِّرُنَا مِنَ الْآثَامِ وَهُوَ الصَّبْرُ عَلَىٰ وَعِيدِ فِرْعَوْنَ ﴿وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾: ثَابِتِينَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

قِيلَ: إِنَّهُ فَعَلَ بِهِمْ مَا أَوْعَدَهُمْ.

وقيل: إِنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنشَأُوا مِنَّا طَائِفًا يُتْلَىٰ أُولَىٰ مَا يُذَكِّرُ﴾. [القصص: ٣٥].

قوله: «أَفِضْ عَلَيْنَا صَبْرًا يَغْمُرُنَا كَمَا يُفْرِغُ الْمَاءُ»:

قال الطَّبِيُّ: فِيهِ اسْتِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ فِي «أَفْرِغْ»، وَالْقَرِينَةُ «صَبْرًا»؛ لِأَنَّ الصَّبْرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْإِفْرَاقُ^(١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥١٦).

قوله: «أَوْ صُبَّ عَلَيْنَا مَا يُطَهِّرُنَا مِنَ الْآثَامِ وَهُوَ الصَّبْرُ»:

قال الطَّبِيبُ: فعلى هذا الاستعارة في (الصَّبْر)، والقَرْيَةُ ﴿أَفْرِغْ﴾، وهي استعارة مَكْنِيَّةٌ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلتَّخْلِيلِيَّةِ، فالقَرْيَةُ التَّخْلِيلِيَّةُ^(١)؛ لَأَنَّ الْإِفْرَاقَ إِنَّمَا^(٢) يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَاءِ، وَ(الصَّبْرُ) الْمَكْنِيَّةُ^(٣).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَقَدْ فَهَمَ الْبَعْضُ - وَحَاشَاهُ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ - مِنْ قَوْلِهِ: كَمَا يُفْرَغُ الْمَاءُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَيْضًا كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْجَامِعَ ثَمَّةَ الْغَمْرِ وَهَذَا التَّطْهِيرُ^(٤).

(١٢٧) - ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقْبِلُ آلِهَتَهُمْ وَنَسْفَعُهمْ وَإِنَّا فَوقَهُمْ فَهَرُوبٌ﴾.

﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بتغيير النَّاسِ عَلَيْكَ وَدَعَوْتِهِمْ إِلَى مُخَالَفَتِكَ.

﴿وَيَذَرَكَ﴾ عطفٌ على (يُفْسِدُوا) أو جوابٌ للاستفهامِ بالواو، كقولِ الحُطَيْثَةِ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمُ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

على معنى: أَيْكُونُ مِنْكَ تَرْكُ مُوسَى وَيَكُونُ تَرْكُهُ إِيَّاكَ.

وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ^(٥) عَلَى أَنَّهُ عطفٌ على ﴿أَنْتَرُ﴾ أو استئنافٌ أو حالٌ^(٦).

(١) «القَرْيَةُ التَّخْلِيلِيَّةُ» ليس في «فتوح الغيب».

(٢) «إنما» من (ز)، وليس في «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥١٧).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٤٩/ أ).

(٥) نسبت لنعيم بن مسيرة والحسن. انظر: «المحتسب» (٢٥٦/ ١)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٢).

(٦) كونه عطفًا على ﴿أَنْتَرُ﴾ معناه: أَنْتَرُهُ وَأَيَذَرَكَ؛ أي: أَتَطْلِقُ لَهُ ذَلِكَ، وكونه حالًا على معنى: أَنْتَرُهُ

وهو يَذَرَكَ وآلِهَتَكَ. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٥٦).

وقرئ بالشُّكُونِ^(١)؛ كأنه قيل: يُفْسِدُوا وَيَذْرُكْ، كقوله: ﴿فَاصْدَفْ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿وَالِهَتَكَ﴾: مَعْبُودَاتِكَ، قيل: كَانَ يَعْبُدُ الْكُوَائِبَ.
وقيل: صَنَعَ لِقَوْمِهِ أَصْنَامًا وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَعْبُدُوهَا تَقَرُّبًا إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ
الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤].

وَقُرِئَ: (وَالِهَتَكَ)^(٢)؛ أَي: عِبَادَتِكَ.
﴿قَالَ﴾ فرعونُ: ﴿سَنَقْتُلُ أَبْنَاءَ هَؤُلَاءِ نِسَاءَهُمْ﴾ كَمَا كُنَّا نَفْعَلُ مِنْ قَبْلُ؛ لِيُعْلَمَ
أَنَا عَلَى مَا كُنَّا عَلَيْهِ مِنَ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ الْمَوْلُودُ الَّذِي حَكَمَ الْمُنْجِمُونَ
وَالْكُهَنَةُ بِذَهَابِ مُلْكِنَا عَلَى يَدِهِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ: ﴿سَنَقْتُلُ﴾ بِالتَّخْفِيفِ^(٣).
﴿وَأَنَا فَوْقَهُمْ فَهُمْ رُتَبٌ﴾ غَالِبُونَ وَهُمْ مَقْهُورُونَ تَحْتَ أَيْدِينَا.

قوله: «كَقَوْلِ الْحَطِيطَةِ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ»^(٤)
أَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن أبي رجاء والحسن، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦) عن الأشهب العقيلي.

(٢) تنسب لابن مسعود وعلي وابن عباس وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤١)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٤) في «ديوان الحطيطه»: أَلَمْ أَكُ مُحْرَمًا.

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةٌ هَلْ تَعَزَّى
فَقُلْتُ أَمَامَ قَدْ غَلَبَ الْعَزَاءُ
وَقَبَلَ هَذَا الْبَيْتِ:

أَلَا أُبْلِغُ بَنِي عَوْفٍ بَنِي كَعْبٍ
فَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءٍ
أَلَمْ أَكُ نَائِمًا فَدَعَوْتُمُونِي
فَجَاءَ بَنِي الْمَوَاعِدِ وَالرَّجَاءِ^(١)
قوله: «أو استئناف أو حال»:

قال الطَّيْبِيُّ: بإضمار؛ أي: وهو يَذْرُكُ، أمَّا الاستئناف فعلى أن تكونَ الْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةً مُؤَكِّدَةً لِمَعْنَى مَا سَبَقَ، وأمَّا الحالُ فمُقَرَّرَةٌ لِحِجَّةِ الْإِشْكَالِ^(٢).

قوله: «وَقُرِئَ بِالسُّكُونِ كَأَنَّهُ قِيلَ...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يَرِيدُ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ؛ فَإِنَّ جَوَابَ
الاسْتِفْهَامِ كَثِيرًا مَا يَكُونُ بِالْجَزْمِ وَتَرْكِ الْفَاءِ، فَكَأَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ، فَعُطِفَ عَلَيْهِ
﴿يَذْرُكُ﴾ بِالْجَزْمِ كَمَا جَعَلَ ﴿فَأَصْدَقَ﴾ بِالنَّصْبِ فِي جَوَابِ التَّخْصِيصِ مُنْزَلًا
مُنْزَلَةً (أَصْدَقَ) بِالْجَزْمِ، فَعُطِفَ عَلَيْهِ ﴿وَأَكُنْ﴾.

وقال ابنُ جَنِّي: بل هو كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بِسُكُونِ الرَّاءِ اسْتِثْقَالًا
لِلضَّمَّةِ عِنْدَ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ^(٣).

(١) هكذا في النسخ والأبيات في «ديوان الحطيثة» (ص ٩٨)، وفيه أول هذا البيت: أَلَمْ أَكُ نَائِمًا.
وهو أوفق.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّيْبِيِّ (٦/ ٥١٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٥)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ٧٣)، و«فتوح
الغيب» للطَّيْبِيِّ (٦/ ٥١٩).

(١٢٨) - ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا﴾ لَمَّا سَمِعُوا قَوْلَ فِرْعَوْنَ وَتَضَجَّرُوا مِنْهُ تَسْكِينًا لَهُمْ ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ تَسْلِيَةً لَهُمْ وَتَقْرِيرًا لِلأَمْرِ بِالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَالتَّثَبُّتِ فِي الْأَمْرِ ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ وَعَدُّ لَهُمْ بِالنُّصْرَةِ، وَتَذْكِيرٌ لِمَا وَعَدَهُمْ مِنْ إِهْلَاكِ الْقَبْطِ وَتَوْرِيثِهِمْ دِيَارَهُمْ وَتَحْقِيقٌ لَهُ.
وَقُرِئَ: (والعاقبة) بالنصب^(١) عطفًا على اسم (إن).
واللام في ﴿الْأَرْضَ﴾ تحتل العهد والجنس.

(١٢٩) - ﴿قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿قَالُوا﴾؛ أي: بنو إسرائيل ﴿أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ بِالرَّسَالَةِ بِقَتْلِ الْأَبْنَاءِ وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا بِإِعَادَتِهِ.
﴿قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ تَصْرِيحًا بِمَا كُنِيَ عَنْهُ أَوَّلًا لَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَسَلَّوْا بِذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ أَتَى بِفِعْلِ الطَّمَعِ لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِأَنَّهُمْ الْمُسْتَخْلَفُونَ^(٢) بِأَعْيَانِهِمْ أَوْ أَوْلَادِهِمْ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مُضَرَ إِنَّمَا فَتَحَ لَهُمْ فِي زَمَنِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
﴿فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: فيرى ما تَعْمَلُونَ مِنْ شُكْرِ وَكُفْرَانٍ وَطَاعَةٍ وَعِصْيَانٍ؛ لِيَجَازِيَكُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَوْجَدُ مِنْكُمْ.

(١) نسبت لآبِي وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)،

و«الكشاف» (٢٥٨/٣)، و«المحرر الوجيز» (٤٤٢/٢)، و«البحر» (٢٥٥/١٠).

(٢) في (ت): «مستخلفون».

(١٣٠ - ١٣١) - ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقِصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ (١٣٠) فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَرُوا يَمْؤِسُونَ وَمِنْ مَعَهُ إِلَّا إِنَّمَا ظَلَمُوا رَبَّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣١﴾.

﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾: بالجدوبِ لِقَلَّةِ الأمطارِ والمياه، والسَّنةُ غَلَبَتْ عَلَى عامِ القَحْطِ لكثرة ما يُذكرُ عنه ويورُخُ به، ثُمَّ اسْتَقَتْ مِنْهَا فَقِيلَ: أَسْنَتَ الْقَوْمُ: إِذَا أَقْحَطُوا.

﴿وَنَقِصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ بكثرة العاهاتِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾: لِكَيْ يَتَنَبَّهُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بُشُومٌ كُفِّرَ بِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ فَيَتَّعِظُوا، أَوْ تَرَقَّى^(١) قُلُوبُهُمْ بِالشَّدَائِدِ فَيَفْزَعُوا إِلَى اللَّهِ وَيَرْغَبُوا فِيهِمَا عِنْدَهُ.

﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ﴾ مِنَ الْخَصْبِ وَالسَّعَةِ ﴿قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾: لِأَجْلِنا وَنَحْنُ مُسْتَحِقُّوهَا.

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: جَدْبٌ وَبَلَاءٌ ﴿يَطَّيَرُوا يَمْؤِسُونَ وَمِنْ مَعَهُ﴾: يَتَشَاءَمُوا بِهِمْ، وَيَقُولُونَ: مَا أَصَابَنَا إِلَّا بُشُومٌ، وَهَذَا إِغْرَاقٌ فِي وَصْفِهِم بِالْغَبَاوَةِ وَالْقَسَاوَةِ، فَإِنَّ الشَّدَائِدَ تَرَفَّقُ الْقُلُوبَ وَتَذِلُّ الْعَرَائِكَ وَتُزِيلُ التَّمَاثُلَ، سَيِّمًا بَعْدَ مُشَاهَدَةِ الْآيَاتِ، وَهُمْ لَمْ تُؤْثَرْ فِيهِمْ بَلْ زَادُوا عِنْدَهَا عُتُوءًا وَانْهَمَاكًا فِي الْغِيِّ، وَإِنَّمَا عَرَفَ الْحَسَنَةَ وَذَكَرَهَا مَعَ أَدَاةِ التَّحْقِيقِ لِكثَرَةِ وَقُوعِهَا وَتَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِإِحْدَائِهَا، وَنَكَرَ السَّيِّئَةَ وَأَتَى بِهَا مَعَ حَرْفِ الشَّكِّ لِنُدُورِهَا وَعَدَمِ الْقَصْدِ لَهَا إِلَّا بِالتَّبَعِ.

﴿إِنَّمَا ظَلَمُوا رَبَّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ أَي: سَبَبُ خَيْرِهِمْ وَشَرِّهِمْ عِنْدَهُ وَهُوَ حَكْمُهُ وَمَشِيئَتُهُ، أَوْ: سَبَبُ سُؤْمِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ أَعْمَالُهُمُ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَهُ فَإِنَّهَا الَّتِي سَاقَتْ إِلَيْهِمْ مَا يَسُوؤُهُمْ.

(١) فِي (ت): «فَيَتَّعِظُوا بِهِ وَتَرَقَّى».

وَقُرِيَ: (إِنَّمَا طَيْرُهُمْ) ^(١) وهو اسمُ الجَمْعِ، وقيل: هو جَمْعٌ.
 ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي ^(٢): مَا يُصِيبُهُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ سُؤْمِ
 أَعْمَالِهِمْ.

قوله: «ثُمَّ اشْتَقَّ مِنْهَا فَقِيلَ: أَسَنَتِ الْقَوْمُ إِذَا قَحِطُوا»:
 قال في «الصَّحاح»: السَّنةُ إِذَا قَلَّتْ بِالْهَاءِ وَجَعَلَتْ نَقْصَانَهُ بِالْوَاوِ فَهُوَ مِنَ
 النَّاقِصِ، يُقَالُ: أَسَنَى النَّاسُ يُسْنُونَ: إِذَا لَبِثُوا فِي مَوْضِعٍ سَنَةً، وَأَسْتَتُوا: إِذَا
 أَصَابَهُمُ الْجَدُوبَةُ، بِقَلْبِ الْوَاوِ تَاءٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ: هَذَا شَاذٌ لَا
 يُقَاسُ عَلَيْهِ ^(٣).

وقال الفَرَّاءُ: تَوَهَّمُوا أَنَّ الْهَاءَ أَصْلِيَّةٌ إِذَا وَجَدُوا ثَالِثَةً فَقَلَبُوهَا تَاءً ^(٤).
 قوله: «أَي: سَبَبُ خَيْرِهِمْ وَشَرِّهِمْ...» إِلَى آخِرِهِ.
 قال الطَّبِّيُّ: اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ الطَّائِرِ يُطْلَقُ عَلَى الْحِطِّ وَالنَّصِيبِ سَوَاءً كَانَ خَيْرًا أَوْ
 شَرًّا، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَي: سَبَبُ خَيْرِهِمْ وَشَرِّهِمْ»، وَعَلَى التَّشَاوُفِ وَحْدَهُ، وَهُوَ
 الْوَجْهُ الثَّانِي ^(٥).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٧)، و«المحرر الوجيز»
 (٢/ ٤٤٣)، و«البحر» (١٠/ ٢٦٢).

(٢) في (ت): «أَن».

(٣) انظر: «الصَّحاح» للجوهري مادة: (سنا).

(٤) انظر: «الصَّحاح» للجوهري مادة: (سنت).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٣٠).

(١٣٢ - ١٣٣) - ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾

﴿١٣٣﴾ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿١٣٤﴾

﴿وَقَالُوا مَهْمَا﴾ أصلها: (ما) الشرطيَّة ضُمَّتْ إِلَيْهَا (ما) المزيدة للتأكيد، ثم قَلِبَتْ أَلْفُهَا هَاءً اسْتِثْقَالًا للتكرير.

وقيل: مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مه) الذي يُصَوِّتُ بِهِ الْكَافُ، وَ(ما) الْجَزَائِيَّةُ، وَمَحَلُّهَا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ النَّصْبُ بِفِعْلِ يُفْسِّرُهُ: ﴿تَأْتِنَا بِهِ﴾؛ أَي: أَيَّمَا شَيْءٍ تُحْضِرُنَا تَأْتِنَا بِهِ. ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ بَيَانٌ لـ ﴿مَهْمَا﴾ وَإِنَّمَا سَمَّوْهَا آيَةً عَلَى رَغْمِ مُوسَى لَا لاعتقادِهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالُوا:

﴿لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أَي: لَتَسْحَرَنَّ بِهَا عَلَيْنَا وَتُشَبِّهَ عَلَيْنَا، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿بِهِ﴾ وَ﴿بِهَا﴾ لـ ﴿مَهْمَا﴾ ذَكَرَهُ قَبْلَ التَّبْيِينِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى. ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ﴾ مَاءٌ طَافَ بِهِمْ وَغَشِيَ أَمَاكِنَهُمْ وَحَرَوْتَهُمْ مِنْ مَطَرٍ أَوْ سَيْلٍ.

وقيل: الْجَدْرِيُّ، وَقِيلَ: الْمُوتَانُ^(١)، وَقِيلَ: الطَّاعُونُ.

﴿وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ﴾ قِيلَ: هُوَ كِبَارُ الْقِرْدَانِ، وَقِيلَ: أَوْلَادُ الْجَرَادِ قَبْلَ نَبَاتِ أَجْنِحَتِهَا.

﴿وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ﴾ رُويَ أَنَّهُمْ مُطِرُوا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فِي ظِلْمَةٍ شَدِيدَةٍ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ، وَدَخَلَ الْمَاءُ بُيُوتَهُمْ حَتَّى قَامُوا فِيهِ إِلَى تَرَاقِيهِمْ، وَكَانَتْ بُيُوتُ

(١) يعني: كثرة الموت. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ١٢٥).

بَنِي إِسْرَائِيلَ مُشْتَبِكَةً بَبُيُوتِهِمْ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهَا قَطْرَةٌ، وَرَكِبَ عَلَى أَرْضِيهِمْ فَمَنَعَهُمْ مِنَ الْحَرْثِ وَالتَّصْرِيفِ فِيهَا، وَدَامَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَسْبُوعًا فَقَالُوا لِمُوسَى: ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يَكْشِفْ عَنَّا وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِكَ، فَدَعَا فَكُشِفَ عَنْهُمْ وَنَبَتَ لَهُمْ مِنَ الْكَلَالِ وَالزَّرْعِ مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ وَلَمْ يُؤْمِنُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَرَادَ فَأَكَلَتْ زُرُوعُهُمْ وَثِمَارُهُمْ، ثُمَّ أَخَذَتْ تَأْكُلُ الْأَبْوَابَ وَالسُّقُوفَ وَالثِّيَابَ، فَفَزِعُوا إِلَيْهِ ثَانِيًا فَدَعَا وَخَرَجَ إِلَى الصَّحَرَاءِ وَأَشَارَ بَعْصَاهُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَرَجَعَتْ إِلَى النُّوَاحِي الَّتِي جَاءَتْ مِنْهَا فَلَمْ يُؤْمِنُوا، فَسَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْقُمَّلَ فَأَكَلَ مَا أَبْقَاهُ الْجَرَادُ، وَكَانَ يَقَعُ فِي أَطْعَمَتِهِمْ وَيَدْخُلُ بَيْنَ أَثَوَابِهِمْ وَجُلُودِهِمْ فَيَمَضُّهَا، فَفَزِعُوا إِلَيْهِ فَرَفَعَ عَنْهُمْ فَقَالُوا: قَدْ تَحَقَّقْنَا الْآنَ أَنَّكَ سَاحِرٌ! ثُمَّ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الضَّفَادِعَ بِحَيْثُ لَا يَكْشِفُ ثَوْبٌ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا وَجَدَتْ فِيهِ، وَكَانَتْ تَمْتَلِي مِنْهَا مَضَاجِعُهُمْ وَتَتَّبُ إِلَى قُدُورِهِمْ وَهِيَ تَغْلِي وَأَفْوَهِهِمْ عِنْدَ التَّكَلُّمِ، فَفَزِعُوا إِلَيْهِ وَتَضَرَّعُوا، فَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ وَدَعَا فَكُشِفَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ نَقَضُوا الْعَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الدَّمَ فَصَارَتْ مِيَاهُهُمْ دَمًا حَتَّى كَانَ يَجْتَمِعُ الْقَبْطِيُّ مَعَ الْإِسْرَائِيلِيِّ عَلَى إِنَاءٍ فَيَكُونُ مَا يَلِيهِ دَمًا وَمَا يَلِي الْإِسْرَائِيلِيَّ مَاءً، وَيَمَضُّ الْمَاءَ مِنْ فَمِ الْإِسْرَائِيلِيِّ فَيَصِيرُ دَمًا فِي فِيهِ. وَقِيلَ: سَلَّطَ عَلَيْهِمُ الرُّعَافَ.

﴿آيَاتِ﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ﴿مُفْصَلَاتٍ﴾ مُبَيِّنَاتٍ لَا تُشْكِلُ عَلَى عَاقِلٍ أَنَّهَا آيَاتُ اللَّهِ وَنِقْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، أَوْ: مُفْصَلَاتٍ لَا مِتْحَانَ أَحْوَالِهِمْ إِذْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ مِنْهَا شَهْرٌ، وَكَانَ امْتِدَادُ كُلِّ وَاحِدَةٍ أَسْبُوعًا. وَقِيلَ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَبَثَ فِيهِمْ بَعْدَ مَا غَلَبَ السَّحَرَةُ عِشْرِينَ سَنَةً يُرِيهِمْ هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى مَهَلٍ^(١).

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٤٩) عن نوف الشامي.

﴿فَاسْتَكْبَرُوا﴾ عن الإيمان ﴿وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾.

قوله: «أصلها»^(١) (ما) الشَّرْطِيَّةُ ضُمَّتْ إِلَيْهَا (ما) المَزِيدَةُ لِلتَّأْكِيدِ، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلْفُهَا هَاءً:

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: اختلف النحويون في (مهما) من حيث البساطة والتَّركيب، فذهب الخليل إلى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (ما) التي هي جزاءٌ و (ما) التي تُزَادُ بَعْدَ الْجَزَاءِ، نحو ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، فكان الأصل: (ما ما)، فاستقبحوا التَّكريرَ فقلُّوا الألفَ الأولى هاءً، ونظير ذلك قولهم في^(٢) (جَأَجَأْتُ): جَأَجِيتُ، وفي (دَهَدَهْتُ الحجرَ): دَهَدِيتُ، قَلَّبُوا الألفَ والهاءَ الأَخِيرَةَ يَاءً لِكِرَاهَةِ^(٣) اجتماع الأمثال^(٤).

وذهب الأخفش والزجاج والبغداديون إلى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مَه) بمعنى: اكف، و (ما) الشَّرْطِيَّةُ^(٥).

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ (مهما) اسمٌ بَسِيطٌ لَيْسَ مُرَكَّبًا مِنْ شَيْءٍ، ووزنه فَعْلَى، والألفُ فيه للإلحاقِ أو للتَّأْنِيثِ.

قال أبو حيان: والذي نختاره أَنَّهَا لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً، وَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ كَلِمَةٌ مُفْرَدَةٌ بَسِيطَةٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَى التَّركيبِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ أَصْلَهَا: (ما ما)

(١) في النسخ الخطية: «أصله»، والصواب المثبت.

(٢) في (س): «في قولهم».

(٣) في (ز): «كراهية».

(٤) انظر: «العين» للخليل (٣/ ٣٥٨)، و«الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣١٤).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٦٩)، و«المساعد» لابن عقيل (٣/ ١٣٧).

يَضَعُفُ لِأَنَّهُ أَصْلٌ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ^(١)، انتهى.

وقال ابن هشام في «المغني»: (مَهْمَا) بَسِيطَةٌ لَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مه) و(ما) الشَّرْطِيَّةُ، وَلَا مِنْ (ما) الشَّرْطِيَّةِ و(ما) الزَّائِدَةُ ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْهَاءُ مِنَ الْأَلْفِ الْأُولَى دَفْعًا لِلتَّكَرُّارِ، خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ^(٢).

قوله: «وَالضَّمِيرُ فِي ﴿بِهِ﴾ وَ﴿بِهَا﴾ لـ ﴿مَهْمَا﴾ ذِكْرُهُ قَبْلَ التَّيْسِينِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى»:

قَالَ الطَّبِيُّ: قَالُوا: اللَّطِيفَةُ فِيهِ هِيَ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ لَمَّا عَادَ إِلَى (مَهْمَا) وَلَفْظُهُ مُذَكَّرٌ ذُكِّرَ، وَالضَّمِيرُ الثَّانِي إِنَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ آيَةٍ﴾، فَأُنْتُ بِهِذَا الْإِعْتِبَارِ^(٣).

وقال ابن هشام في «المغني»: الْأُولَى أَنَّ يَعُودَ ضَمِيرُ ﴿بِهَا﴾ لـ ﴿آيَةٍ﴾^(٤).

﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَنْمُوسَىٰ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴿١٣٥﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بَلَغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾.

﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ﴾ يعني: الْعَذَابَ الْمُفْصَلَ، أَوِ الطَّاعُونََ الَّذِي أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ ﴿قَالُوا يَنْمُوسَىٰ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾: بِعَهْدِهِ عِنْدَكَ وَهُوَ النُّبُوَّةُ،

(١) ذهب أبو حيان إلى بساطتها أيضاً في «الارتشاف» (٤/ ١٨٦٣).

(٢) انظر: «المغني» لابن هشام (ص: ٤١٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٣٢).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٢).

أو: بالذي عَهِدَ إِلَيْكَ أَنْ تَدْعُوهُ بِهِ فَيَجِيبَكَ كَمَا أَجَابَكَ فِي آيَاتِكَ، وهو صِلَةٌ ﴿ادْعُ﴾^(١)، أو حَالٌ مِنَ الصَّمِيرِ فِيهِ بِمَعْنَى: ادْعُ اللَّهَ مُتَوَسِّلًا إِلَيْهِ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ، أو مُتَعَلِّقٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ التَّمَاثُلُ مِثْلُ: أَسْعَفْنَا إِلَى مَا نَطْلُبُ مِنْكَ بِحَقِّ مَا عَهِدَ عِنْدَكَ، أو قَسَمٌ مُجَابٍ بِقَوْلِهِ:

﴿لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾؛ أَي: أَقْسَمْنَا بِعَهْدِ اللَّهِ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ وَلَنُرْسِلَنَّ^(٢).

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِلُغْوِهِ﴾ إلى حَدٍّ مِنَ الزَّمَانِ هُمْ بِالْغَوْهِ فَمُعَذِّبُونَ فِيهِ أَوْ مُهْلِكُونَ، وهو وَقْتُ الْغَرَقِ أَوْ الْمَوْتِ.

وقيل: إلى أَجَلٍ عَيَّنُوهُ لِإِيمَانِهِمْ.

﴿إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ جوابُ (لَمَّا)؛ أَي: فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ فَاجْزَوْا النِّكَثَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ وَتَأَمُّلٍ فِيهِ.

قوله: «بعهده عندك وهو النبوة»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قِيلَ: سُمِّيَتِ النُّبُوَّةُ عَهْدًا لِأَنَّ اللَّهَ عَهْدَ أَنْ يُكْرِمَ النَّبِيَّ وَهُوَ عَهْدٌ أَنْ يَسْتَقِيلَ بِأَعْبَائِهَا، أَوْ لِأَنَّ فِيهَا كُلْفَةً وَاخْتِصَاصًا كَمَا بَيَّنَّ الْمُتَعَاهِدِينَ، أَوْ لِأَنَّ لَهَا حَقْقًا تُحْفَظُ كَمَا يُحْفَظُ الْعَهْدُ، أَوْ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عَهْدٍ وَمَنْشُورٍ يُكْتَبُ لِلْوَلَاةِ^(٣).

(١) في (ت): «هو صلة ادع».

(٢) في (ت): «كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن».

(٣) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٥٠/أ).

قوله: «فاجزوا النكث»:

قال الشيخ سعد الدين: محافظةً على ما ذهبوا إليه من أن ما يلي كلمة (لَمَّا) من الفعلين يجب أن يكون ماضياً لفظاً أو معنى، إلا أن مقتضى ما ذكروا من أن (إِذَا) و(إِذَا) المفاجأة في موضع مَوْقِعٍ^(١) المفعول به للفعلِ المُتَضَمِّنِ فيما أتاه أن يكون التقدير: فاجزوا زمان النكث أو مكانه^(٢)...

وحقيقته على ما نقل عن صاحب «الكشاف» أنه شبه وجود هذا بوجود ذاك، فكأنهما وُجِدَا في جزء واحدٍ من الزمان^(٣).

وقال أبو حيان: لا يمكن التغيية مع ظاهر هذا التقدير؛ لأن ما دخلت عليه لَمَّا ترتب جوابه على ابتداء وقوعه، والغاية تُنافي التعليق على ابتداء الوقوع، فلا بُدَّ من تعقل الابتداء والاستمرار حتى تتحقق الغاية، وكذلك لا تصح الغاية في الفعل غير المتطاول، لا يقال: (لَمَّا قَتَلْتُ زَيْدًا إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ جَرَى كَذَا وَكَذَا)، وجعل بعضهم ﴿إِلَى أَجَلٍ﴾ من تمام الرجز؛ أي: الرجز كائنًا إلى أجلٍ، والمعنى: أن العذاب كان مؤجلاً.

ويؤي هذا التأويل كون جواب (لَمَّا) بـ(إِذَا) الفجائية؛ أي: فلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ الْمُقَرَّرَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَجَلٍ فَاجَزُوا بِالنَّكْثِ، وعلى معنى هذا تغيي^(٤) الكشف

(١) لم ترد كلمة «موضع» في «حاشية التفازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٥٠/أ).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٦٨)، و«حاشية التفازاني» (٢٥٠/أ)، وعنه نقل المصنف.

(٤) في «البحر المحيط»: «تغيية».

بالأجلِ المبلوغِ لا تتأتَّى المفاجأةُ إلَّا على تأويلِ الكشفِ بالاستمرارِ المُعَيَّ، فتكونُ المفاجأةُ بالنكثِ إذ ذاكُ مُمَكِّنَةً^(١).

وقال الحَلَبِيُّ بعدَ نقلِه كلامَ أبي حَيَّان: وهو حَسَنٌ، وقد يُجَابُ عنه بأنَّ المرادَ بالأجلِ هنا وقتُ إيمانهم وإرسالهم بني إسرائيلَ معه، ويكونُ المرادُ بالكشفِ استمرارُ رفعِ الرجزِ، كأنَّه قيل: فَلَمَّا تَمَادَى^(٢) كَشَفْنَا عَنْهُمْ إِلَى أَجَلٍ، وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَ الْأَجَلَ بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْغُرُقِ فَيَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى قَرَبِ أَجَلٍ هُمْ بِالْغَوْهِ، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَ مَوْتِهِمْ أَوْ غَرَقِهِمْ حَصَلَ مِنْهُمْ نَكْثٌ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ النُّكْثُ مِنْهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ أَوْ غَرَقِهِمْ^(٣)؟

وقال السَّافَقْسِيُّ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَا يَتَرْتَّبُ جَوَابُهُ عَلَى ابْتِدَاءِ وَقُوعِهِ، بَلْ قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى ابْتِدَائِهِ، وَقَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى انْتِهَائِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَالَ: (لَمَّا قَرَأَ زَيْدٌ مِنْ يَوْمِ السَّبْتِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ قَرَأَ عَمْرُو)، وَالْكَشْفُ يَمْتَدُّ بِاسْتِمْرَارِهِ، فَلَا يَشْبَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَثَالِ.

(١٣٦ - ١٣٧) - ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ (٣) وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعِفُونَ مَشْكُوفَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَنَرُكُنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فَرَعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴿٤﴾

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢٧٢).

(٢) في النسخ الخطية: «تحدَّى»، والمثبت من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٤٣٥).

﴿فَأَنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾: فَأَرَدْنَا الْإِنْتِقَامَ مِنْهُمْ ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾؛ أَي: الْبَحْرِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ قَعْرَهُ، وَقِيلَ: لُجَّتُهُ.

﴿وَأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾؛ أَي: كَانَ إِغْرَاقُهُمْ بِسَبَبِ تَكْذِيبِهِمْ بِالْآيَاتِ وَعَدَمِ فِكْرِهِمْ فِيهَا حَتَّى صَارُوا كَالْغَافِلِينَ عَنْهَا.

وقيل: الضَّمِيرُ لِلنَّقْمَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَنْتَقِمْنَا﴾.

﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ﴾ بِالْإِسْتِعْظَامِ وَالْإِسْتِغْثَاثِ ﴿بِالْأَسْبَاطِ وَذَبَحَ الْأَبْنَاءَ مِنْ مُسْتَضْعَفِيهِمْ﴾ مُشْرِكِ الْأَرْضِ وَمَغْرِبِهَا ﴿يَعْنِي: أَرْضَ الشَّامِ مَلَكَهَا بَنُو إِسْرَائِيلَ بَعْدَ الْفِرْعَانَةِ وَالْعِمَالِقَةِ وَتَمَكَّنُوا فِي نَوَاحِيهَا.

﴿الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا بِالْخَصْبِ وَسَعَةِ الْعَيْشِ.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحَقُّ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وَمَضَتْ عَلَيْهِمْ وَأَتَّصَلَتْ بِالْإِنْجَازِ عِدَّتُهُ إِيَّاهُمْ بِالنَّصْرِ وَالتَّمْكِينِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥-٦].

وقرئ: (كَلِمَاتُ رَبِّكَ) لَتَعْدُدِ الْمَوَاعِيدَ^(١).

﴿بِمَا صَبَرُوا﴾: بِسَبَبِ صَبْرِهِمْ عَلَى الشَّدَائِدِ.

﴿وَدَمَّرْنَا﴾: وَخَرَّبْنَا ﴿مَا كَانَتْ يَصْغُرُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ مِنَ الْقُصُورِ

(١) هي رواية عن عاصم على خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)،

و«الكشاف» (٣/ ٢٦٩).

والعمارات ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ مِنَ الْجَنَّاتِ، أَوْ مَا كَانُوا يَرْفَعُونَ مِنَ الْبُنْيَانِ
كَصِرْحِ هَامَانَ.

وقرأ ابنُ عامِرٍ وأبو بكرٍ: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بِالضَّمِّ^(١).

قوله: «فَارْزُقْنَا الْإِنْتِقَامَ»:

قال الطَّبِيبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّمَا قَدَّرَ (أَرْزُقْنَا) لِأَنَّ مَا يَعْقِبُهُ الْإِغْرَاقُ هُوَ
إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ، لَا هُوَ بَعِينُهُ، فَإِنَّ الْإِغْرَاقَ عَيْنُ الْإِنْتِقَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْفَاءَ لِمُجَرَّدِ
التَّفْسِيرِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢).

(١٣٨) - ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا
يَمُوسَىٰ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾.

وهذا آخِرُ قِصَّةِ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ﴾ وما بعده
ذَكَرَ مَا أَحْدَثَهُ بَنُو إِسْرَءِيلَ مِنَ الْأُمُورِ الشَّنِيعَةِ بَعْدَ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالنَّعْمِ الْجِسَامِ،
وَأَرَاهُم مِنَ الْآيَاتِ الْعِظَامِ، تَسْلِيَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا رَأَى مِنْهُمْ، وَإِقَاطًا لِلْمُؤْمِنِينَ
حَتَّى لَا يَغْفُلُوا عَنْ مُحَاسَبَةِ أَنْفُسِهِمْ وَمُرَاقَبَةِ أَحْوَالِهِمْ.

رُويَ أَنَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبَّرَ بِهِمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ بَعْدَ مَهْلِكِ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ
فَصَامُوهُ شُكْرًا^(٣).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٣٨)، و«حاشية التفنازاني» (٢٥٠/ أ).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٣) عن الكلبي، وأصله في «البخاري» (٢٠٠٤)، و«مسلم»

(١١٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ﴾: فَمَرُّوا عَلَيْهِمْ ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾: يُقِيمُونَ عَلَى عِبَادَتِهَا، قِيلَ: كَانَتْ تَمَاثِيلَ بَقَرٍ، وَذَلِكَ أَوَّلُ شَأْنِ الْعِجْلِ^(١).
وَالْقَوْمُ كَانُوا مِنَ الْعَمَالِقَةِ الَّذِينَ أَمَرَ مُوسَى بِقِتَالِهِمْ، وَقِيلَ: مِنْ لَحْمٍ^(٢).
وَقَرَأَ حَمْرَةَ وَالْكَسَائِيُّ: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بِالْكَسْرِ^(٣).
﴿قَالُوا يَمْوَسَىٰ أَخْلَلْنَا لَنَا﴾: مَثَلًا نَعْبُدُهُ ﴿كَمَا هُمْ بِالْهَةِ﴾ يَعْبُدُونَهَا، وَ(مَا) كَافَّةٌ لِلْكَافِ ﴿قَالَ إِنَّا نَكْتُمُ قَوْمًا يَجْهَلُونَ﴾ وَصَفَهُم بِالْجَهْلِ الْمُطْلَقِ، وَأَكَّدَهُ لِبُعْدِ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ - بَعْدَ مَا رَأَوْا مِنَ آيَاتِ الْكُبْرَى - عَنِ الْعَقْلِ.

(١٣٩) - ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعَاتُهُمْ فِيهِ وَيَطْلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى الْقَوْمِ ﴿مُتَّبِعَاتُهُمْ﴾: مُكَسَّرٌ مُدْمَرٌ ﴿تَاهُمْ فِيهِ﴾ يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ يَهْدِيهِمْ دِينَهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ وَيُحِطُّمُ أَصْنَامَهُمْ وَيَجْعَلُهَا رِضَاصًا.
﴿وَيَطْلُ﴾: مُضْمَجِلٌ ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مِنْ عِبَادَتِهَا وَإِنْ قَصَدُوا بِهَا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأِنَّمَا بَالِغٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِإِيقَاعِ ﴿هَؤُلَاءِ﴾ اسْمَ ﴿إِنَّ﴾، وَالْإِخْبَارِ عَمَّا هُمْ فِيهِ بِالتَّبَارِ وَعَمَّا فَعَلُوا بِالْبُطْلَانِ، وَتَقْدِيمِ الْخَبَرَيْنِ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْوَاقِعَتَيْنِ خَبَرًا لـ ﴿إِنَّ﴾ = لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الدَّمَارَ لَاحِقٌ لِمَا هُمْ فِيهِ لَا مُحَالَةً، وَأَنَّ الْإِحْبَاطَ الْكُلِّيَّ لَازِبٌ لِمَا مَضَى عَنْهُمْ تَنْفِيرًا وَتَحْذِيرًا عَمَّا طَلَبُوا.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٠٩/١٠) عن ابن جريج.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٤٠٩/١٠ - ٤١٠) عن قتادة، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

(١٥٥٣/٥) عن أبي عمران الجوني.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

قوله: «وتقديم الخبرين في الجملتين الواقعتين خبراً لـ ﴿إِنَّ﴾...»:

قال أبو حيان: لا يتعين هذا، بل الأحسن في إعرابه أن يكون خبر ﴿إِنَّ﴾ ﴿مُتَّبِعٌ﴾، وما بعده مرفوع به، وكذا ﴿مَا كَانُوا﴾ مرفوع بقوله: ﴿باطل﴾، فيكون إذاك قد أخبر عن اسم ﴿إِنَّ﴾ بمفرد لا جملة^(١).

قال الحلبي: وهو كما قال، إلا أن الزمخشري^(٢) رجح ما ذكره من جهة ما ذكر من المعنى، وإذا دار الأمر بين مرجح لفظي ومرجح معنوي فاعتبار المعنوي أولى^(٣).

وقال الشيخ سعد الدين: ما ذكر من تقديم الخبر مبني على أن ﴿مَاهُمْ فِيهِ﴾ مبتدأ و﴿مُتَّبِعٌ﴾ خبر له، وإن كان يحتمل احتمالاً مساوياً أو راجحاً أن يكون ﴿مَاهُمْ فِيهِ﴾ فاعل ﴿مُتَّبِعٌ﴾؛ لاعتماده على المسند إليه، وذلك لاقضاء المقام الحصر المستفاد من التقديم؛ أي: مُتَّبِعٌ لا ثابتٌ وباطلٌ لا حقٌّ، ولم يتعرض في تقديره لهذا الحصر لظهوره^(٤).

(١٤٠) - ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا﴾: أطلب لكم معبوداً ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ / ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ٢٧٢).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٤٤٤).

(٤) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٥٠ / أ).

والحال أنه خصكم بنعم لم يعطها غيركم، وفيه تنبيه على سوء مقابلتهم حيث قابلوا تخصيص الله إياهم من أمثالهم بما لم يستحقوه تفضلاً بأن قصدوا أن يشرُّوا به أحسن شيء من مخلوقاته.

قوله: ﴿وَهُوَ فَضْلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾:

قال الشيخ سعد الدين: أي: على جميع من سواكم، إلا ما يخصه العقل من الأنبياء والملائكة^(١).

(١٤١) - ﴿وَإِذْ أَجَبْتَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَقُولُونَ
أَبْنَاءُكُمْ وَنَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكَ لَكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ أَجَبْتَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾: واذكروا صنيعه^(٢) معكم في هذا الوقت.

وقرأ ابن عامر: ﴿أنجاكم﴾^(٣).

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾: استئناف لبيان ما أنجاهم منه، أو حال من المخاطبين أو من آل فرعون أو منهما.

﴿يَقُولُونَ أَبْنَاءُكُمْ وَنَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾: بدل منه مبين.

﴿وَفِي ذَلِكَ لَكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾: وفي الإنجاء أو العذاب نعمة أو محنة عظيمة.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٥٠/ب).

(٢) في (ت): «صنعة الله».

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١١٣).

(١٤٢) - ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ ذو القعدة. وقرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿وَوَعَدْنَا﴾^(١).
﴿وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ بِالْعَا أَرْبَعِينَ.
رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمِصْرَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَعْدَ مَهْلِكِ فِرْعَوْنَ
بكِتَابٍ^(٢) مِنَ اللَّهِ فِيهِ بَيَانُ مَا يَأْتُونَ وَيَذَرُونَ، فَلَمَّا هَلَكَ سَأَلَهُ رَبُّهُ^(٣) فَأَمَرَهُ بِصَوْمِ
ثَلَاثِينَ، فَلَمَّا أَتَمَّ أَنْكَرَ خُلُوفَ فِيهِ فَتَسَوَّكَ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: كُنَّا نَشُمُّ مِنْكَ رَائِحَةَ
الْمَسْكِ فَأَفْسَدْتَهُ بِالسَّوَالِكِ، فَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهَا عَشْرًا^(٤).

وقيل: أَمَرَهُ أَنْ يَتَخَلَّى ثَلَاثِينَ بِالصَّوْمِ وَالْعِبَادَةِ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ التَّوْرَةَ فِي الْعَشْرِ
وَكَلَّمَهُ فِيهَا.

﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي﴾: كُنْ خَلِيفَتِي فِيهِمْ ﴿وَأَصْلِحْ﴾ مَا
يَجِبُ أَنْ يُصْلَحَ فِي أُمُورِهِمْ، أَوْ: كُنْ مُصْلِحًا.
﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾: وَلَا تَتَّبِعْ مَنْ سَلَكَ الْإِفْسَادَ، وَلَا تُطْعِ مَنْ دَعَاكَ
إِلَيْهِ.

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣)، و«النشر» (٢/ ٢١٢).

(٢) في (أ): «كتاب».

(٣) قوله: «سأله ربه»؛ أي: الكتاب.

(٤) ورد بنحوه ضمن خبر طويل عن ابن عباس رواه النسائي في «الكبرى» (١١٢٦٣)، ورواه مختصراً
بهذه القطعة ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٥٦/٥). وليس فيهما كلام الملائكة، وهذا ذكره
الثعلبي في «تفسيره» (٤٩٧/١٢) والبعوي في «تفسيره» (٢٧٥/٣)، دون راو ولا سند.

(١٤٣) - ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا بَلَغَ لُجَّةَ الْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ ثَبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا﴾: لَوْفَتْنَا الَّذِي وَقَفْتَاهُ^(١)، واللام للاختصاص؛ أي: اختصَّ مجيئه بميقاتنا^(٢).

﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾: مِنْ غَيْرِ وَسِيطٍ كَمَا يَكَلِّمُ الْمَلَائِكَةُ، وَفِيمَا رُوِيَ: أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَسْمَعُ ذَلِكَ الْكَلَامَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ سَمَاعِ كَلَامِ الْمُحَدِّثِينَ.

﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾: أَرْنِي^(٣) نَفْسَكَ بِأَنْ تُمَكِّنَنِي مِنْ رُؤْيَيْكَ، أَوْ تَتَجَلَّى لِي فَأَنْظُرَ إِلَيْكَ وَأَرَاكَ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى جَائِزَةٌ فِي الْجَمَلَةِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مُحَالٌ، وَخُصُوصًا مَا يَقْتَضِي الْجَهْلَ بِاللَّهِ، وَلِذَلِكَ رَدَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ دُونَ: لَنْ أَرَى، وَلَنْ أُرِيكَ، وَلَنْ تَنْظُرَ إِلَيَّ، تَنْبِيهًُا عَلَى أَنَّهُ قَاصِرٌ عَنْ رُؤْيَيْهِ؛ لِتَوْفُّقِهَا عَلَى مُعَدِّ فِي الرَّائِي لَمْ^(٤) يَوْجَدُ فِيهِ بَعْدُ.

وَجَعَلَ السُّؤَالَ لِتَبَكُّيَتِ قَوْمِهِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] خَطَأً، إِذْ لَوْ كَانَتْ الرُّؤْيَةُ مَمْتَنَّةً لَوْ جَبَّ أَنْ يَجْهَلَهُمْ وَيُزِيحَ شُبْهَتَهُمْ كَمَا فَعَلَ بِهِمْ حِينَ قَالُوا: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾، وَلَا يَتَّبِعَ سَبِيلَهُمْ كَمَا قَالَ لِأَخِيهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(١) فِي (خ): «وَقَفْتَاهُ».

(٢) فِي (أ) وَ(خ): «لِمِيقَاتِنَا»، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ت)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ» (٣/ ٢٧٤).

(٣) فِي (أ): «إِلَى».

(٤) فِي (ت): «وَلَمْ».

والاستدلالُ بالجوابِ على استحالتها أشدُّ خطأ؛ إذ لا يدلُّ الإخبارُ عن عدمِ رؤيته إياه على أن لا يراه أبداً، وأن^(١) لا يراه غيره أصلاً، فضلاً عن أن يدلَّ على استحالتها، ودَعْوَى الصُّرورةِ فيه مكابرةٌ أو جهالةٌ بحقيقةِ الرؤيةِ.

﴿قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ استدراكٌ يُريدُ أن يبينَ به أنه لا يُطيقه.

وفي تعليقِ الرؤيةِ بالاستقرارِ أيضاً دليلٌ^(٢) الجوازِ؛ ضرورةً أن المعلقَ على الممكنِ ممكنٌ.

والجبلُ قيل: جبلُ زَبِيرٍ.

﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾: ظهرَ له عَظَمَتُهُ، وتصدَّى له اقتدارُهُ وأمرُهُ.

وقيل: أعطى له حياةً ورؤيةً حتى رآه.

﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾: مَدَكوكًا مُفْتَتًا، والدُّكُّ والدُّكُّ أخوانِ كالشِّكِّ والشَّقِّ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿دَكَّاءَ﴾^(٣)؛ أي: أرضاً مُستويةً، ومنه ناقةٌ دَكَّاءٌ: للتي لا سَنَامَ لها.

وقرئ: (دُكَّاءُ)^(٤)؛ أي: قِطْعاً دُكَّاءً جَمْعُ دَكَّاءَ.

﴿وَحَزَرَ مَوْسَى صَعْقًا﴾: مَغْشِيًا عليه مِنْ هَوْلٍ ما رَأَى ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾ تعظيماً لِمَا

رَأَى: ﴿سُبْحَنَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مِنَ الْجَرَاءَةِ وَالْإِقْدَامِ عَلَى السُّؤَالِ بغيرِ إِذْنٍ.

(١) في (خ): «أو أن».

(٢) في (خ) زيادة: «على».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨١)، عن يحيى بن وثاب.

﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ مَرَّ تَفْسِيرُهُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّكَ لَا تُرَى فِي الدُّنْيَا.

(١٤٤) - ﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَاءً أَتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾: اخْتَرْتُكَ ﴿عَلَى النَّاسِ﴾؛ أَي: الْمَوْجُودِينَ فِي زَمَانِكَ، وَهَارُونَ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا كَانَ مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِهِ، وَلَمْ يَكُنْ كَلِيمًا وَلَا صَاحِبَ شَرْعٍ. ﴿بِرِسَالَتِي﴾ يَعْنِي: أَسْفَارَ التَّوْرَةِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ: ﴿بِرِسَالَتِي﴾^(١). ﴿وَبِكَلِمِي﴾: وَبِكَلِمِي إِيَّاكَ. ﴿فَخُذْ مَاءً أَتَيْتُكَ﴾: أَعْطَيْتُكَ مِنَ الرِّسَالَةِ ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ عَلَى النِّعْمَةِ فِيهِ. رُوي أَنَّ سُؤَالَ الرُّؤْيَةِ كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَإِعْطَاءَ التَّوْرَةِ يَوْمَ النَّحْرِ^(٢).

(١٤٥) - ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾.

﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ ﴿مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ بَدَلٌ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ أَي: كَتَبْنَا لَهُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمَوَاعِظِ وَتَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّ الْأَلْوَابَ كَانَتْ عَشْرَةً أَوْ سَبْعَةً، وَكَانَتْ مِنْ زُرْمُودٍ أَوْ زَبَرَجَدٍ أَوْ يَاقُوتٍ أَحْمَرَ، أَوْ صَخْرَةٍ صَمَاءَ كَتَبَهَا اللَّهُ لِمُوسَى فَقَطَعَهَا بِيَدِهِ أَوْ شَقَّقَهَا بِأَصَابِعِهِ، وَكَانَ فِيهَا التَّوْرَةُ أَوْ غَيْرُهَا.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) ذكره بنحوه الثعلبي في «تفسيره» (١٢ / ٥١٤) عن الكلبي.

﴿فَخَذَهَا﴾ على إضمار القول عطفًا على (كَتَبْنَا) أو بدلٌ من قوله: ﴿فَخَذَ مَاءَ آتَيْنَكَ﴾ والهاءُ لـ ﴿الْأَلْوَجِ﴾ أو لـ ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ فإنه بمعنى الأشياء، أو للرسالات.

﴿يَقُولُ﴾: بجِدٍّ وعَزِيمةٍ ﴿وَأَمْرُ قَوْمِكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾؛ أي: بأحسن ما فيها كالصبر والعفو بالإضافة إلى الانتصار والاختصاص، على طريقة التندب والحث على الأفضل، كقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥] أو: بواجبها، فإن الواجب أحسن من غيره.

ويجوز أن يراد بالأحسن: البالغ في الحسن مطلقًا لا بالإضافة، وهو المأمور به كقولهم: الصَّيْفُ أَحَرُّ مِنَ الشِّتَاءِ.

﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾: دار فرعون وقومه بمصر خاوية على عروشها، أو: منازل عاد وثمود وأضرابهم؛ لتعتبروا فلا تفسقوا، أو: دارهم في الآخرة وهي جهنم. وقرئ: (سَأُورِيكُمْ)^(١) بمعنى: سأبين لكم، من أَوْرَيْتُ الرَّنْدَ.

و: (سَأُورِيكُمْ)^(٢)، ويؤيده قوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قوله: ﴿مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ بدلٌ من الجار والمجرور:

قال الشيخ سعد الدين: لم يجعل ﴿مَوْعِظَةً﴾ مفعولًا له وإن كانت شرائط النَّصَبِ حاصلة؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ﴿تَفْصِيلًا﴾ عُطِفَ عليه، وظاهرٌ أنَّه لا معنى لقولك:

(١) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (٢٥٨/١)، و«الكشاف» (٢٨٨/٣)، و«البحر» (٣٠٨/١٠).

(٢) نسبت لابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«البحر» (٣٠٩/١٠).

كَتَبْنَا لَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لَتَفْصِيلٍ كُلِّ شَيْءٍ^(١)، وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى مُحَلِّ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ فَبَعِيدٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى^(٢).

قوله: «أَي: كَتَبْنَا كُلَّ شَيْءٍ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: رَبَّمَا يُشْعِرُ بَأَنَّ (مِنْ) مَزِيدَةٌ لَا تَبْعِيضِيَّةٌ، وَلَمْ
يَجْعَلْهَا ابْتِدَائِيَّةً حَالًا مِنْ «مَوْعِظَةً» وَ«مَوْعِظَةً» مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ
مَعْنَى^(٣).

قوله: «مِنْ زُمْرٍ»:

الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمَّ بَاقِيَ الْحُرُوفِ، وَعَنْ الْأَزْهَرِيِّ: فَتَحُ
الرَّاءِ^(٤).

وقوله: «وَسَقَّفَهَا بِأَصَابِعِهِ»:

قال الطَّبِّيُّ: أَي: جَعَلَهَا سَقَائِفَ وَهِيَ الْأُلُوحُ، وَقَالَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «شَقَّقَهَا»
بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ^(٥).

قوله: «عَطْفًا عَلَى» كَتَبْنَا» أَوْ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَحَذَّ مَاءَ اتِّبَتِكَ»:

قال الطَّبِّيُّ: الْعَطْفُ عَلَى «كَتَبْنَا» أَجْرَى عَلَى سَنَنِ الْبَلَاغَةِ؛ لِمَا يَلْزَمُ فِي الْبَدَلِ

(١) من قوله: «قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ» إلى هنا من (ز).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ب).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ب).

(٤) في (ز): «الزاي». والصواب المثبت، انظر: «تاج العروس» للزبيدي مادة (زمرذ).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٧٠)، وفسر السقف بالألواح نقلاً عن الزمخشري، وهو في
«الصحاح» للجوهري مادة: (سقف).

مِنْ تَعَاظُلِ التَّرَاكِبِ وَفَكَ النَّظْمُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ﴾ مع ما عُقِبَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَخَذَّهَا بِقُوَّةٍ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿قَالَ يَمْوَسَّىٰ إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ مع ما عُقِبَ بِهِ وَهُوَ ﴿فَخَذَّ مَاءً أَتَيْتُكَ﴾، عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ، فَلَوْ جُعِلَ بَدَلًا لَدَخَلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ^(١).

قوله: «كَالصَّبْرِ والعَفْوِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِنْتِصَارِ وَالِاتِّصَاصِ»:

قال الطَّبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ^(٢) مِنْ أَنَّ الْمَكْتُوبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ هُوَ الْقِصَاصُ قَطْعًا^(٣).

زَادَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَالْجَوَابُ أَنَّهُ مِثَالٌ لِلْحَسَنِ وَالْأَحْسَنِ، لَا أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ بَعَيْنِهِ^(٤).

قوله: «كَقَوْلِهِمْ: الصَّيْفُ أَحْرُّ مِنَ الشِّتَاءِ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: هُوَ فِي حَرِّهِ أْبْلَغُ مِنَ الشِّتَاءِ فِي بَرِّهِ، فَكَذَا هُنَا الْمَأْمُورُ بِهِ أْبْلَغُ فِي الْحَسَنِ مِنَ الْمَنْهَى عَنْهُ فِي الْقُبْحِ^(٥).

قوله: «لَتَعْتَبِرُوا فَلَا تَفْسُقُوا»:

قال الطَّبِيُّ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَنَاسِقِينَ﴾ تَوْكِيدٌ لِأَمْرِ الْقَوْمِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٧٣).

(٢) كما ذكره الطبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٢١٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٧٤).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

بالأخذ بأحسن ما في التوراة وبعث عليه، وفي وضع الإراءة موضع الاعتبار إقامة للسبب مقام المسبب^(١).

(١٤٦ - ١٤٧) - ﴿سَاصِرُفٌ عَنْ ءَايَتِي الَّذِينَ يَكْتَبُرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْفِتْنَةِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٤٦﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿سَاصِرُفٌ عَنْ ءَايَتِي﴾ المنصوبة في الآفاق والأنفس ﴿الَّذِينَ يَكْتَبُرُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ بالطَّع على قلوبهم فلا يتفكرون فيها ولا يعتبرون بها.
وقيل: سَاصِرُفُهُمْ عَنْ إِبْطَالِهَا وَإِنْ اجْتَهَدُوا؛ كما فعل فرعون فعادَ عليه بإعلائها.
أو: بِإِهْلَاكِهِمْ^(٢).

﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ صَلَوةٌ ﴿يَكْتَبُرُونَ﴾؛ أي: يتكبرون بما ليس بحق وهو دينهم الباطل، أو حال من فاعله.

﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ ءَايَةٍ﴾ مُنْزَلَةٍ، أو مُعْجَزَةٍ ﴿لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ لعنادهم واختلال عقولهم بسبب انهماكهم في الهوى والتقليد، وهو^(٣) يؤيد الوجه الأول^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٧٥).

(٢) أي: سَاصِرُفُهُمْ عنها وعن الطعن فيها والاستهانة بها وتسميتها سحراً بإهلاكمهم. انظر: «الكشاف» (٢٨٩/٣).

(٣) «هو»: ليس في (ت). وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «هو»؛ أي: انهماكهم في ذلك «يؤيد الوجه الأول»؛ أي: وهو أن الصرف: الطَّع على قلوبهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٦٤٦/٢).

﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ لاستيلاء الشَّيْطَانِ عَلَيْهِمْ.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿الرَّشْدُ﴾ بفتحين^(١)، وقرئ: (الرَّشَادِ)^(٢)، وثلاثتها لغات كالسَّقَمِ والسَّقَمِ والسَّقَامِ.

﴿وَإِنْ يَكُودُوا سَبِيلَ النَّبِيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ كَذِبُوا بِمَا يَنْبَغُ وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ؛ أي: ذلك الصَّرْفُ بسبب تكذيبهم وعدم تدبرهم للآيات.

ويجوز أن يُنصَبَ ﴿ذَلِكَ﴾ على المصدر؛ أي: سأصرف ذلك الصَّرْفَ بسببهما^(٣).

﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ﴾؛ أي: ولقائهم الدار الآخرة، أو ما وعد الله في الآخرة.

﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ لا يَتَفَعَّلُونَ بِهَا.

﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: إلا جزاء أعمالهم.

قوله: «ولقائهم الدار الآخرة، أو ما وعد الله في الدار الآخرة»:

قال في «الكشاف»: هو على الأول من إضافة المصدر إلى المفعول به، وعلى الثاني من إضافته إلى الظرف^(٤).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٥١) عن علي رضي الله عنه، و«البحر» (١٠/ ٣٠٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٣) في (ت): «بسببها».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٩٠).

قال الشيخ سعد الدين: على تنزيله منزلة المفعول كما ذكر في ﴿مَلِكٌ يَوْمَ
الْذِيقِ﴾^(١)؛ أي: اتساعاً كما أفصح به أبو حيان؛ لأن الإضافة إلى الظرف لا على
وجه الاتساع ونصبه نصب المفعول به لا يجوز؛ لأنه على تقدير (في)، والإضافة
إنما تكون على تقدير اللام أو (من)^(٢).

(١٤٨ - ١٤٩) - ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَداً لَّهُمْ خَوَافٌ
أَلَّا يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (١٤٨) وَلَمَّا سَفِطَ
فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ ﴿١٤٩﴾.

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ﴾: من بعد ذهابه للميقات ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ التي
استعاروا من القبط حين هموا بالخروج من مصر، وإضافتها إليهم لأنها كانت في
أيديهم، أو ملكوها بعد هلاكهم، وهو جمع حلي كذبي وثدي.
وقرأ حمزة والكسائي بالكسر بالإتباع كدلي، ويعقوب على الإفراد^(٣).
﴿عِجَلًا جَسَداً﴾: بدنًا ذا لحم^(٤) ودم، أو: جسداً من الذهب خالياً من الروح،
ونصبه على البدل.

(١) انظر: «حاشية التفاتاني» (٢٥١/ب)، وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/٣٢)، وهنا ينتهي كلام
الشيخ سعد الدين التفاتاني.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/٣١٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣)، و«النشر» (٢/٢٧٢).

(٤) في (ت) زيادة: «ذا روح ولحم».

﴿لَمُخَوَّارٌ﴾: صوتُ البَقَرِ.

رُوي أَنَّ السَّامِرِيَّ لَمَّا صَاغَ الْعِجْلَ أَلْقَى فِي فَمِهِ مِنْ تَرَابِ أَثَرِ فَرَسِ جَبْرِيلَ فصارَ حَيًّا^(١).

وقيل: صَاغَهُ بَنُو عَمْرِو بْنِ الْحَيْلِ فَتَدَخَّلَ الرِّيحُ جَوْفَهُ وَتُصَوِّتُ، وَإِنَّمَا نَسَبَ الْاِتِّخَاذَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ فَعْلُهُ إِمَّا لِأَنَّهُمْ رَضُّوا بِهِ، أَوْ لِأَنَّ الْمَرَادَ اتِّخَاذَهُمْ إِيَّاهُ إِلَهًا.

وَقُرِئَ: (جَوَّارٌ)^(٢)؛ أَي: صِيَاخٌ.

﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تَقْرِيعٌ عَلَى فَرَطِ ضَلَالَتِهِمْ وَإِخْلَالِهِمْ بِالنَّظَرِ، وَالْمَعْنَى: أَلَمْ يَرَوْا حِينَ اتَّخَذُوهُ إِلَهًا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى كَلَامٍ وَلَا عَلَى إِرْشَادِ سَبِيلِ كَأَحَادِ الْبَشَرِ حَتَّى حَسِبُوا أَنَّهُ خَالِقُ الْأَجْسَامِ وَالْقُوَى وَالْقُدَرِ.

﴿اتَّخَذُوهُ﴾ تَكْرِيرٌ لِلدَّمِّ؛ أَي: اتَّخَذُوهُ إِلَهًا ﴿وَكَاؤُا ظَلَمِيتَ﴾: وَاضِعِينَ الْأَشْيَاءَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، فَلَمْ يَكُنْ اتِّخَاذُ الْعِجْلِ بَدْعًا مِنْهُمْ.

﴿وَلَا تُسْقِطُ يَدِيهِمْ﴾ كَنَايَةٌ مِنْ أَنْ اشْتَدَّ نَدْمُهُمْ^(٣)، فَإِنَّ النَّادِمَ الْمُتَحَسِّرَ يَعْضُّ يَدَهُ غَمًّا فَتَصِيرُ يَدُهُ مَسْقُوطًا فِيهَا.

(١) ذكره الواحدي في «البيسط» (٣٥٩/٩)، والزمخشري في «الكشاف» (٢٩١/٣)، عن الحسن.

(٢) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) لأبي السمال العدوي، والزمخشري في «الكشاف» (٢٩١/٣) لعلي رضي الله عنه.

(٣) قوله: «كَنَايَةٌ مِنْ أَنْ اشْتَدَّ نَدْمُهُمْ» هكذا في النسخ الثلاث، ومثله في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الشهاب» (٢١٩/٤)، وفي مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٢٩٨/٤)، و«حاشية الأنصاري» (٦٤٧/٢)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القنوي» (٥٠٦/٨): «كَنَايَةٌ عَنْ اشْتِدَادِ نَدَمِهِمْ»، وذكر الأنصاري أن في نسخ: «كَنَايَةٌ عَنْ اشْتِدَادِ نَدَمِهِمْ».

وقرئ: (سَقَطَ)^(١) على بناءِ الفعلِ للفاعلِ^(٢)، بمعنى: وقعَ العَصُّ فيها،
وقيل: معناه: سقطَ النَّدْمُ في أَنْفُسِهِمْ.

﴿وَرَأَوْا﴾: وَعَلِمُوا ﴿أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾ بِاتِّخَاذِ الْعِجْلِ ﴿قَالُوا لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا
رَبُّنَا﴾ بِإِزَالِ التَّوْرَةِ ﴿وَيَعْرِفُنَا﴾ بِالتَّجَاوُزِ عَنِ الْخَطِيئَةِ ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ﴾.

وقرأهما حمزة والكسائي بالتاء، و﴿رَبَّنَا﴾ على النداء^(٣).

قوله: «مِنْ بَعْدِ ذَهَابِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ»:

قال الطَّبِيُّ: فَيَكُونُ ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى﴾ عَطْفًا عَلَى ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى﴾ عَطْفٌ
قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ^(٤).

قوله: ﴿وَلَمَّا سُقِطَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ كَنَايَةً:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جَعَلَهُ كَنَايَةً لَا مَجَازًا؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ عَنِ الْحَقِيقَةِ^(٥).

قوله: «بِمَعْنَى وَقَعَ الْعَصُّ فِيهَا»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: جَعَلَ الْفَاعِلَ صَمِيرَ الْعَصِّ دُونَ الْقَمِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى

(١) نسبت لابن السميع البماني. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٧٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٥٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٢٠). ولم ينسبها الزجاج وابن عطية.

(٢) في (خ) و(ت): «بناء الفاعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٤)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٧٩).

(٥) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٥١/ ب).

المقصود؛ لأن كونه كناية إنما هو حيث يكون سقوط الفم على وجه العَص، ثم الأيدي على هذا حقيقة، والكلام كناية^(١).

(١٥٠ - ١٥١) - ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا قَالَ يَنْسُمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأُلُوحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا﴾: شديد الغضب، وقيل: حزينا.
﴿قَالَ يَنْسُمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي﴾: فعلتم بعدي حيث عبدتم العجل، والخطاب للعبدة.

أو: قُمتُم مقامي فلم تكفوا العبدة، والخطاب لهارون والمؤمنين معه.
(وما) نكرة موصوفة تفسر المستكن في (بش)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بش خلافة خلفتمونيها^(٢) من بعدي خلافتكم.

ومعنى ﴿مِن بَعْدِي﴾: من بعد انطلاقي، أو: من بعد ما رأيتم مني من التوحيد والتزويه والحمل عليه والكف عما ينافيه.

﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: أتركتموه غير تام؛ كأنه ضمن (عجل) معنى: سبق، فعُدِّي تعديته.

أو: أَعَجِلْتُمْ وعد ربكم الذي وعدنيه من الأربعين وقدرتم موتي، وغيرتم بعدي كما غيرت الأمم بعد أنبيائهم.

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥١/ب).

(٢) في (خ): «خلفتموني فيها».

﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ﴾: طَرَحَهَا مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ وَفَرَطِ الضَّجَرَةِ حَمِيَّةً لِلدِّينِ.
 رُوِيَ أَنَّ التَّوْرَةَ كَانَتْ سَبْعَةَ أَسْبَاعٍ فِي سَبْعَةِ أَلْوَاحٍ، فَلَمَّا أَلْقَاهَا انكَسَرَتْ فُرُوعَ
 سِتَّةِ أَسْبَاعِهَا، وَكَانَ فِيهَا تَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ وَبَقِيَ سُبْعٌ كَانَ فِيهِ الْمَوَاعِظُ وَالْأَحْكَامُ^(١).
 ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾: بِشَعْرِ رَأْسِهِ ﴿يَجْرُهُ إِلَيْهِ﴾ تَوَهُّمًا بِأَنَّهُ قَصَرَ فِي كَفِّهِمْ،
 وَهَارُونَ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَكَانَ حَمُولًا لَيِّنًا، وَلِذَلِكَ كَانَ أَحَبَّ إِلَى بَنِي
 إِسْرَائِيلَ.

﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ﴾ ذَكَرَ الْأُمَّ لِيَرْفِقَهُ عَلَيْهِ، وَكَانَا مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ.
 وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿يَا ابْنَ أُمٍّ﴾ بِالْكَسْرِ،
 وَأَصْلُهُ: (يَا ابْنَ أُمِّي) فَحُذِفَتِ الْيَاءُ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ تَخْفِيفًا كَالْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى
 الْيَاءِ، وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ^(٢) زِيَادَةً فِي التَّخْفِيفِ؛ لَطَوِيلُهُ، أَوْ تَشْبِيهًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ.
 ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ إِزَاحَةً لَتَوَهُّمِ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّهِ،
 وَالْمَعْنَى: بِذَلِكَ وَسُعِيَ^(٣) فِي كَفِّهِمْ حَتَّى فَهَرُونِي فَاسْتَضَعُّوْنِي وَقَارِبُوا قَتْلِي.
 ﴿فَلَا تَشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ﴾: فَلَا تَفْعَلْ بِي مَا يَشْمَتُونَ بِي لِأَجْلِهِ.
 ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ مَعْدُودًا فِي عَدَاوِهِمْ بِالْمُؤَاخَذَةِ أَوْ نَسْبَةِ التَّقْصِيرِ.
 ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ مَا صَنَعْتُ بِأَخِي ﴿وَلِأَخِي﴾ إِنْ فَرَطَ فِي كَفِّهِمْ، ضَمَّ إِلَيْهِ
 نَفْسَهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ تَرْضِيَّةً لَهُ وَدَفْعًا لِلشَّمَاتَةِ عَنْهُ.

(١) ذكره بتمامه الطبري دون عزو مقدّم له بـ(قل)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٦٣/٥)

و(١٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقبه ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية بقوله:
 وبآياه قوله: ﴿أَخَذَ الْأَلْوَاحَ﴾ لأن الظاهر منه أن المأخوذ هو المُلْقَى بعينه.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) في (ت): «بذل الوسع».

﴿وَأَذِّنَا فِي رَحْمَتِكَ﴾ بمزيد الإنعام علينا ﴿وَأَنْتَ أَزْهَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فأنْتَ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا عَلَى أَنْفُسِنَا.

قوله: «و(ما) نكرة موصوفة تُفسَّر المستكنَّ في (بئس):

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّين: لَأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فاعِلُ (بئس) مُضْمَرًا مُفسَّرًا بِالنَّكْرَةِ أَوْ مُظْهِرًا معرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ^(١).

زاد الطَّبَّيُّ: ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (ما) هي المخصوصُ بِالذَّمِّ؛ لَأَنَّهُ يَبْقَى (بئس) بلا فاعِلٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَضْمَرُ فاعِلُ (بئس) بشرطِ أَنْ يَعْقِبَهُ المفسَّرُ^(٢).

قوله: «الذي وَعَدْنَاهُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ»:

قال الطَّبَّيُّ: هذا الميعادُ غَيْرُ ميعادِ اللَّهِ لِمُوسَى في قَوْلِهِ: ﴿وَوَعَدَنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾؛ لضَرْبِ^(٣) ميعادِ مُوسَى قَبْلَ مُضِيِّهِ إِلَى الطُّورِ لقَوْلِهِ: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلُقْنِي فِي قَوْمِي﴾، وميعادِ الْقَوْمِ عِنْدَ مُضِيِّهِ لقَوْلِهِ: ﴿بِسْمَا خَلَقْتُنِي مِنْ بَعْدِي أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾^(٤).

(١٥٢ - ١٥٣) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخَذُوا الْعَهْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾^(٥) وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ.

﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخَذُوا الْعَهْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ وهو ما أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ قَتْلِ^(٥)

(١) انظر: «حاشية التفنازاني» (٢٥١/ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٨٥/٦).

(٣) في «فتوح الغيب»: «لقرب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٥٨٨/٦).

(٥) في (خ): «قتلهم».

أَنْفُسِهِمْ ﴿وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وهي خروجهُهم من ديارِهم، وقيل: الجزيةُ.
 ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ على الله، ولا فريةَ أعظمُ من فريتهم: ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ
 وَإِلَهُ مُوسَى﴾ [طه: ٨٨]، ولعله لم يفترِ مثلاً^(١) أحدٌ قبلَهُم ولا بعدهُم.
 ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ من الكُفْرِ والمعاصي ﴿ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا﴾: من بعدِ
 السيِّئاتِ ﴿وَأَمَنُوا﴾: واشتغلوا بالإيمانِ وما هو مُقتضاه من الأعمالِ الصَّالحةِ.
 ﴿إِنْ رَبُّكَ مِنْ بَعْدِهَا﴾: من بعدِ التَّوبةِ ﴿لَعَفْوَ رَجِيمٌ﴾ وإنَّ عَظَمَ الذَّنْبُ كَجَرِيْمَةِ
 عَبْدَةِ الْعِجْلِ، وكثر كَجَرَاثِمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

(١٥٤) - ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ﴾ وفي شُخَّتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ
 لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ ﴿.

﴿وَلَمَّا سَكَتَ﴾: (سَكَنَ) وَقَدْ قُرِئَ بِهِ^(٢) ﴿عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ باعتذارِ هَارُونَ،
 أو بتَوَيْتِهِمْ، وفي هذا الكلامِ مُبالغةٌ وبِلاغةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ الْغَضَبَ الْحَامِلَ لَهُ
 عَلَى مَا فَعَلَ كَالْأَمْرِ بِهِ وَالْمُغْرِي عَلَيْهِ حَتَّى عَبَّرَ عَنْ سَكُونِهِ بِالسُّكُوتِ.
 وَقُرِئَ: (سُكَّتَ) وَ: (أُسْكِتَ)^(٣) عَلَى أَنَّ الْمُسْكِتَ هُوَ اللَّهُ، أَوْ أَخُوهُ، أَوْ
 الَّذِينَ تَابُوا.

﴿أَخَذَ الْأَلْوَابَ﴾ التي أَلْقَاهَا ﴿وَفِي شُخَّتِهَا﴾: وفيما نَسَخَ فِيهَا؛ أَي: كَتَبَ، فُعِلَتْ
 بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْخُطْبَةِ.
 وَقِيلَ: فيما نَسَخَ مِنْهَا؛ أَي: من الألواح المنكسرة.

(١) في (ت): «يفتر مثله».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٨)، عن معاوية بن قره.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) عن أبي معاذ النحوي.

﴿هُدًى﴾: بيان للحقّ ﴿وَرَحْمَةً﴾ إرشادٌ إلى الصّلاح والخير ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ دخلت اللام على المفعول لضعف الفعل بالتأخير، أو حذف المفعول واللام للتعليل، والتقدير: يرهبون معاصي الله لرّبهم.

قوله: «وفي هذا الكلام مبالغة وبلاغة من حيث إنه جعل الغضب...» إلى آخره. قال الطيّبي: فهو استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية، شبه الغضب بإنسان يغري موسى ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يقطع الإغراء ويترك كلامه، وجعلها صاحب «المفتاح» استعارة تبعية؛ لأنه استعار لتفاوت الغضب عن اشتداده إلى السكون إمساك اللسان عن الكلام^(١)، والظاهر الأوّل^(٢).

وقال الشيخ سعد الدين: مرجعه إلى كون الغضب استعارة بالكناية عن الشخص الناطق، والسكوت استعارة تصرّحية عن طفوه وسكون هيجانه وغلبانه، لكن في غاية من اللطف والبراعة ونهاية عن الفصاحة والبلاغة^(٣).

(١٥٥) - ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّيمْقِنُوا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلَ وَإِنِّي أَنُتَلَكَّا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾.

﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾؛ أي: من قومه، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا لِّيمْقِنُوا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ روي أنه تعالى أمره أن يأتيه في سبعين من بني إسرائيل، فاختار من كل سبط ستة فزاد اثنين، فقال: ليتخلف منكم رجلان، فتشاجروا

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٩ - ٣٩٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٥٩٥ - ٥٩٦).

(٣) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥٢/أ).

فقال: إِنَّ لِمَنْ قَعَدَ أَجْرٌ مِّنْ خَرَجٍ، فَقَعَدَ كَالْبِ يَوْشَعُ وَذَهَبَ مَعَ الْبَاقِينَ، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْجَبَلِ غَشِيَهُ غَمَامٌ، فَدَخَلَ مُوسَى بِهِمُ الْغَمَامَ وَخَرُّوا سُجَّدًا، فَسَمِعُوهُ يَكْلِمُ مُوسَى بِأَمْرِهِ وَبَيْنَاهَا، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَمَامُ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ وَقَالُوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] فَأَخَذَتْهُمْ الرَّجْفَةُ - أَي: الصَّاعِقَةُ أَوْ رَجْفَةُ الْجَبَلِ - وَصُعِقُوا مِنْهَا.

﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِن قَبْلُ وَإِنِّي﴾ تَمَنَّى هَلَاكَهُمْ وَهَلَاكَهٗ قَبْلَ أَنْ يَرَى مَا رَأَى، أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ، أَوْ عَنَى بِهِ: إِنَّكَ قَدَرْتَ عَلَى إِهْلَاكِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ بِحِمْلِ فِرْعَوْنَ عَلَى إِهْلَاكِهِمْ، وَبِإِغْرَاقِهِمْ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرَهُمَا، فَتَرَحَّمْتَ عَلَيْهِمْ بِالْإِنْقَاضِ مِنْهَا، وَإِنْ تَرَحَّمْتَ عَلَيْهِمْ مَرَّةً أُخْرَى لَمْ يَبْعُدْ مِنْ عَمِيمٍ إِحْسَانِكَ.

﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ مِنَ الْعِنَادِ وَالتَّجَاسُرِ عَلَى طَلَبِ الرُّؤْيَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ: عِبَادَةُ الْعَجَلِ، وَالسَّبْعُونَ اخْتَارَهُمُ مُوسَى لِمِيقَاتِ التَّوْبَةِ عَنْهَا فَغَشِيَتْهُمْ هَيْبَةٌ فَلَقُوا مِنْهَا وَرَجَفُوا حَتَّى كَادَتْ تَبِينُ مَفَاصِلُهُمْ وَأَشْرَفُوا عَلَى الْهَلَاكِ، فَخَافَ عَلَيْهِمْ مُوسَى فَبَكَى وَدَعَا فَكَشَفَهَا اللَّهُ عَنْهُمْ.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾: ابْتِلَاؤُكَ حِينَ أَسْمَعْتَهُمْ كَلَامَكَ حَتَّى طَمِعُوا فِي الرُّؤْيَةِ، أَوْ أَوْجَدْتَ فِي الْعَجَلِ خَوَارًا فَرَاغُوا بِهِ.

﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ﴾ ضَلَّالَهُ، بِالتَّجَاوُزِ عَنْ حَدِّهِ أَوْ بِاتِّبَاعِ^(١) الْمَخَايِلِ.

﴿وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ﴾ هَدَاهُ فَيَقْوَى بِهَا إِيمَانُهُ.

﴿أَنْتَ وَلِيْنَا﴾: الْقَائِمُ بِأَمْرِنَا ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾ بِمَغْفِرَةٍ مَا قَارَفْنَا ﴿وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ تَغْفِرُ^(٢) السَّيِّئَةَ وَتَبْدِلُهَا بِالْحَسَنَةِ.

(١) فِي (خ): «اتِّبَاعٌ».

(٢) بَعْدَهَا فِي (أ): «عَنْ».

(١٥٦) - ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا لَمِثْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: حُسْنَ مَعِيشَةٍ وَتَوْفِيقَ طَاعَةٍ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ الْجَنَّةَ ﴿إِنَّا هُنَا لَمِثْكَ﴾: ثُبْنَا إِلَيْكَ، مِنْ هَادٍ يَهُودُ: إِذَا رَجَعَ. وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ^(١) مِنْ هَادِهِ يَهِيدُهُ: إِذَا أَمَالَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِمَعْنَى: أَمَلْنَا أَنْفُسَنَا، أَوْ أَمَلْنَا إِلَيْكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ أَيْضًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: عَوَدَ الْمَرِيضُ. ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ تَعَذِّيهِ ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فِي الدُّنْيَا: الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، بَلِ الْمَكْلَفَ وَغَيْرَهُ. ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾: فَسَأُثَبِّتُهَا فِي الْآخِرَةِ، أَوْ: فَسَأَكْتُبُهَا كِتَابَةً خَاصَّةً مِنْكُمْ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ.

﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الْكَفَرَ وَالْمَعَاصِي ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ خَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِإِنْفَاتِهَا، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ أَشَقَّ عَلَيْهِمْ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ فَلَا يَكْفُرُونَ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

(١٥٧) - ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ذَلَّلُوا بِهَا بَعْدَ وَهْرِهَا وَمَنْعُورُهُمْ وَاتَّبَعُوا النَّوْرَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٠)، عن أبي وجزة

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ﴾ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، أو خبرٌ مُبْتَدَأٌ تَقْدِيرُهُ: هم الذين، أو بدلٌ من (الذين يَتَّقُونَ) بدلُ الْبَعْضِ أو الْكُلِّ، والمرادُ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وإنما سَمَّاهُ رَسُولًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ وَنَبِيًّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ.

﴿الْأُمِّيِّ﴾ الذي لَا يَكْتُبُ وَلَا يَقْرَأُ، وَصَفَهُ ^(١) به تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ كَمَالَ عِلْمِهِ مَعَ حَالِهِ أَحَدُ ^(٢) مُعْجَزَاتِهِ.

﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ اسْمًا وَصِفَةً.

﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ كَالشُّحُومِ.

﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ كَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ، أَوْ كَالرَّبَا وَالرَّشْوَةِ.

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾: وَيَخَفِّفُ عَنْهُمْ مَا كَلَّفُوا بِهِ مِنَ التَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ؛ كَتَعْيِينِ الْقَصَاصِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا، وَقَطْعِ الْأَعْضَاءِ الْخَاطِئَةِ، وَقَرْضِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ، وَأَصْلُ الْإِصْرِ: الثَّقْلُ الَّذِي يَأْصِرُ صَاحِبَهُ؛ أَي: يَحْبِسُهُ مِنَ الْحَرَكَةِ ^(٣) لِثِقَلِهِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿أَصَارَهُمْ﴾ ^(٤).

﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ﴾: وَعَظَّمُوهُ بِالتَّقْوِيَةِ، وَقُرِئَ: بِالتَّخْفِيفِ ^(٥)، وَأَصْلُهُ: الْمَنْعُ، وَمِنْهُ: التَّعْزِيرُ.

(١) فِي (خ): «وَصَف».

(٢) فِي (خ) وَ(ت): «إِحْدَى».

(٣) فِي (خ) وَ(ت): «الْحَرَكَ».

(٤) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٢٩٥)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١١٣).

(٥) انْظُرْ: «المَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ» (ص: ٥٢)، وَ«المَحْتَسَبُ» (١/ ٢٦١)، وَ«المَحْرُورُ الْجَوِيزُ»

(٢/ ٤٦٤)، وَ«الْبَحْرُ» (١٠/ ٣٥٠).

﴿وَنَصْرُوهُ وَأَتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾؛ أي: مع نبوته، يعني: القرآن، وإنما سمّاه نورًا لأنه بإعجازه ظاهرٌ أمره مظهرٌ غيره، أو لأنه كاشفُ الحقائق^(١) مظهرٌ لها^(٢).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَعَهُ﴾ مُتَعَلِّقًا بـ ﴿اتَّبِعُوا﴾؛ أي: وأتبعوا النورَ المنزَلَ مع اتِّباعِ النبي، فيكونُ إشارةً إلى اتِّباعِ الكتابِ والسنة. ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بِالرَّحْمَةِ الْأَبَدِيَّةِ. ومضمونُ الآية جوابُ دعاءِ موسى عليه السَّلام.

قوله: «ما كُلِّفُوا به مِنَ التَّكَالِيفِ الشَّاقَّةِ»:

قال الزَّجَّاجُ: الْأَغْلَالُ تَمَثِيلٌ^(٣).

قوله: «من الحرالكِ»؛ أي: الحركة.

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَعَهُ﴾ مُتَعَلِّقًا بـ ﴿اتَّبِعُوا﴾»:

قال الطَّبِيبِيُّ: فعلى الأوَّلِ هو حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿أُنْزِلَ﴾، والمضافُ مُقَدَّرُ المَعْنَى: اتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَصْحُوبًا مَعَهُ نُبُوتُهُ يعني: أَنَّ حُكْمَ ثُبُوتِ نُبُوتِهِ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ وَهُوَ مَشْفُوعٌ بِهَذَا النُّورِ، وعلى الثَّانِي يَكُونُ ظَرْفًا لـ ﴿اتَّبِعُوا﴾، فيكونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النُّورِ وَالنَّبِيِّ مُسْتَقِلًّا بِالْإِتِّبَاعِ، وقد أُشِيرَ بِهِ إِلَى مُتَابَعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٤).

(١) في (خ): «للحقائق».

(٢) «مظهر لها»: ليس في (ت).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٨١).

(٤) انظر: «فتح الغيب» للطبيبي (٦/ ٦٠٨ - ٦٠٩).

(١٥٨) - ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ. وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ الخطابُ عامٌّ، وكانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَبْعُوثًا إِلَى كَافَّةِ الثَّقَلَيْنِ، وَسَائِرِ الرُّسُلِ إِلَى أَقْوَامِهِمْ.

﴿جَمِيعًا﴾ حَالٌ مِنْ ﴿إِلَيْكُمْ﴾.

﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿اللَّهُ﴾ وَإِنْ حِيلَ بَيْنَهُمَا بِمَا هُوَ مُتَعَلِّقُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ كَالْمَتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، أَوْ مَدْحٌ مَنصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وَهُوَ عَلَى الْوُجُوهِ الْأَوَّلِ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَإِنَّ مَنْ مَلَكَ الْعَالَمَ كَانَ هُوَ الْإِلَهَ لَا غَيْرُهُ، وَفِي ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ مَزِيدٌ تَقْرِيرٌ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْأُلُوهِيَّةِ.

﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ﴾ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ الرُّسُلِ مِنْ كُتُبِهِ وَوَحْيِهِ.

وَقُرِئَ: (وَكَلِمَتِهِ) عَلَى إِرَادَةِ الْجَنَسِ، أَوْ الْقِرَآنِ، أَوْ عَيْسَى؛ تَعْرِيفًا لِلْيَهُودِ، وَتَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ لَمْ يُعْتَبَرْ إِيْمَانُهُ، وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ التَّكَلُّمِ إِلَى الْغَيْبَةِ لِإِجْرَاءِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْإِيْمَانِ بِهِ وَالِاتِّبَاعِ لَهُ.

﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ جَعَلَ رَجَاءَ الْاهْتِدَاءِ أَثَرَ الْأَمْرِينِ؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ مَنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُتَابِعْهُ بِالتَّزَامِ شَرَعَهُ فَهُوَ بَعْدُ فِي خَطِئِ الضَّلَالَةِ^(١).

(١) فِي (ت): «الضلال».

قوله: «أو مدح منصوب»:

قال في «الكشاف»: إنه الأحسن^(١).

قال الشيخ سعد الدين: أمّا لفظاً فليسلامته من الفصل بين الصفة والموصوف وإن كان جائزاً وبغير أجنبي، وأمّا معنى فلما له من نوع أصالة واستقلال^(٢).

قوله: «وهو على الوجه الأول بيان لما قبله»:

في «الكشاف»: أنه بدل من الصلة أيضاً^(٣).

قال الشيخ سعد الدين: والإبدال لا ينافي البيان، ولم يجعل عطف بيان لتغاير المدلولين، ولأنه ليس بمجرد الإيضاح والتفسير، وسوق كلامه يشعر بأن بدل اشتمال^(٤)، انتهى.

وقال أبو حيان: إبدال الجمل من الجمل غير المشتركة في عامل لا نعرفه، والأحسن أن تكون هذه جملة^(٥) مستقلة من حيث الإعراب وإن كانت متعلّقا بعضها ببعض من حيث المعنى^(٦).

(١٥٩) - ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهُودُوكَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾ يعني: من بني إسرائيل ﴿أُمَّةٌ يَهُودُوكَ بِالْحَقِّ﴾: يهدون الناس

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥٢/ ب).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٠٦).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ ب).

(٥) في (ز): «جملاً».

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٥١-٣٥٢).

مُحَقِّقِينَ، أَوْ: بِكَلِمَةِ ^(١) الْحَقِّ ﴿وَبِهِ﴾: وَبِالْحَقِّ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ بَيْنَهُمْ فِي الْحَكَمِ.

والمرادُ بها^(٢): الثَّابِتُونَ عَلَى الْإِيمَانِ الْقَائِمُونَ بِالْحَقِّ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ، أَتَّبَعَ ذِكْرَهُمْ ذِكْرَ أَضْدَادِهِمْ عَلَى مَا هُوَ عَادَةُ الْقُرْآنِ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ تَعَارُضَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَتَزَاحُمَ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ.

وقيل: مُؤْمِنُو أَهْلِ الْكِتَابِ.

وقيل: قَوْمٌ وَرَاءَ الصَّيْنِ رَأَوْهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ فَأَمَّنُوا بِهِ^(٣).

(١) في (خ): «بكلمتي»، وفي هامش (خ): في نسخة: بكلمة.

(٢) قوله: «بها»؛ أي: بِالْآيَةِ. وفي (أ): «به».

(٣) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (٥٥٧/١) عن ابن عباس، والثعلبي في «تفسيره» (٥٥٩/١٢) دون عزو. وذكر أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية بإسناد له من رواية الضحاك عن ابن عباس خبراً طويلاً في لقاء النبي ﷺ بهم وإيمانهم به، ولا يصح في ذلك شيء، والله أعلم. وقد ذكر في هذه الآية أيضاً خبر: أن بني إسرائيل لما قتلوا أنبياءهم وكفروا - وكانوا اثني عشر سبطاً - تبرأ سبطٌ منهم مما صنعوا واعتذروا، وسألوا الله أن يفرق بينهم وبين إخوانهم، ففتح الله لهم نفقاً في الأرض فساروا فيه سنةً ونصفاً حتى خرجوا من وراء الصين، وهم هنالك خُنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا. رواه الطبري في «تفسيره» (٥٠١/١٠) عن ابن جريج، وبعضه عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده منقطع. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٩٤/٤)، والواحدي في «البيسط» (٤٠٣/٩)، عن ابن جريج والكلبي والربيع والضحاك وعطاء والسدي. وليس في الأخبار الواردة في هذه الحكاية ما يصح، قال الألوسي في «روح المعاني» (٤١٤/٩): وَضَعَفَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ ابْنُ الْخَازَنِ [في «تفسيره» (٣٠٠/٢)] وَأَنَا لَا أَرَاهَا شَيْئاً، وَلَا أَظُنُّكَ تَجِدُ لَهَا سَنَدًا يَعُولُ عَلَيْهِ وَلَوْ ابْتِغَيْتَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَمًا فِي السَّمَاءِ.

وقال أبو شهبه في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠٧-٢٠٨) عن قصة الصين هذه: وهي من خرافات بني إسرائيل ولا محالة... ونحن لا نشك في أن ابن

(١٦٠) - ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوى كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿وَقَطَعْنَاهُمْ﴾: وصيّرناهم قطعاً متميِّزاً بعضهم عن بعضٍ ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ مفعول ثانٍ لـ (قَطَعَ)، فإنه يتضمَّن معنى: صيّر، أو حال، وتأنيثه للحمل على الأمة أو القطعة.

﴿أُمَمًا﴾ بدلٌ منه ولذلك جُمع، أو تميِّزٌ له على أن كلَّ واحدةٍ من اثنتي عشرة أسباط؛ فكأنه قيل: اثنتي عشرة قبيلة.

جريح وغيره ممن رَووا ذلك إنما أخذوه عن أهل الكتاب الذين أسلموا، ولا يمكن أبداً أن يكون متلقًى عن المعصوم ﷺ...

قال: والذي يرجح عندي أن المراد بهم أناس من قوم موسى عليه الصلاة والسلام اهتدوا إلى الحق ودعوا الناس إليه، وبالحق يعدلون فيما يعرض لهم من الأحكام والقضايا، وأن هؤلاء الناس وجدوا في عهد موسى وبعده، بل وفي عهد نبينا ﷺ كعبد الله بن سلام وأضرابه... أما ما ذكره فليس هناك ما يشهد له من عقل، ولا نقل صحيح، بل هو يخالف الواقع الملموس، والمشاهد المتيقن، وقد أصبحت الصين وما وراءها معلوماً كل شبر فيها، فأين هم؟ ثم أي فائدة تعود على الإسلام والمسلمين من التمسك بهذه الروايات التي لا خطام لها ولا زمام؟! وماذا يكون موقف الداعية إلى الإسلام في هذا العصر الذي نعيش فيه إذا انتصر لمثل هذه المرويات الخرافية الباطلة؟! إن هذه الروايات لو صحت أسانيدُها لكان لها بسبب مخالفتها للمعقول والمشاهد الملموس ما يجعلنا في حل من عدم قبولها فكيف وأسانيدُها ضعيفة واهية؟! وقد قلت غير مرة: إن كونها صحيحة السند فرضاً لا ينافي كونها من الإسرائيلية.

وَقُرِئَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَفَتْحِهَا^(١)، ﴿أَمَّا﴾ عَلَى الْأَوَّلِ بَدَلٌ بَعْدَ بَدَلٍ أَوْ نَعْتُ ﴿أَسْبَاطًا﴾ وَعَلَى الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ ﴿أَسْبَاطًا﴾.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ فِي التَّيِّهِ ﴿أَنْبِ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾؛ أَي: فَضْرَبَ فَانْبَجَسَتْ، وَحَذَفُهِ لِلْإِيْمَاءِ عَلَى أَنَّ مُوسَى لَمْ يَتَوَقَّفْ فِي الْإِمْتَالِ، وَأَنْ ضَرْبَهُ لَمْ يَكُنْ مُؤَثِّرًا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْفَعْلُ فِي ذَاتِهِ.

﴿مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كُلُّ سَبْطٍ ﴿مَنْشَرِبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَّ﴾ لِيَقِيَهُمْ حَرَّ الشَّمْسِ ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُّوا﴾؛ أَي: وَقُلْنَا لَهُمْ: كُلُّوا ﴿مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ سَبَقَ تَفْسِيرُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(١٦١ - ١٦٢) - ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَذَلُّوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَرَّيْذُ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِي ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ.

﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ، وَالْقَرْيَةُ: بَيْتُ الْمَقْدَسِ. ﴿وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَذَلُّوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ مِثْلُ مَا فِي الْبَقَرَةِ مَعْنَى^(٢)، غَيْرَ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿فَكُلُوا﴾ فِيهَا بِالْفَاءِ أَفَادَ تَسَبُّبَ سُكْنَانِهِمْ لِلْأَكْلِ مِنْهَا،

(١) فِي (ت) وَ(خ): «وَإِسْكَانَهَا»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (أ) وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا ذَكَرَ الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (٢/٦٥٥)، قَالَ: إِذْ إِسْكَانُهَا لَيْسَ بِشَاذٍ، بَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ.

قُلْتُ: وَقِرَاءَةُ الْكسْرِ ذَكَرَهَا فِي «الْمَحْتَسَبِ» (١/٢٦١) عَنْ يَحْيَى وَالْأَعْمَشِ وَطَلْحَةَ بْنِ سَلِيمَانَ. وَبِالْفَتْحِ وَالْكسْرِ ذَكَرَهَا أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ» (١٠/٣٥٤) عَنْ الْأَثَمَةِ الْمَذْكُورِينَ.

(٢) الْآيَةُ: (٥٨) مِنْهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا =

ولم يتعرّض له هاهنا اكتفاءً بذكره ثمّ، أو بدلالة الحال عليه.

وأما تقديم ﴿وَقُولُوا﴾ على ﴿وَادْخُلُوا﴾ فلا أثر له في المعنى لأنّه لا يُوجِبُ التّرتيب، وكذلك^(١) الواو العاطفة بينهما.

﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَزِيدَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وعدّ بالغفران والزيادة عليه بالإثابة، وإنما أخرج الثاني مُخرج الاستئناف للدلالة على أنّه تفضّل محض ليس في مقابلة ما أمروا به.

وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب: ﴿تُغْفَرْ﴾ بالتاء والبناء للمفعول و﴿خطيئاتكم﴾ بالجمع والرفع، غير ابن عامر فإنه وحده، وقرأ أبو عمرو: ﴿خطاياكم﴾^(٢).
﴿بَدَلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ يَمَاسُوكَ أَنْوَاطُ يَظْلِمُونَ﴾ مضى تفسيره في سورة البقرة.

(١٦٣) - ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْفَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِثَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا تَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾.

﴿وَسَأَلَهُمْ﴾ للتّقرير والتّقريع بتقديم كُفْرِهِمْ وعِصْيَانِهِمْ، والإعلام بما هو من

= آتَابَ سَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةً تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَزِيدَ الْمُحْسِنِينَ [البقرة: ٥٨].

(١) في (ت): «وكذا».

(٢) قرأ نافع: ﴿تُغْفَرْ﴾ مضمومة التاء ﴿خطيئاتكم﴾ بالجمع والرفع.

وقرأ ابن عامر: ﴿تُغْفَرْ﴾ مضمومة التاء ﴿خطيئتكُم﴾ بالافراد والرفع.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿تَغْفِرُ﴾ بالنون ﴿خطيئاتكم﴾ بالجمع والنصب.

وقرأ أبو عمرو: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالنون ﴿خطاياكم﴾ بغير همز مثل «قضاياكم» ولا تاء فيها.

انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥ - ٢٩٦)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

علومهم التي لا تُعلم إلا بتعليم أو وحي لتكون لك^(١) معجزة عليهم.

﴿عَنِ الْقَرْبَةِ﴾: عن خبرها وما وقع بأهلها ﴿الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾: قريبة منه، وهي أيلة: قرية بين مدين والطور على شاطئ البحر، وقيل: مدين، وقيل: طبرية.

﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾: يتجاوزون حدود الله بالصَّيْدِ يومَ السَّبْتِ، و﴿إِذْ ظَفَرُ لَ﴾: ﴿كَانَتْ﴾ أو ﴿حَاضِرَةَ﴾، أو للمُضَافِ المَحذُوفِ، أو بدلٌ منه بدل الاشتمال.

﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَتَانُهُمْ﴾ ظَفَرُ لَ ﴿يَعْدُونَ﴾ أو بدلٌ بعد بدلٍ.

وَقُرِئَ: (يَعْدُونَ)^(٢) وأصله: يَعْتَدُونَ، و: (يُعْدُونَ) من الإِعدادِ^(٣)؛ أي: يُعْدُونَ آلاَتِ الصَّيْدِ يومَ السَّبْتِ وقد نُهُوا أَنْ يَشْتَغِلُوا فِيهِ بِغَيْرِ الْعِبَادَةِ.

﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا﴾: يومَ تَعْظِيمِهِمْ أَمْرَ السَّبْتِ، مَصْدَرُ سَبَتَ الْيَهُودُ: إِذَا عَظَّمَتْ^(٤) سَبْتَهَا بِالتَّجَرُّدِ لِلْعِبَادَةِ.

وقيل: اسمُ اليوم، والإضافة لاختصاصهم بأحكام فيه، ويؤيد الأول: أَنْ قُرِئَ: (يَوْمَ إِسْبَاتِهِمْ)^(٥)، وقوله: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْئُرُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾.

(١) في (خ): «ليكون ذلك»، وفي (أ): «لتكون تلك».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٤) عن شهر بن حوشب وأبي نهيك.

(٣) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٣).

(٤) في (ت): «أعظمت».

(٥) نسبت لعمر بن عبد العزيز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٤).

وَقُرِئَ: (لَا يُسَبِّتُونَ) مِنْ أَسَبَتَ^(١)، و: (لَا يُسَبِّتُونَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ^(٢)
 بمعنى: لَا يَدْخُلُونَ فِي السَّبِّ.
 ﴿شُرْعًا﴾ حَالٌ مِنَ الْحَيْثَانِ، وَمَعْنَاهُ: ظَاهِرَةٌ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ، مِنْ شَرَعَ
 عَلَيْهَا: إِذَا دَنَا وَأَشْرَفَ.
 ﴿كَذَلِكَ بَلَّوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾: مِثْلَ ذَلِكَ الْبَلَاءِ الشَّدِيدِ نَبَلَوْهُمْ بِسَبِّ
 فَسِقِهِمْ.
 وَقِيلَ: ﴿كَذَلِكَ﴾ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ أَي: لَا تَأْتِيهِمْ مِثْلُ إِيْتَانِهِمْ يَوْمَ السَّبِّ،
 وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿يَعْدُونَ﴾.

قوله: «وَإِذْ ظُرِفَ...» إِلَى قَوْلِهِ: «أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ»:

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: هَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ (إِذْ) مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ وَلَا يَدْخُلُ
 عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ، وَجَعَلَهَا بَدَلًا يُجَوِّزُ دُخُولَ (عَنْ) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ
 الْعَامِلِ، وَأُورِدَ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ^(٣) بَعْدَ: «أَوْ بَدَلٌ بَعْدَ بَدَلٍ»^(٤).

(١٦٤) - ﴿وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعَذَرَةَ إِلَى رَبِّكَ وَلَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَتِ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، عن علي رضي الله
 عنه، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، وأبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٦٤)، نسبتها
 للحسن وعاصم بخلاف.

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣١٥) عن الحسن.

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣١٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٦٣).

﴿أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾: جماعةٌ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ، يَعْنِي: صَلَحَاءُ هُمْ الَّذِينَ اجْتَهِدُوا فِي مَوْعِظَتِهِمْ حَتَّى أَيْسَوْا مِنْ اتِّعَازِهِمْ: ﴿لَمْ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾: مُخْتَرِمُهُمْ ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ فِي الْآخِرَةِ لِتَمَادِيهِمْ فِي الْعِصْيَانِ، قَالُوهُ مُبَالِغَةً فِي أَنَّ الْوَعْظَ لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ، أَوْ سُؤَالَ عَنِ عِلَّةِ الْوَعْظِ وَنَفْعِهِ، وَكَأَنَّهُ تَقَاوُلٌ بَيْنَهُمْ، أَوْ قَوْلٌ مَنْ أَرَعَوَى عَنِ الْوَعْظِ لِمَنْ لَمْ يَزْعِرْ مِنْهُمْ.

وقيل: المراد طائفةٌ مِنَ الْفِرْقَةِ الْهَالِكَةِ أَجَابُوا بِهِ وَعَازَظَهُمْ رَدًّا عَلَيْهِمْ وَنَهَكُمَا بِهِمْ.

﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ﴾: جَوَابٌ لِلسُّؤَالِ؛ أَي: مَوْعِظَتُنَا إِنْهَاءٌ عُذْرٍ إِلَى اللَّهِ حَتَّى لَا تُنْسَبَ إِلَى تَفْرِيطٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَقَرَأَ حَفْصٌ: ﴿مَعْدِرَةٌ﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ الْعِلَّةِ؛ أَي: اعْتَذَرْنَا بِهِ مَعْدِرَةً، أَوْ وَعِظْنَا هُمْ مَعْدِرَةً.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ﴾: إِذِ الْيَأْسُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْهَلَاكِ.

قوله: «﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿وَإِذْ يَعْدُونَ﴾»:

قَالَ الطَّبِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿وَإِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ لَفْظًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا بَدَلٌ أَوْ ظَرْفٌ، فَلِزِمَ أَنْ يَدْخُلَ هُوَ لَا فِي حَكْمِ أَهْلِ الْعُدْوَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٦٢٩)، و«حاشية الفتازاني» (١/ ٢٥٣).

(١٦٥ - ١٦٦) - ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَیْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (١٦٥) ﴿فَلَمَّا عَتَا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا نَسُوا﴾: تَرَكُوا تَرَكَ النَّاسِي ﴿مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾: مَا ذَكَرَهُمْ بِهِ صَلَحَاؤُهُمْ
﴿أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: بِالْاِعْتِدَاءِ وَمُخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ
﴿بِعَذَابٍ بَیْسٍ﴾: شَدِيدٍ، فَعِيلٌ مِنْ بَوَسَ يَبُوسُ بِأَسَا: إِذَا اشْتَدَّ.
وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ: (بَيْسٍ) عَلَى فَعِيلٍ كَضَيْعٍ^(١).
وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿بَيْسٍ﴾ بِكسْرِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ^(٢) عَلَى أَنَّهُ (بَيْسٌ) كَحَذِرٍ كَمَا
قُرِئَ^(٣)، فَخَفَّفَ عَنْهُ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْفَاءِ كَكَيْدٍ فِي كَيْدٍ.
وَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿بَيْسٍ﴾ عَلَى قَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً^(٤) كَمَا قُلِبَتْ فِي ذَيْبٍ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ
الذَّمُّ وَصَفَ بِهِ فَجُعِلَ اسْمًا.
وَقُرِئَ: (بَيْسٍ) كَرَيْسٍ عَلَى قَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً ثُمَّ إِدْغَامِهَا^(٥).

- (١) قراءة أبي بكر بكسر الهمزة بخلاف عنه، والوجه الآخر عنه: ﴿بَيْسٍ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).
- والقراءة بفتح الهمزة عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) لعاصم، وعزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٦٥) لطلحة بن مصرف.
- (٢) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).
- (٣) نسبت لزيد بن ثابت في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، ولأبي عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).
- (٤) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).
- (٥) نسبت لنصر بن عاصم في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

و(ينس) على التَّخْفِيفِ كَهَيْن^(١)، و: (بائس)^(٢).

﴿يَمَاكَأُوا يَفْسُقُونَ﴾: بسبب فسقهم.

﴿فَلَمَّا عَتَا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾: تكبروا عن ترك ما نهوا عنه، كقوله: ﴿وَعَتَا عَنْ أَمْرِ

رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧].

﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ كُفْرًا قَدْ خَسِيتُمْ﴾ كقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

والظَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَذَّبَهُمْ أَوَّلًا بِعَذَابٍ شَدِيدٍ فَعَتَوْا بَعْدَ ذَلِكَ فَمَسَخَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ تَقْرِيرًا وَتَفْصِيلًا لِلأُولَى.

رُويَ أَنَّ النَّاهِينَ لَمَّا أَيْسُوا عَنْ اتِّعَاضِ الْمُعْتَدِينَ كَرِهُوا مُسَاكَنَتَهُمْ، فَحَسَمُوا الْقَرْيَةَ بِجِدَارٍ فِيهِ بَابٌ مَطْرُوقٌ، فَأَصْبَحُوا يَوْمًا وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنَ الْمُعْتَدِينَ، فَقَالُوا: إِنَّ لَهُمْ سَأْنًا! فَدَخَلُوا عَلَيْهِمْ فَإِذَا هُمْ قَرْدَةٌ، فَلَمْ يَعْرِفُوا أَنْسِبَاءَهُمْ، وَلَكِنَّ الْقُرُودَ تَعْرِفُهُمْ، فَجَعَلَتْ تَأْتِي أَنْسِبَاءَهُمْ وَتَسْمُ ثِيَابَهُمْ وَتَدُورُ بَاكِئَةً حَوْلَهُمْ، ثُمَّ مَاتُوا بَعْدَ ثَلَاثٍ^(٣).

(١) نسبت للحسن، وهي رواية خارجة عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المحتسب»

(١/٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/٤٦٩)، و«البحر» (١٠/٣٧٠).

(٢) نسبت لأبي رجاء في «المحتسب» (١/٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/٤٧٠)، و«البحر»

(١٠/٣٧١).

وقد اعتنى أبو حيان رحمه في «البحر» بجمع ما روي في هذه الكلمة من قراءات، فذكر فيها اثنتين وعشرين قراءة مع شرحها، وقد خرجناها وفصلناها بفضل الله في تحقيقنا له فلتنظر فيه.

(٣) وردت في هذه القصة روايات كثيرة عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة وأبي صالح وابن زيد وابن

رومان. انظر: «تفسير الطبري» (١٠/٥١٢ - ٥٢٤).

وعن مجاهد: مُسَخَّتْ قُلُوبُهُمْ لَا أَبْدَانُهُمْ^(١).

(١٦٧) - ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رَبُّكَ لِبَعَثَنَّا عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَنْ يُسْؤِمُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رَبُّكَ﴾؛ أي: أَعْلَمَ، (تَفَعَّلَ) مِنَ الْإِذَانِ بِمَعْنَاهُ؛ كَالْتَوْعِدِ وَالْإِعَادِ، أَوْ: عَزَمَ؛ لِأَنَّ الْعَازِمَ عَلَى الشَّيْءِ يُؤْذِنُ نَفْسَهُ بِفَعْلِهِ، وَأُجْرِيَ مَجْرَى فِعْلِ الْقَسَمِ كَعَلِمَ اللَّهُ وَشَهِدَ اللَّهُ، وَلِذَلِكَ أَجِيبَ بِجَوَابِهِ.

﴿لِبَعَثَنَّا عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ﴾ والمعنى: وَإِذَا أُوجِبَ رَبُّكَ عَلَى نَفْسِهِ لِيَسْلُطَنَّ عَلَى الْيَهُودِ ﴿مَنْ يُسْؤِمُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ كَالْإِذْلَالِ وَضَرْبِ الْجِزْيَةِ.

بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُخْتَنَصَرَ، فَخَرَبَ دِيَارَهُمْ وَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى نِسَاءَهُمْ وَذَرَارِيَهُمْ، وَضَرْبَ الْجِزْيَةِ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَكَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمَجُوسِ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ففَعَلَ مَا فَعَلَ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِمُ الْجِزْيَةَ فَلَا تَرَأَى مَضْرُوبَةً إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ عَاقِبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ﴿وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ.

قوله: «أَوْ: عَزَمَ؛ لِأَنَّ الْعَازِمَ عَلَى الشَّيْءِ يُؤْذِنُ نَفْسَهُ بِفَعْلِهِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: إِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْعَزْمِ بِالْإِذْنِ؛ لِأَنَّ الْعَازِمَ عَلَى الْأَمْرِ يَشَاوِرُ نَفْسَهُ فِي الْفَعْلِ وَالتَّرْكِ، ثُمَّ يَجْزِمُ عَلَى الْفَعْلِ وَيَطْلُبُ مِنَ النَّفْسِ الْإِذْنَ بِالْفَعْلِ، فَكُنِيَ عَنِ الْعَزْمِ بِالْإِذْنِ، وَلَمَّا كَانَ الْعَازِمُ جَازِمًا عَلَى الشَّيْءِ مُخَاطَبًا، كَانَ مَعْنَى عَزَمَ: جَزَمَ

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٥/٢).

وَقَضَى، فَصَارَ كَفَعَلَ الْقَسَمِ فِي التَّكْيِيدِ، وَأُجِيبَ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقَسَمُ^(١).

(١٦٨) - ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَّا مِنْهُمْ الضَّالُّونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَمَّا﴾: وَفَرَّقْنَاهُمْ فِيهَا بِحَيْثُ لَا يَكَادُ يَخْلُو قَطْرٌ مِنْهُمْ؛ تَمَّةٌ لِإِدْبَارِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُمْ شَوْكَةٌ قَطُّ، وَ﴿أَمَّا﴾ مَفْعُولٌ ثَانٍ أَوْ حَالٌ ﴿مِنْهُمْ الضَّالُّونَ﴾ صِفَةٌ أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْمَدِينَةِ وَنُظِرُوا هُمْ ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ تَقْدِيرُهُ: وَمِنْهُمْ نَاسٌ دُونَ ذَلِكَ؛ أَي: مُنْحَطُونَ عَنِ الصَّلَاحِ وَهُمْ كَفَرْتُهُمْ وَفَسَقْتُهُمْ. ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾: بِالنَّعَمِ وَالنَّقَمِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يَنْتَبِهُونَ وَيَرْجِعُونَ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ.

قوله: «وهم الذين آمنوا بالمدينة»:

قال الطَّبِيُّ: الظَّاهِرُ خِلَافُهُ لِمَا يَقْتَضِيهِ النَّظْمُ؛ لقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ بالفاء^(٢).

قوله: «ومنهم ناسٌ دون ذلك»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: قد شَاعَ فِي الاستِعْمَالِ رُجُوعُ المَبْتَدَأِ والخَبَرِ ظَرْفَيْنِ، واستمرَّ النُّحَاةُ عَلَى جَعْلِ الْأَوَّلِ خَبَرًا وَالثَّانِي مُبْتَدَأً بِتَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ دُونَ الْعَكْسِ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالتَّأخِيرُ بِالْخَبَرِ أُخْرَى، وَكَانَتْهُمْ يَرُونَ الْمَصِيرَ إِلَى الْحَذَفِ فِي أَوَانِهِ أَوَّلَى^(٣).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٦/ ٦٣٦).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٦٣٧).

(٣) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥٣/ أ).

(١٦٩ - ١٧٠) - ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالْذَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٩﴾ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَنْصِفُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾.

﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾: من بعد المذكورين ﴿خَلَفٌ﴾ بدّل سوء، مصدرٌ نُعِتَ به، ولذلك يَقَعُ على الواحدِ والجمع.

وقيل: جمع^(١)، وهو شائعٌ في الشرِّ، والخَلَفُ بالفتح في الخير.

والمرادُ به: الذين كانوا في عصرِ رسولِ الله عليه السَّلام.

﴿وَرِثُوا الْكِتَابَ﴾: التَّوْرَةُ مِنْ أَسْلَافِهِمْ يَقْرَءُونَهَا وَيَقْفُونَ عَلَى مَا فِيهَا.

﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾: حطامَ هذا السَّيِّئِ الْأَدْنَى، يعني: الدُّنْيَا، وهو من الدُّنُوِّ أَوْ الدَّنَاءَةِ، وهو ما كانوا يَأْخُذُونَ مِنَ الرُّشَا فِي الْحُكُومَةِ، وعلى تحريفِ الكلم، والجملةُ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ^(٢).

﴿وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾: لَا يُؤَاخِذُنَا اللَّهُ بِذَلِكَ وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ، وهو يَحْتَمِلُ الْعُطْفَ وَالْحَالَ، والفعلُ مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ أَوْ مُصَدِّرٍ ﴿يَأْخُذُونَ﴾^(٣).

(١) قوله: «جمع» أراد أنه اسم جمع؛ لأنَّ أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعاً، فردّه بأنه ليس من أبنية الجمع غير وارد. انظر: «حاشية الشهاب» (٢٣١/٤).

(٢) قوله: «والجملةُ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ»؛ أي: جملة «يَأْخُذُونَ» حال من الواو في «وَرِثُوا»؛ أي: ورثوه آخذين عرض الدنيا. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٥٣٨/٨).

(٣) قوله: «والفعل»؛ أي: «سَيُغْفَرُ» «مسند إلى الجر والمجرور» وهو «لَنَا»، «أو مصدر يَأْخُذُونَ»؛ أي: ويجوز أن يكون مسنداً إلى الأخذ الذي هو مصدر «يَأْخُذُونَ».

﴿وَأِنْ يَأْتِيهِمْ عَرْضٌ مِّثْلُهُ، يَأْخُذُوهُ﴾ حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿لَنَا﴾؛ أي: يرجون المغفرةَ مصرِّينَ على الذنبِ عائدينَ إلى مثله غيرَ تائبينَ عنه.

﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ﴾؛ أي: في الكتابِ ^(١) ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ عطفٌ بيانٍ للميثاقِ، أو مُتعلِّقٌ به؛ أي: بأنَّ لا يقولوا، والمرادُ: توبيخُهم على البتِّ بالمغفرةِ مع عدمِ التَّوبَةِ، والدَّلالَةُ على أنَّه افتراءٌ على الله وخروجٌ عن ميثاقِ الكتابِ. ﴿وَدَّرَسُوا مَا فِيهِ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ تَقْرِيرٌ، أو على ﴿وَرِثُوا﴾ وهو اعتراضٌ.

﴿وَالَّذَارُ الْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ مما يأخذ هؤلاء ﴿أَفْلا يَعْقِلُونَ﴾ فيعلموا ذلك، ولا يستبدلوا الأَدْنَى الدُّنْيَى المؤدِّيَ إلى العقابِ بالنَّعِيمِ المخلدِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامِرٍ وحفصٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ على التَّلْوِينِ ^(٢).

﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ عطفٌ على (الذين يتقون)، وقوله: ﴿أَفْلا يَعْقِلُونَ﴾ اعتراضٌ، أو مبتدأٌ خبرُهُ: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الصَّالِحِينَ﴾ على تقديرٍ: منهم، أو وضعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْإِصْلَاحَ كَالْمَانِعِ مِنَ التَّضْيِيعِ.

وقرأ أبو بكرٍ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتَّخْفِيفِ ^(٣).

وإفرادُ الإِقامَةِ لِإِنْفَاتِحِهَا عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ التَّمَسُّكَاتِ.

(١) قوله: «أي: في الكتاب»؛ حمل الإضافة في ﴿يُتَّقُونَ الْكِتَابَ﴾ على الإضافة بمعنى «في». انظر:

«حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ﴾، حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿لَنَا﴾، أَي: يَرْجُونَ
الْمَغْفِرَةَ مُصْرِّينَ عَلَى الذَّنْبِ عَائِدِينَ إِلَى مِثْلِهِ غَيْرَ تَائِبِينَ مِنْهُ:

لَمْ يُصَرِّحْ فِي «الْكَشَافِ» بِأَنَّ الْحَالَ مِنْ مَاذَا^(١).

وَقَالَ الطَّبْيِيُّ: الْحَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿يَقُولُونَ﴾، وَالْقَوْلُ بِمَعْنَى الْإِعْتِقَادِ
وَالظَّنِّ، وَلِذَلِكَ قَالَ: يَرْجُونَ الْمَغْفِرَةَ مُصْرِّينَ^(٢).

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ: إِنَّمَا جَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ الْوَاوَ لِلْحَالِ لِلْعَرَضِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ
الْغُفْرَانَ شَرْطُهُ التَّوْبَةُ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ فَيُجَوِّزُونَ الْمَغْفِرَةَ مَعَ
عَدَمِ التَّوْبَةِ^(٣).

وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: فِيهِ اعْتِزَالٌ، وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ لَا تَكُونُ حَالًا؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ جَائِزٌ.

قَالَا: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُسْتَأْنَفَةٌ^(٤).

قوله: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ عَطْفٌ عَلَى: ﴿الَّذِي يُؤْخَذُ﴾ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ تَقْرِيرٌ:

قَالَ الطَّبْيِيُّ: أَي: عَطْفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا خَبَرًا وَطَلَبًا؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ وَارِدٌ عَلَى
التَّقْرِيرِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الثَّابِتِ، فَصَحَّ الْعَطْفُ لِعَدَمِ الْمُثَنَاءِ^(٥).

(١) انظر: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (٣/ ٣٢٣).

(٢) فِي «فَتْوحِ الْغَيْبِ»: «وَهُمْ مُصْرُونَ»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَشَافِ»، وَانْظُرْ: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٦/ ٦٣٨).

(٣) انظر: «الدَّرُ الْمَصُونُ» لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (٥/ ٥٠٥).

(٤) انظر: «الدَّرُ الْمَصُونُ» لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (٥/ ٥٠٤)، وَ«فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٦/ ٦٤٠).

(٥) انظر: «فَتْوحِ الْغَيْبِ» لِلطَّبْيِيِّ (٦/ ٦٤٣).

(١٧١) - ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَكُم بِقُوتٍ
وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَإِذْ نَفَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾؛ أي: قَلْعْنَاهُ وَرَفَعْنَاهُ فَوْقَهُمْ، وَأَصْلُ التَّقَى: الْجَذْبُ.
﴿كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾: سَقِيفَةٌ، وَهِيَ كُلُّ مَا أَظْلَكَ.

﴿وَظَنُوا﴾: وَتَيَقَّنُوا ﴿أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾: سَاقِطٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْجَبَلَ لَا يَثْبُتُ فِي
الْجَوِّ، وَلَا تَنُحِمُّ كَانُوا يُوْعَدُونَ بِهِ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَ الظَّنَّ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مُتَعَلِّقُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ^(١)
أَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوا أَحْكَامَ التَّوْرَةِ لِثِقَلِهَا فَرَفَعَ اللَّهُ الطُّورَ فَوْقَهُمْ وَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ قَبِلْتُمْ مَا فِيهَا
وَلَا لِيَقَعَنَّ عَلَيْكُمْ.

﴿خُذُوا﴾ عَلَى إِضْمَارٍ^(٢) الْقَوْلِ؛ أَي: وَقُلْنَا: ﴿خُذُوا﴾، أَوْ قَائِلِينَ: ﴿خُذُوا﴾.
﴿مَا آتَيْنَكُم﴾ مِنَ الْكِتَابِ ﴿بِقُوتٍ﴾: بِجِدِّ وَعَزْمٍ عَلَى تَحْمِيلِ مَسَاقِفِهِ، وَهُوَ حَالٌ
مِنَ الْوَاوِ.

﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ بِالْعَمَلِ بِهِ وَلَا تَتْرَكُوهُ كَالْمَنْسِيِّ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ قَبَائِحِ
الْأَعْمَالِ وَرَذَائِلِ الْأَخْلَاقِ.

(١٧٢ - ١٧٤) - ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ
أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا
أَشْرَكْنَا آبَاءَنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ
الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾؛ أَي: أَخْرَجَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ نَسْلَهُمْ

(١) فِي (خ): «لَأَنَّهُمْ».

(٢) فِي (أ): «بِإِضْمَارٍ».

على ما يتوالدُونَ قرناً بعدَ قرنٍ، و﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من ﴿بَنِي آدَمَ﴾ بدلَ البَعْضِ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامِرٍ ويعقوبُ: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾^(١).

﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ أي: ونصبَ لَهُمْ دَلَالِلَ رُبُوبِيَّتِهِ، ورَكَّبَ في عُقُولِهِمْ ما يَدْعُوهُمْ إلى الإقرارِ بها، حتى صارُوا بمنزلة مَنْ قِيلَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قالُوا بلى ﴿فَنَزَلَ تَمْكِينُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا وَتَمْكُنُّهُمْ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِشْهَادِ وَالْاعْتِرَافِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّمْثِيلِ، ويدلُّ عليه قوله:

﴿قَالُوا بلى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ أي: كراهَةً أَنْ تَقُولُوا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ لم ننبه عليه بدليل.

﴿أَوْ تَقُولُوا﴾ عطفٌ على ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾، وقرأ أبو عمرو وكِلَيْهِمَا بالياء^(٢)؛ لأنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ على الغيبة.

﴿إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ فافتدَيْنَا بِهِمْ؛ لأنَّ التَّقْلِيدَ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ والتَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ لَا يَصْلُحُ عُذْرًا.

﴿أَفَنُفِئَكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ يعني: آبَاءُهُمُ الْمُبْطِلِينَ بِتَأْسِيسِ الشُّرْكِ.

وقيل: لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِهِ ذُرِّيَّةً كَالذَّرِّ، وَأَحْيَاهُمْ وَجَعَلَ لَهُمُ الْعَقْلَ وَالنُّطْقَ وَالْهَمَّهُمْ ذَلِكَ، لِحَدِيثِ رَوَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَقَدْ حَقَّقْتُ الْكَلَامَ فِيهِ فِي شَرْحِي لِكِتَابِ «المصابيح»^(٣).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧-٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ١٠٥)، و«تفسير القرطبي» (٩/ ٣٧٦)،

و«روح المعاني» (٩/ ٤٥٦).

والمقصودُ من إيراد هذا^(١) الكلام هاهنا: إلزام اليهود بمقتضى الميثاق العامِّ بعد ما ألزمهم بالميثاق المخصوص بهم، والاحتجاج عليهم بالحجج السَّمْعِيَّة والعَقْلِيَّة، ومنعهم عن التقليد وحملهم على النَّظَر والاستدلال، كما قال:

﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾؛ أي: عَنِ التَّقْلِيدِ وَاتِّبَاعِ الْبَاطِلِ.

قوله: «على طريقة التَّمثيل»؛ أي: الاستعارة التَّمثيلية المركَّبة من عدَّة أمور مُتَوَهِّمة^(٢).

وهذا بَعَّ فيه الرَّمخسري^(٣).

وقد قال ابنُ المُنِير: قد أجراه قومٌ على ظاهره وقالوا: لا تُترك الحقيقة مع إمكانها^(٤).

قلت: والأحاديث الصَّحيحة مُصَرَّحةٌ بذلك.

قوله: «وقيل: لَمَّا خلقَ اللهُ آدمَ أخرجَ مِنْ ظَهْرِهِ ذُرِّيَّةً كَالذَّرِّ، وَأَحْيَاهُمْ وَجَعَلَ لَهُمُ الْعَقْلَ وَالنُّطْقَ وَأَلْهَمَهُمْ ذَلِكَ، لحديثٍ رواه عُمر».

قلت: هذا الحديثُ أخرجه مالكٌ في «الموطأ» وأحمدٌ في «مسنده» والبُخاريُّ في «تاريخه» وأبو داودَ والترمذيُّ وحسنَه والنَّسائيُّ وابنُ جَبَّانَ والحاكِمُ والبيهقيُّ في كتابِ «الأسماء والصفات»، عن مُسلمِ بنِ يسارِ الجُهنيِّ، أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ

(١) «هذا» من (ت).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٦٤٧).

(٣) انظر: «الكشاف» للرمخسري (٣/ ٣٢٨).

(٤) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٣).

سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ» فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَنَيْمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ النَّارَ»^(١).

وقال الإمام: أَطْبَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْآيَةِ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ:

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢)، وأحمد في «مسنده» (٣١١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٩٧)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وقال: هذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦٦)، والحاكم في «المستدرک» (٧٤) وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال، و(٤٠٠١) وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»، وكل الأسانيد عن مسلم بن يسار الجهنمي عن عمر بن الخطاب، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٠)، ورواه أبو داود (٤٧٠٤) من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة، قال كنت عند عمر بن الخطاب بهذا الحديث. وأعله ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٦) بجهالة الراوي عن عمر، ثم قال: لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر وغيره. اهـ. قلت: وثمة حديث آخر عن عمر - رضي الله عنه - في هذا المعنى، ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٦٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٤٠)، وأعله بأبي هارون العبدی، وقال الذهبي في «تلخيص المستدرک»: أبو هارون ساقط.

﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ فَاَلْمَعْنَى: وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ ظُهُورِ بَنِي آدَمَ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ شَيْئًا، وَلَآئِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَرَادُ أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ لَمَّا قَالَ: مِنْ ظُهُورِهِمْ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: مِنْ ظَهْرِهِ وَذُرِّيَّتِهِ.

ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَخْرَجَ الذُّرِّيَّةَ مِنْ ظُهُورِ بَنِي آدَمَ، وَأَمَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ كُلَّ تِلْكَ الذُّرِّيَّةِ مِنْ صُلْبِ آدَمَ فَلَيْسَ فِي لَفْظِ الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ وَلَا عَلَى نَفْيِهِ، إِلَّا أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ دَلَّ فَتَبَيَّنَ إِخْرَاجُ الذُّرِّيَّةِ مِنْ ظُهُورِ بَنِي آدَمَ بِالْقُرْآنِ، وَإِخْرَاجُ^(١) الذَّرِّ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِالْخَبَرِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِمَا مَعًا صَوْنًا لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الثُّورْبَشْتِيُّ: إِنَّمَا جَدَّ الْمُعْتَرِلةُ فِي الْهَرَبِ عَنِ الْقَوْلِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ بِمَا يَقْتَضِي ظَاهِرُ الْحَدِيثِ لِمَكَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

فَيَقَالُ: إِنْ كَانَ هَذَا الْإِقْرَارُ عَنْ اضْطِرَارٍ حَيْثُ كَوُشِفُوا بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ وَشَاهَدُوهُ عَيْنَ الْيَقِينِ، فَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَقُولُوا: شَهِدْنَا يَوْمَئِذٍ فَلَمَّا زَالَ عَنَّا عِلْمُ الصَّرُورَةِ وَوُكِّلْنَا إِلَى آرَائِنَا كَانَ مِنَّا مَنْ أَصَابَ وَمِنَّا مَنْ أَخْطَأَ.

وَإِنْ كَانَ عَنْ اسْتِدْلَالٍ^(٣) لَكِنَّهُمْ عَصَمُوا عَنْدَهُ مِنَ الْخَطَا، فَلَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَقُولُوا: أُبَيِّنَّا يَوْمَ الْإِقْرَارِ بِتَوْفِيقٍ وَعِصْمَةٍ وَخَرْمَنَاهُمَا مِنْ بَعْدٍ، وَلَوْ أَمَدَدْنَاهُمَا أَبَدًا لَكَانَتْ شَهَادَتُنَا فِي كُلِّ حِينٍ كَشَهَادَتِنَا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ.

(١) فِي (س): «وإظهار».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٥ / ٣٩٨ - ٤٠٢)، و«فتوح الغيب» للطبري (٦ / ٦٥١)، وعنه نقل المصنف، وقد ذكر الفخر الرازي في «تفسيره» عشر حجج للمعتزلة، وأجاب عنها.

(٣) فِي (س): «عن الاستدلال».

فَتَبَيَّنَ أَنَّ المِثَاقَ مَا رَكَّبَ اللهُ فِيهِم مِّنَ العُقُولِ وَآتَاهُم مِّنَ البَصَائِرِ؛ لَأنَّهَا هِيَ الحُجَّةُ البَاقِيَةُ المَانِعَةُ لَهُم عَن قَوْلِهِم: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ هَذَا الإِقْرَارَ حُجَّةً عَلَيْهِم فِي الإِشْرَاقِ كَمَا جَعَلَ بَعَثَ الرُّسُلِ حُجَّةً عَلَيْهِم فِي الإِيمَانِ بِمَا أَخْبَرُوا عَنْهُ مِنَ الغُيُوبِ.

وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ كَثِيرٌ اكْتَفَيْنَا مِنْهُ بِهَذَا المِقْدَارِ والغَرَضُ مِنْهُ تَوْقِيفُ الطَّالِبِينَ عَلَى مَوَاضِعِ الإِشْكَالِ، انْتَهَى^(١).

وقال الطَّبِيبِيُّ: الواجبُ على المفسِّرِ المُحَقِّقِ أَنْ لَا يُفَسِّرَ كَلَامَ اللهِ المَجِيدِ بِرَأْيِهِ إِذَا وَجَدَ مِنْ جَانِبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ نَقْلًا مُعْتَمَدًا، فَكَيْفَ بِالنَّصِّ القَاطِعِ مِنْ جَانِبِ حَضْرَةِ الرِّسَالَةِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَى صَاحِبِهَا؟! فَإِنَّ الصَّحَابِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنَّمَا سَأَلَ ﷺ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ مِنْ مَعْنَى الآيَةِ أَنْ الإِشْهَادَ هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أَمْ لَا؟ وَالْإِخْرَاجُ وَالْمَقَاوِلَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ أَهْمَا عَلَى التَّعَارُفِ أَمْ عَلَى الاسْتِعَارَةِ؟

فَلَمَّا أَجَابَهُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ بِمَا عَرَفَ مِنْهُ مَا أَرَادَهُ سَكَتَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَلِغًا، وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لَكَانَ الواجبُ بَيَانُ تِلْكَ الجِهَةِ، وَكَذَا فَهَمَ الفَارُوقُ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ المرادُ أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ لَمَّا قَالَ: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: مِنْ ظَهْرِهِ وَذُرِّيَّتِهِ.

فجوابه: أَنَّ المرادَ آدَمَ وَذُرِّيَّتَهُ، وَلَكِنْ^(٢) غُلِبَ إِخْرَاجُ الذَّرَارِيِّ مِنْ أَصْلَابِ

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبيي (٦/ ٦٥٣ - ٦٥٤).

(٢) في (ز): «لكن».

أولاده نَسَلًا بَعْدَ نَسْلِ حَيْثُذٍ عَلَى ذَرَارِي نَفْسِهِ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى الْوَلَادِ بِشَهَادَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، وَنَحْوُهُ - لَكِنْ فِي إِرَادَةِ الْاِمْتِنَانِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١].

وَيَعْبُذُهُ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ^(١) أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ ظَهَرَ آدَمَ وَإِنَّمَا أُخْرِجُوا جَمِيعًا مِنْ ظَهْرِهِ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ بَعْضَهُمْ مِنْ ظُهُورِ بَعْضٍ عَلَى نَحْوِ مَا يَتَوَالَّدُ الْأَبْنَاءُ مِنَ الْآبَاءِ، وَاسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ ظَهْرِ آدَمَ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ بَنُوهُ وَأُخْرِجُوا مِنْ ظَهْرِهِ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ كَانَ هَذَا الْإِقْرَارُ عَنْ اضْطِرَارٍ... إِلَى آخِرِهِ فَخُلَاصَتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونُوا مَحْجُوجِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: شَهِدْنَا يَوْمَئِذٍ فَلَمَّا زَالَ عِلْمُ الضَّرُورَةِ وَوُكِّلْنَا إِلَى آرَائِنَا كَانَ كَذَا، كُذِّبُوا بِأَنَّهُمْ مَا وَكِّلْتُمْ إِلَى آرَائِكُمْ، بَلْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا لِيُوقُظُوكُمْ عَنْ سِنَةِ الْغَفْلَةِ.

قَالَ مُحْيِي السُّنَّةِ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَلْزَمُ الْحُجَّةُ وَاحِدًا لَا يَذْكُرُ ذَلِكَ الْمِيثَاقَ؟

قِيلَ: قَدْ أَوْضَحَ اللَّهُ الدَّلَائِلَ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَصَدَّقَ رُسُلَهُ فِيمَا أَخْبَرُوا فَمَنْ أَنْكَرَهُ كَانَ مُعَانِدًا نَاقِضًا لِلْعَهْدِ وَلَزِمَتْهُ الْحُجَّةُ، وَبِنِسْيَانِهِمْ وَعَدَمِ حِفْظِهِمْ لَا

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ، وَ«فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيِّ: «الْكَسَائِيُّ»، وَهُوَ هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَفِي «التفسير

الْبَسِيطِ»: «الْكَنَانِيُّ»، وَفِي «الْوَسِيطِ»: «الْكَتَانِيُّ».

(٢) انْظُرْ: «التفسير البسيط» (٩/ ٤٤١).

يَسْقُطُ الاحتجاجُ بعد إخبارِ المُخْبِرِ الصَّادِقِ^(١).

وَأَمَّا الجوابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: أَيُّدُنَا يَوْمَ الإِقْرَارِ بِتَوْفِيقٍ وَعِصْمَةٍ وَحُرْمَتَاهُمَا مِنْ بَعْدُ، فَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا مُشْتَرَكُ الإِلْزَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: أَلَمْ نَمْنَحْكُمْ الْعُقُولَ وَالْبَصَائِرَ؟ فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: فَإِذَنْ حُرِّمْنَا اللَّطْفَ وَالتَّوْفِيقَ، فَأَيُّ مَنفَعَةٍ لَنَا فِي الْعُقُلِ وَالْبَصِيرَةِ؟!

ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ أَبِي هَذَا التَّقْرِيرِ قَرَبَ أَنْ يَعْدَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢).

وَالَّذِي يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ أَنَّ التُّورِبَشْتِيَّ كَيْفَ نَقَلَ كَلَامَهُمْ هَذَا وَقَرَّرَهُ وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ مَعَ رُسُوخِ عِلْمِهِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ^(٣)؟!

إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الإِطْنَابِ الإِرْشَادُ إِلَى التَّقَادِي عَنْ الْقَوْلِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّادِرَةِ عَنْ مَنَبِيعِ الرِّسَالَةِ عَنْ الثَّقَاتِ بِأَنَّهَا مَتْرُوكَةُ الْعَمَلِ لِعِلَّةِ كَوْنِهَا مِنَ الْآحَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى سَدِّ بَابِ كَثِيرٍ مِنَ الْفُتُوحَاتِ الْغَيْبِيَّةِ، وَيَحْرِمُ قَائِلَهُ مِنْ عَظِيمِ مَنَحِ الْإِلَهِيَّةِ.

ثُمَّ سَأَلَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَعِيدِ مَنْ بَلَغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثُ فَرَدَّهِ، وَمِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ فِي وَجُوبِ قَبُولِ خَيْرِ الْوَاحِدِ.

مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى^(٤) الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ»، عَنْ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ:

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣٠٠)، وقد نقله المصنف عن الطيبي.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥٨).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٦٦٢).

(٤) في (ز): «رواه».

الذين لَقِينَاهُمْ كُلُّهُمْ يُثْبِتُونَ خَيْرَ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَجْعَلُونَهُ سُنَّةَ حَمْدٍ مِنْ تَبِعَهَا وَعِيبَ مَنْ خَالَفَهَا^(١).

وقال الشَّافِعِيُّ: مَنْ فَارَقَ هَذَا الْمَذْهَبَ كَانَ عِنْدَنَا مُفَارِقًا لَسَبِيلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِ الْعِلْمِ بَعْدَهُمْ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَهَالَةِ^(٢).

وَرَوَى الدَّرَامِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مَا حَدَّثَكَ هَؤُلَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَخُذْ بِهِ وَمَا قَالُوهُ بِرَأْيِهِمْ فَأَلْقِهِ فِي الْحُشِّ^(٣).

(١٧٥) - ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَاسْلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾.

﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾: أي: على اليهود ﴿نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾: هو أحدُ علماء بني إسرائيل، أو: أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ؛ فإنه كان قد قرأ الكتب وعلم أنَّ الله تعالى مُرْسِلُ رُسُلًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَرَجَا أَنْ يَكُونَ هُوَ، فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسَدَهُ وَكَفَّرَ بِهِ.

أو: بَلْعَمُ بْنُ بَاعُورَاءَ مِنَ الْكِنَعَانِيِّينَ، أُوتِيَ عِلْمَ بَعْضِ كُتُبِ اللَّهِ ﴿فَاسْلَخَ مِنْهَا﴾: مِنَ الْآيَاتِ بِأَنْ كَفَرَ بِهَا وَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ حَتَّى لَحِقَهُ - وَقِيلَ: اسْتَبَعَهُ - ﴿فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾: فَصَارَ مِنَ الضَّالِّينَ.

(١) انظر: «المدخل» لليبهي (١/ ١٤٨) باب ما ورد عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة من

تثبيت خبر الواحد وقبوله والعمل به.

(٢) رواه البيهقي في «المدخل» (٣٠٨).

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٢٠٦)، وانظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦/ ٦٥٦ - ٦٦١)، وعنه نقل

المصنف كل ما سبق.

رُوي أَنَّ قَوْمَهُ سَأَلُوهُ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ فَقَالَ: كَيْفَ أَدْعُو عَلَى مَنْ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ؟! فَالْحُوا عَلَيْهِ حَتَّى دَعَا عَلَيْهِمْ فَبَقُوا فِي النَّبِيِّ.

(١٧٦ - ١٧٧) - ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾.

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ﴾ إلى منازل الأبرار من العلماء ﴿بِهَا﴾: بسبب تلك الآيات وملازماتها ﴿وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ﴾: مَالَ إلى الدنيا وإلى ^(١) السفالة ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ في إثارة الدنيا واسترضاء قومه، وأعرض عن مقتضى الآيات.

وإنما علّق رفّعه بمشيئته الله ثم استدرك عنه بفعل العبد تنبيهاً على أن المشيئة سبب لفعله الموجب لرفّعه، وأنّ عدمه دليلٌ عدمها دلالة انتفاء المسبب على انتفاء سببه ^(٢)، وأنّ السبب الحقيقي هو المشيئة، وأنّ ما نُشاهد ^(٣) من الأسبابِ وسائطٌ مُعتبرة في حصول المسبب من حيث إنّ المشيئة تعلّقت به كذلك، وكان من حقّه أن يقول: (ولكنّه أعرّض عنها) فأوقع موقّعه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ مُبالغةً وتنبيهاً على ما حمله عليه، وأنّ حبّ الدنيا رأس كل خطيئة.

(١) في (ت): «أو إلى».

(٢) قوله: «وأنّ عدمه دليلٌ عدمها دلالة انتفاء المسبب على انتفاء سببه»؛ أي: عدم فعل العبد دليل عدم مشيئة الله تعالى، وفيه رد على المعتزلة حيث قالوا: يريد الله إيمان الكافر وطاعة العاصي مع انتفاء الإيمان والطاعة. انظر: «حاشية القنوي» (٨/ ٥٥٠).

(٣) في (خ): «نشاهده»، وفي (ت): «فمشاهده».

﴿فَشَلُّهُ﴾: فَصَفَتْهُ الَّتِي هِيَ مَثَلٌ فِي الْخِسَّةِ ﴿كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾: كَصِفَتِهِ فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ، وَهُوَ: ﴿إِنْ تَحَمَّلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرَكْتَهُ يَلْهَثُ﴾؛ أَي: يَلْهَثُ دَائِمًا سَوَاءً حُمِّلَ عَلَيْهِ بِالزَّجْرِ وَالطَّرْدِ أَوْ تُرِكَ وَلَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ لَضَعْفِ فُؤَادِهِ، وَاللَّهْتُ: إِدْلَاغُ اللِّسَانِ عَنِ التَّنَفُّسِ الشَّدِيدِ، وَالشَّرْطِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْمَعْنَى: لَاهُثًا فِي الْحَالَتَيْنِ، وَالتَّمَثِيلُ وَقَعَ مَوْقِعَ لَازِمِ التَّرَكِيبِ الَّذِي هُوَ نَفْيُ الرَّفْعِ وَوَضْعُ الْمَنْزِلَةِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالْبَيَانِ.

وقيل: لَمَّا دَعَا عَلَى مُوسَى خَرَجَ لِسَانُهُ فَوَقَعَ عَلَى صَدْرِهِ وَجَعَلَ يَلْهَثُ كَالْكَلْبِ.

﴿ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ﴾ الْمَذْكُورَةَ عَلَى الْيَهُودِ فَإِنَّهَا نَحْوُ قِصَصِهِمْ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ تَفَكَّرُوا يُوَدِّي بِهِمْ إِلَى الْإِتْعَازِ.

﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾؛ أَي: مَثَلُ الْقَوْمِ، وَقُرِئَ: (سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ) عَلَى حَذْفِ الْمَخْصُوصِ بِالذَّمِّ^(١).

﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهَا وَعَلِمَهُمْ بِهَا ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ مَعْطُوفًا عَلَى ﴿كَذَبُوا﴾ بِمَعْنَى: الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ تَكْذِيبِ الْآيَاتِ وَظَلَمِ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ مُنْقَطِعًا عَنْهَا بِمَعْنَى: وَمَا ظَلَمُوا بِالتَّكْذِيبِ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ فَإِنَّ وَبَالَهُ لَا يَتَخَطَّاهَا، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ الْمَفْعُولَ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣) عن الجحدري والأعمش. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٩): ورفع (مثل) على هذه القراءة بـ «سَاءَ»، ولا تجري «سَاءَ» مجرى «بش» إلا إذا كان ما بعدها منصوباً.

قوله: ﴿فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا﴾ بَأَنْ كَفَرَبِهَا وَأَعْرَضَ عَنْهَا:

قال الطَّبِيُّ: هذه مبالغة^(١)؛ لَأَنَّ السَّلْخَ حَقِيقَتُهُ هُوَ كَشَطُ الْجِلْدِ عَنِ الْمَسْلُوحِ وَإِزَالَتُهُ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ.

قال الإمام: يقال لكلِّ مَنْ فارقَ الشَّيْءَ بِالْكُلِّيَّةِ: انسلَخَ مِنْهُ^(٢).

قوله: «وإلى السَّفَالَةِ»:

قال الطَّبِيُّ: الرَّوَايَةُ بَفَتْحِ السَّيْنِ^(٣).

وفي «الصَّحاح»: السَّفَالَةُ بَضَمِّ السَّيْنِ: تَقْيِضُ الْعُلُوِّ، وَبِالْفَتْحِ: النَّدَالَةُ^(٤).

قوله: «وَالشَّرْطِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ»:

في «حاشية الطَّبِيِّ»: قال صاحبُ «الضوء»: الشَّرْطِيَّةُ لَا تَكَادُ تَقَعُ بِتَمَامِهَا مَوْضِعَ^(٥) الْحَالِ، وَلَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لَجُعِلَتْ خَبْرًا عَنْ ضَمِيرٍ مَا أُرِيدَ الْحَالُ عَنْهُ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ إِنْ يَسْأَلُ يُعْطَى)، فَالْحَالُ إِذَنْ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

وَالسَّرُّ فِيهِ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَتَصْدُرُهَا بِمَا يَقْتَضِي الْمَصْدَرِيَّةَ^(٦) لَا تَكَادُ تَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ فَضْلٌ قُوَّةً.

(١) في النسخ الخطية: «المبالغة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٥ / ٤٠٤)، و«فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٦٦٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٦٦٣).

(٤) انظر: «الصَّحاح» للجوهري مادة: (سفل).

(٥) في (س): «موضع».

(٦) في (س): «المصدر به»، وفي «فتوح الغيب»: «الصدرية».

نعم إنما يجوز إذا أخرجت عن حقيقة الشرطية، ثم هي لم تخل من أن عطف عليها ما يُناقضها أو لم يعطف:

والأول حذف الواو فيه مُستمرٌ نحو: (أَتَيْتُكَ إِنْ تَأْتِنِي أَوْ لَمْ تَأْتِنِي)؛ لأنَّ النَّقِیْضَيْنِ في مثل هذا الموضع لا یَقْبِیانِ على معنى الشرط، بل یَتَحَوَّلَانِ إلى معنى التَّسْوِیَةِ، كالاستفهامين المتناقضين في قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وأما الثاني فلا بدَّ فيه من الواو نحو: (أَتَيْتُكَ وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي)، ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقةً.

قال الطَّبِیُّ: والآية من الأول، ولذا ترك الواو؛ لأنَّ المراد: إن حُمِلَ عليه أو لم يُحْمَلْ^(١).

قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ تفكراً يُوَدِّي بهم إلى الاعتاض:

قال الطَّبِیُّ: مَنْ تَفَكَّرَ في مثل هذا المَضْرُوبِ في قِصَّةِ بَلْعَامَ تَحَقَّقَ لَهُ أَنَّ حَالَ عُلَمَاءِ السُّوءِ أَسْوَأُ وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا هُمْ فِيهِ مِنَ التَّهَالُكِ فِي الدُّنْيَا؛ مَا لَهَا وَجَاهُهَا وَالرُّكُونِ إِلَى لَذَاتِهَا وَشَهَوَاتِهَا، وَمِنْ مُتَابَعَةِ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ وَإِرْخَاءِ زِمَامِهَا فِي مَرَامِهَا.

وكتب شيخ الإسلام شهاب الدين أبو حفص السَّهْرَوَرْدِيُّ إلى الإمام فخر الدين الرَّازِي: مَنْ تَعَيَّنَ فِي الزَّمَانِ لِنَشْرِ الْعِلْمِ عَظُمَتِ نِعْمَةُ اللَّهِ لَدَيْهِ، يَنْبَغِي

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٦٦٨).

لِلْمُتَّقِينَ الْحُدَاقِ مِنْ أَرْبَابِ الدِّيَانَةِ أَنْ يَمُدُّهُ بِالْدُّعَاءِ الصَّالِحِ لِيُصَفِّيَ اللَّهُ مَوْرِدَ
عِلْمِهِ بِحَقَائِقِ التَّقْوَى وَمَصْدَرَهُ مِنْ شَوَائِبِ الْهَوَى؛ إِذْ قَطْرَةٌ مِنَ الْهَوَى تُكَدِّرُ بَحْرًا مِنْ
الْعِلْمِ، وَنَوَازِعُ الْهَوَى الْمَرْكُونِ فِي النُّفُوسِ الْمُسْتَصْحَبَةِ إِيَّاهُ مِنْ مَحْتِدِهَا مِنَ الْعَالَمِ
السُّفْلِيِّ إِذَا شَابَتْ الْعِلْمَ حَطَّتْهُ مِنْ أَوْجِهِ.

وَإِذَا صَفَّتْ مَصَادِرُ الْعِلْمِ وَمَوَارِدُهُ مِنَ الْهَوَى أَمَدَّتْهُ كَلِمَاتُ اللَّهِ الَّتِي يَنْفَعُ
الْبَحْرُ دُونَ نَفَادِهَا وَيَبْقَى الْعِلْمُ عَلَى كِمَالِ قُوَّتِهِ، وَهَذِهِ رُتَبَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا
الْمُتَرَسِّمِينَ بِهِ، وَهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ؛ كَرَّرَ عِلْمُهُمْ عَلَى عَمَلِهِمْ، وَكَرَّرَ عَمَلُهُمْ عَلَى عِلْمِهِمْ،
وَتَنَاوَبَ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ فِيهِمْ حَتَّى صَفَّتْ أَعْمَالُهُمْ وَلَطَقَتْ فِصَارَتْ مُسَامِرَاتِ سِرِّيَّةٍ
وَمَحَاوِرَاتِ رُوحِيَّةٍ، وَتَشَكَّلَتْ الْأَعْمَالُ بِالْعُلُومِ لِمَكَانٍ لَطَافَتِهَا، وَتَشَكَّلَتْ الْعُلُومُ
بِالْأَعْمَالِ لِقُوَّةِ فِعْلِهَا وَسَرَائِطِهَا إِلَى الْإِسْتِعْدَادَاتِ.

وَفِي أَتْبَاعِ الْهَوَى إِخْلَادٌ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا
وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾، فَتَطْهِيرُ نُورِ الْفِكْرَةِ عَنْ رَذَائِلِ التَّخِيلَاتِ
وَالْإِرْتِهَانِ بِالْمَوْهُومَاتِ الَّتِي اشْتَرَكَتِ الْعُقُولُ الصَّغَارُ الْمُدَاهِنَةُ لِلنُّفُوسِ الْقَاصِرَةِ
هُوَ مِنْ شَأْنِ الْبَالِغِينَ مِنَ الرُّجَالِ، فَتَصَحَّبُ نَفُوسُهُمُ الطَّاهِرَةُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى،
فَتَسْرُحُ فِي مَيَادِينِ الْقُدْسِ.

فَالنَّزَاهَةُ النَّزَاهَةُ مِنَ مَحَبَّةِ حُطَامِ الدُّنْيَا، وَالْفِرَارُ الْفِرَارُ مِنْ اسْتِجْلَاءِ نَظَرِ الْخَلْقِ
وَعَقَائِدِهِمْ، فَتِلْكَ مَصَارِعُ... إِلَى آخِرِهِ^(١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٦٧٠)، وتتمتها: تلك مصارع الأدوان، فطالب الرفيق الأعلى
مُكَلِّمٌ مُحَدِّثٌ، والتعريفات الإلهية واردة عليه...

قوله: «أو منقطعاً»:

قال الطَّبِّيُّ: وعلى هذا، الكلامُ تذييلٌ وتأكيْدٌ لِمَضمونِ الجملة^(١).

(١٧٨) - ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَىٰ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ تصريحٌ بأنَّ الهدى والضلالَ مِنَ الله، وأنَّ هدايةَ الله^(٢) تختصُّ ببعضِ دُونِ بعضٍ، وأنها مُستلزمةٌ للاهتمام، والإفرادُ في الأوَّلِ والجمعُ في الثاني لاعتبارِ اللفظِ والمعنى، تنبيهٌ على أنَّ الْمُهْتَدِينَ كواحدٍ لا تُحدِثُ طَرِيقَهُمْ، بخلافِ الضَّالِّينَ.

والاختصارُ في الإخبارِ عَمَّنْ هداهُ اللهُ بِالْمُهْتَدِي تعظيمٌ لسانِ الاهتداء، وتنبيهٌ على أنَّه في نفسه كمالٌ جسيمٌ ونفعٌ عظيمٌ لو لم يحصلْ له غيره ككفاهُ، وأنَّه المُستلزمُ للفوزِ بالنعمِ الآجلةِ والعنوانِ لها.

(١٧٩) - ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَأَلْفَتِهِمْ فَلَهُمْ أَصْلٌ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾: خلقنا ﴿لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ يعني: المُصْرِينَ على الكفرِ في عِلْمِهِ تعالى.

﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾: إذْ لا يُلقَوْنَهَا إلى معرفةِ الحقِّ والنَّظَرِ في دَلَالَتِهِ.

﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾: أي: لا يَنْظُرُونَ إلى ما خلق اللهُ نَظَرَ اعتِبارٍ.

﴿وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾: الآياتِ والمَواعِظُ سَمَاعَ تَأَمُّلٍ وتَدَكُّرٍ.

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٦/ ٦٧١).

(٢) في (خ): «وأن هدايته».

﴿أُولَٰئِكَ كَانُوا فِي سَآءِ مَا هُمْ بِ﴿ فِي عَدَمِ الْفَقْهِ وَالْإِبْصَارِ لِلْإِعْتِبَارِ وَالِاسْتِمَاعِ لِلتَّذَبُّرِ، أَوْ: فِي أَنْ مَشَاعِرَهُمْ وَقُورَهُمْ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى أَسْبَابِ التَّعْيِشِ مَقْصُورَةٌ عَلَيْهَا.

﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ فَإِنَّهَا تَدْرِكُ مَا يُمْكِنُ لَهَا أَنْ تَدْرِكَ مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ وَتَجْتَهِدُ فِي جَذِبِهَا وَدَفْعِهَا غَايَةَ جَهْدِهَا، وَهُمْ لَيْسُوا كَذَلِكَ بَلْ أَكْثَرُهُمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُعَانِدٌ فَيَقْدُمُ عَلَى النَّارِ.

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾: الْكَامِلُونَ فِي الْغَفْلَةِ.

(١٨٠) - ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعَانِي هِيَ أَحْسَنُ الْمَعَانِي، وَالْمَرَادُ بِهَا الْأَلْفَافُ وَقِيلَ: الصِّفَاتُ.

﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾: فَسَمُّوهُ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: وَاتْرَكُوا تَسْمِيَةَ الرَّائِعِينَ فِيهَا الَّذِينَ يُسَمُّونَهُ بِمَا لَا تَوْقِيفَ فِيهِ، أَوْ رَبُّمَا يَوْهَمُ مَعْنَى فَاسِدًا كَقَوْلِهِمْ: يَا أَبَا الْمَكَارِمِ، يَا أَبْيَضَ الْوَجْهِ.

أَوْ: لَا تُبَالُوا بِإِنْكَارِهِمْ مَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ؛ كَقَوْلِهِمْ: مَا نَعْرِفُ إِلَّا رَحْمَانَ الْيَمَامَةِ. أَوْ: وَذَرُوهُمْ وَإِلْحَادَهُمْ فِيهَا بِإِطْلَاقِهَا عَلَى الْأَصْنَامِ وَاشْتِقَاقِ أَسْمَائِهَا مِنْهَا؛ كَاللَّاتِ مِنَ اللَّهِ، وَالْعَزَى مِنَ الْعَزِيزِ، وَلَا تُؤَافِقُوهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ: أَعْرِضُوا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مُجَازِيهِمْ كَمَا قَالَ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وَقَرَأَ حَمْزَةً: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ بِالْفَتْحِ^(١)، يُقَالُ: لَحَدَ وَالْحَدَّ: إِذَا مَالَ عَنِ الْقَصْدِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

قوله: «أو: ذَرَوْهُمْ^(١) وإلحادهم فيها بإطلاقها على الأصنام..» إلى آخره.

قال ابن المنير: هذا هو الصواب^(٢).

(١٨١) - ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ ذكر ذلك - بعدما بين أنه خلق للنار طائفة ضالين ملحدين عن الحق - للدلالة على أنه خلق أيضاً للجنة أمة هادين بالحق عادلين في الأمر، واستدل به على صحة الإجماع؛ لأن المراد منه^(٣): أن في كل قرن طائفة بهذه الصفة؛ لقوله عليه السلام: «لا تزال من أمتي طائفة على الحق إلى أن يأتي أمر الله» إذ لو اختص بعهد الرسول عليه السلام أو غيره لم يكن لذكره فائدة فإنه معلوم.

قوله: «واستدل به على صحة الإجماع؛ لأن المراد منه: أن في كل قرن طائفة بهذه الصفة»:

فعلى هذا هذه الآية من الأدلة على أنه لا يخلو عصر من مجتهد إلى الساعة؛ لأن المجتهدين هم أرباب الإجماع.

قوله: «لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق إلى أن يأتي أمر الله»»:

أخرجه الشيخان من حديث معاوية بن أبي سفيان والمغيرة بن شعبة^(٤).

(١) في النسخ الخطية: «ذرهم»، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٥).

(٣) في (خ): «به».

(٤) رواه البخاري (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة، و(٧٣١٢) عن معاوية بن أبي سفيان، ومسلم.

(١٠٣٧) عن معاوية بن أبي سفيان، و(١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة، بنحوه.

(١٨٢) - ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾: سَنَسْتَدْرِجُهُمْ إِلَى الْهَلَاكِ قَلِيلًا قَلِيلًا، وَأَصْلُ الِاسْتِدْرَاجِ: الِاسْتِصْعَادُ أَوْ الِاسْتِئْزَالُ دَرَجَةً بَعْدَ دَرَجَةٍ.

﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾: مَا نَرِيدُ بِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ تَوَاتَرَ عَلَيْهِمُ النِّعَمُ فَيَظُنُّوْا أَنَّهَا لَطْفٌ مِّنَ اللَّهِ بِهِمْ، فَيَزِدُّوْا بَطَرًا وَانْهَمَاكَ فِي الْغِيِّ حَتَّى يَحَقَّ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ.

(١٨٣) - ﴿وَأَمْلِ لَهُمْ إِيَّائِي كَيْدِي مَتِينٌ﴾.

﴿وَأَمْلِ لَهُمْ﴾: وَأَمْهِلْهُمْ، عَطَفْتُ عَلَى ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾.

﴿إِيَّائِي كَيْدِي مَتِينٌ﴾: إِنَّ أَخْذِي شَدِيدٌ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ كَيْدًا لِأَنَّ ظَاهِرَهُ إِحْسَانٌ وَبَاطِنُهُ خُدْلَانٌ.

(١٨٤) - ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ حِنَّةٍ إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ﴾: يَعْنِي: مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿مِّنْ حِنَّةٍ﴾: مِّنْ جَنُونٍ.

رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَعِدَ عَلَى الصَّفَا فَدَعَاهُمْ فَخَذَا فَخَذًا يُحَذِّرُهُمْ بِأَسِ اللَّهِ، فَقَالَ قَائِلُهُمْ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَمَجْنُونٌ بَاتَ يَهْوَتْ إِلَى الصَّبَاحِ، فَتَزَلْتُ^(١).

﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾: مَوْضِعُ إِنْذَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَى نَاضِرٍ^(٢).

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَعِدَ عَلَى الصَّفَا...» الحديث.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/٦٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٦٢٤)، عن قتادة، وقال

ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٦٦): إسناده صحيح إلى قتادة.

(٢) في (ت): «ناظره».

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ بَلْفَظٍ: «يُصَوِّت»^(١)، وَهُوَ مَعْنَى «يُهَوِّت»^(٢).
 قَالَ الطَّبِيُّ: وَالْأَصْلُ فِيهِ حِكَايَةُ الصَّوْتِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقُولَ: يَا يَاهُ، وَهُوَ نِدَاءُ
 الدَّاعِي لِصَاحِبِهِ مِنْ بَعِيدٍ^(٣).

(١٨٥ - ١٨٦) - ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
 وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَهُهُمْ﴾ فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ،
 وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾.

﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ نَظَرَ اسْتِدْلَالَ ﴿فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾
 شَيْءٌ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ حَضْرُهَا؛ لِيَذُلُّهُمْ عَلَى
 كَمَالِ قُدْرَةِ صَانِعِهَا وَوَحْدَةِ مُبْدِعِهَا وَعِظَمِ شَأْنِ مَالِكِهَا وَمُتَوَلِّي أَمْرِهَا؛ لِيُظْهِرَ لَهُمْ
 صَحَّةَ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ.

﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَهُهُمْ﴾ عَظُفٌ عَلَى ﴿مَلَكُوتٍ﴾، وَ(أَنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، أَوْ
 مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَاسْمُهَا صَمِيرُ الشَّانِ، وَكَذَا اسْمُ ﴿يَكُونُ﴾.

وَالْمَعْنَى: أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي اقْتِرَابِ آجَالِهِمْ وَتَوَقُّعِ حُلُولِهَا فَيُسَارِعُونَ إِلَى طَلَبِ
 الْحَقِّ وَالتَّوَجُّهِ إِلَى مَا يُنْجِيهِمْ قَبْلَ مُعَاقَصَةِ الْمَوْتِ وَنَزُولِ الْعَذَابِ؟

﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَهُ﴾: بَعْدَ الْقُرْآنِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إِذَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَهُوَ النَّهْيَةُ فِي
 الْبَيَانِ؛ كَأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْهُمْ بِالطَّبَعِ وَالتَّصْمِيمِ عَلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِلْزَامِ الْحُجَّةِ، وَالْإِرْشَادِ
 إِلَى النَّظَرِ.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠ / ٦٠٢).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦ / ٢٠٩).

(٣) في (ز): «بعد»، وانظر: «فتوح الغيب» للطبري (٦ / ٦٨٦).

وقيل: هو مُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَعَلَّ أَجَلَهُمْ قَدْ اقْتَرَبَ، فَمَا بِهِمْ لَا يُبَادِرُونَ الْإِيمَانَ بِالْقُرْآنِ؟ وَمَاذَا يَنْتَظِرُونَ بَعْدَ وُضُوحِهِ؟ فَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ أَحَقُّ مِنْهُ يُرِيدُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ؟ وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَهِدَىٰ لَهُ﴾ كَالْتَقْرِيرِ وَالتَّعْلِيلِ لَهُ.

﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِنَافِ، وَقَرَأَ أَبُو عَمِرٍ وَعَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ﴾، وَحَمْزَةُ الْكِسَائِيِّ بِهِ وَبِالْجَزْمِ ^(١) عَطْفًا عَلَى مُحَلٍّ ﴿فَكَأَهِدَىٰ لَهُ﴾ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَهْدِيهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ وَيَذَرُهُمْ. ﴿يَعْمَهُونَ﴾ حَالٌ مِنْ (هَمْ).

قوله: «و(أن) مصدرية، أو مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ»:

تَبَعَ فِي ذَلِكَ أَبَا الْبَقَاءِ ^(٢)، وَاقْتَصَرَ فِي «الْكَشَافِ» عَلَى الْمُخَفَّفَةِ ^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَدْخُلُ الْأَفْعَالُ الْغَيْرَ الْمَنْصَرِفَةَ الَّتِي لَا مَصَادِرَ إِلَيْهَا ^(٤).

قوله: «مُغَافَصَةُ الْمَوْتِ»:

فِي «الْأَسَاسِ»: غَافَصَهُ الْأَمْرُ: فَاجَّأَهُ عَلَى غَرَّةٍ مِنْهُ، وَوَقَالَ اللَّهُ غَوَافِصَ الدَّهْرِ؛ أَي: حَوَادِثَهُ ^(٥).

(١) وَبِالْقَابِ وَالنُّونِ وَرَفَعَ الرَّاءِ. انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٣٩).

(٣) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ (٣/ ٣٣٩).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٤/ أ).

(٥) انظر: «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ مَادَّة: (غَفَصَ).

(١٨٧) - ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفِيهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَافِيٌ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾: عن القيامة، وهي من الأسماء الغالبة، وإطلاقها عليها إما لوقوعها بغتة، أو لسرعة حسابها، أو لأنها على طولها عند الله كساعة. ﴿أَيَّانَ مُرْسِنُهَا﴾: متى إرساؤها؛ أي: إثباتها واستقرارها، ورُسُو الشيء: ثباته واستقراره، ومنه: رَسَا الجبل، وأرْسَى السفينة. واشتقاق (أَيَّان) من (أَيّ)؛ لأنَّ معناه: أي وقت، وهو من (أَوَيْتُ إِلَيْهِ) لأنَّ البعض آوَى إلى الكل.

﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ استأثر به، لم يُطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا ﴿لَا يُجِيبُهَا لَوْفِيهَا﴾: لا يُظهر أمرها في وقتها ﴿إِلَّا هُوَ﴾ والمعنى: أنَّ الخفاء بها مُستمرٌّ على غيره إلى وقت وقوعها، واللام للتوقيف^(١) كاللام في قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: عَظُمَتْ على أهلها من الملائكة والثقلين لهولها، وكأنَّه إشارة إلى الحكمة في إخفائها.

﴿لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ﴾: فجأة على غفلة؛ كما قال عليه السلام: «إِنَّ السَّاعَةَ تَهْبِجُ بِالنَّاسِ وَالرَّجُلُ يُصْلِحُ حَوْضَهُ، وَالرَّجُلُ يَسْقِي مَا شِئْتَهُ، وَالرَّجُلُ يَقُومُ سِلْعَتَهُ فِي سَوْقِهِ، وَالرَّجُلُ يَخْفِضُ مِيزَانَهُ وَيَرْفَعُهُ».

(١) في (أ): «للتأقيت».

﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ عالمٌ بها، فَعِيلٌ مِنْ حَفِيَ عَنِ الشَّيْءِ: إِذَا سَأَلَ عَنْهُ، فَإِنَّ مَنْ بَالَعَ فِي السُّؤَالِ عَنِ الشَّيْءِ وَالبَحْثِ عَنْهُ اسْتَحْكَمَ عِلْمُهُ فِيهِ، وَلِذَلِكَ عُذِيَ بِ(عَنْ).
وقيل: هي ^(١) صَلَوةٌ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾.
وقيل: هي مِنَ الْحَفَاوَةِ بِمَعْنَى الشَّفَقَةِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَالُوا لَهُ: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ قَرَابَةً فَقُلْ لَنَا: مَتَى السَّاعَةُ ^(٢)؟ والمعنى: يَسْأَلُونَكَ عَنْهَا كَأَنَّكَ حَفِيٌّ تَحْفَى - مِنْ حَفَا بِالشَّيْءِ: إِذَا فَرَحَ - بِهِمْ فَتَخَصَّصَهُمْ لِأَجْلِ قَرَابَتِهِمْ بِتَعْلِيمٍ وَقَتِّهَا.
وقيل: مَعْنَاهُ: كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِالسُّؤَالِ عَنْهَا تَحِبُّهُ؛ أَي: [وَأَنْتَ] تَكْرَهُ [السُّؤَالَ عَنْهَا] ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْثَرَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ.

(١) أَي: (عَنْ).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٦٧)، والطبري في «تفسيره» (١٠ / ٦٠٤ و ٦١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٢٨ / ٥)، عن قتادة.

(٣) ما بين معكوفتين من مطبوع البيضاوي مع «حاشية القونوي» (٥٦٧ / ٨)، وقريب منه ما جاء في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٣٤١ / ٤)، و«حاشية الأنصاري» (٦٧٠ / ٢)، وفيهما: «أَي: وَأَنْتَ تَكْرَهُهُ»، وبهذا يتضح المراد.

قال شيخ زاده: المعنى: يسألونك كأنك حفي تفرح وتسر بالسؤال عنها والحال أنك تكره السؤال عنها لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله به.

وقال القونوي: أَي: مع أنك تكرهه، ففي عبارته [أَي: البيضاوي] نوع مسامحة لظهور مراده.

قلت: وهذا كله موافق لما في «الكشاف» (٣٤٣ / ٣): وقيل: كأنك حفي بالسؤال عنها تحبه وتؤثره، يعني: أنك تكره السؤال عنها لأنه من علم الغيب الذي استأثر الله به ولم يؤته أحدٌ من خلقه.

تنبيه: وقع في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الشهاب» (٢٤٣ / ٤): «أَي: تكرهه»، ومثله في «حاشية الأنصاري»، قال الشهاب: وقوله: «تكرهه» هذا هو الصحيح، وفي نسخة: «تكره» وهو من تحريف الكتبة، وقيل: صوابه: تؤثره..، ثم نقل عبارة الكشاف التي ذكرناها.

﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ كَرَّرَهُ لَتَكْرِيرٍ ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ لِمَا نَيْطَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ،
وَلِلْمُبَالَغَةِ^(١).

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّ عِلْمَهَا عِنْدَ اللَّهِ لَمْ يُوْتِهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ.

قوله: «وَرُسُو الشَّيْءِ: ثَبَاتُهُ»:

قال الطَّبِيُّ: الرُّسُوْ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَجْسَامِ الثَّقِيلَةِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى السَّاعَةِ
تَشْبِيهٌُ لِلْمَعَانِي بِالْأَجْسَامِ^(٢).

قوله: «وِاسْتِقَاقُ (أَيَّان) مِنْ (أَيٍّ)»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: الْإِسْتِقَاقُ فِي غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ مِمَّا يَأْبَاهُ الْأَكْثَرُونَ، وَكَذَا
إِسْتِقَاقُ (أَيٍّ) مِنْ (أَوَيْتُ).

وعِبَارَةُ ابْنِ جَنِّي فِي «الْمَحْتَسِبِ»: (أَيَّان) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ (فَعْلَان)، وَبِكَسْرِهَا
(فَعْلَان)، وَالتَّوْنُ فِيهَا زَائِدَةٌ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ فِي زِيَادَةِ التَّوْنِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَمْ

= قلت: والذي ذكره القونوي وشيخ زاده أقرب إلى الصواب والله أعلم، ولعل الأنصاري استشكل
لفظ «تكرره»، فقد أورد عقبه عبارة «الكشاف» التي نقلناها ثم قال: أشار إلى ما حرَّره التفتازاني:
أن المعنى: أو حُفِّي بالسؤال عنها محبٌّ له فَرِحَ به، فَيَسْأَلُونَكَ عنها لذلك، وليس كذلك؛ أي:
بل تَكَرُّهُه.

(١) فِي (ت): «وَالْمُبَالَغَةُ». قال الشهاب فِي «الحاشية» (٤/٢٤٣): قوله: «وَالْمُبَالَغَةُ» معطوف على
قوله: «لَمَا نَيْطَ بِهِ»، وَالْمُبَالَغَةُ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَيْضًا لِأَنَّ قَوْلَهُ: «كَأَنَّكَ عَالِمٌ بِهَا» اسْتِبْعَادٌ لِعِلْمِهِ بِهَا
وَهُوَ الْحَبِيبُ الْأَكْرَمُ ﷺ فَمَا حَالٌ مِنْ سِوَاهُ، وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: «لَتَكْرِيرٍ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/٦٩٢).

يُجْعَلُ (فِعَالًا) مِنْ لَفْظِ (أَيْنَ) لِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ، وَهُوَ كَوْنُ (أَيَّانَ) ظَرْفَ زَمَانٍ وَ(أَيْنَ) ظَرْفَ مَكَانٍ.

و(أَيُّ) مِنْ لَفْظِ (أَوَيْتُ) وَمَعْنَاهُ:

أَمَّا اللَّفْظُ فَلَأَنَّ بَابَ (طَوَيْتُ) وَ(شَوَيْتُ) أَضْعَافُ بَابِ (حَيَّيْتُ) وَ(عَيَّيْتُ).
وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلَأَنَّ الْبَعْضَ آوَى إِلَى الْكُلِّ وَتُسَانِدُ إِلَيْهِ، فَأَصْلُهَا عَلَى هَذَا (أَوَى)،
ثُمَّ قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ وَصَارَتْ (أَيَّا) ^(١) كَقَوْلِكَ: «طَوَيْتُ الْكِتَابَ طَيًّا»
وَ«شَوَيْتُ اللَّحْمَ شَيًّا» ^(٢).

قوله: «قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنَّ السَّاعَةَ تَهِيحُ بِالنَّاسِ...» الْحَدِيثُ.
أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ مُرْسَلٍ قَتَادَةَ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحَّاحِينَ» مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ ^(٣).

(١٨٨) - ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ
لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ جَلَبَ نَفْعٍ وَلَا دَفَعَ ضَرًّا، وَهُوَ إِظْهَارُ
لِلْعُبُودِيَّةِ وَالتَّبَرُّيِّ عَنِ ادِّعَاءِ الْعِلْمِ بِالْغُيُوبِ.

(١) فِي «الْمَحْتَسَبِ»: «أَيُّ».

(٢) انظر: «الْمَحْتَسَبِ» لابن جني (١/ ٢٦٨)، و«حاشية التفازاني» (٢٥٤/ ب).

(٣) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٥١) عن قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٠٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٥٤).

﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ مِنْ ذَلِكَ فَيُلْهِمَنِي إِيَّاهُ وَيُوقِنَنِي لَهُ.

﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ لَخَالَفْتُ حَالِي مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ اسْتِكْثَارِ الْمَنَافِعِ وَاجْتِنَابِ الْمَضَارِّ حَتَّى لَا يَمَسَّنِي سُوءٌ^(١).

﴿إِنَّا أَنَا لَا نَذِيرُ وَبَشِيرُ﴾: وَمَا أَنَا إِلَّا عَبْدٌ مُرْسَلٌ لِلْإِنذَارِ وَالْبِشَارَةِ ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فَإِنَّهُمْ الْمُتَنَفِعُونَ بِهِمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْبَشِيرِ، وَمُتَعَلِّقُ النَّذِيرِ مَحذُوفًا^(٢).

(١٨٩) - ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَاحِبًا سَلَامًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: هُوَ آدَمُ ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا﴾: مِنْ جَسَدِهَا مِنْ ضَلَعٍ مِنْ أَضْلَاعِهَا، أَوْ: مِنْ جَنْبِهَا كَقَوْلِهِ: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢].
﴿زَوْجَهَا﴾: حَوَاءَ ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ لِيَسْتَأْنِسَ بِهَا وَيَطْمَئِنَّ إِلَيْهَا اطمئنَّانَ الشَّيْءُ إِلَى جِزْئِهِ أَوْ جَنْبِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمِيرَ ذَهَابًا إِلَى الْمَعْنَى لِيُنَاسِبَ ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾^(٣).....

(١) فِي (ت): «السُّوء».

(٢) فِي (أ): «مَحذُوف».

(٣) قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمِيرَ»؛ أَي: فِي «لِيَسْكُنَ» مَعَ أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مُؤَنَّثٍ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ»، وَقَوْلُهُ: «ذَهَابًا إِلَى الْمَعْنَى»؛ أَي: الْمُرَادُ بِالنَّفْسِ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ آدَمُ، «لِيُنَاسِبَ» تَذْكِيرَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «فَلَمَّا تَغَشَّاهَا». انظر: «حَاشِيَةُ الْأَنْصَارِيِّ» (٦٧٢/٢).

جَامِعَهَا ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا﴾ خَفَّ عَلَيْهَا وَلَمْ تَلَقَ مِنْهُ مَا تَلَقَى الْهَوَامِلُ غَالِبًا
مِنَ الْأَدَى، أَوْ: مَحْمُولًا خَفِيفًا هُوَ التُّفْطَةُ.

﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾: فَاسْتَمَرَّتْ بِهِ وَقَامَتْ وَقَعَدَتْ.

وَقُرِئَ: (فَمَرَّتْ) بِالْتَّخْفِيفِ^(١)، وَ: (فَاسْتَمَرَّتْ)^(٢)، وَ: (فَمَارَتْ)^(٣) مِنَ الْمَوْرِ
وَهُوَ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ، أَوْ مِنَ الْمَرِيَةِ؛ أَي: فَظَنَّتِ الْحَمْلَ وَارْتَابَتْ بِهِ.

﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾: صَارَتْ ذَاتَ ثَقَلٍ بِكِبَرِ الْوَلَدِ فِي بَطْنِهَا. وَقُرِئَ عَلَى الْبِنَاءِ
لِلْمَفْعُولِ؛ أَي: أَثْقَلَهَا حَمْلُهَا^(٤).

﴿دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَلَاحًا﴾: وَلَدًا سَوِيًّا قَدْ صَلَحَ بَدْنُهُ ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ
الشَّاكِرِينَ﴾ لَكَ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ الْمَجْدَّدَةِ.

قوله: «وَأِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمِيرَ ذَهَابًا إِلَى الْمَعْنَى لِيُنَاسِبَ»؛ أَي: لِثَلَاثِ يَوْمِهِمْ لَوْ أَنََّّهُ
نِسْبَةُ السُّكُونِ إِلَى الْأُنْثَى، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ، قَالَهُ الطَّبِيبِيُّ^(٥).

زَادَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لِأَنَّ الذَّكَرَ هُوَ الَّذِي يَمِيلُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ إِلَى الْأُنْثَى

(١) نسبت لابن عباس وأبي العالیه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب»
(٢٦٩/١)، و«المحرر الوجيز» (٤٨٦/٢)، و«البحر» (٤٤٠/١٠). ونسبها في «الكشاف»
(٣٤٥/٣) ليحيى بن يعمر.

(٢) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب»
(٢٧٠/١)، و«الكشاف» (٣٤٥/٣)، و«المحرر الوجيز» (٤٨٦/٢)، و«البحر» (٤٤١/١٠).

(٣) نسبت لعبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)،
و«المحتسب» (٢٧٠/١)، و«المحرر الوجيز» (٤٨٦/٢)، و«البحر» (٤٤٠/١٠).

(٤) نسبت لليمانی. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (٤٤١/١٠).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٦/٦٩٩).

ويجامعها، ولأنه خلق أولاً وخلق هي إزالة لاستيحاشه، فكانت نسبة المؤانسة إليه أولى^(١).

(١٩٠ - ١٩١) - ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (١١) أَيْشُرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿

﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾؛ أي: جعل أولادهما له شركاء فيما أتى أولادهما فسموه عبد العزى وعبد مناف، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿أَيْشُرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ يعني: الأصنام.

وقيل: لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءُ أَنَاها إبليس في صُورَةِ رَجُلٍ فَقَالَ لَهَا: مَا يُدْرِيكَ مَا فِي بطنِكَ لَعَلَّهُ بَهِيمَةٌ أَوْ كَلْبٌ؟ وما يدريك من أين يَخْرُجُ؟ فخافت من ذلك وذكرت^(٢) لآدم فهما منه، ثم عاد إليها وقال: إِنِّي مِنَ اللَّهِ بِمَنْزِلَةٍ، فَإِنْ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ خَلْقًا مِثْلَكَ وَيَسْهَلَ عَلَيْكَ خُرُوجُهُ فَسَمِّهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، وكان اسمه حارثًا في الملائكة، فتقبَّلَتْ^(٣)، فَلَمَّا وَلَدَتْ سَمَّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ.

وأمثال ذلك لا يليق بالأنبياء.

ويحتمل أن يكون الخطاب في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ لآلِ قُصَيٍّ مِنْ قُرَيْشٍ فَإِنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ نَفْسِ قُصَيٍّ، وكان له زَوْجٌ مِنْ جِنْسِهَا عَرَبِيَّةٌ قُرَشِيَّةٌ، وطلبَا مِنَ اللَّهِ الْوَلَدَ فَأَعْطَاهُمَا أَرْبَعَةَ بَنِينَ، فَسَمَّيَاهُمْ: عَبْدَ مَنْفٍ، وَعَبْدَ شَمْسٍ، وَعَبْدَ قُصَيٍّ،

(١) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥٤/ب).

(٢) في (خ) زيادة: «ذلك».

(٣) في (خ): «فقبلت».

وعبد الدَّارِ، ويكونُ الضَّمِيرُ في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهُمَا ولأَعْقَابِهِمَا الْمُقْتَدِينَ بِهِمَا.
 وقرأ نافعٌ وأبو بكرٍ: ﴿شُرْكَاءَ﴾^(١)؛ أي: شُرْكَاءَ بَأَنَ اشْرَكَا فيه غيره، أو: دَوِي
 شرك، وهُم الشُّركاءُ.
 و﴿هَم﴾ ضَمِيرُ الْأَضْنَامِ جِيءَ به على تَسْمِيَّتِهِمْ إِيَّاهَا آلِهَةً.

قوله: «وقيل: لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءُ أَنَاهَا إِبْلِيسُ...» إلى قوله: «وأمثال ذلك لا يليقُ
 بالأنبياء»:

قال الطَّبِيُّ: هذا القولُ مُقْتَبَسٌ مِنْ مِشْكَاةِ النُّبُوَّةِ وَحَضْرَةِ الرِّسَالَةِ، فقد أخرجَه
 أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: «لَمَّا وَلَدَتْ حَوَاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ فَقَالَ: سَمِّيهِ
 عَبْدَ الْحَارِثِ فَإِنَّهُ يَعِيشُ، فَسَمَّيْتُهُ فَعَاشَ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ»^(٢).
 قال مُحْيِي السُّنَنِ: وَهُوَ قَوْلُ السَّلَفِ، مثل ابنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ
 الْمُسَيَّبِ وَجَمَاعَةٍ.

قال: وَلَمْ يَكُنْ هَذَا إِشْرَاقًا فِي الْعِبَادَةِ، وَلَا أَنَّ الْحَارِثَ رَبُّهُمَا، فَإِنَّ آدَمَ كَانَ نَبِيًّا
 مَعْصُومًا مِنَ الشَّرِّ، وَلَكِنْ قَصَدَ إِلَى أَنَّ الْحَارِثَ كَانَ سَبَبًا لِنَجَاةِ الْوَلَدِ وَسَلَامَةِ أُمِّهِ،
 وَقَدْ يُطْلَقُ اسْمُ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ لَا يُرَادُّ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ، كَمَا أَنَّ اسْمَ الرَّبِّ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ
 لَا يُرَادُّ أَنَّهُ مَعْبُودٌ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠١١٧)، والترمذي (٣٠٧٧)، وقال: حديث حسن غريب، ورواه
 الحاكم في «المستدرک» (٤٠٠٣)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، وانظر: «فتح
 الغيب» للطبِّي (٦/ ٧٠٢).

فعلى هذا قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ابتداءً كلام، وأريد به إشراك أهل مكة، ولئن أراد به ما سبق فمستقيم من حيث كان الأولى بهما أن لا يفعلانه من الإشراك في الاسم^(١).

قال الطَّبِيُّ: ويدفع هذا قوله: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾ فإنه في الأصنام قطعاً على القول أنه ابتداءً كلام^(٢).

قال غيره^(٣): يؤيد هذا التقرير أن تقدير المضاف لا يُصار إليه إلا عند الحاجة، وكلمة (لَمَّا) لا تستقيم عليه؛ لأنَّ إشراك أولادهما لا يكون حين آتاها صالحاً بل بعده بأزمنة متطاولة^(٤).

قوله: «ويحتمل أن يكون الخطاب لآل قُصَيٍّ من قُرَيْشٍ؛ فإنَّهم خُلِقُوا مِنْ قُصَيٍّ، وكان له زوج من جنسه عريئة قُرَشِيَّة»:

قال الشيخ سعد الدين: استبعد هذا الوجه بأنَّ المخاطبين لم يُخلقوا من نفس قُصَيٍّ كلَّهم، وإنَّما هو مُجتمع قُرَيْشٍ ولم تكن زوجته^(٥) عريئة قُرَشِيَّة، بل هي بنت سيِّد مكة من خزاعة، وقُرَيْشٌ إذ ذاك مُتفرقون^(٦).

وقال صاحب «الانتصاف»: أقرب من هذا ومن الأول أن يُراد جنسنا الذَّكر

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٧٠٣).

(٣) هو الشيخ سعد الدين التفتازاني.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ أ).

(٥) في (ز): «زوجته»، وفي «حاشية التفتازاني»: «زوجها».

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ أ).

والأنثى من غير قصدٍ إلى مُعَيَّنٍ مَعْلُومٍ^(١)؛ أي: خَلَقَكُمْ جِنْسًا وجعلَ أزواجكم مِنْكُمْ لتَسْكُنُوا إِلَيْهِنَّ، فَلَمَّا تَغَشَّى الْجِنْسُ جِنْسَهُ الْآخَرَ جَرَى مِنْ هَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ كَذَا وَكَذَا، ويجوزُ إضافةَ الكلامِ إلى الجنسِ، تقول: قَتَلَ بَنُو تَمِيمٍ فَلَانًا).
وعلى التفسيرِ الأوَّلِ: أضافَ الشُّرَكَ إلى أولادِ آدمَ وحواءَ، وهو واقعٌ مِنْ بَعْضِهِمْ. وعلى الثاني: أضافه إلى قُصَيٍّ وعقبه، وأرادَ بَعْضَهُمْ. ويسلَّمُ هذا مِنْ حذفِ المضافِ اللازمِ للأولِ، ومن استبعادِ إرادةِ قُصَيٍّ بهذا. فالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿لَيْسَكُنَّ إِلَيْهَا﴾ أَنَّ المرادَ الجنسُ^(٢).
قال الطَّبِيُّ: إن لَزِمَ مِنَ التفسيرِ ما ذَكَرَ مِنَ المَحذُورِ^(٣) لَزِمَ مِنْ تفسيره أيضًا إجراءُ جَمِيعِ أَلْفَاظِ الآيَةِ عَلَى الْأَوَّجِهِ البَعِيدَةِ، والتَّأْوِيلُ ما نَصَّ عَلَيْهِ مَنْ أُوجِي إِلَيْهِ التَّنْزِيلُ كما سَبَقَ بَيَانُهُ^(٤).

(١٩٢ - ١٩٣) - ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ (١٢٢) وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴿١٩٢﴾.

﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرًا﴾؛ أي: لِعِبَادَتِهِمْ ﴿وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ فيدفعون عنها ما يعترِيها.

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ﴾؛ أي: المَشْرُكِينَ ﴿إِلَى الْهُدَى﴾: إِلَى الْإِسْلَامِ ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ وَقَرَأَ نَافِعٌ بِالتَّخْفِيفِ^(٥).

(١) وهو قول الحسن وجماعة كما ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠ / ٤٣٨).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢ / ١٨٦).

(٣) في «فتوح الغيب»: «المحذوف».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦ / ٧٠٧)، وعنه نقل المصنف قول ابن المنير.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

وقيل: الخطابُ للمشركين، و﴿هم﴾ ضميرُ الأصنام؛ أي: إن تدعوهم إلى أن يَهْدُوكم لا يتَّبِعُوكُم إلى مُرادِكُم ولا يجيبُوكُم^(١) كما يُجيبُكُم اللهُ.
﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَنشَرْتُ صَمْتُوكَ﴾ وإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: (أَمْ صَمْتُمْ) للمبالغةِ في عدمِ إفادَةِ الدُّعاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسَوَّى بِالثَّبَاتِ عَلَى الصُّمَاتِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَهَا لِحَوَائِجِهِمْ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِحْدَاثُكُمْ دُعَاءَهُمْ وَاسْتِمْرَارُكُمْ عَلَى الصُّمَاتِ عِنْدَ دُعَائِهِمْ.

(١٩٤ - ١٩٥) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١١٥) أَلْهَمَ أَزْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ بَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ بَصِيرُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ إِذْ تَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظَرُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: تَعْبُدُونَهُمْ وَتُسَمُّونَهُمْ آلِهَةً ﴿عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ﴾ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَمْلُوكَةٌ مُسَخَّرَةٌ ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَنَّهُمْ آلِهَةٌ.
ويَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَمَّا نَحَتُوا بِصُورِ الْإِنْسَانِيِّ قَالُوا لَهُمْ: إِنَّ قُصَارَى أَمْرِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَحْيَاءَ عُقْلَاءَ أَمْثَالِكُمْ، فَلَا يَسْتَحِقُّونَ عِبَادَتَكُمْ كَمَا لَا يَسْتَحِقُّ بَعْضُكُمْ عِبَادَةَ بَعْضٍ، ثُمَّ عَادَ عَلَيْهِ بِالنَّقْضِ فَقَالَ: ﴿أَلْهَمَ أَزْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ بَطِشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ بَصِيرُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَتَدْرِ إِذْ تَسْمَعُونَ بِهَا﴾.
وَقُرِئَ: (إِنَّ الَّذِينَ) بِتَخْفِيفٍ (إِنْ) وَنَصْبٍ (عِبَادًا)^(٢).....

(١) في (خ): «ولا يجيبون».

(٢) نسبت لسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)،

و«الكشاف» (٣/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٧).

على أنها نافية عمَلت عمل (ما) الحجازية، ولم يُثبت مثله^(١).

(١) كذا قال، وقد أثبتته كثير من أئمة النحو ومنعه آخرون، فقد أجازته الكسائي كما في «الأزهرية» لأبي عبيد الهروي (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأجازته أكثر الكوفيين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٧)، ومن البصريين ابنُ السَّراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥-٢٣٦)، وابنُ جني في «المحتسب» (١/ ٢٧٢). والفارسي كما ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣).

ومنعه الفراء كما في «الأزهرية» (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأكثر البصريين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٨).

وقال أبو حيان: والصحيح أنه لغة ثبت في النظم والنثر. قال: واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. قلت: أما سيبويه: فقد نقل عنه جواز الإعمال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، ونقله أيضاً السهيلي وأبو بكر بن طاهر كما ذكر أبو حيان في «التذيل والتكميل» (٤/ ٢٧٧ و ٢٨٠).

ونُقل عنه المنعُ في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢)، و«الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥)، و«الأزهرية» (ص: ٤٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

والصواب أنه لم يرد في «الكتاب» أي تصريح بالجواز، والذين نقلوا عن سيبويه ذلك إنما اعتمدوا على تأويل بعض عباراته الواردة فيه، وهي تأويلات مردودة عند غيرهم من العلماء، بل نقل أبو حيان في «التذيل والتكميل» (٤/ ٢٧٧) عن ابن عصفور أن الذي يعطيه كلام سيبويه أنها لا تعمل، قال: (لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر).

قلت: ويرجح القول بالمنع عنه أن ممن نقله المبرد في «المقتضب» كما تقدم، وكان أعلم الناس في زمانه بكتاب سيبويه، وقد أخذه عن تلامذة أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، والذي كان كما قيل: الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأما المبرد: فنقل المنع عنه السهيلي كما ذكر أبو حيان في «التذيل والتكميل» (٤/ ٢٧٧). لكن كلامه في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢) صريح في جواز الإعمال، ونقل الجواز عنه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٦)، والهروي في «الأزهرية» (ص: ٤٦)، وابن الشجري في =

و: ﴿يَبْطِشُونَ﴾ بِالضَّمِّ هَاهُنَا وَفِي الْقَصَصِ وَالذُّخَانِ^(١).

﴿قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ وَاسْتَعِينُوا بِهِمْ فِي عَدَاوَتِي ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ فَبَالِغُوا فِيمَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَكْرٍ وَهِيَ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴿فَلَا تُنْظَرُونَ﴾: فَلَا تُمَهِّلُونِي، فَإِنِّي لَا أَبَالِي بِكُمْ لَوْ تَوَقَّي عَلَى وَلايَةِ اللَّهِ وَحَفِظَهُ.

(١٩٦ - ١٩٨) - ﴿إِنَّ وَلِيَ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ وَهُوَ تَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾^(١١٦) وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ^(١١٧) وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَدُّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ.

﴿إِنَّ وَلِيَ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ﴾: الْقُرْآنَ ﴿وَهُوَ تَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾؛ أَي: وَمِنْ عَادَتِهِ تَعَالَى أَنْ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْبِيَائِهِ^(٢).

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ مِنْ تَمَامِ التَّعْلِيلِ لِعَدَمِ مُبَالَاتِهِ بِهِمْ^(٣).

﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَدُّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ يُشَبِّهُونَ النَّاطِرِينَ إِلَيْكَ لَأَنَّهُمْ^(٤) صَوَّرُوا بِصُورَةٍ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى مَنْ يُوَاجِهُهُ.

= «أُمَالِيهِ» (١٤٤/٣)، وَابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (٤٨٩/٢)، وَابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»

(١/٣٩٣)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «مَغْنِي اللَّيْبِ» (ص: ٣٥).

وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي حَوَاشِي «الْبَحْرِ» (١٠/٤٤٨)، فَلْيَنْظُرْ ثَمَّةَ.

(١) هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ مِنَ الْعَشْرَةِ. انْظُرْ: «النَّشْرُ» (٢/٢٧٤).

(٢) فِي (خ): «أُولِيَائِهِ».

(٣) فِي (خ): «مُبَالَاتِهِمْ».

(٤) أَي: الْأَصْنَامَ.

(١٩٩ - ٢٠٠) - ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (١٣٩) وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.

﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾؛ أي: خُذْ مَا عَفَا لَكَ مِنْ أفعالِ النَّاسِ، وتسهَّلْ ولا تَطْلُبْ ما يَشُقُّ عليهم، مِنَ الْعَفْوِ الذي هو ضِدُّ الْجَهْدِ.
أو: خُذِ الْعَفْوَ عَنِ الْمُذْنِبِينَ، أو: الفضلُ وما يسهِّلُ مِنْ صدقاتِهِمْ، وذلك قبلُ وجوبِ الزَّكَاةِ.

﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾: المعروفِ المُستَحْسَنِ مِنَ الأفعالِ.
﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾: فلا تُمارِهِمْ ولا تُكافِئُهُمْ بمثلِ أفعالِهِمْ.
وهذه الآيةُ جامعَةٌ لمكارمِ الأخلاقِ أَمْرَةٌ للرَّسُولِ عليه السَّلامُ باستِجماعِها.
﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾: يَنْخَسُّكَ مِنْهُ نَخْسٌ؛ أي: وسوسةٌ تَحْمِلُكَ على خلافِ ما أُمِرْتَ به كاعتراءِ غُصْبٍ وفكرٍ، والتَّزَعُّ والنَّسْغُ والنَّخْسُ: الغَرُزُ، شَبَّهَ وسوسَتَهُ للنَّاسِ إغراءً لهم على المعاصي وإزعاجاً بَغْزِ السَّائِقِ ما يَسوقُهُ.
﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ﴾ يسمِعُ استعدادَكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ يَعْلَمُ ما فِيهِ صَلَاحُ أَمْرِكَ فَيَحْمِلُكَ عليه.

أو: ﴿سَمِيعٌ﴾ بأقوالِ مَنْ آذَاكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعاله فيُجازِيه عَلَيْهَا، مُغْنِيًا إِيَّاكَ عَنِ الانتقامِ ومُشايِعَةً الشَّيْطَانَ.

قوله: «شَبَّهَ وَسُوسَتَهُ...» إلى آخره.

قال الشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ: يعني أَنَّهُ استِعَارَةٌ تَبْعِيَّةٌ تشبيهُها للإغراءِ على المعاصي بالنَّزْعِ^(١).

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ب).

(٢٠١ - ٢٠٢) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ (٢٠١) وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَافٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾: لَمَّةٌ مِنْهُ، وهو اسمُ فاعِلٍ مِنْ طَافَ يَطُوفُ؛ كَأَنَّهَا طَافَتْ بِهِمْ وَدَارَتْ حَوْلَهُمْ فَلَمْ تَقْدِرْ أَنْ تُؤَثِّرَ فِيهِمْ، أَوْ مِنْ طَافَ بِهِ الْخِيَالُ يَطِيفُ طَيْفًا.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو والكسائي ويعقوبُ: ﴿طَافٌ﴾^(١) على أَنَّهُ مَصْدَرٌ، أو تخفيفُ طَافٍ كَلْبِيٍّ وَهَيْنٍ^(٢)، والمراد بالشَّيْطَانِ: الجنسُ، ولذلك جُمِعَ ضَمِيرُهُ. ﴿تَذَكَّرُوا﴾ ما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ بسببِ التَّذَكُّرِ مَوَاقِعَ الْخَطَا وَمَكَايِدِ الشَّيْطَانِ فَيَتَحَرَّزُونَ عَنْهَا وَلَا يَتَّبِعُونَهُ فِيهَا، وَالْآيَةُ تَأْكِيدٌ وَتَقْرِيرٌ لِمَا قَبْلُهَا وَكَذَا قَوْلُهُ:

﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾؛ أَي: وَإِخْوَانُ الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ لَمْ يَتَّقُوا يَمُدُّهُمْ الشَّيَاطِينُ ﴿فِي الْغَيِّ﴾ بِالْتَّزْيِينِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهِ. وَقُرِئَ: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ مِنْ أَمَدٍ^(٣)، وَ: ﴿يُمَادُّونَهُمْ﴾^(٤)؛ كَأَنَّهُمْ يُعِينُونَهُمْ بِالتَّسْهِيلِ وَالْإِغْوَاءِ، وَهَؤُلَاءِ يُعِينُونَهُمْ بِالْإِتِّبَاعِ وَالْإِمِّتَالِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

(٢) أَي: أَصْلُهُ فَعِيلٌ مِنْ طَافَ يَطِيفُ كَالْغَيْنِ، أَوْ مِنْ طَافَ يَطُوفُ كَالْهَيْنِ. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٥٤).

(٣) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٤) نسبت للجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٧١)، و«البحر» (١٠/ ٤٦٧).

﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾: لا يَمْسِكُونَ عن إغوائِهِمْ حتى يُزْذَوْهُمْ^(١).
 ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإخوان^(٢)؛ أي: لا يَكْفُونَ عَنِ الْغِيِّ ولا يُقْصِرُونَ
 كَالْمُتَّقِينَ.
 ويجوزُ أن يُرادَ بِالْإِخْوَانِ الشَّيَاطِينَ، ويرجعُ الضَّميرُ إلى ﴿الْجَاهِلِينَ﴾ فيكونُ
 الخبرُ جاريًا على ما هوَ لَهُ.

قوله: «فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هوَ له»^(٣):

قال الطَّبَّيُّ: فعلى الأوَّلِ التَّقديرُ: وإخوانُ الشَّيَاطِينَ الَّذِينَ لَيْسُوا بِمُتَّقِينَ
 الشَّيَاطِينُ يَمْدُونَهُمْ، الضَّميرُ المُسندُ إليه الفعلُ ليسَ للمُبْتَدَأِ بَلْ لِمُتَعَلِّقِهِ.
 وعلى الثَّاني التَّقديرُ: وإخوانُ الجاهِلِينَ الَّذِينَ هُمُ الشَّيَاطِينُ يَمْدُونَ الْجَاهِلِينَ^(٤).

(٢٠٣) - ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِيهِمْ بَيَاةٌ قَالُوا لَوْلَا آجَبْتَنَاهَا قُلْ إِنَّمَا أُنْعِمُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا
 بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَدَى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِيهِمْ بَيَاةٌ﴾ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مِمَّا اقترحوه ﴿قَالُوا لَوْلَا آجَبْتَنَاهَا﴾: هَلَّا
 جَمَعْتَهَا نَقُولًا مِنْ نَفْسِكَ كَسَائِرِ مَا تَقْرؤُهُ، أَوْ: هَلَّا طَلَبْتَهَا مِنَ اللَّهِ.

(١) في (ت): «يردونهم». وهي نسخة أشار إليها الشهاب في «الحاشية» (٤/ ٢٨٤)، والقنوي في
 «الحاشية» (٨/ ٥٦٣)، قال الشهاب: إثبات النون ليس في النسخة الصحيحة، ولو كان أيضًا فله
 وجه. ولم يذكر الوجه لكن ذكره القنوي فقال: فتكون «حتى» حينئذ ابتدائية لا جارة كما في الأول.
 (٢) قوله: «ويجوز أن يكون الضمير للإخوان..»؛ أي: ضمير «يُقْصِرُونَ» وما قبله جار على ما قرره.
 انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٨٤).

(٣) في النسخ الخطية: «ما قوله»، والصواب المثبت.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٦/ ٧٢٥).

﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ لست بمُخْتَلِقٍ لِلآيَاتِ، أَوْ: لست بمُقْتَرِحٍ لَهَا.
 ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾: هذا القرآنُ بَصَائِرُ لِلْقُلُوبِ بِهَا يَبْصُرُ الْحَقَّ وَيَدْرُكُ
 الصَّوَابَ.

﴿وَهُدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ سبق تفسيره.

(٢٠٤) - ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ نزلت في الصَّلَاةِ كانوا
 يتكلمون فيها، فأمرُوا باستماعِ قراءةِ الإمامِ والإنصاتِ له^(١).
 وظاهرُ اللفظِ يَقْتَضِي وجوبَهُمَا حَيْثُ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ مُطْلَقًا، وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى
 استحبابِهِمَا خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ لَا يَرَى الْقِرَاءَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(٢٠٥) - ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقُدُّو
 وَالْأَصَابِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾.

﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ عَامٌّ فِي الْأَذْكَارِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالِدُّعَاءِ وَغَيْرِهِمَا.
 أَوْ أَمْرٌ لِلْمَأْمُومِ بِالْقِرَاءَةِ سِرًّا بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ عَنْ قِرَاءَتِهِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾: مُتَضَرِّعًا وَخَائِفًا.

﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ أَوْ مُتَكَلِّمًا كَلَامًا فَوْقَ السَّرِّ وَدُونَ الْجَهْرِ فَإِنَّهُ أَدْخَلَ فِي
 الْخُشُوعِ وَالْإِخْلَاصِ.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٣٨٠)، والطبري في «تفسيره» (١٠/٦٥٩)، عن أبي هريرة

رضي الله عنه.

﴿بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾: بأوقات العُدُوِّ والعِشْيَاتِ.

وَقُرِئَ: (والإيصال) ^(١) وهو مَصْدَرُ أَصَلَ إِذَا دَخَلَ فِي الْأَصِيلِ مُطَابِقٌ لِلْعُدُوِّ.

﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

(٢٠٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ يعني: مَلَائِكَةُ الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ﴾: وَيُنْزِلُونَهُ ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾: وَيَخْضَعُونَ بِالْعِبَادَةِ وَالتَّذَلُّلِ لَا يَشْرَكُونَ بِهِ غَيْرَهُ، وَهُوَ تَعْرِضٌ بَيْنَ عَدَاهُم مِّنَ الْمَكْلَفِينَ، وَلِذَلِكَ شُرِعَ السُّجُودُ لِقِرَاءَتِهِ، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي فَيَقُولُ: يَا وَيْلَهُ، أُمِرَ هَذَا بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَعَصَيْتُ فَلِيَ النَّارُ».

وعنه عليه السَّلامُ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ جَعَلَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْلِيسَ سِتْرًا، وَكَانَ آدَمُ شَفِيعًا لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قوله: «وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ» الحديث.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٢).

قوله: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ...» الحديث.

رواهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنْ أَبِي، وَهُوَ مَوْضُوعٌ ^(٣).

(١) نسبت لأبي مجلز لاحق بن حميد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/٤٧٤).

(٢) رواه مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢).

(٣) قطعة من الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة، رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/٢٩٢)،

والواحدي في «الوسيط» (٢/٣٤٧)، عن أبي رضي الله عنه. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات»

(١/١٧٣) وقال: مصنوع بلا شك. وقد تقدم الكلام فيه.

سُورَةُ الْاَنْفَالِ

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

مَدَنِيَّةٌ، وَأَيُّهَا سِتُّ وَسَبْعُونَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿سَتَلُونَا عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

﴿سَتَلُونَا عَنِ الْأَنْفَالِ﴾؛ أي: عن الغنائم، يعني: حكمها، وإنَّما سُمِّيَتِ الْغَنِيمَةُ نَفْلًا لِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٌ؛ كَمَا سُمِّيَ بِهِ مَا يَشْرُطُهُ الْإِمَامُ لِمَقْتَحِمِ خَطَرٍ عَطِيَّةً لَهُ وَزِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ.

﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ أي: أمرها مختصٌّ بهما، يَقْسِمُهَا الرَّسُولُ عَلَى مَا يَأْمُرُهُ اللَّهُ بِهِ.

وَسَبَبُ نَزُولِهِ: اخْتِلَافُ الْمُسْلِمِينَ فِي غَنَائِمٍ بَدَرِ أَنَّهَا كَيْفَ تُقَسَّمُ؟ وَمَنْ يَقْسِمُ: الْمُهَاجِرُونَ مِنْهُمْ أَوِ الْأَنْصَارُ؟

وَقِيلَ: شَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ كَانَ لَهُ غَنَاءٌ أَنْ يَنْفَلَهُ، فَتَسَارَعَ شُبَّانُهُمْ حَتَّى قَتَلُوا سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ، ثُمَّ طَلَبُوا نَفْلَهُمْ وَكَانَ الْمَالُ قَلِيلًا، فَقَالَ الشُّيُوخُ وَالْوُجُوهُ الَّذِينَ كَانُوا عِنْدَ الرِّيَاسَةِ: كُنَّا رِذَاءَ الْكَمِّ وَفَتَّةً تَنْحَازُونَ إِلَيْهَا، فَتَزَلَّتْ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ.

ولهذا قيل: لا يلزم الإمام أن يفي بما وعد، وهو قول للشافعي^(١) رضي الله عنه.
وعن سعد بن أبي وقاص قال: لما كان يوم بدر قُتِلَ أخي عميرٌ وقتلتُ سعيد بنَ
العاص، وأخذتُ سيفه فأتيتُ به رسولَ الله ﷺ واستَوَهَبْتُهُ منه فقال: «ليس هذا لي
ولا لك اطرَحْهُ في القُبْضِ» فطرَحْتُهُ وبني ما لا يعلمُهُ إلا اللهُ مِنْ قَتْلِ أَخِي وأخذ
سَلْبِي، فما جاوزتُ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى نَزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ:
«سَأَلْتَنِي السَّيْفَ وَلَيْسَ لِي، وَإِنَّهُ قَدْ صَارَ لِي فَادْهَبْ فَخُذْهُ».

وقرئ: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَمْزَةِ وَالْقَاءِ حَرَكَتَيْهَا عَلَى اللَّامِ
وإِدْغَامِ نُونِ (عَنْ) فِيهَا)^(٢)، و: (يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ)^(٣)؛ أي: يسألك الشُّبَّانُ ما
شَرَطْتَ لَهُمْ.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الاختلاف والمشاجرة ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: الحال
التي بينكم بالمواساة والمساعدة فيما رزقكم الله، وتسليم أمره إلى الله والرسول.
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيه ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، أَوْ
إِنْ كُنْتُمْ كَامِلِي الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ كَمَالَ الْإِيمَانِ بِهِذِهِ الثَّلَاثَةُ؛ طَاعَةُ الْأُمُورِ وَالِاتِّقَاءَ عَنِ
الْمَعَاصِي وَإِصْلَاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ.

(١) في (أ) و(ت): «قول الشافعي»، والمثبت من (خ)، وهو الموافق لعبارة «الكشاف» (٣/ ٣٦١):

وعند الشافعي رحمه الله في أحد قوله: لا يلزم.

(٢) تنسب لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨) عن ابن مسعود، وزاد ابن جني في «المحتسب»

(١/ ٢٧٢) نسبتها لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين ولأبيه ولجده ولطلحة بن مصرف.

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

قوله: «وَأِنَّمَا سُمِّيَتْ الْغَنِيْمَةُ نَفْلًا لِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٌ»:

عبارة الإمام: لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ فَضَّلُوا بِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لَهُمْ^(١).

قوله: «وَسَبَبُ نَزُولِهِ اخْتِلَافُ الْمُسْلِمِينَ فِي غَنَائِمِ بَدْرِ...» إِلَى آخِرِهِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ^(٢).

قوله: «وَقِيلَ: شَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ كَانَ لَهُ غَنَاءٌ^(٣)...» الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ جِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤).

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤٤٧ / ١٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٧٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥)، الحاكم في «المستدرک» (٢٦٠٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٣) كذا في النسخ الخطية، و«تفسير البيضاوي»، والذي في «الكشاف» للزمخشري: «بلاء».

(٤) رواه أبو داود (٢٧٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٩٣)، والحاكم في «المستدرک» (٢٨٧٦)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ١٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره الراحي في «أسباب النزول» (ص: ٢٣١). قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٧): وأما قوله: «حَتَّى قَتَلُوا سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ» فليس في هذا الحديث.

قلت: وهذه العبارة التي نبه عليها الحافظ وردت في سياق آخر رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٨) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢ / ١٦٤) عن الكلبي، والثعلبي في «تفسيره» (٩ / ١٣) عن ابن عباس، وفي رواية عبد الرزاق بعض اختصار. والكلبي متروك.

قوله: «كُنَّا رِدَّةً»؛ أي: عَوْنَا.

قوله: «وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ قُتِلَ أَخِي عُمَيْرٌ، وَقَتَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١).

وقال أبو عبيد: كذا فيه سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، والمَحْفُوظُ عِنْدَنَا الْعَاصُ بْنُ سَعِيدٍ^(٢).

قوله: «فِي الْقَبْضِ»، هو بِالتَّحْرِيكِ: مَا قَبِضَ مِنَ الْغَنَائِمِ^(٣).

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٥٥٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٠٨٥). وأصل الحديث رواه مسلم (١٧٤٨).

(٢) انظر: «الأموال» للقاسم بن سلام (٧٥٦). قال الأستاذ محمود شاكر في طبعته من «تفسير الطبري» (٣٧٤ / ١٣): فالذي جاء في الخبر هنا «سعيد بن العاص» وهم، فإن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي متأخر، قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وله تسع سنين، وهو لم يُشْرِكْ قط، وقُتِلَ أبوه العاص بن سعيد يوم بَدْرٍ كَافِرًا، أما جده سعيد بن العاص بن أمية فمات قبل بَدْرٍ مشركًا، ويكون الصواب كما قال ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة عمير بن أبي وقاص: العاص بن سعيد بن العاص، ويكون الاختلاف إذن في الذي قُتِلَ: أهو علي بن أبي طالب، أم سعيد بن أبي وقاص؟

(٣) انظر: «فروح الغيب» للطبري (٨ / ٧). وقال أبو عبيد: «الْقَبْضُ»: الذي تُجْمَعُ عنده الغنائم، وفي «النهاية» (مادة: قبض): هو بمعنى المقبوض، وهو ما جمعت من الغنيمة قبل أن تُقَسَمَ.

(٢ - ٤) - ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الكاملون في الإيمان ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فَرِغَتْ لذكره استعظامًا له وتهيبًا من جلاله.
 وقيل: هو الرَّجُلُ يَهُمُّ بمعصية فيقال له: اتَّقِ اللَّهَ، فَيَنْزِعُ عنه خوفًا من عقابه.
 وَقُرِئَ: (وَجِلَتْ) بِالْفَتْحِ^(١)، وهي لغة، و: (فَرِغَتْ)^(٢)؛ أي: خَافَتْ.
 ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ لزيادة المؤمن به، أو لاطمئنان النفس ورسوخ اليقين بتظاهر الأدلة، أو بالعمل بموجبها، وهو قول مَنْ قال: (الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) بناءً على أَنَّ العمل داخل فيه.
 ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: يَفُوضُونَ إليه أمورهم، ولا يَخْشَوْنَ ولا يَرْجُونَ إِلَّا إِيَّاهُ.
 ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾
 لَانَّهُمْ حَقَّقُوا إيمانَهُمْ بِأَنْ ضَمُّوا إليه مكارِمَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ مِنَ الْخَشْيَةِ وَالْإِحْلَاصِ وَالتَّوَكُّلِ وَمَحَاسِنِ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ الَّتِي الْعِيَارُ^(٣) عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ.
 و﴿حَقًّا﴾ صفة^(٤) مصدرٍ محذوفٍ، أو مصدرٌ مُؤَكَّدٌ كَقَوْلِهِمْ: (هو عبدُ اللَّهِ حَقًّا).

(١) نسبت ليجي وأبي واقد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) نسبت لابن مسعود. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣ / ١٧)، و«الكشاف» (٣ / ٣٦٦)، و«البحر المحيط» (١١ / ١٣).

(٣) في (ت): «المعيار».

(٤) في (ت): «وَحَقًّا منصوب بصفة».

﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: كرامةٌ وعلوٌ منزلة، وقيل: درجات الجنة يرتقونها بأعمالهم.

﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: لِمَا فَارَطَ مِنْهُمْ ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾: أُعِدَّ لَهُمْ فِي الْجَنَّةِ لَا يَنْقُطُ عَدَدُهُ وَلَا يَنْتَهِي أَمْدُهُ.

(٥) - ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾: خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ تقديره: هذه الحال في كراهتهم إياها كحال إخراجك للحرب في كراهتهم له، أو صفةٌ مصدرِ الفعلِ المقدَّرِ في قوله: ﴿اللَّهُ وَالرَّسُولُ﴾؛ أي: الأنفالُ ثبتت لله والرسول ﷺ مع كراهتهم ثباتًا مثل ثبات إخراجك ربك من بيتك، يعني: المدينة؛ لأنها مهاجرة ومسكنه، أو بيته فيها مع كراهتهم.

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾: في موقع الحال؛ أي: أخرجك في حال كراهتهم.

وذلك أن عير قريشٍ أقبلت من الشام وفيها تجارةٌ عظيمةٌ ومعها أربعون راكبًا، منهم أبو سفيان وعمرُو بنُ العاصِ ومخرمةُ بنُ نوفلٍ وعمرُو بن هشام، فأخبر جبريلُ رسولَ الله عليهما السلام، فأخبرَ المُسلمينَ فأعجبهم تلقَّيها لكثرةِ المالِ وقلةِ الرجالِ، فلما خرَّجُوا بلغَ الخبرُ أهلَ مَكَّةَ، فنادى أبو جهلٍ فوقَ الكعبةِ: يا أهلَ مَكَّةَ! النِّجَاءُ النِّجَاءُ عَلَى كُلِّ صَعْبٍ وَذُلُولٍ، عيرُكم أموالُكم إن أصابها محمدٌ لم تُفْلِحُوا بعدها أبدًا.

وقد رأت قبل ذلك بثلاثِ عاتكةُ بنتُ عبدِ المطلِّبِ أن ملكًا نزلَ من السماءِ فأخذَ صخرةً من الجبلِ ثم حلَّقَ بها، فلم يبقَ بيتٌ في مَكَّةَ إلا أصابه شيءٌ منها،

فَحَدَّثَتْ بِهَا الْعَبَّاسَ، وَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهْلٍ فَقَالَ: مَا يَرْضَى رِجَالُهُمْ أَنْ يَتَنَبَّؤُوا حَتَّى تَنَبَّأَ نِسَاؤُهُمْ^(١)!

فَخَرَجَ أَبُو جَهْلٍ بِجَمِيعِ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَضَى بِهِمْ إِلَى بَدْرٍ، وَهُوَ مَاءٌ كَانَتْ الْعَرَبُ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ لِسُوقِهِمْ يَوْمًا فِي السَّنَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَادِي دَفْرَانَ، فَتَزَلَّ عَلَيْهِ جَبْرِيلُ بِالْوَعْدِ بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا الْعِيرُ وَإِمَّا قَرِيشٌ، فَاسْتَشَارَ فِيهِ أَصْحَابَهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَلَّا ذَكَرْتَ لَنَا الْقِتَالَ حَتَّى تَنَاهَبَ لَهُ، إِنَّا خَرَجْنَا لِلْعِيرِ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: «إِنَّ الْعِيرَ مَضَتْ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، وَهَذَا أَبُو جَهْلٍ قَدْ أَقْبَلَ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْكَ بِالْعِيرِ وَدَعْ الْعَدُوَّ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَأَحْسَنَّا، ثُمَّ قَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ: فَانْظُرْ أَمْرَكَ فَاْمُضِ فَوَاللَّهِ لَوْ سَرَتْ إِلَى عَدَنِ أَيْبَنَ مَا تَخَلَّفَ عَنْكَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٢).

(١) حديث الرؤيا رواه الحاكم في «المستدرک» (٤٢٩٧) عن ابن عباس وعروة. ورواه الطبراني في «الكبير» (٣٤٤ / ٢٤) من حديث عاتكة رضي الله عنها صاحبة الرؤيا.

(٢) كذا ذكر المؤلف قول سعد بن عبادَةَ هنا قبل كلام المقداد وقبل قول النبي ﷺ: «أشيروا علي أيها الناس» يريد بذلك الأنصار، متابِعاً في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣ / ٣٧٠)، وتابعه على ذلك أيضًا بعض المفسرين كأبي البركات النسفي وأبي السعود، وكذا ذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية، وفي ذكره في هذا الموضع إخلال بتسلسل الأحداث، فإن سعد بن عبادَةَ من الأنصار، بل هو من زعمائهم وكبارهم، وموقعه فيهم كموقع سعد بن معاذ من حيث الزعامة والوجاهة، وقد تكلم باسم الأنصار، وصرح في كلامه بنصرتهم للنبي ﷺ إذا وقع اللقاء، فلم يبق مسوغ لذكر طلب النبي ﷺ بعد ذلك رأي الأنصار، وما جاء من قوله: «أشيروا علي أيها الناس» وهو يريد الأنصار... إلى قول سعد بن معاذ: لكأنك تُريدنا يا رسول الله؟ إلى آخر كلامه.

ومن العجيب أن يغيب مثل هذا عن هؤلاء الأئمة مع رسوخهم في العلم وسعة اطلاعهم، ولعل السبب في وقوع ذلك هو خلط بعض الروايات ببعضها، فقد روى مسلم (١٧٧٩) القصة بذكر كلام =

ثم قال مقداد بن عمرو: امض لِمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فَإِنَّا مَعَكَ حَيْثُمَا أَحْبَبْتَ، لَا نَقُولُ لَكَ كَمَا قَالَتْ بنو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اذهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلْنَا إِنَّا هُنَا قَتَلُودُ﴾ ولكن: اذهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا مَعَكُمْ مَقَاتِلُونَ، فَبَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

ثُمَّ قَالَ: «أَشِيرُوا عَلَيَّ أَيُّهَا النَّاسُ» وَهُوَ يَرِيدُ الْأَنْصَارَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عُدَدَهُمْ^(٢)، وَقَدْ شَرَطُوا حِينَ بَايَعُوهُ بِالْعَقْبَةِ أَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنْ ذِمَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دِيَارِهِمْ، فَتَخَوَّفَ أَنْ لَا يَرَوْا نُصْرَتَهُ إِلَّا عَلَى عَدُوِّ دَهْمُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: لَكَأَنَّكَ تَرِيدُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَجَلٌ»، قَالَ: إِنَّا قَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ وَشَهِدْنَا أَنَّ مَا

= سعد بن عبادَةَ لَكِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَبُ الْمَشُورَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَفْظُهُ: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سَفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، فَقَالَ: إِنَّا نَا تَرِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَهَا الْبَحْرَ لَأَخَضْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَتَدَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بِدْرًا... الْحَدِيثُ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ التَّسْلُسُ، لَكِنْ ذَكَرَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقِصَّةِ أَصْلًا فِيهِ نَظَرُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٨٨/٧) قَالَ: لِأَنَّ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ لَمْ يَشْهَدْ بِدْرًا، وَإِنْ كَانَ يَعْذُ فِيهِمْ لَكُونُهُ مِمَّنْ ضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ...، قَالَ: وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَنَّ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ قَالَ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ، وَهَذَا أَوَّلَى بِالصَّوَابِ.

قُلْتُ: لَعَلَّ ذَكَرَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَ فِي حَدِيثٍ مُسْلِمٍ بَدَلًا مِنْ ذَكَرَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قَوْلُ الْمُقَدَّادِ إِلَى هُنَا رَوَاهُ بَنُحُوهُ الْبَخَارِيُّ (٤٦٠٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ: فَكَأَنَّهُ سَرِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بَدَلُ: فَبَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٢) قَوْلُهُ: «عُدَدَهُمْ» هَكَذَا ضَبَطْتُ فِي (ت) وَ(خ)، وَعَلَيْهِ شَرْحُ الْقَوْنَوِيِّ فِي «الْحَاشِيَةِ» (١٧/٩) فَقَالَ: هُوَ جَمْعُ عِدَّةٍ بَضْمُ الْعَيْنِ: مَا أُعِدَّ لِلْمَحَارَبَةِ، لَكِنْ الْمُرَادُ هُنَا: مَا أُعِدَّ لِلْمُعَاوَنَةِ: إِذَا حَقِيقَةُ إِنْ قِيلَ بِالِاشْتِرَاكِ، أَوْ مَجَازًا وَهُوَ الظَّاهِرُ.

جِئْتُ بِهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَعْطَيْنَاكَ عَلَى ذَلِكَ عُھُودَنَا وَمَوَاقِفَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَاْمضِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَا أُرِدْتُ فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَوْ اسْتَعْرَضْتَ بِنَا هَذَا الْبَحْرَ فُخْضَتُهُ لَخُضْنَاهُ مَعَكَ مَا تَخَلَّفَ مِنَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَمَا نَكَّرَهُ أَنْ تَلْقَى بِنَا عَدُوَّنَا، وَإِنَّا لَصَبْرٌ عِنْدَ الْحَرْبِ صُدُقٌ عِنْدَ الْلِقَاءِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُرِيكَ مِنَّا مَا تَقْرُبُ بِهِ عَيْنُكَ، فَيَسِرْ بِنَا عَلَى بَرَكََةِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَنَشَطَهُ قَوْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «سِيرُوا عَلَى بَرَكََةِ اللَّهِ وَأَبْشِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ وَعَدَنِي إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَاللَّهُ لَكَائِي أَنْظُرُ إِلَى مَصَارِعِ الْقَوْمِ»^(١).

وَقِيلَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَدْرِ قِيلَ لَهُ: عَلَيْكَ بِالْعِيرِ، فَنَادَاهُ الْعَبَّاسُ وَهُوَ فِي وَثَاقِهِ: لَا يَصْلُحُ، فَقَالَ لَهُ: «لَمْ؟» فَقَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ وَعَدَكَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ وَقَدْ أَعْطَاكَ مَا وَعَدَكَ، فَكِّرْهُ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ.

قَوْلُهُ: «﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾ خَبِيرٌ مُبْتَدَأٌ...» إِلَى قَوْلِهِ: «أَوْ صِفَةٌ مُصَدِّرٌ...» إِلَى آخِرِهِ.

(١) حَدِيثُ غَزْوَةِ بَدْرِ رَوَاهُ مَطْوَلَا الطَّبْرِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٤١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيِّ، وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَيَزِيدِ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْرِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَائِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، كُلُّ قَدْ حَدَّثَنِي بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ، فَاجْتَمَعَ حَدِيثُهُمْ فِيمَا شَقَّتْ مِنْ حَدِيثِ بَدْرِ. فَذَكَرَهُ وَمِنْ ضَمْنِهِ أَكْثَرُ مَا أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا. وَانْظُرْ: «مَغَازِي الْوَاْقِدِيِّ» (١ / ٢٩) وَمَا بَعْدَهَا، وَ«السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ» لِابْنِ هِشَامٍ (١ / ٦٠٧) وَمَا بَعْدَهَا، وَ«الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ» (٢٤ / ٣٤٦ - ٣٤٧).

وَقِصَّةُ إِرَاءَتِهِمْ مَصَارِعَ الْقَوْمِ رَوَاهَا مُسْلِمٌ (٢٨٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُرِينَا مَصَارِعَ أَهْلِ بَدْرِ بِالْأَمْسِ، يَقُولُ: (هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا أَخْطَوْنَا الْحُدُودَ الَّتِي حَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال ابنُ الشَّجَرِيِّ في «أماليه»: الوجهُ هو الأوَّلُ، والثَّاني ضَعِيفٌ لَتَبَاعُدِ ما بينهما^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أنَّ الأوَّجَهَ هو الرَّفْعُ؛ لأنَّ النَّاصِبَ بعيدٌ والفاصلُ كثيرٌ، وجعلُ ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾ داخلًا في حَيْزِ ﴿قُلْ﴾ ليسَ بحسَنِ الانتظام^(٢).

وقال أبو حَيَّان: في الوجهِ الثَّاني بُعْدٌ لكثرةِ الفَصْلِ بينَ المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ به، ولا يَظْهَرُ كبيرٌ مَعْنَى لَتَشْبِيهِ هذا بهذا، بَلْ لو كانا مُتَقَارِبَيْنِ لَمْ يَظْهَرِ لِلتَّشْبِيهِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ.

قال: وخطرَ لي في المنامِ أَنَّ هُنَا مَحذُوفًا وهو (نصرك) والكافُ فيها مَعْنَى التَّعْلِيلِ؛ أي: لأجلِ أنْ خرجتَ لأجلِ إعزازِ دينِ اللَّهِ نَصَرَكَ وأمدَكَ بالملائكةِ، ودلَّ على هذا المَحذُوفِ قَوْلُهُ بعدُ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ الآياتِ^(٣).

قوله: «وذلك أنَّ عيرَ قريشٍ أقبَلتْ مِنَ الشَّامِ...» إلى آخره.

هو في سيرةِ ابنِ هشامٍ مِنْ قَوْلِ ابنِ إِسْحاقَ، وروى ابنُ جريرٍ بعضَه عن ابنِ عَبَّاسٍ، وبعضَه عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، وبعضَه عن السُّدِّيِّ^(٤).

(١) هذا بعض ما ذكره ابن الشجري. انظر: «أمالى ابن الشجري» (٣/ ١٨٥)، و«فتوح الغيب» للطبري (٧/ ١٩)، وعنه نقله المصنف.

(٢) انظر: «حاشية التفਤازاني» (٢٥٦/ ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٩ - ٢٢).

(٤) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٦٠٦) من قول ابن إسحاق، ورواه ابن جرير (١١/ ٤٢) عن ابن عباس، و(١١/ ٤٣) عن السدي، و(١١/ ٤١) عن عروة.

قوله: «النَّجَاءُ النَّجَاءُ»:

قال الطَّبِيُّ: هو مَنْصُوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، واللامُ فيها للجنسِ، والنَّجَاءُ مَمْدُودٌ: الإسراعُ^(١).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هو مَصْدَرٌ؛ أي: أَسْرِعُوا الإسراعَ، أو إغراءً؛ أي: الزَّمُوا الإسراعَ^(٢).

قوله: «على كُلِّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ»:

قال الطَّبِيُّ: أي: أَسْرِعُوا وبادِرُوا مُجْتَمِعِينَ وَلَا تَقِفُوا لِأَنْ تَخْتَارُوا الرِّكُوبَ^(٣) ذُلُولًا دُونَ صَعْبٍ^(٤).

قوله: «عِيرُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أي: الزَّمَوْهَا وبادِرُوهَا واحْفَظُوهَا^(٥).

وقال الطَّبِيُّ: (أَمْوَالُكُمْ) بَدَلٌ مِنْ (عِيرُكُمْ)^(٦).

قوله: «حَلَقَ بِهَا»:

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٢٢)، ونقله عن الجوهرى كما في «الصحاح» مادة: (نجا).

(٢) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٥٦/ ب).

(٣) في (س): «للركوب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٢٢).

(٥) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٥٦/ ب).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٢٢).

قال الطَّبِيُّ: التَّحْلِيقُ بِالشَّيْءِ: الرَّمْيُ بِهِ إِلَى فَوْقِ^(١).

قوله: «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَيْكَ بِالْعِيرِ وَدَعِ الْعَدُوَّ»:

قال الطَّبِيُّ: هذا هو المرادُ مِنْ إيرادِ هذه القِصَّةِ؛ لِأَنَّهَا سَيَقَتْ لِبَيَانِ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَلِإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكِرَهُوْنَ» ﴿حَالٌ^(٢)».

قوله: «إِلَى عَدَنٍ أَبَيْنَ»:

قال في «النَّهْأَةِ»: عَدَنٌ أَبَيْنَ: مَدِينَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْيَمَنِ، أُضِيفَتْ إِلَى (أَبَيْنَ) بِوزَنِ أَبْيَضَ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ حِمِيرٍ عَدَنَ بِهَا؛ أَي: أَقَامَ^(٣).

وقال المُرْتَضَى اليماني^(٤): أَبَيْنَ: اسْمُ قَصَبَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَدَنَ مِقْدَارُ ثَمَانِيَةِ فَرَاسِخَ، يُجَلَّبُ مِنْهَا إِلَى عَدَنَ الْفَوَاكِهُ وَالْخَضِرَاوَاتُ.

قوله: «لَوْ اسْتَعْرَضْتَ بِنَا هَذَا الْبَحْرَ»؛ أَي: طَلَبْتَ أَنْ نَقْطَعَهُ عَرْضًا فِي صُحْبَتِكَ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٢٣).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٤).

(٣) انظر: «النَّهْأَةُ» مادة: (عَدَنَ)، و(٣/ ١٩٢).

(٤) يحيى بن القاسم بن عمر الصنعاني، عز الدين ولد سنة ٦٨٠ هـ قرأ على مشايخ اليمن، وارتحل إلى بغداد والشام وخراسان، وقرأ على علماء هذه الديار، وبرع في علوم كثيرة، وأكثر الاشتغال بالكشاف، وصنف حاشية مشهورة بحاشية العلوي، انظر: «البدر الطالع» للشوكانى (٢/ ٣٤٠).

قوله: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَدْرِ قَيْلٍ: عَلَيْكَ بِالْعِيرِ، فَنَادَاهُ الْعَبَّاسُ وَهُوَ فِي وَثَاقِهِ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِزِيَادَةٍ قَالَ: «صَدَقْتُ»^(١).

(٦) - ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ﴾: فِي إِشَارِكَ الْجِهَادَ بِإِظْهَارِ الْحَقِّ لِإِثَارِهِمْ تَلْقَى الْعِيرَ عَلَيْهِ.

﴿بَعْدَ مَا بَيَّنَّ﴾ لَهُمْ أَنَّهُمْ يُنْصَرُونَ أَيْنَمَا تَوَجَّهُوا بِإِعْلَامِ الرَّسُولِ.

﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾؛ أَي: يَكْرَهُونَ الْقِتَالَ كِرَاهَةً مَنْ يُسَاقُ إِلَى الْمَوْتِ وَهُوَ يَشَاهِدُ أَسْبَابَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ لِقَلَّةِ عَدَدِهِمْ وَعَدَمِ تَأْهِيبِهِمْ، إِذْ رُويَ أَنَّهُمْ كَانُوا رَجَالَةً وَمَا كَانَ فِيهِمْ إِلَّا فَارِسَانِ، وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّ مُجَادِلَتَهُمْ كَانَ لِفَرَطِ فَرَعِهِمْ وَرُعْبِهِمْ.

قوله: «وَمَا كَانَ فِيهِمْ إِلَّا فَارِسَانِ»:

قَالَ الطَّبْرِيُّ: قِيلَ: هُمَا الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ^(٢).

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٨٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٨٠)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٢٦١)، وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبْرِيِّ (٧/ ٢٨)، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٣١)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْبُهَيْ.

(٧ - ٨) - ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَوَدُّوكَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحَقِّقَ الْحَقَّ يَكَلِّمَنِيهِ وَيَقْطَعُ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ۖ ﴿٧﴾ لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ على إضمار (اذكر)، و﴿إِحْدَى﴾ ثاني مفعولي ﴿يَعِدُكُمُ﴾ وقد أبدل عنها ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل الاشتمال.

﴿وَوَدُّوكَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ يعني: العير؛ فإنه لم يكن فيها إلا أربعون فارساً، ولذلك يمتنونها ويكرهون ملاقاته النفير لكثرة عددهم وعددهم، و﴿الشَّوْكَةُ﴾: الحِدة، مُستعارة من واحدة الشوك.

﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحَقِّقَ الْحَقَّ﴾؛ أي: يُثَبِّتَهُ وَيُعْلِيهِ ﴿يَكَلِّمَنِيهِ﴾ الموحى بها في هذه الحال، أو بأوامره للملائكة بالإمداد.

وقرئ: (بِكَلِمَتِهِ) ^(١).

﴿وَيَقْطَعُ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾ ويستأصلهم، والمعنى: أنكم تريدون أن تصيبوا مآلاً ولا تلقوا مكروهاً والله يريد إعلاء الدين وإظهار الحق وما يحصل لكم فوز الدارين.

﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾؛ أي: فعل ما فعل، وليس بتكرير؛ لأن الأول لبيان المراد وما بينه وبين مرادهم من التفاوت، والثاني لبيان الداعي إلى حمل الرسول على اختيار ذات الشوكة ونصره عليها.

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ ذلك.

(١) نسبت لمسلمة بن محارب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٩ - ١٠) - ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ ۝ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ بدلٌ من (إذ يעדكم)، أو متعلقٌ بقوله: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ﴾، أو على إضمار (اذكر)^(١)، واستغاثتهم: أَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ لَا مَحِيصَ مِنَ الْقِتَالِ أَخَذُوا يَقُولُونَ: أَي رَبِّ انصُرْنَا على عدوك، أَغْنُنَا يَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ.

وعن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ عليه السَّلَامُ نظرَ إلى المشركينَ وهم ألفٌ، وإلى الصَّحَابَةِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَمَدَّ يَدَيْهِ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَدَ فِي الْأَرْضِ» فما زالَ كذلكَ حتى سَقَطَ رِداؤه، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: يا نبي الله كفاكَ مُنَاشِدَتَكَ رَبَّكَ فَإِنَّهُ سَيَنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ. ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ﴾: بِأَنِّي مُمِدُّكُمْ، فَحُذِفَ الْجَارُ وَسُلِطَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ. وقرأ أبو عمرو بالكسر^(٢) على إرادة القول، أو إجراء (استجابه) مُجرى (قال)؛ لأنَّ الاستجابةَ مِنَ الْقَوْلِ.

﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ﴾: مُتَّبِعِينَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ: بَعْضَهُمْ بَعْضًا، مِنْ أَرْدَفْتُهُ: إِذَا جِئْتُ بَعْدَهُ، أَوْ: مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ: أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَرْدَفْتُهُ إِيَّاهُ فَرَدَفَهُ.

وقرأ نافعٌ ويعقوبٌ ﴿مُرَدِّفِينَ﴾ بفتح الدال^(٣)؛ أي: مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبِعِينَ، بِمَعْنَى: أَنَّهُمْ كَانُوا مُقَدِّمَةَ الْجَيْشِ أَوْ سَاقَتَهُمْ.

(١) في (خ): «اذكروا».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٥٤) وهي خلاف المشهور عن أبي عمرو.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

وقرئ: (مُرْدَفِين) بكسر الرَّاءِ وضمِّها، وأصلها مُرْدَفِين بمعنى مُتَرَادِفِينَ، فأدغمت التَّاءُ في الدَّالِ فالتقى ساكنانِ فحرَّكت الرَّاءَ بالكسرِ على الأصلِ أو بالضمِّ على الإِتباع^(١).

وقرئ: (بِالْأَفِ)^(٢) ليوافقَ ما في سورة آل عمران، ووجهُ التَّوفِيقِ بينه وبينَ المشهورِ: أنَّ المرادَ بِالْأَلْفِ: الذين كانوا على المَقْدَمَةِ أو السَّاقَةِ، أو جَوْهَهُمْ وأعيانُهُمْ، أو مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ. واختلَفَ في مُقَاتَلَتِهِمْ، وقد رُوِيَ أخبارٌ تدلُّ عليها^(٣).

(١) القراءة بكسر الراء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٣).

وبضم الراء في «المحتسب» (١/ ٦٠).

وفيها قراءة ثالثة بفتح الراء، ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩١)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٦٠).

قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٠٣): جَوَّزَ في الرَّاءِ مع تشديد الدال: كسرُها وفتحها وضمها، والدال مُشَدَّدَةٌ مكسورة على كل حال، قال سيويه: الأصل: (مُرْدَفِين)، فأدغمت التَّاءُ في الدال فصارت (مُرْدَفِين)، لأنك طرحت حركة التَّاءِ على الرَّاءِ، قال: وإن شئت لم تطرح حركة التَّاءِ وكسرت الراءَ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ، والذين ضموا الراءَ جعلوها تابعة لضممة الميم. وانظر: «الكتاب» (٤/ ٤٤٤).

(٢) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٧٩)، و«البحر» (١١/ ٢٨)، و«الدر المصون» (٥/ ٥٦٦). وتحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: «بِالْأَلْفِ».

(٣) منها: ما رواه مسلم (١٧٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٧٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٣)، من طريق ابن إسحاق حدثني أبي إسحاق بن يسار، عن رجل من بني مازن بن النجار، عن أبي داود المازني، وكان شهد بدرًا.... وإسناده ضعيف لإبهام الوسطة بين إسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق وبين أبي داود المازني.

﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾؛ أي: الإمداد ﴿لَا بُشْرَى﴾: إلا بشارة لكم بالنصر ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ فيزول ما بها من الوجَلِ لِقَلَّتْكُمْ وذلَّتْكُمْ.

﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿وإمدادُ الملائكةِ وكثرةُ العددِ والأهْبِ^(١) ونحوهما وسائطُ لا تأثيرَ لها، فلا تحسبوا النصرَ منها ولا تياسوا منه بفقدِها.

قوله: «إِذَا تَسْعَيْتُمْ رَبَّكُمْ﴾ بدلٌ من: ﴿إِذْ يَعِدُكُمْ﴾، أو مُتعلّقٌ بقوله: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ﴾:

الطَّبِيبِيُّ قال: هذا أوجهٌ من أن يكونَ بدلًا؛ لأنَّ زمانَ الوعدِ غيرُ زمانِ الاستغاثَةِ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ أَنَّ الوعدَ والاستغاثَةَ وَقَعَا فِي زمانٍ واسعٍ كما تقولُ: (لَقِيْتُهُ سَنَةً كَذَا)^(٢).

قوله: «وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ...» الحديث. أخرجه مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣).

قوله: «مُتَّبِعِينَ الْمُؤْمِنِينَ...» إلى آخره.

قال أبو حَيَّان: هذا تَكْثِيرٌ فِي الْكَلَامِ، وَمُلَخَّصُهُ أَنَّ (اتَّبَعَ) مُشَدَّدًا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَ(اتَّبَعَ) مُخَفَّفًا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَ(أَرْدَفَ) أَتَى بِمَعْنَاهُمَا، وَالْمَفْعُولُ لـ(اتَّبَعَ) مَحْذُوفٌ، وَالْمَفْعُولَانِ لـ(اتَّبَعَ) مَحْذُوفَانِ، فَيُقَدَّرُ مَا يَصِحُّ بِهِ الْمَعْنَى^(٤).

(١) الأَهْبُ: جمع الأُهْبَةِ وهي: العُدَّةُ، وَأُهْبَةُ الْحَرْبِ: عُدَّتُهَا. انظر: «الصحاح» (مادة: أهْب).

(٢) انظر: «فتح الغيب» للطَّبِيبِيِّ (٣٢ / ٧).

(٣) رواه مسلم (١٧٦٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٨١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حَيَّان (٢٩ / ١١). وقد ذكر لذلك أربعة أوجهٍ، الأولان بتقدير المشدَّد، والأخيران بتقدير المخفَّف:

فقوله: «مُتَّبِعِينَ»؛ أي: الملائكةُ بمعنى: تابعين «المؤمنين».

قلت: فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَوَّلًا: «مُتَّبِعِينَ الْمُؤْمِنِينَ» بِالتَّشْدِيدِ، وَقَوْلُهُ ثَانِيًا: «أَوْ مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» بِالتَّخْفِيفِ.

قوله: «أَوْ أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ»:

أَي: مُتَّبِعِينَ أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَي: يَتَقَدَّمُونَهُمْ فَيُتَّبِعُونَهُمْ أَنْفُسَهُمْ^(١).

(١١) - ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾.

﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ﴾ بَدَلُ ثَانٍ مِنْ (إِذْ يَعْذَرُكُمْ) لِإِظْهَارِ نِعْمَةٍ ثَالِثَةٍ، أَوْ مُتَعَلِّقٍ بِـ«النَّصْرِ» أَوْ بِمَا فِي «عِنْدِ اللَّهِ» مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ، أَوْ بِـ(جَعَلَ)، أَوْ بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ. وَقَرَأَ نَافِعٌ بِالتَّخْفِيفِ مِنْ أَغْشَيْتُهُ الشَّيْءَ: إِذَا غَشَّيْتَهُ إِيَّاهُ. وَالْفَاعِلُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: «يُغَشَّاكُمُ النُّعَاسُ» بِالرَّفْعِ^(٢).

= وقوله: «أَوْ: بَعْضُهُمْ» بِالنَّصْبِ بَدَلُ «مُتَّبِعِينَ» بَدَلُ بَعْضٍ، وَأَمَّا الْبَعْضُ الثَّانِي فَمَفْعُولُهُ؛ أَي: أَوْ يَتَّبِعُ الْمَلَائِكَةُ بَعْضُهُمْ «بَعْضًا» بِأَنْ يَجْعَلُوا بَعْضُهُمْ تَابِعًا لِبَعْضٍ مِنْهُمْ.

«أَوْ: مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا الْمُؤْمِنِينَ»؛ أَي: أَوْ يَتَّبِعُ الْمَلَائِكَةُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْهُمْ الْمُؤْمِنِينَ.

«أَوْ: أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ»؛ أَي: وَالْمَلَائِكَةُ يَتَّبِعُونَ أَنْفُسَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا وَإِنْ اتَّحَدَ مَعَ الْأَوَّلِ مَعْنَى مَغَايِرَ لَهُ تَقْدِيرًا وَمَأْخَذًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/)، و«حاشية القونوي» (٩/ ٢٤).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٧٨).

(٢) وقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِضَمِّ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ مِنَ التَّغْشِيَةِ، انظر: «السبعة»

(ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٣/ ١١٣٥)،

و«النشر» (٢/ ٢٧٦)، وسقطت قراءة نافع من مطبوع «التيسير».

﴿أَمْنَةً مِّنْهُ﴾: أَمْنًا مِنَ اللَّهِ، وهو مفعولٌ له باعتبارِ المعنى، فإنَّ قوله: ﴿يُعْشِكُمُ النُّعَاسُ﴾ مُتَضَمِّنٌ معنى: تنعسونَ، و﴿يَغْشَاكُمْ﴾ بمعناه، والأَمْنَةُ فِعْلٌ لِّفَاعِلِهِ. ويجوزُ أن يرادَ بها الإيمانُ فتكونُ فعلٌ المَغْشَى^(١).

وأن تُجعلَ على القراءةِ الأخيرةِ فعلٌ النُّعَاسِ على المجازِ لَأَنَّهَا لِأَصْحَابِهِ، أو لَأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يَغْشَاهُمْ لشدَّةِ الخوفِ، فَلَمَّا غَشِيَهُمْ فَكَأَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُ أَمْنَةٌ مِنَ اللَّهِ لَوْلَاهَا لَمْ يَغْشَهُمْ كقوله:

يَهَابُ النَّوْمُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهَوَ نَفَارُ شُرُودٍ
وقري: (أَمْنَةً) كَرَحْمَةٍ^(٢)، وهي لغة.

﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ مِنْ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ ﴿وَيُذْهِبَ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ﴾ يعني: الجَنَابَةَ؛ لَأَنَّهَا مِنْ تَخْيِيلِهِ، أو: وَسُوسَتِهِ وَتَخْوِيفِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الْعَطَشِ.

(١) قوله: «يجوز أن يراد بها» أي: بالأَمْنَةِ على قراءة نصب «النُّعَاسُ» - كما صرَّحَ به «الكشاف» - «الإيمان» بمعنى: الأمان، «فتكون»؛ أي: الأَمْنَةُ بمعنى الإيمان المراد به الأمان «فعل المغشي» فيتحد في الفاعلان أيضاً؛ إذ الإنعاسُ والإيمانُ بالمعنى المذكورِ فعلُهُ تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١٤/٣).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/٢٧٣)، و«البحر المحيط» (١١/٣٣) عن ابن محيصة والنخعي ويحيى بن يعمر. وقد تقدمت هذه القراءة عند تفسير الآية (١٥٤) من آل عمران، وقال المؤلف عندها: كأنها المرةُ من الأمن.

روي أَنَّهُمْ نَزَلُوا فِي كَثِيبٍ أَعْفَرَ تَسُوخٌ فِيهِ الْأَقْدَامُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، وَنَامُوا فَاحْتَلَمَ أَكْثَرُهُمْ وَقَدْ غَلَبَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْمَاءِ، فَوَسَّسَ إِلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: كَيْفَ تُنْصَرُونَ وَقَدْ غَلِبْتُمْ عَلَى الْمَاءِ وَأَنْتُمْ تُصَلُّونَ مُحَدِّثِينَ مُجَنِّبِينَ وَتَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ، فَأَسْفَقُوا فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْمَطَرَ فَمُطِرُوا لَيْلًا حَتَّى جَرَى الْوَادِي، فَاتَّخَذُوا الْحَيَاضَ عَلَى عُدْوَتِهِ وَسَقَوْا الرِّكَابَ وَاغْتَسَلُوا وَتَوَضَّؤُوا، وَتَلَبَّدَ الرَّمْلُ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ حَتَّى ثَبَتَتْ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَزَالَتِ الْوَسْوَسةُ.

﴿وَلَا يَرْبِطُ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ بِالْوَثْقِ عَلَى لُطْفِ اللَّهِ بِهِمْ ﴿وَتُثْبِتَ بِهِ الْأَقْدَامُ﴾ أَي: بِالْمَطَرِ حَتَّى لَا تَسُوخَ فِي الرَّمْلِ أَوْ بِالرَّبْرِطِ عَلَى الْقُلُوبِ حَتَّى تَثْبِتَ فِي الْمَعْرَكَةِ.

قوله: «أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِـ» النَّصْرُ ﴿^(١)»:

قال أبو حيان: فِيهِ ضَعْفٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أحدها: أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِيهِ (أَل)، وَفِي إِعْمَالِهِ خِلَافٌ.

الثاني: أَنَّهُ مَوْصُولٌ وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ ﴿إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، لَا يَقَالُ: (ضَرْبُ زَيْدٍ شَدِيدٌ عَمْرًا).

الثالث: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِعْمَالُ مَا قَبْلَ ﴿إِلَّا﴾ فِيمَا بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ مُسْتَنَى أَوْ مُسْتَنَى مِنْهُ أَوْ صِفَةً لَهُ، وَ﴿إِذْ﴾ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَجُوزُ، لَا يَقَالُ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَجُوزَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ ^(٢).

قوله: «أَوْ بِمَا فِي» عِنْدَ اللَّهِ ﴿مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ»: «قال أبو حيان: يُضَعِّفُهُ الْمَعْنَى؛

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «الشَّر»، وَالْمَثْبُتُ مِنَ «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» وَتَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ.

(٢) انْظُرْ: «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» لِأَبِي حَيَّانَ (١١ / ٣١)، وَ«شَرْحُ التَّسْهِيلِ» لِابْنِ مَالِكٍ (٢ / ٣٠٤).

لأنَّه يَصِيرُ اسْتِقْرَارُ النَّصْرِ مَقِيدًا بِالظَّرْفِ، وَالنَّصْرُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُطْلَقًا فِي وَقْتِ غَشْيِ النَّعَاسِ وَغَيْرِهِ^(١).

وقال الحَلَبِيُّ: هذا لا يُضَعَّفُ بِهِ؛ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا النَّصْرِ نَصْرٌ خَاصٌّ، وَهَذَا النَّصْرُ الْخَاصُّ كَانَ مُقِيدًا بِذَلِكَ الظَّرْفِ^(٢).

قوله: «أَوْ بِ(جعل)»:

قال أبو حَيَّان: هو ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لَطَوِيلِ الْفَصْلِ، وَلِكُونِهِ مَعْمُولٌ مَا قَبْلَ (إِلَا)، وَلَيْسَ أَحَدٌ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ^(٣).

قوله: «وَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى»، أَي: لَوْجُوبِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الْفَعْلِ الْمُعْلَلِ وَالْعِلَّةِ وَاحِدًا، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ إِلَّا بِهَذَا التَّقْدِيرِ؛ أَي: تَنْعَسُونَ لَأَمْنِكُمْ.

قوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْإِيمَانُ^(٤)»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: هَذَا بَعِيدٌ فِي اللَّغَةِ^(٥).

قوله: «وَأَنْ تُجْعَلَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأَخِيرَةِ»؛ أَي: قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو ﴿يَغْشَاكُمْ النَّعَاسُ﴾ بِالرَّفْعِ^(٦).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ٣١).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٥٧٤).

(٣) وهي: المُسْتَنَى أَوْ المُسْتَنَى مِنْهُ أَوْ صِفَتُهُ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ٣١).

(٤) في النسخ الخطية: «الأمَان»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» و«حاشية التفਤازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٧ / ب).

(٦) انظر: «النشر» لابن الجزري (٢ / ٢٧٦).

قوله: «فعل النُّعَاسِ على المَجَازِ»:

قال الطَّبَّيُّ: أي: على أَنَّهُ مِنَ الاستعارة المَكْنِيَّةِ، شَبَّهَ النُّعَاسَ بِشَخْصٍ طَالِبٍ لِلأَمَنِ^(١)، ثُمَّ خَيَّلَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ بَعِينُهُ حَيْثُ أُثْبِتَ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الاستعارة التَّخِيلِيَّةِ الأَمَنَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ وَجَعَلَ نَسَبَتَهَا إِلَيْهِ قَرِينَةً مَانِعَةً مِنْ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ، وَفِيهِ إِغْرَاقٌ فِي الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ النُّعَاسَ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلأَمَنِ بِسَبَبِ غَشْيَانِهِ إِيَّاهُمْ مُلْتَمِسًا لِلأَمَنِ مِنْهُمْ^(٢).

وقد صَوَّبَ ابْنُ الْمُثَنِّىِّ هَذَا الْوَجْهَ^(٣).

وَقَالَ الْعَلَمُ الْعِرَاقِيُّ: فِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الاستعارة البَعِيدَةَ لِلنَّوْمِ قَدْ تُسْتَحْسَنُ فِي الشَّعْرِ لِبَنَائِهِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَغَلْبَةِ بَاطِلِهِ عَلَى حَقِّهِ، وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ^(٤) مِثْلُهَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ^(٥).

وَقَالَ الطَّبَّيُّ مُتَعَقِّبًا عَلَيْهِ: إِنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ يَتِمَشَّى^(٦) لَهُ هَذَا الْمَنَعُ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنْهُ غَيْرُ مُسْتَحْسَنِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَسْلُوبَ فِي الدَّرَجَةِ الْفُصُولِ مِنَ الْبَلَاغَةِ، وَكَلَامُ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَ مُعْجَزًا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ أَمْثَالُ ذَلِكَ^(٧).

(١) فِي (ز): «الْأَمَن».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٤٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢ / ٢٠٣).

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «لِلنَّوْمِ قَدْ تُسْتَحْسَنُ» إِلَى هُنَا مِنْ (ز).

(٥) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١ / ٤١٢).

(٦) فِي النسخ الخطية: «يمشي»، والمثبت مِنْ «فتوح الغيب».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٤١).

قوله:

«يَهَابُ النَّوْمُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهُوَ نَفَارٌ شَرُودٌ»^(١)

قال الطَّبِيُّ: قيل: إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ^(٢).

و(تَهَابُكَ): صِفَةُ لِعُيُونًا، و(فَهُوَ): ضَمِيرُ النَّوْمِ، و(نَفَارٌ): صِبْغَةٌ مُبَالِغَةٌ مِنْ نَفَرَتِ الدَّابَّةُ نِفَارًا، و(شَرُودٌ) مِنْ شَرَدَ الْبَعِيرُ، والمعنى: يخافُ النَّوْمُ أَنْ يَدْخُلَ عِيُونَ أعدائِكَ فهو لذلك نَفَارٌ شَرُودٌ^(٣).

قوله: «رُويَ أَنَّهُمْ نَزَلُوا فِي كَثِيبٍ أَعْفَرَ...» إلى آخره.

أخرجه ابنُ جريرٍ وابنُ مردويه وأبو نعيمٍ في «الدلائل» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) بمعناه، وليس فيه: فَاحْتَلَمَ أَكْثَرُهُمْ.

قوله: «كثيبٍ أَعْفَرٍ»؛ أي: رَمَلٌ أبيضُ تعلوه حُمْرَةٌ^(٥).

قوله: «تَسْوُخٌ فِيهِ الْأَقْدَامُ»؛ أي: تَدْخُلُ وَتَغِيبُ^(٦).

(١) في (س) و(ز): «فهاب»، والمثبت من (ن).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٤٠)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي»

(٤/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٤٠ - ٤١).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٠٠)، ورواه الطبري في

«تفسيره» (١١/ ٦٥) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٦٥ - ١٦٦٦) عن قتادة،

وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن الكلبي.

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عفر).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٤٢) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(١٢) - ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكَةِ أَنِي مَعَكُمْ فَتَيَّنُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾.

﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ﴾ بدل ثالث أو متعلق بـ (يُتَبَّن) ﴿إِلَى الْمَلَكَةِ أَنِي مَعَكُمْ﴾ في إعانتهم وتبئيتهم، وهو مفعول ﴿يُوحَى﴾.

وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ^(١) على إرادة القول أو إجراء الوحي مجراه.

﴿فَتَيَّنُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالبشارة، أو بتكثير سوادهم، أو بمحاربة أعدائهم، فيكون قوله: ﴿سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ كالتفسير لقوله: ﴿أَنِي مَعَكُمْ فَتَيَّنُوا﴾.

وفيه دليل على أَنَّهُمْ قَاتَلُوا، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ جَعَلَ الْخِطَابَ فِيهِ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ: إِمَّا عَلَى تَغْيِيرِ الْخِطَابِ، أَوْ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿سَأَلَنِي﴾ إلى قوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تلقينٌ لِلْمَلَائِكَةِ مَا يَتَّبِعُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: قُولُوا لَهُمْ قَوْلِي هَذَا.

﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾: أَعَالِيهَا الَّتِي هِيَ الْمَذَابِجُ أَوْ الرُّؤُوسُ ﴿وَأَصْرَبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾: أَصَابِعُ؛ أَي: جَزَوْا رِقَابَهُمْ واقطعوا أطرافهم.

(١٣ - ١٤) - ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَمَا يَبْغِ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الضرب أو الأمر به، والخطابُ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لِكُلِّ أَحَدٍ^(٢) مِنَ الْمُخَاطَبِينَ قَبْلُ.

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٨)، عن عيسى بن عمر.

(٢) في (ت): «واحد».

﴿يَأْتِيهِمْ شَاقُوا اللَّهِ وَرَسُولُهُ﴾: بسبب مُشَاقَّتِهِمْ لَهُمَا، واشتقاقه من الشَّقِّ؛ لأنَّ كَلًّا^(١) من المتعائدين في شَقٍّ خلافَ شِقِّ الآخر، كالمعاداة من العُدوة، والمخاصمة من الخُصْم وهو الجانبُ.

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: تقريرٌ للتعليل، أو وعيدٌ بما أعدَّ لهم في الآخرة بعدما حاقَّ بهم في الدنيا.

﴿ذَلِكُمْ﴾ الخطابُ فيه مع الكفرة على طريقة الالتفات، ومحلُّه الرِّفْعُ؛ أي: الأمرُ ذلكم، أو: ذلكم واقعٌ، أو نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليه: ﴿فَذَوْقُوهُ﴾ أو غيره مثل: باثيروا، أو عليكم، لتكونَ الفاء عاطفةً.

﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ عطفٌ على ﴿ذَلِكُمْ﴾ أو نصبٌ على المفعول معه، والمعنى: ذوقوا ما عُجِّلَ لَكُمْ مع ما أُجِّلَ لكم في الآخرة، ووُضِعَ الظَّاهِرُ فيه مَوْضِعَ الضَّمِيرِ للدَّلالةِ على أَنَّ الكفرَ هو سَبَبُ العَذَابِ الأجل، أو الجمع بينهما^(٢).

وَقُرِئَ (وإنَّ) بالكسر^(٣) على الاستئناف.

قوله: ﴿ذَلِكُمْ﴾ الخطابُ فيه مع الكفرة على طريقة الالتفات:

قال الطَّبْيِيُّ: مِنَ الْغِيَةِ فِي ﴿شَاقُوا﴾^(٤).

(١) في (خ): «كل واحد».

(٢) قوله: «أو الجمع بينهما»؛ أي: بين العاجل والآجل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/).

(٣) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبِّي (٧/ ٤٨).

وقال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: فيه إرشادٌ إلى أنَّ الخطابَ الْمُعْتَبَرَ في الالتفاتِ أعمُّ من أن يكونَ بالاسمِ على ما هو الشائعُ، كما في ﴿يَاكَ نَعْبُدُ﴾، أو بالحرفِ كما في ﴿ذَلِكَكُمْ﴾ بشرط أن يكونَ خطاباً لِمَنْ وقع الغائبُ عبارةً عنه^(١).

قوله: «أو نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليه ﴿فَذَوْوُهُ﴾»؛ أي: على الاشتغالِ.

قال أبو حَيَّان: لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ الاشتغالَ إِنَّمَا يَصِحُّ إن جَوَزْنَا صِحَّةَ الابتداءِ في ﴿ذَلِكَكُمْ﴾ وما بعدَ الفاءِ لا يَكُونُ خَبِراً لمبتدأٍ إلا إن كانَ المبتدأُ مَوْصُولاً أو نَكِرةً مَوْصُوفَةً^(٢).

قوله: «أو عليكم»:

قال أبو حَيَّان: لا يجوزُ هذا التَّقْدِيرُ؛ لأنَّ (عليكم) مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ لَا تُضْمَرُ^(٣).

وقال الْحَلَبِيُّ: قد يكونُ الْمُصَنَّفُ نَحَا نَحْوِ الْكُوفِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يُجْرَوْنَ مجرى الفعلِ مُطْلَقاً، وكذلك يُعْمَلُونه مُتَأَخِّرًا نحو ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٤).

قوله: «عطفٌ على ﴿ذَلِكَكُمْ﴾»؛ أي: على أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أو عَكْسُهُ^(٥).

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/أ).

(٢) انظر: «البحر المحیط» لأبي حيان (١١/٤٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/٥٨٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (٧/٤٨).

قوله: «وَوُضِعَ الظَّاهِرُ فِيهِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ»؛ أي: وَضِعَ ﴿وَأَنْتَ الْكَافِرِينَ﴾ موضع (وَأَنْ لَكُمْ) ^(١).

قوله: «وَقُرِئَ: (وَإِنْ) بِالْكَسْرِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ: فَالْجُمْلَةُ تَدِيلٌ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ ^(٢).

(١٥ - ١٦) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ۚ وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا أَمْتَحَرَفًا لِقَائِ أُوْهُمْ فَغَرَّبُوا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ ۚ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا﴾ كثيرًا بحيث يُرى لكثرتهم كأنهم يزحفون، وهو مصدرٌ زَحَفَ الصَّبِيُّ: إِذَا دَبَّ عَلَى مَقْعَدِهِ قَلِيلًا قَلِيلًا، سُمِّيَ بِهِ وَجُمِعَ عَلَى زُحُوفٍ، وانتصابه على الحال.

﴿فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ بالانهاز، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونُوا مِثْلَكُمْ أَوْ أَقْلَ مِنْكُمْ.

والأظهر أنها مُحْكَمَةٌ مَخْصُوصَةٌ بقوله: ﴿حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥].

ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿زَحَفًا﴾ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؛ أي: إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ مُتَزَا حَفِينَ يَدْبُونُ إِلَيْكُمْ وَتَدْبُونُ إِلَيْهِمْ فَلَا تَنْهَزُوا. أَوْ مِنَ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ وَيَكُونُ إِشْعَارًا بِمَا سَيَكُونُ مِنْهُمْ يَوْمَ حَتِّينَ حِينَ تَوَلَّوْا وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا.

(١) انظر: «اللباب» لابن عادل (٩ / ٤٧٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيي (٧ / ٤٨).

﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُمْ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ ﴾ يريد: الكرَّ بعد الفرِّ، وتغريِر العدوِّ، فإنه من مكايِدِ الحربِ.

﴿ أَوْ مَتَحَرِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾: أو مُنَحَارًا إلى فِتْنَةٍ أُخْرَى من المسلمين على القربِ لِيَسْتَعِينَ بِهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَعْتَبِرِ الْقُرْبَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّهُ كَانَ فِي سِرِّيَةِ بَعْثِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَرُّوا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَحْنُ الْقَرَارُونَ، فَقَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ وَأَنَا فِتْنَتُكُمْ».

وَانْتِصَابُ ﴿مُتَحَرِّفًا﴾ و﴿مُتَحَرِّزًا﴾ عَلَى الْحَالِ، وَ﴿إِلَّا﴾ لَعَوُّ لَا عَمَلَ لَهُ، أَوِ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمَوْلَيْنِ؛ أَي: إِلَّا رَجُلًا مُتَحَرِّفًا أَوْ مُتَحَرِّزًا، وَوُزَنَ مُتَحَرِّزٌ: (مُتَفَعِّلٌ) لَا (مُتَفَعِّلٌ) وَإِلَّا لَكَانَ: مُتَحَوِّزًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَازَ يَحْوِزُ.

﴿ فَقَدْ بَكَأَ بَعْضُ مَنْ أَلَّهِ وَمَأْوَنُهُ جَهَنَّمُ وَيَسُّ الصَّيْرِ ﴾ هَذَا إِذَا لَمْ يَزِدِ الْعَدُوُّ عَلَى الضَّعْفِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ الْآيَةُ [الأنفال: ٦٦].

وَقِيلَ: الْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِأَهْلِ بَيْتِهِ وَالْحَاضِرِينَ مَعَهُ فِي الْحَرْبِ.

قَوْلُهُ: «رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ فِي سِرِّيَةِ...» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ: الْعَكَارُ الَّذِي يَفِرُّ إِلَى إِمَامِهِ لِيَنْصُرَهُ، لَا يَرِيدُ الْفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ^(١).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧١٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ.

وفي «النهاية»: العَكَارُونَ: الكَرَّارُونَ إِلَى الْحَرْبِ وَالْعَطَّافُونَ نَحْوَهَا، يُقَالُ لِلرَّجُلِ يُؤَلِّي عَنْ الْحَرْبِ ثُمَّ يَكُرُّ رَاجِعًا إِلَيْهَا: عَكَرَ وَعَتَكَرَ^(١).

قوله: «وَانْتِصَابٌ مُتَحَرِّفًا» عَلَى الْحَالِ، وَ«إِلَّا» لَغَوٌ:

قَالَ الطَّبِيُّ: مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ أَي: مَزِيدَةٌ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ اسْتِقْلَالًا، لَكِنَّهَا مَعْطِيَةٌ فِي الْمَعْنَى فَائِدَتَهَا، وَالْكَلَامُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، الْمَعْنَى: «فَلَا تُؤَلُّوهُمْ الْأَذْكَارَ» فِي^(٢) حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا مُتَحَرِّفًا^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: «إِلَّا» لَغَوٌ فِي اللَّفْظِ مُسْتَوٍ وَجُودُهَا وَعَدْمُهَا فِي حَقِّ إِعْرَابٍ مَا بَعْدَهَا بِخِلَافِ النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ فَإِنَّ (إِلَّا) عَامِلٌ أَوْ مُشَارِكٌ لِلْعَامِلِ أَوْ وَاسِطَةٌ فِي الْعَمَلِ^(٤).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ^(٥): «إِلَّا» لَغَوٌ أَنَّهَا زَائِدَةٌ، بَلْ يَرِيدُ أَنَّ الْعَامِلَ وَهُوَ «يُؤَلِّهِمْ» وَصَلَ لِمَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ: (جِئْتُ بِلا زَادٍ): إِنَّهَا لَغَوٌ، وَفِي الْحَقِيقَةِ هِيَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ حَالٍ مُحذُوفَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ مُلْتَبِسًا بِأَيَّةِ حَالَةٍ إِلَّا فِي حَالٍ كَذَا.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (عكر).

(٢) في النسخ الخطية: «وفي»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٧/ ٥١).

(٤) انظر: «حاشية التفنازي» (٢٥٨/ ١).

(٥) أي الزمخشري كما في «الكشاف» (٣/ ٣٨٩).

وإن لم يُقدَّر حالُ عامَّةٍ مَحذُوفَةٌ لم يَصَحَّ دُخُولُ (إِلا)؛ لأنَّ الشَّرْطَ عِنْدَهُمْ وَاجِبٌ، والوَاجِبُ حُكْمُهُ أَنْ لَا تَدْخُلَ (إِلا) فِيهِ لَا فِي الْمَفْعُولِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ، وَالْمُفْرَغُ لَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ، إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ أَوْ الْمُؤُولِ بِهِمَا فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ خِلَافٌ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ^(١).

قوله: «ووزنٌ مُتَحَيِّزٌ: (مُتَفَاعِلٌ) لَا (مُتَفَعِّلٌ)، وإِلا لَكَانَ: مُتَحَوِّزًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَازٍ يَحَوِّزُ»:

زَادَ فِي «الْكَشَافِ»: كَالْمُتَدَيِّرِ^(٢).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَذَكَرَ الْمَرْزُوقِيُّ أَنَّ (تَدَيَّرَ): (تَفَعَّلَ) نَظْرًا إِلَى شَبِيحِ (دَيَّارٍ) بِالْيَاءِ^(٣).

قَالَ: وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَحَيَّرَ (تَفَعَّلَ) نَظْرًا إِلَى [شَبِيحِ] (الْحَيَّرَ) بِالْيَاءِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجِئْ تَدَوَّرَ وَلَا تَحَوَّرَ^(٤).

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ٥١ - ٥٢).

(٢) فِي (س): «كَالْتَدَيِّرِ»، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي «الْكَشَافِ»، وَلَكِنِّي وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي «حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٥٨/أ)، فَلَعَلَّ السَّيُوطِي أَخَذَهُ عَنْهُ.

(٣) قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ» (١ / ٤٢٤): وَالْأَصْلُ فِي (تَدَيَّرَ) الْوَاوُ، وَلَكِنَّهُ بَنُوهُ عَلَى (دَيَّارٍ) لِإِلْفَهِمْ لَهُ بِكَثْرَةِ تَرَدُّدِهِ فِي كَلَامِهِمْ.

(٤) انظر: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِيِّ» (٢٥٨/أ)، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْهُ.

(١٧ - ١٨) - ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَئِنْ أَلَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَئِنْ أَلَّهَ رَمَىٰ وَإِلَٰهِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلََاءٌ حَسَنًا لَا يَكُنِ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾﴾ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كِيدَ الْكَافِرِينَ ﴿١٨﴾.

﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ ﴿بَقَوْتِكُمْ﴾ ﴿وَلَئِنْ أَلَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ﴿بَنَصْرِكُمْ وَتَسْلِيْطِكُمْ عَلَيْهِمْ وَالْفَاءُ الرَّعْبُ فِي قُلُوبِهِمْ.

رُوي أَنَّهُ لَمَّا طَلَعَتْ قُرَيْشٌ مِنَ الْعَقَنْقَلِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هَذِهِ قُرَيْشٌ جَاءَتْ بِخِيْلَانِهَا وَفَخَرَهَا يَكْذِبُونَ رَسُولَكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مَا وَعَدْتَنِي»، فَأَنَاهُ جَبْرِيلُ وَقَالَ لَهُ: خُذْ قَبْضَةً مِنْ تَرَابٍ فَارْمِهِمْ بِهَا، فَلَمَّا التَقَى الْجَمْعَانِ تَنَاوَلَ كَفًّا مِنْ الْحَصْبَاءِ فَرَمَى بِهَا فِي وُجُوهِهِمْ وَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ» فلم يَبْقَ مُشْرِكٌ إِلَّا شُغِلَ بَعَيْنِيهِ، فَاَنْهَزُوا وَرَدُّهُمْ الْمُؤْمِنُونَ يَقْتُلُونَهُمْ وَيَأْسِرُونَهُمْ، ثُمَّ لَمَّا انْصَرَفُوا أَقْبَلُوا عَلَى التَّفَاخُرِ فَيَقُولُ الرَّجُلُ: قَتَلْتُ وَأَسْرْتُ، فَتَرَزَّتْ^(١).

والفاءُ جوابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ يا مُحَمَّدُ رَمِيًّا تُوصِلُهُ إِلَى أَعْيُنِهِمْ وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ أَي: أَتَيْتَ بِصُورَةِ الرَّمِيِّ ﴿وَلَئِنْ أَلَّهَ رَمَى﴾: أَتَى بِمَا هُوَ غَايَةُ الرَّمِيِّ فَأَوْصَلَهَا إِلَى أَعْيُنِهِمْ جَمِيعًا حَتَّى اَنْهَزُوا وَتَمَكَّنْتُمْ مِنْ قَطْعِ دَائِرِهِمْ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ اللَّفْظَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُسَمَّى وَعَلَى مَا هُوَ كَمَالُهُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ.

(١) الكلام بهذا السياق مجموع من عدة أخبار. انظر: «تفسير الطبري» (١١ / ٨٤ - ٨٧)، و«تفسير ابن

أبي حاتم» (٥ / ١٦٧٢ - ١٦٧٣).

وقيل: معناه: ما رميت بالرُّعبِ إذ رميتَ بالحصباءِ، ولكنَّ اللهَ رَمَى بالرُّعبِ في قُلُوبِهِمْ.

وقيل: إنَّه نزلَ في طعنةٍ طعنَ بها أبيُّ بنَ خلفٍ يومَ أحدٍ، ولم يخرج منه دَمٌ فجعلَ يَخُورُ حتَّى مات، أو رميةٍ سهمٍ رمَاهُ يومَ خيبر نحو الحصنِ فأصابَ كنانةَ بنَ أبي الحقيقِ على فراشه.

والجُمهور على الأوَّل.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وَلَكِنْ﴾ بالتَّخْفِيفِ ورفع ما بعده في المَوْضِعَيْنِ^(١).

﴿وَلَيْسَ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾: وَلِنُعَمَ عَلَيْهِمْ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ بِالنَّصْرِ وَالْغَنِيمَةِ ومُشَاهِدَةِ الْآيَاتِ^(٢).

﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لاستِغَائِهِمْ ودُعَائِهِمْ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِنِيَّاتِهِمْ وأَحْوَالِهِمْ.

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى البلاءِ الحَسَنِ أو القَتْلِ والرَّمْيِ، ومحلُّه الرَّفْعُ؛ أي: المقصودُ، أو الأمرُ ﴿ذَلِكُمْ﴾، وقولُه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ مَعُطُوفٌ عليه؛ أي: المقصودُ إبْلَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وتَوْهِينُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ وإِبْطَالُ حِيلِهِمْ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿مُوهِنٌ﴾ بالتَّشْدِيدِ، وَحَفْصٌ: ﴿مُوهِنٌ كَيْدٌ﴾ بِالْإِضَافَةِ والتَّخْفِيفِ^(٣).

(١) أي: ﴿وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ و﴿لَكِنْ اللَّهُ رَمَى﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) في (ت) زيادة: «فعل ما فعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤ - ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

قوله: «رُوي أَنَّهُ لَمَّا طَلَعَتْ قُرَيْشٌ..» الحديث.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا، وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ جَبْرِيْلَ لَهُ بِذَلِكَ^(١).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ أَمْرَ جَبْرِيْلَ لَهُ بِذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ الطَّبِيْبِيُّ فَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الرَّمِيَّةَ كَانَتْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَإِنَّمَا هِيَ يَوْمَ حُنَيْنٍ^(٣).

وَاعْتَرَضَهُ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فَقَالَ: الْمُحَدِّثُونَ عَلَى أَنَّ الرَّمِيَّةَ لَمْ تَكُنْ إِلَّا يَوْمَ حُنَيْنٍ^(٤).

وَلَيْسَ كَمَا قَالَا، وَالطَّبِيْبِيُّ وَإِنْ كَانَ لَهُ الْإِمَامُ بِالْحَدِيثِ لَكِنَّهُ لَمْ يَلْغُ فِيهِ دَرَجَةٌ الْحَقَاطِظِ، وَمُنْتَهَى نَظَرِهِ الْكُتُبُ السَّنَّةُ وَالْمَوْطَأُ وَ«مُسْنَدُ أَحْمَدَ» وَ«مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ» لَا يُخْرِجُ مِنْ غَيْرِهَا، وَكَثِيرًا مَا يُورَدُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» الْحَدِيثَ الْمَعْرُوفَ فَلَا يُحْسِنُ تَخْرِيجَهُ، وَيَعْدِلُ إِلَى ذِكْرِ مَا^(٥) هُوَ فِي مَعْنَاهُ مِمَّا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ، وَهُوَ قُصُورٌ فِي التَّخْرِيجِ.

قوله: «مِنَ الْعَقَنْقَلِ»:

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: الْعَقَنْقَلُ: الْكَثِيبُ الْعَظِيمُ الْمُتَدَاخِلُ الرَّمْلِ، وَالْجَمْعُ: عَقَاقِلُ، وَرَبِمَا سَمَّوْا مَصَارِيْنَ الضَّبِّ عَقَنْقَلًا^(٦).

(١) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٨٤) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ مُرْسَلًا.

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٥٠)، وَانْظُرْ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (٢ / ٢٠).

(٣) انْظُرْ: «فَتْوحُ الْغَيْبِ» لِلطَّبِيْبِيِّ (٧ / ٥٢).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ التَّفْتَازَانِي» (٢٥٨ / ١).

(٥) فِي (س): «إِلَى ذَلِكَ مِمَّا».

(٦) انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ: (عَقَنْقَل).

قوله: «شاهت الوجوه»؛ أي: قُبِحت.

قوله: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم»:

قال أبو حيان: ليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعم، وإنما هي للربط بين الجمل؛ لأنه قال: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾، وكان امثال ما أمروا به سبباً للقتل، فقليل: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ أي: لستم مستبدين بالقتل؛ لأن الإقدار عليه والخلق له إنما هو لله^(١).

قال السفاقي: وهذا أولى من دعوى الحذف.

وقال ابن هشام: تبع بدر الدين بن مالك الزمخشري على ذلك، ويردّه أن الجواب المنفي بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء^(٢).

قوله: «وقيل: إنه نزل في طعنه طعن بها أبي بن خلف يوم أحد، ولم يخرج منه دم فجعل يخور حتى مات»:

أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب والزهرري^(٣).

قوله: «أو رمية سهم رماه يوم خيبر نحو الحصن، فأصاب كنانة بن أبي الحقيق على فراشه»:

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ٥٥).

(٢) انظر: «شرح ابن النظم» (ص: ٥٠٢)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠٣).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٦ / ١٠٠ - ١٠٢) عن السدي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١٠).

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ^(١).
 قوله: «﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ مُعْطُوفٌ عَلَيْهِ»:
 قَالَ الطَّبَّيُّ: أَيُّ (٢): عَظْفٌ خَيْرٌ عَلَى خَيْرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَظْفٌ جُمْلَةً؛ أَيُّ:
 الْأَمْرُ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ، وَعَلَيْهِ كَلَامُ أَبِي الْبَقَاءِ^(٣).

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١١)، ورواه الطبري كما في «الدر المنثور» (٤١/٤)، ولم أقف عليه في المطبوع من «تفسير الطبري»، وذكر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على نسخته من «تفسير الطبري» (١٣/٤٤٧): أخشى أن يكون هذا في هذا الموضع من التفسير نقص، فأني وجدت ابن كثير قد ذكر في تفسير هذه الآية [في «تفسيره» (٤/٣١)] ما نسبته إلى ابن جرير، وهذا نصه، بترتيبه وتعليقه:
 وههنا قولان آخران غريبان جداً:

أحدهما: قال ابن جرير: حدثني محمد بن عوف الطائي، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان بن عمرو، حدثنا عبد الرحمن بن جبير: أن رسول الله ﷺ يوم ابن أبي الحقيق بخبير، دعا بقوس، فأبى بقوس طويلة، وقال: جيئوني بقوس غيرها. فجاءوه بقوس كبداء، فرمى النبي ﷺ الحصن، فأقبل السهم يهوي حتى قتل ابن أبي الحقيق، وهو في فراشه، فأنزل الله ﴿وَمَا رَمَيْتَ وَلَنْ يَكُنَ اللَّهُ رَمِيًّا﴾. وهذا غريب، وإسناده جيد إلى عبد الرحمن بن جبير بن نفير، ولعله اشتبه عليه، أو أنه أراد أن الآية تعم هذا كله، وإلا فسياق الآية في سورة الأنفال في قصة بدرٍ لا محالة، وهذا مما لا يخفي على أئمة العلم، والله أعلم.

والثاني: روى ابن جرير أيضاً، والحاكم في «مستدركه» بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب والزهري أنهم قالوا: أنزلت في رمية النبي ﷺ يوم أُحُدٍ أَيُّ بن خلف بالحربة في لأمته، فخدشه في تَرْقُوتِهِ، فجعل يتدأدأ عن فرسه مراراً. حتى كانت وفاته بعد أيام قاسى فيها العذاب الأليم، موصولاً بعذاب البرزخ، المتصل بعذاب الآخرة.

وهذا القول عن هذين الإمامين غريب أيضاً جداً، ولعلهما أراداً أن الآية تتناوله بعمومها، لا أنها نزلت فيه خاصة، كما تقدم، والله أعلم.

(٢) في (س): «إنه».

(٣) انظر: «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢/٦٢٠)، و«فتوح الغيب» للطبيي (٧/٥٦).

(١٩) - ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِي عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ خطاب^(١) لأهل مكة على سبيل التهكم، وذلك أنهم حين أرادوا الخروج تعلقوا بأستار الكعبة وقالوا: اللهم انصر أعلى الجندين وأهدى الفئتين وأكرم الحزبين^(٢).
﴿وَإِنْ تَنْهَوْا﴾ عن الكفر ومعاداة الرسول^(٣) ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لتضمينه سلامة الدارين وخير المنزليين.

﴿وَإِنْ تَعُودُوا﴾ لمحاربتهم ﴿نَعُدْ﴾ لنصره، ﴿وَلَنْ تُغْنِي﴾: ولن تدفع ﴿عَنْكُمْ فِتْنَتُكُمْ﴾: جماعتكم ﴿شَيْئًا﴾ من الإغناء أو المضار^(٤) ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ فتنكم.
﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالنصر والمعونة.

وقرأ نافع وابن عامر وحفص: ﴿وَأَنَّ﴾ بالفتح^(٥) على: ولأن الله مع المؤمنين كان ذلك.

وقيل: الآية خطاب للمؤمنين، والمعنى: إن تستنصروا فقد جاءكم النصر، وإن تنهوا عن التكاثر في القتال والرغبة عما يستأثره الرسول فهو خير لكم، وإن تعودوا إليه نعد عليكم بالإنكار أو تهيج العدو، ولن تغني حينئذ كثرتكم إذا لم يكن الله معكم بالنصر، فإنه مع الكاملين في إيمانهم، ويؤكد ذلك:

(١) في (ت): «الخطاب».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩٢/١١) عن السدي.

(٣) في (خ): «الرسول».

(٤) في (ت): «والمضار».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

(٢٠ - ٢١) ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَاتَّبِعُوا مَن تَشَاءُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ﴾؛ أي: ولا تتولَّوا عَن الرِّسُولِ، فإنَّ المرادَ مِنَ الآيةِ الأمرُ بِطَاعَتِهِ والنَّهْيُ عَنِ الإِعْرَاضِ عَنْهُ، وذكرُ طاعةِ اللهِ للتَّوَطُّعِ والتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ طاعةَ اللهِ فِي طاعةِ الرِّسُولِ؛ لقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرِّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقيل: الضَّمِيرُ لِلجِهَادِ، أَوْ لِلأَمْرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الطَّاعَةُ.

﴿وَاتَّبِعُوا مَن تَشَاءُونَ﴾ القرآنَ والمواظَظَ سَمَاعَ فهِمٍ وَتَصَدِيقَ.

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا﴾ كَالْكَفَرَةِ أَوْ الْمُنَافِقِينَ^(١) الَّذِينَ ادَّعَوْا السَّمَاعَ ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ سَمَاعًا يَتَّبِعُونَ بِهِ، وَكَانَتْهُمْ لَا يَسْمَعُونَ رَأْسًا.

(٢٢ - ٢٣) ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٢) وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾.

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ﴾: شَرُّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ: شَرُّ الْبَهَائِمِ ﴿الضُّمُّ﴾ عَنِ الْحَقِّ ﴿الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ إِيَّاهُ، عَدَّاهُمْ مِنَ الْبَهَائِمِ ثُمَّ جَعَلَهُمْ شَرَّهَا؛ لِإِبْطَالِهِمْ مَا مُيزُوا بِهِ وَفُضِّلُوا لِأَجْلِهِ.

﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾: سَعَادَةٌ كُتِبَتْ لَهُمْ، أَوْ انْتِفَاعًا^(٣) بِالْآيَاتِ ﴿لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ سَمَاعَ تَفْهِيمٍ ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لَا خَيْرَ فِيهِمْ ﴿لَتَوَلَّوْا﴾ وَلَمْ يَتَّبِعُوا بِهِ، أَوْ ارْتَدُّوا بَعْدَ التَّصَدِيقِ وَالْقَبُولِ ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ لِعِنَادِهِمْ.

(١) فِي (ت): «وَالْمُنَافِقِينَ».

(٢) فِي (ت): «وَانْتِفَاعًا».

وقيل: كانوا يقولون للنبي عليه السلام: أحي لنا قُصيًا؛ فإنه كان شيخًا مباركًا حتى يشهد لك ويؤمن بك، والمعنى: لأسمعهم كلام قُصِيٍّ.

(٢٤) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُ تَحْشُرُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ بالطاعة ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ وَحْدَ الصَّمْرِ فيه لِمَا سَبَقَ، ولأن دعوة الله تُسمع من الرسول.

وروي أنه عليه السلام مرَّ على أبي بن كعب وهو يُصلي فدعاه، فعجلَ في صلاته ثم جاء، فقال: «ما منعك عن إجابتي؟» قال: كنتُ أصلي، قال: «ألم تُخبرَ فيما أوحى إلي: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾؟».

واختلف فيه، فقيل: هذا لأن إجابته لا تقطع الصلاة فإن الصلاة أيضًا إجابة. وقيل: إن دعاءه كان لأمر لا يحتمل التأخير، وللمُصلي أن يقطع الصلاة لِمِثْلِهِ. وظاهر الحديث يناسب الأول.

﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ من العلوم الدينية، فإنها حياة القلب والجهل موته، قال: لا تُعْجِبَنَّ الْجَهْلُ حُلَّتُهُ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَتَوْبُهُ كَفَنٌ
أو: ممَّا يورثكم الحياة الأبدية في النعيم الدائم من العقائد والأعمال.
أو: من الجهاد فإنه سبب بقائكم؛ إذ لو تركوه لغلبهم العدو وقتلهم، أو الشهادة لقوله تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاكَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ تمثيل لغاية قربه من العبد؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْقَرُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وتنبية على أنه مُطَّلِعٌ على مكنونات

القلوبِ ما عسى يغفلُ عنه صاحبُها، أو حثُّ على المبادرةِ إلى إخلاصِ القلوبِ وتصفيئِها، وتصفيئُها قيل: أن يحولَ الله بينه وبين القلبِ بالموتِ أو غيره، أو تصويرُ وتخييلُ لتملكِه على العبدِ قلبه، فيفسخُ عزائمَه ويغيِّرُ مقاصدَه ويحولُ بينه وبين الكُفْرِ إن أرادَ سعادتهُ، وبينه وبين الإيمانِ إن قضى شقاوتهُ.

وقرئ: (بينَ المرِّ) بالتشديد^(١) على حذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتها على الرَّاءِ وإجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ على لغةٍ من يشددُ فيه.

﴿وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿فَيُجَازِيكُمْ بِأَعْمَالِكُمْ﴾

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرَّ عَلَى أَبِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي...» الحديث.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢).

قوله:

«لَا تُعْجَبَنَّ الْجَهْلُ حُلَّتَهُ فَذَاكَ مَيِّتٌ وَثَوْبُهُ كَفَنٌ»

هو للزَّمْخَشَرِيِّ^(٣).

قال الطَّبِّيُّ: هو مأخوذٌ من قولِ الْمُتَنَبِّيِّ:

(١) نسبت للحسن والزهرى. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٦).

(٢) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أنس. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٨): وأخرجه ابن مردويه من الوجه الذي أخرجه منه الترمذي وفي آخره قال: (إني لا جرم يا رسول الله لا تدعوني إلا أجتك وإن كنت أصلي).

(٣) كما قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٢١٠)، وقد ذكر أنه من قصيدة مدح بها الزمخشريُّ الخليفة المؤتمن بالله. وانظر: «ديوان الزمخشري» (ص ٥٤٦).

لا يُعْجِبَنَّ مُضِيماً حَسَنُ بَزْرَتِهِ وهل يَرَوْقُ دَفِينًا جَوْدَةُ الْكَفَنِ^(١)

(٢٥) - ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعِقَابِ﴾.

﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾: اتَّقُوا ذُنُوبًا يَعْمَلُكُمْ أَثَرُهُ كِافِرَارِ الْمُنْكَرِ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ^(٢)، والمداهنة في الأمرِ بالمعروف، وافتراق الكلمة، وظهور البدع، والتكاسل في الجهاد، على أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾: إِمَّا جَوَابُ الْأَمْرِ عَلَى مَعْنَى: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ خَاصَّةً، وفيه أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مُرَدَّدٌ فَلَا يَلِيقُ بِهِ النُّونُ الْمُؤَكِّدَةُ، لَكِنَّهُ لَمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى النَّهْيِ سَاغَ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٨].

وإِمَّا صِفَةً لـ ﴿فِتْنَةً﴾ و﴿لَا﴾ لِلنَّفْيِ وفيه شذوذ؛ لِأَنَّ النُّونَ لَا تَدْخُلُ الْمُنْفِيَّ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ، أَوْ لِلنَّهْيِ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ: حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ وإِمَّا جَوَابُ قِسْمٍ مَحذُوفٍ كَقِرَاءَةِ^(٣) مَنْ قَرَأَ: (لتصيين)^(٤) وإن اختلفا في المعنى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهْيًا بَعْدَ الْأَمْرِ بِاتِّقَاءِ الذَّنْبِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلظُّلْمِ فَإِنَّ وَبَالَهُ يَصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً وَيَعُودُ عَلَيْهِ.

(١) «ديوان المتنبي» (ص: ١٥٦)، و«فتح الغيب» للطبي (٧/ ٦٤).

(٢) في (خ): «أظهركم».

(٣) في (أ) و(خ): «لقراءة».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن ابن مسعود، وهي في «المحتسب» (١/ ٢٧٧)

عن علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر علي بن الحسين والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جمار.

و(مِنْ) فِي ﴿مِنْكُمْ﴾ عَلَى الْوُجُوهِ الْأَوَّلِ لِلتَّبْعِيضِ^(١)، وَعَلَى الْأَخِيرِينَ لِلتَّبْيِينِ، وَفَائِدَتُهُ: التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الظُّلْمَ مِنْكُمْ أَقْبَحُ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

قوله: «كإقرار المنكر»:

قال الطَّبَيْيُّ: أَي: تَمْكِينِ الْفَعْلِ الْمُنْكَرِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ أَقْرَرَهُ فِي مَكَانِهِ فَاسْتَقَرَّ^(٢).

قوله: «لَا تُصِيبَنَّ» إِمَّا جَوَابُ الْأَمْرِ:

قال ابنُ هِشَامٍ: هَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: فَاعْلَمْ إِنْ تَتَّقُوهَا لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً.

قال: وقوله^(٣): «إِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً» مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الْأَمْرِ لَا مِنْ جِنْسِ الْجَوَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُقَدَّرُ فِي (إِثْنَيْنِ أَكْرِمَكَ): إِنْ تَأْتِيَنِي أَكْرِمَكَ^(٤)، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ نَحْوَهُ^(٥).

وقال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ لِلأَمْرِ، بَلْ جَوَابٌ لَشَرْطٍ مُقَدَّرٍ؛ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ: إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبْ، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ جَوَابُ الْأَمْرِ.

(١) قوله: «وَمِنْ فِي ﴿مِنْكُمْ﴾ عَلَى الْوُجُوهِ الْأَوَّلِ»؛ أَي: وَهِيَ كَوْنُ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جَوَابَ الْأَمْرِ، أَوْ صِفَةً لـ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾، وَ(لَا) نَافِيَةٌ أَوْ نَاهِيَةٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٤ - ٢٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبَيْي (٦٦ / ٧).

(٣) أَي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٩٧).

(٤) انظر: «معني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣١٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ٧١).

قال الطَّبِيُّ: أَرَادَ أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ جَوَابِ الْأَمْرِ؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى أَنْ يُقَالَ: (إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبُ) فَيُفْسَدُ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ الشَّرْطُ بِقَرِينَةِ الْجَزَاءِ وَاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ كَمَا قَالَ: إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ^(١).

وقال ابنُ الْحَاجِبِ: قَدْ قِيلَ: إِنْ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جَوَابٌ لِلأَمْرِ وَيُقَدَّرُ: وَاتَّقُوا فِتْنَةَ إِنْ أَصَبْتُمُوهَا لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ خَاصَّةً وَلَكِنْ تَعْمُ فَتَأْخُذُ الظَّالِمَ وَغَيْرَهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ إِذْ جَوَابُ الْأَمْرِ إِنَّمَا يُقَدَّرُ فِعْلُهُ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِ لَا مِنْ جِنْسِ الْجَوَابِ، وَأَنْ يُقَالَ: فَإِنَّكُمْ إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ، فَيُفْسَدُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يُصِيرُ الْإِتِّقَاءَ سَبَبًا لَانْتِفَاءِ الْإِصَابَةِ عَنِ الظَّالِمِ الْمُتَرَكِّبِ، وَهُوَ بِالْعَكْسِ أَشْبَهُ^(٢).

قال الطَّبِيُّ: وَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا إِذَا أُجْرِيَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ الظَّاهِرُ مَهْجُورًا وَذَهَبَ إِلَى قُوَّةِ الْمَعْنَى فَجُعِلَ الْقَرِينَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ حَاكِمَةً عَلَى اللَّفْظِيَّةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى مَسْأَلَةٍ: (لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ) وَأَنْ يُقَالَ: وَاتَّقُوا فِتْنَةَ فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَتَّقُوهَا أَصَابَتْكُمْ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ خَاصَّةً بَلْ تَعْمُكُمْ، فَانْتَفَى بِالْمُسَبِّبِ عَنِ السَّبَبِ^(٣).

وقال نورُ الدِّينِ الْحَكِيمُ: تَقْرِيرُ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٤) أَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: (اتَّقِ غَضَبَ اللَّهِ لَا يَحِلُّ عَلَيْكَ فَإِنْ مِنْ شَأْنٍ غَضِبَ إِنْ حَلَّ لَا يَحِلُّ بِالْمُجْرِمِ خَاصَّةً بَلْ يَعْمُ)، وَأَقْرَبُ مِنْهُ: (اتَّقِ غَضَبًا لَا يَحِلُّ عَلَى الْمُجْرِمِ خَاصَّةً)^(٥).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٦٧).

(٢) انظر: «أُمَالِي ابنِ الْحَاجِبِ» (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٦٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزَّمَخْشَرِيِّ (٣/ ٣٩٩).

(٥) نقله الطَّبِيُّ. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٦٩).

وقال الشيخ سعد الدين: هذا الوجه عليه إشكال ظاهر، وهو أن الشرط المُقَدَّرُ لجواب الأمر يكون مضمون الأمر مثل: (أُسَلِّمُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ)؛ أي: إِنْ تُسَلِّمُ تَدْخُلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ هنا: إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبَنَّ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ خَاصَّةً بَلْ تَعْمُكُمْ، وَفَسَادُهُ بَيِّنٌ.

وأجيب بأنه على رأي الكوفيين حيث يُقَدَّرُونَ ما يُنَاسِبُ الكلام ولا يَلْتَزِمُونَ أن يكون المُقَدَّرُ من جنس الملفوظ؛ ففي مثل: (لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ) الإِثْبَاتُ؛ أي: إِنْ تَدْنُ يَأْكُلُكَ، وفي مثل: (اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّكُمْ) النَّفْيُ؛ أي: إِنْ لَمْ تَتَّقُوا تُصِيبْكُمْ.

فالمُصَنَّفُ قَدَّرَ شَرْطًا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى لَا مَضْمُونُ الْأَمْرِ وَلَا نَقِيضُهُ، فَلَا يَتَّبِعُنَّ بِهِ كَوْنُ الْمَذْكُورِ جَوَابَ الْأَمْرِ، فَقِيلَ: مُرَادُهُ أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبْكُمْ وَإِنْ أَصَابَتْكُمْ^(١) لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ خَاصَّةً بَلْ تَعْمُكُمْ، فَأُقِيمَ جَوَابُ الشَّرْطِ الثَّانِي مَقَامَ جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي هُوَ مَضْمُونُ الْأَمْرِ لِتَسْبِيهِ عَنْهُ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ عُمُومَ إِصَابَةِ الْفِتْنَةِ لَيْسَ سَبَبًا عَنْ عَدَمِ الْإِصَابَةِ وَلَا عَنِ الْأَمْرِ.

وقيل: مُرَادُهُ أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ لَمْ تَتَّقُوا أَصَابَتْكُمْ - عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ - وَإِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تَخْصُ الظَّالِمِينَ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ الْوَاسِطَةِ، بَلْ يَكْفِي: إِنْ لَمْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبُ الظَّالِمِينَ^(٢).

(١) فِي (ز): «وإِنْ تُصِيبْكُمْ».

(٢) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٥٩/أ).

قوله: «أو النهي على إرادة القول»:

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني»: وقوع الطلب صفة للنكرة مُمتنع، فوجب إضمار القول؛ أي: واتقوا فتنة مَقُولًا فيها ذلك^(١).

قال البدْر بن الدماميني: هذا هو المشهور بين القوم، وقرره بعض المتأخرين على وجه لا يحتاج معه إلى إضمار القول، فقال: لا شك أن طلب الضرب مثلاً صفة قائمة بالمتكلم وليست حالاً من أحوال الرجل مثلاً في قولك: (مررت برجلٍ أضربه) إلا باعتبار تعلُّقه به أو كونه مَقُولًا فيه، واستحقاقه أن يقال فيه.

فلا بُدَّ أن يُلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية، فكأنه قيل: مررت برجلٍ مَطْلُوبٍ ضربه أو مَقُولٍ في حقه ذلك، لا على معنى الحكاية، بل على معنى أنه يَسْتَحِقُّ أن يُقال فيه^(٢).

قوله:

«حتّى إذا جنّ الظلامُ واختَلَطَ جاؤوا بمَذِقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ»^(٣)

قال المبرّد في «الكامل»: العرب تختصر التشبيه، ورُبَّما أوْمأت إليه إيماءً، قال أحدُ الرُّجَّاز:

(١) انظر: «معني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣١٨).

(٢) انظر: «تحفة الغريب» لابن الدماميني (٢/ ٧٩٧ - ٧٨٠).

(٣) الرجز دون نسبة في: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢/ ١٩٣)، و«الكامل» للمبرّد (٣/ ١١٠)، و«تصحيح الفصح» لابن درستويه (ص: ٤٤٥)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ٢٧)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٠٩)، وفيه: وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجاج، والله أعلم.

بِتَنَّا بَحْسَانَ وَمِعْزَاهُ تَيْطُ مَا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَالْتَبِطُ
حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطُ جَاؤُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُ

يقول: في لونِ الذَّنْبِ، واللَّبْنُ إِذَا خُلِطَ بِالماءِ صَرَبَ إِلَى الغَبَرَةِ، والمَذْقُ بَفَتْحِ
الميمِ وسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَقَافٍ: اللَّبْنُ المَمْزُوجُ بِالماءِ^(١).

قوله: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهْيًا بَعْدَ الْأَمْرِ بِاتَّقَاءِ الذَّنْبِ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلظُّلْمِ فَإِنَّ
وَبَالَهُ يُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً»:

قال أبو حَيَّان: الذي دَعَاهُ إِلَى هَذَا اسْتِبْعَادُ دُخُولِ نَوْنِ التَّوَكُّيدِ فِي الْمَنْفِيِّ بِ(لَا)
واعتْيَاضُ تَقْرِيرِهِ نَهْيًا، فَعُدِلَ إِلَى جَعْلِهِ دَعَاءً.

فِيصِيرُ الْمَعْنَى: لَا أَصَابَتْ الْفِتْنَةُ الظَّالِمِينَ خَاصَّةً، وَاسْتَلْزَمَتْ الدُّعَاءَ عَلَى
غَيْرِ الظَّالِمِينَ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: لَا أَصَابَتْ ظَالِمًا وَلَا غَيْرَ ظَالِمٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فِتْنَةٌ
لَا أَوْقَعَهَا اللَّهُ بِأَحَدٍ^(٢).

قوله: «و(مِنْ) فِي ﴿مِنْكُمْ﴾ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ»:

قال الطَّبِيبِيُّ وَأَبُو حَيَّان وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أَيُّ: عَلَى أَنْ يَكُونَ جَوَابًا
لِلْأَمْرِ^(٣).

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٧٤).

(٣) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٧/ ٧٦)، و«حاشية التفازاني» (٢٥٩/ أ)، و«البحر المحيط» لأبي
حيان (١١/ ٧٥).

قوله: «للتَّبْعِيضِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: ومحلُّه نَصَبٌ على أنه بَدَلٌ مِنْ «الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(١).

قوله: «وعلى الأخيرين»:

قال الطَّبْيِيُّ وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: أي: على أن يكونَ صِفَةً أو نَهْيًا^(٢).

قوله: «للتَّبَيِّنِ»:

قال الطَّبْيِيُّ: لآثَةِ تَفْسِيرٍ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا؛ أي: لا يَصِينُ الظَّالِمَ الَّذِي هُوَ أَنْتُمْ.

قال صاحبُ «التَّقْرِيبِ»: وفي تَخْصِيصِ (مِنْ) بِالتَّبْعِيضِ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّبَيِّنِ فِي الثَّانِي حِزَازَةٌ^(٣).

وكذا قال الحَلَبِيُّ: فِي هَذَا التَّخْصِيصِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْمَعْنَى يَصِحُّ فِي كُلِّ الْوُجُوهِ مَعَ التَّبْعِيضِ وَالتَّبَيِّنِ^(٤).

وقال الطَّبْيِيُّ: إِذَا حُقِّقَ النَّظَرُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْأَوَّلِ كُلُّ الْأُمَّةِ وَرَاكِبُ الْفِتْنَةِ بَعْضُهُمْ، فـ(مِنْ) لَا مُحَالَةَ تَبْعِيضٍ، وَفِي الثَّانِي بَعْضُ الْأُمَّةِ الَّذِينَ بَاشَرُوا الْفِتْنَةَ خُصُوصًا فـ(مِنْ) بَيَانٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ^(٥).

وكذا قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: إِنَّمَا كَانَ (مِنْ) لِلتَّبْعِيضِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٧٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٧٦)، و«حاشية التفاتاني» (٢٥٩ / ١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٧٧).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥ / ٥٩٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٧٧).

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بعض من كل الأمة المخاطبين بقوله: ﴿اتقوا﴾ وللتبيين على النهي سواء اعتبر مستقيلاً أو صفة لأن المعنى: لا تتعرضوا للظلم فتصيب الفتنة الظالمين الذين هم أنتم^(١).

(٢٦) - ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَفَكُمْ النَّاسُ فَيَأْوِيَكُمْ وَإَيْدِيكُمْ بِضُرِّهِمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾: أرض مكة، يستضعفكم قريش، والخطاب للمهاجرين.

وقيل: للعرب كافة، فإنهم كانوا أذلاء في أيدي فارس والروم.

﴿تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَفَكُمْ النَّاسُ﴾ كفار قريش، أو من عداهم فإنهم كانوا جميعاً معادين مُضَادِّينَ لهم.

﴿فَيَأْوِيَكُمْ﴾ إلى المدينة، أو جعل مأوى لكم تحصنون به عن أعاديكم.

﴿وَإَيْدِيكُمْ بِضُرِّهِمْ﴾ على الكفار، أو بمظاهرة الأنصار، أو بإمداد الملائكة يوم بدر ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾: من الغنائم ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ هذه النعم.

(٢٧ - ٢٨) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٧) ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ أَمْوَالَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ فَتَنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ بتعطيل الفرائض والسُنَنِ، أو بأن تُضْمِرُوا خلاف ما تُظهِرُونَ، أو بالغلول في المغايم.

(١) انظر: «حاشية الفتازاني» (٢٥٩/١).

وَرُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاصِرَ بَنِي قُرَيْظَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَسَأَلُوا الصُّلَحَ كَمَا صَالَحَ إِخْوَانَهُمْ بَنِي النَّضِيرِ عَلَى أَنْ يَسِيرُوا إِلَى إِخْوَانِهِمْ بِأَذْرِعَاتٍ وَأُرِيحَاءٍ مِنَ الشَّامِ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَكَمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَبَوْا وَقَالُوا: أُرْسِلْ إِلَيْنَا أَبَا لُبَابَةَ، وَكَانَ مُنَاصِحًا لَهُمْ لِأَنَّ عِيَالَهُ وَمَالَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، فَبَعَثَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا: مَا تَرَى؟ هَلْ نَنْزِلُ عَلَى حَكَمِ سَعْدٍ؟ فَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ أَنَّهُ الذَّبْحُ.

قَالَ أَبُو لُبَابَةَ: فَمَا زَالَتْ قَدَمَايَ حَتَّى عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ خَنْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَتَزَكْتُ، فَشَدَّ نَفْسَهُ عَلَى سَارِيَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذُوقُ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا حَتَّى أَمُوتَ أَوْ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ، فَمَكَثَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ حَتَّى خَرَّ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ تَيْبَ عَلَيْكَ فُحْلُ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَحْلُهَا حَتَّى يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ هُوَ الَّذِي يُحْلِنِي، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ تَمَامِ تَوْبَتِي أَنْ أَهْجَرَ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، وَأَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَجْزِيكَ الثَّلَاثُ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِهِ».

وَأَصْلُ الْخَوْنِ: النَّقْصُ؛ كَمَا أَنَّ أَصْلَ الْوَفَاءِ التَّمَامُ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي ضِدِّ الْأَمَانَةِ لَتَضُمُّنِهِ إِيَّاهُ.

﴿وَتَخَوُّنُوا أَمَنَتَكُمْ﴾ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِالْعُطْفِ عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْجَوَابِ بِالْوَاوِ.

﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَنْكُمْ تَخُونُونَ، أَوْ: وَأَنْتُمْ عُلَمَاءُ تُمَيِّزُونَ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ﴾ لِأَنَّهُمْ سَبَبُ الْوُقُوعِ فِي الْإِثْمِ أَوْ الْعِقَابِ^(١)، أَوْ مُحَنَةٌ مِنَ اللَّهِ لِيَبْلُوَكُمْ فِيهِمْ فَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ جِبُّهُمْ عَلَى الْخِيَانَةِ كَأَبِي لُبَابَةَ.

(١) فِي (ت): «وَالْعِقَاب».

﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لِمَنْ آثَرَ رِضَا اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَرَاعَى حُدُودَهُ فِيهِمْ، فَأَنْيَطُوا هِمَمَكُمْ ^(١) بِمَا يُؤَدِّكُمْ إِلَيْهِ.

قوله: «وَرُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَاصِرَ بَنِي قُرَيْظَةَ...» الحديث.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبٍ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ نَحْوَهُ، وَفِيهِ: أَنَّهُ حَاصِرُهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ^(٢). وَأَبُو لُبَابَةَ اسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ صَحَابِيُّ مَعْرُوفٌ ^(٣)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّهُ تَصَدَّقَ بِثَلَاثِ مَالِهِ ثُمَّ تَابَ فَلَمْ يَرِ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا خَيْرٌ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا ^(٤).

(١) فِي هَامِش (خ): «فِي نَسَخَةِ: هَمَكُم» وَعَلَيْهَا «أَصَح».

(٢) انْظُرْ: «دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٤/ ١٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبٍ، وَ(٥/ ٢٧١) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ. وَقَدْ ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣/ ٧٢ - ٧٤) عَنْ الزَّهْرِيِّ وَالْكَلْبِيِّ، وَخَبَرِ الزَّهْرِيِّ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/ ١٢١)، وَخَبَرِ الْكَلْبِيِّ رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ كَمَا فِي «الدَّر الْمُنْتَوَرِ» (٤/ ٤٨). وَذَكَرَهُ مَطُولًا ابْنُ إِسْحَاقَ كَمَا فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٨)، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٤/ ١٥) بَعْدَ ذِكْرِ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْبِدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: هَكَذَا قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ بِإِسْنَادِهِ، وَزَعَمَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ أَنَّ ارْتِبَاطَهُ بِسَارِيَةِ التَّوْبَةِ كَانَ بَعْدَ تَخَلُّفِهِ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، حِينَ أَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَيْهِ عَاتِبٌ بِمَا فَعَلَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ثُمَّ تَخَلَّفَ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَيَمَّنَ تَخَلَّفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَعَطِيَّةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ارْتِبَاطِهِ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ مَا يُؤَكِّدُ قَوْلَ ابْنِ الْمُسَيْبِ. أَهـ. وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَعَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُمَا الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/ ٦٥١ - ٦٥٢).

(٣) انْظُرْ: «جَامِعُ الْأَصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (١٢/ ٣٨٧)، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: مَرْوَانَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَقِيلَ: بَشِيرٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «الْإِصَابَةِ» فِي الْكُنَى. وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي فِي قِصَّةِ تَبُوكَ وَالْمُخْلَفِينَ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ.

(٤) انْظُرْ: «دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٥/ ٢٧١).

وقوله: «أَنَّهُ الذَّبْحُ»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: يعني: أَنَّ حُكْمَ سَعْدٍ هُوَ الْقَتْلُ^(١).

قوله: «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» أَنْتُمْ تَخُونُونَ، أَوْ: وَأَنْتُمْ عُلَمَاءُ»:

قال الطَّبِيبُ: يريدُ أَنَّ «تَعْلَمُونَ» إمَّا مَفْعُولُهُ^(٢) مُقَدَّرٌ مَنَوِيٌّ مَعَهُ بَقَرِيَّةَ السِّيَاقِ وَهُوَ «أَنْتُمْ تَخُونُونَ»، أَوْ غَيْرُ مَنَوِيٍّ بِمَنْزِلَةِ الْإِلَازِمِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنْتُمْ عُلَمَاءُ»^(٣).

قوله: «أَوْ مُحَنَّةٌ مِنَ اللَّهِ»:

قال الطَّبِيبُ: عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «سَبَبُ الْوُقُوعِ»^(٤).

(٢٩) - ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنفَوُا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنفَوُا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾: هِدَايَةٌ فِي قُلُوبِكُمْ تَفَرِّقُونَ بَهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، أَوْ: نَصْرًا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَحَقِّ وَالْمَبْطُلِ بِإِعْزَازِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِذْلَالِ الْكَافِرِينَ، أَوْ مَخْرَجًا مِنَ الشُّبُهَاتِ، أَوْ نَجَاةً عَمَّا تَحْذَرُونَ فِي الدَّارِينَ، أَوْ ظُهُورًا يَشْهَرُ أَمْرُكُمْ وَيَبْتُ صَيْتُكُمْ، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَتُّ أَفْعَلْ كَذَا حَتَّى سَطَعَ الْفُرْقَانُ؛ أَيِ: الصُّبْحِ.

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٩/أ).

(٢) في النسخ الخطية: «مفعول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٧٩).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٨١).

﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾: ويستترها ﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ﴾ بالتجاوز والعفو عنه.

وقيل: السيئات: الصغائر، والدنوب: الكبائر.

وقيل: المراد: ما تقدم وما تأخر؛ لأنها في أهل بدر وقد غفر الله لهم.

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ تنبيه على أن ما وعده لهم على التقوى تفضل منه وإحسان، وأنه ليس ممّا يوجب تقواهم عليه؛ كالسيد إذا وعد عبده إنعاماً على عمل.

قوله: ﴿فُرْقَانًا﴾: هداية... إلى آخره.

الطبيي: فإن قلت: ذكر لقوله: ﴿فُرْقَانًا﴾ وجوهاً، وهو أن يكون نصراً أو بياناً أو مخرجاً أو تفرقة، فأيهما أحسن؟

قلت: الجمع بينها؛ لأن هذه الآية كالخاتمة لجميع ما سبق بدليل عوده إلى بدء القصة وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و(أو) في كلام المصنف^(١) للتخير، كما في قولك: (جالس الحسن أو ابن سيرين)^(٢).

(٣٠) - ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تذكّار لما مكر قريش به حين كان بمكة؛ ليشكر نعمة الله في خلاصه من مكرهم واستيلائه عليهم، والمعنى: واذكر إذ يمكرون بك.

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٠٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٨٢).

﴿لَيْسَتْوَك﴾ بالوِثَاقِ، أو الحبسِ، أو الإِثْخَانِ بالجَرَحِ، مِنْ قولِهِمْ: ضربه حتى أثْبَتَهُ لا حَرَكَ بِهِ ولا بَرَاَحَ.

وَقُرِئَ: (لَيْسَتْوَك) بالتَّشْدِيدِ^(١)، و: (لَيْسَتْوَك) من البَيَاتِ^(٢)، و: (لَيْقِيدُوك) ^(٣).
﴿أَوْ يَقْتُلُوك﴾ بَسِيوفِهِمْ ﴿أَوْ يُخْرِجُوك﴾ من مَكَّةَ.

وذلك أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا بِإِسْلَامِ الْأَنْصَارِ وَمُبَايَعَتِهِمْ فَرَقُوا واجْتَمَعُوا فِي دَارِ النَّدْوَةِ مُتَشَاوِرِينَ فِي أَمْرِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ وَقَالَ: أَنَا مِنْ نَجْدٍ سَمِعْتُ اجْتِمَاعَكُمْ فَأَرَدْتُ أَنْ أَحْضَرُكُمْ وَلَنْ تَعْدَمُوا مِنِّي رَأْيًا وَنُصْحًا، فَقَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: رَأَيْي أَنْ تَحْبِسُوهُ فِي بَيْتٍ وَتَسُدُّوا مَنَافِذَهُ غَيْرَ كَوَّةٍ تُلْقُونَ إِلَيْهِ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْهَا حَتَّى يَمُوتَ، فَقَالَ الشَّيْخُ: بَشَسَ الرَّأْيُ؛ يَأْتِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُكُمْ مِنْ قَوْمِهِ وَيَخْلُصُهُ مِنْ أَيْدِيكُمْ. فَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمْرِو: رَأْيِي أَنْ تَحْمِلُوهُ عَلَى جَمَلٍ فَتُخْرِجُوهُ مِنْ أَرْضِكُمْ فَلَا يَضُرُّكُمْ مَا صَنَعَ، فَقَالَ: بَشَسَ الرَّأْيُ، يُفْسِدُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَيُقَاتِلُكُمْ بِهِمْ. فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَنَا أَرَى أَنْ تَأْخُذُوا مِنْ كُلِّ بَطْنٍ غُلَامًا وَتُعْطُوهُ سَيْفًا، فَيَضْرِبُوهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَيَتَفَرَّقَ دَمُهُ فِي الْقَبَائِلِ، فَلَا يَقْوَى بَنُو هَاشِمٍ عَلَى حَرْبِ قَرِيشٍ كُلِّهِمْ، فَإِذَا طَلَبُوا الْعَقْلَ عَقَلْنَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ هَذَا الْفَتَى، فَتَفَرَّقُوا عَلَى رَأْيِهِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن يحيى وإبراهيم.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣ / ٨٢)، و«الكشاف» (٣ / ٤٠٥)، و«البحر المحيط» (١١ / ٨٢)، عن النخعي.

(٣) انظر: «الكشاف» (٣ / ٤٠٥) عن ابن عباس، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤): (لَيْقِيدُوك) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي.

ولفظ (ليقيدوك) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١ / ١٣١) تفسيراً لا قراءة، ثم روى معناه عمن ذكرهم ابن خالويه.

فَأَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ وَأَمَرَهُ بِالْهَجْرَةِ فَبَيَّتَ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَلَى مَضْجَعِهِ وَخَرَجَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْغَارِ.

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ بَرَدَ مَكْرَهُمْ عَلَيْهِمْ، أَوْ بِمَجَازَاتِهِمْ عَلَيْهِ، أَوْ بِمُعَامَلَةِ الْمَاكِرِينَ مَعَهُمْ بِأَنْ أَخْرَجَهُمْ إِلَى بَدْرِ وَقَتَلَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَعْيُنِهِمْ حَتَّى حَمَلُوا عَلَيْهِمْ فَقَتَلُوا.

﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِرِينَ﴾ إِذْ لَا يُؤْبَهُ بِمَكْرِهِمْ دُونَ مَكْرِهِ، وَإِسْنَادُ أَمْثَالِ هَذَا إِنَّمَا (١) يَحْسُنُ لِلْمُزَاوَجَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا ابْتِدَاءً لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الذَّمِّ.

قوله: «تَذَكَّرْ لِمَا مَكَرَ قُرَيْشٌ بِهِ...» إِلَى آخِرِهِ.

قال الطَّبَّيُّ: يَعْنِي بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ قُرَيْشٍ بِتَمَامِهِ ذَكَرَهُ بَدْءَ حَالِهِمْ مَعَهُ لِيَعْتَبَرَ فَيَشْكُرَ، وَفِيهِ بَيَانٌ لَتَوْفِيقِ النَّظْمِ (٢).

قوله: «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا بِإِسْلَامِ الْأَنْصَارِ...» إِلَى آخِرِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ الْكُبْرَى» وَابْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الدَّلَائِلِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ (٣).

(١) فِي (أ) وَ(خ): «مِمَّا».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطَّبَّيِّ (٧/ ٨٢).

(٣) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٤٨٠) وما بعدها، من طريق ابن إسحاق، وفيه: فحدثني مَنْ لَا أَنَّهُمْ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَا أَنَّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرَهُ.

ودار الندوة بمكة بناها قُصِيَّ لِيَتَدُّوا فيها؛ أي: لِيَجْتَمِعُوا للمُشاوَرَةِ^(١).
ولم يُحَسِّنِ الطَّيْبِيُّ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ على عاداته فقال: إِنَّهُ في «مُسْنَدِ أَحْمَد»^(٢)،
وليس فيه ذكرُ إبليسَ رأساً^(٣).

والحديثُ إنما هو بتمامه في الكتبِ التي أشرنا إلى التَّخْرِيجِ منها.
قوله: «لِلْمُزَاوَجَةِ»؛ أي: المُشَاكَلَةِ.

قال الطَّيْبِيُّ: هو وَجْهٌ، وحملُهُ صَاحِبُ «الْكَشَاف»^(٤) على الاستعارة بجامع
الإخفاء والأخذ بغتةً، شبهَ صُورَةَ صَنِيعِ اللَّهِ ذلكَ مَعَهُمْ بِصُورَةِ صَنِيعِ الْمَاكِرِ، وعلى
هذا لا يحتاجُ إلى وقوعِهِ في ضُحْبَةِ مَكْرِ الْعَبْدِ، ومنهُ قَوْلُ عَلِيٍّ: «مَنْ وُسَّعَ عَلَيْهِ فِي
دُنْيَاهُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُكْرَبٌ بِهِ فَهُوَ مَخْدُوعٌ فِي عَقْلِهِ»^(٥).

(٣١) - ﴿وَإِذَا نُنَاقِلُوهَا فَادَّعَى سَمْعُنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا
إِلَّا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾.

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ١٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥ / ١٦٨٨)، من طريق ابن
إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، دون قوله: «فبيت
علياً...». ورواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٥٤)، وابن سعد في «الطبقات» (١ / ١٩٣). وذكره
بأتم من هذا الثعلبي في «تفسيره» (٧٧ / ١٣) عن ابن عباس وغيره من المفسرين.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ندا).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٢٥١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ٨٢).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ٤٠٥).

(٥) الأثر عن علي ذكره الراغب الأصفهاني في «تفسيره» (٢ / ٤٣٠ - ٤٣١)، وانظر: «فتوح الغيب»

للطبي (٧ / ٨٤).

﴿وَإِذَا ثُنِيَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ هو قول النضر بن الحارث^(١)، وإسناده إلى الجميع إسنادٌ ما فعله رئيس القوم إليهم؛ فإنه كان قاصصهم.

أو: قول الذين ائتمروا في أمره عليه السلام.

وهذا غاية مكابرتهم وفرط عنادهم؛ إذ لو استطاعوا من ذلك فما منعهم أن يشاؤوا؟ وقد تحداهم وقرعهم بالعجز عشر سنين، ثم قارعهم بالسيف فلم يعارضوا سواه^(٢)، مع أنفقتهم وفرط استنكافهم أن يُغلبوا خصوصاً في باب البيان.

﴿إِن هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾: ما سطره الأولون من القصص.

(٣٢) - ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هذا أيضاً من كلام ذاك القائل أبلغ في الجحود.

روي أنه لما قال النضر: (إن هذا إلا أساطير الأولين)، قال له النبي عليه السلام: «وَيْلَكَ! إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ» فقال ذلك^(٣)، والمعنى: إن كان القرآن حقاً منزلاً فأَمْطِرْ الحِجَارَةَ عَلَيْنَا عُقُوبَةً عَلَىٰ إِنْكَارِهِ، وَآتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ سِوَاهُ، والمرادُ منه: التَّهْكُومُ، وإظهارُ اليقين، والجزم التَّأَمُّ على كونه باطلاً.

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨٤/١٣) مطولاً عن ابن عباس، وهو في «تفسير مقاتل» (١١٢/٢-١١٣).

(٢) قوله: «فلم يعارضوا سواه»؛ أي: سوى السيف، وفي نسخة: «سورة»؛ أي: من القرآن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٩/٣).

(٣) قطعة من الخبر السابق دون المرفوع منه، وهو مخالف لما روى البخاري (٤٦٤٨)، ومسلم (٢٧٩٦)، عن أنس رضي الله عنه أن قاتل هذا الكلام هو أبو جهل.

وقرى: (الحق) بالرفع^(١) على أن ﴿هُوَ﴾ مبتدأ غير فصل، وفائدة التعريف فيه للدلالة على أن المعلق به كونه حقاً بالوجه الذي يدعيه النبي وهو تنزيله، لا الحق مطلقاً؛ لتجوزهم أن يكون مطابقاً للواقع غير منزل كأساطير الأولين.

(٣٣ - ٣٤) - ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٣٣) وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمْ أَلَهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ ؕ إِنْ أَوْلِيَائُهُمْ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ .

﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ بيان لما كان موجباً لإمهالهم والتوقف في إجابة دعائهم، واللام لتأكيد النفي والدلالة على أن تعذيبهم عذاب استئصال والنبي بين أظهرهم خارج عن عادته غير مستقيم في قضائه.

والمراد باستغفارهم: إما استغفار من بقي فيهم من المؤمنين، أو قولهم: اللهم غفرانك^(٢)، أو قرضه على معنى: لو استغفروا لم يُعَذِّبُوا كقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧].

﴿وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمْ أَلَهُ﴾: وما لهم مما يمنع تعذيبهم متى زال ذلك، وكيف لا يُعَذِّبُونَ ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وحالهم ذلك، ومن صدَّهم عنه إلجاء رسول الله ﷺ والمؤمنين إلى الهجرة وإحصارهم عام الحديبية.

﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ ؕ﴾: مستحقين ولاية أمره مع شركهم، وهو رد لما كانوا يقولون: (نحن ولاة البيت والحرم فنصد من نشاء ونُدخل من نشاء).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٤٠٧)، عن الأعمش.

(٢) في (أ) و(خ): «اغفر»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

﴿إِنْ أُولَآئُوهُ إِلَّا الْمُنْفَوْنَ﴾ مِنَ الشَّرِكِ الَّذِينَ لَا يَعْبُدُونَ فِيهِ غَيْرَهُ، وَقِيلَ:
الضَّمِيرَانِ لِلَّهِ.

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ؛ كَأَنَّهُ نَبَّهَ بِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنْهُمْ
مَنْ يَعْلَمُ وَيُعَانِدُ، أَوْ أَرَادَ بِهِ الْكُلَّ كَمَا يَرَادُ بِالْقَلَّةِ الْعَدَمُ.

(٣٥) - ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا
كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾؛ أَي: دَعَاؤُهُمْ، أَوْ مَا يَسْمُونَهُ صَلَاةً، أَوْ مَا
يُضَعُونَ مَوْضِعَهَا ﴿إِلَّا مُكَاءً﴾: صَفِيرًا، فُعَالٌ مِنْ مَكَأَ يَمْكُو: إِذَا صَفَرَ، وَقُرِئَ
بِالْقَصْرِ كَالْبُكَاءِ^(١).

﴿وَتَصْدِيَةً﴾: تَصْفِيقًا، تَفْعَلَةٌ مِنَ الصَّدَى، أَوْ مِنَ الصَّدِّ عَلَى إِبْدَالِ أَحَدِ حُرْفِي
التَّضْعِيفِ بِالْيَاءِ.

وَقُرِئَ: (صَلَاتُهُمْ) بِالنَّصْبِ^(٢) عَلَى أَنَّهُ الْخَبَرُ الْمَقْدَّمُ، وَمَسَاقُ الْكَلَامِ لَتَقْرِيرِ
اسْتِحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ، أَوْ عَدَمِ وَلَايَتِهِمْ لِلْمَسْجِدِ فَإِنَّهَا لَا تَلِيقُ بِمَنْ هَذِهِ صَلَاتُهُ.
رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ عِرَاقًا، الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ مُشْبِكِينَ بَيْنَ أَصَابِعِهِمْ يَصْفِرُونَ
فِيهَا وَيَصْفَقُونَ.

(١) نسبت لعباس عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) هي قراءة عن عاصم رواها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٣٠٥) من طريقين عن حسين عن أبي
بكر عن عاصم، ونسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحتسب»
(١/ ٢٧٨). وقال ابن خالويه: رويت عن علي. و(مكاء) في هذه القراءة بالرفع كما في المصدرين
المذكورين.

وقيل: كانوا يفعلون ذلك إذا أراد النبي أن يصلي يخلطون عليه ويرون أنهم يصلون أيضًا.

﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ يعني: القتل والأسر يوم بدر، وقيل: عذاب الآخرة، واللام يحتمل أن تكون للعهد والمعهود؛ اثنا بعداب.

﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ اعتقادًا وعملاً.

قوله: «وُقِرِّي»: (صلاتهم) بالنصب على أنه الخبر المقدم:

فيه كون الخبر معرفة والاسم نكرة، كقول حسان:

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

وقد ذهب صاحب «المفتاح» إلى أنه من باب القلب^(٢).

وقال ابن جني: إن نكرة الجنس تُفيدُ مفادَ معرفته، فإنك لو قلت: (خَرَجْتُ فإذا أسدٌ بالباب) أو: (إذا الأسدُ بالباب) لم تجد الفرقَ بينهما؛ لأنك لا تريد بالصورتين أسدًا مُعيّنًا، فكأنه تعالى قال: ما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصديّة؛ أي: هذا الجنس من الفعل، ولم يجز هذا مجرى (كان قائمٌ أخاك) و(كان جالسٌ أباك)؛ لأنه ليس في (قائم) و(جالس) معنى الجنسية التي يتلاقى معنى معرفتها ونكירתها^(٣).

قال الشيخ سعد الدين عقَبَ حكايته: وما يقال: إن في المعرفة الإشارة إلى

(١) عجز بيت لحسان في «ديوانه» (ص: ١٨)، وصدرة:

كَانَ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٠٩).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧٩).

الجنس واعتبار الحضور في الذهن والنكرة خلو عن ذلك فتدقيق علمي يبين^(١) الفرق بين المعرفة وفائدة اللام، ولا أدري هل هو من اللغة^(٢).

ثم قال ابن جني: ويجوز أيضا مع النفي جعل اسم كان نكرة، ولا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: (ما كان إنسان خيرا منك) ولا تقول: (كان إنسان خيرا منك)^(٣).

(٣٦) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ نزلت في المطعمين يوم بدر، وكانوا اثني عشر رجلا من قريش يطعم كل واحد منهم كل يوم عشر جزر^(٤).

أو في أبي سفيان استأجر ليوم أحد ألفين من العرب سوى من استجاش من العرب وأنفق عليهم أربعين أوقية^(٥).

أو لأصحاب العير؛ فإنه لما أصيب قريش ببدر قيل لهم: أعينوا بهذا المال على حرب محمد لعلنا نذكر منه ثأرنا، ففعلوا^(٦).

(١) في النسخ الخطية: «بين»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/أ).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧٩).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٩٦) عن الكلبي ومقاتل. وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٦٤-٦٦٦)، و«المغازي» للواقدي (١/ ١٤٤).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٠-١٧١) عن سعيد بن جبير وابن أبيزى والحكم بن عتيبة.

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٣) من طريق ابن إسحاق عن مشايخه.

والمراد بسبيل الله: دينه وأتباع رسوله.

﴿فَسَيُفْقَهُنَّهَا﴾ بتمامها، ولعلَّ الأول إخبار عن إنفاقهم في تلك الحال وهو إنفاق بدر، والثاني إخبار عن إنفاقهم فيما يُستقبل وهو إنفاق أُحُد.

ويحتمل أن يراد بهما واحد على أن مساق الأول لبيان غرض الإنفاق ومساق الثاني لبيان عاقبته وأنه لم يقع بعد.

﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾: ندماً وغمّاً؛ لفواتها من غير مقصود، جعل ذاتها تصير حسرة - وهي عاقبة إنفاقها - مبالغة.

﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ آخر الأمر، وإن كان الحرب بينهم سجلاً قبل ذلك.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: الذين ثبتوا على الكفر منهم إذ أسلم بعضهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾: يساقون.

قوله: «وجعل ذاتها تصير حسرة»:

قال الطيبي: يعني: الظاهر أن يقال: ثم يكون عاقبة إنفاقها حسرة، فأنث الفعل ردّاً إلى الأموال^(١).

قوله: «مبالغة»:

قال الشيخ سعد الدين: يريد أنه من قبيل الاستعارة في المركب حيث شبه كون عاقبة إنفاقها حسرة^(٢) بكون ذاتها حسرة^(٣)، وأطلق المشبهة به على المشبهة^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ٩٦).

(٢) في «حاشية التفਤازاني»: «ندما».

(٣) في «حاشية التفتازاني»: «ندما».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ أ).

قوله: «سَجَّالًا»؛ أي: مُسَاجِلَةٌ تَارَةً لَهُمْ وَتَارَةً عَلَيْهِمْ، وَأَصْلُهُ الْمُنَاجَزَةُ فِي مَلءِ الدَّلْوِ.

(٣٧) - ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾: الْكَافِرَ مِنَ الْمُؤْمِنِ، أَوْ: الْفَسَادَ مِنَ الصَّلَاحِ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ﴿يُخْسِرُونَ﴾ أَوْ ﴿يُغْلَبُونَ﴾.

أَوْ: مَا أَنْفَقَهُ الْمُشْرِكُونَ فِي عَدَاوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَنْفَقَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي نَصْرَتِهِ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾.

وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ: ﴿لِيُمِيزَ﴾ مِنَ التَّمْيِيزِ^(١)، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْمِيزِ. ﴿وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا﴾: فَيَجْمَعُهُ وَيَضُمُّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ حَتَّى يَتَرَاكِبُوا^(٢) لَفَرْطٍ اِزْدِحَامِهِمْ، أَوْ يَضُمُّ إِلَى الْكَافِرِ مَا أَنْفَقَهُ لِيَزِيدَ بِهِ عَذَابُهُ كَمَا لِكَانِزِينَ.

﴿فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ﴾ كُلُّهُ ﴿أُولَئِكَ﴾ إِيضًا إِلَى الْخَبِيثِ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْفَرِيقِ الْخَبِيثِ، أَوْ إِلَى الْمُنْفِقِينَ ﴿هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: الْكَامِلُونَ فِي الْخَسْرَانِ؛ لِأَنَّهُمْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ.

(٣٨) - ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٢) في (ت): «يتراكموا».

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يعني: أبا سفيان وأصحابه، والمعنى: قُلْ لَأَجْلِهِمْ.
 ﴿إِنْ يَنْتَهُوا﴾ عَنْ مُعَادَاةِ الرَّسُولِ بِالْذُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ ﴿يُغْفَرَ لَهُمْ مَا قَدْ
 سَلَفَ﴾ مِنْ ذُنُوبِهِمْ.

وقرئ بالتاء والكافِ على أَنَّهُ خَاطَبَهُمْ ^(١).

و: (يَغْفِرُ) على البناءِ للفاعل ^(٢) وهو الله.

﴿وإن يَؤُودُوا﴾ إلى قتالِهِ ﴿فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ - الذين تحزَّبوا على
 الأنبياء - بالتدبير كما جرى على أهل بدرٍ، فليتوقعوا مثل ذلك.

قوله: «والمعنى: قُلْ لَأَجْلِهِمْ»:

قال أبو حيَّان: بل الظاهرُ أَنَّها لَمْ التَّبْلِيغِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ هَذَا
 المعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ أَلْفَاظُ الْجُمْلَةِ الْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ سِوَاءُ قَالَهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ أَمْ
 غَيْرَهَا ^(٣).

(٣٩- ٤٠) - ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كُفِلُوا لِلَّهِ فَإِنْ
 أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نِعَمَ الْمَوْلَى
 وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾.

﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: لَا يُوجَدَ فِيهِمْ شِرْكٌ ﴿وَيَكُونَ الَّذِينَ
 كُفِلُوا لِلَّهِ﴾: وَتَضَمَّنَ عَنْهُمْ الْأَدْيَانُ الْبَاطِلَةُ.

(١) أي: (إِنْ تَنْتَهُوا يَغْفِرُ لَكُمْ) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١ / ٩٩).

(٣) المصدر السابق (١١ / ٩٩).

﴿فَإِنْ أَنْتَهُوا﴾ من الكفر ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيُجَازِيهِمْ عَلَى أَنْتَهُائِهِمْ عَنْهُ وَإِسْلَامِهِمْ.

وعن يعقوب: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء^(١)، على معنى: فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ مِنَ الْجِهَادِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِخْرَاجِ مِنْ ظُلْمَةِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ بِصِيرٍ فَيُجَازِيكُمْ، وَيَكُونُ تَعْلِيْقُهُ بِأَنْتَهُائِهِمْ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ كَمَا يَسْتَدْعِي إِثَابَتَهُمْ لِلْمُبَاشَرَةِ يَسْتَدْعِي إِثَابَةً مُقَاتِلَتِهِمْ لِلتَّسْبِيبِ.

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ وَلَمْ يَنْتَهُوْا ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ﴾: نَاصِرُكُمْ، فَتَقْوَابِهِ وَلَا تُبَالُوا بِمُعَادَاتِهِمْ.

﴿يَعْمُ الْمَوْلَى﴾ لَا يَضِيعُ مَنْ تَوَلَّاهُ ﴿وَيَعْمُ النَّصِيرُ﴾: لَا يُغْلِبُ مَنْ نَصَرَهُ.

قوله: «على معنى: فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ مِنَ الْجِهَادِ»:

قال الطَّبِّيُّ: هذه خاتمة شريفة في أمر الجهاد، ولذلك كان مُخْلِصًا إِلَى ذِكْرِ مَا بُدِّئَتْ بِهِ السُّورَةُ مِنْ حَدِيثِ الْغَنَائِمِ وَقِسْمَتِهَا^(٢).

(٤١) - ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآَبِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْأَجْمَعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾؛ أَي: الَّذِي أَخَذْتُمُوهُ مِنَ الْكُفَّارِ قَهْرًا ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ حَتَّى الْخِيطِ.

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٧٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ١٠٢).

﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ مبتدأ خبره محذوف؛ أي: فثبت أن الله خُمُسُهُ. وقرئ: (فإنَّ) بالكسر^(١).

والجمهور على أن ذكر الله للتعظيم كما في قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأن المراد قَسَمُ الخُمُسِ على الخمسة المعطوفين: ﴿وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ فكانتُ قال: لله خُمُسُهُ يصرفُ إلى هؤلاء الأخصيين به.

وحكمه بعدُ باقٍ، غير أن سهمَ الرسول - صلواتُ الله وسلامُهُ عليه - يُصرفُ إلى ما كان يصرفُهُ إليه من مصالح المسلمين كما فعله الشيخان^(٢).

وقيل: إلى الإمام.

وقيل: إلى^(٣) الأصناف الأربعة.

وقال أبو حنيفة: سَقَطَ سهمُهُ وسَهْمُ ذوي القربى بوفاته وصار الكلُ مصروفًا إلى الثلاثة الباقية.

وعن مالك: الأمرُ فيه مَفَوَّضٌ إلى رأيِ الإمامِ يصرفُهُ إلى ما يراه أهمَّ.

وذهب أبو العالِيَةِ إلى ظاهرِ الآية وقال: يُقَسَّمُ ستَّةَ أقسامٍ، ويصرفُ سهمُ الله إلى الكعبة؛ لما روى أَنَّهُ عليه السَّلامُ كانَ يأخذُ منه قبضةً فيجعلُها للكعبة، ثمَّ يَقْسِمُ ما بقيَ على خمسةِ أقسامٍ.

(١) هي رواية الجعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩٧/١١) من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يجعلان سهم النبي ﷺ في الكراع والسلاح. فقلت لإبراهيم: ما كان علي رضي الله عنه يقول فيه؟ قال: كان عليٌّ أشدَّهم فيه.

(٣) في (ت): «وقيل في».

وقيل: سهم الله لبيت المال.

وقيل: هو مضموم إلى سهم الرسول.

ودُوو القربى: بنو هاشم وبنو عبد المطلب؛ لما روي أنه عليه السلام قسم سهم ذوي القربى عليهما، فقال له عثمان وجبير بن مطعم: هؤلاء إخوانك بنو هاشم لا ننكر فضلهم لمكانك الذي جعلك الله منهم، أرايت إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وحرمتنا وإنما نحن وهم بمنزلة، فقال عليه السلام: «إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام»، وشبك بين أصابعه.

وقيل: بنو هاشم وحدهم.

وقيل: جميع قريش والغني والفقير فيه سواء.

وقيل: هو مخصوص بفقرائهم كسهم ابن السبيل.

وقيل: الخمس كله لهم.

وقيل: المراد باليتامى والمساكين وابن السبيل من كان منهم، والعطف للتخصيص.

والآية نزلت ببدر^(١).

وقيل: كان الخمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر بشهر وثلاثة أيام للنصف من شوال على رأس عشرين شهراً من الهجرة^(٢).

﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ متعلق بمحذوف دل عليه ﴿وَأَعْلَمُوا﴾؛ أي: إن كنتم

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٩) عن الكلبي.

(٢) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٤١٨/٣) عن الواقدي.

آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ جَعَلَ الْخُمْسَ لِهَؤُلَاءِ فَسَلِّمُوهُ إِلَيْهِمْ وَاقْتَنِعُوا بِالْأَخْمَاسِ
الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ الْعَمَلِيَّ إِذَا أُمِرَ بِهِ لَمْ يَرُدَّ مِنْهُ الْعِلْمُ الْمَجْرَدُ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ
بِالْعَرَضِ وَالْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ هُوَ الْعَمَلُ.

﴿وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ مُحَمَّدٌ مِنَ الْآيَاتِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّصْرِ.

وقرئ: (عَبْدِنَا) بضمَّتين^(١)؛ أي: الرُّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ.

﴿يَوْمَ أَفْرَقْنَا﴾: يَوْمَ بَدَرَ فَإِنَّهُ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

﴿يَوْمَ أَلْنَقَى الْجَمْعَانِ﴾: الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ.

﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: فَيَقْدِرُ عَلَى نَصْرِ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْإِمْدَادِ
بِالْمَلَائِكَةِ.

قوله: «﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ»:

قال أبو البقاء: خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أي: فَالْحُكْمُ أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ^(٢).

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وفيه زِيَادَةٌ حَذَفِ - أعني: اللَّامَ - إِلَّا أَنَّهُ يُرْجَعُ^(٣) بَأَنَّ
حَذَفَ الْمُبْتَدَأُ أَكْثَرُ^(٤).

قوله: «﴿وَقُرِئَ﴾ (فَإِنَّ) بِالْكَسْرِ»:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن بعضهم، و«البحر المحيط» (١١ / ١١٣) عن
زيد بن علي.

(٢) انظر: «التيبان» لأبي البقاء العكبري (٢ / ٦٢٤).

(٣) في (س): «مرجح».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠ / أ).

قال أبو البقاء: فعلى هذا تكونُ (إنَّ) وما عملتُ فيه مُبتدأً وخبراً في موضعِ خبرِ المُبتدأ^(١).

قوله: «لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ قَبْضَةً فَيَجْعَلُهَا لِلْكَعْبَةِ ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ عَلَى خَمْسَةٍ»:

أخرجه أبو عبيد القاسمُ بن سَلَامٍ في «كتابِ الأموال» وأبو داودُ في «المراسيل» وابنُ جريرٍ عن أبي العالِيَةِ مرسلًا^(٢).

قلت: فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لِمَا رَوَى» بَفَتْحِ الرَّاءِ والواوِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِأَبِي الْعَالِيَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَذَهَبَ أَبُو الْعَالِيَةِ».

قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَسَمَ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى...» الحديث.

أخرجه أبو داودَ وابنُ ماجَهٍ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» بَعْضُهُ^(٣).

(١) انظر: «التيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٤).

(٢) الأثر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (٣٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٣٧٤)، والطبري في «تفسيره» (١١ / ١٨٩)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٩٨).

(٣) رواه أبو داود (٢٩٨٠)، وابن ماجه (٢٨٨١)، ورواه البخاري (٣١٤٠)، ولم يرد في روايته: «إِنَّهُمْ لَمْ يَفَارُقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ»، وكذا ما بعده من قول الراوي: (وشبك بين أصابعه). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١٦٧٤١)، والنسائي (٤١٣٧)، ولم أقف عليه في «صحيح مسلم»، ولعل المصنف رحمه الله تابع الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢ / ٣٠) في عزوه لصحيح مسلم.

والطَّبِيُّ عَلَى عَادَتِهِ خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ لَكَوْنِهِ فِي الْأُصُولِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَهُ لِعِزَّتِهِ عَلَيْهِ^(١).

قوله: «وَأِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ»:

وَذَلِكَ أَنَّ هَاشِمًا وَالْمُطَّلِبَ وَعَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا الْأَرْبَعَةَ أَوْلَادُ عَبْدِ مَنَافٍ، وَنَسَبُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ هَؤُلَاءِ تَنْتَهِي إِلَى عَبْدِ مَنَافٍ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَهُوَ ابْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَأَمَّا جُبَيْرٌ فَهُوَ ابْنُ مُطْعَمٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ نُوفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ^(٢).

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ:

قال الطَّبِيُّ: أَي: جَزَاؤُهُ مَحْذُوفٌ^(٣).

قوله: «مِنَ الْآيَاتِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنُّصَرَةِ»:

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: لَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولٌ ﴿مَا أَنْزَلْنَا﴾ لِيَشْتَمِلَ عَلَى جَمِيعِ مَا يَنَاسِبُ أَنْ يُنْزَلَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٠٣ / ٧) وزاد في تخريجه: النسائي.

(٢) المصدر السابق (١٠٣ - ١٠٤).

(٣) المصدر السابق (١٠٨ / ٧).

(٤) المصدر السابق.

وقال الشيخ سعد الدين: في تفسير ﴿مَا أُنزِلَنَا﴾ بذلك شبهة^(١) الجمع بين الحقيقة والمجاز^(٢).

ثم قال الطيبي: الآيات في قول المصنف^(٣) مطلقه، فيجوز أن يراد بها قوله: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [على] ما ذهب إليه محيي السنة^(٤)، ويجوز أن يراد بها الآيات الدالة على القدرة الباهرة، ويكون عطف الملائكة والنصرة من باب عطف جبريل ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾ على ﴿مَلَائِكَتِهِ﴾، والذي يشعر بالثاني قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَفِيرٌ﴾ وقراءة من قرأ (على عبدنا) بالجمع^(٥).

(٤٢) - ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَا خُفْلْتُمْ فِي الْيَعْبُدِ وَلَكِنْ لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَتْ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾ بدل من ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾، و(العدوة) بالحركات الثلاث: شط الوادي، وقد قرئ بها، والمشهور الضم والكسر وهو قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب^(٦).

(١) في النسخ الخطية: «شبه»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ب).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤١٩/٣).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٣٦٢/٣).

(٥) هي قراءة زيد بن علي كما تقدم في «البحر المحيط» لأبي حيان (١١٣/١١). وانظر: «فتح الغيب» للطبي (١٠٩/٧).

(٦) وقرأ باقي السبعة بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر»

(٢/ ٢٧٦). أما القراءة بفتح العين فنسبت إلى الحسن وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ

﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾: البُعْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ، تَأْنِيثُ الْأَقْصَى، وَكَانَ قِيَاسُهُ قَلْبَ الْوَائِ كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا تَفْرَقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصَّفَةِ، فَجَاءَ عَلَى الْأَصْلِ كَالْقَوْدِ^(١) وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْقَضْيَا.

﴿وَالرَّكْبُ﴾؛ أَي: الْعَيْرُ، أَوْ: قُوَادُهَا ﴿أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾: فِي مَكَانٍ أَسْفَلَ مِنْ مَكَانِكُمْ، يَعْنِي: السَّاحِلَ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبَرِ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الظَّرْفِ قَبْلَهُ، وَفَائِدَتُهَا: الدَّلَالَةُ عَلَى قُوَّةِ الْعَدُوِّ، وَاسْتَظْهَارِهِمْ بِالرَّكْبِ، وَحَرَصِهِمْ عَلَى الْمَقَاتِلَةِ عَنْهَا، وَتَوَطُّينِ نَفُوسِهِمْ عَلَى أَنْ لَا يُخْلُوا مَرَكَزَهُمْ وَيَبْذُلُوا مَتْنَهَى جُهِدِهِمْ، وَضَعْفِ شَأْنِ الْمُسْلِمِينَ، وَالتِّيَاسِ أَمْرِهِمْ، وَاسْتِبْعَادِ غَلَبَتِهِمْ عَادَةً، وَكَذَا ذَكَرَ مَرَكَزَ الْفَرِيقَيْنِ؛ فَإِنَّ الْعُدْوَةَ الدُّنْيَا كَانَتْ رِخْوَةً تَسُوخُ فِيهَا الْأَرْجُلُ وَلَا يُمَشَى فِيهَا إِلَّا بِتَبَعٍ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا^(٢) مَاءٌ، بِخِلَافِ الْعُدْوَةِ الْقُصْوَى، وَكَذَا قَوْلُهُ:

﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾؛ أَي: لَوْ تَوَاعَدْتُمْ أَنْتُمْ وَهُمْ الْقِتَالَ ثُمَّ عَلِمْتُمْ حَالَكُمْ وَحَالَهُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْمِيعَادِ هَيْبَةً مِنْهُمْ وَيَأْسًا مِنَ الظَّفَرِ عَلَيْهِمْ؛ لِتَحَقُّقِ مَا اتَّفَقَ لَهُمْ مِنَ الْفَتْحِ لَيْسَ إِلَّا صُنْعًا مِنَ اللَّهِ خَارِقًا لِلْعَادَةِ فَيَزِدُّوْا إِيْمَانًا وَشُكْرًا.

﴿وَلَنْكُنْ﴾ جَمَعَ بَيْنَكُمْ عَلَى هَذَا^(٣) الْحَالِ مِنْ غَيْرِ مِيعَادٍ ﴿لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: حَقِيقًا بِأَنْ يُفْعَلَ، وَهُوَ نَصْرٌ أَوْ لِيَاثِهِ وَقَهْرٌ أَعْدَائِهِ.

= القراءات (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، و«البحر» (١١/ ١١٤).

(١) قوله: «كالقود»: يعني: القياس أن تُقْلَبَ وَاوْهَا أَلْفًا كَأَشْبَاهِهِ، فَزَكَّاهُ عَلَى مَا كَانَ، كَذَلِكَ ﴿الْقُصْوَى﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٠). والقود بالتحريك: القصاص، وبالتسكين: مصدر قَادَ.

(٢) فِي (ت): «فِيهَا».

(٣) فِي (ت): «هَذِهِ».

وقوله: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ ﴿بَدَلُ مِنْهُ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿مَقْعُولًا﴾﴾ والمعنى: ليموتَ مَنْ يَمُوتَ عَنْ بَيِّنَةٍ عَائِنَهَا، ويعيشَ مَنْ يَعِيشُ عَنْ حُجَّةٍ شَاهِدَهَا، لِئَلَّا يَكُونَ لَهُ حُجَّةٌ وَمَعْدَرَةٌ، فَإِنَّ وَقْعَةَ بَدْرِ مِنَ الْآيَاتِ الْوَاضِحَةِ.

أَوْ لِيَصْدُرَ كُفْرٌ مِّنْ كَفَرٍ وَإِيمَانٌ مِّنْ آمَنَ عَنْ وَضُوحِ بَيِّنَةٍ، عَلَى اسْتِعَارَةِ الْهَلَاكِ وَالْحَيَاةِ لِلْكَفْرِ وَالْإِسْلَامِ، وَالْمُرَادُ بِ﴿مَنْ هَلَكَ﴾ وَ﴿مَنْ حَيَّ﴾: الْمَشَارِفُ لِلْهَلَاكِ وَالْحَيَاةِ، أَوْ مَن هَذَا حَالُهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ.

وَقَرَأَ: (لِيَهْلِكَ) بِالْفَتْحِ^(١).

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو بَكْرٍ وَيَعْقُوبُ: ﴿مَنْ حَيَّ﴾ بِفَتْحٍ الْإِدْغَامِ^(٢) لِلْحَمَلِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بِكَفْرِ مَنْ كَفَرَ وَعِقَابِهِ، وَإِيمَانِ مَنْ آمَنَ وَثَوَابِهِ، وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ لَاشْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ وَالْإِعْتِقَادِ.

قوله: «وَكَانَ قِيَاسُهُ قَلْبَ الْوَائِ كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا تَفْرِقَةٌ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ»؛ أَي: فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ فِي التَّصْرِيفِ قَلْبُ وَائٍ (فُعْلَى) الْأَسْمِ يَاءٌ دُونَ الصِّفَةِ^(٣).

(١) هي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«البحر المحيط» (١١ / ١١٣) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢ / ٢٧٦). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

(٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٥٤٢).

قال الطَّبِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: لَا شَكَّ فِي وُقُوعِ ﴿الدُّنْيَا﴾ وَ﴿الْقُصُوصِ﴾ فِي الْآيَةِ صِفَتَيْنِ لـ ﴿الْعُدُوءِ﴾، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُمَا اسْمَانِ لَا صِفَتَانِ؟

فالجواب: مَا قَالَهُ ابْنُ جُنِّي أَنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا صِفَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُمَا ذَهَبَ بِهِمَا مَذْهَبُ الْأَسْمَاءِ بِتَرْكِهِنَّ إِحْدَاهُمَا وَصِفًا فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ وَاسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُمَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَلِذَا كَانَ الْقِيَاسُ فِيهِمَا قَلْبُ الْوَائِيَاءِ^(١).

قوله: «كَالْقَوْدِ»:

قال الطَّبِيُّ: يَعْنِي: الْقِيَاسُ أَنْ تَقْلَبَ وَائِيَةٌ أَلْفًا كَأَشْبَاهِهِ فتركوه^(٢).

قوله: «وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْقُصَيَّا»؛ أَي: وَإِنْ كَانَ الْقُصَيَّا هُوَ الْقِيَاسُ.

قوله: «﴿لَيْهَلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ بَدَلُ مِنْهُ»؛ أَي: مِنْ «لَيَقْضَى» بِإِعَادَةِ الْحَرْفِ.

قوله: «أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿مَفْعُولًا﴾»، زَادَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَوْ بِقَوْلِهِ: «لَيَقْضَى»^(٣).

قال الطَّبِيُّ: وَالْبَدَلُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَيَاةِ: الْإِيمَانَ، وَبِالْهَلَاكِ: الْكُفْرَ، وَبِالْبَيِّنَةِ: إِظْهَارُ كِمَالِ الْقُدْرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحُجَّةِ الدَّامِغَةِ؛ أَي: فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَظْهَرِ حُجَّةُ مَنْ أَسْلَمَ، وَيَدْحَضُ بَاطِلُ مَنْ كَفَرَ، وَلَا ارْتِيَابَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ١١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٥).

هذا التركيب أوضح منها في قوله: ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾^(١).

قوله: «(لِيَهْلِكَ) بالفتح»:

قال ابنُ جني في «المحتسب»: هي شاذةٌ مرغوبٌ عنها؛ لأنَّ ماضيه (هَلَكَ) بالفتح ولا يأتي (فَعَلَ يَفْعَلُ) إلا إذا كان حرفُ الحلق في العين أو اللام، فهو من اللغة المُتداخِلَةِ^(٢).

(٤٣) - ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَدْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ وَلَنَنْزَعَنَّكُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر، أو بدل ثانٍ من ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾، أو متعلِّقٌ بـ ﴿عَلِيمٌ﴾؛ أي: يعلمُ المصالحَ إذ يقللُهم في عينك في رؤياك، وهو أن تُخبرَ به أصحابك فيكونَ تثبيتاً لهم وتشجيعاً على عدوِّهم.

﴿وَلَوْ أَرَدْتُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ﴾: لَجَبْتُمْ ﴿وَلَنَنْزَعَنَّكُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ في أمرِ القتالِ وتفرقت أراؤكم بين الثبات والفرار ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾: أنعمَ بالسَّلامةِ من الفشلِ والتنازعِ ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ يعلمُ ما سيكونُ فيها وما يغيِّرُ أحوالها.

(٤٤) - ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾.

﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ اتَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ الضميرانِ مفعولا (يُري)، و﴿قَلِيلًا﴾ حالٌ من الثاني، وإنما قلَّلهم في أعين المسلمين - حتَّى قال ابنُ

(١) انظر: «فتح الغيب» للطبي (٧/ ١١٥).

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٢٦٨).

مسعودٍ لِمَنْ إِلَى جَنْبِهِ: أَتَرَاهُمْ سَبْعِينَ؟ فَقَالَ: أَرَاهُمْ مِئَةً^(١) - تَشِيَّتَا لَهُمْ وَتَصَدِيقًا لِرُؤْيَا الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

﴿وَيَقْلُلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ حَتَّى قَالَ أَبُو جَهْلٍ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ أَكَلَتْهُ جُزُورٌ، وَقَلَّلَهُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ قَبْلَ التَّحَامِ الْقِتَالِ لِيَجْتَرُّوْا عَلَيْهِمْ وَلَا يَسْتَعِدُّوا لَهُمْ، ثُمَّ كَثَّرَهُمْ حَتَّى يَرَوْهُمْ مِثْلَهُمْ لُتَفَاجِئَهُمُ الْكَثْرَةُ فَتَبْهَتَهُمْ وَتَكْسِرَ قُلُوبَهُمْ، وَهَذَا مِنْ عَظَائِمِ آيَاتِ تِلْكَ الْوَقْعَةِ، فَإِنَّ الْبَصَرَ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا وَالْقَلِيلَ كَثِيرًا لَكِنْ لَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا إِلَى هَذَا الْحَدِّ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ بَصْدًا لِلَّهِ الْأَبْصَارَ عَنْ إِبْصَارِ بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ مَعَ التَّسَاوِي فِي الشُّرُوطِ.

﴿لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: كَرَّرَهُ لِاخْتِلَافِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ بِهِ، أَوْ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ ثُمَّ الْاِكْتِفَاءُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُحْكِي، وَهَاهُنَا إِعْزَازُ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَإِذْ لُلَّ الشَّرِّكَ وَحْزِيهِ ﴿وَالَى اللَّهُ تَرْجِعَ الْأُمُورُ﴾.

قَوْلُهُ: «أَكَلَتْهُ جُزُورٌ»: جَمْعُ أَكَلٍ؛ أَي: قَلِيلٌ يُشْبِعُهُمْ جُزُورٌ وَاحِدٌ، يُضْرَبُ مِثْلًا فِي الْقَلَّةِ وَالْأَمْرِ الَّذِي لَا يُعْبَأُ بِهِ، قَالَهُ الطَّبِيبِيُّ^(٢).

(٤٥) - ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: حَارَبْتُمْ جَمَاعَةً، وَلَمْ يَصِفْهَا لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا كَانُوا يَلْقَوْنَ إِلَّا الْكُفَّارَ، وَاللِّقَاءُ مِمَّا غَلَبَ فِي الْقِتَالِ.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٣٣)، والطبري في «تفسيره» (١١ / ٢١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥ / ١٧١٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ١١٩).

﴿فَاتَّبِعُوا﴾ للقائهم ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مواطنِ الحربِ داعينَ له مستظهرينَ بذكره مترقيينَ لنصره ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾: تظفرونَ بمراذكُم من النُصرة والمُثوبة، وفيه تنبيهٌ على أنَّ العبدَ ينبغي أن لا يشغله شيءٌ عن ذكرِ الله، وأن يلتجئَ إليه عند الشدائدِ ويُقبلَ عليه بشرائره فارغَ البالِ واثقاً بأنَّ لطفه لا ينفكُ عنه في شيءٍ من الأحوالِ.

قوله: «وَلَمْ يَصِفْهَا»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: لم يُقل فيه: كافرة، مع أنه المقصود^(١).

(٤٦) - ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا﴾ باختلاف الآراءِ كما فعلتم بيدرٍ أو أحدٍ ﴿فَنَفْشَلُوا﴾ جوابُ النهي، وقيل: عطفٌ عليه، ولذلك قرئ: (وتذهب ريحكم) بالجزم^(٢)، والريحُ مُستعارةٌ للدولة من حيث إنها في تمسِّي أمرها ونفاذِ مشيئتها بها في هبوبها ونفوذها.

وقيل: المرادُ بها الحقيقة؛ فإنَّ النُصرة لا تكونُ إلا بريحِ يبعثها الله، وفي الحديث: «نُصِرْتُ بالصَّبَا وأُهْلِكْتُ عَادٌ بالدبور».

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ب).

(٢) عزاها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦) لهيرة عن حفص عن عاصم. وقرئ كذلك أيضاً لكن بالياء: (ويذهب) نسبت لعيسى بن عمر في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦)، و«البحر» (١٢٤/١١).

﴿وَأَصِدُّوا إِلَى اللَّهِ مَعَ الصَّادِرِينَ﴾ بالكلاءة والنصرة^(١).

قوله: «والريخ مُستعارَةٌ للدَّولة»:

قال الطَّبِيُّ: شُبِّهَتِ الدَّوْلَةُ فِي نَفْوذِ أَمْرِهَا وَتَمَشُّيهِ بِالرَّيْحِ، ثُمَّ أَدْخَلَ الْمَشَبَّهَ فِي جَنْسِ الْمَشَبَّهِ بِهِ ادِّعَاءً، وَأَطْلَقَ الْمَشَبَّهَ بِهِ - وَهُوَ الرِّيحُ - عَلَى الْمَشَبَّهِ الْمَتْرُوكِ^(٢).

قوله: «وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهَا الْحَقِيقَةُ»:

قال الطَّبِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُنَايَةً عَنْ نَفَاذِ الْأَمْرِ وَجَرَيَانِهِ عَلَى الْمَرَادِ^(٣).

قوله: «فَإِنَّ النُّصْرَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِرِيحٍ يَبْعَثُهَا اللَّهُ»:

أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: لَمْ يُنْصَرْ قَطُّ إِلَّا بِرِيحٍ يَبْعَثُهَا اللَّهُ تَضَرْبُ وَجْهَ الْعَدُوِّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَوَامٌ^(٤).

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مَقْرِنٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْقِتَالِ لَمْ يَقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهَبَّ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ^(٥).

(١) في (خ) و(ت): «والنصر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (١٢٣ / ٧).

(٣) نقله الطبي في «فتوح الغيب» (١٢٤ / ٧) عن البغوي وهو في «تفسيره» (٣ / ٣٦٤).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩١٤٢).

(٥) في (س): «وتنزل النصر»، والمثبت من (ز)، وهو الموافق لرواية ابن أبي شيبَةَ في «مصنفه»

قوله: «وفي الحديث: «نَصَرْتُ بِالصَّبَا وَأَهْلِكَتُ عَادُ بِالذَّبُورِ»:

أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس^(١).

(٤٧) - ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَمَّا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾.

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ يعني: أهل مكة حين خرجوا منها لحماية العير ﴿بَطَرًا﴾: فخراً وأشرًا ﴿وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ ليشنوا عليهم بالشجاعة والسماحة، وذلك أنهم لما بلغوا جُحْفَةَ وافاهم رسول أبي سفيان: أن ارجعوا فقد سلمت عيركم، فقال أبو جهل: لا والله حتى نَقْدَمَ بدرًا ونشرب فيها الخمر وتغزف علينا القيان وتُطعم بها من حَصَرْنَا من العرب^(٢). فوافوها ولكن شقوا كأس المنأيا، وناخت عليهم النوائح، فنهى المؤمنين أن يكونوا أمثالهم بطرين مُرائين، وأمرهم بأن يكونوا أهل تقوى وإخلاص من حيث إن النهي عن الشيء أمرٌ بضده. ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ معطوفٌ على ﴿بَطَرًا﴾ إن جعل مصدرًا في موضع الحال، وكذا إن جعل مفعولاً له لكن على تأويل المصدر. ﴿وَاللَّهُ يَمَّا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فيجازيكم عليه.

قوله: «وتغزف»:

قال في «النهاية»: العزف: اللعب بالمعازف، وهي الدفوف وغيرها مما يُضرب^(٣).

(١) رواه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٢١٧ - ٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعروة بن الزبير ومحمد بن إسحاق.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (عزف).

(٤٨) - ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتْنَانِ نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر ﴿أَعْمَلَهُمْ﴾ في معاداة الرسول عليه السلام وغيرها بأن وسوس إليهم ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ﴾ مقالة نفسانية^(١)، والمعنى: أنه ألقى في روعهم وخيل إليهم أنهم لا يغلبون

(١) قوله: «مقالة نفسانية» أي: حديث نفسي ووسوسة في قلوبهم لا أن الشيطان تمثل ظاهراً وتكلم به، وعلى هذا القول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ﴾ مجاز عن الوسوسة، والنكوص استعارة تمثيلية، ولذا قال المصنف في تفسير (نكص)؛ أي: بطل كيده. يدل عليه ما ذكره الزمخشري عن الحسن من قوله: كان ذلك على سبيل الوسوسة ولم يتمثل لهم. انظر: «حاشية الجاربردي» (١٠٠/٩)، وقول الحسن في «الكشاف» (٤٢٨/٣).

وقد تعقب كل هذا وضعفه: ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية فقال: ولا يخفى ضعفه؛ فإن قوله: ﴿وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ﴾ ليس مما يلقى بالوسوسة، وكذا النكوص على عقبيه وما بعده من الأقوال، وليس مما يلقى بها.

قلت: وقول الحسن لعله يريد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢٤/١١) عن حميد بن هلال قال: قال الحسن - وتلا هذه الآية: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ الآية، قال - : سار إبليس مع المشركين بيد برائته وجنوده، وألقى في قلوب المشركين أن أحداً لن يغلبكم وأنتم تقتلون على دين آبائكم، ولن تغلبوا كثرة، فلما التقوا ﴿نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ يقول: رجع مدبراً وقال: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾، يعني: الملائكة.

فلعل الزمخشري ذكره بمعناه أخذاً مما جاء فيه من قوله: (وألقى في قلوب المشركين أن أحداً لن يغلبكم...) فالإلقاء في القلوب فيه إشارة إلى أن ذلك كان عن طريق الوسوسة، لكن الخبر صريح في أنه كان قد خرج معهم وأن نكوصه عند رؤيته الملائكة لم يكن بطلان كيد - كما فسره المصنف - بل نكوصاً حقيقةً، وسيأتي قريباً من الخبر عن ابن عباس وغيره من تمثله بسراقه ما يؤيده.

وَلَا يَطَاقُونَ لَكثْرَةَ عَدَدِهِمْ وَعُدْدِهِمْ، وَأَوْهَمَهُمْ أَنَّ اتِّبَاعَهُمْ إِيَّاهُ فِيمَا يَظُنُّونَ أَنَّهَا قَرِيبَاتٌ مُجْبِرٌ لَهُمْ، حَتَّى قَالُوا: اللَّهُمَّ انصُرْ أَهْدَى الْفَتْنَيْنِ^(١) وَأَفْضَلَ الدِّينَيْنِ.

و﴿لَكُمْ﴾ خَبْرٌ ﴿لَا غَالِبَ﴾ أَوْ صِفَتُهُ، وَلَيْسَ صِلَتُهُ وَإِلَّا لَانْتَصَبَ كَقَوْلِكَ: (لا ضاربًا زيدًا عندنا).

﴿فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْفِتْنَتَانِ﴾؛ أَي: تَلَقَى الْفَرِيقَانِ ﴿نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾: رَجَعَ الْقَهْقَرَى؛ أَي: بَطَلَ كَيْدُهُ وَعَادَ مَا خَيَّلَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُ مُجْبِرُهُمْ سَبَبَ هَلَاكِهِمْ. ﴿وَقَالَ إِنِّي بَرِيٌّ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾؛ أَي: تَبَرَّأْتُ مِنْهُمْ وَخَافَ عَلَيْهِمْ وَأَيْسَ مِنْ حَالِهِمْ لَمَّا رَأَى إِمْدَادَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَلَائِكَةِ.

وَقِيلَ: لَمَّا اجْتَمَعَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْمَسِيرِ ذَكَرْتُ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ كِنَانَةَ مِنَ الْإِخْنَةِ وَكَادَ ذَلِكَ يُثْنِيهِمْ، فَتَمَثَّلَ لَهُمْ إِبْلِيسُ بِصُورَةِ سَرَّاقَةِ بَنِ مَالِكِ الْكِنَانِيِّ وَقَالَ: لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ وَإِنِّي مُجْبِرُكُمْ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ، فَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ تَنْزُلُ نَكَصَ، وَكَانَ يَدُهُ فِي يَدِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَقَالَ لَهُ: إِلَى أَيْنَ؟ أَتَخَذُلُنَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ^(٢)، وَدَفَعَ فِي صَدْرِ الْحَارِثِ فَانْطَلَقَ، وَانْهَزَمُوا، فَلَمَّا بَلَّغُوا مَكَّةَ قَالُوا: هَزَمَ النَّاسَ سَرَّاقَةُ، فَبَلَّغُهُ ذَلِكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا شَعَرْتُ بِمُسِيرِكُمْ حَتَّى بَلَغْتَنِي هَزِيمَتَكُمْ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا عَلِمُوا أَنَّهُ الشَّيْطَانُ^(٣).

وَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾: إِنِّي أَخَافُهُ أَنْ يَصِيبَنِي

(١) فِي (أ): «الْفَرِيقَيْنِ».

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٢٢١ - ٢٢٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالسَّيِّدِيِّ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنَ إِسْحَاقَ.

(٣) ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٣ / ١١٧)، وَالبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣ / ٣٦٦)، عَنْ الْكَلْبِيِّ.

مكروهاً من الملائكة أو يهلكني، ويكون الوقت هو الوقت الموعود؛ إذ رأى فيه ما لم ير قبله، والأوّل ما قاله الحسن واختاره ابن بحر^(١).

﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ يجوز أن يكون من كلامه وأن يكون مستأنفاً.

(٤٩) - ﴿إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ غَرَّ هَوَاءٌ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾: والذين لم يطمئنوا إلى الإيمان بعد وبقي في قلوبهم شبهة، وقيل: هم المشركون.

وقيل: المنافقون، والعطف لتغاير الوصفين.

﴿غَرَّ هَوَاءٌ﴾ يعنون: المؤمنين ﴿دِينُهُمْ﴾ حتّى تعرّضوا لما لا يدّيه لهم به، فخرّجوا وهم ثلاث مئة وبضعة عشر إلى زهاء الألف.

﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ جواب لهم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالب لا يذلّ من استجار به وإن قلّ ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعل بحكمته البالغة ما يستبعده العقل ويعجز عن إدراكه.

قوله: «والعطف لتغاير الوصفين»:

قال الشيخ سعد الدين: أي: يقول الجامعون بين صفتي النفاق ومرض القلب.

(١) قوله: «والأوّل»؛ أي: ما تقدم من كون قول الشيطان كان وسوسة، وكونه قول الحسن قد تقدم الكلام عليه، وكونه اختيار ابن بحر لم أجده. وابن بحر هو محمد بن بحر الأصفهاني، وقد أكثر بعض المفسرين النقل عنه كالماوردي والرازي وأبي حيان، وتارة يسمونه ابن بحر، وتارة أبا مسلم الأصفهاني، وهو مفسر معتزلي قال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٦/٢٤٣٨): كان كاتباً مترسلاً بليغاً متكلماً جلدلاً «جامع التأويل لمحكم التنزيل» على مذهب المعتزلة، و«الناسخ والمنسوخ»، وكتاب في النحو، وجامع رسائله، مولده سنة (٢٥٤هـ)، وتوفي سنة (٣٢٢هـ).

قال: وجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أو من قبيل: (أعجبني زيد وكرمه) وهم^(١).

يشير إلى الرد على الطيبي حيث قال: ويجوز أن تكون الواو في ﴿وَالَّذِينَ﴾ من التي تتوسط بين الصفة والموصوف لتأكيد لصوق الصفة؛ لأن هذه الصفة في المنافقين صفة لا تنفك، قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾، أو تكون من التي تدخل بين المفسر والمفسر، نحو: (أعجبني زيد وكرمه)^(٢).

(٥٠ - ٥١) - ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْهَبْنَاهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ۖ﴾ (٥٠) ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلِيمٍ عَلِيمٍ ۖ

﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾: ولو رأيت، فإن (لو) تجعل المضارع ماضياً عكس (إن).
﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ بيدر، و﴿إِذْ﴾ ظرف ﴿تَرَىٰ﴾، والمفعول محذوف؛ أي: ولو ترى الكفرة - أو حالهم - حينئذ، والملائكة فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾، ويدل عليه قراءة ابن عامر بالتاء^(٣)، ويجوز أن يكون الفاعل ضمير الله عز وجل، وهو مبتدأ خبره: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾ والجملة حال من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ واستغني فيه بالضمير عن الواو، وهو على الأول حال منهم أو من الملائكة، أو منهما لاشتماله على الضمير.

﴿وَأَذْهَبْنَاهُمْ﴾: ظهورهم وأستأههم، ولعل المراد تعميم الضرب؛ أي: يضربون

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦١/أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/١٢٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

ما أقبل منهم وما أدبر ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ عطفٌ على ﴿يَضْرِبُونَ﴾ على إضمارِ القول؛ أي: ويقولون: ذوقوا، بشارةً لهم بعذاب الآخرة.

وقيل: كانت معهم مقامعٌ من حديد كلما ضربوا التَّهَبِتِ النَّارَ منها، وجوابُ (لو) محذوفٌ لتفطيع الأمرِ وتهويله.

﴿ذَلِكَ﴾ الضربُ والعذابُ ﴿بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ﴾: بسببِ ما كَسَبْتُمْ من الكفرِ والمعاصي وهو خبرٌ لـ ﴿ذَلِكَ﴾.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ عطفٌ على (ما) للدلالة على أَنَّ سَبَبَهُ مَقِيدَةٌ بانضمامه إليه؛ إذ لو لاهُ لَأُمَكَّنَ أَنْ يَعَذِّبَهُمْ بغيرِ ذُنُوبِهِمْ لا أَنْ لَا يَعَذِّبَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ؛ فَإِنَّ تَرَكَ التَّعْذِيبِ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ لَيْسَ بِظَلَمٍ شَرْعًا وَلَا عَقْلًا حَتَّى يَنْتَهِضَ نَفْيُ الظُّلْمِ سَبَبًا لِلتَّعْذِيبِ، وَ(ظَلَامٌ) لِلتَّكْثِيرِ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ.

قوله: «وَلَوْ رَأَيْتَ، فَإِنَّ (لو) تجعلُ المضارعَ ماضيًا»:

قال الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: لَا بُدَّ أَنْ يُحْمَلَ الْمُضْيُّ هَاهُنَا عَلَى الْفَرْضِ، وَالتَّقْدِيرُ كَأَنَّهُ^(١) قِيلَ: قَدْ مَضَى هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ تَرَهُ وَلَوْ رَأَيْتَهُ لَرَأَيْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَطِيعًا^(٢)، وَإِلَّا فَظَاهِرٌ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى حَقِيقَةِ الْمُضْيِ^(٣).

قوله: «وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ»: ﴿يَضْرِبُونَ﴾:

قال الطَّبْيِيُّ: فَالْجُمْلَةُ عَلَى هَذَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ^(٤).

(١) في النسخ الخطية: «وكأنه»، والمثبت من «حاشية التفازاني».

(٢) ذكر هذا المعنى مكي بن أبي طالب في «الهداية» (٤/ ٢٨٤٧).

(٣) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦١/أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ١٢٩).

قوله: «أي: ويقولون: ذوقوا»:

قال الشيخ سعد الدين: ليس الاحتياج إلى هذا التقدير لمجرد قبح عطف الإنشاء على الإخبار، بل لأن المعنى على ذلك؛ لأن هذا من كلام الملائكة قطعاً، وإنما الكلام في ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيكُمْ﴾ حيث يحتمل أن يكون من كلام الله تعالى.

(٥٢ - ٥٤) - ﴿كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَذُّوهُمْ فِي أَنْهَارٍ مَدْيُومَةٍ ۚ قُلُوبُهُمْ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٢﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمْ يَكْ مُغِيرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ۖ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ۖ﴾

﴿كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ﴾؛ أي: دأب هؤلاء مثل دأب آل فرعون، وهو عملهم وطريقهم الذي دأبوا فيه؛ أي: داموا عليه ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: من قبل آل فرعون ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ تفسير لدأبهم ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَذُّوهُمْ﴾ كما أخذ هؤلاء ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لا يغلبه في دفعه شيء.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما حل بهم ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ﴾: بسبب أن الله ﴿لَمْ يَكْ مُغِيرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ﴾: مبدلاً إياها بالنقمة ﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾: يبدلوا ما بهم من الحال إلى حال أسوأ؛ كتغيير قريش حالهم في صلة الرحم، والكف عن تعرض الآيات والرسل^(١) بمعاداة الرسول ومن تبعه منهم، والسعي في إراقة دمايهم، والتكذيب بالآيات والاستهزاء بها، إلى غير ذلك مما أحدثوه بعد المبعث، وليس السبب عدم تغيير الله ما أنعم عليهم حتى يغيروا حالهم، بل ما هو المفهوم له وهو جري عادته تعالى على تغييره متى يغيروا حالهم.

(١) في (أ) و(ت): «والرسل».

وأصل ﴿يَكُ﴾: يكون، فحذفت الحركة للجرم، ثم الواو لالتقاء الساكنين، ثم النون لشبهه بالحروف اللينة تخفيفاً.

﴿وَأَنبَأَ اللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يَقُولُونَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يفعلون.

﴿كَذَّابٌ﴾ آلَ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَعْرِفْنَاهُ آلَ فِرْعَوْنَ ﴿تَكْرِيرٌ لِلتَّأَكِيدِ، وَلِمَا نَبِطَ بِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كِفْرِ آلِ النَّعَمِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيَّتُهَا رَبِّهِمْ﴾، وبيان ما أخذ به آل فرعون.

وقيل: الأوَّل لتشبيه الكفرِ والأخذ به، والثاني لتشبيه التَّغْيِيرِ فِي النِّعْمَةِ بِسَبَبِ تَغْيِيرِهِمْ مَا بَأَنْفُسِهِمْ.

﴿وَكُلٌّ﴾ من الفرقِ المكذبة أو من غرقى القبطِ وقتلى قريشٍ ﴿كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ أَنْفُسَهُمْ بِالْكَفْرِ^(١) والمعاصي.

(٥٥-٥٦) - ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾ الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْصُتُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْوَةٍ وَهُمْ لَا يُتَّقُونَ﴾.

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: أَصْرُوا عَلَى الْكُفْرِ وَرَسَخُوا فِيهِ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فلا يُتَوَقَّعُ مِنْهُمْ إِيْمَانٌ^(٢)، وَلَعَلَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ قَوْمٍ مَطْبُوعِينَ عَلَى الْكُفْرِ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَالْفَاءُ لِلْعُطْفِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ تَحَقُّقَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَدْعِي تَحَقُّقَ الْمَعْطُوفِ.

وقوله: ﴿الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْصُتُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْوَةٍ﴾ بدلٌ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بدلُ البعضِ للبيانِ والتَّخْصِصِ، وَهُمْ يَهُودُ قَرِيطَةَ عَاهَدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) في (أ): «بالظلم».

(٢) في (ت): «إيمانهم».

أَنْ لَا يَمَآئِلُوا عَلَيْهِ فَأَعَانُوا الْمَشْرِكِينَ بِالسَّلَاحِ وَقَالُوا: نَسِينَا، ثُمَّ عَاهَدَهُمْ فَكَثُّوا
وَمَالُؤُهُمْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدِقِ، وَرَكِبَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ إِلَى مَكَّةَ فَحَالَفَهُمْ، وَ(مِنْ)
لِتَضْمِينِ الْمَعَاهِدَةِ مَعْنَى الْأَخْذِ، وَالْمَرَادُ بِالْمَرَّةِ: مَرَّةُ الْمَعَاهِدَةِ وَالْمَحَارِبَةِ^(١).

﴿وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ سُبَّةُ الْغَدْرِ وَمَغْبَتُهُ، أَوْ: لَا يَقُونَ اللَّهَ فِيهِ، أَوْ نَصَرَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ
وَتَسْلِيْطُهُ عَلَيْهِمْ.

قوله: «فَلَا يُتَوَقَّعُ مِنْهُمْ إِيْمَانٌ»:

قَالَ الطَّبِيْبِيُّ: يَعْنِي: دَلَّ قَوْلُهُ: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لِمَا فِيهِ مِنْ بِنَاءٍ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾
عَلَى (هُمْ) الْمَفِيدِ لِقَوِّي الْحُكْمِ عَلَى عَدَمِ تَوَقُّعِ الْإِيْمَانِ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ لِتَرْتُّبِ هَذِهِ
الْجُمْلَةِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ حَيْثُ أَوْقَعَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
وَهُوَ مَعْرُفَةٌ خَبَرًا لـ ﴿إِنَّ﴾ وَجَعَلَ اسْمَهُ ﴿شَرَّ الدَّوَابِّ﴾^(٢).

قوله: «أَنْ لَا يَمَآئِلُوا»؛ أَي: يُسَاعِدُوا^(٣).

(٥٧- ٥٨) - ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾^(٥٧)
وَأِمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ أَلَّاهُ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ.

﴿فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ﴾: فَإِمَّا تُصَادِفْنَهُمْ وَتُظْفِرْنَ بِهِمْ ﴿فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْ بِهِمْ﴾: فَفَرَّقْ عَنْ
مُنَاصِبَتِكَ وَنَكَلْ عَنْهَا بِقَتْلِهِمْ وَالنَّكَايَةِ فِيهِمْ ﴿مَنْ خَلَفَهُمْ﴾: مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ.
وَالتَّشْرِيدُ: تَفْرِيقٌ عَلَى اضْطِرَابٍ.

(١) فِي (خ): «أَوْ الْمَحَارِبَةُ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١٣٥ / ٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطبيبي (١٣٦ / ٧)، وعزاه لـ «النهاية» فقال: «الممالة: المساعدة والمعاونة».

وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

وَقُرِّي: (شَرَّدَ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ^(١)، وَكَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ: شَذَّرَ.

و: (مِنْ خَلْفِهِمْ)^(٢)، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرَّدَ مَنْ وَرَاءَهُمْ فَقَدْ فَعَلَ التَّشْرِيدَ فِي الْوَرَاءِ^(٣).

﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾: لَعَلَّ الْمَشْرِدِينَ يَتَعَطَّوْنَ.

﴿وَأِمَّا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ﴾ مَعَاهِدِينَ ﴿خِيَانَةً﴾ نَقَضَ عَهْدِ بَأْمَارَاتِ تَلُوحُ لَكَ ﴿فَأَنذِرْهُمْ﴾: فَاطْرَحْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾: عَلَى عَدَلٍ وَطَرِيقِ قَصْدٍ فِي الْعَدَاوَةِ^(٤)، وَلَا تَنَاجِزْهُمْ الْحَرْبَ فَإِنَّهُ يَكُونُ خِيَانَةً مِنْكَ.

أَوْ: عَلَى سَوَاءٍ فِي الْخَوْفِ أَوْ الْعِلْمِ بِنَقْضِ الْعَهْدِ.

وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ النَّابِذِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ أَي: ثَابِتًا عَلَى طَرِيقِ سُوءٍ، أَوْ مِنْهُ أَوْ مِنَ الْمُنْبُوذِ إِلَيْهِمْ أَوْ مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِهِ^(٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِنِينَ﴾ تَعْلِيلٌ لِلأَمْرِ بِالنَّبَذِ، وَالنَهْيِ عَنْ مَنَاجَزَةِ الْقِتَالِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْحَالِ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِنَافِ.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠) عن الأعمش.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» عن أبي حنيفة (ص: ٥٥).

(٣) في (خ): «في ورائهم».

(٤) قوله: «على عدل وطريق قصد...»؛ أي: انبذها وأنت على طريق قصد؛ أي: مستقيم؛ أي: ثابتاً على عهدك فلا تبغتهم بالقتال بل أعلمهم به. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٨٦).

(٥) في هامش (أ): «على غير الوجه الأول».

(٥٩) - ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾.

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ خطابٌ للنبيِّ عليه السَّلامُ، وقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ مفعولاهُ. وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصُ بالياء^(١) على أنَّ الفاعلَ ضميرُ (أحد) أو ﴿مَنْ خَلَفَهُمْ﴾. أو ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والمفعولُ الأوَّلُ (أنفسهم) فحذفَ للتكرارِ^(٢). أو على تقديرٍ: أنْ سَبَقُوا^(٣)، وهو ضعيفٌ لأنَّ (أنَّ) المصدرية كالوصولِ فلا تُحذفُ^(٤).

أو على إيقاعِ الفعلِ على ﴿أنهم لا يُعْجِزُونَ﴾ بالفتحِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ^(٥)، وأنَّ ﴿لَا﴾ صلةٌ، و﴿سَبَقُوا﴾ حالٌ بمعنى: سابقين؛ أي: مُفْلِتَيْنِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). وقد تكلم الزمخشري على هذه القراءة بأنها ليست بنيرة، كما زعم تفرد حمزة بها، فتعقبه العلماء وردوا عليه في الأمرين: في زعمه تفرد حمزة بها، وفي ادعائه أنها غيرُ نيرة. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٤٠)، و«البحر» (١١/ ١٤٢)، و«روح المعاني» (١٠/ ١٦٣).

(٢) قوله: «فحذفَ للتكرار»؛ أي: التكرار المعنوي؛ إذ (أنفسهم) هم ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المعنى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٣) قوله: «أو على تقدير أنْ سَبَقُوا» عطفٌ في المعنى على قوله: «والمفعولُ الأوَّلُ أنفسهم»؛ أي: إذا جُعِلَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلاً، فمفعولاً (حَسِبَ): الأوَّلُ (أنفسهم)، والثاني ﴿سَبَقُوا﴾، أو مفعولاه بتقدير (أن)، وهي مع مدخولها ساءٌ مسدِّدٌ للمفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٤) قوله: «لأنَّ (أنَّ) المصدرية كالوصول، فلا تحذفُ» يجاب بأنَّ (أنَّ) ليست مصدريةً، بل مخففةٌ من الثقيلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٥) وباقي السبعة بكسر الهمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧). قوله: «أو على إيقاع الفعل...» عطف على قوله: «على تقدير أنْ سَبَقُوا»، وأنَّ مع مدخولها قائمٌ مقامُ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨ - ٤٩).

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ^(١)؛ أَي: لَا تَحْسِبْنَهُمْ سَبْقُوا فَأَفْلَتُوا لِأَنَّهُمْ لَا يَفُوتُونَ اللَّهَ أَوْ لَا^(٢) يَجِدُونَ طَالِبَهُمْ عَاجِزًا عَنْ إِدْرَاكِهِمْ، وَكَذَا إِنْ كُسِرَتْ (إِنَّ) إِلَّا أَنَّهُ تَعْلِيلٌ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَلَعَلَّ الْآيَةَ إِزَاحَةً لِمَا يَحْذَرُ بِهِ مِنْ نَبْذِ الْعَهْدِ وَإِقَاطِ الْعَدُوِّ. وَقِيلَ: نَزَلَتْ فِيْمَنْ أَفْلَتَ مِنْ قَلِّ الْمَشْرِكِينَ.

(٦٠ - ٦١) - ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

﴿وَأَعِدُّوا﴾ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴿لَهُمْ﴾: لِنَاقِضِي الْعَهْدِ أَوْ لِلْكَفَّارِ ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾: مِنْ كُلِّ مَا يُتَّقَوَّى بِهِ فِي الْحَرْبِ. وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: سَمِعْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ» قَالَهَا ثَلَاثًا. وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَصَّه بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَقْوَاهُ^(٣). ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ اسْمٌ لِلْخَيْلِ الَّتِي تُرْبَطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَوْ مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ، يُقَالُ: رَبَطَ رِبْطًا وَرِبَاطًا، وَرَابَطَ مُرَابَطَةً وَرِبَاطًا، أَوْ جَمْعُ رِبَاطٍ كَفَصِيلٍ وَفَصَالٍ.

(١) قوله: «والأظهر أنه»؛ أي: (أنهم لا يعجزون). انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩/٣).

(٢) في (خ) و(ت): «ولا».

(٣) قوله: «ولعله عليه الصلاة والسلام خصّه»؛ أي: الرمي؛ «لأنه أقواه»؛ أي: أقوى ما يُتَّقَوَّى بِهِ فِي الْحَرْبِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٤٩/٣).

وقرئ: ﴿رُبُّطِ الْخَيْلِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَسُكُونِهَا جَمْعُ رَبَاطٍ^(١)، وَعَطْفُهَا عَلَى الْقُوَّةِ كَعَطْفِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ.

﴿تَرْهَبُونَ بِهِ﴾: تُخَوِّفُونَ بِهِ، وَعَنْ يَعْقُوبَ: ﴿تَرْهَبُونَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ^(٢)، وَالضَّمِيرُ لـ ﴿مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ أَوْ لِلْإِعْدَادِ.

﴿عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾: كُفَّارَ مَكَّةَ ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ﴾: مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَرَةِ، قِيلَ: هُمُ الْيَهُودُ، وَقِيلَ: الْمُنَافِقُونَ، وَقِيلَ: الْفَرَسُ.

﴿لَا نَعْلَمُونَهُمْ﴾: لَا نَعْرِفُونَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ ﴿اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾: يَعْرِفُهُمْ. ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾: جَزَاؤُهُ ﴿وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾: بِتَضْيِيعِ الْعَمَلِ وَنَقْصِ^(٣) الثَّوَابِ.

﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾: مَالُوا، وَمِنْهُ: الْجَنَاحُ، وَقَدْ يُعَدَّى بِاللَّامِ وَ(إِلَى).
﴿لِلسَّلَامِ﴾: لِلصُّلْحِ أَوْ الْإِسْتِسْلَامِ، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ بِالْكَسْرِ^(٤).
﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾: وَعَاهِذْ مَعَهُمْ، وَتَأْنِثُ الضَّمِيرِ لِحَمْلِ السَّلَامِ عَلَى نَقِيضِهَا فِيهِ،
قال:

السَّلَامُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ^(٥)

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) بالضم عن الحسن وبالسكون عن أبي حنيفة.

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب، وباقي العشرة بالتخفيف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٣) في (ت): «أو نقص».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

(٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩) و٢٥٥، و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٢/ ٦١٢)، و«خزانة الأدب» =

وقري: (فاجنح) بالضم^(١).

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾: وَلَا تَخَفْ مِنْ إِبْطَانِهِمْ خِدَاعًا فِيهِ^(٢)، فَإِنَّ اللَّهَ يَعِصْمُكَ مِنْ مَكْرِهِمْ وَيَحِيقُهُ بِهِمْ.

﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لأَقْوَالِهِمْ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بِنِّيَاتِهِمْ.

وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ لِاتِّصَالِهَا بِقِصَّتِهِمْ.

وقيل: عامةٌ نَسَخَتْهَا آيَةُ السَّيْفِ.

قوله: «وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: سَمِعْتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ» قَالَهَا ثَلَاثًا»:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

قوله: «﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ اسْمٌ لِلْخَيْلِ الَّذِي تُرْبِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»:

الطَّبِيُّ: قِيلَ: فَإِذَا نَ يَلْزَمُ مِنْ إِضَافَتِهِ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ^(٤).

قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ فِي التَّحْقِيقِ: الرِّبَاطُ: اسْمٌ لِلْمَرْبُوطَاتِ،

= للبغدادى (١٨/٤) وفيه: الجرع: جمع جرعة: وهي ملء الفم. وتقدم عند تفسير الآية (٢٠٨) من سورة البقرة.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، عن الأشهب العقيلي.

(٢) «فيه»: ليس في (ت).

(٣) رواه مسلم (١٩١٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ١٤١).

إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخِيلِ، فَالْإِضَافَةُ بِاعْتِبَارِ عَمُومِ الْمَفْهُومِ الْأَصْلِيِّ^(١).

قوله: «أَوْ مُصَدَّرٌ»:

قال في «الانتصاف»: هذا هو الْمُطَابِقُ لِلرَّمِيِّ^(٢).

(٦٢ - ٦٣) - ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِبَصَرِهِ
وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَالْفَ بَيْتَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ
وَلَعَنَّ اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾: فَإِنَّ مُحْسِبَكَ اللَّهُ وَكَافِكَ قَالَ
جرير:

إِنِّي وَجَدْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبُكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشَبِعُوا
﴿هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِبَصَرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ جميعاً ﴿وَالْفَ بَيْتَ قُلُوبِهِمْ﴾ مع ما فيهم من
العصبية والضغينة في أدنى شيء، والتهالك على الانتقام بحيث لا يكاد يَأْتَلَفُ فيهم
قلبان، حتى صاروا كنفس واحدة، وهذا من معجزاته صلوات الله عليه، وبيانه:

﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ﴾؛ أي: تناهى عداوتهم إلى
حدٍّ لو أنفق مُنْفِقٌ في إصلاح ذات بينهم ما في الأرض من الأموال لم يَقْدِرْ على
الألفة والإصلاح.

﴿وَلَعَنَّ اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ بقدرته البالغة فإنه المالك للقلوب يقدِّرها كيف
يشاء.

(١) انظر: «حاشية التفازاني» (٢٦١/ب).

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/٤١٦).

﴿إِنَّهُ عَزِيزٌ﴾: تَأَمُّ الْقُدْرَةِ وَالْغَلِيَّةِ لَا يَعْصِي عَلَيْهِ مَا يَرِيدُهُ ﴿حَكِيمٌ﴾ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ مَا يَرِيدُهُ.

وقيل: الآيةُ في الأوسِ والخزرجِ؛ كَانَ بَيْنَهُمْ إِحْنٌ لَا أَمَدَ لَهَا، وَوَقَائِعُ هَلَكَتْ فِيهَا سَادَاتُهُمْ، فَأَنْسَاهُمْ اللَّهُ ذَلِكَ وَأَلْفَ بَيْنَهُمْ بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَصَافَوْا وَصَارُوا أَنْصَارًا.

قوله: «قال جرير»:

إِنِّي وَجَدْتُ مِنَ الْمَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَنْسَبُوا
بعده:

وَإِذَا تُذَوِّكِرْتَ^(١) الْمَكَارِمَ مَرَّةً فِي مَجْلِسٍ أَنْتُمْ بِهِ فَتَقْنَعُوا^(٢)
قال الطَّيِّبِيُّ: (حَسْبَكُمْ) أَي: مُحْسِبُكُمْ، وَ(أَنْ تَلْبَسُوا): فَاعِلُهُ، وَ(حُرَّ الثِّيَابِ):
نَفِيسَهَا، وَيُرْوَى: (خَزَّ) بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ،

(١) في (ز): «تذكرت». وهي كذلك في «الحماسة البصرية».

(٢) كذا ذكره البيضاوي، وقد تبع فيه الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٤)، ولم أقف عليه في «ديوان جرير»، ولا وجدت من نسبه لجرير قبل الزمخشري، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (١/ ٢٣٦) لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكذا في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٦)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٨١)، ونسب في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٥٣)، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص: ٢٣٩) لعبد الرحمن بن حسان. ونسب في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٥)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٦٨)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٤/ ٤٣٠) لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. ونسبه ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» (٢/ ٣٣٥) لبعض المحدثين ولم يسمه، والله أعلم.

و(تَقْنَعُوا)؛ أي: غَطُّوا رؤوسكم ووجوهكم من الحياء، يهجوهم بأن همّتهم مقصورة على المأكَلِ والملابس^(١).

قلت: ذكرَ الرَّمَحْشَرِيُّ في «شرح شواهد سيبويه» أنَّ هذين البيتين لعبدِ الرَّحْمَنِ ابنِ حَسَّان وقيل: لسعيد بن عبد الرَّحْمَنِ بن حَسَّان، وأوردَ الأول بلفظ: (إني رأيتُ)، وقال: جعلَ (أن تلبسوا) أحدَ مفعولي (رأيتُ) و(حسبكم) المفعول الثاني، يهجو بني أميةَ بن عمرو بن سعيد بن العاصِ وكانوا زَوْجُوا أُخْتِهِمْ مِنْ سُلَيْمَانَ بن عبد الملك وَحَمَلُوها إلى الشَّامِ فَصَحَّبَهُمْ وكانوا وعدوه بالقيام بحوائجِه فَقَصَّروا فَهَجَّاهُمْ.

(٦٤) - ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾: كافيك ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: إمَّا في محلِّ النَّصَبِ على المفعولِ معه، كقوله:
 إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَاشْتَجَرَ الْقَنَا^(٢) فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ
 أو الجَرِّ^(٣) عَطْفًا على المَكْنِيِّ عندَ الكُوفِيِّينَ.
 أو الرَّفْعِ عَطْفًا على اسمِ الله؛ أي: كفاكَ اللهُ والمؤمنونَ.
 والآية نزلتْ بالبيداءِ في غَزْوَةِ بَدْرٍ^(٤).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبري (٧/ ١٤٤).

(٢) في (ت): «وانشقت القنا»، وهذا الصدر ليس في (خ).

(٣) في (ت): «والجر».

(٤) ذكره الواحدي في «البيسط» (٢٣١/ ١٠) عن ابن عباس، والماوردي في «النكت والعيون»

(٢٣١/ ٢) عن الكلبي، فلعله مما رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكر هذا القول أيضا

ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥٤٩/ ٢) عن النَّقَّاش. وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما فيما =

وقيل: أسلم مع النبي ثلاثة وثلاثون رجلاً وست نساء، ثم أسلم عمر رضي الله عنه فنزلت^(١)، ولذلك قال ابن عباس: نزلت في إسلامه^(٢).

قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إمّا في محلّ النصب على المفعول معه: قال أبو حيان: هذا مخالف لكلام سيبويه؛ فإنه قال: قالوا: (حسبك وزيداً درهم)، لَمّا كان فيه معنى (كفاك) وقبح أن يحملوه على المضمر نَوَو الفِعْلَ، كأنه قيل: (حسبك ويُحسب^(٣) زيداً درهم)^(٤).

قال: وفي ذلك الفعل المضمر ضمير^(٥) يعود على الدرهم، والنية بالدرهم

= رواه البخاري (٤٦٤٥) عن سورة الأنفال فقال: (نزلت في بدر). وذكر عنه الواحدي في «السيط» (٢٣١ / ١٠): أن سورة الأنفال كلها مدنية إلا هذه الآية فإنها نزلت بالبيداء.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٢٨ / ٥) عن سعيد بن جبير.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٧٠)، والآجري في «الشرعة» (١٣٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٤٦٩ / ٢ - ٤٧٠)، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٨ / ٧): (فيه إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو كذاب).

وقال القرطبي في «تفسيره» (٦٧ / ١٠) تعقياً على هذا الخبر: (وقع في السيرة خلافه..). وانظر كلامه ثمة، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٣٤٢ / ١).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٢٤٩٥ - كشف) من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس، والنضر هو ابن عبد الرحمن الخزاز، وهو متروك كما في «التقريب».

وذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الإسناد أضعف من الذي قبله، فالكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٣) في (ز): «وحسب»، وفي (س): «بحسبك وبحسب»، والمثبت من «الكتاب».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣١٠ / ١).

(٥) في «البحر المحيط»: «فاعل»، وهو المراد بالضمير.

التَّقديم^(١)، فيكونُ مِنْ عَطْفِ الْجَمَلِ، ولا يجوزُ أن يكونَ مِنْ بابِ الإِعمالِ؛ لأنَّ طَلَبَ الْمُبتَدَأِ للخبرِ وعملَه فيه ليسَ مِنْ قَبِيلِ طَلَبِ الفعلِ أو ما جرى مجراهُ ولا عملَه، فلا يُتَوَهَّمُ ذلكَ فيه^(٢).

قوله:

«فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ»^(٣)

أولُه:

إذا كانت الهِجَاءُ وانشَقَّت العَصَا

قال الطَّبِيُّ: انشَقَّ العَصَا عبارةٌ عَنِ التَّفَرُّقِ، وَنُصِبَ (الضَّحَاكُ) بـ(حَسْبُكَ)؛ لأنه في مَعْنَى (يكفيك)، يقول: إذا كان يومُ الحربِ ووقعَ الخِلافُ بينكم فحَسْبُكَ مع الضَّحَاكِ سَيْفٌ هِنْدِيٌّ^(٤).

وقال ابنُ يسعون^(٥) في «شرح شواهد الإيضاح»: يُرَوَّى (الضَّحَاكُ) بِالرَّفْعِ

(١) في (ز): «بالتقديم».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١ / ١٥٥ - ١٥٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١ / ٤١٧)، و«الصحاح» (مادة: عصا)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢ / ٤٨)، وعزاه في «ذيل الأمالي» (ص: ١٤٠) لجريز، وليس في ديوانه. ونسبه الباقرلي في «إعراب القرآن» (٣ / ٨٧٠) للبيد، وليس في ديوانه. وقال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٧ / ١٩١): قائله مجهول.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧ / ١٤٦).

(٥) الاسم غير واضح في النسخ الخطية، والمثبت من (ن).

وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (سَيْفٌ) وَخَبَرُ (حَسْبُكَ) مَحذُوفٌ
لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ؛ أَي: فَلْتَكْتَفِ وَلْتَتَّقِ وَالضَّحَّاكَ سَيْفُكَ
الْأَوْثَقُ.

وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَ(حَسْبُكَ) مُبْتَدَأٌ وَ(سَيْفٌ) خَبَرُهُ، وَالْمَعْنَى:
كَافِيكَ سَيْفٌ مَعَهُ صَحْبَةُ الضَّحَّاكَ وَحُضُورُهُ؛ أَي: حُضُورُ هَذَا السَّيْفِ الْمُغْنِي
عَنْ سِوَاهُ.

وَالْجَرُّ عَلَى أَنَّ الْوَائِ وَائِ الْقَسَمِ أَوْ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي (حَسْبُكَ).
قَالَ: وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارُ أَنَّ^(١) الضَّحَّاكَ نَفْسَهُ
هُوَ السَّيْفُ الْكَافِي، لَا الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَكْفِيهِ وَيَكْفِي الضَّحَّاكَ مَعَهُ
سَيْفٌ، انْتَهَى^(٢).

قَوْلُهُ: «أَوْ الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ»:

زَادَ أَبُو الْبَقَاءِ: أَوْ مُبْتَدَأُ مَحذُوفٍ الْخَبَرِ تَقْدِيرُهُ كَذَلِكَ؛ أَي: حَسْبُهُمُ اللَّهُ^(٣).

(١) فِي النِّسْخِ الْخَطِيئَةِ: «لِأَنَّ» وَالصَّوَابُ الْمَثْبُوتُ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَصْبَاحُ لَمَّا أُعْتِمَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ» لِابْنِ يَسْعُونَ (١/ ٩١٧-٩١٨).

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي «التَّبْيَانِ»، لَكِنْ ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ لِلرَّفْعِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ، وَلَمْ يَرِدْ
فِي الْمَطْبُوعِ إِلَّا وَجْهَانِ، فَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الثَّالِثُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ عَنْ أَبِي الْبَقَاءِ وَجْهَيْنِ،
هَذَا أَحَدُهُمَا. انْظُرْ: «التَّبْيَانُ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (٢/ ٦٣١)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ
(١١/ ١٥٦).

(٦٥ - ٦٦) - ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾.

﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾: بالغ في حثهم عليه، وأصله: الحَرَضُ، وهو أَنْ يَنْهَكَهُ المرضُ حَتَّى يُشْفِيَ عَلَى الْمَوْتِ. وقرئ: (حَرَض) مِنْ الْحَرَضِ^(١).

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ شرط في معنى الأمرِ بمصابرة الواحد للعشرة، والوعدِ بأنهم إِنْ صَبَرُوا غَلَبُوا بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَأْيِيدِهِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿تَكُنْ﴾ بِالتَّاءِ فِي الْآيَتَيْنِ، وَوَأَفَقَهُمُ الْبَصَرِيَّانِ فِي ﴿وَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾^(٢).

﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ بسببِ أَنَّهُمْ جَهَلَةٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يَثْبُتُونَ ثَبَاتَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَاءَ الثَّوَابِ وَعَوَالِي^(٣) الدَّرَجَاتِ قَتَلُوا أَوْ قُتِلُوا، وَلَا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا الْهُوَانَ وَالْخُذْلَانَ.

(١) حكاها الأخفش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). والبصريان: أبو

عمرو ومن السبعة، ويعقوب من العشرة.

(٣) في (ت): «وعالي».

﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لَمَّا أَوْجَبَ عَلَى الْوَاحِدِ مُقَاوَمَةَ الْعَشْرَةِ وَالثَّبَاتَ لَهُمْ وَثَقُلَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ خَفَّفَ عَنْهُمْ بِمُقَاوَمَةِ الْوَاحِدِ الْاِثْنَيْنِ. وقيل: كَانَ فِيهِمْ قَلَّةٌ فَأَمَرُوا بِذَلِكَ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرُوا خَفَّفَ عَنْهُمْ، وَتَكَرَّرَ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِذِكْرِ الْأَعْدَادِ الْمُتَنَاسِبَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ حَكَمَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَاحِدٌ. وَالضَّعْفُ: ضَعْفُ الْبَدَنِ، وَقِيلَ: ضَعْفُ الْبَصِيرَةِ، وَكَانُوا مُتَفَاوِتِينَ فِيهَا، وَفِيهِ لُغَتَانِ: الْفَتْحُ وَهُوَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَحَمَزَةٌ، وَالضَّمُّ وَهُوَ قِرَاءَةُ الْبَاقِيْنَ^(١). ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ بِالنَّصْرِ^(٢) وَالْمَعُونَةِ، فَكَيْفَ لَا يَغْلِبُونَ؟

(٦٧) - ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ تَرْدُوتٌ عَرْضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ﴾ وَفُرِيَ: (لِلنَّبِيِّ)^(٣) عَلَى الْعَهْدِ ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ وَقَرَأَ الْبَصْرِيُّانِ بِالتَّاءِ^(٤). ﴿حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾: يُكَثَّرُ الْقَتْلُ وَيُبَالِغُ فِيهِ، حَتَّى يُذَلَّ الْكُفْرُ وَيُقَلَّ حَزْبُهُ، وَيُعْزَّزَ الْإِسْلَامُ وَيَسْتَوْلِيَ أَهْلُهُ، مِنْ أَتَخَنَ الْمَرَضُ: إِذَا أَثْقَلَهُ، وَأَصْلُهُ: الشَّخَانَةُ. وَفُرِيَ: (يُتَخَنَ) بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ^(٥).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨-٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

(٢) في (ت): «بالنصرة».

(٣) نسبت لأبي الدرداء وأبي حيو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٥) نسبت ليزيد بن القعقاع ويحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). ويزيد

بن القعقاع هو أبو جعفر أحد القراء العشرة لكن هذه القراءة خلاف المشهور عنه.

﴿تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا﴾ حطامها بأخذكم الفداء.

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ يريد لكم ثواب الآخرة، أو سبب^(١) نيل الآخرة من إعزاز دينه وقمع أعدائه.

وَقُرِئَ بِجَرِّ (الآخرة)^(٢) على إضمار المضاف كقوله:

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِينِ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغَلِّبُ أَوْلِيَاءَهُ عَلَى أَعْدَائِهِ ﴿حَكِيمٌ﴾ يعلم^(٣) ما يليق بكلِّ حال ويخصه بها^(٤) كما أمر بالإثخان ومنع عن الافتداء حين كانت الشوكة للمُشركين، وخير بينه وبين المنِّ لَمَّا تَحَوَّلَتِ الْحَالُ وَصَارَتِ الْغَلْبَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ.

رَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى يَوْمَ بَدْرٍ بِسَبْعِينَ أَسِيرًا فِيهِمُ الْعَبَّاسُ وَعَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَاسْتَشَارَ فِيهِمْ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَوْمُكَ وَأَهْلُكَ اسْتَقِمْ لَعَلَّ اللَّهَ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، وَخُذْ مِنْهُمْ فِدْيَةً تُقَوِّيَ بِهَا أَصْحَابَكَ، وَقَالَ عُمَرُ: اضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ فَإِنَّهُمْ أُمَّةُ الْكُفْرِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَغْنَاكَ عَنِ الْفِدَاءِ، مَكَّنِّي مِنْ فُلَانٍ - لَنَسِيبَ لَهُ - وَمَكَّنْ عَلِيًّا وَحَمْزَةَ مِنْ أَخَوَيْهِمَا فَلَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَلَمْ يَهْوِ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لُلْيَتِينَ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّيْنِ، وَإِنَّ اللَّهَ يَشَدُّ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ مَثَلُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿فَمَنْ يَعْصِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وَمَثَلَكَ يَا عُمَرُ مَثَلُ نُوحٍ قَالَ: ﴿لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]» فَخَيَّرَ أَصْحَابَهُ فَأَخَذُوا الْفِدَاءَ فَتَرَكْتُ.

(١) في (ت): «وسبب».

(٢) انظر: «المحتسب» (٢٨١ / ١) عن ابن جماز.

(٣) في (خ): «يفعل».

(٤) في (خ): «به».

فدخل عُمَرُ على رسولِ الله ﷺ فإذا هو وأبو بكرٍ يَبْكِيَانِ فقال: يا رسولَ الله! أخبرني فإنَّ أجدُ بكاءً بَكَيتُ وإلا تَبَاكَيْتُ، فقال: «أَبْكِي على أَصْحَابِكَ في أَخَذِهِم الفِدَاءَ، وَلَقَدْ عَرَضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ» لشجرة قريبة^(١). والآية^(٢) دليلٌ على أَنَّ الأنبياءَ يَجْتَهِدُونَ، وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ خَطَأٌ وَلَكِنْ لَا يُقَرُّونَ عَلَيْهِ.

قوله:

«أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا»
هو لأبي دُوَادٍ جَعْفَرٍ^(٣) بنِ الْحِجَاجِ - وَقِيلَ: جَارِيَةُ بْنُ حَمْرَانَ^(٤) - الْإِيَادِيُّ الْحِذَاقِيُّ، مِنْ أَيْبَاتٍ أَوَّلُهَا:
وَدَارٍ يَقُولُ لَهَا الرَّاثِدُونَ وَيَلُمُّ دَارَ الْحِذَاقِيِّ دَارًا^(٥)
يَصِفُ أَيَّامَ لَذَّتِهِ بِالتَّصْيِيدِ^(٦) ثُمَّ مَصِيرَهُ إِلَى حَالٍ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ أَمْرَأَتَهُ

(١) رواه مسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (خ): «وفيه».

(٣) في «شرح شواهد المغني» للمصنف: «جويرة».

(٤) في «شرح شواهد المغني» للمصنف: «حمران».

(٥) ذكر الأبيات الأصمعي في «الأصمعيات» (ص: ١٩١) وعزاها لأبي دُوَادٍ الْإِيَادِي، وعزاها بدر

الدين العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٥٥) لجارية بن حمران الحذاقي. أما البيت فُعْزِي فِي

«الكتاب» (١/ ٦٦) لأبي دُوَادٍ، وفي «الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

وقد تقدم مراراً.

(٦) في النسخ الخطية: «بالتَّيْقِيدِ»، والمثبت من «شرح شواهد المغني».

منزلته^(١) من السُّودِدِ، فأنبأها بجهلها بمكانه، وأنه لا ينبغي أن يُغترَّ بامرئٍ من غير امتحانه.

قال ابنُ يعِيشٍ: سيبويه يحملُ قوله: (ونارٍ) على حذفٍ مُضَافٍ تقديرُه: وكُلُّ نارٍ، إلَّا أَنَّهُ حَذَفَ وَيُقَدَّرُهَا مَوْجُودَةٌ^(٢).

وأبو الحسنِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، فَيُخَفِّضُ (نَارًا) بِالْعَطْفِ عَلَى (امرئٍ) الْمَخْفُوضِ بِ(كُلِّ)، وَيَنْصِبُ (نَارًا) بِالْعَطْفِ عَلَى (امرئٍ) الْمَنْصُوبِ، وَهَذَا الْبَيِّنُ مِنْ أَوْكَدِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ^(٣).

وقال غيره: وَيُرْوَى: (ونارًا) الْأَوَّلُ بِالنَّصْبِ فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ^(٤).

ووقعَ في «كامل المبرد» نِسْبَةُ هَذَا الْبَيِّنِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ^(٥).
قوله: «رُويَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُتِيَ يَوْمَ بَدْرٍ بِسَبْعِينَ أَسِيرًا...» الْحَدِيثُ.
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَحْوِهِ^(٦).

(١) في النسخ الخطية: «بمنزلته»، والمثبت من «شرح شواهد المغني».

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٦).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٨).

(٤) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٩٣).

(٥) انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٩).

(٦) رواه مطولاً ومختصراً الإمام أحمد في «مسنده» (٣٦٣٣٢)، ورواه ابن جرير الطبري في «تفسيره»

(١١/ ٢٧٣)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٠٥) لابن مردويه. رواه الترمذي (١٧١٤) =

(٦٨ - ٦٩) - ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٨) ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾: لولا حكم من الله سبق إثباته في اللوح^(١)، وهو أن لا يعاقب المخطئ في اجتهاده، أو أن لا يعذب أهل بدر، أو قومًا بما لم يصرح لهم بالنهي عنه، أو أن الفدية التي أخذوها ستحل لهم.

﴿لَمَسَّكُمْ﴾: لئلاكم ﴿فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾ من الفداء ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ روي أنه عليه السلام قال: «لو نزل العذاب لَمَا نجا منه غير عمر وسعد بن معاذ»، وذلك لأنه أيضًا أشار بالإثخان.

﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ من الفدية فإنها من جملة الغنائم، وقيل: أمسكوا عن الغنائم فنزلت^(٢)، والفاء للتسبيب^(٣)، والسبب محذوف تقديره: أبحث لكم الغنائم فكلوا. وينحوه تشبث من زعم أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة.

﴿حَلَالًا﴾ حال من المغنوم، أو صفة للمصدر؛ أي: أكلاً حلالاً، وفائدته: إزاحة ما وقع في نفوسهم منه بسبب تلك المعاتبة أو حرمتها على الأولين، ولذلك وصفه بقوله: ﴿طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مخالفته ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ غفر لكم ذنبكم ﴿رَحِيمٌ﴾ أباح لكم ما أخذتم.

= و(٣٠٨٤) وحسنه، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٥٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وحديث ابن عباس رواه مسلم (١٧٦٣).

(١) في (خ) زيادة: «المحفوظ».

(٢) ذكره الواحدي في «السيط» (١٠/٢٦٠) عن المفسرين.

(٣) في (أ) و(ت): «للتسبيب».

قوله: «رُوي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَوْ نَزَلَ الْعَذَابُ لَمَّا نَجَا مِنْهُ غَيْرُ عُمَرَ وَسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بَلْفُظَ: «لَوْ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ عَذَابٌ لَمَّا نَجَا مِنْهُ غَيْرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ؛ لقوله: كَانَ الْإِثْخَانُ فِي الْقَتْلِ أَحَبَّ إِلَيَّ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ^(١).

(٧٠ - ٧١) - ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِيَكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٠﴾ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ وقرأ أبو عمرو: ﴿مِنَ الْأَسَارَى﴾^(٢).
﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾: إيمانًا وإخلاصًا ﴿يُؤْتِيكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ﴾
من الفداء.

رُوي أَنَّهُا نَزَلَتْ فِي الْعَبَّاسِ كُلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَفْدِيَ نَفْسَهُ وَابْنِي أَخُوَيْهِ عَقِيلَ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَنَوْفَلَ بْنِ الْحَارِثِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! تَرَكْتَنِي أَتَكْفِفُ قَرِيشًا مَا بَقِيَتْ، فَقَالَ: «فَأَيْنَ الذَّهَبُ الَّذِي دَفَعْتَهُ إِلَيَّ أَمْ الْفَضْلُ وَقَتَ خُرُوجِكَ وَقَلْتَ لَهَا: إِنِّي لَا أَذْري مَا يُصِيبُنِي فِي وَجْهِ هَذَا، فَإِنْ حَدَّثَ بِي حَدَّثَ بِي فَهُوَ لَكَ وَلِعَبْدِ اللَّهِ وَعُبيدِ اللَّهِ وَالْفَضْلُ

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١ / ٢٨٣) عن ابن إسحاق لكن دون ذكر عمر. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٠): ورواه الواقدي في «المغازي» من وجه آخر منقطع بمعناه، وروى ابن مردويه من حديث ابن عمر رفعه: (لو نزل العذاب ما أفلت منه إلا ابن الخطاب). وقد ذكره المصنف في «الدر المنثور» (١٠٨ / ٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

وَقُتِمَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: «أَخْبَرَنِي بِهِ رَبِّي» قَالَ: فَأَشْهَدُ أَنَّكَ صَادِقٌ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ لَمْ يَطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ، وَلَقَدْ دَفَعْتُهُ إِلَيْهَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، قَالَ الْعَبَّاسُ: فَأَبْدَلَنِي اللَّهُ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ، لِي الْآنَ عِشْرُونَ عَبْدًا إِنَّ أَدْنَاهُمْ لِيضْرِبُ فِي عَشْرِينَ أَلْفًا، وَأَعْطَانِي زَمْزَمَ مَا أُحِبُّ أَنْ لِي بِهَا جَمِيعَ أَمْوَالِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْمَغْفِرَةَ مِنْ رَبِّكُمْ. يَعْنِي الْمَوْعُودَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَعْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

﴿وَلِنْ يُرِيدُوا﴾ يَعْنِي: الْأُسَارَى ﴿خِيَانَتِكَ﴾: نَقَضَ مَا عَهْدُوكَ ﴿فَقَدْ خَانُوا﴾
 اللَّهُ ﴿بِالْكُفْرِ وَنَقَضَ مِيثَاقَهُ الْمَأْخُودَ بِالْعَقْلِ﴾ مِنْ قَبْلُ فَأَتَمَّكَ مِنْهُمْ؛ أَي: فَأَمَّا مَكَانُكَ
 مِنْهُمْ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَإِنْ أَعَادُوا الْخِيَانَةَ فَسَيَمَكِّنُكَ مِنْهُمْ ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

قَوْلُهُ: «رُويَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْعَبَّاسِ...» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(١).

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥٤٠٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّلْخِصِ»: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَرَوَى نَحْوَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٣١٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَنَّهُمْ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَابْنِ أَبِي شَلَالَةَ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (١٤٢ / ٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ وَجَمَاعَةٍ سَمِعُوا مِنْهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١٥ / ٤) مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى قَوْلَ الْعَبَّاسِ فِي آخِرِهِ: (فَأَبْدَلَنِي اللَّهُ...) أَيْضًا الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١ / ٢٨٤ - ٢٨٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ دُونَ ذِكْرِ إِعْطَائِهِ زَمْزَمَ. وَهَذَا لَمْ أَجِدْهُ سِوَى فِي خَبَرِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ.

(٧٢ - ٧٣) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَكِيلٍ مِمَّنْ شَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثَّةٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٣﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِبَعْضِهِمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ وهم ^(١) المهاجرون هَاجَرُوا أوطانَهُمْ حُبًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ﴾ فَصَرَفُوهَا فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ، وَأَنْفَقُوهَا عَلَى الْمَحَاوِجِ
﴿وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بِمُبَاشَرَةِ الْقِتَالِ.

﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ هم الْأَنْصَارُ، آوَوْا الْمُهَاجِرِينَ إِلَى دِيَارِهِمْ وَنَصَرُوهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ.

﴿أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ فِي الْمِيرَاثِ، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَتَوَارَثُونَ بِالْهَجْرَةِ وَالنُّصْرَةِ دُونَ الْأَقَارِبِ، حَتَّى تُسَخَّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ أَوْ بِالنُّصْرَةِ وَالْمُظَاهَرَةِ.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَكِيلٍ مِمَّنْ شَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾؛ أَي: مِنْ تَوَلَّيِهِمْ فِي الْمِيرَاثِ.

وَقَرَأَ حَمَزَةً: ﴿وَلَا يَتِيهِمْ﴾ بِالْكَسْرِ ^(٢) تَشْبِيهَا لَهَا بِالْعَمَلِ وَالصَّنَاعَةِ كَالْكِتَابَةِ وَالْإِمَارَةِ، كَأَنَّهُ بِتَوَلَّيِهِ صَاحِبُهُ يَزَاوِلُ عَمَلًا.

(١) فِي (ت): «هُمْ».

(٢) انْظُرْ: «السَّبْعَةُ» (ص: ٣٠٩)، وَ«التَّيْسِيرُ» (ص: ١١٧). قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ» (١١/١٧٢): =

﴿وَإِنْ أَسْتَضْرُّوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾: فواجب عليكم أن تنصروهم على المشركين.

﴿إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾: عهد؛ فإنه لا ينقض عهدهم لنصرهم عليهم
﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في الميراث أو المؤازرة، وهو بمفهومه يدل على منع التوارث أو المؤازرة بينهم وبين المسلمين.

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾: إن لا تفعلوا ما أمرتم به من التواصل بينكم وتولي بعضكم لبعض حتى في التوارث وقطع العلائق بينكم وبين الكفار ﴿تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾: تحصل فتنة فيها عظيمة وهي ضعف الإيمان وظهور الكفر ﴿وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ في الدين، وقرئ: (كثير)^(١).

قوله: «تشبيها لها بالعمل والصناعة»:

قال الشيخ سعد الدين: يُريد أن (فعالة) بالكسر في المصادر إنما يكون في الصناعات وما يراول كالكتابة والزراعة والحراثة والخياطة، والولاية ليست من هذا القبيل إلا على التشبيه.

= قال الزجاج: بالفتح من النصرة والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة، ويجوز الكسر لأن في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل وكل ما كان من جنس الصناعة مكسوراً مثل القصارة والخياطة.

قال: وتبع الزمخشري الزجاج فقال: (وقرئ من ولايتهم بالفتح والكسر؛ أي: من توليهم في الميراث، ووجه الكسر أن تولي بعضهم بعضاً شبه بالعمل والصناعة...).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥٦) عن عيسى بن سليمان الحجازي عن الكسائي.

قوله: «إِنْ لَا تَفْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ»:

قال الطَّبِيُّ: يريدُ أَنَّ الصَّمِيرَ فِي «تَفْعَلُوهُ» بمنزلةِ اسمِ الإشارةِ الذي يُشارُ به إلى جميعِ ما ذَكَرَ^(١).

(٧٤ - ٧٥) - ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَّكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٧٤) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾.

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَّكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لَمَّا قَسَمَ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ يَبَيِّنُ أَنَّ الْكَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ مِنْهُمْ هُمُ الَّذِينَ حَقَّقُوا إِيْمَانَهُمْ بِتَحْصِيلِ مُقْتَضَاهُ مِنَ الْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ وَبِذَلِ الْمَالِ وَنُصْرَةِ الْحَقِّ، وَوَعَدَ لَهُمُ الْمَوْعَدَ الْكَرِيمَ، فَقَالَ: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ لَا تَبِعَةَ لَهُ وَلَا مَنَّةَ فِيهِ، ثُمَّ أَلْحَقَ بِهِمْ فِي الْأَمْرَيْنِ مَنْ سَيَلَحَقُ بِهِمْ وَيَتَّسِمُ بِسَمَتِهِمْ فَقَالَ:

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ أَيِ مِنْ جُمْلَتِكُمْ أَيُّهَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ.

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ فِي التَّوَارِثِ مِنَ الْأَجَانِبِ ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: فِي حُكْمِهِ، أَوْ فِي اللُّوْحِ، أَوْ فِي الْقُرْآنِ. وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مِنَ الْمَوَارِيثِ، وَالْحِكْمَةِ فِي إِنْطِاقِهَا بِنِسْبَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُظَاهَرَةِ أَوَّلًا، وَاعْتِبَارِ الْقَرَابَةِ ثَانِيًا.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطبي (٧/ ١٥٨).

عن النبي ﷺ: «مَنْ قرَأ سُورَةَ الْأَنْفَالِ فَأَنَا شَفِيعٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وشَهِدْتُ أَنَّهُ بَرِيٌّ مِنَ النِّفَاقِ وَأُعْطِيَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ بِعَدَدِ كُلِّ مُنَافِقٍ وَمُنَافِقَةٍ وَكَانَ الْعَرْشُ وَحَمَلَتْهُ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ».

قوله: «مَنْ قرَأ سُورَةَ الْأَنْفَالِ...» الحديث.

رواه الثعلبي عن أبي، وهو موضوع^(١).

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٨/١٣)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.